

لِيُونِينِي

المختارات

في ١٠ مجلدات

المجلد

١



W. H. Wood (Benn)

لِيسِينِ

المختارات

في ١٠ مجلدات

المجلد

١

(١٨٩٤-١٩٠١)



دار التقدم • موسكو

ترجمة الياس شاهين

В. И. ЛЕНИН

Избранные произведения в 10-ти томах

Том I

(1894—1901)

На арабском языке

طبع في الاتحاد السوفييتي

© الترجمة الى اللغة العربية - دار التقدم ، ١٩٧٨

Л $\frac{10102-880}{014(01)-78}$.без объявл.

مقدمة *

تبدأ دار التقدم باصدار مؤلفات لينين باللغة العربية في ١٠ مجلدات وبمثل هذا الحجم تنشر مؤلفات لينين باللغة العربية للمرة الاولى ان مجموعة المؤلفات هذه من ١ مجلدات تضم جميع مؤلفات لينين الاساسية التي تعطي القارى فكرة كاملة ، من حيث جوهر الامر ، عن جميع جوانب النظرية الماركسية-اللينينية واقسامها المكونة الفلسفة ، والاقتصاد السياسي ، والاشتراكية العلمية

والغاية من هذه المجموعة المعدة لفئات الراي العام الواسعة في البلدان العربية ، مساعدة المناضلين النشطاء في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ولبناء الحياة الجديدة على ان يفهموا بمزيد من العمق قوانين التطور الاجتماعي ، وخصائص الحركة الثورية في مختلف مناطق العالم ، وسبل بناء الحياة الجديدة واشكاله وطرائقه

لقد انتشرت افكار لينين ، افكار الماركسية-اللينينية ، واسع الانتشار في العالم العربي ومع تطور حركة التحرر الوطني العربية ، واتساع نطاقها ، واشتداد اتسامها بالطابع الاجتماعي ، تعاضم الاهتمام باللينينية بلا انقطاع .

ان تعاليم لينين اممية من حيث كنهها بالذات وهي تتسم بقيمة كبيرة جداً ، علمية نظرية وعلمية سياسية ، بالنسبة لجميع فصائل الحركة الثورية العالمية فقد اغنى لينين النظرية الماركسية باستنتاجات وموضوعات جديدة ، وطورها بصورة خلاقة وفقاً للعهد التاريخي الجديد وتبعاً للمهام الجديدة التي واجهت الطبقة العاملة وحزبها في هذا العهد واعطى الجواب عن جميع القضايا الجذرية التي طرحها العهد التاريخي الجديد امام البروليتاريا العالمية

وصاغ لينين مذهباً متكاملأً بصدد الحزب ، ودوره القيادي ، واسسه التنظيمية والسياسية والايديولوجية ، وستراتيجيته وتكتيكه وسياسته وعلل ودعم المبدأ الاممي لبناء الحزب البروليتاري

وكان لينين اول من اعطى تحليلاً ماركسياً عميقاً للامبريالية بوصفها المرحلة الاخيرة من الرأسمالية ، وابان تناقضاتها المستعصية

وبتعميم تجربة ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وتبيان اهميتها العالمية ، اثبت لينين أن قوانينها وسماتها الاساسية هي قوانين وسمات عامة للثورة الاشتراكية في جميع البلدان وطور لينين النظرية الماركسية بشأن الدولة ونظرية ديكتاتورية البروليتاريا واكد ان ديكتاتورية البروليتاريا هي الطراز الاعلى للديموقراطية ، هي الديموقراطية الشعبية حقاً

وصاغ لينين برنامج بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ، واعطى الموضوعات الاساسية بصدد سبل بناء المجتمع الشيوعي

وتشغل قضايا حركة التحرر الوطني مكاناً هاماً في تراث لينين النظري كان لينين يعرف جيداً ويدرك بدقة خصائص الحركة الثورية في البلدان المستعمرة والتابعة خيراً من أي غيره ، وليس هذا وحسب ، بل تنبأ كذلك بصورة عبقرية باتجاهات تطورها الأساسية وميوله الرئيسية وقد ارتكزت أفكار لينين في المسألة القومية ومسألة المستعمرات على مذهب الثورة الاشتراكية العالمية الذي تقدم به وصاغه من جميع النواحي بوصف هذه الثورة تحالف ووحدة القوى الأساسية الثلاث روسيا السوفييتية ، والطبقة العاملة العالمية ، وحركة التحرر الوطني فقد قال لينين في المؤتمر الثاني لعامة روسيا للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق « فالثورة الاشتراكية لن تكون لا كلياً ولا بصورة رئيسية عبارة عن نضال البروليتاريين الثوريين في كل بلد من البلدان ضد برجوازياتهم ، قطعاً ، إنما ستكون نضالاً من قبل جميع المستعمرات والبلدان التي تظلمها الامبريالية ، نضالاً من قبل جميع البلدان التابعة ضد الامبريالية العالمية » *

بالاستناد الى تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المستعمرة والتابعة وميزان القوى الطبقي والسياسية تحليلاً عميقاً ، خلص لينين الى القول ان حركة التحرر الوطني في المرحلة الاولى من نشوئها لا بد ان تكون ، من حيث طابعها ، حركة برجوازية ديموقراطية وقد كتب يقول « وما من شك في ان كل حركة وطنية لا يمكن ان تكون غير حركة برجوازية ديموقراطية ، لأن معظم السكان في البلدان المتأخرة يتألف من الفلاحين الذين يمثلون العلاقات البرجوازية الرأسمالية » **

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٣٩ ، ص ٣٢٧
 ** لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤١ ، ص ٢٤٣ .

وانطلاقاً من هذا التقييم لطابع الحركة ، اكد لينين على ضرورة تقديم الدعم الفعال للحركة الثورية في المستعمرات والبلدان التابعة حتى وان كانت العناصر البرجوازية تقف على رأس هذه الحركة ، لأن العلاقات السابقة للرأسمالية لا تزال تسود في كثير من هذه البلدان ، ولذا لا يمكن حتى الكلام عن حركة بروليتارية صرف هناك كذلك حذر لينين من خطر دفع الثورة بصورة مصطنعة ، اذا لم تكن المقدمات الاجتماعية السياسية الضرورية قد نضجت لهذا الغرض ، كما حذر من تكوين فكرة مبسطة وسطحية يبدو منها كأنما يمكن ان يتم انتقال البلدان المتأخرة الى الاشتراكية بسهولة وبساطة ، بدون جهود بالغة تبذلها شعوب هذه البلدان فمن السمات التي تميز النظرية الماركسية-اللينينية ، كون استنتاجاتها وتكهناتها تركز على اخذ الظروف الفعلية بالحسبان بدقة وصفاء ذهن ؛ وفي هذا يقوم احد فوارقها الرئيسية عن شتى النظرات الطوبوية البرجوازية الصغيرة

ولكن هذا لا يعني ان البلدان المتأخرة اقتصادياً محكوم عليها حتماً بالانتظار الخامل ، حتى تنضج فيها جميع المقدمات المادية لأجل الانتقال الى الاشتراكية ، وحتى تتوطد فيها ، على الاخص ، الرأسمالية المتطورة فان الماركسية-اللينينية ترفض طرح المسألة على هذا النحو لأنه عقيم ولا يفتح اي أفق وقد ناضل لينين بحزم ضد اولئك الذين اقترحوا اتخاذ موقف الانتظار في هذه المسألة ، اذ كان من شأن ذلك تمكين الرأسمالية من مد جذور عميقة في تربة المستعمرات والبلدان التابعة .

وقد بين لينين بصورة مقنعة ان تحرير شعوب المستعمرات والبلدان التابعة سيجري في عهد تكون فيه الرأسمالية قد استنفدت قواها وولى زمنها بوصفها نظاماً اجتماعياً ، فلا يستطيع هذا النظام ان يؤمن نهوضها الاجتماعي والاقتصادي ، لأن سيادة الاحتكارات

الامبريالية تتحقق بمقدار كبير من جراء استثمار البلدان المتأخرة الاقتصادي ان النظرية اللينينية بصدد التقدم الاجتماعي في البلدان المتأخرة تقوم على انكار الرأسمالية وعلى تعليل الامكانية الموضوعية لانتقال هذه البلدان الى الاشتراكية مع تجنب المرحلة الرأسمالية فقد قال لينين في التقرير المقدم الى المؤتمر الثاني للاممية الشيوعية بصدد المسألة القومية ومسألة المستعمرات «هل يمكننا ان نعتبر ان التأكيد القائل بان المرحلة الرأسمالية في تطور الاقتصاد الوطني محتومة بالنسبة للشعوب المتأخرة التي تتحرر الآن والتي تلاحظ في اوساطها بعد الحرب حركة في اتجاه التقدم هو تأكيد صحيح وقد كان جوابنا على هذا السؤال سلبياً» * وفضلاً عن ذلك ، دعا لينين الى حساب الحساب كلياً لخصائص كل بلد ، الى الاعتراف بهذا الواقع الأكيد ، وهو ان كل امة ستحمل معها لدن انتقالها الى الاشتراكية ، امرأ تتفرد به الى هذا الشكل او ذاك من اشكال الديموقراطية ، الى هذا الطراز او ذاك من التحويلات الاشتراكية لمختلف وجوه الحياة الاجتماعية وان فكرة التطور للاراسمالي في البلدان المستعمرة والتابعة سابقاً ترتكز بالضبط على التحليل الموضوعي والمراعاة الشاملة لخصائص واصالة بلدان الشرق المتميزة بضخامة عدد سكانها التي لا مثيل لها وبتنوع اوضاعها الاجتماعية المنقطع النظير

ان امكانية التطور للاراسمالي في البلدان المتخلفة تكمن في طابع الثورات التحررية الوطنية ذاته فان هذه الثورات الموجهة ضد الامبريالية وضد العلاقات الاقطاعية ، تتجه الى حد معين ضد الرأسمال ايضاً ، ولا سيما ضد الرأسمال الكبير ، الاجنبي منه

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤١ ، ص ٢٤٥-٢٤٦ .

والمحلي . وهذه ثورات من طراز اصيل تستطيع ، مع بقائها في اطار الثورات البرجوازية الديمقراطية ، ان تكتسب ، في سياق تطورها وتحولها ، بعض السمات الملازمة للثورات الاشتراكية ومعلوم ان انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية ، الذي دشنت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى عهده ، يتميز ببالغ تنوع نماذج واشكال الحركات الثورية والديموقراطية التي تقوم بمهامها المتميزة في مرحلة تاريخية معينة ولهذا كان من الخطر سواء اقامة الحواجز بصورة اصطناعية بين مختلف الحركات والتيارات الثورية ام الخلط بينها اما فيما يتعلق بثورات التحرر الوطني ، فان تحقيق التحويلات الاشتراكية ليس هدفا مباشرا فيمكنها ان تبلغ حد هذه التحويلات ، ولكن ليس فوراً ، بل بعد مرور حقبة معينة من الزمن ، ضرورة لأجل نضوج العوامل الاجتماعية الاقتصادية والعوامل السياسية فبين تحقيق ثورة التحرر الوطني وتلك اللحظة التي تعمد فيها البلاد التي تحررت من التبعية الاستعمارية الى بناء المجتمع الاشتراكي مباشرة ، تقع مرحلة تاريخية معينة تسمى بمرحلة التطور اللارأسمالي وبديهي ان هذه المرحلة ستتسم في مختلف البلدان بخصائص مختلفة ومدد مختلفة

ان السبيل اللارأسمالي بوصفه مرحلة ممكنة تاريخياً في تطور البلدان حيث البنية الاجتماعية الاقتصادية متعددة النماذج وحيث العلاقات الاجتماعية غير متطورة ، يتطلب قبل كل شيء تطور القوى الاجتماعية الطبقية والسياسية ، وتمايزها بمزيد من الدقة ، واعادة تجمعها تدريجياً ، بحيث تسير في مقدمة العمليات الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية التقدمية طبقات وقوى سياسية بمقدورها ان تضمن الانتقال الى الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكي بنجاح . والمقصود هنا في المقام الاول تعزيز مواقع

الطبقة العاملة وتقوية نفوذها وتوطيد تحالفها مع الفلاحين ،
والمقصود كذلك تطور النظرات السياسية والايديولوجية عند
العناصر التقدمية غير البروليتارية التي تنتقل تدريجياً الى مواقع
الاشتراكية العلمية .

في البلدان التي تحررت من النير الاستعماري ، يلاحظ ميل
كبير جداً الى الاشتراكية ، وتلقى افكار الاشتراكية العلمية انتشاراً
واسعاً وهذا الميل الى الاشتراكية يعود الى اسباب اجتماعية
اقتصادية عميقة ، الى عدم الثقة في قدرة الرأسمالية على حل
المشاكل العويصة التي تواجه البلدان النامية وفي كثير من البلدان
النامية ، تعلن القوى السياسية التي تقبض على مقاليد الحكم ان
هدفها الرسمي هو بناء مجتمع من الطراز الاشتراكي ؛ الامر الذي
يعتبر نوعاً من رد فعل سلبي على الرأسمالية التي اساءت الى
سمعتها في نظر الشعوب المظلومة التي تربط تخلفها الاقتصادي
والاجتماعي بالاستعمار والنظام الرأسمالي

ومن خصائص ثورات التحرر الوطني القائمة في البلدان التي
لم يبلغ فيها التمايز الطبقي درجة كافية من الدقة ، انه يترأسها في
حالات كثيرة افراد غير مطلعين او مطلعون قليلا على نظرية
الاشتراكية العلمية فلا يندر لهؤلاء ان يتبنوا مفاهيم تشكل من
الناحية الايديولوجية خليطاً من آراء مختلفة ومتناقضة ومع
ذلك ، يلجأون في سياق النضال من اجل الاستمرار في توسيع
وتعميق ثورات التحرر الوطني ، وبتأثير التطورات الموضوعية ،
الى الاستفادة من بعض موضوعات الاشتراكية العلمية التي ليست
اليوم نظرية وحسب ، بل ايضاً واقع عملي مجسد في المنظومة
الاشتراكية العالمية

لقد تنبأ لينين بان ممثلي التيارات الاشتراكية الذين لم
يتخلوا كلياً عن المفاهيم البرجوازية الديموقراطية قد ينتقلون الى

مواقع الاشتراكية العلمية بنتيجة تغير ظروف الحياة وتطور الصناعة ، ونمو الطبقة العاملة وتلاحمها ، وارتفاع مستوى الوعي السياسي عند الجماهير الكادحة وكتب يقول «والماركسية انما تستوعبها الطبقة العاملة ومفكروها على الوجه الاسهل والاسرع والاكمل والارسخ ، في ظروف الحد الاقصى من تطور الصناعة الكبيرة والعلاقات الاقتصادية المتأخرة او التي تتأخر في تطورها تحمل ابدأ على ظهور انصار للحركة العمالية لا يستوعبون سوى بعض جوانب الماركسية ، سوى بعض اقسام من المفهوم الجديد عن العالم ، سوى بعض شعاراتها ومطالبها ، لكونهم عاجزين عن القطيعة بحزم مع جميع التقاليد الملازمة للمفهوم البرجوازي عن العالم بوجه عام وللمفهوم البرجوازي الديموقراطي عنه بوجه خاص» * ومفهوم لهذا ان تعمد الماركسية-اللينينية التي تدافع عن مبادئها وعقيدتها الى العمل بلا كلل على توطيد تحالفها مع التيارات والجماعات التي تقوم بتحويلات تقدمية في مصلحة الكادحين منذ اكثر من مائة سنة ، خلص مؤسس الشيوعية العلمية كارل ماركس وفريدريك انجلس ، بعد تحليل مختلف اشكال وانواع الاتجاهات الاشتراكية ، الى استنتاج هام مفاده «ان الشيوعيين يؤيدون في كل قطر من الاقطار كل حركة ثورية ضد النظام الاجتماعي والسياسي القائم وفي كل هذه الحركات يضعون في المقدمة مسألة الملكية باعتبار انها المسألة الاساسية في الحركة ، مهما كانت الدرجة التي بلغتها هذه المسألة في تطورها واخيراً ، يعمل الشيوعيون في كل مكان على الاتحاد والتفاهم بين الاحزاب الديموقراطية في جميع الاقطار» **

لينين المؤلفات الكاملة المجلد ٢ ، ص ٦٥

* * ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٤ ، ص ٤٥٩ .

ان هذه الموضوعة المبدئية في الماركسية-اللينينية لا تزال سارية المفعول في ايامنا ، موضحة موقف الاشتراكية العلمية من مختلف التيارات والنظرات الاشتراكية في البلدان النامية وفي هذه الحال ، ينطلق الماركسيون-اللينينيون من واقع انه لا يوجد سور يستحيل تجاوزه بين التيارات والنظرات الاشتراكية الواسعة الانتشار في الدول الوطنية الفتية وبين الاشتراكية العلمية ، كما انه لا وجود لمثل هذا السور بين ثورة التحرر الوطني والثورة الاشتراكية . ففي عهدنا ، لا تتسع ثورات التحرر الوطني وحسب ، اذ ينضم اليها الجديد تلو الجديد من فئات السكان والجديد تلو الجديد من الفصائل ، بل تزداد كذلك عمقا ، اذ تتراكم وتتوطد تدريجياً في سياق تطورها العناصر المعادية للرأسمالية .

واليوم لا يتحدث الماركسيون وحدهم عن الاشتراكية في البلدان النامية فان ممثلي الجماهير الفلاحية ، والفئات المتوسطة في المدن ، والمثقفين الاهلين التقدميين يرفعون هم ايضاً شعارات وافكاراً اشتراكية وان الماركسيين-اللينينيين يدرسون بانتباه ، ويساندون بحزم ، ويطورون كل قيمٍ وتقدمي في المذاهب الاشتراكية ، ولا سيما كل ما يخدم اهداف النضال المشترك العام ضد الامبريالية والاستعمار الجديد ، ومن اجل تحقيق التحويلات الاجتماعية الاقتصادية التقدمية وقد كتب لينين يقول «وانه لماركسي رديء ذاك الذي ينتقد زيف الغطاء الاشتراكي للشعارات البرجوازية ولا يستطيع ان يقدر اهميتها التقدمية تاريخياً بوصفها احزم الشعارات البرجوازية في النضال ضد الفئانة» * ولكن

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١٦ ، ص ٢١٤ .

لينين رفض قطعاً في الوقت نفسه محاولات الاشتراكيين البرجوازيين الصغار لاحتلال مفاهيمهم محل الاشتراكية العلمية وقد عكّمنا لينين انه لا يمكن فهم اي ظاهرة اجتماعية فهما صحيحاً ، حتى وان تناول الكلام ابعاد زوايا الارض ، اذا نظرنا الى هذه الظاهرة في معزل عن طابع العهد المعاصر الذي يشكل الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية مضمونه الاساسي فان ظهور المثل العليا الاشتراكية وانتشارها على نطاق واسع في العالم اجمع ، ولا سيما في البلدان النامية ، هما نتيجة مباشرة لنجاحات النظام الاشتراكي العالمي الفعلية ، ولتعاطف نفوذه وتأثيره في التطور الاجتماعي العالمي

ولقد اكدت الحياة كلياً صحة الافكار اللينينية ، وكون الماركسية-اللينينية الخلاقة قوة لا تقهر قال ليونيد ايليتش بريجنيف في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي « تتحقق نبوءة لينين العظيم القائلة ان شعوب المستعمرات والبلدان التابعة التي تندفع اولا الى النضال في سبيل الحرية الوطنية ستتوصل الى النضال ضد اسس النظام الاستعماري ذاتها وبقينا ان هذا يعني ضربة قوية جداً الى مواقع الرأسمالية ككل ، بوصفها نظاماً اجتماعياً عالمياً »

ان حركة التحرر الوطني قد اقتربت في تطورها من مرحلة تاريخية يتوقف فيها استمرار توطد الاستقلال الوطني على طابع وعمق التحويلات الاجتماعية مباشرة فائق مما في اي وقت مضى ، تشابكت المهام الوطنية والاجتماعية في النضال ضد الامبريالية واليوم يتلخص الامر الرئيسي في حركة التحرر الوطني في كون النضال من اجل التحرر الوطني قد اخذ يتحول عملياً في كثير من البلدان الى نضال ضد علاقات الاستثمار ، سواء منها الاقطاعية ام الرأسمالية .

وفي حركة التحرر الوطني المعاصرة ، تحدث تغيرات ملحوظة تؤثر مباشرة سواء في طابع الحركة وشكلها ام في اهدافها النهائية ؛ وبجلاء متعظم ابدأ ، تتبدى التغيرات في توزيع القوى الطبقية ، كما تتبدى الفوارق في طرائق حل القضايا الاساسية في البلدان النامية

وفي اساس تمايز القوى المشتد باستمرار في داخل حركة التحرر الوطني ، تقوم نظرة مختلف الطبقات ومختلف الاحزاب السياسية الى آفاق تطور هذه الحركة ، اي اتجاهها الاجتماعي والسياسي فان بعض القوى الاجتماعية الطبقية والاحزاب والتكتلات السياسية التي تمثل مصالحها تنادي بسبيل التطور الرأسمالي ، وبالاصلاحات البرجوازية على الاسس الوطنية للبلدان المتحررة ، بينما ينادي بعضها الآخر ، على العكس ، بسبيل التطور التقدمي الذي يفتح افق الانتقال تدريجياً الى التحويلات الاجتماعية الجذرية

وغني عن البيان ان عملية تحويل العلاقات الاجتماعية على اسس جديدة لا تجري بسهولة فان طريق التحويلات التقدمية يعترضه الكثير من المصاعب الناجمة قبل كل شيء عن الحملات التي تشنها الامبريالية بلا انقطاع ، معللة نفسها كما من قبل باستعادة المواقع المفقودة في عالم المستعمرات السابق وفي هذه الاحوال ، يتسم باهمية خاصة تعزيز قوى التحرر الوطني والاجتماعي ، ورس القوى التي تميل الى الاتجاه الاشتراكي ، وحسبان الحساب من جميع النواحي للقومي والوطني والاجتماعي في نضال الشعوب ضد الامبريالية

ان التحرر الوطني هو المرحلة الاولى ، ومرحلة هامة جداً في الطريق الى الاستقلال الحقيقي الذي يستحيل بدون التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وبقدر ما تتقدم البلدان المتحررة في طريق التطور

المستقل ، تتعاظم اكثر فاكثر اهمية جوانب النضال الاجتماعية فان منطق النضال ضد الامبريالية ذاته يدفع القوى الثورية الديمقراطية بصورة موضوعية الى الاستنتاج القائل بضرورة التحويلات الاجتماعية الاقتصادية العميقة بوصفها ضمانة توطن وتطور الاستقلال الوطني وحتى في البلدان ذات الاتجاه الرأسمالي ، تجبر ظروف التطور الموضوعية اكثر فاكثر القوى الوسطية اليسارية في قلب الطبقة الحاكمة على القيام بالتحويلات الاجتماعية الاقتصادية بغية صيانة وتوطيد الاستقلال الوطني وقد اشار لينين ، في معرض فضحه للايديولوجيين

البرجوازيين ، الى ان هؤلاء «يتحدثون عن التحرر الوطني متناسين التحرر الاقتصادي . اما في الواقع ، فان هذا الاخير بالذات هو الرئيسي» * باي الحاح ترد هذه الملاحظة اللينينية اليوم ، اذ تواجه الدول الوطنية الفتية قضية التحرر من الاستثمار الاقتصادي من جانب الدول الامبريالية فان البلدان المتحررة التي تتصف بانتاجية عمل منخفضة تتعرض حتماً ، في حال بقائها في اطار النظام الرأسمالي العالمي ، للنهب الاقتصادي من قبل الدول الامبريالية المتطورة صناعياً

ان الاستقلال السياسي ، كما اوضح لينين ، لا يؤدي اوتوماتيكياً الى القضاء على الخضوع الاقتصادي والمالي للدول الرأسمالية الاكثر تطوراً في الميدان الصناعي وان مثال العديد من بلدان اميركا اللاتينية ، التي نالت الاستقلال السياسي منذ حوالي قرن ونصف القرن ، ولكنها بقيت كما من قبل في حالة تبعية اقتصادية شديدة للامبريالية ، لبرهان مقنع على ذلك ان التحرر الاقتصادي يقتضي توحيد النضال من اجل الاستقلال السياسي

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٢٢ ، ص ١٨٧ .

مع النضال في سبيل التحويلات الاجتماعية الاقتصادية العميقة التي تهيم التربة لأجل الانتقال تدريجياً الى طريق التقدم الاجتماعي الذي يمكنه وحده دون غيره ان يؤمن الاستقلال الحقيقي للشعوب المظلومة

في عدد من البلدان النامية ، بما فيها الدول العربية المتقدمة ، تتحقق تحويلات اجتماعية اقتصادية عميقة تتجاوب مع مصالح الجماهير الشعبية فان تأميم ممتلكات الاحتكارات الامبريالية ، وتوطيد وتطوير القطاع العام ، والتحويلات الزراعية التقدمية ، — ان كل هذه الاجراءات وغيرها من الاجراءات تؤدي الى تعزيز الاستقلال الوطني ، وتوفير المقدمات الموضوعية لأجل توطيد القوى الثورية والديموقراطية المتجهة وجهة الاشتراكية

في البلدان المتحررة المتقدمة التي تجري فيها تحولات اجتماعية جديدة ، تقبض الاحزاب الديموقراطية الثورية على مقاليد الحكم وقد تأسس كثير من هذه الاحزاب في زمن النضال من اجل الاستقلال السياسي ، وكان وصولها الى الحكم حاصلًا طبيعيًا للنضال التحرري الذي دام سنوات وسنوات تحت قيادتها . وبعضها الآخر تشكل في سياق تطور الدول الوطنية الفتية المستقلة ، اي في زمن كان فيه النشاط العملي الهادف الى تحقيق التحويلات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية قد طرح بضرورة موضوعية مهمة تأسس منظمة سياسية بوصفها القوة القائدة في بناء المجتمع الجديد ان الديموقراطية الثورية المعاصرة انما هي ظاهرة اجتماعية سياسية جديدة تطورت في ظروف كان فيها تطور البلدان النامية الداخلي وتطلعات الشعوب المناضلة قد امليا على هذه الشعوب ضرورة التفلت من القيود الاستعمارية للامبريالية والانخراط في الطريق الرحب ، طريق النهضة الوطنية والقومية والتقدم الاجتماعي .

اما باي قدر تستطيع الديموقراطية الثورية ان توجه الامة في طريق التقدم الاجتماعي ، فان هذا رهن بعوامل عديدة ، منها النجاح او عدم النجاح في اقامة علاقات التعاون والتحالف الوطيد بين جميع القوى الثورية والتقدمية في البلاد ، ولا سيما بين الاحزاب الديموقراطية الثورية والشيوعيين الذين هم المناضلون الاشد انسجاماً وتشدداً ضد الامبريالية والاستعمار الجديد ، ومن اجل الديموقراطية والاشتراكية .

وامام حركة التحرر الوطني يرتسم بجلاء متعظم ابدأ سبيلان ممكنان إما تعميق وتوسيع مضمونها المعادي للامبريالية وللرأسمالية ، ثم الانتقال تدريجياً الى تحويلات اجتماعية اقتصادية اشتراكية الطابع ، وإما تقوية عناصرها البرجوازية الرأسمالية والتخلي عن مواقع العداة للامبريالية .

واكثر مما في اي وقت مضى يتعاطم في هذه الحقبة التاريخية دور واهمية وحدة قوى التحرر الوطني والاجتماعي وان انشاء تحالف سياسي مرن ووطيد للجماهير ، يأخذ بالحسبان الظروف الملموسة في البلدان المعنية ويوفر انسب الاجواء لأجل اشتراك هذه الجماهير في عملية بناء المجتمع الجديد انما هو شرط هام جداً من شروط التقدم .

ان الساسة والايديولوجيين الامبرياليين ، وكذلك بعض القوى ذات الميول الرجعية في البلدان النامية ذاتها ، سعياً منهم لدق اسفين بين مختلف فصائل حركة التحرر الوطني ، يحاولون ان يصوروا الامور كان الوحدة ضد الامبريالية لا تمكن الا في مرحلة النضال من اجل الاستقلال السياسي ، اي ما دام يجري حل القضية الوطنية العامة ، الواضحة والمفهومة لجميع فئات السكان اما في مرحلة النضال في سبيل التحرر الاجتماعي والاقتصادي اي في مرحلة حل قضايا اخرى اشد تعقداً بكثير تواجه

ثورات التحرر الوطني ، فان هذا التحالف بين جميع القوى الديموقراطية والتقدمية مستحيل برأيهم اما الماركسيون-اللينينيون ، فقد اخذوا دائما بالحسبان حتمية استقطاب الطبقات والفئات الاجتماعية في حركة التحرر الوطني بقدر ما تتطور هذه الحركة ، كما اخذوا بالحسبان حتمية تمايز الطبقات والفئات الاجتماعية ، وتزايد نشاط قوى التقدم وكذلك تزايد نشاط قوى الرجعية الساعية الى وقف تطور ثورات التحرر الوطني الى الامام وفي هذه الاحوال ، لا تمكن صيانة الوحدة ضد الامبريالية وتعزيها الا عن طريق رص صفوف تلك القوى التي تعبر عن مصالح جماهير العمال والفلاحين وجميع فئات الشغيلة ان الماركسيين-اللينينيين قد نادوا على الدوام بالتحالف الواسع مع الجماهير غير البروليتارية من الشغيلة ، مع العناصر البرجوازية ذات الميول الوطنية ، في النضال الثوري ، لا في مرحلة الحركة ضد الامبريالية ، اي في مرحلة تحقيق مهام التحرر الوطني وحسب ، بل ايضا في مرحلة تحقيق المهام الاجتماعية .

ان تحالف الشعب العامل ، ولا سيما تحالف الطبقة العاملة والفلاحين بوصفه شرطا من الشروط الحاسمة لنجاح تحقيق التحويلات الاجتماعية الاقتصادية العميقة وتأمين التقدم الاجتماعي مدعو الى القيام بدور الاساس لجهة وطنية ديموقراطية موحدة وهذا التحالف لا يتسم باتجاه معاد للاقطاعية وحسب ، بل يتسم كذلك ، بدرجة معينة ، باتجاه معاد للرأسمالية . وعلى قوة هذا التحالف وماتنته يتوقف مباشرة نجاح تجسيد الميول المعادية للرأسمالية والموجهة وجهة التحويلات الاجتماعية التقدمية ، الكامنة في ثورات التحرر الوطني المعاصرة

في المرحلة الراهنة من النضال التحرري الوطني ، يتعاظم دور الطبقة العاملة وشأنها في الحياة الاجتماعية بالبلدان النامية .

وتكون الطبقة العاملة ونمو نضوجها السياسي يجريان في اجواء طموح الجماهير الشعبية الكبير الى الاشتراكية . ولهذا الواقع اهمية خارقة لأنه يوفر امكانيات ملائمة لأجل تحول الطبقة العاملة بمزيد من السرعة الى قوة نافذة ، ثم الى قوة قاندة لعملية بناء المجتمع الجديد ان مناداة القوى الديمقراطية الثورية بشعار بناء المجتمع الاشتراكي ، المدعومة في عدد من البلدان بتحويلات اجتماعية اقتصادية ذات طابع تقدمي ، تخلق وضعا جديدا ييسر موضوعياً تقدم الطبقة العاملة الى المواقع الامامية ، وتعظم دورها السياسي في حركة التحرر الوطني .

ان الطبقة العاملة ، مع سعيها الى تلبية مطالبها الاقتصادية الحيوية ومع زودها عن مصالحها الطبقية ، تناضل بنشاط مشتد ابدأ من اجل الحقوق والحريات الديمقراطية الواسعة وفي هذه الحال ، تنطلق الطبقة العاملة وطيعتها من ان لتطور الديمقراطية السياسية اهمية كبيرة في النضال من اجل التقدم الاجتماعي

فبضعف الديمقراطية في الحياة الاجتماعية على وجه الضبط يمكن تفسير واقع ان الرجعية لا تزال تفلح هنا وهناك في تحقيق مخططاتها المعادية للثورة في نضالها ضد قوى التحرر الوطني والاجتماعي وبدون اشتراك الجماهير الكادحة اشتراكا نشيطاً فعالاً في الابداع الثوري ، بدون تطوير مبادرتها ، يستحيل على العموم السير بالتحويلات الاجتماعية الاقتصادية التقدمية الى النهاية

ان نجاح تطور حركة التحرر الوطني يتوقف بمقدار كبير جداً على متانة وقوة تحالفها مع جميع الحركات الثورية والديموقراطية في العهد المعاصر ، ولا سيما مع بلدان الرابطة الاشتراكية ان هذا التحالف ليس عاملاً مؤقتاً ، بل عامل دائم يحدد تطور العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وسائر الدول

الاشتراكية من جهة ، وبين قوى التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي من جهة اخرى .

ان الماركسيين-اللينينيين قد عارضوا على الدوام ولا يزالون يعارضون تصدير الثورة وقد اعتبروا ولا يزالون يعتبرون ان اختيار هذا النظام الاجتماعي او ذلك هو حق ثابت لا يُنتزع لشعب كل بلد ان الثورة الاشتراكية لا تُستورد ولا يمكن فرضها من الخارج ، بل يهيئها كل مجرى تطور البلاد الداخلي ، وتأتي نتيجة لتأزم التناقضات الاجتماعية الطبقيّة الى الحد الاقصى

بيد ان نشوء وتوطد المنظومة العالمية من الدول الاشتراكية بوصفها قوة اممية ، كانا بمثابة معجل جبار للعملية التاريخية ، ولا سيما للحركة الثورية في البلدان المستعمرة والتابعة ، ذلك انه توفرت للقوى الديموقراطية الثورية ، في ظل وجود النظام الاشتراكي العالمي ، الامكانية الفعلية للعمل ، بالاستناد الى هذه القوة الاممية ، على تعميق المضمون الاجتماعي لحركة التحرر الوطني ، وعلى توجيه هذه الحركة ، لا وجهة النضال ضد الامبريالية وحسب ، بل ايضاً وجهة النضال ضد الرأسمالية وهذه الامكانية لا تنجم عن تعاطف الدعم المعنوي السياسي والمساعدة الاقتصادية والتكنيكية والعسكرية الكبيرة من جانب الدول الاشتراكية وحسب ، بل تنجم كذلك عن تازم التناقضات الاجتماعية في البلدان المتحررة ، وعن بروز قوى سياسية في كثير منها ، قادرة على السير في مقدمة حركة الجماهير الواسعة في طريق التحويلات الاجتماعية العميقة .

ان التحالف بين الاشتراكية العالمية وحركة التحرر الوطني لا يرتكز على وحدة المصالح في النضال ضد الامبريالية وحسب ، بل يرتكز كذلك على وحدة الهدف النهائي فخلافاً للشوروات البرجوازية الديموقراطية التي حدثت فيما مضى والتي لم تفعل من

حيث جوهر الامر غير ان مهدت السبيل امام التطور الرأسمالي ،
تتسم ثورات التحرر الوطني المعاصرة بعناصر معينة معادية
للرأسمالية ، مع بقائها من حيث طابعها ثورات ديموقراطية عامة .
وان عون المنظومة الاشتراكية العالمية ونفوذها يستهدفان
توطيد وتوسيع هذه العناصر المعادية للرأسمالية على وجه الضبط ،
وترسيخ هذه العناصر في منطقة حركة التحرر الوطني ، اي ،
بتعبير آخر ، تعميق ثورات التحرر الوطني .

ولقد اشار لينين ، في معرض الكلام عن المعارك الفاصلة
المقبلة ضد الامبريالية والرأسمالية ، الى ان منطق حركة التحرر
الوطني لعل نحو بحيث ان هذه الحركة الموجهة بادى ذي بدء
وجهة التحرر الوطني تنقلب في آخر المطاف على الرأسمالية بوصفها
نظاماً اجتماعياً يولد الاستعمار والاستعمار الجديد

وهذه العوامل الموضوعية بالذات هي التي تجعل التحالف
بين الاشتراكية العالمية وحركة التحرر الوطني تحالفاً طبيعياً
ووثيقاً ودائماً ، ومهمة استراتيجية وليس مهمة تكتيكية ولكن
هذا لا يعني بالطبع انه يمكن اعتبار هاتين المرحلتين في تطور
الحركات الاجتماعية ، المختلفتين من حيث المستوى ، كمرحلة
واحدة ، والخلط بينهما ، وعدم رؤية الفوارق الجوهرية بينهما

ولكنه من الخطأ ايضاً معارضة احدهما بالآخرى ، وتجاهل العنصر
المشترك الذي يجمع بينهما (وحدة الهدف النهائي) ، واقامة
الحواجز بينهما بصورة مصطنعة . ويجب اعتبار هذا التحالف
متبادل النفع ، وضرورياً للطرفين ، ويخدم مصالح الطرفين

وفي السنوات الاخيرة ، تعاطف كثيراً اهتمام البلدان المتحررة
بتجربة البلدان الاشتراكية ، تلك التجربة التي تتسم باهمية
نظرية وعملية كبيرة . فان هذه التجربة تدل على ان النظام
الاجتماعي الاشتراكي الذي توطد وترسخ في الدول التي تشكل

الآن المنظومة الاشتراكية العالمية ، قد برهن على قوته الحيوية العظيمة في النضال التاريخي ضد الرأسمالية وان دراسة تجربة العالم الاشتراكي ، والاستفادة من التجربة الاشتراكية في البناء الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي ، وكذلك الاهتمام الكبير بجانب هذه التجربة العلمي والنظري ، وتحليلها تحليلاً خلاقاً ، والاستفادة منها مع حسابان الحساب للظروف التاريخية الملموسة والخصائص الوطنية والقومية في البلدان المعنية - كل هذا يساعد الدول المتحررة على احراز النجاح في تدليل المصاعب الناشئة وعلى تطوير وتوطيد العلاقات الاجتماعية الجديدة

ان احداث السنوات الاخيرة في منطقة حركة التحرر الوطني تشكل برهاناً مقنعاً جديداً على وحدة مصالح الاشتراكية العالمية وقوى التحرر الوطني والاجتماعي ، وعلى رسوخ ومتانة التحالف الوثيق بين هذين الطرفين ان حركة التحرر الوطني ، باعتبارها حركة معادية للاستعمار والامبريالية ، قد حظيت ، منذ نشوئها بالذات ، بالدعم الواسع والفعال من جانب القوى الاشتراكية العالمية فمذ انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وظهور اول دولة اشتراكية في التاريخ ، نشأ في العالم وضع جديد وقد كانت تلك مرحلة انعطاف في تطور حركة التحرر الوطني

واليوم لا يستطيع حتى المدافعون السافرون عن الامبريالية والاستعمار الجديد عدم الاعتراف بواقع ان ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى كانت حافراً لحركة التحرر الوطني ، واسفرت عن اتساعها الى ما لا قياس له ، وبعثت في نفوس الملايين والملايين من ابناء المستعمرات والبلدان التابعة الثقة بواقعية تحررها الوطني والاجتماعي وبما ان المؤلفين البرجوازيين والاصلاحيين «اليساريين» لا يسعهم انكار تاثير ثورة اكتوبر العظمى في نهوض الحركة الثورية فيما يسمى بالطرف الاستعماري للامبريالية ،

فانهم يبذلون قصارى جهدهم لكي يقللوا من شأن هذا الحدث التاريخي وهم ، اذ يشيرون قصداً وعمداً الى الوطني الخاص فقط في ثورة اكتوبر ، يلزمون الصمت عما فيها من رئيسي وجوهري يتسم باهمية عالمية ، ويحمل الشعوب ، كما قال لينين ، على النظر « الى روسيا بوصفها مركز الجاذبية » *

وفي الظروف الراهنة ، اذ تخطت الاشتراكية اطار بلد واحد وتشكلت المنظومة الاشتراكية العالمية ، تغيرت النسبة بين القوى في المسرح العالمي تغيراً جذرياً ونشأت مقدمات ملائمة لأجل احراز النجاح في توسيع نضال الشعوب التحرري الوطني وان وجود المنظومة الاشتراكية العالمية بوصفها القوة الفاصلة في النضال ضد الامبريالية يوفر لثورات التحرر الوطني المعادية للامبريالية امكانية فعلية لاحراز النصر

لقد كانت الامبريالية ولا تزال العدو الرئيسي لشعوب البلدان الاشتراكية ، والدول الوطنية الفتية ، وجميع القوى الثورية والتقدمية والديموقراطية في العهد الراهن وعلى هذا الاساس الموضوعي المعادي للامبريالية ، يجري اتحاد جميع القوى الثورية والديموقراطية الوطنية والتقدمية سواء على الصعيد العالمي ام على الصعيد الداخلي في البلدان التي تحررت والتي تتحرر .

ان وجود بلدان الرابطة الاشتراكية بوصفها القوة الثورية الرئيسية في العهد المعاصر قد كان العامل الحاسم في انهيار نظام الامبريالية الاستعماري ، وهو يشكل في الوقت الحاضر سنداً اميناً لتطور البلدان المتحررة بوصفها بلداناً ذات سيادة وان باس بلدان الرابطة الاشتراكية الاقتصادي والعسكري المتنامي ابدأ ، وتوطد قوى التحرر الوطني والاجتماعي ، من جهة ، وتفاقم ازمة

* لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ٤٢ ، ص ٧٢ .

الامبريالية بوصفها نظاماً اجتماعياً من جهة أخرى ، ان هذا يخلق المقدمات الملائمة لأجل تلاحم جميع قوى السلام والديموقراطية ، لأجل احراز المزيد والمزيد من النجاحات في النضال التحرري ضد الاستعمار والاستعمار الجديد ومن اجل الاستقلال الوطني الحقيقي والتقدم الاجتماعي

وفي تطور حركة التحرر الوطني المعاصرة ، بما فيها نضال الشعوب العربية التحرري ، ينبثق الجديد تلو الجديد من الظواهر والاضاع التي تتطلب التحليل النظري الشامل والحل العملي وفي هذه الظروف ، تتعظم اهمية النظرية التي من شأنها ان تساعد القوى التقدمية على ان تزداد تفهماً للعمليات والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والايديولوجية المعقدة الجارية في منطقة حركة التحرر الوطني

ان مؤلفات لينين ، الواردة في هذه المجموعة ، تساعد القارىء العربي المعاصر على تكوين فكرة اوضح عن قضايا العملية الثورية العالمية بوجه عام وعن قضايا حركة التحرر الوطني بوجه خاص ، كما تساعده على ان يرى فيما وراء الظواهر الخارجية القائمة على سطح الاحداث العمليات والتطورات العميقة التي تحدد مواقف مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية والاحزاب السياسية والافراد ، ويتبين بصورة افضل لوحة العالم المعاصر مع مشاكله العويصة وتناقضاته الحادة ونزاعاته الاجتماعية ، ويفهم بمزيد من العمق قوانين التطور الاجتماعي ، واتجاهاته الرئيسية وآفاقه .

من الدار

يحتوي المجلد الاول مؤلفات كتبها لينين في المرحلة الممتدة
من عام ١٨٩٤ الى عام ١٩٠١

وكانت تلك مرحلة اخذت فيها عملية تطور الراسمال الاحتكاري
وتحول الراسمالية الى امبريالية تتنامي وتشتد في الاقتصاد
العالمي كذلك جرت تغيرات عميقة في الامبراطورية الروسية
فبعد الغاء القنانة في عام ١٨٦١ ، طفقت الراسمالية تنمو بوتائر
سريعة واخذت البلاد تتغطى بشبكة من السكك الحديدية . وفي
بطرسبورغ ، وفي موسكو والمحافظات المحيطة بها ، وفي جنوب
روسيا ، وفي الاورال ، وفي غيرها من المناطق ، ظهرت مصانع
التعدين ومصانع الآلات ، والمناجم ، ومصانع النسيج وغيرها من
المصانع كذلك تسربت الراسمالية الى الزراعة وبدأت عملية
التمايز في صفوف الفلاحين ففي قطب اخذت تبرز فئة صغيرة من
الفلاحين الميسوريين ، الكولاك ، الراسماليين القرويين ، الذين
يستغلون ابناء قراهم بضراوة ؛ وفي القطب الآخر ، جمهور متعاطم
ابدا من الفلاحين الفقراء ممن يملكون حصصا صغيرة من الارض او
ممن لا يملكون اية ارض ، والمضطرين الى العمل كاجراء زراعيين
عند الكولاك او الى السعى وراء مورد للرزق في المدن ، في المصانع
والمعامل ، ويتحولون الى بروليتاريين . وبفضل الفلاحين الذين حل

بهم الخراب ونزحوا من الريف ، اخذ يتزايد بسرعة عدد افراد الطبقة العاملة في روسيا .

كانت ظروف العمل في المصانع والمعامل في ذلك الوقت رهيبة : فقد كان يوم العمل يدوم ١٤-١٥ ساعة ، وكانت الاجرة منخفضة للغاية ؛ وكانت اتحادات العمال ممنوعة بكل صرامة ايا كانت ؛ ولم يكن ثمة وجود للنقابات ، ولا لاية حماية للعمل ؛ وكان العمال يعيشون في مساكن جماعية في ظروف الحد الاقصى من الازدحام والمخالفة للقواعد الصحية ، وفي ظروف الانعدام التام للخدمة الطبية وبدافع اليأس ، كان العمال يعلنون الاضرابات بصورة عفوية ، سعيًا منهم لحمل اصحاب المصانع على تحسين اوضاعهم وان بعض الشيء ولكن سرعان ما كانت السلطات تقمع هذه النضالات المتفرقة ، وترسل العشرات والمئات من المضربين الى السجون والاشغال الشاقة .

كانت سنوات العقد التاسع والعقد العاشر من القرن التاسع عشر سنوات الرجعية الضارية في الحياة الاجتماعية في روسيا فان النضال البطولي الذي خاضه الثوريون الروس في سنوات العقد السابع والثامن كان قد مني بالهزيمة وحطمت السلطات منظمات الشعبين ، واعدت المئات والآلاف من الثوريين او زجت بهم في السجون او نفتهم الى سيبيريا . وخنقت الصحافة التقدمية ، وفرضت الرقابة الصارمة على المطبوعات وامتلات الجرائد والمجلات بالدعاية الرجعية التي تمدح الاوتوقراطية (الحكم المطلق) والشعبية نفسها التي قدمت في العقد الثامن والنصف الاول من العقد التاسع المناضلين المتفانين انحطت عند حلول العقد العاشر الى تيار عدل عن النضال الثوري ومحلها حلّ مناضلون آخرون ، وايدولوجية جديدة ، مذهب ثوري ، علمي الاساس ، هو الماركسية .

ففي مستهل العقد العاشر ، اخذت تنبثق اولى الحلقات الماركسية في بطرسبورغ ونيجني نوفغورود وسامارا وكيف ومينسك وغيرها من مدن روسيا وفي الآونة الاولى كانت هذه الحلقات قليلة ، وغير مترابطة فيما بينها ، وكانت تتألف ، بصورة رئيسية ، من الطلاب ومن العمال الطليعيين ، الاكثر تطوراً وكان اعضاء الحلقات يدرسون مؤلفات ماركس وانجلس ، ويقومون بالعمل الدعائي ، السري الصرف في بعض المعامل والمصانع ، ويعقدون اجتماعات العمال في الشقات الخاصة وقد كان فلاديمير اوليانوف الذي يبلغ من العمر ٢٢ سنة ، والذي فصل مؤخراً من جامعة قازان لاشتراكه في الحركة الطلابية الثورية احد منظمى اولى الحلقات الماركسية في مدينة سامارا عام ١٨٩٢

في خريف ١٨٩٣ ، انتقل فلاديمير اوليانوف (وفيما بعد صار العالم كله يعرفه باسم لينين) الى بطرسبورغ ، عاصمة روسيا في ذلك الوقت وعمل مع فريق من الرفاق على توحيد الحلقات الماركسية القائمة في مختلف احياء المدينة في اتحاد واحد هو «اتحاد النضال من اجل تحرير الطبقة العاملة» وكان المقصود ان يصار مستقبلا الى توحيد جميع الحلقات الماركسية ، المشتتة في المدن وفي المراكز الصناعية بروسيا ، في حزب ثوري واحد للطبقة العاملة

في عام ١٨٩٥ ، انشى في بطرسبورغ «اتحاد النضال من اجل تحرير الطبقة العاملة» اي «جنين» حزب الطبقة العاملة ، كما كتب لينين فيما بعد .

وبعد فترة وجيزة ، عندما كان لينين في المنفى في سيبيريا ، انعقد في مينسك ، عام ١٨٩٨ ، المؤتمر الاول لحزب العمال الاشتراكي-الديموقراطي في روسيا ، واعلن تأسيس الحزب .

وآنذاك برز فلاديمير ايليتش لينين لا كمنظم موهوب وحسب ، بل كذلك كنظري فذ وفي تلك المرحلة كانت الحاجة الى العمل النظري هائلة حقا . وكان ينبغي قبل كل شيء الذود عن الماركسية ، واثبات صحتها ضد المفاهيم الشعبية السائدة آنذاك في اوساط المثقفين التقدميين وكان ينبغي تبيان ما تتسم به التكهنات التي اعطاها ايدولوجيو الشعبية ميخايلوفسكي وكريفنكو ويوجاكوف وغيرهم بصدد تطور روسيا لاحقا من خطأ فادح ورجعية ووهم ، وهذا ما فعله لينين

وقد وردت اهم الاعمال المتعلقة بهذه المسألة في هذا المجلد . وبينها يعود مكان الصدارة الى المؤلف « من هم اصداق الشعب » وكيف يحاربون الاشتراكيين-الديموقراطيين ؟ »

في هذه الوثيقة البرنامجية ، وصف لينين الماركسية العلمية وصفا عميقا مفصلا ، وانتقد من جميع الجوانب نظرات الشعبين الليبراليين الفلسفية والاقتصادية والسياسية ، وبرنامجهم وتكتيكهم كذلك فضح لينين نظريي الشعبية بوصفهم ممثلي طريقة في علم الاجتماع ، ذاتية ، معادية للعلم ، بوصفهم مثاليين ينكرون الطابع الموضوعي لقوانين التطور الاجتماعي وينكرون الدور الحاسم للجماهير الشعبية في التاريخ وفي هذا المؤلف ، طرح لينين لأول مرة امام الاشتراكية-الديموقراطية في روسيا مهمة تأسيس حزب عمالي ماركسي وتقدم بفكرة التحالف الثوري بين الطبقة العاملة والفلاحين .

ومن عداد المؤلفات الاقتصادية المكتوبة في هذه المرحلة ، يشتمل المجلد على مؤلف « مساهمة في وصف الرومانطيقية الاقتصادية » ، الموجه ضد الاقتصادي السويسري سيسموندي واتباعه الروس ، الشعبيين فمع التنويه بمآثر سيسموندي ، الذي اشار الى وجود التناقضات في المجتمع الرأسمالي ، كشف

لينين طوبوية مفاهيم سيسموندي ورجعيتها ، وبين ان سيسموندي انتقد الرأسمالية من وجهة نظر البرجوازي الصغير الذي يضيفي الصفة المثالية على تنظيم الصناعة الحرفي الذي ول زمنه وعلى الاقتصاد الفلاحي البطيريركي كذلك اوضح لينين ان مذهب الشعبين الاقتصادي لا يعدو ان يكون نوعاً روسياً من الرومانطيقية الاقتصادية الاوروبية العامة ، وتياراً برجوازيّاً صغيراً في الاقتصاد السياسي .

كذلك ورد في هذا المجلد رثاء «فريدريك انجلس» الذي يتضمن وصفاً عميقاً وشاملاً لانجلس بوصفه ، بعد ماركس ، اكبر معلم للبروليتاريا ، معلماً ربط حياته كلها بنضال الطبقة العاملة .

وينتهي المجلد بمقالة «بم نبدأ ؟» التي نشرتها جريدة «الايسكرا» ، العدد ٤ ، ايار (مايو) ١٩٠١ وتتضمن هذه المقالة خطة دقيقة لتأسيس حزب عمالي ماركسي لعامة روسيا جميع المؤلفات المدرجة في المجلد تتوارد حسب التسلسل التاريخي . وفي آخر المجلد تأتي الملاحظات ودليل الاسماء .

1998

1998

من هم «اصدقاء الشعب»
وكيف يحاربون الاشتراكيين-الديموقراطيين ؟

(جواب عن المقالات الصادرة
في «روسكويه بوغاستفو» ضد الهاركسيين) (١)

الجزء الاول

شنت مجلة «روسكويه بوغاتستفو» (٢) حملة على الاشتراكيين-الديموقراطيين وفي العدد ١٠ من السنة الماضية ، سبق لآخذ زعماء هذه المجلة ، السيد ن ميخايلوفسكي ، ان اعلن ان «مناظرة» ستثار ضد «اصحابنا ممن يسمون الماركسيين او الاشتراكيين-الديموقراطيين» (٣) ثم صدر مقال للسيد س كريفنكو «حول المنعزلين المثقفين» (العدد ١٢) ومقال آخر للسيد ن ميخايلوفسكي «الادب والحياة» (روسكويه بوغاتستفو» ، العددان ١ و ٢ ، عام ١٨٩٤) اما مفاهيم المجلة نفسها عن حالتنا الاقتصادية ، فقد عرضها السيد س يوجاكوف باكبر قدر من الكمال في مقال بعنوان «قضايا التطور الاقتصادي في روسيا» (العددان ١١ و ١٢) ان هؤلاء السادة الذين يدعون ، بوجه عام ، انهم يمثلون في مجلتهم افكار «اصدقاء الشعب» الحقيقيين وتكتيكم ، هم الذا اعداء الاشتراكية-الديموقراطية لنحاول ان نتامل في «اصدقاء الشعب» هؤلاء ، وفي انتقادهم للماركسية ، وافكارهم وتكتيكم .

يولي السيد ن ميخايلوفسكي المبادئ النظرية للماركسية جل اهتمامه ، ولهذا فهو يتناول بخاصة تحليل المفهوم المادي عن التاريخ . فبعد ان عرض السيد ميخايلوفسكي ، في خطوط

عامة ، مضمون المطبوعات الماركسية الكثيرة عن هذا المذهب ، فتح نار انتقاده بطلقات المقطع التالي

« بادی الامر ، يبرز ، بالطبع ، السؤال التالي في اي مؤلف عرض ماركس مفهومه المادي عن التاريخ ؟ لقد اعطانا في « رأس المال » نموذجاً تتألف فيه قوة المنطق مع سعة الاطلاع ، مع دراسة دقيقة لكل المطبوعات الاقتصادية وللوقائع المناسبة على السواء ولقد نفخ الغبار عن نظري علم الاقتصاد ممن غرقوا في لجة النسيان منذ زمن بعيد او ممن لا يعرفهم احد اليوم ، ولم يهمل اقل تفصيل من تفاصيل التقارير التي وضعها مفتشو المصانع او من تفاصيل شهادات الخبراء امام شتى اللجان المختصة ؛ وبكلمة ، لقد نقب في مجموعة طائلة من الوثائق الملموسة ، سواء لتعليل نظرياته الاقتصادية ام لشرحها ودعمها بالادلة

وإذا كان قد ابتكر مفهوماً «جديداً تماماً» عن المجرى التاريخي ، وإذا كان قد فسر كل ماضي الانسانية من وجهة نظر جديدة ووضع رصيد جميع النظريات الفلسفية التاريخية التي وجدت حتى الآن ، فقد فعل ذلك طبعاً ، بنفس القدر من العناية لقد استعرض فعلاً واخضع للتحليل والنقد جميع النظريات المعروفة عن العملية التاريخية ، وتعمق في كمية هائلة من احداث التاريخ العالمي ان المقارنة مع داروين ، الواسعة الانتشار في الادب الماركسي ، لا تؤكد سوى صحة هذه الفكرة ففيم يتقوم كل تراث داروين ؟ في بضع افكار تعميمية ، متواثقة الصلة ، تكلل جبلاً من الوقائع الملموسة كالجبل الابيض (Mont Blanc) فأين هو اذن التراث المناسب عند ماركس ؟ انه غير موجود ان هذا التراث غير موجود عند ماركس ، وليس هذا وحسب ، بل انه ايضاً غير موجود في كل الادب الماركسي ، رغم ما هو عليه من سعة وكمية وانتشار .

ان كل هذا المقطع لعلى ارفع درجة من الدلالة ؛ فهو يبين الى اي حد قلّمًا يفهم الجمهور «رأس المال» وماركس ان القراء ، وقد سحقتهم قوة العرض المقنعة ، ينحنون اجلالا امام ماركس ، ويمدحونه ويطرونه ، ولكنهم ، في الوقت نفسه ، يتغافلون كلياً عن المحتوى الاساسي لمذهبه ؛ وكانما لم يحدث شيء ، يواصلون ترديد انغام قديمة من «علم الاجتماع الذاتي» وبهذا الصدد لا بد من التذكير بالاستشهاد الصحيح جداً الذي صدر به كاوتسكي كتابه عن مذهب ماركس الاقتصادي :

Wer wird nicht einen Klopstock loben?
Doch wird ihn jeder lesen? Nein.
Wir wollen weniger erhoben
Und fleissiger gelesen sein!*

هكذا بالضبط ! على السيد ميخايلوفسكي ان يقلل من اطراء ماركس ، وان يقرأه بمزيد من المثابرة ، او بالاحرى ، ان يتأمل بمزيد من الجد ما يقرأه

يقول السيد ميخايلوفسكي « لقد اعطانا ماركس في «رأس المال» نموذجاً تتألف فيه قوة المنطق مع سعة الاطلاع » وقد لاحظ احد الماركسيين قانلاً اعطانا السيد ميخايلوفسكي في هذه الجملة ، نموذجاً يتألف فيه سطوع في التعبير مع فراغ في المحتوى وهذه الملاحظة صحيحة كلياً وبالفعل ، فيم تجلت قوة المنطق هذه عند ماركس ؟ وماذا قدمته لنا من نتائج ؟ يمكن الظن ، عند قراءة مقطع السيد ميخايلوفسكي المذكور آنفاً ، ان كل هذه القوة كانت مصوبة نحو « نظريات اقتصادية »

* من ذا الذي لا يطري كلوبشتوك ؟ ولكن هل يقرأه كل انسان ؟ كلا نحن نريد اقل من الاطراء ، ولكننا نريد ان نقرأ بمزيد من المثابرة ! (ليسينغ) . الناشر .

بأضيق معنى الكلمة ، لا اكثر ولأجل المزيد من توضيح الحدود الضيقة للميدان الذي اظهر فيه ماركس قوة منطقته ، يرتكز السيد ميخايلوفسكي على « اقل التفاصيل » ، على « الدراسة الدقيقة » ، على « النظريين الذين لا يعرفهم احد » ، الخ وهكذا ، كما يبدو من كلام ميخايلوفسكي ، لم يأت ماركس بأي شيء جديد من حيث الاساس ، ويجدر ذكره ، في طرائق بناء هذه النظريات ؛ وكأنه ترك حدود علم الاقتصاد كما كانت عليه عند الاقتصاديين السابقين ، دون ان يوسعها ، ودون ان يأتي بمفهوم « جديد تماما » عن هذا العلم نفسه والحال ، يعرف جميع الذين قرأوا « رأس المال » ان هذا الزعم خاطى من ألفه الى يائه وبهذا الصدد ، لا بد من التذكير بما كتبه السيد ميخايلوفسكي عن ماركس منذ ١٦ سنة في مناظرته مع البرجوازي المبتذل السيد جوكوفسكي (٤) وسواء أكان الزمن غير ما هو عليه الآن ، ام كانت العواطف اكثر طراوة ، فان لهجة مقال السيد ميخايلوفسكي ومضمونه كانا على كل حال مختلفين تماما

— « ان الغرض النهائي من هذا الكتاب هو تبيان قانون تطور (في الاصل Das ökonomische Bewegungsgesetz — قانون الحركة الاقتصادي) المجتمع المعاصر » ، هكذا يقول ماركس عن كتابه « رأس المال » ، وهو يتقيد بهذا البرنامج بكل صرامة . — هكذا قال السيد ميخايلوفسكي عام ١٨٧٧ فلننظر عن كذب الى هذا البرنامج المتقيد به بكل صرامة ، كما يعترف الناقد بنفسه ان هذا البرنامج يتقوم في « تبيان القانون الاقتصادي لتطور المجتمع المعاصر »

ان هذه الصيغة نفسها تضعنا وجهاً لوجه امام عدد من الاسئلة تتطلب ايضاحاً وشرحاً لماذا يتحدث ماركس عن المجتمع « المعاصر (modern) » بينما تحدث جميع الاقتصاديين الذين

سبقوه عن المجتمع بوجه عام ؟ بأي معنى يستعمل كلمة «معاصر» ، بأية سمات خاصة يميّز هذا المجتمع المعاصر ؟ ثم ، ماذا يعني القانون الاقتصادي لحركة المجتمع ؟ لقد اعتدنا ان نسمع الاقتصاديين يقولون- وهذه ، للمناسبة ، احدى الافكار المفضلة عند الكتاب السياسيين وعند الاقتصاديين من الوسط الذي تنتمي اليه «روسكويه بوغاتستفو» - ان انتاج القيم وحده يخضع للقوانين الاقتصادية وحسب ؛ بينما التوزيع ، كما يزعم ، رهن بالسياسة ، بطبيعة التأثير الذي تمارسه السلطات العامة ، والمثقفون ، الخ ، على المجتمع . فبأي معنى اذن يتحدث ماركس عن القانون الاقتصادي لحركة المجتمع ، عن هذا القانون الذي يسميه في الوقت نفسه Naturgesetz - قانوناً من قوانين الطبيعة ؟ كيف ندرك هذا ، وقد سوّد كثرة من علماء الاجتماع في بلادنا تلالا من الورق ، معلنين ان نطاق الظواهر الاجتماعية يتميز عن نطاق الظواهر الطبيعية التاريخية ، وانه ينبغي بالتالي تطبيق «منهج ذاتي في علم الاجتماع» ، خاص تماما ، على تحليل الظواهر الاجتماعية ؟

تجلى كل علائم الحيرة هذه بصورة طبيعية وضرورية ؛ وغني عن البيان ان الجهلة وحدهم بإمكانهم ان يتغاضوا عنها في معرض كلامهم عن «رأس المال» ولكي نستهدي في هذه المسائل ، نذكر اولا مقطعا آخر من مقدمة «رأس المال» نفسها ، ورد بعد المقطع السابق ببضعة اسطر فقط .

يقول ماركس

«ان وجهة نظري تتقوم في اني انظر الى تطور التشكييلة الاجتماعية الاقتصادية بوصفه مجرى طبيعياً تاريخياً»

ان مجرد المقارنة بين المقطعين الواردين اعلاه من مقدمة «رأس المال» يكفي للبيان انه هنا بالضبط تكمن فكرة «رأس

المال» الاساسية ، معروضة ، كما سمعنا لتوه ، بتقيد صارم وقوة منطق نادرة وبهذا الصدد ، تجب الاشارة قبل كل شيء الى شيئين ان ماركس لا يتحدث الا عن «تشكييلة اجتماعية اقتصادية» واحدة فقط ، هي التشكييلة الرأسمالية ، اي انه يقول انه حلل قانون تطور هذه التشكييلة وحدها ، دون غيرها من التشكيلات هذا اولا ثانياً ، تجب الاشارة الى الطرائق التي اتبعها ماركس لصياغة استنتاجاته: هذه الطرائق كانت تتقوم ، كما اسمعنا السيد ميخايلوفسكي الآن ، في «دراسة دقيقة للوقائع المناسبة» .
لنتقل الآن الى تحليل هذه الفكرة الاساسية في «رأس

المال» التي حاول فيلسوفنا الذاتي التهرب منها بمهارة بالغة ففيم يتقوم مفهوم التشكييلة الاجتماعية الاقتصادية ؟ وبأي معنى يمكن ويجب اعتبار تطور هذه التشكييلة عملية طبيعية تاريخية ؟ — هذان هما السؤالان اللذان يطرحان اليوم امامنا ولقد سبق لي ان بينت ان مفهوم التشكييلة الاجتماعية الاقتصادية ، حسب الاقتصاديين وعلماء الاجتماع القدماء (لا بالنسبة لروسيا) ، امر زائد تماما فهم يتحدثون عن المجتمع بوجه عام ، ويتناقشون مع امثال سبنسر حول ماهية المجتمع بوجه عام ، وغاية وجوهر المجتمع بوجه عام ، الخ ان علماء الاجتماع الذاتيين هؤلاء يعتمدون في محاكماتهم هذه على حجج كالحجج التالية هدف المجتمع ان يؤمن المنافع لجميع اعضائه ؛ ان الانصاف يتطلب بالنتالي هذا التنظيم او ذاك ، وان نظماً لا تتلاءم مع هذا التنظيم المثالي («يجب ان يبدأ علم الاجتماع ببعض الطوباوية» — ان هذه الكلمات التي قالها احد اصحاب الطريقة الذاتية ، السيد ميخايلوفسكي ، تصف جوهر اساليبهم وصفاً رائعاً) هي نظم غير عادية ، غير طبيعية ، ويجب ازلتها يصرح السيد ميخايلوفسكي مثلاً : «مهمة علم الاجتماع الهامة تتقوم في استجلاء الظروف

الاجتماعية التي تلبى فيها هذه الحاجة او تلك من حاجات الطبيعة البشرية» وهكذا ، كما ترون ، لا يهتم هذا العالم الاجتماعي الا بمجتمع يلبي الطبيعة البشرية ، ولا يهتم اطلاقاً باية تشكيلات اجتماعية قد تكون قائمة ، فضلاً عن ذلك ، على ظاهرة لا تتلاءم مع «الطبيعة البشرية» ، كاستعباد الاغلبية من جانب الاقلية وانتهم ترون ايضاً انه لا يمكن اطلاقاً ، من وجهة نظر هذا العالم الاجتماعي ، اعتبار تطور المجتمع عملية طبيعية تاريخية (ان السيد ميخايلوفسكي نفسه يفكر كما يلي «ان العالم الاجتماعي ، اذ يعتبر شيئاً ما مرغوباً فيه او غير مرغوب فيه ، انما يجب عليه ان يجد الشروط التي يمكن فيها تحقيق هذا المرغوب فيه او ازاحة غير المرغوب فيه» ، - «شروط تحقيق هذه او تلك من المثل العليا») وعلاوة على ذلك ، لا يمكن ان ترد حتى مسألة التطور ، بل فقط مسألة مختلف الانحرافات عن «المرغوب فيه» ، مسألة «العيوب» التي ظهرت في التاريخ من جراء من جراء قلة الذكاء عند الناس ، فلم يستطيعوا ان يدركوا جيداً متطلبات الطبيعة البشرية ولم يعرفوا كيف يجدون الشروط الضرورية لتحقيق نظم معقولة كهذه وبديهي ان فكرة ماركس الاساسية حول تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية تطوراً طبيعياً تاريخياً ، تنسف من الجذور هذا الوعظ الصيواني الذي يطمح الى لقب علم الاجتماع فكيف صاغ ماركس اذن هذه الفكرة الاساسية ؟ لقد فعل ذلك عن طريق فرز الميدان الاقتصادي على حدة من بين شتى ميادين الحياة الاجتماعية ، عن طريق فرز **علاقات الانتاج** على حدة من بين جميع العلاقات الاجتماعية ، باعتبارها علاقات اساسية ، اولية ، تحدد جميع العلاقات الاخرى . وقد وصف ماركس نفسه مجرى محاكماته حول هذه القضية على النحو التالي :

« ان اول عمل قمت به لتبديد الشكوك التي كانت تنتابني ، اني اعدت النظر ، بروح نقادة ، في فلسفة ألحق لهيغل (٥) وقد ادت بي ابحائي الى هذه النتيجة وهي ان العلاقات الحقوقية ، شأنها شأن الاشكال السياسية ، لا يمكن استخلاصها وتفسيرها من الاسس الحقوقية والسياسية وحدها ؛ وبالأحرى لا يمكن تفسيرها واستخلاصها من التطور العام المزعوم للروح البشرية ، ولكنها تمد جذورها في العلاقات المادية الحياتية وحدها ، التي يسميها هيغل كلها ، على غرار الكتاب الانجليز والفرنسيين في القرن الثامن عشر ، باسم «المجتمع المدني» ؛ اما تركيب المجتمع المدني فيجب البحث عنه في الاقتصاد السياسي ان النتائج التي توصلت اليها بدراسة الاقتصاد السياسي يمكن صياغتها بايجاز كما يلي ان الناس ، اثناء الانتاج المادي ، يقيمون فيما بينهم علاقات معينة ، **علاقات انتاج** تطابق دائما درجة تطور الانتاجية التي بلغتها في ذلك الوقت قواهم الاقتصادية ومجموع علاقات الانتاج هذه يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع ، اي الاساس الواقعي الذي يقوم عليه بناء فوقي ، سياسي وحقوقى ، والذي تطابقه اشكال معينة من الوعي الاجتماعي وهكذا فان اسلوب الانتاج يشترط العمليات التي تجري في الحياة ، الاجتماعية والسياسية والروحية الصرف ان وجودها ليس رهناً بادراك الانسان ، بل ، على العكس من ذلك ، فان هذا الادراك نفسه رهن بها غير انه ، عندما تبلغ القوى المنتجة درجة معينة من تطورها ، تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج القائمة بين الناس ، ومن جراء ذلك تدخل في تناقض مع ما يشكل التعبير الحقوقي لعلاقات الانتاج ، اي نظام الملكية آنذاك تكف علاقات الانتاج عن مطابقة القوى المنتجة ، وتصبح قيوداً لهذه القوى المنتجة وعندئذ ينفتح عهد انقلاب اجتماعي . ومع تغير الاساس الاقتصادي ، يتغير كل البناء الفوقي

الهائل الذي يقوم عليه ، ويتغير بصورة مختلفة من السرعة او البطء وعند دراسة هذه الانقلابات ، ينبغي دائماً التمييز بدقة بين التغير المادي في ظروف الانتاج ، هذا التغير الذي يجب التثبيت منه بطريقة العلوم الطبيعية ، وبين التغير في الاشكال الحقوقية ، والسياسية ، والدينية ، والفنية ، والفلسفية ، او ، بكلمة مختصرة ، الاشكال الايديولوجية التي تتسرب بها فكرة التصادم الى ضمير الناس والتي يجري بها النضال بسببه بصورة خفية فكما انه لا يمكن الحكم على فرد وفقاً للفكرة التي لديه عن نفسه ، كذلك لا يمكن الحكم على عهد انقلاب كهذا ، وفقاً لوعيه لنفسه بل بالعكس ينبغي تفسير هذا الوعي انطلاقاً من تناقضات الحياة المادية ، من التصادم بين ظروف الانتاج والقوى المنتجة ان اساليب الانتاج الاسلوب الآسيوي ، والقديم ، والاقطاعي ، والبرجوازي الحديث ، مرسومة بخطوطها العامة ، يمكن اعتبارها بمثابة عهود متصاعدة في تاريخ تشكيلات المجتمع الاقتصادية» (٦)

ان هذه الفكرة ، فكرة المادية في علم الاجتماع ، كانت بحد نفسها فكرة عبقرية وطبيعي انها لم تكن في ذلك الحين سوى فرضية ، ولكنها فرضية تتيح ، للمرة الاولى ، النظر الى القضايا التاريخية والاجتماعية من زاوية علمية محض ولقد كان علماء الاجتماع عاجزين حتى ذاك عن الهبوط حتى معرفة هذه العلاقات البسيطة والاولية التي هي علاقات الانتاج ، فكانوا يعمدون مباشرة الى تحليل ودراسة الاشكال السياسية والحقوقية ، وكانوا يصطدمون بواقع ان هذه الاشكال تنبثق عن هذه او تلك من افكار الانسانية في مرحلة معينة ،—ولا يتخطون هذا الحد وكان يبدو ، كأن الناس يقيمون العلاقات الاجتماعية عن وعي ولكن هذا الاستنتاج ، الذي وجد تعبيره الكامل في فكرة Contrat Social (٧)

(التي نجد لها آثاراً بارزة جداً في جميع مناهج الاشتراكية الطوباوية) ، كان يتناقض كل التناقض مع جميع الملاحظات التاريخية فان اعضاء المجتمع لم يتصوروا قط - لا من قبل ولا اليوم - مجمل العلاقات الاجتماعية التي يعيشون في نطاقها ، شيئاً محدداً ، كاملاً ، شيئاً مفعماً بمبدأ اساسي ؛ بل بالعكس ، فان الجمهور يتكيف بلا وعي مع هذه العلاقات ، وهو ابعد من ان يتصورها علاقات اجتماعية تاريخية خاصة بحيث انه لم يعط ، مثلاً ، تفسير لعلاقات التبادل التي هيمنت على حياة الناس طوال قرون ، الا في الآونة الاخيرة وقد قضت المادية على هذا التناقض اذ تعمقت اكثر في التحليل ، وبسطته حتى على اصل افكار الانسان الاجتماعية بالذات ؛ واستنتجها القائل ان مجرى الافكار رهن بمجرى الامور الواقعية هو وحده الذي يطابق البسيكولوجيا العلمية وفضلاً عن ذلك ، رفعت هذه الفرضية علم الاجتماع ، للمرة الاولى ، ومن وجهة نظر اخرى ايضاً ، الى مصاف العلوم فحتى ذاك ، كان من الصعب على علماء الاجتماع ان يميزوا ، في الشبكة المعقدة للظواهر الاجتماعية ، بين الظواهر الهامة وغير الهامة (وهنا يكمن اصل الذاتية في علم الاجتماع) ، ولم يكن بإمكانهم ان يجدوا لهذا التمييز مقياساً موضوعياً وقد قدمت المادية مقياساً موضوعياً تماماً اذ فرزت **علاقات الانتاج** ، بوصفها اساس المجتمع ، ووفرت امكانية تطبيق المقياس العلمي العام ، مقياس التكرار ، على هذه العلاقات ، - مع ان الذاتيين كانوا ينكرون امكانية تطبيقه في علم الاجتماع وطالما اكتفوا بالعلاقات الاجتماعية الايديولوجية (اي بعلاقات تمر في وعي * الناس قبل

* وطبيعي ان المقصود هنا دائماً هو ادراك العلاقات الاجتماعية ،

ان تتكون) ، فانهم لم يتمكنوا من ملاحظة التكرار والانتظام في الظواهر الاجتماعية في مختلف البلدان ، ولم يكن علمهم ، في افضل الحالات ، سوى وصف لهذه الظواهر ، سوى جمع لمواد خام ان تحليل العلاقات الاجتماعية المادية (اي تلك التي تتكون دون ان تمر في وعي الناس ان الناس ، اذ يتبادلون المنتجات ، يدخلون في علاقات انتاج ، حتى دون ان يدركوا ان هذه العلاقات علاقات انتاج اجتماعية) - ان تحليل العلاقات الاجتماعية المادية قد اتاح فوراً ملاحظة التكرار والانتظام ، وتعميم انظمة مختلف البلدان وجمعها في مفهوم اساسي واحد هو **التشكيلة الاجتماعية** وهذا التعميم وحده هو الذي اتاح الانتقال من وصف الظواهر الاجتماعية (ومن تقديرها من وجهة نظر المثل الاعلى) الى تحليلها تحليلاً علمياً دقيقاً يفرز ، مثلاً ، ما يميز بلداً رأسالياً عن آخر ويدرس ما هو مشترك بين جميع البلدان الرأسمالية

واخيراً ، ثالثاً ، هناك سبب آخر لكون هذه الفرضية قد جعلت من الممكن ، للمرة الاولى ، وجود علم اجتماع علمي ، هو انه ، باعادة العلاقات الاجتماعية الى علاقات الانتاج وهذه الاخيرة الى مستوى القوى المنتجة ، اعطي اساس متين لاعتبار تطور التشكيلات الاجتماعية مجرى طبيعياً تاريخياً وغني عن البيان انه ، دون مثل وجهة النظر هذه ، لا يمكن ان يكون ثمة علم اجتماعي (ان الذاتيين ، مثلاً ، كانوا يعترفون بقانونية الظواهر التاريخية ، ولكنهم كانوا مع ذلك عاجزين عن اعتبار تطورها بمثابة عملية طبيعية تاريخية - ذلك على وجه الضبط لانهم كانوا يتوقفون عند افكار الانسان وغاياته الاجتماعية دون ان يعرفوا كيف يعيدون هذه الافكار والغايات الى العلاقات الاجتماعية المادية) .
وماركس ، الذي صاغ هذه الفرضية في العقد الخامس من القرن التاسع عشر ، راح يدرس المواد دراسة واقعية

(* nota bene) فيأخذ تشكيلة واحدة من التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية - نظام الاقتصاد البضاعي ، - وعلى اساس عدد هائل من المعطيات (درسها خلال خمس وعشرين سنة على الاقل) يحلل تحليلا دقيقا جداً قوانين عمل هذه التشكيلة وتطورها وهذا التحليل يقتصر على علاقات الانتاج بين اعضاء المجتمع فان ماركس ، دون ان يلجا ابدأ ، لايضاح الامر ، الى عوامل موضوعة خارج علاقات الانتاج هذه ، يتيح للقارى ان يرى كيف يتطور التنظيم البضاعي للاقتصاد الاجتماعي ؛ كيف يتحول هذا التنظيم الى تنظيم رأسمالي ويخلق طبقتين متناحرتين (وهذه المرة في نطاق علاقات الانتاج) ، هما البرجوازية والبروليتاريا ؛ كيف يطور انتاجية العمل الاجتماعي ويقدم بالتالي عنصراً يدخل في تناقض لا حل له مع اساس هذا التنظيم الرأسمالي نفسه .

ذلك هو هيكل «رأس المال» ولكن كل ما في الامر هو ان ماركس لم يكتف بهذا الهيكل ، وانه لم يقتصر على «النظرية الاقتصادية» وحدها بمعناها العادي ؛ وانه - مع تفسير تركيب وتطور تشكيلة اجتماعية معينة بعلاقات الانتاج على وجه الحصر - قد حلل دائما وفي كل مكان الابنية الفوقية المطابقة لعلاقات الانتاج هذه ، وألبس الهيكل لحماً ودماً والنجاح الفائق الذي حظي به «رأس المال» ، انما يعود بالضبط الى كون هذا الكتاب «للاقتصادي الالمانى» قد كشف للقارى كل التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية واطهرها كشيء حي - مع وقائع الحياة الجارية ، مع الظواهر الاجتماعية الملموسة لتناحر الطبقات الملازم لعلاقات الانتاج ، مع البناء الفوقي السياسي البرجوازي الذي يحمي سيادة طبقة الرأسماليين ، مع الافكار البرجوازية عن الحرية ، والمساواة ،

الخ .، مع العلاقات العائلية البرجوازية وهكذا ندرك الآن ان المقارنة مع داروين صحيحة تماماً فان «رأس المال» ليس سوى «بضع افكار تعميمية ، متوائمة الصلة ، تكلل جبلا من الوقائع الملموسة كالجبل الابيض» واذا كان ثمة احد استطاع الا يلاحظ هذه الافكار التعميمية اثناء قراءته «رأس المال» ، فليس الذنب ذنب ماركس الذي يلفت الانتباه الى هذه الافكار ، حتى في المقدمة ، كما رأينا وفضلا عن ذلك ، ليست هذه المقارنة صحيحة من الوجه الخارجي (الذي لا نعلم لاي سبب يهم السيد ميخايلوفسكي بشكل خاص) وحسب ، بل ايضاً من الوجه الداخلي فكما ان داروين قد وضع حداً نهائياً للمفهوم القائل ان انواع الحيوانات والنباتات ليست ابدأ على صلة فيما بينها ، وانها كانت عرضية ، «خلقها الله» ، ثابتة لا تتغير ، وكان اول من اعطى البيولوجيا اساساً علمياً تماماً باثباته تغير الانواع وتعاقبها ، كذلك وضع ماركس حداً نهائياً للمفهوم القائل ان المجتمع مجموعة ميكانيكية من الافراد تطراً عليها شتى التغيرات وفقاً لمشيئة السلطات (او ، والامران سيان ، وفقاً لمشيئة المجتمع والحكومة) ، وتولد وتتخول بفعل الصدفة ، وكان اول من اعطى علم الاجتماع اساساً علمياً بابداعه مفهوم التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية بوصفها مجموعة من علاقات انتاج معينة ، وبابثاته ان تطور هذه التشكيلات انما هو عملية طبيعية تاريخية .

واليوم—منذ صدور «رأس المال»—لم يبق المفهوم المادي عن التاريخ فرضية ، بل غداً مذهباً ثابتاً من الناحية العلمية ؛ ولذا حتى ظهور محاولة اخرى لاعطاء تفسير علمي لعمل وتطور تشكيلة اجتماعية ما—تشكيلة اجتماعية على وجه الدقة ، لا عادات وتقاليد بلد ما او شعب ما ، او حتى طبقة ما ، الخ . —

محاولة اخرى يكون في مقدورها ، شأنها شأن المادية ، ان ترتب وتنظم «الوقائع المناسبة» ، وترسم لوحة حية عن تشكيلة ما ، وتعطي عنها تفسيراً علمياً دقيقاً ، - سيظل المفهوم المادي عن التاريخ مرادفاً لعلم الاجتماع ان المادية ليست «قبل كل شيء مفهوماً علمياً عن التاريخ» ، كما يظن السيد ميخائيلوفسكي ، ولكنها المفهوم العلمي الوحيد عن التاريخ

والآن ، هل يمكنكم ان تتصوروا ما هو ادعى الى الضحك فقد وجد اناس قرأوا «رأس المال» ولم يجدوا اية مادية فيه ! اين هي ؟ - يسأل السيد ميخائيلوفسكي بحيرة صادقة .

لقد قرأ «البيان الشيوعي» ولم يلاحظ ان التفسير الوارد فيه للانظمة العصرية - الحقوقية ، السياسية ، العائلية ، الدينية ، الفلسفية ، - تفسير مادي ؛ وحتى انتقاد النظريات الاشتراكية والشيوعية يبحث عن جذورها ويجدها في هذه او تلك من علاقات الانتاج .

قرأ «بؤس الفلسفة» ولم يلاحظ ان علم الاجتماع عند برودون محلل في هذا الكتاب من وجهة مادية ، وان هذا الكتاب يأخذ مبادئ المادية أساساً لانتقاد الحل الذي اقترحه برودون لشتى القضايا التاريخية ، وان اشارات المؤلف بالذات ، فيما يخص المصادر التي يجب الاستقاء منها لايجاد حل هذه القضايا ، ترجع كلها الى علاقات الانتاج

قرأ «رأس المال» ولم يلاحظ ان امامه نموذجاً لتحليل علمي لتشكيلة اجتماعية واحدة - وهي اشد التشكيلات الاجتماعية تعقداً - حسب الطريقة المادية ، نموذجاً اعترف به الجميع ولم يتفوق عليه احد وها هو ذا يتأمل ويستغرق في هذه القضية العميقة الفكر «في اي مؤلف عرض ماركس مفهومه المادي عن التاريخ ؟»

ان كل من يعرف ماركس يجيبه بهذا السؤال الآخر في اي من مؤلفاته لم يعرض ماركس مفهومه المادي عن التاريخ ؟ ولكن السيد ميخايلوفسكي لن يعرف بلا ريب عن ابحاث ماركس المادية الا حين تصنف بارقام معينة في مؤلف تاريخي سفسطائي ما لكارييف ما ، في باب «المادية الاقتصادية»

ولكن الحكاية كلها ، ان السيد ميخايلوفسكي يتهم ماركس بانه لم «يستعرض (كذا !) جميع النظريات المعروفة عن المجرى التاريخي» هذا شيء مضحك تماماً فمم كانت تتقوم تسعة اعشار هذه النظريات ؟ في تركيبات *a priori* * ، جامدة ، مجردة ، مثل ما هو المجتمع وما هو التقدم ؟ الخ (اني اضرب عمدا امثلة عزيزة على فكر وقلب السيد ميخايلوفسكي) ولكن هذه النظريات لم تبق لها اي قيمة لمجرد وجودها بالذات ، لطرائقها الاساسية ، لميتافيزيائها المكشوفة العميقة لان البدء بالسؤال ما هو المجتمع وما هو التقدم ؟ - انما هو البدء من النهاية فمن اين تأخذ مفهوم المجتمع والتقدم بوجه عام ، اذا كنت لم تدرس تشكيلة اجتماعية واحدة على حدة ، اذا كنت لم تعرف حتى كيف تصيغ هذا المفهوم ، اذا كنت لم تعرف حتى كيف تقوم بدراسة الوقائع دراسة جدية ، وكيف تعتمد الى تحليل العلاقات الاجتماعية ، ايا كانت ، تحليلاً موضوعياً ؟ وهذه هي ابرز سمات الميتافيزياء التي بدأ بها كل علم فطالما لم يكونوا قادرين على مواجهة دراسة الوقائع ، فقد ظلوا يخترعون *a priori* نظريات عامة بقيت دائماً عقيمة فان الكيميائي-الميتافيزيقي ، الذي كان لا يزال عاجزاً عن تحليل التفاعلات الكيماوية على اساس الوقائع ، كان يخترع نظرية حول مسألة معرفة ماهية الالفه الكيماوية .

* مسبقاً ، بصرف النظر عن التجربة . الناشر .

وكان البيولوجي-الميتافيزيقي يتحدث عن ماهية الحياة والقوة الحيوية ، والنفساني-الميتافيزيقي يناظر حول ماهية النفس . وهكذا كان الاسلوب نفسه اخرق فلا يمكن النقاش حول النفس دون تفسير العمليات النفسية بوجه خاص وهنا يجب ان يتقوم التقدم بالضبط في نبد النظريات العامة والتراكيبات الفلسفية حول النفس البشرية ، وفي القدرة على وضع دراسة الوقائع التي تصف شتى العمليات النفسية على اساس علمي ولذا فان اتهام السيد ميخايلوفسي يذكر بنفساني-ميتافيزيقي قضى كل حياته في كتابة « ابحاث » حول مسألة ماهية النفس البشرية (دون ان يعرف بالضبط كيف يفسر اية من الظواهر النفسية ، حتى ابسطها) ، فاذا به يعمد الى اتهام عالم بسيكولوجي بانه لم يحلل جميع النظريات المعروفة عن النفس البشرية فهذا العالم البسيكولوجي قد نبد النظريات الفلسفية عن النفس وطفق يدرس مباشرة الجوهر المادي للظواهر النفسية-العمليات العصبية-واعطى ، مثلا ، تحليل وتفسير هذه العملية النفسية او تلك وها هو ذا صاحبنا النفساني-الميتافيزيقي يقرأ هذا الكتاب ويطريه قائلا ان وصف العمليات ودراسة الوقائع حسنان في هذا الكتاب ؛ ولكنه غير راضي . ويقلق ويصيح عفواً ، اذ يسمع حوله الحديث الذي يتناول الطريقة الجديدة كلياً التي يرى بها هذا العالم الى البسيكولوجيا ، الطريقة الخاصة للبسيكولوجيا العلمية-عفواً ؛ في اي مؤلف عرضت اذن هذه الطريقة ؟ ان هذا الكتاب لا يتضمن « الا وقائع » . وليس فيه اي تلميح الى تحليل « جميع النظريات الفلسفية المعروفة عن النفس البشرية » ، هذا العمل ليس مناسباً اطلاقاً !

كذلك ليس « رأس المال » بالطبع عملاً مناسباً بالنسبة للعالم الاجتماعي-الميتافيزيقي الذي لا يلاحظ عمق المحاكمات a priori الخاصة بماهية المجتمع ، ولا يدرك ان مثل هذه

الطرائق ، بدلا من ان تدرس وتفسر ، لا تفعل غير ان تستعيض خلسة واحتيالا عن مفهوم المجتمع بالفكر البرجوازية التي تملأ رأس تاجر انجليزي او بالمثل العليا الاشتراكية-البرجوازية الصغيرة التي تداعب مخيلة ديموقراطي روسي ، لا اكثر ولهذا فان جميع هذه النظريات الفلسفية-التاريخية ، ما ان ظهرت ، حتى انفجعت كفقاقيع الصابون ، وقد كانت ، في احسن الحالات ، علامة للأفكار والعلاقات الاجتماعية في زمنها ، ولم يكن في استطاعها ان تدفع الى الامام قيد انملة فهم الانسان للعلاقات الاجتماعية حتى وان كانت هذه العلاقات منفردة ولكنها فعلية حقا (لا العلاقات «المطابقة للطبيعة البشرية») ان الخطوة الجبارة التي خطاها ماركس الى الامام في هذا الميدان انما تقومت على وجه الضبط في كونه نبذ كل هذه المحاكمات حول المجتمع والتقدم بوجه عام واعطى تحليلا علميا لمجتمع معين وتقدم معين هما المجتمع الرأسمالي والتقدم الرأسمالي واذا السيد ميخايلوفسكي يتهم ماركس بانه بدأ من البداية ، لا من النهاية ، بتحليل الوقائع لا بالاستنتاجات الاخيرة ، بدراسة علاقات اجتماعية خاصة محددة تاريخيا لا بنظريات عامة حول طبيعة هذه العلاقات الاجتماعية بوجه عام ! ويسأل « اين هو اذن العمل المناسب ؟ » فيا للعالم العلامة الاجتماعية الذاتى الحكيم !!

ولو ان فيلسوفنا الذاتى اقتنع بالاعراب عن حيرته حول مسألة معرفة في اي كتاب اعطى البرهان عن المادية ، لما كان في الامر سوى نصف مصيبة ولكنه رغم انه لم يعثر في اي مكان على ابي تعليل ولا حتى على ابي عرض للمفهوم المادي عن التاريخ (او ربما بالضبط لانه لم يعثر عليهما) ، بدأ ينسب الى هذا المذهب ادعاءات لم يفصح عنها قط فقد اورد مقطعا لبلوس جاء فيه ان ماركس اعلن مفهوماً جديداً تماماً عن التاريخ ، ثم

صرح بلا تكلف ان هذه النظرية تدّعي « انها فسرت للانسانية ماضيها » ، فسرت « كل (كذا !!؟) ماضي الانسانية » ، الخ ولكن كل هذا تزييف واي تزييف ! فان النظرية تدّعي فقط تفسير التنظيم الرأسمالي للمجتمع وحده ، دون غيره من التنظيمات . واذا كان تطبيق المادية على تحليل وتفسير تشكيلة اجتماعية واحدة قد اسفر عن مثل هذه النتائج الساطعة ، فان من الطبيعي تماما ان لا تبقى المادية في حقل التاريخ فرضية ، بل نظرية ثابتة علمياً ؛ ومن الطبيعي تماماً ان تتسع ضرورة مثل هذه الطريقة وتشمل ايضاً سائر التشكيلات الاجتماعية ، حتى وان كانت لم تخضع لدراسة خاصة على اساس الوقائع ولتحليل مفصل ، - شأنها في ذلك شأن فكرة التحويل التي اعطي الدليل على صحتها بالنسبة لعدد كاف من الوقائع ، والتي تشمل كل ميدان البيولوجيا ، رغم انه لم يمكن حتى الآن تقديم البرهان الدقيق على تحول بعض انواع الحيوانات والنباتات وكما ان التحويل لا يدّعي ابدأ تفسير « كل » تاريخ تكوّن الانواع ، بل يبتغي فقط وضع طرائق هذا التفسير في المستوى العلمي ، كذلك لم تدّع المادية يوماً في حقل التاريخ تفسير كل شيء ، بل ابتغت فقط الاشارة الى الطريقة « العلمية الوحيدة » حسب تعبير ماركس (« رأس المال ») ، لتفسير التاريخ وهكذا يمكن الحكم على مقدار ما تتضمنه طرائق الجدل التي لجأ اليها السيد ميخايلوفسكي من الحداقة والجدد والحشمة ، حين زوّر ماركس بادىً ذي بدء اذ نسب الى المادية في حقل التاريخ الادعاء الاخرق بانها تريد « تفسير كل شيء » ، وايجاد « مفتاح لجميع الاقفال التاريخية » (وهو ادعاء سرعان ما نبذه ماركس ، طبعاً ، وبشكل لاذع جداً في « رسالته » (٨) حول مقالات ميخايلوفسكي) ؛ ثم اخذ يتلاعب بهذه الادعاءات التي لفقها بنفسه ، واخيراً ، نقل بامانة افكار

انجلس ، - بامانة لأنه اعطى هذه المرة مقطعا بحرفيته لا مقطعا معروضا بتصرف ، وهو ان الاقتصاد السياسي كما يفهمه الماديون « لا يزال من الواجب خلقه » ، وان « كل ما حصلنا عليه منه محدود » بتاريخ المجتمع الرأسمالي (٩) ، - وخلص الى الاستنتاج بان « هذه الكلمات تضيّق بصورة محسوسة مجال عمل المادية الاقتصادية » ! فاية سذاجة لا حد لها او اي غرور لا حد له يجب ان يتسم بهما المرء لكي يعتقد ان مثل هذه الاحابيل يمكن ان تظل غير مرئية ! اولاً ، زور حضرته ماركس ، ثانياً ، تلاعب بالكاذيبه هو ، ثم سرد بامانة افكاراً معينة ، - واخيراً توقّع واعلن ان هذه الافكار تضيّق مجال عمل المادية الاقتصادية !

اما من اية طبيعة ومن اي نوع تلاعب السيد ميخايلوفسكي ، فهذا ما يبينه المثل التالي « ماركس لا يعللها اطلاقاً » - اي اسس نظرية المادية الاقتصادية - هكذا يعلن السيد ميخايلوفسكي . « صحيح ان ماركس فكر في ان يكتب مع انجلس مؤلفاً ذا طابع فلسفي-تاريخي وتاريخي-فلسفي ، بل انه كتبه (١٨٤٥-١٨٤٦) ، ولكن هذا المؤلف لم يصدر قط قال انجلس « ان القسم الاول من هذا المؤلف (١٠) يتضمن عرضاً للمفهوم المادي عن التاريخ ، يبين فقط الى اي حد كانت معارفنا عن التاريخ الاقتصادي غير كافية » ويخلص السيد ميخايلوفسكى الى القول « وهكذا فان المبادئ الاساسية « للاشتراكية العلمية » ولنظرية المادية الاقتصادية ، قد اكتشفت ثم عرضت في « البيان الشيوعي » في فترة كانت فيها معارف المؤلفين الضرورية لمثل هذا الغرض ، حسب اقرار احدهما ، لا تزال ضعيفة »

انتقاد لطيف ، جذاب ، أليس كذلك ؟ يقول انجلس ان معارفهما في حقل « التاريخ » الاقتصادي كانت ضعيفة وانهما لهذا السبب لم يصدرا مؤلفاً ذا طابع تاريخي-فلسفي « عام » . ويعود

السيد ميخايلوفسكي ويفسر هذا بمعنى ان معارفهما كانت ضعيفة «لمثل هذا الغرض» ، اي لصياغة «النقاط الاساسية في الاشتراكية العلمية» ، اي لانتقاد علمي للنظام البرجوازي ، سبق وورد في «البيان الشيوعي» هنا واحد من اثنين اما ان السيد ميخايلوفسكي عاجز عن ادراك الفرق بين محاولة لشمول كل فلسفة التاريخ ومحاولة لتفسير النظام البرجوازي تفسيراً علمياً ، واما انه يعتقد ان ماركس وانجلس لم يكونا يملكان من المعارف ما يكفي لانتقاد الاقتصاد السياسي وفي هذه الحالة ، يقسو كثيراً اذ انه لا يطلعنا لا على اعتباراته بصدده هذا النقص ، ولا على تعديلاته وازافته نفسه ان قرار ماركس وانجلس بالامتناع عن اصدار مؤلف ذي طابع فلسفي تاريخي وبتركيز كل جهودهما على تحليل تنظيم اجتماعي واحد تحليلاً علمياً ليشهد بكل بساطة على درجة عالية جداً من النزاهة العلمية اما قرار السيد ميخايلوفسكي بالتلاعب حول هذه الاضافة الصغيرة ومفادها ان ماركس وانجلس عرضا آراءهما معترفين بان معارفهما كانت غير كافية لصياغة هذه الآراء ، فانه لا يصف غير اساليب جدل لا تدل لا على الذكاء ولا على شعور اللياقة

مثل آخر يقول السيد ميخايلوفسكي «ان انجلس ، alter ego * ماركس ، قد فعل اكثر لتعليل المادية الاقتصادية بوصفها نظرية عن التاريخ فقد كتب مؤلفاً تاريخياً خاصاً «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة بالارتباط (im Anschluss) مع وجهات نظر مورغان» ان هذا "Anschluss" طريف حقاً فان كتاب الاميركي مورغان قد صدر بعد ان نادى ماركس وانجلس بمبادئ المادية الاقتصادية بسنوات عديدة وبصورة

* آلتر ايغو ، كانه شخصي الآخر . الناشر .

مستقلة تماماً عن مورغان» وهكذا اذن ، كما يزعم السيد ميخائيلوفسكي ، «انضم الماديان الاقصاديان» الى هذا الكتاب ، وبما انه لم يكن ثمة نضال طبقي في ازمته ما قبل التاريخ ، فقد جاء «بتعديل» لصيغة المفهوم المادي عن التاريخ اي ان العامل الحاسم ، الى جانب انتاج القيم المادية ، هو انتاج الانسان بالذات ، اي التناسل ، الذي اضطلع بدور اولي في العهد البدائي حين كانت انتاجية العمل لا تزال في غاية الضعف .

قال انجلس «ومأثرة مورغان الكبرى انه وجد في العلاقات العشائرية للهنود الحمر في اميركا الشمالية المفتاح لفض اهم الغاز التاريخ القديم ، الاغريقي والروماني والجرماني ، والتي لم تحل حتى الآن»

وبهذا الصدد يعلن السيد ميخائيلوفسكي «وهكذا اكتشف وصيغ في نهاية العقد الخامس مفهوم عن التاريخ جديد اطلاقاً ، ومادي ، وعلمي حقاً ، ادى للعلم التاريخي ما ادته نظرية داروين للعلوم الطبيعية العصرية» ولكن هذا المفهوم ، كما يكرر السيد ميخائيلوفسكي مرة اخرى ، لم يعلل قط علمياً «فهو لم يتحقق منه في ميدان الوقائع الملموسة الرحب والمتنوع (ان «رأس المال» «ليس» عملاً «مناسباً» فهو لا يتضمن الا وقائع وابحاثاً دقيقة!) ، وليس هذا وحسب ، بل انه ايضاً لم يعلل كفاية وان بواسطة نقد سائر المناهج الفلسفية-التاريخية واستبعادها» ان كتاب انجلس Herrn E. Dührings "Umwälzung der Wissenschaft" * - لا يقدم «سوى محاولات ظريفة قيلت عرضاً» ؛ ولذا يعتبر السيد ميخائيلوفسكي ان من الممكن تجاهل عدد كبير من المسائل الاساسية التي يعالجها هذا

* «السيد دوهرينغ يقلب العلم» . الناشر .

الكتاب تجاهلا كلياً ، مع ان هذه «المحاولات الظرفية» تبين بكثير من الظرافة فراغ المناهج الاجتماعية التي «تبدأ بطوباويات» ؛ مع ان هذا الكتاب يحتوي نقداً مفصلاً «لنظرية العنف» ، التي تقول ان النظم السياسية الحقوقية تحدد النظم الاقتصادية ، والتي ينادي بها السادة محررو «روسكويه بوغاستفوف» بكثير من الاجتهاد وبالفعل ، من الاسهل بكثير على المرء ان يلقي ، بصدد كتاب ما ، بعض الجمل التي لا تعني شيئاً ، من ان يحلل جدياً قضية واحدة على الاقل من القضايا التي تجد في الكتاب حلاً مادياً ، ناهيك عن ان هذا لا ينطوي على اي خطر ، لان الرقابة لن تسمح ابدأ ، على الأرجح ، بنشر ترجمة هذا الكتاب ، فبامكان السيد ميخايلوفسكي ان ينعته بالظرافة دون اي خوف على فلسفته الذاتية

وحكمه على مؤلف ماركس «رأس المال» ، اوسع دلالة ايضاً وواضح مثالا (تدليلاً لكون اللسان قد اعطي الانسان لكي يخفي افكاره او لكي يسدل على الفراغ جلباب الفكر) «نجد في «رأس المال» صفحات ساطعة ذات مضمون تاريخي ولكن هذه «ولكن» رائعة ! انها ليست حتى مجرد «ولكن» بسيطة ، انما هي تلك «mais» الشهيرة ، التي تعني مترجمة بوضوح «الاذنان لا تنموان اعلى من الجبين») هذه الصفحات ، بسبب من غرض الكتاب بالذات ، لا تشمل سوى مرحلة تاريخية معينة ؛ وهي ، بدلا من ان تؤكد المبادئ الاساسية للمادية الاقتصادية ، لا تفعل غير ان تلمس الجانب الاقتصادي لفئة معينة من الظواهر التاريخية» اي بتعبير آخر ان «رأس المال» - الذي يكمن غرضه الوحيد في دراسة المجتمع الرأسمالي على وجه الضبط - يتضمن تحليلاً مادياً لهذا المجتمع وابعثته الفوقية ، «ولكن» السيد ميخايلوفسكي يفضل التزام الصمت المطبق حول هذا التحليل ، اذ ليس المقصود

هنا ، كما ترون ، سوى مرحلة «واحدة» فقط ، في حين ان السيد ميخائيلوفسكي يود ، من جهته ، ان يشمل كل المراحل ، ويشملها بشكل لا يتحدث معه عن اي منها بوجه خاص وغني عن البيان ان ليس ثمة سوى سبيل واحد لبلوغ هذا الهدف - اي شمل كل المراحل دون بحث اي منها في الاساس ، - وهذا السبيل هو سبيل الافكار المطروقة والجمال «البراقة» ولكن الجوفاء وما من احد يستطيع ان ينافس السيد ميخائيلوفسكي في فن التخلص والتهرب بواسطة الجمال الفارغة فهو يزعم ، مثلا ، انه لا يجدر الكلام (على حدة) عن جوهر ابحاث ماركس لسبب واحد ، هو ان ماركس «بدلا من ان يؤكد المبادئ الاساسية للمادية الاقتصادية ، لا يلمس غير الجانب الاقتصادي لفئة معينة من الظواهر التاريخية» . فاي عمق في التفكير ! «انه لا يؤكد» ؛ بل «لا يفعل غير ان يلمس» ! - حقا ، ما اسهل تمويه كل مسألة بجملة ! واذا بين ماركس ، مثلا ، مرارا عديدة كيف تؤلف علاقات منتجي البضائع قاعدة المساواة المدنية في الحقوق ، وحرية التعاقد ، وسائر اسس الدولة الحقوقية ، فما معنى هذا ، أيؤكد بذلك المادية ام انه «لا يفعل غير» ان يلمسها ؟ ان فيلسوفنا ، بما طبع عليه من تواضع ، يمتنع عن الاجابة على الجوهر ويستخلص مباشرة استنتاجات من «محاولاته الظريفة» للتكلم بطلاقة برامة لكي لا يقول شيئا

جاء في هذا الاستنتاج قوله «لا غرابة ، بالنسبة لنظرية كانت تدعي ائارة التاريخ العالمي ، ان يكون تاريخ الاغريق والرومان والجرمان القديم قد ظل لغزاً مستعصياً بعد مرور ٤٠ سنة على اعلانها ان مفتاح هذا اللغز انما قدمه اولاً انسان غريب اطلاقاً عن نظرية المادية الاقتصادية وكان يجهل كل شيء عنها ، وقدمه ثانياً بواسطة عامل غير اقتصادي . ان تعبير «انتاج الانسان

بالذات» اي التناسل يبعث حقاً على الضحك بعض الشيء ؛ وانجلس يتمسك به لكي يحفظ على الاقل صلة لغوية مع الصيغة الاساسية للمادية الاقتصادية ومع ذلك اضطر الى الاعتراف بان حياة الانسانية لم تكن تتكون وفقاً لهذه الصيغة طوال قرون وقرون . حقاً ، ايها السيد ميخايلوفسكي ، ان جدالك « لا غرابة » فيه ! كان قوام النظرية ما يلي لاجل « آتارة » التاريخ ، ينبغي البحث عن الاسس في العلاقات الاجتماعية المادية لا الفكرية ان قله الوقائع الملموسة لم تسمح بتطبيق هذه الطريقة على تحليل بعض الظواهر البالغة الاهمية في تاريخ اوروبا القديم ، كالتنظيم «الجنسي» العشائري (١١) ، مثلاً ، الذي ظل لغزاً لهذا السبب عينه * واذا الوثائق الغنية التي جمعها مورغان في اميركا تتيح له تحليل طبيعة التنظيم «الجنسي» العشائري ؛ ويستنتج منها ان تفسير هذا التنظيم اتما يجب البحث عنه في العلاقات المادية لا في العلاقات الفكرية (الحقوقية او الدينية ، مثلاً) . وبديهي ان هذا الواقع تأكيد ساطع لصحة الطريقة المادية ، لا اكثر وحين يعيب السيد ميخايلوفسكي على هذا المذهب ، اولاً ، ان مفتاح اصعب الالغاز التاريخية انما وجده انسان «غريب تماماً» عن نظرية المادية الاقتصادية ، فلا يسعنا الا ان نعجب لعجز الناس عن التمييز بين ما يدعم كلامهم وما يناقضه بصورة قاسية ثانياً ، يواصل فيلسوفنا قائلاً ان التناسل ليس عاملاً اقتصادياً

* هنا ايضاً لا يدع السيد ميخايلوفسكي فرصة للتلاعب بهذا الصدد كيف يمكن هذا ؟ مفهوم علمي عن التاريخ - والتاريخ القديم يظل لغزاً ! ايها السيد ميخايلوفسكي ، ان اي كتاب مدرسي بسيط يملك ان التنظيم «الجنسي» قضية من اصعب القضايا وان تفسيره ادى الى ظهور فيض من النظريات .

ولكن اين وجدت في مؤلفات ماركس او انجلس انهما تحدثا بالضرورة عن المادية الاقتصادية ؟ انهما اذ عرفا مفهوما عن العالم ، اسمياه بكل بساطة المادية وكانت فكرتهما الاساسية (الواردة بدقة مطلقة ، مثلا في المقطع المذكور آنفا لماركس) ان العلاقات الاجتماعية تنقسم الى علاقات مادية وعلاقات فكرية وهذه الاخيرة ليست سوى بناء فوقى مقام على الاولى التي تتكون خارج ارادة الانسان ووعيه ، بوصفه (نتيجة) شكلا لنشاط الانسان من اجل تأمين معيشته يقول ماركس في هذا المقطع ان تفسير الاشكال السياسية الحقوقية انما يجب البحث عنه في «العلاقات المادية الحياتية» ترى ، هل يظن السيد ميخايلوفسكي ان العلاقات التناسلية هي من عداد العلاقات الفكرية ؟ ان الايضاحات التي يقدمها السيد ميخايلوفسكي بهذا الصدد لبيغة الدلالة بحيث يجدر التوقف عندها فهو يقول «مهما كانت جهودنا كبيرة لاقامة صلة ، ولو لغوية ، بين التناسل والمادية الاقتصادية ، ومهما كان التناسل متشابكا في هذه الشبكة المعقدة من ظواهر الحياة الاجتماعية ، فان له جذوره الخاصة ، الفيزيولوجية والنفسية (ايها السيد ميخايلوفسكي ، هل تروي ذلك للرضاع اذ تقول ان للتناسل جذورا فيزيولوجية !؟ ترى ، من تريد ان توهم ؟) وهذا يذكرنا بان نظريي المادية الاقتصادية لم يدققوا حساباتهم لا مع التاريخ وحسب ، بل ايضا مع البسيكولوجيا . ولا سبيل الى الشك في ان العلاقات العشائرية قد فقدت اهميتها في تاريخ البلدان المتمدنة ، ولكنه قد لا يمكن قول الشيء نفسه عن العلاقات الجنسية والعائلية الصرف فقد طرات عليها ، بالطبع ، تغيرات كبيرة تحت ضغط الحياة المتزايدة تعقيدا بوجه عام ، ولكنه ، قد يمكن ، ببعض المهارة الديالكتيكية ، البرهان على ان ليست العلاقات الحقوقية وحدها ، بل ايضا العلاقات الاقتصادية ذاتها ،

تؤلف « بناء فوقياً » مقاماً على العلاقات الجنسية والعائلية ولن
 نصرف الى ذلك ، غير اننا نشير على الاقل الى مؤسسة الوراثة
 وهكذا استطاع فيلسوفنا ان يخرج اخيراً من نطاق الجمل
 الجوفاء * ويقترب من الوقائع الملموسة التي يمكن التثبت منها
 والتي لا تتيح « طمس » جوهر المسألة بهذه السهولة لنر اذن
 كيف يبرهن صاحبنا ناقد ماركس ان مؤسسة الوراثة بناء فوقي
 مقام على العلاقات الجنسية والعائلية يناظر السيد ميخايلوفسكي
 قائلاً « ان منتجات الانتاج الاقتصادي (منتجات الانتاج
 الاقتصادي) !! اي ذكاء ! واي رنين موسيقي ! واية رشاقة في
 الاسلوب !) هي التي تنقل بالوراثة ، ومؤسسة الوراثة نفسها
 مشروطة الى حد ما بواقع المنافسة الاقتصادية ولكن القيم غير
 المادية ، اولا ، تنقل ايضاً بالوراثة ، وهذا ما ينعكس في العناية
 بتربية الاولاد بروح آبائهم » وهكذا ، فان تربية الاطفال جزء
 من مؤسسة الوراثة ! مثلاً ، بموجب مادة من القانون المدني
 الروسي ، « على الآباء ان يبذلوا جهدهم لتكوين اخلاقهم (اي
 اخلاق اولادهم) بالتربية المنزلية ويساعدوا على تحقيق مقاصد
 الحكومة » فهل هذا حقاً ما يقصده فيلسوفنا بمؤسسة الوراثة ؟
 - « ثانياً ، حتى اذا اقتصرنا على النطاق الاقتصادي على وجه الحصر ،
 وحتى اذا كانت مؤسسة الوراثة غير معقولة دون منتجات الانتاج
 المنقولة بالوراثة ، فان هذه المؤسسة غير معقولة ايضاً بالقدر

* وبالفعل ، هل يمكن ان ننعت بغير هذا النعت اسلوباً قوامه
 اتهام الماديين بانهم لم يدققوا حساباتهم مع التاريخ ، دون ان يحاول ان
 يدرس ايضاً واحداً وحيداً من الايضاحات المادية العديدة التي اعطاها
 الماديون عن مختلف القضايا التاريخية ؟ او حين يقال ان بالامكان تقديم
 البرهان على امر ما ، ولكننا لن نصرف الى ذلك ؟

نفسه دون منتجات «التناسل» ، - دونها ودون الحالة النفسية المعقدة والمتوترة التي تلاصقها مباشرة» (انتبهوا الى هذا الاسلوب الحالة النفسية المعقدة «تلاصق» منتجات التناسل ! ولكن حقاً هذا شيء رائع !) وهكذا فان مؤسسة الوراثة بناء فوقي يرتفع فوق العلاقات العائلية والجنسية ، اذ ان الوراثة غير معقولة دون التناسل ! ولكن هذا اكتشاف حقيقي اشبه باكتشاف اميركا ! حتى الآن ، كان الجميع يعتقدون ان التناسل اعجز عن تفسير مؤسسة الوراثة عجز ضرورة الغذاء عن تفسير مؤسسة الملكية وحتى الآن ، كان الجميع يعتقدون انه ، مثلاً اذا لم يكن بالامكان ، في زوسيا ، في عهد ازدهار نظام الاراضي المقطوعة (١٢) ، ان تنتقل الارض بالوراثة (اذا لم تكن تعتبر ملكية الا بصورة مشروطة) ، فانما يجب البحث عن تفسير هذا الامر في خصائص التنظيم الاجتماعي في ذلك الزمن وان السيد ميخيلوفسكي ، على ما يبدو ، يعتقد ان هذا يعود بكل بساطة الى ان العنصر النفساني الذي كان يلاصق منتجات تناسل الملاك العقاري آنذاك لم يكن معقدا بما فيه الكفاية

يمكننا القول ونحن نحور حكمة معروفة حك «صديق الشعب» تر البرجوازي وبالفعل ، ما عساها ان تعني اقوال السيد ميخيلوفسكي حول الترابط بين مؤسسة الوراثة وتربية الاطفال ، ونفسانية التناسل ، الخ ، ان لم تكن تعني ان مؤسسة الوراثة خالدة وضرورية ومقدسة كما هي عليه تربية الاطفال ! صحيح ان السيد ميخيلوفسكي قد حاول ان يؤمن لنفسه منفذاً ، باعلانه ان «مؤسسة الوراثة مشروطة الى حد ما بواقع المنافسة الاقتصادية» ولكن هذه ليست سوى محاولة للتهرب من المسألة دون الاجابة عليها جواباً واضحاً ، محاولة تمت بوسائل هزيلة . فكيف يمكننا ان نأخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار ،

حين لا يقال لنا ابدأ الى «اي حد» بالضبط تتعلق الوراثة بالمنافسة ؟ وحين لا يوضح لنا ابدأ قوام هذه الصلة بين المنافسة ومؤسسة الوراثة ؟ وفي الواقع ، نفترض مؤسسة الوراثة وجود الملكية الخاصة ، والملكية الخاصة لا تنبثق الا مع ظهور التبادل ، وهي قائمة على التخصص الناشئ في العمل الاجتماعي وعلى التنازل عن المنتجات في السوق فطالما كان ، مثلاً ، جميع افراد المشاعة الهندية البدائية يصنعون معاً جميع المنتجات التي يحتاجونها ، فقد ظلت الملكية الخاصة امرأ مستحيلاً ولكن ما ان ظهر تقسيم العمل في المشاعة واخذ كل عضو من اعضائها ينتج على حدة منتجاً معيناً لبيعه في السوق ، حتى وجد هذا الانفصال المادي بين منتجي البضائع تعبيراً عنه في مؤسسة الملكية الخاصة ان الملكية الخاصة والوراثة كلاهما مفهوم من النظم الاجتماعية التي تكونت فيها عائلات منفصلة ، قليلة الاعضاء (احادية الزواج) وبدأ التبادل يتطور فيها ان مثال السيد ميخايلوفسكي يثبت تماماً عكس ما اراد اثباته

كذلك نجد عند السيد ميخايلوفسكي اشارة واقعية اخرى ، هي هذه المرة ايضاً ، درة في نوعها ! فهو يقول مواصلاً اصلاح المادية «اما فيما يخص الروابط العشائرية ، فقد تضاءلت في تاريخ الشعوب المتمدنة ، جزئياً وحقاً تحت اشعة تأثير اشكال الانتاج (حيلة اخرى ، اجلى واوضح اية اشكال انتاج على وجه الضبط ؟ تعبير اجوف لا معنى له !) ، وجزئياً انحلت في استمرارها وتعميمها هي بالذات ، اي في الروابط القومية» وهكذا ، فان الروابط القومية هي استمرار وتعميم الروابط العشائرية ! يمكن الظن ان السيد ميخايلوفسكي يستمد افكاره عن تاريخ المجتمع من قصص الاطفال التي يلقونها لتلامذة المدارس . ان تاريخ المجتمع ، حسب هذا المذهب من الافكار المطروقة ، انما يكمن في انه وجدت

اولا العائلة ، هذه الخلية لكل مجتمع * — ثم كبرت العائلة — كما يزعم هذا المذهب — واصبحت قبيلة ، والقبيلة ، بدورها ، تعاضمت واصبحت دولة . واذا كان السيد ميخايلوفسكي يكرر هذه التفاهات الصبائية برصانة وجد ، فان هذا يدل بكل بساطة ، فيما يدل ، على انه ليس لديه اية فكرة حتى عن سير التاريخ الروسي فاذا كان يمكن التحدث عن الحياة العشائرية في روسيا القديمة ، فلا سبيل الى الريب في ان هذه الروابط العشائرية لم يبق لها وجود في القرون الوسطى ، في عهد مملكة موسكويا ، اي ان الدولة كانت تقوم على اتحادات محلية ليست عشائرية اطلاقاً كان الملاكون العقاريون والاديرة يقبلون الفلاحين القادمين من مختلف المناطق ، وكانت الجماعات التي تتشكل على هذا النحو جمعيات مكانية صرفاً ومع ذلك ، كان يصعب الحديث عن الروابط القومية بمعنى الكلمة الاصل في ذلك العهد كانت الدولة مقسمة الى «اقاليم» متميزة منفصلة ، وحتى غالباً الى امارات تحتفظ بأثار حية من استقلالها الذاتي القديم ، وبخصائص ادارية ، واحياناً بقواتها المسلحة الخاصة (كان كبار النبلاء المحليين يسرون الى الحرب على رأس افواجهم الخاصة) ، وبحدود جمركية خاصة ، الخ والمرحلة الجديدة من تاريخ روسيا (منذ القرن السابع عشر تقريباً) تتميز وحدها حقاً باندماج جميع هذه المناطق والاقاليم والامارات اندمجا فعلياً في كل واحد وهذا الاندماج لا ينجم ، ايها السيد — ميخايلوفسكي المحترم جداً ، عن روابط عشائرية ولا حتى عن

* فكرة برجوازية صرف ان العائلات المبعثرة والصغيرة لم تصبح مهيمنة الا في ظل النظام البرجوازي ؛ ولم يكن لها اطلاقاً اي وجود في ازمئة ما قبل التاريخ ان ابرز ما يميز البرجوازي ، انه ينسب سمات النظام الحالي الى جميع الازمنة وجميع الشعوب .

استمرارها وتعميمها ؛ انما ينجم عن تنامي التبادل بين المناطق ، وعن تطور مبادلات البضائع تدريجياً ، وعن تمركز الاسواق المحلية الصغيرة في سوق واحدة لعموم روسيا وبما ان قادة هذا المجرى واسياده كانوا الرأسماليين التجار ، فان نشوء هذه الروابط القومية لم يكن سوى نشوء الروابط البرجوازية وهكذا فان السيد ميخايلوفسكي لم يفعل ، باشارتيه الواقعتين ، غير ان ضرب نفسه بنفسه ولم يعطنا سوى امثلة عن تفاهات برجوازية - **تفاهات** ، لانه فسر مؤسسة الوراثة بالتناسل ونفسيته ، وفسر القومية بالروابط العشائرية ؛ **برجوازية** ، لانه اعتبر المفاهيم والابنية الفوقية لتشكيلة اجتماعية محددة تاريخياً (قائمة على التبادل) مفاهيم عامة وخالدة كما هي عليه تربية الاطفال والصلات الجنسية «الصرف» . ومما له دلالة القسوى ان فيلسوفنا الذاتي ينزلق ويتورط في الوحل ما ان يحاول الانتقال من الجمل الجوفاء الى الاشارات الملموسة الواقعية . ويبدو انه يشعر بكامل الارتياح في هذا الموقع غير النظيف كثيراً فهو ، في موضعه هذا ، ينظف ريشه ، ناشراً حوله رشاشاً من الوحل فهو يريد ، مثلاً ، دحض الموضوعة القائلة ان التاريخ سلسلة من وقائع النضال الطبقي فيعلن بمظهر عميق التفكير ان هذا «تطرف» ، ويقول «ان جمعية الشغيلة العالمية التي اسسها ماركس لخوض النضال الطبقي ، لم تمنع العمال الفرنسيين والالمان من التذابح ومن تخريب بعضهم بعضاً» ، مما يثبت ، على حد زعمه ، ان المادية لم تدقق حساباتها «مع شيطان الاثرة القومية والحقد القومي» ان هذا الزعم يكشف عند الناقد عن عدم فهم فظ جداً لواقع ان مصالح البرجوازية التجارية والصناعية ، مصالحها الفعلية جداً ، تشكل الاساس الرئيسي لهذا الحقد ، وان التحدث عن الشعور القومي بوصفه عاملاً مستقلاً ليس الا تمويهاً لجوهر المسألة . ناهيك عن انه سبق لنا ورأينا

اية فكرة عميقة يملكها فيلسوفنا عن القومية فان السيد ميخايلوفسكي لا يعرف كيف ينظر الى الاممية. (١٣) الا بسخرية اشبه تماما بسخرية بورينين (١٤) «ان ماركس يراس جمعية الشغيلة العالمية التي تفسخت حقا ، ولكنه لا بد لها ان تنبعث» . وبالطبع ، اذا نظر المرء *nec plus ultra* * للتضامن الاممي في نظام التبادل «العادل» ، كما يرسمه محرر الحياة الداخلية في العدد ٢ من «روسكويه بوغاتستفو» بسطحية التافه الضيق الافق ، واذا لم يدرك ان التبادل ، سواء أعادلا كان ام غير عادل ، يفترض ويحتوي دائما سيطرة البرجوازية وانه يستحيل وقف الاصطدامات الدولية اذا لم يقض على التنظيم الاقتصادي القائم على التبادل ، - فمن المفهوم آنذاك هذا السخر من الاممية الذي يكتفي به هذا المرء ومن المفهوم آنذاك انه لا يكون في مقدور السيد ميخايلوفسكي استيعاب هذه الحقيقة البسيطة وهي انه ليس ثمة وسيلة لمكافحة الحقد القومي الا تلك الوسيلة التي تتقوم في تنظيم ورص طبقة المظلومين من اجل النضال ضد طبقة الظالمين في كل بلد على حدة ، في توحيد هذه المنظمات العمالية الوطنية في جيش عمالي عالمي واحد بغية النضال ضد الرأسمال العالمي اما فيما يخص القول بان الاممية لم تمنع العمال من التذابح ، فحسبنا ان نذكر السيد ميخايلوفسكي باحداث الكومونة (١٥) التي بينت حقيقة موقف البروليتاريا المنظمة ازاء الطبقات الحاكمة التي كانت تخوض الحرب ان ما ينفر بخاصة في كل هذا النقاش الذي يشنه السيد ميخايلوفسكي ، انما هو اساليبه فاذا كان غير راض عن تكتيك الاممية ، اذا كان لا يشاطر الافكار التي ينتظم العمال الاوروبيون

من اجلها ، فلينتقد هذه الافكار على الاقل انتقاداً صريحاً ومباشراً ، وليعرض افكاره حول تكتيك اصوب ، حول نظرات اصح وبدلاً من ذلك ، لا نجد عنده حتى اي اعتراض جلي وواضح ؛ وليس عنده غير سخريات خرقاء منشورة هنا وهناك في فيض من الجمل فهل يمكن ان نسمي هذا الا باسم الوحل ؟ خصوصاً اذا اخذنا بالحسبان ان الدفاع عن افكار الاممية وتكتيكها غير مسموح به شرعاً في روسيا ؟ ويعمد السيد ميخايلوفسكي الى الاساليب نفسها حين يجادل الماركسيين الروس فهو لا يجهد نفسه بان يعرض هذه او تلك من موضوعاتهم بوجدان ودقة ، لكي يخضعها لانتقاد مباشر ودقيق ، بل يفضل التثبث باجزاء من الحجج الماركسية سمعها من باب الصدفة ، وتشويهها احكموا بانفسكم « كان ماركس ذكياً جداً وواسع الاطلاع جداً حتى يظن انه هو الذي اكتشف فكرة الضرورة التاريخية والمنطق الطبيعي للظواهر الاجتماعية في الدرجات الدنيا (من السلم الماركسي) * يجهلون هذا الامر (وهو ان «فكرة الضرورة التاريخية ليست شيئاً جديداً اخترعه او اكتشفه ماركس ، بل انما هي حقيقة ثابتة منذ زمن بعيد») او انهم على كل حال ، لا يملكون سوى فكرة غامضة عما انفق من عزيمة وقوة ذهنية منذ قرون من اجل اثبات هذه الحقيقة»

* نلاحظ بصدد هذا التعبير الذي لا معنى له ، ان السيد ميخايلوفسكي يضع ماركس على حدة (لانه ذكي جداً وواسع الاطلاع جداً - حتى يتمكن ناقدنا من انتقاد هذه او تلك من موضوعاته انتقاداً صريحاً ومباشراً) ، ثم يضع انجلس («عقل اقل ابداعاً») ، ثم اناساً على درجات متفاوتة من الاستقلال ، مثل كاوتسكي ، واخيراً ، سائر الماركسيين طيب ، هل يمكن لمثل هذا التصنيف ان يتسم باية اهمية كبيرة ؟ اذا كان الناقد غير راض عن مبسطي ماركس ، فما الذي يمنعه من اصلاحهم حسب آراء ماركس ؟ ولكنه لم يفعل اي شيء من هذا القبيل انما اراد ، على ما يبدو ، ان يتظاهر بالذكاء فاذا النتيجة ابتذال وتفاهة .

ومن الواضح ان مثل هذه المزاعم قد تؤثر حقاً في جمهور يسمع بالماركسية للمرة الاولى ، ويستطيع الناقد ، بالنسبة لهذا الجمهور ، ان يبلغ غايته بكل يسر التشويه والتلاعب و«النصر» (هكذا ، كما يقال ، يتحدث محررو «روسكويه بوغاتستفو» عن مقالات السيد ميخايلوفسكي) ان كل من يلسم بماركس ولو الماماً قليلاً ، سرى فوراً ما تنطوي عليه هذه الاساليب من زور ووهن يمكن للمرء ان لا يوافق مع ماركس ، ولكنه لا يمكن الجدال في ان ماركس قد صاغ بقدر كبير من الدقة نظرات كانت تشكل شيئاً جديداً بالنسبة لنظرات الاشتراكيين الذين سبقوه اما هذا الشيء الجديد فقوامه ان الاشتراكيين السابقين كانوا يعتقدون انه يكفيهم لدعم مفاهيمهم ان يبينوا اضطهاد الجماهير في ظل النظام القائم ، ان يبينوا تفوق نظام يتلقى فيه كل انسان ما انتجه بنفسه ، ان يبينوا ان هذا النظام المثالي مطابق «للطبيعة البشرية» ، للمفهوم عن الحياة المعقولة والاخلاقية ، الخ ولكن ماركس اعتبر انه من غير الممكن الاكتفاء بمثل هذه الاشتراكية فلم يقتصر على وصف النظام القائم ، وابداء الرأي فيه ، وشجبه ؛ انما اعطى عنه تفسيراً علمياً اذ نسب هذا النظام القائم ، المختلف في شتى البلدان الاوروبية وغير الاوروبية ، الى اساس مشترك التشكيلية الاجتماعية الرأسمالية التي اخضع قوانين عملها وتطورها لتحليل موضوعي (لقد بين ضرورة الاستثمار في ظل هذا النظام) كذلك لم يعتبر ماركس ان من الممكن الاكتفاء بالزعم القائل بان النظام الاشتراكي وحده مطابق للطبيعة البشرية ،— كما كان يعلن كبار الاشتراكيين الطوباويين وخلفاؤهم المساكين ، علماء الاجتماع الذاتيون وبنفس هذا التحليل الموضوعي للنظام الرأسمالي ، برهن ماركس ضرورة تحول هذا النظام الى نظام اشتراكي (اما كيف برهن ماركس ذلك وكيف اعترض السيد ميخايلوفسكي

عليه - فذلك ما سنتناوله فيما بعد) . - هذا هو مصدر تلك الاستشهادات بالضرورة ، التي غالباً ما تتردد عند الماركسيين والتشويه الذي جاء به السيد ميخايلوفسكي في هذه المسألة واضح كل الوضوح فقد ترك جانباً كل محتوى النظرية الفعلي ، كل جوهرها ، وعرض الامور كان كل النظرية تنحصر في كلمة «الضرورة» وحدها (لا يكفي الاستشهاد بها وحدها في الشؤون العملية المعقدة) ، كان برهان هذه النظرية قائم في ان الضرورة التاريخية هكذا تتطلب وبتعبير آخر ، لم يقل شيئاً عن محتوى النظرية ، بل تشبث فقط باسمها ، واذا به يعود ويتلاعب بهذه «الحلقة المسطحة بكل بساطة» التي سعى جهده ان يحصر مذهب ماركس في اطارها . وطبيعي اننا لن نتبع هذا التلاعب ، لأننا اطلعنا كفاية عليه فلندعه يتقلب لما فيه تسلية وفرح السيد بورينين (الذي لم يطر السيد ميخايلوفسكي عبثاً في «نوفويه فريميا» (١٦)) ، لندعه ، بعد تحية اجلال لماركس ، ينبج خلصة ضده «ان نقاشه مع الطوباويين والمثاليين ، كما ترون ، وحيد الطرف اطلاقاً» اي حتى دون تكرار الماركسيين حجج هذا النقاش اننا لا نستطيع ان نسمي هذه الحملات الانباحاً ، لأنه لم يؤت اطلاقاً باي اعتراض ملموس ، معين ، يمكن التثبت من صحته ، ضد هذا النقاش ، بحيث انه يستحيل علينا حقاً الرد على هذا النباح ، رغم كل السرور الذي سنشعر به من النقاش حول هذا الموضوع - اذ اننا نعتبره غاية في الاهمية بالنسبة لحل القضايا الاشتراكية الروسية ، ولا يبقى لنا الا ان نهز اكتافنا قائلين :

لا ريب ان هذا الكليب قوي حقاً

اذا كان ينبج على الفيل ! (١٧)

ثم ان الرأي الذي يسوقه السيد ميخايلوفسكي فيما بعد حول الضرورة التاريخية ليس خال من الطرافة ، اذ انه يكشف لنا -ولو جزئياً- الجعبة الفكرية الفعلية لدى «عالمنا الاجتماعي المعروف» (وهو اللقب الذي يتمتع به السيد ميخايلوفسكي على قدم المساواة مع السيد ف. ف. ، بين ممثلي «مجتمعنا المثقف» الليبراليين) وهو يتناول «نزاعاً بين فكرة الضرورة التاريخية واهمية النشاط الفردي» انهم يخطئون رجالا المجتمع الذين يعتبرون انفسهم فاعلين -بيننا هم «مفعولون» ، وليسوا سوى «دمى تحركها القوانين الملازمة للضرورة التاريخية من مكان سري مجهول» - هذا هو ، كما يقول ، الاستنتاج الناجم عن هذه الفكرة التي يصفها ، لهذا السبب ، بانها «عقيمة» و«غامضة» قد لا يفهم بعض القراء من اين استمد السيد ميخايلوفسكي كل هذه الحماقات - هذه الدمى ، الخ. . . والحقيقة ان فكرة النزاع بين الحتمية والاخلاق ، بين الضرورة التاريخية ودور الفردي احدى الافكار المحبوبة عند فيلسوفنا الذاتي وقد سوّد بهذا الصدد تلالا من الورق ، واتحفنا بكمية هائلة من الحماقات العاطفية والتافهة من اجل حل هذا النزاع في صالح الاخلاق ودور الفرد اما في الواقع ، فليس هناك اي نزاع فهذا النزاع انما اخترعه السيد ميخايلوفسكي الذي يخاف (وليس عبثاً) ان تأتي الحتمية وتحرم هذه الاخلاق البرجوازية الصغيرة العزيزة جداً عليه ، من اساسها ان فكرة الحتمية التي تقول بحتمية افعال الانسان وتنبذ الخرافة الخرقاء القائلة بحرية الارادة ، لا تلغي اطلاقاً لا عقل الانسان ، ولا ضميره ، ولا تقدير اعماله بل بالعكس تماماً فان وجهة النظر الحتمية وحدها تتيح اعطاء تقدير دقيق وصحيح ، بدلا من القاء كل شيء على عاتق حرية الارادة كذلك فكرة الضرورة التاريخية لا تقوض ابدأ دور الفرد في التاريخ : فالتاريخ بأسره انما يتألف

بالضبط من اعمال افراد ، هم بلا ريب فاعلون اما السؤال الذي ينهض فعلا عند تقدير النشاط العام الذي يبذله فرد من الافراد ، فهو التالي اية ظروف تستطيع ان تؤمن نجاح هذا النشاط ؟ اين الضمانة في ان لا يبقى هذا النشاط عملا منفرداً ، غارقاً في بحر من الاعمال المضادة ؟ وفي هذا ايضا يكمن فحوى ذلك السؤال الذي يجيب عنه الاشتراكيون-الديموقراطيون وغيرهم من الاشتراكيين الروس اجوبة مختلفة كيف يجب على النشاط الهادف الى تحقيق النظام الاشتراكي ان يجتذب الجماهير لكي يعطي نتائج جدية ؟ بديهي ان الجواب عن هذا السؤال يتوقف مباشرة على مفهوم المجيب عن تكتل القوى الاجتماعية في روسيا ، عن نضال الطبقات الذي يتكون منه الواقع الروسي وهنا ايضا لا يفعل السيد ميخايلوفسكي غير ان يدور ويلف حول السؤال ، دون ان يحاول حتى طرحه بدقة ، وحله بطريقة ما ان الحل الاشتراكي-الديموقراطي للقضية ينطلق ، كما هو معروف ، من وجهة النظر التالية وهي ان النظام الاقتصادي الروسي انما هو المجتمع البرجوازي ، وانه لا يوجد ، للخروج منه ، سوى مخرج واحد وحيد ينجم بالضرورة عن طبيعة النظام البرجوازي نفسها ، اي نضال البروليتاريا الطبقي ضد البرجوازية وبديهي انه كان يجب توجيه انتقاد جدّي ، اما ضد هذا الرأي القائل ان نظامنا نظام برجوازي ، واما ضد تصور جوهر هذا النظام وقوانين تطوره ،-ولكن السيد ميخايلوفسكي لا يفكر اطلاقاً في معالجة القضايا الجديدة ، بل يفضل التخلص منها بجمل جوفاء كالجملة التالية الضرورة جملة عامة جداً ، الخ ان كل فكرة ستكون ، بالطبع ، ايها السيد ميخايلوفسكي ، جملة عامة جداً اذا بدأت بافراغ محتواها ، كما تفرغ احشاء سمكة مقددة ، لكي تهتم فيما بعد بالقشرة المتبقية ! ان هذه القشرة التي تغطي قضايا العصر الجديدة حقاً ،

الملحة ، هي الموضوع المفضل عند السيد ميخايلوفسكي فباعزاز خاص يشير ، مثلاً الى ان «المادية الاقتصادية تتجاهل او تفسر خطأ قضية الابطال والجمهور» اليكم اذن ان مسألة كيفية تكوّن الوضع الراهن الروسي- من نضال اية طبقات وعلى اي اساس ، - هي بلا ريب ، مسألة عامة جداً بالنسبة للسيد ميخايلوفسكي ؛ ولذا فهو يلزم الصمت حولها وبالمقابل ، ان مسألة معرفة اية علاقات تقوم بين الابطال والجمهور- سيان أكان الجمهور من العمال ام من الفلاحين ، ام من الصناعيين ، ام من الملاكين العقاريين ،- ان هذه المسألة تهمة جداً قد تكون هاتان المسألتان «ضريعتين» ، ولكن اذا لام المرء الماديين لأنهم يوجهون كل جهودهم لحل قضايا تتعلق مباشرة بتحرير الطبقة الكادحة ، فهذا يعني ان هذا المرء ليس الا هاو للعلم التافه الضيق الافق لا غير ويعرض لنا السيد ميخايلوفسكي ، ختاماً «لانتقاده» (؟) المادية ، محاولة اخرى لتزييف الوقائع وتزويراً آخر فبعد ان ابدى السيد ميخايلوفسكي شكوكه حول صحة رأي انجلس بأن الاقتصاديين الرسميين (١٨) قد لزموا الصمت حول «رأس المال» (شكوكا دعمها بهذه الحجة المضحكة وهي ان الجامعات عديدة في المانيا!) ، قال «ان ماركس لم يقصد اطلاقاً هذه الحلقة بالضبط من القراء (العمال) ، وكان يتوقع شيئاً ما ايضاً من رجال العلم» هذا غير صحيح تماماً فان ماركس كان يدرك كل الادراك الى اي حد ضئيل يمكن الاعتماد على عدم تحيز ممثلي العلم البرجوازيين وانتقادهم العلمي وقد اعرب عن وجهة النظر هذه بكل وضوح في التنبيه الاخير الوارد في الطبعة الثانية من «رأس المال» واليكم ما كتبه في هذا الصدد «ان خير مكافاة لعملي هو الفهم والاستحسان اللذان قوبل بهما «رأس المال» بسرعة في الاوساط الواسعة من الطبقة العاملة الالمانية . فان

السيد ماير ، الذي يتمسك في القضايا الاقتصادية بوجهة نظر بروجازية ، قد اصدر ابان الحرب الفرنسية البروسية (١٩) كراساً اعرب فيه عن هذه الفكرة الصحيحة كلياً وهي ان القدرة البارزة على التفكير النظري (der grosse theoretische Sinn) التي تعتبر سمة وراثية من سمات الالمان ، قد ضاعت تماماً في الطبقات المسماة بالطبقات المتعلمة ، ولكنها تنبعث من جديد عند الالمان في الطبقة العاملة»

والتزوير يتعلق هذه المرة ايضاً بالمادية وهو تماماً من صنف النموذج الاول «ان النظرية (المادية) لم تلق قط اي تبرير واثبات علميين» هذه هي الموضوعة وفيما يلي البرهان «ان بعض الصفحات الحسنة ذات المحتوى التاريخي عند انجلس وكاوتسكي وبعض الآخرين (كما في مؤلف بلوس السامي التقدير ايضاً) انما يمكن لها ان تستغني عن مصطلح المادية الاقتصادية ، اذ (لاحظوا هذه الـ«اذ» !) انه يؤخذ فيها فعلاً (كذا !) بعين الاعتبار الحياة الاجتماعية بمجملها وان كانت النعمة الاقتصادية تغلب في هذا التوافق» الخلاصة «ان المادية الاقتصادية لم تجد لها مبرراً في العلم»

هذه الطريقة معروفة ! فلكي يبرهن السيد ميخايلوفسكي على وهن النظرية ، يشوهها اولاً اذ ينسب اليها نية خرقاء ، نية عدم اخذ مجمل الحياة الاجتماعية بعين الاعتبار ، - في حين ان الماديين (الماركسيين) قد كانوا ، على العكس ، اوائل الاشتراكيين الذين تقدموا بمسألة ضرورة تحليل الحياة الاجتماعية بجميع مظاهرها ، لا فقط مظهرها الاقتصادي * ، - ثم يؤكد ان الماديين قد

* وهذا ما وجد عنه تعبيراً واضحاً تماماً في «راس المال» وفي تكتيك الاشتراكيين-الديموقراطيين ، على نقيض الاشتراكيين السابقين فان ماركس قد تطلب صراحة عدم الاقتصار على المظهر الاقتصادي . ففي عام

«احسنوا» «فعلا» تفسير مجمل الحياة الاجتماعية بالاقتصاد (وهو قول يدحض قائله على ما يبدو) ، واخيراً ، يتوصل الى النتيجة التالية وهي ان المادية «لم تجد لها مبرراً» غير ان تزويراتك ، ايها السيد ميخيلوفسكي ، قد وجدت لها كل المبررات ! هذا كل ما يعرضه السيد ميخيلوفسكي «لدحض» المادية واكرر ان ليس فيه اي انتقاد ، انه محض ثمررة باطلة ودعية اسألوا اياً كان ما هي الاعتراضات التي ساقها السيد ميخيلوفسكي ضد الرأي القائل ان علاقات الانتاج هي التي تكمن في أساس جميع العلاقات الاخرى ؟ بم دحض صحة المفهوم الذي وضعه ماركس بمساعدة الطريقة المادية عن التشكيلات الاجتماعية وتطور هذه التشكيلات تطوراً طبيعياً تاريخياً ؟ كيف برهن ان

١٨٤٣ كتب الى روغه راسماً الخطوط الكبرى لبرنامج مجلة يعتزم اصدارها (٢) : «ان المبدأ الاشتراكي ، بمجمله ، ليس ايضاً سوى مظهر واحد اما نحن ، فيجب علينا ان نغير نفس الاهتمام للمظهر الآخر ايضاً ، اي لوجود الانسان نظرياً ؛ وبالتالي يجب علينا ان نجعل من الدين ، والعلم ، الخ ، موضوع انتقادنا وكما ان الدين هو فهرست المعارك النظرية التي خاضتها الانسانية ، كذلك **الدولة السياسية** هي فهرست معاركها العملية وهكذا ، فان الدولة السياسية تعبر في حدود اشكالها *sub specie rei publicae* (من الزاوية السياسية) عن جميع المعارك ، والحاجات والمصالح الاجتماعية . ولذا ، اذا وضعنا موضع الانتقاد مسألة سياسية خاصة جداً ، مثلاً ، الفرق بين نظام الفئات المغلقة والنظام التمثيلي ، فاننا لا ننزل اطلاقاً من *hauteur des principes* (من اعالي المبادئ) **الناشر** . ، لان هذه المسألة تعبر ، بلغة سياسية ، عن الفرق بين سيطرة الانسان وسيطرة الملكية الخاصة ولذا ، لا يستطيع الناقد وحسب بل يجب عليه ان يتناول هذه المسائل السياسية (التي يعتبرها الاشتراكي المتشدد غير جديرة باي انتباه) .

التفسير المادي لمختلف القضايا التاريخية ، ولو على الاقل ذلك التفسير الذي اعطاه الكتاب الذين اورد اسماءهم ، تفسير خاطىء ؟ — لا بد ان يكون جوابه كما يلي انه لم يأت باي اعتراض ، ولم يدحض شيئاً ، ولم يشر الى اي خطأ ولم يفعل غير ان دار ولف حول الموضوع ، ساعياً الى تمويه جوهر المسألة بجمل طنانة ، بحيل تافهة يخترعها للمناسبة .

وانه لمن الصعب ان ننتظر شيئاً جدياً من مثل هذا الناقد ، حين يواصل في العدد ٢ من «روسكويه بوغاستفوف» دحض الماركسية والفرق كله هو ان مقدرته على اختراع التزويرات قد نفذت وانه يعمد الى تزويرات من اختراع الآخرين

في البداية ، يتكلم بفخامة عن «تعقد» الحياة الاجتماعية فحتى الغلفانية ترتبط عنده بالمادية الاقتصادية ايضاً ، اذ ان تجارب غلفاني «أثرت» في هيغل ايضاً كلام ظريف ! وبمثل هذا النجاح يمكن القول بان ثمة صلات بين السيد ميخايلوفسكي وامبراطور الصين ! وما عسانا ان نستنتج غير ان هناك انساناً يطيب لهم التشدق بحماقات ؟ !

ويستطرد السيد ميخايلوفسكي قائلاً «ان جوهر مجرى الامور التاريخي هو بوجه عام امر لا يمكن ادراكه ، ولم يدركه كذلك مذهب المادية الاقتصادية رغم انه يرتكز ، كما يبدو ، على دعامتين على اكتشاف الاهمية الحاسمة لاشكال الانتاج والتبادل ، وعلى ما للمجرى الديالكتيكي من طابع ثابت لا يمكن نكرانه»

وهكذا ، يعتمد الماديون على ما للمجرى الديالكتيكي من «طابع ثابت لا يمكن نكرانه» ! اي بتعبير آخر ، انهم يبنون نظرياتهم في علم الاجتماع على ثلاثيات (٢١) هيغل واننا لنرى هنا التهمة المألوفة ، اتهام الماركسية بالديالكتيك الهيغلي ، وهي

تهمة ، على ما يبدو ، لآكها نقاد ماركس البرجوازيون كفاية فان هؤلاء السادة ، لعجزهم عن الاتيان باي اعتراض حول جوهر المذهب بالذات ، قد تشبثوا بالطريقة التي كان يعبر بها ماركس ، وهاجموا اصل النظرية ، طانين انهم بذلك انما ينسفون جوهرها بالذات ولا يجد السيد ميخايلوفسكي اي حرج في اللجوء الى مثل هذه الاساليب وقد اتخذ فصلا من مؤلف انجلس ضد دوهرينغ ذريعة له (٢٢) فان انجلس ، في اعتراضه على دوهرينغ الذي هاجم ديالكتيك ماركس ، قد قال بان ماركس لم يفكر قط في «اثبات» اي شيء بثلاثيات هيغل ، وانه لم يفعل غير ان درس وحلل المجرى الفعلي ، وان المقياس الوحيد لصحة نظرية ما ، برأي ماركس ، انما هو مطابقتها مع الواقع واذا حدث احيانا ان تطابق تطور ظاهرة اجتماعية ما مع مخطط هيغل موضوعة - نفي - نفي النفي ، - فلا غرابة في الامر اطلاقاً ، اذ ان هذا الامر ، بوجه عام ، ليس بنادر في الطبيعة ويورد انجلس امثلة مستقاة من المجال الطبيعي التاريخي (تطور حبة من الشعير) ومن الميدان الاجتماعي ، من نوع الامثال التالية في البدء ، كانت الشيوعية البدائية ، ثم الملكية الخاصة ، وفيما بعد ، اضاء صفة اجتماعية رأسمالية على العمل ، او : في البدء ، المادية البدائية ، ثم المثالية ، واخيراً المادية العلمية ، الخ وبديهي للجميع ان مركز الثقل في براهين انجلس ، هو انه يجب على الماديين ان يصوروا المجرى التاريخي الحقيقي بدقة ووضوح ؛ وان الاصرار على الديالكتيك ، واختيار الامثلة التي تبرهن صحة الثلاثية ، ليس الا من بقايا الهيغلية التي انبثقت منها الاشتراكية العلمية ، من بقايا طريقتها في التعبير وبالفعل ، حين يعلن المرء قطعاً ان «البرهان» على شيء ما بواسطة ثلاثيات امر اخرق ، وان احداً لم يفكر بذلك اطلاقاً ، فما عسى ان يكون معنى الامثلة عن العمليات

«الديالكتيكية» ؟ أليس من الواضح ان هذا اشارة الى اصل المذهب ، لا اكثر ؟ وهذا ما يدركه السيد ميخايلوفسكي نفسه حين يقول انه لا يجوز تعييب نظرية بسبب من اصلها ولكنه كان يجب ، بالطبع ، لرؤية اكثر من اصل النظرية في شروحات انجلس ، اثبات ان الماديين قد حلوا على الاقل قضية تاريخية واحدة لا على اساس وقائع مناسبة ، بل بواسطة ثلاثيات فهل حاول السيد ميخايلوفسكي ان يثبت ذلك ؟ ابدأ بل بالعكس فقد اضطر الى الاعتراف بان «ماركس قد ملأ المخطط الديالكتيكي الفارغ بمحتوى من الوقائع الملموسة بحيث يمكن نزعه من هذا المحتوى كما ينزع غطاء اناء ، دون ان يتغير شيء» (وستتناول فيما بعد التحفظ الذي يبديه السيد ميخايلوفسكي هنا بصدد المستقبل) فاذا كان الامر كذلك ، فلماذا يبدي السيد ميخايلوفسكي مثل هذه الحمية ازاء هذا الغطاء الذي لا يغير شيئاً ؟ لماذا يزعم ان الماديين «يعتمدون» على ما للمجرى الديالكتيكي من طابع ثابت لا يمكن نكرانه ؟ ولماذا يقول ، وهو يناضل ضد هذا الغطاء ، بانه يناضل ضد احدى «دعامتي» الاشتراكية العلمية ، في حين ان هذا يناقض الحقيقة بكل جلاء ؟

وطبيعي اني لن ابحث كيف يحلل السيد ميخايلوفسكي امثلة الثلاثيات ، لأن هذا ، وكرر ، لا يمت باية صلة الى المادية العلمية ، ولا الى الماركسية الروسية ولكنه من الطريف ان نعرف : اية اسباب دفعت السيد ميخايلوفسكي مع ذلك الى تشويه موقف الماركسيين من الديالكتيك مثل هذا التشويه ؟ كان عنده سببان اولاً ، لقد سمع السيد ميخايلوفسكي طنيناً ولكنه لم يدرك اين مصدره ؛ ثانياً ، لفق السيد ميخايلوفسكي تزويراً آخر (او بالاحرى استمده من دوهرينغ) .

(Ad 1) * ان السيد ميخايلوفسكي قد اصطدم على الدوام ، اثناء مطالعة المطبوعات الماركسية ، « بالطريقة الديالكتيكية » في العلم الاجتماعي ، « بالتفكير الديالكتيكي » في حقل القضايا الاجتماعية ايضاً (الحقل المقصود الوحيد) ، الخ وقد تصور ، لبساطة نفسه (هذا اذا لم يكن ثمة دافع آخر غير البساطة) ان هذه الطريقة تكمن في حل جميع قضايا علم الاجتماع وفقاً لقوانين الثلاثية الهيغلية . ولو انه اعار الامر انتباهاً اكثر بقليل ، لاقنع ، من المؤكد ، بسخافة هذا التصور ان ما يسميه ماركس وانجلس الطريقة الديالكتيكية - خلافاً للطريقة الميتافيزيقية - ليس بالضبط سوى الطريقة العلمية في علم الاجتماع ، التي تعتبر المجتمع جهازاً عضوياً حياً في تطور دائم (لا شيئاً مترابطاً بصورة ميكانيكية ويتيح بالتالي شتى انواع التركيبات الاعتباطية بين مختلف العناصر الاجتماعية) ، جهازاً عضوياً تتطلب دراسته تحليلاً موضوعياً لعلاقات الانتاج التي تكون تشكيلة اجتماعية معينة ، ودراسة لقوانين عملها وتطورها وسنحاول فيما بعد ان نوضح العلاقة بين الطريقة الديالكتيكية والطريقة الميتافيزيقية (التي تشمل بلا ريب الطريقة الذاتية ايضاً في علم الاجتماع) ، بامثلة مستقاة من محاكمات السيد ميخايلوفسكي ذاته اما الآن فنلاحظ فقط ان من يقرأ تعريف الطريقة الديالكتيكية ووصفها ، سواء أعند انجلس (في جداله ضد دوهرينغ « الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية ») ، ام عند ماركس (مختلف الملاحظات على « رأس المال » ، « التنبيه الاخير » في الطبعة الثانية ، « بؤس الفلسفة ») ، - يرى انهما لا يشيران بشيء الى ثلاثيات هيغل ، وان كل شيء عندهما يقتصر على اعتبار التطور الاجتماعي مجرى

طبيعياً تاريخياً لتطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ودليلاً على ذلك ، اورد *in extenso* * وصف الطريقة الديالكتيكية الذي جاء في « فيستنيك ايفروبي » (« بشير اوروبا ») (٢٣) ، سنة ١٨٧٢ ، العدد ٥ (ملاحظة « وجهة نظر كارل ماركس في انتقاد الاقتصاد السياسي ») (٢٤) ، والذي اورده ماركس في « التنبيه الاخير » في الطبعة الثانية من « رأس المال » فقد قال ماركس ان الطريقة التي طبقها في « رأس المال » قد اسيء فهمها « وبالطبع زعق النقاد الالمان بالسفسطة الهيجلية » ولكي يعرض ماركس طريقته بمزيد من الوضوح ، كرر وصفها الوارد في الملاحظة المشار اليها آنفاً وقد جاء فيها ان نقطة واحدة تهم ماركس اكتشاف قانون الظواهر التي يحللها هذا مع العلم ان ما يهيمه بالدرجة الاولى ، انما هو قانون تغير ، تطور هذه الظواهر ، وانتقالها من شكل الى آخر ، من نظام من العلاقات الاجتماعية الى نظام آخر ولذا فان ماركس لا يهتم الا بشيء واحد الاعتماد على بحث علمي دقيق لتبيان ضرورة نظم معينة من العلاقات الاجتماعية ، والتثبت ، باقصى دقة ممكنة ، من الوقائع التي يستخدمها نقطة انطلاق ونقطة ارتكاز ولهذا الغرض يكفيه تماماً ان يبرهن على ضرورة النظام الحالي وفي الوقت نفسه ضرورة نظام جديد آخر ، لا بد له ان ينبثق حتماً من الاول ، - سواء آمن الناس بهذه الضرورة ام لم يؤمنوا بها ، سواء ادركوها ام لم يدركوها ، فالامر ان سيان ان ماركس ينظر الى التطور الاجتماعي بوصفه عملية طبيعية تاريخية تسيرها قوانين لا تتوقف لا على ارادة الناس ولا على وعيهم ولا على نواياهم ، بل بالعكس ، تحدد ارادتهم ووعيهم ونواياهم . (فليعلم ذلك السادة الذاتيون الذين يفرزون

التطور الاجتماعي من التطور الطبيعي التاريخي ، بالضبط لأن الانسان يضع نصب عينيه «اهدافاً» واعية ويسترشد بمثل عليا معينة) فاذا كان عنصر الوعي يضطلع في تاريخ الثقافة بمثل هذا الدور الثانوي ، فمن المفهوم ان لا يتمكن الانتقاد الذي يتناول هذه الثقافة عينها ، من الاعتماد بالاحرى على شكل او نتيجة من اشكال الوعي ونتائجه اي ، بتعبير آخر ، ان نقطة انطلاقه لا يمكن ان تكون الفكرة ، بل الظاهرة الخارجية الموضوعية فقط . فعلى النقد ان ينحصر اذن في مقارنة واقع ، في مجابهته ، لا مع الفكرة ، بل مع واقع آخر ان ما يهمه ، هو ان يخضع الواقعان للدراسة بكل دقة ممكنة ، ان يمثلا ، احدهما بالنسبة للآخر ، مرحلتين مختلفتين من مراحل التطور ؛ وما هو ضروري على الاخص ، انما هو الدراسة بالدقة نفسها لجملة كاملة من الحالات المعروفة ، لتعاقبها ، وللصلة القائمة بين شتى درجات التطور. ان ماركس ينكر بالضبط الفكرة القائلة ان قوانين الحياة الاقتصادية تبقى هي هي ، بالنسبة للماضي كما بالنسبة للحاضر . بل بالعكس ، فان لكل مرحلة تاريخية قوانينها الخاصة . ان الحياة الاقتصادية ظاهرة مماثلة لتلك التي يعرضها تاريخ التطور في سائر فروع البيولوجيا ان الاقتصاديين السابقين لم يدركوا طبيعة القوانين الاقتصادية حين شبهوها بقوانين الفيزياء والكيمياء فان التعمق في التحليل يبين ان الاجهزة العضوية الاجتماعية تتميز فيما بينها بنفس العمق الذي تتميز به الاجهزة العضوية الحيوانية والنباتية وحين اخذ ماركس على عاتقه ان يبحث ، من وجهة النظر هذه ، التنظيم الاقتصادي الرأسمالي ، صاغ ، بكل صرامة العلم ، الهدف الذي يجب ان تقصده كل دراسة دقيقة للحياة الاقتصادية اما شأن هذه الدراسة العلمي ، فهو استيضاح القوانين (التاريخية) الخاصة التي يخضع لها ظهور جهاز عضوي اجتماعي معين ، ووجوده ، وتطوره ، وموته ، والاستعاضة عنه بجهاز آخر ، ارقى .

ذلك هو وصف الطريقة الديالكتيكية الذي استخلصه ماركس من كثرة كثيرة من الملاحظات حول «رأس المال» صدرت في الصحف والمجلات ، وترجمه الى الالمانية لأن هذا الوصف للطريقة صحيح تماماً ، كما يقول بنفسه وهنا يطرح السؤال التالي هل ورد في هذا الوصف اقل تلميح الى الثلاثيات ، الى المجرى الديالكتيكي الثابت الذي لا يمكن نكرانه ، وغير ذلك من الحماقات التي يحاربها السيد ميخايلوفسكي بكثير من الفروسية ؟ بعد هذا الوصف ، اعلن ماركس بوضوح ان طريقته «مضادة مباشرة» لطريقة هيغل فان هيغل يرى ان تطور الفكرة ، وفقاً للقوانين الديالكتيكية الثلاثية ، يحدد تطور الواقع ، وبالطبع ، لا يمكن التحدث عن دور الثلاثيات وعمما للمجرى الديالكتيكي من طابع ثابت لا يمكن نكرانه ، الا بهذا المعنى اما انا ، فارى العكس ، هكذا قال ماركس «ان المثالي ليس سوى انعكاس للمادي» وهكذا اذن ، ينحصر كل شيء في «فهم وضعي للواقع ولتطوره الضروري» فلا يبقى للثلاثيات الا دور الغطاء والقشرة («لقد عمدت الى بعض الغنج والتبرج في تقليد لغة هيغل» ، هكذا يصرح ماركس في هذا التنبيه الاخير نفسه) ، اللذين لا يمكن ان يهتم بهما غير التافهين الضيقي الافق واننا لنتساءل الآن : كيف يجب علينا ان نحكم على انسان رغب في انتقاد احدى «دعامتي» المادية العلمية ، اي الديالكتيك ، فراح يتحدث عن كل شيء حتى عن الضفادع ونابليون ، ولكنه لم يقل كلمة عن هذا الديالكتيك ، ولا عن مسألة معرفة ما اذا كان تطور المجتمع مجرى طبيعياً تاريخياً حقاً ؟ ما اذا كان المفهوم المادي صحيحاً ، وهو الذي يعتبر التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية اجهزة عضوية اجتماعية خاصة ؟ ما اذا كانت طرائق التحليل الموضوعي لهذه التشكيلات صحيحة ؟ ما اذا كانت الافكار الاجتماعية لا تحدد التطور الاجتماعي

حقاً ، بل انما هو الذي يحددها ؟ الخ وهل يمكن الافتراض ان الامر لا يتعلق هنا الا بعدم الفهم ؟

(Ad 2) * بعد هذا «النقد» للديالكتيك ، ينسب السيد ميخايلوفسكي الى ماركس طرائق البرهان هذه «بواسطة» الثلاثية الهيغلية ، ويحاربها ، بالطبع ، حرباً مظفرة وقد قال «ان القوانين الملازمة للمجتمع موضوعة ، فيما يخص المستقبل ، بصورة ديالكتيكية تماماً» (وهذا هو التحفظ المشار اليه سابقاً) ان رأي ماركس حول حتمية انتزاع الملكية من مفتصبها ، بموجب قوانين تطور الرأسمالية ، يحمل «طابعاً ديالكتيكياً تماماً» ان «مثال» ماركس «الاعلى» فيما يخص الملكية المشاعية للارض والرأسمال «بمعنى حتميتها ويقينها» ، لا يتعلق الا في طرف البلسلة الهيغلية الثلاثية الحلقات»

ان هذه الحجة مأخوذة بكليتها عن دوهرينغ ، وقد استخدمها في كتابه "Kritische Geschichte der Nationalökonomie und des Sozialismus" (3-te Aufl., 1879. S. 486-487) * * غير ان السيد ميخايلوفسكي لا يشير بكلمة الى دوهرينغ فلربما توصل بنفسه الى تشويه ماركس بهذه الطريقة ؟

لقد رد انجلس على دوهرينغ رداً ممتازاً ، وبما انه اورد ايضاً انتقاد دوهرينغ ، فاننا نكتفي برد انجلس هذا (٢٥) وسيرى القارى ان هذا الرد ينطبق بكليته على السيد ميخايلوفسكي ايضاً

«يقول دوهرينغ» ان هذا العرض التاريخي (تكوّن ما يسمى التراكم البدائي للرأسمال في انجلترا) هو ، نسبياً ، من خير

* فيما يخص النقطة الثانية . الناشر .

* * «التاريخ النقدي للاقتصاد الوطني والاشتراكية» (الطبعة الثالثة ،

١٨٧٩ ، صص ٤٨٦ - ٤٨٧) . الناشر .

ما في كتاب ماركس . ولو انه لم يعتمد على العكايز الديالكتيكية ، علاوة على العكايز العلمية ، لكان احسن وارقي . ان نفي النفي عند هيغل يلعب هنا ، نظراً لانعدام حجج افضل واوضح ، دور قابلة يخرج المستقبل بمساعدتها من احشاء الماضي ان الغاء الملكية الفردية ، الذي تم منذ القرن السادس عشر حسب الطريقة المشار اليها ، هو النفي الاول وهذا النفي سيتبعه نفي ثان ، موصوف على انه نفي النفي ، وعلى انه ايضاً اعادة « للملكية الفردية » ، ولكن بشكل ارقى ، قائم على الملكية المشتركة للارض وادوات العمل واذا كان السيد ماركس يسمي هذه « الملكية الفردية » الجديدة « بالملكية المشاعية » ايضاً ، فان هنا بالضبط تتجلى الوحدة العليا التي قال بها هيغل ، والتي يقصى (aufgehoben) تعبير خاص لهيغل) منها التناقض ، اي ان التناقض ، حسب تلاعب في الكلام عند هيغل ، يبقى بقدر ما يتفوق عليه .

ان انتزاع الملكية من مقتصبيها هو ، اذن ، بمثابة

نتيجة اوتوماتيكية للواقع التاريخي بظروفه المادية الخارجية ومن قليل الاحتمال ان يقتنع ولو انسان واحد سليم العقل ، استناداً الى الشعوزات الهيغلية كني النفي ، بضرورة الملكية المشاعية للارض والراسمال ناهيك عن ان هذه الدمامة الغامضة في آراء ماركس لن تدهش اولئك الذين يعرفون ما يمكن صنعه من مثل هذه المادة العلمية التي هي ديالكتيك هيغل ، او بالاحرى يعرفون ما يجب ان ينتج عنه من حماقات وازاليل واقول صراحة ، لغير المطلعين على هذه الامور ، ان النفي الاول يضطلع عند هيغل بدور الخطيئة الاصلية الماخوذة عن كتاب التعليم المسيحي ، والثاني بدور الوحدة العليا التي تقود الى الخلاص وبديهي انه لا يمكن بناء منطق الوقائع على شعوذة المشابهة هذه المستقاة من مجال الدين . . . ان السيد ماركس يقتنع بفكرته

الضباية للملكية الفردية والمشاعية في آن واحد ، ويدع لاتباعه امر الاهتمام بحل هذا اللغز الديالكتيكي العميق الفكرة بانفسهم»
هكذا تكلم السيد دوهرينغ

ويخلص انجلس قائلا وهكذا ، كما يزعم ، لا يستطيع
ماركس ان يثبت ضرورة الثورة الاجتماعية ، وضرورة اقرار
الملكية المشاعية للارض ووسائل الانتاج التي ابدعها العمل ، دون
اللجوء الى نفي النفي الذي قال به هيغل ؛ وهو ، اذ يبني نظريته
الاشتراكية على شعوزات مشابهة مستقاة من الدين ، يتوصل الى
النتيجة التالية وهي ان ملكية فردية ومشاعية في آن واحد ستسود
في المجتمع المقبل بوصفها وحدة هيغلية عليا للتناقض الذي
اقصي *

* ان يكون هذا التعريف لمفاهيم دوهرينغ يوافق السيد
ميخايلوفسكي كل الموافقة ، فهذا ما يشتهه ايضا المقطع التالي من مقاله
(كارل ماركس امام محكمة السيد جوكوفسكي) فرداً على السيد
جوكوفسكي الذي كان يرى في ماركس مدافعا عن الملكية الخاصة ، يستشهد
السيد ميخايلوفسكي بمخطط ماركس هذا ويفسره على النحو التالي (ان
ماركس قد ادرج في مخططة ضربي شعـوذة معروفين من ضروب شعوذة
الديالكتيك الهيجلي ١- المخطط مبني وفقا لقانون الثلاثية الهيجلية ؛ ٢-
التأليف قائم على تماثل الضدين الملكية الفردية والملكية المشاعية وهكذا
فان كلمة «فردية» ترددي هنا المعنى الخاص ، الاصطلاحي الصرف ، لعنصر
من عناصر المجري الديالكتيكي ، ولا يمكن اطلاقا بناء اي شيء عليها»
هذا القول انما تفضل به انسان مغمم باطيب النوايا ، انسان دافع امام
الجمهور الروسي عن «الدموي المزاج» ماركس ضد البرجوازي السيد
جوكوفسكي وباطيب النوايا هذه يعلق على اقوال ماركس بمعنى ان
ماركس بنى مفهومه عن المجري على «ضروب من الشعوذة» ! من هنا
يستطيع السيد ميخايلوفسكي ان يستخلص عبرة اخلاقية تفيده ، ونعني بها
ان النوايا الطيبة لا تكفي وحدها ، ايا كان الامر الذي يباشره الانسان .

لندع ، مؤقتاً ، جانباً نفي النفي ولنر الى هذه «الملكية الفردية والمشاعية في آن واحد» ان السيد دوهرينغ يسميها «بالضباب» وهو على حق في ذلك ، مهما بدا ذلك مدهشاً ولكن المصيبة ان الذي استغرق في هذا «الضباب» ليس ماركس ، بل مرة اخرى السيد دوهرينغ نفسه وهو اذ يصلح ماركس وفقاً لهيغل ، ينسب اليه ضرباً من وحدة عليا للملكية لم يقل عنه ماركس اية كلمة .

ونقرأ عند ماركس «هذا نفي النفي وهو يخلق الملكية الفردية من جديد ولكن على اساس مكتسبات العهد الرأسمالي-تعاون الشغيلة الاحرار وملكيتهم المشاعية للارض ولوسائل الانتاج التي ابدعوها انفسهم ان تحول ملكية الفرد الخاصة ، القائمة على العمل الشخصي والمجزأة ، الى ملكية رأسمالية ، هو بالطبع حركة اطول واصعب واحد بكثير من تحول الملكية الخاصة الرأسمالية التي تتركز بالفعل على عملية الانتاج الاجتماعي الى ملكية اجتماعية» هذا كل شيء فان الاوضاع الناشئة عن انتزاع الملكية من مغتصبيها موصوفة هنا على انها اعادة للملكية الفردية على اساس الملكية المشاعية للارض ووسائل الانتاج التي ابدعها الشغيلة انفسهم وهذا يعني ، لكل من يفهم الالمانية (والروسية ايضاً ، ايها السيد ميخايلوفسكي ، لأن الترجمة امينة تماماً) ، ان الملكية المشاعية تشمل الارض وسائر وسائل الانتاج ، بينما تشمل الملكية الفردية سائر المنتجات ، اي حاجات الاستهلاك ولكي يتضح الامر حتى للاطفال في السادسة من العمر ، يفترض ماركس ، في الصفحة ٥٦ (في الطبعة الروسية الصفحة ٣٠) (٢٦) ، «جمعية من اناس احرار يشتغلون بوسائل انتاج مشتركة وبيدولون بشكل منهاجى قوى عملهم الفردية بوصفها قوة عمل اجتماعية واحدة» ، اي بتعبير آخر ، مشاعة منظمة على اساس اشتراكي ،

ويقول « ان مجمل نتاج العمل انما هو نتاج اجتماعي وقسم من هذا النتاج يؤول من جديد الى وسائل انتاج . ويظل اجتماعياً . ولكن القسم الآخر يستهلكه اعضاء الجمعية باعتباره وسيلة للمعيشة **ولذا يجب توزيعه بينهم** » وهذا ما يجب ان يكون واضحاً حتى للسيد دوهرينغ

ان الملكية الفردية والمشاعية في آن واحد ، هذه الدمامة الغامضة ، هذه الخراقة التي تنجم عن ديالكتيك هيغل ، هذه الفكرة الضبابية ، هذا اللفز الديالكتيكي العميق ، الذي يترك ماركس لاتباعه امر حله ، انما هي ايضاً من ابداع مخيلة السيد دوهرينغ ويستطرد انجلس قائلاً اي دور يلعبه اذن نفي النفي عند ماركس ؟ ان ماركس يوجز في الصفحة ٧٩١ وما يليها (في الطبعة الروسية ص ٦٤٨ وما يليها) النتائج النهائية للابحاث الاقتصادية والتاريخية الواردة في الصفحات الخمسين (في الطبعة الروسية - الخمس والثلاثين) السابقة حول ما يسمى التراكم البدائي للرأسمال . قبل العهد الرأسمالي ، كان الانتاج الصغير ، في انجلترا على الاقل ، يركز على ملكية الشغيل لوسائل انتاجه ملكية خاصة ان ما يسمى التراكم البدائي انما يكمن ، هنا ، في انتزاع ملكية هؤلاء المنتجين المباشرين ، اي في الغاء الملكية الخاصة المرتكزة على العمل الشخصي وقد أمكن هذا الالغاء لأن الانتاج الصغير المشار اليه لا يطابق الا انتاجاً ومجتمعاً تحصرهما اطارات ضيقة ، بدائية ، ولأن هذا الانتاج الصغير ، عند درجة معينة من التطور ، يخلق بنفسه الشروط المادية لالفائه ان هذا الالغاء ، تحول ادوات الانتاج الفردية والمبعثرة الى وسائل انتاج ممركزة اجتماعياً ، يشكل التاريخ البدائي للرأسمال فما ان تحول الشغيلة الى بروليتاريين ، ووسائل انتاجهم الى رأسمال ، وما ان وقف اسلوب الانتاج الرأسمالي على قدميه ، حتى ارتدت عملية

اطراد جعل العمل اجتماعياً ، واطراد تحويل الارض وسائر وسائل الانتاج (الى رأسمال) ، وبالتالي اطراد انتزاع ملكية الملاكين الفرديين ، شكلا جديداً « اما من يتعلق الامر الآن بانتزاع ملكيتهم ، فلم يعد المقصود العامل الذي يستثمر اقتصاده الشخصي ، بل الرأسمالي الذي يستثمر العديد من العمال ان انتزاع الملكية هذا ، يتم بفعل القوانين الملازمة للانتاج الرأسمالي نفسه ، بفعل تمركز الراسمائل فان رأسمالياً يقضي على الكثيرين من امثاله والى جانب هذا التمركز ، اي انتزاع بعض الرأسماليين ملكية عدد كبير من امثالهم ، يتطور الشكل التعاوني لسير العمل وفق مقياس يتسع على الدوام ، كما يتطور تطبيق العلم على التكنيك تطبيقاً واعياً ، واستثمار الارض استثماراً منهجياً من قبل المجتمع وتحويل وسائل العمل الى وسائل لا يمكن استعمالها الا استعمالاً مشتركاً ، وتوفير جميع وسائل الانتاج باستعمالها كوسائل انتاج مشتركة لعمل اجتماعي منسق وبقدر ما يتناقص باستمرار عدد دهاقنة الرأسمال الذين يفتصبون ويحتكرون جميع منافع عملية التحويل هذه ، بقدر ما يشتد ويستشري البؤس والظلم والاستعباد والانحطاط والاستثمار ، وبقدر ما يزداد تمرد الطبقة العاملة التي تنامي على الدوام والتي تتشقف وتتحد وتتنظم بفعل آلية عملية الانتاج الرأسمالية نفسها وهكذا يصبح الرأسمال العقبة امام اسلوب الانتاج الذي ازدهر معه وفي كنفه ان تمركز وسائل الانتاج ، وجعل العمل اجتماعياً يصلان الى حد انهما لا يعودان يتطابقان مع اطارهما الرأسمالي ، فينفجر هذا الاطار ان الساعة الاخيرة للملكية الخاصة الرأسمالية تدق ان مغتصبي الملكية تنزع منهم ملكيتهم»

والآن ، اسأل القارىء اين هي اذن الزخارف والبهارج الديالكتيكية الدعية ، اين تشوش الافكار الذي يقضي على كل

الفوارق ، اين المجانب الديالكتيكية المصنوعة من اجل المؤمنين والشعوات المطابقة للمذهب الهيغلي عن اللوغوس * ، التي لولاها ، على حد قول دوهرينغ ، لما استطاع ماركس ان يصل ببحثه الى النهاية ؟ ان ماركس يبرهن معتمداً على التاريخ ، وهو يوجز هنا ما يلي : كما ان الانتاج الصغير ولد فيما مضى ، بحكم تطوره بالذات ، شروط هلاكه ، كذلك ولد الانتاج الرأسمالي اليوم الشروط المادية التي لا بدّ ان تؤدي الى هلاكه هذا مجرى تاريخي ، واذا كان في الوقت نفسه مجرى ديالكتيكياً ، فليس الذنب ذنب ماركس ، مهما بدا هذا للسيد دوهرينغ محتوماً وبعد ان انهى ماركس برهنته التاريخية الاقتصادية ، بعد هذا فقط ، تابع يقول : «ان الاسلوب الرأسمالي للانتاج والتملك ، وبالتالي الملكية الخاصة الرأسمالية ايضاً ، هو النفي الاول للملكية الفردية القائمة على العمل الشخصي ان نفي الانتاج الرأسمالي انما يولده الانتاج الرأسمالي نفسه بشكل المجرى الطبيعي التاريخي الحتمي . وهذا نفي النفي» ، الخ (كما ورد اعلاه)

وهكذا ، حين اسمى ماركس هذا العجى نفي النفي ، لم يخطر في باله ان يرى في ذلك ، الدليل على ضرورته التاريخية بل بالعكس فحين برهن ، استناداً الى التاريخ ، ان هذا المجرى قد حدث بالفعل جزئياً ، ولا بد ان يحدث جزئياً في المستقبل ، حينذاك فقط وصفه بانه مجرى يتم مع ذلك وفق قانون ديالكتيكي معين وهذا كل شيء وهكذا اذن ، ينسب السيد دوهرينغ الى ماركس من جديد ما لم يقله ماركس قط ، وذلك حين يزعم ان نفي النفي يلعب هنا دور قابلة يخرج المستقبل بمساعدتها من

* لوغوس logos - كلمة يونانية تعني العلم ، المعرفة وقد اطلق هيغل اسم «لوغوس» في فلسفته على المفهوم المطلق . الناشر .

احشاء الماضي ، او ان ماركس يطالب بان يقتنع احد ، ايماناً بقانون نفي النفي ، بضرورة الامتلاك المشاعي للارض والرأسمال» (ص ١٢٥)

ان القارى يرى ان هذا الرد الرائع من انجلس على دوهرينغ ينطبق ايضاً بكليته على السيد ميخايلوفسكي الذي يزعم هو ايضاً ، ان المستقبل عند ماركس لا يتعلق الا في طرف السلسلة الهيغلية وان الاقتناع بحتميته لا يمكن ان يقوم الا على الايمان *

ان كل الفرق بين دوهرينغ والسيد ميخايلوفسكي ينحصر في نقطتين قليلتي الشأن هما اولاً ، ان دوهرينغ ، رغم انه لا يستطيع ذكر ماركس دون ان يتدفق الزبد والرغوة من فمه ، قد ارتأى مع ذلك من الضروري ، في الفقرة التالية من «تاريخه» ، ان يذكر بان ماركس يرفض قطعاً في التنبيه الاخير (٢٧) اتهامه بالهيغلية اما السيد ميخايلوفسكي ، فانه لا ينبس بكلمة عن العرض (المذكور اعلاه) الواضح الجلي تماماً ، الذي يقدمه ماركس عما يقصده بالطريقة الديالكتيكية

ثانياً ان الشيء الطريف الثاني عند السيد ميخايلوفسكي ، انه اولى استعمال صيغ الازمنة كل انشابهه . لماذا يستعمل ماركس صيغة الحاضر في معرض كلامه عن المستقبل ؟— هكذا يسأل

* لا يبدو من الكلام الزائد ان نلاحظ بهذا الصدد ان كل هذا التفسير انما يعطيه انجلس في الفصل الذي يتحدث فيه عن الحبة ، ومذهب روسو ، وامثلة اخرى عن العملية الديالكتيكية وبيدو ان مجرد مقارنة هذه الامثلة مع التصريحات الواضحة والقاطعة التي ادلى بها انجلس (وماركس الذي قرئت له مسبقاً مخطوطة هذا المؤلف) والتي تفيد بانه لا يمكن التحدث عن **اثبات** اي شيء بالثلاثيات ، او اعطاء اي دور في تصور العملية الفعلية «للعناصر الاصطلاحية» في الثلاثيات ،— ان مجرد هذه المقارنة يكفي تماماً لفهم خراقة اتهام الماركسية بالديالكتيك الهيغلي .

فيلسوفنا بلهجة الظفر بوسعك ان تستوضح ذلك في اي كتاب للقواعد ، يا حضرة الناقد المحترم تماماً فسيقال لك ان صيغة الحاضر تستعمل محل صيغة المضارع (المستقبل) حين يبدو هذا المستقبل محتملاً واكيداً ولكن لم هذا ، لماذا هو اكيد ؟ — يتساءل السيد ميخايلوفسكي بقلق ، متظاهراً باضطراب قوي من شأنه ان يررر حتى تزويراً . — وعن هذا ايضاً ، يعطي ماركس جواباً دقيقاً جداً ، قد يعتبره بعضهم غير كاف او غير صحيح ، ولكنه يجب على هذا البعض ان يبين في **اي شيء** بالضبط هو غير صحيح **ولماذا بالضبط** ، بدلا من التكرم بحماقات عن الهيغلية .

لقد مر زمن كان السيد ميخايلوفسكي لا يعرف فيه فحوى هذا الجواب وحسب ، بل يعلمه ايضاً للآخرين فقد كتب في عام ١٨٧٧ يقول ان في مستطاع السيد جوكوفسكي ان يعتبر ، على حق ، صيغة ماركس بصدد المستقبل امرأ مبهماً ، ولكنه «لا يحق له اخلاقياً» ان يتهرب من مسألة جعل العمل اجتماعياً ، «التي يعلق عليها ماركس اهمية بالغة» طبعاً ! في عام ١٨٧٧ ، لم يكن يحق لجوكوفسكي اخلاقياً ان يتهرب من المسألة ، ولكنه يحق ذلك للسيد ميخايلوفسكي في عام ١٨٩٤ ربما ، —
quod licet Jovi, non licet bovi * ؟ !

واني لا استطيع ان امنع نفسي عن التذكير هنا بمثال طريف عن مفهوم هذه المسألة ، مسألة جعل العمل اجتماعياً ، اعربت عنه فيما مضى مجلة «اوتيتشيسستفينيه زايبسكي» (٢٨) ففي العدد ٧ من سنة ١٨٨٣ ، نشرت «رسالة الى هيئة التحرير» من المدعو السيد بوستوروني ، وقد اعتبر فيها ، مثل السيد ميخايلوفسكي ،

«صيغة» ماركس بصدد المستقبل امرأ مبهماً وهذا السيد يناظر على النحو التالي «ان الشكل الاجتماعي للعمل في ظل سيطرة الرأسمالية ينحصر ، من حيث الجوهر ، فيما يلي : بضع مئات او آلاف من العمال ، يشحذون ، ويطلقون ، ويخرطون ، ويحكمون ، ويحملون ، ويسحبون ، ويقومون بعمليات اخرى كثيرة تحت سقف واحد اما الطابع العام لهذا النظام فيعرب عنه بروعة المثل السائر القائل «كل لنفسه والله للجميع» فما شأن الشكل الاجتماعي للعمل هنا ؟»

من الواضح فوراً ان هذا الرجل قد فهم الموضوع ! «الشكل الاجتماعي للعمل» «ينحصر» في «العمل تحت سقف واحد» ! ! وبعد افكار بمثل هذه السخافة ، ومنشورة مع ذلك في مجلة من خيرة المجالات الروسية ، يراد اقناعنا بان القسم النظري من «رأس المال» امر يعترف به العلم كلياً اجل ، ان «العلم المعترف به كلياً» ، لعجزه عن التقدم باعتراف جدي نوعاً على «رأس المال» ، راح يبدي له آيات التكريم والتبجيل ، ولكنه ظل في الوقت نفسه يبدي جهلاً فاضحاً ويكرر ترهات الاقتصاد المدرسي العتيقة لتتوقف قليلاً عند هذه النقطة لكي نبين للسيد ميخايلوفسكي جوهر القضية الذي تركه جانباً تماماً ، كما هي عادته .

ان جعل العمل اجتماعياً بسبب من الانتاج الرأسمالي ، لا يعني ابدأ ان اناساً يشتغلون تحت سقف واحد (فليس ذلك سوى جزء صغير من العملية) ، بل يعني ان تركز الرساميل انما يصحبه تخصص في العمل الاجتماعي ، وانخفاض لعدد الرأسماليين في كل صناعة معينة ، وزيادة في عدد الصناعات المتميزة ؛—وان كثرة من العمليات الانتاجية المبعثرة تندمج في عملية انتاجية اجتماعية واحدة . فحين كان صغار المنتجين ، مثلاً ، في عهد الحياكة

الحرفية ، يغزلون بانفسهم خيوطهم ويحكون الاقمشة ، كان ثمة عدد صغير من الصناعات (كانت صناعتا الغزل والحياكة مدموجتين). ولكن حين تضيفي الرأسمالية على الانتاج طابعا اجتماعيا ، يزداد عدد الصناعات المتميزة من جهة ، غزل القطن ، ومن جهة اخرى ، الحياكة ؛ وهذا التخصص وهذا التمرکز في الانتاج يتطلبان بدورهما صناعات جديدة : صنع الآلات ، استخراج الفحم الحجري ، الخ

ويقل عدد الرأسماليين بلا انقطاع في كل صناعة ازدادت الآن تخصصا وهذا يعني ان الصلة الاجتماعية بين المنتجين تتعزز اكثر فاكثر ، وان المنتجين يتحدون في كل واحد كان كل من صغار المنتجين المنعزلين يقوم بعدة عمليات دفعة واحدة ، ولهذا كانوا مستقلين نسبيا بعضهم عن بعض فاذا كان الحرفي ، مثلا ، يزرع بنفسه الكتان ويغزل ويحوك بنفسه ، فقد كان مستقلا تقريبا عن الآخرين ان هذا النظام ، نظام صغار منتجي البضائع المنعزلين ، (وهذا النظام وحده) هو الذي كان يبرر المثل السائر «كل لنفسه والله للجميع» ، اي فوضى تقلبات السوق ولكن الامر يختلف تماما مع جعل العمل اجتماعيا بسبب من الرأسمالية فان الصناعي الذي ينتج المنسوجات متعلق بالصناعي الذي يغزل القطن ، وهذا الاخير يتعلق بالرأسمالي المزارع الذي غرس القطن ، وصاحب مصنع الآلات ، وصاحب منجم الفحم الحجري ، الخ .

الخ وبالتالي ، لا يمكن لاي رأسمالي الاستغناء عن الآخرين وواضح ان المثل السائر القائل «كل لنفسه» لا يبقى ابدا قابلا للتطبيق في نظام كهذا ففي هذا النظام ، كل فرد يشتغل للجميع والجميع يشتغلون لكل فرد (ولا يبقى مكان لله ، لا بوصفه خيالا سماويا ، ولا بوصفه «عجلا ذهبيا» ارضيا) ان طابع النظام يتغير كليا فلو ان العمل ، في زمن المؤسسات الصغيرة المبعثرة ، توقف في احداها ، فان هذا التوقف ما كان ليؤثر الا في عدد صغير

من اعضاء المجتمع ، وما كان ليشير اي تشوش عام ، وكان لهذا السبب لا يسترعي الانتباه العام ، ولا يستثير تدخل المجتمع ولكن اذا حدث مثل هذا التوقف في مؤسسة كبيرة تعمل لصناعة ذات اختصاص قوي جداً ، وتشتغل بالتالي لكل المجتمع او تكاد ، وتتعلق بدورها بالمجتمع كله (وقصد التبسيط ، افترض الحالة التي يبلغ فيها اعضاء الطابع الاجتماعي الذروة) ، حينذاك ، لا بد من ان يتوقف العمل في جميع مؤسسات المجتمع الاخرى ، اذ انها لا تستطيع الحصول على المنتجات الضرورية الا من هذه المؤسسة - اذ انها لا تستطيع تصريف كل بضائعها الا اذا توافرت لها بضائع هذه المؤسسة وهكذا تندمج كل الصناعات في عملية انتاجية اجتماعية واحدة ، بينما كل منها تخضع لقيادة رأسمالي واحد ، وتتوقف على مجرد ارادته ، وتسلمه النتاج الاجتماعي على سبيل الملكية الخاصة أليس من البديهي ان شكل الانتاج يدخل في تناقض لا حل له مع شكل التملك ؟ أليس من البديهي انه لا بد لهذا التملك بالضرورة ان يتكيف على شكل الانتاج ، ويصبح اجتماعياً ايضاً ، اي اشتراكياً ؟ وهذا التافه الضيق الافق الظريف من «اوتيتشيسستفينييه زابيسكى» يحصر كل شيء في العمل تحت سقف واحد وفي الحقيقة ، هذا ما يقصد حين يقال ضل فلان ضلالاً فاحشاً ! (انا لم اصف الا عملية مادية واحدة فقط ، الا تغير علاقات الانتاج ، ولم اتناول الجانب الاجتماعي من العملية ، لم اتناول جمع العمال وحشدهم وتنظيمهم ، لأن هذه ظاهرة مشتقة ، ثانوية .)

وإذا كان ينبغي تفسير مثل هذه الامور البسيطة «للديموقراطيين» الروس ، فلأنهم غرقوا حتى آذانهم في حماة الافكار البرجوازية الصغيرة الى حد انهم لا يستطيعون اطلاقاً ان يتصوروا نظماً غير النظم البرجوازية الصغيرة .

لنعد مع ذلك الى السيد ميخايلوفسكي فبم اعتراض على الوقائع والحجج التي بنى ماركس عليها استنتاجه حول حتمية النظام الاشتراكي ، بموجب قوانين تطور الرأسمالية نفسها ؟ فهل بين ان ليس ثمة في الواقع ، - في ظل التنظيم البضاعي للاقتصاد الاجتماعي - تخصص متمم في حركة العمل الاجتماعية ، ان ليس ثمة تمركز رساميل ومؤسسات ، ولا اصطباغ حركة العمل كلها بالطابع الاجتماعي ؟ كلا ، انه لم يدل بشيء يدحض هذه الوقائع وهل قوَضَ الموضوعه القائلة ان الفوضى ملازمة للمجتمع الرأسمالي ، تلك الفوضى التي لا تتلاءم مع اصطباغ العمل بالطابع الاجتماعي ؟ انه لم يقل شيئاً عن ذلك وهل حاول ان يبرهن ان اتحاد حركة عمل جميع الرأسماليين في حركة عمل اجتماعية واحدة يمكن ان يتوافق مع الملكية الخاصة وان لهذا التناقض حلاً ممكناً ومعقولاً ، غير الذي اشار اليه ماركس ؟ كلا ، انه لم ينسب بنت شفة عن كل هذا

فعلام يرتكز اذن انتقاده ؟ على تزويرات ، وتشويهات ، وسيول من التعابير والجمال الطنانة ، ليست سوى ترهات باطلة وبالفعل ، هل يمكن ان ننتع بغير هذا النعت اساليب ناقد كدّس كثرة من الحماقات حول خطوات التاريخ الثلاثية المتوالية ، وراح بعد ذلك يطرح على ماركس هذا السؤال بلهجة جديده «وبعد ؟» اي : كيف سيتطور التاريخ ما وراء الحد النهائي الذي رسم خطوطه ؟ اليكم اذن لقد عرض ماركس بوضوح تام ، منذ بداية نشاطه الادبي والثوري ، ما يتطلبه من نظرية علم الاجتماع : ينبغي لها ان تصور بدقة الحركة الفعلية ، لا اكثر (راجع ، مثلاً ، «البيان الشيوعي» حول مقياس نظرية آلبوينيين (٢٩)) وفي «رأس المال» ، تقيد ماركس بهذا المطلب تقيداً صارماً لقد استهدف تحليل التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية تحليلاً علمياً ،

فسجل نقطة حين برهن ان تطور هذا التنظيم ، الذي يجرى عملياً تحت انظارنا ، انما يتجلى فيه ميل معين ، وانه لا بدّ لهذا التنظيم ان ينقرض حتماً ويتحول الى تنظيم جديد ، ارقى . والحال ، يدع السيد ميخايلوفسكي جانباً كل جوهر مذهب ماركس ، وي طرح هذا السؤال اللامتناهي الحماقة «وبعد ؟» ويضيف بلهجة رصينة عميقة «لا بد لي من الاقرار صراحة اني لا ادرك بوضوح كاف جواب انجلس» . وبالمقابل ، لا بد لنا من الاقرار لك صراحة ، ايها السيد ميخايلوفسكي ، اننا ندرك بوضوح تام روح مثل هذا «الانتقاد» واساليبه !

ولنستق ايضاً هذه النظرة «ان الملكية الفردية التي قال بها ماركس ، والتي تقوم على العمل الشخصي لم تكن ، في القرون الوسطى ، لا العامل الوحيد ، ولا العامل السائد ، حتى في مضمار العلاقات الاقتصادية كانت هناك حقاً اشياء كثيرة اخرى الى جانبها ، لا ترتأي مع ذلك الطريقة الديالكتيكية حسب مفهوم ماركس (ربما حسب تشويه السيد ميخايلوفسكي ؟) العودة اليها ومن الظاهر ان كل هذه المخططات لا تعطي صورة عن الواقع التاريخي ، ولا حتى عن مجرد نسبه ؛ انما تستجيب فقط لنزعة الفكر الانساني الى تصور كـل شيء في حالاته الثلاث الماضي والحاضر والمستقبل» حتى طرائقك في تشويه الحقيقة ، ايها السيد ميخايلوفسكي ، متماثلة تتقزز منها النفس ! اولاً ، دس السيد ميخايلوفسكي في مخطط ماركس - الذي يقصد تعريف الحركة الفعلية لتطور الرأسمالية * لا غير - نية اثبات كل شيء

* اذا كانت سمات النظام الاقتصادي الاخرى في القرون الوسطى قد تركت جانباً فلانها تتعلق بالتشكيلة الاجتماعية القطاعية بينما لا يدرس ماركس الا التشكيلة الرأسمالية ان حركة تطور الرأسمالية قد بدأت فعلاً ، بشكلها الصافي ، (مثلاً في انجلترا) بنظام صغار منتجي البضائع المتفرقين ، وبملكيتهم الفردية القائمة على عملهم .

بالثلاثيات ؛ ثم يلاحظ ان مخطط ماركس لا يستجيب لهذا التصميم -الذي نسبه اليه السيد ميخايلوفسكي (المرحلة الثالثة لا تعيد سوى جانب واحد من المرحلة الاولى وتعمل جميع الجوانب الاخرى) -ويخلص الى القول ، بعجرفة وخيلاء ، بان «المخطط لا يعكس ، على ما يبدو ، صورة الواقع التاريخي» !

فهل يمكن تصور جدال جدي مع انسان عاجز (حسب تعبير انجلس بصدد دوهرينغ) ، حتى بصورة استثنائية ، عن الاستشهاد بامانة ؟ وهل يبقى مجال للاعتراض حين يؤكد للجمهور ان المخطط ، «على ما يبدو» ، لا يستجيب للواقع ، وذلك دون اية محاولة حتى لتبيان عدم صحته في اية من نقاطه ؟

وبدلا من ان ينتقد السيد ميخايلوفسكي محتوى الآراء الماركسية الفعلي ، راح يمرن حذلقته بصدد حالات الماضي والحاضر والمستقبل لقد قال انجلس ، مثلا ، في اعتراضاته على «الحقائق الخالدة» التي جاء بها السيد دوهرينغ «يعظوننا اليوم» باخلاق ثلاثية الاخلاق المسيحية الاقطاعية والاخلاق البرجوازية والاخلاق البروليتارية ، بحيث ان لكل من الماضي والحاضر والمستقبل نظرياته الاخلاقية الخاصة (٣٠) وبهذا الصدد ، يناظر السيد ميخايلوفسكي كما يلي «اني اعتقد ان حالات الماضي والحاضر والمستقبل هي التي تشكل اساس كل انقسامات التاريخ الثلاثية الى مراحل» فاي عمق في التفكير ! ولكن من ذا الذي يجهل انه اذا نظر المرء الى اية ظاهرة اجتماعية في حركة تطورها ، وجد فيها دائما بقايا من الماضي ، واسسا من الحاضر ، وبدورا من المستقبل ؟ ولكن ، هل انجلس ، مثلا ، كان يريد القول بان تاريخ الاخلاق (لم يكن يتكلم الا عن «الحاضر») ينحصر بالحالات الثلاث المذكورة ؟ بان الاخلاق الاقطاعية لم تسبقها ، مثلا ، اخلاق الرق ، وان اخلاق الرق لم تسبقها اخلاق

المشاعة الشيوعية البدائية ؟ غير ان السيد ميخايلوفسكي يتحفنا بسيل من الجمل الفارغة الطنانة ، بدلا من ان ينتقد جدياً محاولة انجلس لتفهم التيارات المعاصرة للأفكار الاخلاقية عن طريق تفسيرها من وجهة النظر المادية !

وبصد هذه الاساليب في «انتقاد» يبدأ ، عند السيد ميخايلوفسكي ، بهذا التصريح ، وهو انه يجهل في اي مؤلف يعرض المفهوم المادي عن التاريخ ، قد لا يكون من العبث ان نعيد الى الاذهان بانه مر زمن كان فيه صاحب التصريح يعرف احد هذه المؤلفات ويعرف كيف يقدره احسن من الآن ففي ١٨٧٧ ، ابدى السيد ميخايلوفسكي الرأي التالي عن «رأس المال» «اذا نزعنا عن «رأس المال» غطاءه الديالكتيكي الهيجلي الثقيل اللفظ وغير الضروري (ما هذه الغرابة ؟ لماذا كان «الديالكتيك الهيجلي» غير ضروري» في عام ١٨٧٧ بينما تعتمد المادية في عام ١٨٩٤ على «ما للعملية الديالكتيكية من طابع ثابت لا يمكن نكرانه» ؟ ، لرأينا حينذاك في هذا الكتاب ، بصرف النظر عن سائر مزاياه ، مجموعة من المواد مدروسة دراسة رائعة لحل هذه المسألة العامة ، مسألة العلاقة بين الاشكال وظروف وجودها المادية ، وطريقة ممتازة لطرح هذه المسألة في ميدان معين» . - «العلاقة بين الاشكال وظروف وجودها المادية» ، انما هي بالضبط مسألة العلاقة بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ، مسألة البناء الفوقي للعلاقات الاجتماعية الفكرية فوق العلاقات المادية ، المسألة التي ينحصر مذهب المادية بالضبط في حلها حلا معيناً لتتابع

«وحقاً نقول ان كل «رأس المال» (اشارة التأكيد مني) مكرس لدراسة واقع انه متى ظهر شكل اجتماعي ، راح يتطور بلا انقطاع ويعزز سماته المميزة ، مخضعاً لنفسه ، مستوعباً الاكتشافات ، والاخترعات ، وتحسينات اساليب الانتاج ،

والاسواق الجديدة ، وحتى العلم بالذات ، مكرها اياها على العمل من اجله ؛ وهو مكرس اخيراً لدراسة واقع ان هذا الشكل المعني عاجز عن احتمال تغيرات جديدة في الظروف المادية»

يا للغرابة ! في ١٨٧٧ ، كان «كل «رأس المال»» مكرساً لدراسة شكل اجتماعي معني دراسة مادية (وما هي المادية اذن ان لم تكن تفسير الاشكال الاجتماعية بالظروف المادية ؟) ، - وفي ١٨٩٤ ، صرنا لا نعرف حتى اين ، في اي مؤلف ، يجب البحث عن عرض هذه المادية !

في ١٨٧٧ ، كان «رأس المال» يتضمن «دراسة» واقع ان «هذا الشكل المعني (اي الرأسمالي ، ليس كذلك ؟) عاجز عن احتمال (لاحظوا هذا جيداً) تغيرات جديدة في الظروف المادية» ، - وفي ١٨٩٤ ، يبدو انه لم يبق ثمة اية دراسة ؛ اما فيما يخص هذا الاقتناع بان الشكل الرأسمالي عاجز عن احتمال استمرار تطور القوى المنتجة ، فانه لا يعلق «الا في طرف الثلاثية الهيجلية» ! في ١٨٧٧ ، كتب السيد ميخايلوفسكي يقول ان «تحليل العلاقة بين شكل اجتماعي معين وظروف وجوده المادية سيبقى الى الابد (اشارة التأكيد مني) نصباً تذكاريّاً يشهد على ما يتحلل به المؤلف من قوة في المنطق وروعة في سعة الاطلاع» ، - وفي ١٨٩٤ ، يصرح ان مذهب المادية لم يجد قط ، في اي مكان ، اي تحقيق او تبرير علميين !

فيا للغرابة ! ماذا يعني هذا ، في الحقيقة ؟ ماذا حدث ؟ لقد حدث امران : اولاً ، ان الاشتراكية الروسية ، الاشتراكية الفلاحية في سنوات العقد الثامن ، التي «تأفقت» من الحريسة لطابعها البرجوازي ، وكافحت «الليبراليين ذوي الجباه الناصعة» الذين بذلوا كل وسعهم لاختفاء تناحرات الحياة الروسية ، وحلمت بشورة فلاحية ، قد تفسخت كلياً ؛ فولدت هذه الليبرالية

البرجوازية الصغيرة المبتدلة التي ترى « انطباعات منعشة » في ميول الاقتصاد الفلاحي التقدمية ، ناسية ان هذه الميول انما يرافقتها (ويشترطها) انتزاع ملكية الفلاحين بالجملة ثانياً ، في ١٨٧٧ ، كان السيد ميخايلوفسكي منساقاً وراء مقصده ، الدفاع عن « الدموي المزاج » (اي الاشتراكي والثوري) ماركس ضد النقاد الليبراليين ، الى حد انه لم يلاحظ ان طريقة ماركس لا تنسجم مع طريقته الخاصة ولكن ها هو انجلس ، في مقالاته وكتبه ، ها هم الاشتراكيون الديموقراطيون الروس (غالباً ما نجد عند بليخانوف ملاحظات صائبة جداً موجهة للسيد ميخايلوفسكي) يوضحون له هذا التناقض الذي لا حل له بين المادية الديالكتيكية وعلم الاجتماع الذاتي ، واذا السيد ميخايلوفسكي يجمع بكل بساطة بدلا من ان ينكب على اعادة دراسة المسألة بكل جد وهو بدلا من ان يرحب بماركس (كما في ١٨٧٢ و ١٨٧٧) (٣١) ، ينبج الآن عليه ، محتمياً وراء مدائح مشكوك فيها ، ويشير ضجة كبرى ويرغي ويزبد ضد الماركسيين الروس الذين لا يريدون الاكتفاء « بحماية الاضعف اقتصادياً » ، وبمستودعات للحرفيين ، وغير ذلك من الامور التقدمية البرجوازية الصغيرة الحسنة النية ، ولكنهم يريدون ان يبقوا «دموي المزاج» ، من انصار الثورة الاجتماعية ، ويعلموا ويقودوا ، وينظموا العناصر الاجتماعية الثورية حقاً

بعد هذا الاستطراد البسيط في ميدان ماض بعيد ، يمكن ، كما اظن ، الانتهاء من تحليل «انتقاد» السيد ميخايلوفسكي

* الارتيل فريق من اشخاص يتحدون للعمل المشترك على اساس العقد الذي يحدد الاشتراك في الدخل والمسؤولية الجماعية . الناشر .

نظرية ماركس . فلنحاول اذن استخلاص النتيجة وإيجاز «حجج» الناقد .

ان المذهب الذي عنّ له ان يدمره ، انما يعتمد اولاً على مفهوم مادي عن التاريخ ، وثانياً على الطريقة الديالكتيكية ففيما يخص الاول ، اعلن الناقد في البدء انه لا يعرف في اي مؤلف عرضت المادية . وبما انه لم يجد هذا العرض في اي مكان ، راح يلفق بنفسه تعريفاً للمادية ولكي يعطي فكرة عن مغالاة هذه المادية في ادعاءاتها ، لفق ان الماديين يدعون انهم فسروا كل ماضي الانسانية وحاضرها ومستقبلها . ولكنه حين تبين فيما بعد ، استناداً الى البيان الاصيل للماركسيين ، ان التفسير لا يشمل الا تشكيلة اجتماعية واحدة ، قرر الناقد ان الماديين يضيقون مجال عمل المادية ، وانهم بذلك انما يضربون انفسهم بانفسهم ولكي يعطي فكرة عن طريقة صياغة هذه المادية ، ادعى ان الماديين اعترفوا بانفسهم بضعف معارفهم لاجل صياغة الاشتراكية العلمية ، رغم ان ماركس وانجلس اعترفا بضعف معارفهما (في ١٨٤٥ - ١٨٤٦) في حقل التاريخ الاقتصادي بوجه عام ، ورغم انهما لم ينشرا قط المؤلف الذي يثبت ضعف معارفهما وبعد هذه المقدمة ، يتفضلون وينعمون علينا منتقدين لقد قضي على «رأس المال» بسبب انه لا يشمل سوى مرحلة واحدة ، بينما الناقد بحاجة الى جميع المراحل ، وبسبب ان «رأس المال» لا يؤكد المادية الاقتصادية ، بل لا يفعل غير ان يلمسها لمساً وهذه حجج ، كما يبدو ، لعلى قدر من الوزن والجد بحيث انه كان لا بدّ من الاعتراف بان المادية لم تبرر قط علمياً ثم يوردون ضد المادية واقع ان رجلاً غريباً عن هذا المذهب تماماً ، ودرس ازمناً ما قبل التاريخ في بلد آخر تماماً ، قد توصل الى استنتاجات مادية ايضاً . ولكي يبين الناقد بعد ذلك انه كان من

الخطا على الاطلاق مزج التناسل بالمادية ، وان هذا ليس سوى تلاعب بالالفاظ ، راح الناقد يبرهن ان العلاقات الاقتصادية تؤلف بناء فوقياً مقاماً على العلاقات الجنسية والعائلية واذا بالتعليمات التي يتكرم بها الناقد الجدي في هذه المناسبة عبرة للماديين ، تغنيا بهذه الحقيقة العميقة وهي ان الوراثة مستحيلة دون التناسل ، وان ذهنية معقدة «تلاصق» منتجات هذا التناسل ، وان الابناء يربون بروح الآباء والى جانب هذا ، علمنا ان الروابط القومية استمرار وتعميم للروابط العشائرية . وقد لاحظ الناقد ، في سياق ابحاثه النظرية عن المادية ، ان فحوى كثرة من حجج الماركسيين يكمن في ان اضطهاد الجماهير واستثمارها « ضروريان » في ظل النظام البرجوازي وان هذا النظام لا بد ان يتحول « بالضرورة » الى نظام اشتراكي ولم يلبث ان اعلن ان الضرورة جملة عامة جداً (الا اذا قيل بدقة ما يعنيه الناس بالضرورة) وان الماركسيين هم ، بالتالي ، صوفيون وميتافيزيقيون . كذلك يعلن الناقد ان نقاش ماركس مع المثاليين «وحيد الجانب» ولكنه لا ينبس ببنت شفة عن الموقف الذي تقفه آراء هؤلاء المثاليين من الطريقة الذاتية ، ولا عن موقف مادية ماركس الديالكتيكية من هذه الآراء

اما فيما يتعلق بدعامة الماركسية الثانية - الطريقة الديالكتيكية - فقد كفت دفعة واحدة من الناقد الشجاع لدك هذه الدعامة وكانت الدفعة صائبة جداً فقد بذل الناقد قصارى جهده وطاقته لكي يدحض امكانية البرهنة على اي شيء بواسطة الثلاثيات ؛ ولكنه لاذ بالصمت حول كون الطريقة الديالكتيكية لا تكمن ابدأ في الثلاثيات ، بل بالضبط في نفي طرائق المثالية والذاتية في علم الاجتماع وهناك دفعة اخرى موجهة ضد ماركس خاصة : فبمساعدة السيد دوهرينغ الباسل ، ينسب الناقد الى

ماركس خراقة لا تصدق ، مفادها انه شاء ان يرهن بواسطه الثلاثيات على حتمية هلاك الرأسمالية ، خراقة حاربها ناقدا حرباً مظفرة .

هذه ملحمة «الانتصارات» الباهرة التي احرزها «عالمنا الاجتماعي المعروف» ! وما «افيد» (بورنين) تأمل هذه الانتصارات ، أليس كذلك ؟

ولا بد لنا ان نتحدث هنا عن امر آخر ، ليست له علاقة مباشرة مع انتقاد مذهب ماركس ، ولكنه ذو دلالة قصوى لفهم مثل الناقد العليا ومفهومه عن الواقع هذا الامر ، هو موقفه من الحركة العمالية في الغرب

لقد اوردنا اعلاه تصريح السيد ميخائيلوفسكي القائل ان المادية لم تجد لها مبرراً في «العلم» (ربما في علم «اصدقاء الشعب» الالمان ؟) ، ولكن هذه المادية ، كما ينظر السيد ميخائيلوفسكي ، «تنتشر فعلا بسرعة بالغة في صفوف الطبقة العاملة» وكيف يفسر السيد ميخائيلوفسكي هذا الواقع ؟ انه يعلن : «اما فيما يتعلق بالنجاح الذي تلقاه المادية الاقتصادية ، من حيث السعة ، اذا جاز القول ، فيما يتعلق بانتشارها بشكل لم تثبت صحته بصورة انتقادية ، فان مركز ثقل هذا النجاح ليس في العلم ، بل في النشاط العملي اليومي الذي ترسمه آفاق المستقبل» فاي معنى يمكن ان يكون لهذه الجملة السيئة التركيب حول النشاط العملي الذي «ترسمه» آفاق المستقبل ، سوى ان المادية تنتشر ، لا لأنها فسرت الواقع تفسيراً صحيحاً ، بل لأنها انصرفت عن هذا الواقع الى الآفاق ؟ وقد جاء فيما بعد «ان هذه الآفاق لا تتطلب من الطبقة العاملة الالمانية التي تستوعبها ، ولا من الذين يهتمون بالغ الاهتمام بمصير هذه الطبقة - لا المعارف ، ولا العمل من جانب الفكر النقدي . انها لا تتطلب الا

الايمان» وبتعبير آخر ، ان انتشار المادية والاشتراكية العلمية من حيث السعة تابع من كون هذا المذهب يعد العمال بمستقبل افضل ولكن ، حسب المرء ان يكون ملماً باسسط المعلومات عن تاريخ الاشتراكية والحركة العمالية في الغرب ، حتى يرى كل خراقة هذا التفسير وكل كذبه فكل انسان يعرف ان الاشتراكية العلمية لم ترسم قط أية آفاق للمستقبل بالذات فقد اكتفت بتحليل النظام البرجوازي الحالي ، ودراسة اتجاهات تطور التنظيم الاجتماعي الرأسمالي ، لا اكثر «نحن لا نقول للعالم «كف عن النضال ، فكل نضالك باطل» ؛ انما نعطيهِ الشعار الحقيقي للنضال انما نبين له فقط في سبيل اي غرض بالذات يناضل والحال ، ان الوعي لأمر يجب ان يكسبه العالم سواء شاء ام أبى» (٣٢) هكذا كتب ماركس في ١٨٤٣ ، وقد نفذ هذا البرنامج بكل دقة ان كل امرى يعرف ، مثلاً ، ان «رأس المال» - هذا المؤلف الرئيسي والاساسي الذي يعرض الاشتراكية العلمية - يقتصر على اعم التلميحات بصدد المستقبل ، ولا يبحث غير العناصر الموجودة اليوم ، التي ينبثق منها النظام المقبل وفيما يخص آفاق المستقبل ، يعرف كل امرى ان الاشتراكيين السابقين قد اعطوا منها اكثر بما لا حد له ، وهم الذين كانوا يرسمون المجتمع المقبل بكل تفاصيله ، رغبة منهم في اجتذاب الانسانية بصورة نظام لا يحتاج فيه الناس الى النضال ، ولا تقوم فيه علاقاتهم الاجتماعية على الاستثمار ، بل على مبادئ تقديمية حقيقية ، مطابقة للطبيعة البشرية . ومع ذلك ، ورغم ان كوكبة من ذوي المواهب الفذة عرضت هذه الافكار ، وكذلك طائفة من اشد الاشتراكيين اقتناعاً ، ظلت نظرياتهم على هامش الحياة ، وبرامجهم على هامش الحركات السياسية الشعبية ، طالما لم تجتذب الصناعة الآلية الكبيرة جماهير البروليتاريا العاملة الى دوامة الحياة السياسية

وطالما لم يوجد الشعار الحقيقي لنضالها وهذا الشعار وجده
ماركس ، «الذي لم يكن طوباويا ، بل كان عالماً صارماً ، واحياناً
جافاً» ، كما وصفه السيد ميخايلوفسكي في ازمنة بعيدة جداً ، في
١٨٧٢ ؛ وهذا الشعار لم يوجد بواسطة أية آفاق ، بل بالتحليل
العلمي للنظام البرجوازي المعاصر ، بتفسير ضرورة الاستثمار في
ظل مثل هذا النظام ، بدراسة قوانين تطوره وبديهي ان السيد
ميخايلوفسكي يستطيع ان يؤكد لقراء «روسكويه بوغاتستفو»
ان ليس ثمة حاجة ، من اجل فهم هذا التحليل ، لا الى المعارف
ولا الى اعمال الفكر ولكنه سبق لنا ورأينا عنده (وسنرى اكثر
ايضاً عند معاونه الاقتصادي (٣٣)) عدم تفهم فظ للحقائق الاولية
التي اثبتها هذا التحليل بحيث ان مثل هذا القول لا يمكن
بالطبع الا ان يثير الابتسام غير ان امراً يبقى بلا
جدال ، هو ان الحركة العمالية تنتشر وتنمو بالضبط
حيث تتطور الصناعة الآلية الرأسمالية الكبيرة وبقدر ما تتطور ؛
وان المذهب الاشتراكي يلقي النجاح بالضبط حين يطرح جانبا
الآراء حول الشروط الاجتماعية المطابقة للطبيعة البشرية ،
وينصرف الى تحليل العلاقات الاجتماعية المعاصرة تحليلاً مادياً ،
الى تفسير ضرورة النظام الحالي الاستثماري .

وبعد ان حاول السيد ميخايلوفسكي تجنب الاسباب الفعلية
لنجاح المادية في اوساط العمال ، وذلك عن طريق وصفه موقف
هذا المذهب من «الآفاق» وصفاً مخالفاً كلياً للحقيقة ، طفق يهزأ
بصورة في منتهى الابتذال والتفاهة وضيق الأفق من افكار الحركة
العمالية في اوروبا الغربية ومن تكتيكها . ولقد كان عاجزاً تماماً ، كما
رأينا ، عن الاتيان باية حجة ضد براهين ماركس حول حتمية
تحول النظام الرأسمالي الى نظام اشتراكي من جراء جعل العمل
اجتماعياً ، - ومع ذلك ، يسخر بمنتهى الصفاقة من كون «جيش

البروليتاريين» يحضّر لانتزاع ملكية الرأسماليين ، «وبعد ذلك ، ينتهي كل نضال طبقي ويحل في الارض السلام وفي الناس المسرة» .
اما السيد ميخايلوفسكي ، فهو يعرف سبلا ابسط وآمن بما لا حد له من اجل تحقيق الاشتراكية يكفي فقط ان يشير «اصدقاء الشعب» بتفاصيل اكثر قليلا الى السبل «الواضحة الثابتة» «للتطور الاقتصادي المنشود» ، - وحينذاك «سيدعي» «اصدقاء الشعب» هؤلاء بكل تأكيد الى حل «القضايا الاقتصادية العملية» (راجع مقال السيد يوجاكوف «قضايا التطور الاقتصادي في روسيا» ، «روسكويه بوغاتستفو» ، العدد ١١) ، ولكن حتى ذلك حتى ذلك ، يجب على العمال ان ينتظروا ، ويثقوا «باصدقاء الشعب» ، وان لا يخوضوا «بثقة بالنفس لا مبرر لها» ، اي نضال مستقل ضد المستثمرين ان صاحبنا المؤلف ، رغبة منه في توجيه ضربة اخيرة قاضية لهذه «الثقة بالنفس التي لا مبرر لها» ، يستاء بصورة مؤثرة من «هذا العلم الذي يمكن ان يسعه قاموس جيبى او يكاد» فيا للفضاعة ، فعلا العلم - وكراريس اشتراكية-ديموقراطية بقرش واحد ، يمكن ان يسعها الجيب ! ! اليس واضحا الى اي حد لا تبرير للثقة بالنفس عند هؤلاء الناس الذين لا يقدرون العلم الا بقدر ما يعلم المستثمرون النضال بصورة مستقلة في سبيل انعتاقهم ، ويعلم اجتناب جميع «اصدقاء الشعب» الذين يجهدون لطمس التناحرات الطبقيّة ويرغبون في ان يأخذوا الامر كله على عاتقهم ، عند هؤلاء الناس الذين يعرضون بالتالي هذا العلم في طبعات بقرش واحد تغيظ التافهين ، الضيقي الافق اشد الغيظ ان الحال قد يتحسن كثيراً لو ان العمال يسلمون قيادهم «لاصدقاء الشعب» فان هؤلاء سيبنون لهم في هذه الحال العلم الحقيقي ، الجامعي ، التافه ، الضيق الافق في كثرة من المجلدات ؛ ويطلعونهم بالتفصيل على

التنظيم الاجتماعي المطابق للطبيعة البشرية ، لو ان العمال يوافقون على الانتظار ولا يبدأون بانفسهم النضال بثقة في النفس لا مبرر لها !

قبل الانتقال الى الجزء الثاني من «انتقاد» السيد ميخايلوفسكي ، الموجه هذه المرة لا ضد نظرية ماركس بوجه عام ، بل ضد الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس بوجه خاص ، لا بد لنا من استطراد صغير فكما ان السيد ميخايلوفسكي اذ انتقد ماركس ، لم يحاول ان يعرض نظرية ماركس بصورة صحيحة ، وليس هذا وحسب ، بل شوها تشويهاً ، - كذلك يشوه افكار الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس دون اي حياء فمن المهم اعادة الحقيقة . ولهذا الغرض ، يكون من الانسب مقارنة افكار الاشتراكيين الروس السابقين مع افكار الاشتراكيين-الديموقراطيين واني استقي عرض الافكار الاولى من مقال للسيد ميخايلوفسكي ، صدر في «روسكيا ميسل» (٣٤) ، عام ١٨٩٢ ، العدد ٦ ، وتحدث فيه ايضاً عن الماركسية (وتحدث عنها- ونحن نلومه على هذا- بلهجة لائقة ، دون ان يتطرق الى المسائل التي لا يمكن بحثها الا على طريقة بورنين في صحافة خاضعة للمراقبة ، اي دون ان يصب على الماركسيين سيولا من الاوحوال والاقذار) وبالمقابل ، او على الاقل بصورة موازية ، عرض افكاره الخاصة وبالطبع ، انا لا اريد اطلاقاً ، لا ان اهين السيد ميخايلوفسكي ، اي لا ان اعتبره في عداد الاشتراكيين ، ولا ان اهين الاشتراكيين الروس بوضع السيد ميخايلوفسكي في مستواهم ، انما اعتقد فقط ان سير البرهنة عندهم وعنده، واحد في الجوهر، وان الفرق ينحصر في درجة الصلابة والاستقامة ، في انسجام المعتقدات وتماسكها .

وقد كتب السيد ميخايلوفسكي في سياق عرضه لافكار «اوتيتشيستفينيه زابيسكي» يقول «في عداد المثل العليا السياسية والاخلاقية ، ادخلنا امتلاك الارض من جانب المزارع وادوات العمل من جانب المنتج» ان نقطة الانطلاق ، كما ترون ، مفعمة باطيب النوايا ، زاخرة باحسن التمنيات «ان اشكال العمل التي لا تزال قائمة عندنا منذ القرون الوسطى * قد تزعزت بشكل قوى ، ولكننا لم نر سببا لدكها نهائياً وكلياً ارضاء لمذاهب ما ، سواء اكانت ليبرالية ام غير ليبرالية»

آراء غريبة ! ان اية «اشكال عمل» لا يمكن زعزعتها الا حين يستعاض عنها باخرى ؛ ومع ذلك لا نجد عند صاحبنا المؤلف (ولن نجد ايضاً عند اي من شركائه في الرأي) اية محاولة لتحليل هذه الاشكال الجديدة وتفسيرها ، ولا لتوضيح اسباب زحزحة الاشكال القديمة من قبل الجديدة وما هو اغرب ايضاً ، القسم الثاني من المقطع «نحن لم نر سببا لدك هذه الاشكال نهائياً وكلياً ارضاء للمذاهب» فاية وسائل تتوافر «لنا» (نحن ، الاشتراكيين ، -راجع التحفظ اعلاه) «لدك» اشكال العمل «نهائياً» ، اي لاعادة بناء علاقات الانتاج القائمة بين افراد المجتمع ؟ اليست تلك فكرة خرقاء فكرة اعادة بناء هذه العلاقات طبقاً لمذهب معين ؟ لنستمع الى ما جاء فيما بعد «ان مهمتنا لا تقوم في استخلاص حضارة «اصيلة» تماماً من اعماق امتنا ؛ ولا

* وقد اوضح المؤلف في مكان آخر ما يعنيه «المقصود باشكال العمل من القرون الوسطى ليس فقط الامتلاك المشاعي للارض ، والصناعة الحرفية ، والارتيلات فهذه بلا جدال اشكال من القرون الوسطى ؛ ولكنه يجب ان تضاف اليها جميع اشكال امتلاك الارض او ادوات الانتاج من جانب الشفيل»

في نقل الحضارة الغربية بكليتها ، بكل التناقضات التي تمزقها ، الى بلادنا انما يجب ان نأخذ حيشما امكن ما هو صالح ؛ وسواء كان هذا الصالح قومياً ام اجنبياً ، فليست تلك مسألة مبدئية ، بل مسألة تسهيل عملي والامر بسيط وواضح ومفهوم الى حد ان من العبث التحدث عنه » وبالفعل ، ما ابطه ! «خذ» في كل مكان ما هو صالح ، وتتم اللعبة ! من اشكال القرون الوسطى ، «خذ» امتلاك وسائل الانتاج من جانب الشغيل ، ومن الاشكال الجديدة (اي الرأسمالية) ، «خذ» الحرية ، والمساواة ، والتعليم ، والثقافة وكفى ان الطريقة الذاتية في علم الاجتماع هي هنا كانها في بطن اليد يبدأ علم الاجتماع بالطوباوية- امتلاك الارض من جانب الشغيل- ويشير الى الشروط الواجبة لتحقيق ما هو مرغوب فيه «خذ» ما هو صالح هنا وهناك ان هذا الفيلسوف يعتبر ، بطريقة ميتافيزيقية صرف ، العلاقات الاجتماعية مجرد مجموعة آلية من هذه المؤسسات او تلك ، مجرد تسلسل آلي لهذه الظواهر او تلك وهو يفصل احدى هذه الظواهر- امتلاك الارض من جانب المزارع في اشكال القرون الوسطى- ويتصور انه يمكن نقلها وغرسها في جميع الاشكال الاخرى ، كان تنقل قرميدة من مبنى الى آخر ولكن هذا لا يعني دراسة العلاقات الاجتماعية ، انما هو تشويه للمادة الواجبة دراستها لأن الواقع لا يعرف هذا الامتلاك ، المنفصل والمستقل ، للارض من جانب المزارع ، كما انت أخذته ، فهو ليس الاحلقة في سلسلة علاقات الانتاج في ذلك الزمن ، وقوامها ان الارض كانت مقسومة بين كبار اسباد الاراضي ، الملاكين العقاريين ، الذين كانوا يوزعونها على الفلاحين لاستثمارهم ، بحيث ان الارض كانت نوعاً من اجرة عينية كانت تعطي الفلاح المنتجات الضرورية ، لكي يتمكن من انتاج منتج زائد للملاك العقاري ؛ وكانت الاساس الذي يتيح للفلاح ايفاء التزاماته

للملاك العقاري فلماذا لم يحاول المؤلف ان يحلل هذا النظام من علاقات الانتاج ، واقتصر على فصل ظاهرة واحدة منه ، وعرضها هكذا عرضاً خاطئاً تماماً ؟ لان المؤلف لا يعرف كيف يبحث المسائل الاجتماعية بل انه لا يبتغي اطلاقاً (واكرر اني لا آخذ محاكمات السيد ميخايلوفسكي الا كمثال لانتقاد كل الاشتراكية الروسية) **تفسير** «اشكال العمل» في ذلك العهد ، وعرضها على انها نظام معين من علاقات الانتاج ، على انها تشكيلة اجتماعية معينة . وهو ، حسب اسلوب ماركس في التعبير ، غريب عن الطريقة الديالكتيكية التي تتطلب اعتبار المجتمع جهازاً عضوياً حياً في عمله وتطوره وهو ، دون ان يهتم ابدأ بمعرفة اسباب زحزحة اشكال العمل القديمة من قبل الجديدة ، يكرر الخطأ ذاته تماماً حين يتناول هذه الاشكال الجديدة انه يكفي بالقول ان هذه الاشكال «تزعزع» امتلاك الارض من جانب المزارع ، اي ، انها ، بوجه أعم ، تفصل المنتج عن وسائل الانتاج ، - لكي يشجب ذلك لعدم انطباقه على المثال الاعلى ومرة اخرى ، كانت مناقشته خرقاء كلياً فهو يفصل ظاهرة (انتزاع امتلاك الارض) ، حتى دون ان يحاول عرضها على انها عنصر من عناصر نظام آخر لعلاقات الانتاج ، قائم على **الاقتصاد البضاعي** الذي يولد بالضرورة المزاحمة بين منتجي البضائع ، والتفاوت ، وخراب بعضهم واثرء بعضهم الآخر وقد اشار الى احدى هذه الظواهر - خراب الجماهير ، مستبعداً الاخرى - اثرء الاقلية ، وهكذا اوقع نفسه في وضع لا يمكنه فيه لا فهم هذه الظاهرة ولا تلك

وهذه الطرائق هي التي يسميها «البحث عن الاجوبة على قضايا الحياة بشكلها المرتدي لحمياً ودماً» («روسكويه بوغاستفوف» ، العدد ١ ، ١٨٩٤) في حين انه ، على العكس تماماً ، لا يعرف ولا يريد ان يفسر الواقع وان ينظر اليه وجهاً لوجه ،

فيتهرب بخزي من قضايا الحياة هذه ، مع ما يلزمها من نضال المالك ضد غير المالك ، الى نطاق الطوباويات البريئة ؛ وهذا ما يسميه «البحث عن الاجوبة على قضايا الحياة التي يطرحها الواقع الملح والمعقد طرحاً مثالياً» (روسكويه بوغاتستفو » ، العدد ١) ، في حين انه حتى لم يحاول فعلا تحليل هذا الواقع الحي وتفسيره وبدلا من هذا ، يقدم لنا طوباوية لفقها بانتزاع بعض العناصر من مختلف التشكيلات الاجتماعية انتزاعاً في منتهى الخرافة اخذ هذا العنصر من القرون الوسطى ، وذلك من «التشكيلة الجديدة» ، الخ ومفهوم ان نظرية هذا اساسها لم يكن من الممكن ان لا تبقى على هامش التطور الاجتماعي الفعلي ، لسبب بسيط واحد هو ان طوباويينا كانوا ملزمين بان يعيشوا ويعملوا ، لا في ظل علاقات اجتماعية مؤلفة من عناصر مأخوذة من هنا وهناك ، بل في ظل علاقات تحدد العلاقات بين الفلاح والكولاك (الفلاح الغني) ، بين الحرفي والمحتكر ، بين العامل والصناعي ، -علاقات لم يفهموها اطلاقاً ان محاولاتهم وجهودهم لتعديل هذه العلاقات غير المفهومة وفقاً لمثالهم الاعلى ، لم يكن بإمكانها ان تؤول الا الى الاخفاق .

هذه لمحة ، بخطوطها الكبرى ، عن الحالة التي بلغت قضية الاشتراكية في روسيا ، حين «ظهر الماركسيون الروس» وقد بدأ هؤلاء بانتقاد طرائق الاشتراكيين السابقين الذاتية ؛ ولم يكتفوا بملاحظة الاستثمار وشجبه ، فشاؤوا تفسيره وقد رأوا ان كل تاريخ روسيا بعد الاصلاح الزراعي يتصف بخراب الجماهير وامراء الاقلية وراقبوا انتزاع ملكية المنتجين الصغار على نطاق هائل مع التقدم التكنيكي العام ، ولاحظوا ان هذين الميادين المتضادين يظهران ويقويان حيث وبقدر ما يتطور الاقتصاد البضاعي ويرسخ ، - فلم يكن في وسعهم ان لا يخلصوا الى القول

بانهم امام تنظيم برجوازي (رأسمالي) للاقتصاد الاجتماعي ، يولد **بالضرورة** انتزاع ملكية الجماهير واضطهادها وهذا الاقتناع هو الذي كان يحدد برنامجهم العملي مباشرة وقوامه الانضمام الى هذا النضال الذي تخوضه البروليتاريا ضد البرجوازية ، نضال الطبقات غير المالكة ضد الطبقات المالكة ، الى النضال الذي هو المحتوى الرئيسي للواقع الاقتصادي في روسيا ، من القرية النائية حتى احدث المصانع الراقية وكيف الانضمام ؟ - ان الواقع نفسه اوحى لهم بالجواب ايضاً فان الرأسمالية قد قادت الفروع الصناعية الرئيسية الى مرحلة الصناعة الآلية الكبيرة ؛ فهي ، اذ اضفت هكذا على الانتاج طابعاً اجتماعياً ، انما اوجدت الظروف المادية للنظم الجديدة ، وكونت في الوقت نفسه قوة اجتماعية جديدة طبقة عمال المصانع والمعامل ، بروليتاريا المدن وهذه الطبقة ، التي تعاني هذا الاستثمار البرجوازي نفسه الذي هو ، بحكم طبيعته الاقتصادية ، استثمار كل السكان الكادحين في روسيا ، انما وضعت مع ذلك في احوال ملائمة بخاصة لانعتاقها فلم يبق ثمة ما يربطها بالمجتمع القديم القائم كلياً على الاستثمار ؛ فان شروط عملها وحياتها بالذات تنظمها ، وتجبرها على التفكير ، وتوفر لها امكانية الدخول في حلبة النضال السياسي وطبيعي ان يكون الاشتراكيون-الديموقراطيون قد اولوا هذه الطبقة كل انتباههم وعلقوا عليها كل آمالهم ؛ وان يرمي برنامجهم الى تطوير وعيها الطبقي ، وان يستهدف كل نشاطهم مساعدتها على خوض النضال السياسي المباشر ضد النظام الحالي وعلى اجتذاب مجمل البروليتاريا الروسية الى هذا النضال

لنر الآن كيف يحارب السيد ميخايلوفسكي الاشتراكيين-الديموقراطيين وبم يعارض آراءهم النظرية ؟ ونشاطهم السياسي الاشتراكي ؟

ان هذا الناقد يعرض آراء الماركسيين النظرية على النحو التالي :

«ان الحقيقة - برأي الماركسيين ، على حد زعمه - هي ان زوسيا ستطور انتاجها الرأسمالي ، وفقا للقوانين الملازمة للضرورة التاريخية ، مع كل ما ينطوي عليه هذا الانتاج من تناقضات داخلية ، ومع ابتلاع الرساميل الصغيرة من جانب الضخمة ؛ وفي هذه الاثناء ، يتحول الفلاح ، المنتزع من الارض ، الى بروليتاري ، ويتحد ، ويصبح اجتماعياً ، وتتم اللعبة ، ولا يبقى للانسانية الا ان تعيش بكل دعة وهناء»

تفضلوا وانظروا ان الماركسيين لا يمتازون ، اذن ، في شيء عن «اصدقاء الشعب» من حيث طريقة ادراكهم للواقع ، بل يمتازون عنهم فقط من حيث فكرتهم عن المستقبل اغلب الظن انهم لا يهتمون ابدأ بالحاضر ، بل «بالآفاق» فقط ان يكون السيد ميخايلوفسكي يفكر بالضبط على هذا النحو ، فهذا ما لا سبيل الى الشك فيه فان الماركسيين ، كما يقول ، «مقتنعون تماماً بان ليس في تكهناتهم عن المستقبل اي شيء طوباوي ، ولكن كل شيء موزون ومقاس حسب العلم الدقيق» ؛ واخيراً ، ما هو اوضح ايضاً ان الماركسيين «يؤمنون وينادون بعصمة المخطط التاريخي المجرد»

وبكلمة ، نحن نواجه تهمة من اشد التهم الموجهة ضد الماركسيين ابتداءً وسخفاً ، من تلك التي يستخدمها منذ زمن بعيد جميع الذين ليس لديهم ما يعترضون به على جوهر افكار الماركسيين «الماركسيون ينادون بعصمة المخطط التاريخي المجرد» !!

ولكن هذا مجرد كذب وتلفيق !

فما من ماركسي برهن قط في اي مكان بمعنى «انه يجب ان تكون» الرأسمالية في روسيا «لانها» وجدت في الغرب ، الخ ..

وما من ماركسي رأى قط في نظرية ماركس مخطلاً فلسفياً تاريخياً الزامياً على الجميع ، شيئاً أكثر من تفسير لتشكيلة اجتماعية واقتصادية معينة فقط فيلسوف ذاتي واحد ، هو السيد ميخايلوفسكي ، لم يفهم ماركس الى حد انه اكتشف عنده نظرية فلسفية عامة ، - فاستحق هذا الجواب الصريح من ماركس وهو انه اخطأ في العنوان . ما من ماركسي بنى قط مفاهيمه الاشتراكية - الديمقراطية على غير مطابقتها مع واقع وتاريخ علاقات اجتماعية واقتصادية معينة ، اي روسية ؛ هذا مع العلم انه لم يكن بإمكانه ان يبنيتها على اساس آخر ، لأن هذا المقتضى من النظرية انما صاغه مؤسس «الماركسية» ، ماركس ، باقصى الدقة والوضوح ووضع كحجر الزاوية في اساس المذهب كله .

وبديهي ان السيد ميخايلوفسكي يستطيع ان يدحض هذه البيانات قدر ما يطيب له ، قائلاً انه «بام اذنيه» سمع بالضبط عن المناادة بالمخطط التاريخي المجرد ولكن ما شأننا نحن ، الاشتراكيين - الديمقراطيين او اي كان ، اذا كان السيد ميخايلوفسكي قد سمع من محدثيه شتى الحماقات والسخافات ؟ ليس في ذلك مجرد دليل على انه موفق جداً في اختيار محدثيه ، لا اكثر ؟ وبديهي انه من الممكن جداً ان يكون هؤلاء المحدثون الظرفاء اصحاب الفيلسوف الظريف قد اعلنوا عن انفسهم انهم ماركسيون ، اشتراكيون - ديمقراطيون ، الخ ، ولكن من ذا الذي لا يعرف ان اي منحنى تصادفه اليوم (كما لوحظ هذا منذ زمن بعيد) يطيب له ان يتبرج «بالاحمر» * ؟ واذا كان السيد

* كل هذا انما كتب على فرضية ان السيد ميخايلوفسكي سمع فعلاً من ينادون بهذه المخططات التاريخية المجردة ، وانه لم يشوه شيئاً ومع ذلك اعتبر من الضروري تماماً ان ابدي هذا التحفظ وهو اني ابيع بالثمن الذي به اشترت .

ميخايلوفسكي ثاقب البصيرة الى حد انه لا يستطيع ان يميز بين هؤلاء «المترجين» وبين الماركسيين ، او اذا كان قد فهم ماركس بعقم بالغ الى حد انه لم يلاحظ مقياس كل مذهبه ، الشديس البروز (صياغة «ما يحدث تحت انظارنا») ، - فان هذا يدل بكل بساطة ، هذه المرة ايضا ، على ان السيد ميخايلوفسكي ليس ذكياً ابدأ ، لا اكثر

وفي مطلق الاحوال ، ما دام قد اخذ على عاتقه ان يناظر في الصحافة ضد الاشتراكيين-الديموقراطيين ، فقد كان عليه ان يفكر بكتلة الاشتراكيين التي تحمل هذا الاسم منذ زمن طويل وتحمله هي وحدها- بحيث لا يمكن خلطها مع كتل اخرى- والتي لها ممثلوها الادبيون- بليخانوف وحلقته (٣٥) . ولو انه سلك هذا السلوك- وبديهي ان كل انسان محترم نوعاً كان يجب عليه ان يسلك هذا السلوك- ، ولو انه راجع على الاقل اول مؤلف اشتراكي-ديموقراطي ، كتاب بليخانوف «خلافاتنا» ، لرأى ، منذ الصفحات الاولى ، البيان القاطع الذي ادل به المؤلف باسم جميع اعضاء الحلقة

« اننا لا نريد في اي حال ان نغطي برنامجنا بمكانة اسم كبير» (اي بمكانة ماركس) فهل تفهم ايها السيد ميخايلوفسكي ما يعنيه الكلام ؟ هل تفهم الفرق بين المناداة بمخططات مجردة وبين نفي كل مكانة لماركس في تقدير الامور الروسية ؟

هل تفهم انك ، اذ تعتبر اول رأي تسنى لك ان تسمعه من افواه محدثيك ماركسياً وتهمل البيان الذي نشره عضو من اعضاء الاشتراكية-الديموقراطية البارزين باسم كل الفرقة ، انما سلكت سلوكاً غير شريف ؟

وفيما بعد ، ازداد البيان وضوحاً ودقة يقول بليخانوف «اني اكرر . من الممكن ان يحدث خلاف بين اكثر الماركسيين انسجماً فيما يخص تقدير الواقع الروسي في ايامنا» ؛ ان مذهبنا

هو « اول تجربة لتطبيق هذه النظرية العلمية على تحليل علاقات اجتماعية في غاية التعقيد والغموض »

واظن انه لا يمكن ان يكون ثمة قول اكثر وضوحاً وصراحة ان الماركسيين يستمدون بلا قيد ولا شرط من نظرية ماركس مجرد الاساليب القيمة التي يستحيل بدونها فهم العلاقات الاجتماعية ؛ وبالتالي ، فان مقياس تقديرهم لهذه العلاقات لا يرويه اطلاقاً في مخططات مجردة وغيرها من السخافات ، بل في صحة هذا التقدير ومطابقته مع الواقع .

او ربما تظنون ان المؤلف كان يفكر بغير ذلك حين ادلى بمثل هذه البيانات ؟ هذا خطأ فالمسألة التي كانت تهمة هي التالية « هل يجب على روسيا ان تمر بمرحلة التطور الرأسمالية ؟ » ولذا فان المسألة لم ترد ابدأ بصيغة ماركسية ، بل حسب المناهج الذاتية المستقاة من مختلف فلاسفة بلادنا ، ممن كانوا يرون مقياس هذا الواجب ، اما في سياسة السلطات ، واما في نشاط « المجتمع » ، واما في المثال الاعلى عن مجتمع « مطابق للطبيعة البشرية » وغيرها من التزهات المماثلة واننا لنتساءل الآن كيف يجب على انسان ينادي بمخططات مجردة ان يجيب عن مثل هذا السؤال ؟ من البديهي انه سيتحدث عن طابع المجرى الديالكتيكي الثابت الذي لا يمكن نكرانه ، والاهمية الفلسفية العامة لنظرية ماركس وحتمية مرور كل بلد عبر مرحلة .. ، الخ ، الخ

وكيف اجاب بليخانوف ؟

بالطريقة الوحيدة التي يمكن ان يجيب بها الماركسي فقد ترك جانباً تماماً مسألة الواجب باعتبارها لغوياً لا فائدة منه ولا يمكن لها ان تهتم الا الذاتيين ؛ وتحدث طوال الوقت عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الفعلية ، وعن تطورها الفعلي ولهذا فانه لم يعط جواباً مباشراً على سؤال اسيء طرحه

بهذا الشكل وبدلاً من هذا ، اجاب « ان روسيا قد ولجت الطريق الرأسمالي»

اما السيد ميخايلوفسكي ، فانه يسهب ، بلهجة الخبير العارف ، في المناداة بالمخطط التاريخي المجرد ، وفي القوانين الملازمة للضرورة ، وغير ذلك من السفاسف التي لا تصدق ! ثم يسمي ذلك «مناظرة ضد الاشتراكيين-الديموقراطيين» !!
يقينا اني لا استطيع الى الفهم سبيلا : فاذا كان هذا مناظراً ، ترى ، من هو المهذار آنذاك ؟ !

ولا يسعنا الا ان نلاحظ بصدد مناظرة السيد ميخايلوفسكي المذكورة اعلاه ، انه يعرض آراء الاشتراكيين-الديموقراطيين كما يلي «ان روسيا ستطور انتاجها الرأسمالي الخاص» برأي هذا الفيلسوف ، على ما يبدو ، ان روسيا لا تملك انتاجها الرأسمالي «الخاص» ومن المحتمل ان المؤلف يشاطر الرأي القائل ان الرأسمالية الروسية تنحصر في مليون ونصف مليون من العمال ، - وسنجد ايضاً فيما بعد هذه الفكرة الصيانية لاصحابنا «اصدقاء الشعب» الذين لا يُعرف اين يصنفون جميع اساليب استثمار العمل الحر الاخرى «ان روسيا ستطور انتاجها الرأسمالي الخاص ، مع كل ما ينطوي عليه هذا الانتاج من تناقضات داخلية ؛ وفي هذه الاثناء ، يتحول الفلاح المنتزع من الارض الى بروليتاري» كلما تقدمنا ، كلما وجدنا درراً ! اذن ، في روسيا لا توجد «تناقضات داخلية» ؟ اي ، اذا تكلمنا صراحة ، لا يوجد اي استثمار لجمهور الشعب من جانب حفنة من الرأسماليين ؟ لا يوجد خراب اغلبية السكان الساحقة واثراء حفنة من الافراد ؟ وانتزاع الفلاح من الارض ينتظره فقط ؟ ولكن فيم يكمن اذن كل تاريخ روسيا فيما بعد الاصلاح الزراعي ان لم يكن في انتزاع ملكية الفلاحين بالجملة ، وبشدة لا مثيل لها في اي مكان ؟ لا بد من قدر

كبير من الشجاعة لاعلان مثل هذه الاشياء جهاراً ! وعند السيد ميخايلوفسكي هذه الشجاعة « لقد عمل ماركس على بروليتاريا جاهزة تماماً ورأسمالية جاهزة تماماً ، بينما يجب علينا ان نخلقهما » يجب على روسيا ان تخلق بروليتارياها ! في روسيا ، في هذا البلد الوحيد الذي يمكنك ان تجد فيه مثل هذا البؤس القاتل الذي تعانيه الجماهير ، مثل هذا الاستثمار الوقح الذي يرزح تحته الشغل ، في هذا البلد الذي كان يقارن (بحق) بانجلترا من حيث حالة طبقاته الفقيرة ، وحيث المجاعة التي تشمل ملايين الناس ظاهرة دائمة ، الى جانب ، مثلاً ، تصدير الحبوب المتزايد على الدوام ،— في روسيا ، لا توجد بروليتاريا !!

اظن انه يجب نصب تمثال للسيد ميخايلوفسكي في حياته تقديراً لهذه الاقوال الكلاسيكية ! *

وعلى كل حال ، سنرى ايضاً فيما بعد ان هذا تكتيك دائب وبالغ الانسجام يتبعه «اصدقاء الشعب» وقوامه اغماض العين نفاقاً ورياء على وضع شغيلة روسيا الذي لا يطاق ، وتصويره على انه «مزعزع» فقط ، بحيث تكفي جهود «المجتمع المثقف» والحكومة لاعادة كل شيء الى الطريق القويم ان هؤلاء الفرسان

* من الممكن ، في كل حال ، ان يحاول السيد ميخايلوفسكي ، هنا ايضاً ، التخلص من الورطة لم اقصد قط ان اقول انه لا توجد بروليتاريا في روسيا اطلاقاً ، ولكن انه لا توجد بروليتاريا رأسمالية صرف حقاً ؟ ولكن ، لم لا تقول هذا اذن ؟ ان كل المسألة تنحصر على وجه الضبط فيما يلي هل البروليتاريا الروسية هي تلك البروليتاريا الملازمة للتنظيم البرجوازي للاقتصاد الاجتماعي ام بروليتاريا اخرى ؟ وعلى من الذنب ، اذا كنت طوال مقالين اثنين ، لم تذكر كلمة واحدة حول هذه المسألة ، المسألة الوحيدة الجديدة والهامة ، واذا كنت فضلت النطق بشتي الحماقات ، وبلغ بك الامر حد الهديان ؟

يتصورون انهم اذا ما اغمضوا عيونهم على واقع ان وضع الجماهير الكادحة سبى لا لأنه «مزعزع» ، بل لأن هذه الجماهير تعاني نهياً وقحاً من جانب حفنة من المستثمرين ، واذا كانوا يخفون رؤوسهم كالنعام لكي لا يروا هؤلاء المستثمرين ، فان هؤلاء المستثمرين سيولون وحين يقول لهم الاشتراكيون- الديموقراطيون ان من العار والسفالة ان يخاف المرء من رؤية الواقع وجهاً لوجه ، وحين يأخذون الاستثمار نقطة انطلاق لهم ويقولون ان التفسير الوحيد الممكن له يقوم في التنظيم البرجوازي للمجتمع الروسي ، هذا التنظيم الذي يقسم سواد الشعب الى بروليتاريا وبرجوازية ، وفي الطابع الطبقي للدولة الروسية ، التي ليست سوى جهاز لسيطرة هذه البرجوازية ؛ وان الحل الوحيد ، لهذا السبب ، يكمن في نضال البروليتاريا الطبقي ضد البرجوازية،- حينذاك ، يأخذ «اصدقاء الشعب» هؤلاء في الصباح والزيق ان الاشتراكيين-الديموقراطيين يريدون انتزاع الارض من الشعب !! انهم يريدون تحطيم تنظيمنا الاقتصادي الشعبي !!

ونتناول الآن النقطة الاشد تنفيراً في كل هذه «المناظرة» غير اللائقة على اقل تقدير ، واعني بها «انتقاد» (٤) السيد ميخايلوفسكي لنشاط الاشتراكيين-الديموقراطيين السياسي يعرف الجميع ان نشاط الاشتراكيين والدعاة بين العمال لا يمكن ان يكون موضع مناقشة منزهة في صحافتنا الشرعية ، وان اقصى ما تستطيعه صحافة لائقة خاضعة للمراقبة في هذا المجال ، «ان تسكبت ببطانة» وقد نسي السيد ميخايلوفسكي هذه القاعدة الاولية ، ولم يحمر وجهه خجلاً من استغلال احتكاره لامكان التوجه الى الجمهور القارى ، من اجل شتم الاشتراكيين وتحقيرهم ولكنه ستتوفر ، خارج الصحف الشرعية ، الوسائل اللازمة لمحاربة هذا الناقد الوقح !

قال السيد ميخايلوفسكي متظاهراً بالسذاجة «حسبما فهمت ، يمكن تقسيم الماركسيين الروس الى ثلاث فئات الماركسيون المتفرجون (مراقبو العملية اللامبالون) ؛ الماركسيون الخاملون (الذين «يلطفون آلام الولادة» وحسب ، فهم «لا يهتمون بالشعب المتعلق بالارض ، ويتوجهون بانتباههم وآمالهم نحو الذين فصلوا عن وسائل الانتاج») ؛ والماركسيون النشطاء (الذين يلحون صراحة على استمرار خراب الريف)»

ماذا يعني هذا ؟! ان حضرة الناقد لا يستطيع مع ذلك ان يجهل ان الماركسيين الروس هم اشتراكيون ينطلقون من هذا المفهوم عن الواقع وهو ان المجتمع مجتمع رأسمالي ، وان الوسيلة الوحيدة للخروج منه تنحصر في نضال البروليتاريا الطبقي ضد البرجوازية فكيف ، وبأي حق يخلط بينهم وبين ابتذال غريب لا معنى له ؟ بأي حق (اخلاقي طبعاً) يشمل بلقب الماركسيين اناساً لا يقبلون ، على ما يظهر ، المبادئ الاولية والاساسية للماركسية ، اناساً لم يعملوا قط في اي مكان كفئة مستقلة ، اناساً لم يعلنوا قط وفي اي مكان برنامجاً خاصاً ؟

لقد دبر السيد ميخايلوفسكي جملة من المنافذ لتبرير مثل هذه الاساليب الفاضحة

فهو يقول لاذعاً بخفة شباب متغطرس من المجتمع «الراقي»

«ربما ليسوا بماركسيين حقيقيين ، ولكنهم يعتبرون انفسهم ويعلمون عن انفسهم كذلك» اين ومتى ؟ في صالونات بطرسبورغ الليبيرالية والراديكالية ؟ في رسائل خاصة ؟ لنفترض ذلك . ولكن ، في هذه الحال ، تحدثوا معهم في صالوناتكم ، في مراسلاتكم ! غير انكم تحملون علناً وفي الصحافة ضد اناس لم يقوموا (تحت راية الماركسية) قط علناً بأي عمل في اي مكان كان . وبعد هذا ،

تجاسرون وتعلنون انكم تناظرون ضد الاشتراكيين-الديموقراطيين وانتم على علم بان هذا الاسم تحمله كتلة واحدة فقط من الثوريين الاشتراكيين وانه لا يمكن خلط اي شخص معها ! *

ويوارب السيد ميخايلوفسكي ويلف ويدور ويرتبك كتلميذ مُسِكِ مذنباً انا لا علاقة لي ابدأ ؛ هكذا يسعى الى اقناع القارى ، « سمعت بام اذني ورأيت بام عيني » جيد جداً ! انا نصدق بكل طيبة خاطر ان عينيك لا تقعان الا على اشخاص سفلة ، اوغاد ، ولكن في هذه الحال ، ما هو شأننا ، نحن الاشتراكيين-الديموقراطيين ؟ فمن ذا الذي يجهل اننا « في الوقت الحاضر حيث » كل نشاط اجتماعي ، لا اشتراكي وحسب ، بل ايضاً مستقل وشريف نوعاً ، يستتبع ملاحظات سياسية ، نجد ، لكل شخص واحد يعمل حقاً تحت هذه الراية او تلك - « نارودنايا فوليا » (٣٦) ، او الماركسية ، او حتى مثلاً ، الدستورىة - عشرات وعشرات من منمقي الجمل يفظون بهذا الاسم جنبهم الليبيرالي ،

* سأتناول على الاقل الاشارة الوحيدة. الواقعية الواردة عند السيد ميخايلوفسكي ان من يقرأ مقاله ، لا بد له ان يعترف بانه يصنف حتى السيد سكفورتسوف (صاحب «المجاعات واسبابها الاقتصادية») في عداد «الماركسيين» مع ان هذا السيد عينه لا يعتبر نفسه كذلك ؛ حسب المرء مجرد الامام البسيط بمؤلفات الاشتراكيين-الديموقراطيين لكي يرى انه ، من وجهة نظرهم ، اكثر البرجوازيين ابتداءً ، لا غير فاي ماركسي هذا الشخص الذي لا يفهم ان الوسط الاجتماعي الذي يضع المشاريع لتقدمه هو الوسط البرجوازي ؛ وان جميع «تحسينات الثقافة» التي تبدو فعلاً حتى في الاقتصاد الفلاحي ، تعني ، لهذا السبب ، تقدماً برجوازيًا يحسن وضع الاقلية ويحول الجماهير الى بروليتاريا ! واي ماركسي هذا الشخص الذي لا يفهم ان الدولة التي يوجه لها مشاريعه ، هي دولة طبقية ، قادرة فقط على دعم البرجوازية واضطهاد البروليتاريا !

وربما أيضاً بعض الاوغاد حقاً وفعلاً الذين يرتبون امورهم الخاصة ؟
 أليس من البديهي ان السفالة المغرقة في الابتذال وحدها هي التي
 تستطيع ان تتهم اياً من هذه الاتجاهات بان لواءه يوسخه (لا
 امام المأ ولا بصورة مكشوفة مع ذلك) شتى الرجال البائرين ؟
 ان كل عرض السيد ميخايلوفسكي ليس سوى سلسلة متواصلة من
 التشويهات والتحريفات والتزويرات لقد رأينا اعلاه حرف تماماً
 «الحقائق» التي يركز عليها الاشتراكيون-الديموقراطيون ، وانه
 عرضها كما لم يعرضها اي ماركسي في اي مكان وزمان ولم يكن
 بوسعه ان يعرضها ولو انه عرض مفهوم الاشتراكيين-
 الديموقراطيين الحقيقي عن الواقع الروسي ، لاضطر ان يرى ان
 ليس ثمة سوى طريقة واحدة «للتقيد» بهذه الآراء ، وهي الاسهام
 في تطوير وعي البروليتاريا الطبقي وتنظيم البروليتاريا وحشدها
 للنضال السياسي ضد النظام القائم ولكنه يحتفظ بحيلة اخرى
 فهو يرفع عينيه الى السماء نفاقاً وينطق بعذوبة ، وبلهجة بريء
 «انه ليسعدني جداً ان اسمع هذا ، ولكني لا اعرف على ما
 تعترضون» (هذا ما يقوله في العدد ٢ من «روسكوييه
 بوغاتستفو») ، «اقرأوا بمزيد من الانتباه حكمي على الماركسيين
 الخاملين ، تروا اني اقول من وجهة النظر الاخلاقية ، ليس ثمة ما
 يعترض عليه»

وطبيعي ان ليس في هذا الكلام سوى علك ممل لشعوذات
 قديمة وحقيرة

قل لي ، من فضلك ، كيف تنعت سلوك انسان يعلن انه
 ينتقد الشعبية الثورية الاجتماعية (٣٧) (الاخرى لم تكن قد
 ظهرت بعد آخذ تلك المرحلة) ويقول اشياء من النوع التالي
 «ان الشعبيين ، حسبما افهم ، ينقسمون الى ثلاث فئات
 الشعبيون المنسجمون ، الذين يتبنون افكار الفلاح كلياً ، وبالتوافق

التام مع رغباته ، يعممون السوط وضرب النساء ، ويطبقون بوجه عام تلك السياسة الشائنة التي تطبيقها حكومة السوط والعصا ، تلك السياسة التي اسميت سياسة شعبية ؛ ثم الشعبيون الجبناء الذين لا يهمهم رأي الفلاح ويحاولون فقط ان ينقلوا الى روسيا حركة ثورية غريبة عنها ، بواسطة الجمعيات ، الخ . - وهذا ، في كل حال ، ما لا يمكن الاعتراض عليه من وجهة النظر الاخلاقية ، لولا الطريق الزلق الذي قد يقود بسهولة الشعبي الجبان الى الشعبي المنسجم او الشجاع ؛ واخيراً ، الشعبيون الشجعان الذين يحققون المثل الاعلى الشعبي للفلاح الميسور ، بكل مداه ، ويقيمون بالتالي في الارض لكي يتصرفوا تصرفات الكولاك مباشرة » ، - ان كل انسان يحترم نفسه ينعت هذا القول ، طبعاً ، بانه تهكم سافل وحقير وفضلا عن ذلك ، لو ان الانسان الذي تشدق بمثل هذه الاشياء ، لا يمكن للشعبيين ان يكذبوه في الصحافة نفسها ؛ ولو ان افكار هؤلاء الشعبيين ، من جهة اخرى ، لم تعرض حتى ذاك الا بصورة غير شرعية ، بحيث ان كثيرين لم يكن في وسعهم ان يكونوا فكرة صحيحة عنها وقد يصدقون بسهولة كل ما يقال لهم عن الشعبيين ، لكان الجميع يوافقون على القول بان مثل هذا الانسان وفي كل حال ، من الممكن ان السيد ميخايلوفسكي نفسه لم ينس بعد تماماً الكلمة التي يجب ايرادها هنا

كفى ! هناك ايضاً نمائم كثيرة من هذا النوع عند السيد ميخايلوفسكي ولكني لا اعرف عملاً اشد اعياء ، واكثر تنفيراً واقل فائدة من الغوص في هذا الوحل ، وجمع التلميحات المزروعة هنا وهناك ، ومقارنة بعضها ببعض لاكتشاف حجة واحدة جديدة نوعاً على الاقل
كفى !

نيسان (ابريل) ١٨٩٤ .

من الناشرين (٢٨)

في هذا المقال ، يجد القارىُ اشارات لمراجعة تحليل لاحق لبعض القضايا ، مع انه لا وجود لهذا التحليل في الواقع وسبب هذا ، ان هذا المقال ليس غير الجزء الاول من الجواب على مقالات « روسكويه بوغاتستفو » عن الماركسية وقد ضغطنا الوقت تماماً لتأمين صدور هذا المقال في حينه ؛ والحال نحن لا نعتبر ان من الممكن التأجيل اكثر من ذلك لأننا قد تأخرنا شهرين ولهذا نعتزم ان نصدر الآن تحليلاً « لنقد » السيد ميخايلوفسكي ه دون انتظار لانتهاء طبع المقال كله .

وفي الطبعتين الثانية والثالثة الجاري تحضيرهما ، سيجد القارىُ ايضاً ، الى جانب التحليل المعروف ، تحليلاً للمفاهيم الاجتماعية الاقتصادية التي ينادي بها زعيمان آخران من « روسكويه بوغاتستفو » هما السيدان يوجاكوف وكريفنكو ، له صلة بلمحة عن الواقع الاقتصادي في روسيا وعن « افكار وتكتيك الاشتراكيين-الديموقراطيين » المنبثقة منه .

بصد هذه الطبعة (٣٩)

هذه الطبعة هي طبق الطبعة الاولى وبما انه لا علاقة لنا اطلاقاً بوضع النص ، فاننا لم نعتبر من حقنا ان نجري عليه اية تعديلات ، واقتصرننا فقط على القيام بعمل الطبع والاصدار وما حفزنا الى القيام بهذا العمل ، انما هو اليقين بان هذا الكراس سيؤول الى انعاش دعايتنا الاشتراكية-الديموقراطية بعض الشيء ونحن اذ نحسب ان الاستعداد لخدمة قضية هذه الدعاية لا بد ان يكون نتيجة حتمية للمعتقدات الاشتراكية-الديموقراطية ، ندعو جميع الذين يشاطرون مؤلف هذا الكراس افكاره الى الاسهام بجميع الوسائل (ولا سيما ، طبعا ، بتكرار الطبعات) في نشر هذا الكراس وكذلك جميع مطبوعات الدعاية الماركسية بالاجمال ، على اوسع نطاق ممكن وان الوقت الحاضر ملائم خاصة لمثل هذا الاسهام وان نشاط «روسكويه بوغاتستفو» يتخذ بالنسبة لنا طابعا من التحدي يشدد اكثر فاكثر فان هذه المجلة ، في سعيها الى شل انتشار الافكار الاشتراكية-الديموقراطية في المجتمع ، قد ذهبت الى حد اتهامنا بعدم الاكتراث بمصالح البروليتاريا وبالاصرار على خراب الجماهير اننا نجرؤ على التفكير بان المجلة ، اذ تلجأ الى هذه الاساليب ، لا تفعل غير ان تسيى الى نفسها وتهىى انتصارنا . ولكنه لا يجوز لنا ان ننسى ان

المفترين يملكون جميع الوسائل المادية لترويج افتراءاتهم على اوسع نطاق فانهم يصرون المجلة بيضعة آلاف من النسخ ، وتحت تصرفهم قاعات المطالعة والمكتبات ولهذا يجب علينا ان نبذل قصارى جهودنا لكي نشبت لاعدائنا ان منافع الوضع المميز لا تؤمن دائما نجاح النمائهم ونحن نعرب عن ثقنتنا التامة باننا سنتمكن من بذل هذه الجهود

تموز (يوليو) ١٨٩٤ .

الجزء الثالث

وختاماً ، لتتعرف الى « صديق » آخر من « اصدقاء الشعب » ،
هو السيد كريفنكو ، الذي يشنها هو ايضاً حرباً سافرة على
الاشتراكيين-الديموقراطيين
هذا مع العلم اننا لن نحلل مقاليه («بصدد المعزولين
المثقفين» - العدد ١٢ ، عام ١٨٩٣ ، و«رسائل من الطريق» ،
العدد الاول ، عام ١٨٩٤) كما فعلنا هذا فيما يخص السيدين
ميخايلوفسكي ويوجاكوف فان تحليل مقالاتهما اجمالاً كان
ضرورياً لكي يكون المرء فكرة واضحة ، في الحالة الاولى ، عن
مضمون اعتراضاتهما على المادية والماركسية بوجه عام ؛ وفي
الحالة الثانية ، عن نظريتهما في مضمار الاقتصاد السياسي
اما الآن ، فانه يترتب علينا ، لكي نكون فكرة تامة عن « اصدقاء
الشعب » ، ان نتعرف على تكتيكهم واقتراحاتهم العملية وبرنامجهم
السياسي هذا البرنامج لم يعرضوه بشكل صريح في اي مكان
بنفس القدر من الانسجام والشمول ، الذي عرضوا به مفاهيمهم
النظرية ولهذا اضطرت الى اخذ هذا البرنامج من مختلف
المقالات المنشورة في مجلة تمتاز بتضامن كتابها بقدر يكفي
لكي لا يعثر المرء على اي تناقضات ولن اتناول مقالي السيد
كريفنكو المذكورين آنفاً الا من باب تفضيلهما على غيرهما من المقالات

لانهما يعطيان مادة اوفر، ولان كاتبهما، بوصفه رجلاً عملياً ورجلاً سياسياً ، نموذجي بالنسبة للمجلة شأنه شأن السيد ميخايلوفسكي بوصفه عالماً اجتماعياً والسيد يوجاكوف بوصفه اقتصادياً

ولكن ، قبل التطرق الى برنامجهم ، من الضروري تماماً ان نتوقف عند نقطة نظرية اخرى لقد رأينا اعلاه كيف كان السيد يوجاكوف يتملص بجمل لا تعني شيئاً عن التاجير الشعبي الذي يدعم الاقتصاد الشعبي الخ ، بجمل يستغلها لكي يستر عدم فهمه لاقتصاد زراعنا ولم ينبس ببنت شفة عن الصناعات الحرفية ، واقتصر على معطيات عن نمو الصناعة الضخمة في المصانع والمعامل والآن يكرر السيد كريفنكو جملاً مماثلة تماماً عن الصناعات الحرفية وهو يعارض مباشرة «صناعتنا الشعبية» اي الحرفية بالصناعة الرأسمالية (العدد ١٢ ، ص ص ١٨٠ - ١٨١) ويقول «ان الانتاج الشعبي (كذا!) ينبثق في معظم الحالات بصورة طبيعية» ، بينما الصناعة الرأسمالية «تنشأ في غالب الاحيان بصورة اصطناعية» وهو ، في مكان آخر ، يعارض «الصناعة الشعبية الصغيرة» بالصناعة «الضخمة ، الرأسمالية» واذا سالت انت ما هي خاصة الاولى ، علمت فقط انها «صغيرة» * وان ادوات العمل موصولة بالمنتج (وانى استقي هذا التعريف الاخير من مقالة السيد ميخايلوفسكي المشار اليها اعلاه) . ولكن هذا لا يزال ابعد من ان يحدد تنظيمها الاقتصادي ،

* كذلك من الممكن ان نعرف ، عدا ذلك ، الشيء الوحيد التالي ومن الممكن ان تنشأ منها صناعة شعبية حقيقية (كذا!) - هكذا يقول السيد كريفنكو وهذا اسلوب عادي يلجأ اليه «اصدقاء الشعب» وقوامه التشدد بجمل لاغية لا معنى لها بدلاً من وصف الواقع وصفا واضحا ودقيقا .

ناهيك عن ان هذا غير صحيح اطلاقاً فان السيد كريفنكو يقول ، مثلاً ، ان «الصناعة الشعبية الصغيرة لا تزال تعطي حتى الآن مقداراً من الانتاج الاجمالي اكبر بكثير ، وتشغّل من الايدي العاملة عدداً اكبر ، مما تعطي وتشغّل الصناعة الرأسمالية الضخمة»

اغلب الظن ان الكاتب يقصد معطيات عن عدد الحرفيين الذي يبلغ ٤ ملايين ، بينما يبلغ بموجب حسابات اخرى ٧ ملايين ولكن من ذا الذي لا يعرف ان نظام الانتاج الضخم المنزلي هو الشكل المهيمن في اقتصاد صناعاتنا الحرفية ؟ وان جمهور الحرفيين لا يشغلون ابداً وضعا مستقلاً في الانتاج ، بل يشغلون وضع تبعية وخضوع ، ولا يعملون بما يملكونه من مواد ، بل بمواد التاجر الذي لا يدفع للحرفي الا الاجرة ؟ ان المعطيات عن هيمنة هذا الشكل قد وردت كذلك حتى في المطبوعات العلنية واني استشهد ، مثلاً ، ببحث ممتاز للاحصائي المعروف خاريزومينوف في «يورديتسوسكي فستنيك» (٤٠) (عام ١٨٨٣ ، العددان ١١ و١٢) فاستناداً الى المعطيات الواردة في المطبوعات عن صناعاتنا الحرفية في المحافظات الوسطى حيث هي اكثر تطوراً ، خلص خاريزومينوف الى استنتاج يقول بهيمنة نظام الانتاج الضخم المنزلي هيمنة مطلقة ، اي بهيمنة شكل للصناعة لا ريب في انه رأسمالي وهو يقول «اننا ، اذ نحدد دور الصناعة المستقلة الصغيرة الاقتصادية ، نتوصل الى الاستنتاج التالي في محافظة موسكو ، يعطي نظام الانتاج الضخم المنزلي كل سنة ٨٦,٥ بالمئة من رقم اعمال الصناعة الحرفية بينما لا تعطي الصناعة المستقلة الصغيرة سوى ١٣,٥ بالمئة وفي قضائي الكسندروف وبوكروف بمحافظة فلاديمير ، يعود كل سنة ٩٦ بالمئة من رقم اعمال الصناعة الحرفية الى نظام الانتاج الضخم المنزلي والمانيفاكطوره ، بينما لا تعطي الصناعة المستقلة الصغيرة الا ٤ بالمئة» .

وهذه المعطيات لم يحاول احد ان يدحضها ، كما هو معروف ، ناهيك عن انه لا يمكن دحضها فكيف يمكن التغاضي والصمت عن هذه الوقائع ، ووصف هذه الصناعة بانها «شعبية» معارضة للصناعة الرأسمالية والتشدد عن امكان انبثاق صناعة حقيقية منها ؟

ان هذا التجاهل الصريح للوقائع لا يمكن تفسيره الا بالميل العام الذي يتسم به «اصدقاء الشعب» وكذلك جميع الليبراليين الروس الى طمس التناحر الطبقي واستثمار الآشغيلة في روسيا ، عارضين كل هذا بانه مجرد «عيوب» بسيطة ولعل السبب يكمن فضلاً عن ذلك ، فيما يكمن ، في هذه المعارف العميقة عن الموضوع التي يعرضها ، مثلاً ، السيد كريفنكو حين ينعت «انتاج السكاكين في بافلوفو» بانها «انتاج ذو طابع نصف حرفي» عجيب الى اي حد يبلغ «اصدقاء الشعب» في تحريف الامور ! فكيف يمكن القول هنا بالطابع الحرفي بينما يشتغل صنّاع السكاكين في بافلوفو من اجل الأسواق لا بناء على توصية ؟ ألا ينسب السيد كريفنكو الى الصناعة الحرفية اوضاعاً يوصي فيها التاجر عند الحرفي على مصنوعات يرسلها التاجر فيما بعد الى سوق نيغني نوفغورود ؟ هذا مضحك للغاية ولكن يبدو ان الحال هكذا فالواقع ان انتاج السكاكين (بالقياس الى فروع الانتاج الاخرى في بافلوفو) هو اقل ما احتفظ بالشكل الحرفي الصغير مع منتجيه المستقلين (ظاهرياً) يقول اينسكي «ان انتاج سكاكين المائدة والعمل * يقترب بصورة ملموسة من الانتاج

* وهو اضعف انتاج بين جميع فروع الانتاج الاخرى ، ويعطي مصنوعات قيمتها ٩٠٠ الف روبل من اصل القيمة الكاملة لمصنوعات بافلوفو وقدرها ٢٧٥٠ الف روبل .

المعملي او بالاصح المانيفاكتوره» فمن اصل الحرفيين الذين يصنعون سكاكين المائدة في محافظة نيجني نوفغورود وعددهم ٣٩٦ شخصاً ، لا يشتغل للسوق الا ٦٢ حرفياً (١٦ بالمئة) ، ولرب العمل * ٢٧٣ حرفياً (٦٩ بالمئة) ، وعمالاً بالاجرة ٦١ حرفياً (١٥ بالمئة) وهكذا فان ١/٦ الحرفيين فقط لا يستعبدهم ارباب العمل مباشرة اما فيما يخص فرعاً آخر من انتاج السكاكين ، هو انتاج السكاكين المطوية (سكاكين الجيب) ، فانه ، على حد قول المؤلف نفسه ، « يشغل مكاناً وسطاً بين انتاج سكاكين المائدة وانتاج الاقفال فان معظم الحرفيين يشتغلون هنا من اجل رب العمل ، ولكنه يوجد ايضاً الى جانبهم عدد كبير نسبياً من الحرفيين المستقلين المرتبطين بالسوق»

ان السكاكين التي من هذا النوع يصنعها ٢٥٥٢ حرفياً في محافظة نيجني نوفغورود ، بينهم ٤٨ بالمئة (١٢٣٦) يشتغلون للسوق و٤٢ بالمئة (١٠٥٨) لرب العمل ، و ١ بالمئة (٢٥٨) يشتغلون عمالاً بالاجرة وهنا ايضاً ، بالتالي ، نجد الحرفيين المستقلين (؟) اقلية هذا مع العلم ان المستقلين الذين يشتغلون للسوق ليسوا مستقلين ، بالطبع ، الا ظاهرياً بينما هم في الواقع ليسوا اقل عبودية لرواسمال المحترفين فاذا اخذنا المعطيات عن الصناعات الحرفية في عموم قضاء غورباتوف ، بمحافظة نيجني نوفغورود ، حيث يعمل في الصناعات ٢١٩٨٣ شغليلاً ،

* اي لتاجر يعطي الحرفيين المواد ويدفع لهم اجرة عادية لقاء

اي ٨٤,٥ بالمئة من مجموع الشغيلة * ، حصلنا على المعطيات التالية (المعطيات الدقيقة عن الاقتصاد الحرفي لا تشمل الا ١٠٨٠٨ عمال في الصناعات الحرفية التالية معالجة المعادن ، الجلود ، عدة الخيل ، اللبد ، غزل القنب) ٣٥,٦ بالمئة من الحرفيين يشتغلون للسوق ؛ ٤٦,٧ بالمئة لرب العمل ؛ ١٧,٧ بالمئة عمالاً بالاجرة وعليه نرى هنا ايضاً هيمنة نظام الانتاج الضخم المنزلي ، هيمنة علاقات يستعبد فيها الراسمال العبل

واذا كان «اصدقاء الشعب» يتحاشون هذا النوع من الوقائع بمثل هذه الخفة ، فذلك ايضاً لانهم في مفهومهم للرأسمالية لم يتجاوزوا التصورات السطحية العادية — فالرأسمالي هو رب عمل غني ومتعلم يقود اقتصاداً آلياً ضخماً — ولا يريدون ان يعرفوا المضمون العلمي لهذا المفهوم ولقد رأينا في الفصل السابق كيف ان الرأسمالية بدأت ، بنظر السيد يوجاكوف ، من الصناعة الآلية دون ان تمر بالتعاون البسيط وبالمانيفاكتره وهذا خطأ منتشر في كل مكان ويؤول ، فيما يؤول ، الى تجاهل التنظيم الرأسمالي لصناعاتنا الحرفية

بديهي ان نظام الانتاج الضخم المنزلي هو شكل رأسمالي من اشكال الصناعة : فنحن نواجه هنا جميع علائمه الاقتصاد البضاعي على درجة عالية من التطور ، تمركز وسائل الانتاج في ايدي الافراد ، انتزاع ملكية جماهير العمال الذين لا يملكون وسائل الانتاج والذين لهذا السبب يعملون بوسائل الانتاج تخص الآخرين ،

* ان الاقتصاديين الروس الاصليين الذين يقيسون الرأسمالية الروسية بعدد عمال المصانع (كذا!) يصنفون بخفة هؤلاء الشغيلة وجمهور امثالهم في مصف السكان الذين يشتغلون في الزراعة ويعانون ، لا من نير الراسمال ، بل من اعمال الضغط المصطنعة على «النظام الشعبي» (!!!) .

ويستغلون لا لانفسهم بل للرأسمالي وواضح ان هذا ، من حيث تنظيم الصناعة الحرفية ، رأسمالية صرف ؛ وهو ، بالمقارنة مع الصناعة الآلية الكبيرة ، يتميز بتخلف المستوى التكنيكي (الناجم بصورة رئيسية عن الاجرة المنخفضة انخفاضا) وباحتفاظ العامل بقطعة ارض هزيلة يستغلها . وهذه الميزة الاخيرة تشيع بالغ الحيرة والارتباك بين «اصدقاء الشعب» الذين اعتادوا التفكير ، كما يليق بالميتافيزيقيين الاقحاح ، بمجرد المتناقضات المباشرة «نعم ، نعم - لا ، لا ، وما عدا ذلك فهو من الشيطان»

اذا كان العمال لا يملكون ارضا ، فهذا رأسمالية ، واذا كان العمال يملكون ارضا ، فلا رأسمالية ؛ وهم يكتفون بهذه الفلسفة المطمئنة ، غافلين عن كل التنظيم الاجتماعي للاقتصاد ، ناسين ذلك الواقع المعروف للجميع وهو ان امتلاك الارض لا يقضي اطلاقا على البؤس المدقع الذي يتخبط فيه ملاكو الارض هؤلاء الذين يتعرضون لاوقح نهب من جانب غيرهم من ملاكي الارض امثالهم ، «الفلاحين»

وهم لا يعرفون ، على ما يبدو ، ان الرأسمالية لم يكن في مقدورها في اي مكان ، - نظراً لدرجات تطورها المنخفضة نسبياً ، - ان تفصل العامل عن الارض كلياً وفيما يخص اوربا الغربية ، صاغ ماركس قانوناً مفاده ان الصناعة الآلية الضخمة وحدها هي التي تنتزع ملكية العامل نهائياً ولذا ، من المفهوم ان تكون الآراء الشائعة بشأن انعدام الرأسمالية عندنا ، التي تتحجج بكون «الشعب يملك الارض» ، خالية من كل معنى لان رأسمالية التعاون البسيط والمانيفاكثوره لم تكن مرتبطة ، في اي مكان وزمان ، بفصل العامل عن الارض كلياً ، دون ان تكف مع ذلك اطلاقاً - وهذا بديهي ، - عن ان تكون الرأسمالية .

اما الصناعة الآلية الضخمة في روسيا ، - وهذا الشكل تكتسبه بسرعة اضخم واهم فروع صناعتنا - فهي تتصف عندنا ايضا ، رغم جميع سماتنا الخاصة ، بنفس السمات التي تتصف بها في كل الغرب الرأسمالي ، وهي لا تتوافق اطلاقا بعد اليوم مع بقاء صلة العامل بالارض وهذا الواقع اثبتته ، ممن اثبتته ، ديمينتييف باحصاءات دقيقة خلص منها (بصورة مستقلة تماما عن ماركس) الى استنتاج يقول ان الانتاج الآلي مرتبط بصورة لا انفصام لعراها بفصل الشغيل عن الارض كليا وقد بين هذا البحث مرة اخرى ان روسيا بلد رأسمالي وان صلة الشغيل بالارض فيها لعلى درجة من الضعف والبطلان ، وجبروت المالك (مالك المال ، المحتكر ، الفلاح الغني ، المانيفاكتوري ، الخ .) لعلى درجة من الرسوخ ، بحيث يكفي ان يخطوا التكنيك خطوة جديدة واحدة الى الامام حتى يتحول «الفلاح» (؟؟ الذي يعيش منذ زمن بعيد من بيع قوة عمله) الى عامل صرف * بيد ان عدم فهم «اصدقاء الشعب» لتنظيم صناعتنا الحرفية الاقصادي ابعدهم عن ان ينحصر في هذا فان تصوراتهم حتى عن تلك الصناعات الحرفية التي لا تعمل «لرب العمل» سطحية مثل تصوراتهم عن الزارع (وهذا ما سبق ورأيناه اعلاه) ناهيك عن ان هذا طبيعي تماما ، حين يتناول الى بحث قضايا الاقصاد السياسي والبت فيها سادة لا يعرفون ، على ما يبدو ، الا امرأ واحداً وهو انه يوجد في العالم وسائل انتاج «يمكن» جمعها مع الشغيل - وهذا جيد جداً ؛

* ان نظام الانتاج الضخم المنزلي ليس النظام الرأسمالي وحسب ، بل هو ايضا النظام الرأسمالي بأسوأ اشكاله ، اذ انه يجمع بين الحد الاقصى من استثمار الشغيل وبين الحد الاقصى من عدم امكانية العمال لخوض النضال في سبيل تحررهم .

ولكنه «يمكن» ايضاً فصلها عنه - وهذا سيى' جداً وانت ، مع هذه الجعبة ، لن تذهب بعيداً

ان السيد كريفنكو ، في سياق حديثه عن الصناعات الحرفية التي تتحول الى صناعات رأسمالية وعن الصناعات الحرفية التي لا تتحول الى صناعات رأسمالية (حيث «يمكن ان يقوم الانتاج الصغير بكل حرية») يشير ، فيما يشير ، الى ان «النفقات الاساسية على الانتاج» في بعض الفروع ضئيلة جداً لا يؤبه لها وان الانتاج الصغير يمكن بالتالي ان يوجد فيها وعلى سبيل المثال ، يذكر انتاج الآجر حيث مبلغ النفقات يمكن ان يكون ، على حد زعمه ، اقل بـ ١٥ مرة من رقم اعمال المصانع السنوي

وبما ان هذه الاشارة تكاد تكون الاشارة الواقعية الوحيدة التي اوردها المؤلف (واكرر ان ابرز سمة يتسم بها علم الاجتماع الذاتي هي انه يخشى ان يصف ويحلل الواقع بصراحة ودقة ، مفضلاً ان يسبح في عالم «المثل العليا» للتفاهة وضييق الافق) ، - فاننا سناخذها لكي نبين الى اي حد تتنافى تصورات «اصدقاء الشعب» مع الواقع

اننا نجد وصفاً لصناعة الآجر الحرفية (تحضير الآجر من الخبز الابيض) في الاحصاء الاقتصادي لزيستفو موسكو ('المجموعة' ، المجلد ٧ ، العدد الاول ، القسم الثاني ، الخ) فان هذه الصناعة تتمركز بصورة رئيسية في ٣ نواح من قضاء بوغورودسك ، حيث تقوم ٢٣٣ مؤسسة تضم ١٤٠٢ من العمال (٥٦٧ عاملاً عائلياً * اي ٤١ بالمئة و ٨٣٥ عاملاً بالاجرة اي ٥٩ بالمئة) وتبلغ قيمة انتاجها السنوي ٣٥٧٠ روبل

* المقصود بالعمال «العائليين» خلافاً للعمال بالاجرة ، الافراد

العاملون من عائلة صاحب المؤسسة .

وقد نشأت هذه الصناعة من زمان ، ولكنها تطورت على الاخص في السنوات الـ ١٥ الأخيرة بفضل مد السكة الحديدية التي خففت بصورة ملموسة معضلة التصريف فقبل مد السكة الحديدية ، كان الشكل العائلي للانتاج يضطلع بالدور الرئيسي ، اما الآن فهو يتراجع امام استثمار العمل المأجور وهذه الصناعة لا تخلو كذلك من تبعية صغار الصناعيين لكبارهم من حيث التصريف فالاولون ، بسبب من «نقص الموارد النقدية» يبيعون من الثاين الأجر في مطارحها (واحيانا ، بشكلها «الخام» ، اي غير محروقة) باسعار منخفضة انخفاضاً رهيباً

ولكنه تتوافر لنا امكانية التعرف ايضاً على تنظيم هذه الصناعة الحرفية ، بصرف النظر عن تبعيتها هذه ، بفضل لائحة مضافة الى هذه الدراسة باحصاء الحرفيين من حيث عدد مؤسساتهم ، مع العلم ان هذه اللائحة تشير الى عدد العمال والى قيمة الانتاج السنوي في كل مؤسسة

ولكي نعرف ما اذا كان ينطبق على هذه الصناعة الحرفية ذلك القانون القائل ان الاقتصاد اليزاعي هو اقتصاد رأسمالي ، اي انه يتحول حتماً الى اقتصاد رأسمالي عند درجة معينة من التطور ، يجب علينا ان نقارن المؤسسات فيما بينها من حيث كبرها فالقضية تكمن بالضبط في النسبة بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الكبيرة من حيث دورها في الانتاج ومن حيث استثمار العمل المأجور واستناداً الى عدد العمال ، لنقسم مؤسسات الحرفيين الى ثلاث فئات ١ - المؤسسات التي يتراوح فيها عدد العمال بين واحد وخمسة (العائليين وبالاجرة معاً) ؛ ٢ - المؤسسات التي يتراوح فيها عدد العمال بين ٦ و ١٠ ؛ ٣ - التي يبلغ فيها عدد العمال اكثر من ١٠ .

وإذا اخذنا بالحسبان كبر المؤسسات وعدد العمال وقيمة الانتاج في كل فئة، توصلنا الى المعطيات التالية. (راجع ص ١٤٠).
تفحصوا هذا الجدول بانتباه ، تروا تنظيمًا برجوازيًا او ،
والامران سيان ، رأسمالياً لهذه الصناعة الحرفية فبقدر ما تكبر
المؤسسات ، ترتفع انتاجية العمل * (الفئة الوسطى تشكّل
استثناء) ويشهد استثمار العمل المأجور ** ويزداد تمرکز
الانتاج ***

ان الفئة الثالثة التي يرتكز اقتصادها بصورة كلية تقريباً
على العمل المأجور ، تضع يدها ، بامتلاكها ١٠ بالمئة فقط من
مجموع عدد المؤسسات ، على ٤٤ بالمئة من مجمل قيمة الانتاج
ان تمرکز وسائل الانتاج هذا في ايدي الاقلية ، المرتبط
بانتزاع ملكية الاغلبية (العمال بالاجرة) يوضح لنا ، سواء تبعية
المنتجين الصغار للمحتكرين (فالصناعيون الكبار هم محتكرون ايضاً)
ام اضطهاد العمل في هذه الصناعة الحرفية ونحن نرى بالتالي
ان سبب انتزاع ملكية الشغيل واستثماره يكمن في علاقات الانتاج
ذاتها

ان الاشتراكيين الشعبيين الروس كانوا يتمسكون كما هو
معروف ، برأي معاكس ، معتبرين ان سبب اضطهاد العمل في

* العامل الواحد ينتج في السنة ما قيمته - في الفئة الاولى ٢٥١
روبلا ؛ في الفئة الثانية ٢٤٩ روبلا ؛ في الفئة الثالثة ٢٦٠ روبلا

** نسبة المؤسسات ذات العمال بالاجرة في الفئة الاولى - ٢٥
بالمئة ، في الفئة الثانية - ٩٠ بالمئة وفي الثالثة - ١٠ بالمئة ؛ نسبة العمال
بالاجرة - ١٩ بالمئة - ٥٨ بالمئة - ٩١ بالمئة

*** في الفئة الاولى (٧٢) بالمئة من المؤسسات ، ٣٤ بالمئة من
الانتاج في الفئة الثانية (١٨) بالمئة - ٢٢ بالمئة . في الفئة الثالثة (١٠)
بالمئة - ٤٤ بالمئة .

قيمة الانتاج (بالروبلات)	الاتزام المطلقة		التوزيع بالنسبة المئوية			الانتاج السنوي بكل عامل	النسبة المئوية		متوسط عدد العمال في كل مؤسسة	فئات المهيئين من حيث عدد العمال
	عدد العمال	عدد المؤسسات*	قيمة الانتاج	العمال	المؤسسات		عدد العمال بالاجرة	مؤسسات يعمل فيها عمال بالاجرة		
١١٩٥٠٠	$\frac{476}{92}$	$\frac{167}{43}$	34	34	72	251	19	25	٢,٨	من ١ الى ٥ عمال
٧٩٠٠٠	$\frac{317}{186}$	$\frac{43}{39}$	22	23	18	249	58	9٠	٧,٣	من ٦ الى ١٠ عمال
١٥٨٥٠٠	$\frac{6٠٩}{557}$	$\frac{23}{23}$	44	43	1٠	26٠	91	1٠٠	٢٦,٤	اكثر من ١٠ عمال
٢٥٧٠٠٠	$\frac{14٠2}{835}$	$\frac{233}{1٠٥}$	1٠٠	1٠٠	1٠٠	254	59	4٥	٦	الحاصل

* المخرج يعني عدد المؤسسات ذات العمال بالاجرة وعدد العمال بالاجرة - والثمن نفسه في الجدول اللاحق.

الصناعات الحرفية لا يكمن في علاقات الانتاج (التي اعلنوا انها تقوم على مبدأ ينفي الاستثمار) بل في خارجها في السياسة ، وبالضبط في السياسة الزراعية ، في سياسة المدفوعات ، الخ واننا لنتساءل علام اعتمد ويعتمد هذا الرأي الذي اكتسب الآن او يكاد متانة الوهم ؟ ألا يعتمد على واقع ان رأياً آخر قد ساد فيما يتعلق بعلاقات الانتاج في الصناعات الحرفية ؟ كلا ابدأ فهو لا يبقى الا لانعدام كل مبادرة الى وصف اشكال التنظيم الاقتصادي المعنوية الفعلية وصفا دقيقاً واضحاً ؛ وهو لا يبقى الا لانهم لا يبرزون بشكل خاص علاقات الانتاج ولا يحللونها على حدة وبكلمة ، انه يبقى لسبب واحد ، هو عدم فهم الطريقة العلمية الوحيدة في علم الاجتماع ، اي بالضبط ، الطريقة المادية وهكذا صار مفهوماً الآن السبيل الذي سلكه اشتراكيونا القدامى في محاكماتهم فهم ، فيما يخص الصناعات الحرفية ، ينسبون سبب الاستثمار الى ظواهر تقع خارج علاقات الانتاج ، وهم ، فيما يخص الرأسمالية الكبيرة ، رأسمالية المصانع والمعامل ، لم يستطيعوا ان لا يروا ان سبب الاستثمار هناك يكمن بالضبط في علاقات الانتاج . ومن هنا تناقض مستعص ، وانعدام الانسجام ؛ وبدا من غير المفهوم من اين امكن لهذه الرأسمالية الكبيرة ان تنشأ ، ما دامت الصناعات الحرفية لم تكن تتسم باي سمّة رأسمالية من حيث علاقات الانتاج (التي لم تخضع مع ذلك لاي بحث او تحليل !) الاستنتاج طبيعي من لا يفهم الصلة بين الصناعة الحرفية والصناعة الرأسمالية يعارض الاولى بالثانية كما يعارض الصناعة «الشعبية» بالصناعة «الاصطناعية» وتبرز فكرة تقول بالتعارض بين الرأسمالية و«نظامنا الشعبي» ، فكرة انتشرت انتشاراً واسعاً جداً وعرضها السيد المدعو نيقولاى - ون منذ امد قريب على الجمهور الروسي في حلة مشذبة ومحسنة . وهذه

الفكرة لا تقوم الا على الرتبة ، رغم كل فضاة خلوها من المنطق :
انهم يتمثلون رأسمالية المصانع والمعامل كما هي في الواقع ،
بينما يتمثلون الصناعة الحرفية كما « يمكن ان تكون » ؛ يتمثلون
الاولى استناداً الى تحليل علاقات الانتاج ، اما الثانية ، فانهم لا
يحاولون بصدها حتى ان يتفحصوا علاقات الانتاج على حدة
وينقلون القضية مباشرة الى ميدان السياسة حسبنا ان نعتمد
على تحليل علاقات الانتاج هذه حتى نرى ان « النظام الشعبي » لا
يمثل غير علاقات الانتاج الرأسمالية نفسها ، ولو بحالة غير
متطورة ، بحالة جنينية ، وانه اذا ما تخلينا عن الوهم الساذج
القائل باعتبار جميع الحرفيين متساوين احدهم بالنسبة للآخر ،
واذا ما ابرزنا بدقة الفوارق بينهم ، فان الفرق بين « رأسمالي »
المصنع والمعمل و« الحرفي » سيكون احياناً اقل من الفرق بين
« حرفي » وآخر ، وان الرأسمالية لا تتعارض مع « النظام الشعبي »
انها هي استمراره وتطوره الفوري القريب المباشر .

وبعد لعلمهم يجدون المثال المضروب غير مناسب ؟
ويقولون ان نسبة العمال الاجراء المئوية في هذه الحالة مفرطة
بالاجمال * ؟ ولكن القضية ان المهم هنا ليس ابدأ الارقام المطلقة ،
بل العلاقات التي تكشفها هذه الارقام ، العلاقات البرجوازية من
حيث جوهرها والتي لا تكف عن ان تكون برجوازية سواء أكان
طابعها البرجوازي شديد البروز ام ضعيفه .

واذا شئتم ، اخذت مثلاً آخر ، — اخترته قصداً وعمداً ذا
طابع برجوازي ضعيف ، — اخذت (من كتاب السيد ايسايف عن

* هذا قد يكون غير صحيح فيما يخص الصناعات الحرفية في
محافظة موسكو ، وقد يكون صحيحاً فيما يخص الصناعات الحرفية الاقل
تطوراً في سائر انحاء روسيا .

الصناعات الحرفية في محافظة موسكو) صناعة الفخار الحرفية ، التي هي ، على حد قول السيد الاستاذ ، «صناعة حرفية منزلية صرف» هذه الصناعة يمكن اعتبارها ، بالطبع ، نموذجاً للصناعات الحرفية الفلاحية الصغيرة .تكنيك بسيط ولا ايسط ، اعتدة حقيرة ولا احقر ؛ وهي تنتج اشياء استعمالها عام وضروري . واذا احصينا الحرفيين حسب عدد مؤسساتهم ووفقاً لنفس العلام المتخذة في الحالة السابقة ، يصبح في استطاعتنا ان ندرس ايضاً التنظيم الاقتصادي في هذه الصناعة الحرفية التي لا ريب في انها نموذجية تماماً بالنسبة لكل المجموعة الهائلة من الصناعات الحرفية الروسية الصغيرة ، «الشعبية» لنقسم الحرفيين الى فئات حيث ١ - يتراوح عدد العمال من واحد الى ٣ (العائليين وبالاجرة معاً) ، ٢ - يتراوح عدد العمال بين ٤ ، ٥ ، ٣ - يبلغ عدد العمال اكثر من ٥ ، ولنجر الحسابات ذاتها . (راجع ص ١٤٤) .

واضح ان **العلاقات** في هذه الصناعة الحرفية ايضاً - ومن الممكن ايراد الامثلة في هذا المجال الى ما لا نهاية له ، - برجوازية: فنحن نرى نفس التمايز في ميدان الاقتصاد البضاعي وهو تمايز رأسمالي صرف يؤول الى استثمار العمل المأجور ، هذا الاستثمار الذي يضطلع بالدور الرئيسي في الفئة العليا ؛ وهذه الفئة لا تضم الا $\frac{1}{8}$ المؤسسات كلها و $\frac{3}{10}$ بالمئة من العمال وتعطي قرابة $\frac{1}{3}$ الانتاج الاجمالي مع انتاجية عمل اكبر بكثير من المتوسط

وعلاقات الانتاج هذه وحدها تفسر لنا ظهور المحتكرين وقوتهم ونحن نرى كيف ان الاقلية التي تملك مؤسسات اكبر حجماً واكبر دخلاً وتحصل على دخل «صاف» من عمل الغير (في الفئة العليا من صناعات الفخار تبلغ نسبة العمال بالاجرة في كل مؤسسة ٥,٥) وتكدس «التوفيرات» بينما الاغلبية يحل بها الخراب ، بل ان ارباب العمل الصغار (فضلاً عن العمال بالاجرة) ليس في مقدورهم

قيمة الانتاج (بالروبلات)	الاتزام المطلقة		التوزيع بالنسبة المئوية			الانتاج السنوي بكل عامل			النسبة المئوية		متوسط عدد العمال بكل مؤسسة	فئات الصوفيين من حيث عدد العمال
	عدد العمال	عدد المؤسسات	قيمة الانتاج	العمال	المؤسسات	العمال بالاجرة	مؤسسات ذات عمال بالاجرة	العمال بالاجرة	مؤسسات ذات عمال بالاجرة			
٨١٥٠٠٠	$\frac{1744}{33}$	$\frac{72}{28}$	٣٦	٣٨	٦٠	١٩	٣٩	٤٦٨	٢٠	٤٨	٢,٤	١. من عامل الى ٣ عمال
٧١٨٠٠٠	$\frac{1444}{29}$	$\frac{33}{16}$	٣٢	٣٢	٢٧	٢٠	٤٨	٤٩٨	٢٠	٤٨	٤,٣	٢. ٤-٥ عمال
٧١٥٠٠٠	$\frac{1344}{87}$	$\frac{11}{11}$	٣٢	٣٠	١٣	٦٥	١٠٠	٥٣٣	٦٥	١٠٠	٨,٤	٣. اكثر من ٥ عمال
٢٢٤٨٠٠٠	$\frac{452}{149}$	$\frac{121}{60}$	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٩٧	٤٩	٤٩٧	٣٣	٤٩	٣,٧	المحصل

ان يقوموا بأودهم فمن المفهوم والمحتسب ان يقع الاخرون في عبودية الاولين ، وهذا محتسب بالضبط من جراء الطابع الرأسمالي الذي تتصف به علاقات الانتاج هذه فان هذه العلاقات تكمن في ان نتاج العمل الاجتماعي الذي ينظمه الاقتصاد البضاعي يقع في ايدي افراد ويصبح في ايديهم اداة لاضطهاد الشغيل واستعباده ، ووسيلة للاثراء الفردي باستثمار الجمهور ولا تظنوا ان هذا الاستثمار وهذا الاضطهاد يتجليان بشكل اضعف لان طابع العلاقات هذا لا يزال ضعيف التطور ، ولان تراكم الرأسمال ، الذي يسير جنباً الى جنب مع خراب المنتجين ، زهيد فالامر بالعكس تماماً . فان هذا لا يفضي الا الى شكل للاستثمار اشد فظاظة واشد اتساماً بسمة القنانة ، لا يفضي الا الى ان الرأسمال الذي لم يصبح بعد في مقدوره ان يخضع لنفسه مباشرة العامل بمجرد شراء قوة عمله حسب قيمتها ، يلف العامل بشبكة كاملة من اعمال الربا الجائرة ، ويربطه بنفسه باساليب الكولاك ، ولا ينهب منه بالتالي القيمة الزائدة وحسب ، بل ينهب منه كذلك قسماً كبيراً جداً من اجرتة . ناهيك عن انه بعد ذلك يضطهده حارماً اياه من امكانية تغيير «رب العمل» ويزدرية ملزماً اياه على اعتباره محسناً اليه لانه «يعطيه» (كذا!) عملاً - ومفهوم ان اي عامل لن يوافق ابداً على تغيير وضعه بوضع الحرفي الروسي «المستقل» في الصناعة «الحقيقية» ، «الشعبية» ومفهوم كذلك ان جميع التدابير المفضلة عند الراديكاليين الروس ، اما انها لا تمس اطلاقاً استثمار الشغيل واستعباده من قبل الرأسمال ، لانها لا تزال مجرد تجارب منفردة (الارتيلات) ، واما انها ستزيد وضع الشغيلة سوءاً على سوء (منع التنازل عن الحصص الممنوحة (٤١)) ؛ واما انها ، اخيراً ، تنظف فقط وتطور وترسخ العلاقات الرأسمالية القائمة (تحسين التكنيك ، القروض ، الخ .) .

وفضلاً عن ذلك ، لن يكون في استطاع «اصدقاء الشعب» ابدأ ان يدركوا قيام الرأسمالية في الصناعة الحرفية الفلاحية نظراً لتفاهتها على العموم ، ونظراً لمؤسساتها الحقرية نسبياً ولانتاجية عملها المنخفضة الى ادنى حد ، ونظراً لتكنيكها البدائي وقلة عمالها الاجراء وليس في استطاعهم اطلاقاً ان يدركوا ان الرأسمال انما هو علاقة معينة بين الناس ، علاقة تبقى كما هي عليه سواء اكانت درجة تطور الفئات المقارنة كبيرة ام صغيرة ان الاقتصاديين البرجوازيين لم يستطيعوا يوماً ان يفهموا هذا فقد اعترضوا دائماً على تعريف الرأسمال هذا التعريف اذكر ان احدهم ، في سياق حديثه عن كتاب لزيبر (حول نظرية ماركس) في مجلة «روسكيا ميسل» («الفكر الروسي») ، قد اورد هذا التعريف (الرأسمال هو علاقة) وأتبعه بعلامات التعجب وملاحظات الاستياء

ان ابرز سمة يتسم بها الفلاسفة البرجوازيون ، هي انهم يعتبرون مفاهيم النظام البرجوازي خالدة وطبيعية ؛ ولهذا يأخذون للرأسمال ايضاً تعاريف كالعامل المكس ، مثلاً ، الذي يستخدم للانتاج اللاحق ، -اي انهم يعرفون الرأسمال على انه مفهوم خالد للمجتمع البشري ، طامسين على هذا النحو تلك التشكيلة الاقتصادية الخاصة المحددة تاريخياً حيث هذا العمل المكس الذي ينظمه الاقتصاد البضاعي يقع في ايدي من لا يشتغلون ويستخدم لاستثمار عمل الغير . ولهذا ، بدلاً من تحليل ودراسة نظام محدد من علاقات الانتاج ، يكدسون جملة من السطحيات التي تنطبق على اي نظام كان وتختلط مع الاعتبارات العاطفية المستقاة من الاخلاق البرجوازية الصغيرة .

انظروا الآن بانفسكم لماذا ينعت «اصدقاء الشعب» هذه الصناعة بانها «شعبية» ، لماذا يعارضونها بالصناعة

الرأسمالية ؟ لسبب واحد فقط ، لان هؤلاء السادة مفكرو البرجوازية الصغيرة وليس في مقدورهم حتى أن يتصوروا ان هؤلاء المنتجين الصغار يعيشون وينتجون في ظل نظام الاقتصاد البضاعي (لهذا انا اسميهم بالبرجوازيين الصغار) وان علاقاتهم مع السوق تقسمهم حتما وبالضرورة الى برجوازية وبروليتاريا فاذا حاولتم ان تدرسوا التنظيم الفعلي في صناعاتنا الحرفية «الشعبية» بدلا من صف الجمل حول ما «يمكن» ان ينجم عنها ، اذ ذاك نرى ما اذا كنتم تستطيعون ان تجدوا في روسيا فرعاً متطوراً نوعاً من فروع الصناعة الحرفية لا يكون منظماً تنظيمياً رأسمالياً .

وإذا كنتم لا توافقون على ان العلام الضرورية والكافية لهذا المفهوم انما هي احتكار وسائل الانتاج في ايدي الاقلية ، تحرير الغالبية من هذه الوسائل ، واستثمار العمل المأجور (ونقول بطريقة اعم ان امتلاك الافراد لنتاج العمل الاجتماعي الذي ينظمه الاقتصاد البضاعي ، انما هو جوهر الرأسمالية) ، آنذاك تفضلوا واعطوا تعريفكم «الخاص» للرأسمالية وتاريخكم «الخاص» عنها

والواقع ان تنظيم صناعاتنا الحرفية «الشعبية» يوضح توضيحاً رائعاً التاريخ العام لتطور الرأسمالية فهو يبين لنا بصورة جلية ولادتها ، جنينها ، مثلاً ، بشكل التعاون البسيط (الفئة العليا في صناعة الفخار الحرفية) ، ويبين فيما بعد كيف تصبح «التوفيرات» المتراكمة في ايدي بعض الافراد - بفضل الاقتصاد البضاعي - رأسمالاً وتحتكر في البدء التصريف («المحتكرون» والتجار) بسبب ان مالكي هذه «التوفيرات» يملكون وحدهم دون غيرهم من اجل البيع بالجملة الوسائل الضرورية التي تتيح انتظار تصريف البضائع في الاسواق البعيدة ؛

وكيف يستعبد هذا الرأسمال التجاري فيما بعد جمهور المنتجين وينظم المانيفاكتوره الرأسمالية ، ونظام الانتاج الضخم المنزلي الرأسمالي ؛ وكيف ان اتساع السوق ، واشتداد المزاحمة يؤديان اخيراً الى ارتفاع مستوى التكنيك ، وكيف ان هذا الرأسمال التجاري يتحول الى رأسمال صناعي وينظم الانتاج الآلي الكبير وحين يشرع هذا الرأسمال الذي اشتد ساعده واستعبد الملايين من الشغيلة ومناطق برمتها ، ويضغط على الحكومة مباشرة وبلا حياء ويجعل منها خادمة له ، - حينذاك يرفع اصحابنا «اصدقاء الشعب» الاذكياء عقيرتهم زاعقين «بفرس الرأسمالية» ، «بخلقها الاصطناعي» !

حقاً ، انهم أستدركوا انفسهم في حينه !

وهكذا حاول السيد كريفتكو بجمله عن الصناعة الشعبية ، الحقيقية ، الصحيحة ، الخ ، ان يطمس بكل بساطة واقع ان صناعاتنا الحرفية ليست غير الرأسمالية في درجات تطورها المختلفة وهذه الاساليب سبق وعرفناها كفاية عند السيد يوجاكوف الذي كان ، بدلاً من ان يدرس الاصلاح الفلاحي ، يتشددق بالجمال حول الهدف الاساسي من البيان المشهور (٤٢) ، الخ ، وبدلاً من دراسة التاجير ، ينعته بانه شعبي ، وبدلاً من دراسة كيفية نشوء السوق الداخلية للرأسمالية ، يتفلسف حول حماية هلاك الرأسمالية من جراء انعدام الاسواق ، الخ ولكي نبين الى اي حد يشوه السادة «اصدقاء الشعب» الوقائع ، اورد أيضاً مثلاً آخر * ان فلاسفتنا الذاتيين نادراً

* رغم ان هذا المثال يتعلق بتمايز الفلاحين الذي سبق وكثر الكلام بشأنه ، اعتبر من الضروري تحليل معطياتهم الخاصة لكي نبين بوضوح هذا الكذب الوقح الذي يزعم ان الاشتراكيين-الديموقراطيين لا يهتمون بالواقع ،

جداً ما يتحفوننا باشارات دقيقة الى الوقائع ، بحيث يكون من الجائر ان نتجاوز اشارة واحدة من ادق اشاراتهم هذه ، واقتصد بالضبط استشهاد السيد كريفنكو (العدد الاول لعام ١٨٩٤) بالميزانيات الفلاحية في محافظة فورونيج هنا ، يمكننا ، استناداً الى مثال المعطيات التي اختاروها بانفسهم ، ان نقنع اقتناعاً واضحاً بالامر التالي من ذا الذي يكون فكرة اصح عن الواقع : الراديكاليون و«اصدقاء الشعب» الروس ام الاشتراكيون-الديموقراطيون الروس ؟

ان السيد شربينا ، الاحصائي في زيمستفو (٤٣) فورونيج ، يعطي في ملاحظ لوصفه للاقتصاد الفلاحي في قضاء اوستروغوجسك ٢٤ ميزانية لاستثمارات فلاحية نموذجية ، يدرسها في بحثه * . ويورد السيد كريفنكو هذه الدراسة دون ان يرى ، او بالاصح ، دون ان يرغب في ان يرى ان اساليب هذه الدراسة لا تنفع اطلاقاً لتكوين فكرة عن اقتصاد فلاحينا الزراع فالمسألة ان هذه الميزانيات الـ ٢٤ تصف استثمارات مختلفة تماماً ميسورة ومتوسطة وفقيرة—وهذا ما يشير اليه السيد كريفنكو نفسه (ص ١٥٩) ، ولكنه ، شأنه شأن السيد شربينا ، يعتمد بكل بساطة على الارقام **المتوسطة** التي تجمع معاً اكثر نماذج الزراع تبايناً ، وعلى هذا النحو يطمس كلياً تمايزهم . ولكن تمايز منتجينا

بل «بالتكهنات عن المستقبل» ولكي نعرض بجلاء الى اي تدجيل يلجأ «اصدقاء الشعب» حين يلزمون الصمت عن جوهر مفاهيمنا في مناظرتهم معنا ، ويقتصرون على ثمرات خرقاء

* «مجموعة المعلومات الاحصائية عن محافظة فورونيج» ، المجلد ٢ ، الملزمة ٢ الاقتصاد الفلاحي في قضاء اوستروغوجسك فورونيج ١٨٨٧ اما الميزانيات الواردة في الملاحق ص ص ٤٢-٤٩ الدراسة في الفصل الثامن عشر : «قوام وميزانيات الاستثمارات الفلاحية» .

الصغار واقع على درجة من الشمول ، على درجة من الكبر (يلفت اليه الاشتراكيون-الديموقراطيون من زمان انتباه الاشتراكيين الروس . انظر مؤلفات بليخانوف) بحيث انه يتجلى باقصى الوضوح حتى من هذا العدد القليل من المعطيات التي اختارها السيد كريفنكو وفي الحديث عن اقتصاد الفلاحين ، لا يقسمهم السيد كريفنكو فئات حسب كبر استثماراتهم ، حسب طريقة ادارة استثماراتهم ، بل يقسمهم ، كما قسمهم السيد شربينا ، الى فئات حقوقية من فلاحين كانوا يخصون الدولة او كانوا يخصون الملاكين العقاريين ، ويولي كل انتباهه الى يسر الاولين الذي يفوق نسبياً يسر الاخيرين ، ويغيب عن باله ان الفرق بين الفلاحين في داخل كل من هذه الفئات اكبر بكثير من الفرق بين الفئات نفسها * ولكي اثبت هذا ، اقسم هذه الميزانيات الـ ٢٤ ثلاثة اقسام (أ) افرز على الاخص ٦ فلاحين ميسورين ، (ب) ١١ فلاحاً متوسط الحال (الارقام ٧-١٠ ، ١٦-٢٢ عند شربينا) ، (ج) ٧ فلاحين فقراء (الارقام ١١-١٥ ، ٢٣-٢٤ للميزانيات في جدول شربينا)

يقول السيد كريفنكو ، مثلاً ، ان نفقات كل استثمارة عند الفلاحين الذين كانوا يخصون الدولة تبلغ ٥٤١,٣ روبلاً ، وعند الفلاحين الذين كانوا يخصون الملاكين العقاريين ، ٤١٧,٧ روبلاً وهنا يغيب عن باله ان هذه النفقات ابعد من ان تكون واحدة عند

* لا ريب في ان استثمارة الفلاح الذي يعيش بوجه الحصر — استثمارته الزراعية ويستخدم اجيراً زراعياً ، تمتاز من حيث نموذجها ، عن استثمارة فلاح يشتغل اجيراً زراعياً ويحصل من هذا العمل على ثلاثة اخماس مورد رزقه وبين هؤلاء المزارعين الـ ٢٤ ، يوجد من هؤلاء واولئك فاحكموا بانفسكم على اي «علم» نحصل اذا ما جمعنا الاجراء الزراعيين مع الزراع الذين يستخدمون اجراء زراعيين ، واعتمدنا على المتوسط العام !

مختلف الفلاحين فبين الفلاحين الذين كانوا يخصون الدولة يوجد ، مثلاً ، فلاح تبلغ نفقاته ٨٤,٧ روبلاً وفلاح تبلغ نفقاته عشرة اضعاف اي ٨٨٧,٤ روبلاً (حتى لو طرحنا جانباً المستوطن الالمانى الذي تبلغ نفقاته ١٤٥٦,٢ روبلاً) فاي معنى يمكن ان يكون لمتوسط حاصل من جمع مثل هذه القيم ؟ فاذا اخذنا التقسيم الذي وضعته حسب الفئات ، لرأينا ان نفقات الفلاح الميسور تبلغ بالمتوسط ، بكل استثمارة ، ٨٥٥,٨٦ روبلاً ، ونفقات الفلاح المتوسط ٤٧١,٦١ روبلاً ، ونفقات الفلاح الفقير ٢٢٣,٧٨ روبلاً* .

ان الفرق يبدو بالنسبة التالية تقريباً - ١:٢:٤
لنتابع ان السيد كريفنكو ، مثل السيد شربينا ، يورد مبلغ النفقات على المطالب الشخصية في مختلف فئات الفلاحين الحقوقية فعند الفلاحين الذين كانوا يخصون الدولة ، مثلاً ، تبلغ النفقات على المأكولات النباتية في السنة وبكل فم - ١٣,٤ روبلاً ، وعند الفلاحين الذين كانوا يخصون الملاكين العقاريين ، ١٢,٢ روبلاً والحال ، تعطي الارقام حسب الفئات الاقتصادية
أ- ١٧,٧ ؛ ب- ١٤,٥ ؛ ج- ١٣,١ والنفقات على اللحم والالبان بكل فم - عند الفلاحين الذين كانوا يخصون الملاكين العقاريين ٥,٢ روبلات ؛ عند الفلاحين الذين كانوا يخصون الدولة ٧,٧ روبلات . وحسب الفئات : ١١,٧ - ٥,٨ - ٣,٦ وبديهي ان الحساب بموجب الفئات الحقوقية لا يفعل غير ان يحجب الفوارق الهائلة لا اكثر وبديهي ان هذا الحساب لا يجدى لهذا السبب في شيء
ان دخل الفلاحين الذين كانوا يخصون الدولة اكبر من دخل الفلاحين

* الفوارق في كبر العائلة المتوسطة اقل بكثير : أ- ٧,٨٣ ؛ ب- ٨,٣٦ ؛ ج- ٥,٢٨ اشخاص بكل عائلة .

الذين كانوا يخصون الملاكين العقاريين بنسبة ٥٣,٧ بالمئة هكذا يقول السيد كريفتكو ؛ ومتوسط الدخل يبلغ ٥٣٩ روبلاً (من اصل الـ ٢٤ ميزانية) ، وحسب هاتين الفئتين ٦٠ روبل واكثر ، وقرابة ٤٠ روبل اما حسب درجة اليسر ، فالدخل كما يلي
 أ- ١٠٥٣,٢ روبلاً ؛ ب- ٤٧٣,٨ روبلاً ؛ ج- ٢٠٢,٤ روبل-
 اي ان الفوارق ليست بنسبة ٣ الى ٢ ، بل بنسبة ١٠ الى ٢
 «ان القيمة الاساسية للاستثمارات الفلاحية تبلغ عند
 الفلاحين الذين كانوا يخصون الدولة ١٠٦٠ روبلاً وعند الفلاحين
 الذين كانوا يخصون الملاكين العقاريين ٦٣٥ روبلاً» هكذا يقول
 السيد كريفتكو اما من حيث الفئات * فهي: أ- ١٧٣٧,٩١
 روبلاً ؛ ب- ٧٨٦,٤٢ روبلاً ؛ ج- ٣٦٣,٣٨ روبلاً والفرق
 من جديد ليس بنسبة ٣ الى ٢ ، بل بنسبة ١٠ الى ٢ ان
 المؤلف ، اذ قسم **الفلاحين** الى فئات حقوقية ، قد حرم نفسه من
 امكانية تكوين فكرة صحيحة عن اقتصاد هؤلاء **الفلاحين**

واذا نظرنا الى مختلف انواع استثمارات الفلاحين من حيث
 درجة يسرهم ، رأينا ان متوسط الدخل عند العائلة الميسورة يبلغ
 ١٠٥٣,٢ روبلاً ومتوسط النفقات ٨٥٥,٨٦ روبلاً ، اي انها
 تحصل على دخل صاف قدره ١٩٧,٣٤ روبلاً بينما يبلغ الدخل
 عند العائلة المتوسطة ٤٧٣,٨ روبلاً وتبلغ النفقات ٤٧١,٦١
 روبلاً، اي ان الدخل الصافي يبلغ ٢,١٩ روبل بكل استثمارة (هذا
 مع العلم ان القروض والمتأخرات غير واردة في الحساب) - وواضح

* ان الفرق كبير بشكل خاص فيما يتعلق بلوازم الاستثمار فان
 قيمة اللوازم بكل استثمارة تبلغ في المتوسط ٥٤,٨٣ روبلاً ولكنها عند
 الفلاحين الميسورين تزيد الى الضعفين - ١١١,٨٠ روبلاً بينما تقل عند
 الفلاحين الفقراء الى ثلاث مرات - ١٦,٠٤ روبلاً ، وتبلغ عند المتوسطين
 ٤٨,٤٤ روبلاً .

ان العائلة المتوسطة تقوم باودها بالكاد فمن كل ١١ استثمارة ،
 ٥ تعاني عجزاً اما الفئة الدنيا ، الفقيرة من الفلاحين ، فانها تدير
 استثماراتها بخسارة فالدخل يبلغ ٢٠٢,٤ روبل والنفقات
 ٢٢٣,٧٨ روبلاً ، اي ان العجز يبلغ ٢١,٣٨ روبلاً * وواضح
 اننا اذا جمعنا هذه الاستثمارات معاً واخذنا المتوسط العام
 (الدخل الصافي - ٤٤,١١ روبلاً) ، شوهدنا الواقع تشويهاً تاماً
 فاننا آنذاك نتجاوز (كما تجاوز السيد كريفنكو) واقع ان الفلاحين
 الميسورين الستة جميعهم الذين يحصلون على دخل صاف يستخدمون
 اجراء زراعيين (٨ اشخاص) ، وهذا ما يفسر لنا طابع استثمارهم
 الزراعي (تحولهم الى مزارعين - farmer) الذي يدر عليهم دخلاً
 صافياً ويعفيهم كلياً تقريباً من ضرورة اللجوء الى «الحرف
 الثانوية» هؤلاء الفلاحون (جميعهم معاً) يغطون ٦,٥ بالمئة فقط
 من ميزانياتهم (٤١٢ روبلاً من اصل ٦٣١٩,٥ روبلاً) بفضل
 الحرف ، وهذه الحرف هي - كما يشير السيد شربينا - من نوع
 «نقل المشحونات والركاب» او حتى «شراء الغنم» ، اي انها
 لا تشهد على وجود تبعية ، بل تفترض بالعكس استثمار الغير
 (وبالضبط في الحالة الاخيرة فان «التوفيرات» المكدسة تتحول
 الى رأسمال تجاري) وهؤلاء الفلاحون يملكون ٤ مؤسسات
 صناعية تدر عليهم ٣٢ روبلاً (٥ بالمئة) من الدخل * *
 اما نوع الاستثمارة عند الفلاحين المتوسطين فهو شيء
 آخر فهم بالكاد ، كما رأينا ، يقومون باودهم وزراعة الارض

* تجدر الاشارة الى ان ميزانية الاجراء الزراعيين (٢ من اصل
 ٧ فلاحين فقراء) تترصد دون عجز الدخل ٩٩ روبلاً والنفقات ٩٣,٤٥
 روبلاً لكل عائلة فان اجيراً زراعياً واحداً يعيش ويلبس ويحتذي على
 حساب رب العمل

* * راجع الملحق الاول (ص ٢٥٩ من هذه الطبعة . الناشئ) .

لا تسد حاجاتهم وما يسمى الحرف يدر عليهم ١٩ بالمئة من دخلهم اما من اي طراز هذه الحرف فهذا ما نعرفه من مقال السيد شربينا . وقد اشير اليها بالنسبة لسبعة فلاحين : اثنان فقط يمارسان حرفة لحسابهما (حرفة الخياطة وحرفة الحطاب الذي يصنع الفحم الخشبي) ، بينما يبيع الخمسة الباكون قوة عملهم (« راح يعمل حصاداً في اسافل البلد » ، « يشتغل عاملاً في مصنع للخمور » ، « يشتغل في الحصاد مياوماً » ، « يعمل راعياً » ، « اشتغل في استثمار زراعية محلية ») هؤلاء هم من انصاف الفلاحين ومن انصاف العمال وممارستهم عملاً ثانوياً تنتزعهم من استثمارتهم فتقوضها بالتالي نهائياً

اما عند الفلاحين الفقراء ، فان حراثة الارض خاسرة واضحة الخسارة ؛ واهمية « الحرف » في الميزانية تزداد ايضاً (فهي تعطي ٢٤ بالمئة من الدخل) ، وهذه الحرف كلها تقريباً (باستثناء فلاح واحد) تقتصر على بيع قوة العمل . وعند اثنين ، تهيمن « الحرف » (العمل المأجور) اذ تدر ثلثي الدخل

يتضح من هنا اننا نواجه منتجين صغاراً بسبيل التمايز نهائياً : الفئات العليا منهم تنتقل الى البرجوازية ، والفئات الدنيا الى البروليتاريا ومفهوم اننا اذا اخذنا المتوسط العام ، لن نرى شيئاً من كل هذا ولن نكون اي فكرة عن اقتصاد القرية ان مجرد الاعتماد على هذه المتوسطات الوهمية هو وحده الذي جعل المؤلف يلجأ الى هذا الاسلوب . فلأجل تحديد مكان هذه الاستثمارات النموذجية في النموذج العام للاقتصاد الفلاحي في القضاء ، يستند السيد شربينا الى تصنيف الفلاحين حسب حصصهم من الارض الممنوحة ، فيبدو ان الاستثمارات الـ ٢٤ المأخوذة (في متوسطها العام) تتمتع بيسر يفوق يسر استثمار متوسطة في القضاء قرابة الثلث . ولكنه لا يجوز اعتبار هذا الحساب مرضياً

لان فوارق جسيمة تبرز بين هذه الاستثمارات الـ ٢٤ ، ولان التصنيف حسب حصص الارض الممنوحة يحجب تمايز الفلاحين ان فكرة المؤلف القائلة « ان الارض الممنوحة سبب جذري ليسر» الفلاحين فكرة خاطئة تماماً فكل امرئ يعرف ان توزيع الارض « بالتساوي» في داخل المشاعة لا يمنع اطلاقاً اعضاء المشاعة الذين لا يملكون احصنة من ان يهملوا الارض ويؤجروها ، ويمضوا سعياً وراء العمل ، ويتحولوا الى بروليتاريين بينما يستاجر الذين يملكون عدة احصنة مساحات كبيرة من الارض ويدبرون استثمارات كبيرة ذات دخل واذا اخذنا ، مثلاً ، ميزانياتنا الـ ٢٤ ، رأينا ان فلاحاً غنياً يملك ٦ ديسياتينات من الارض الممنوحة ، يحصل على دخل قدره الاجمالي ٧٥٨,٥ روبلاً ، وان فلاحاً متوسطاً يملك ٧,١ ديسياتينات يحصل على ٣٩١,٥ روبلاً ، وان فلاحاً فقيراً يملك ٦,٩ ديسياتينات يحصل على ١٠٩,٥ روبلات . ورأينا بالاجمال ان نسبة الدخل في مختلف الفئات تعادل نسبة ٤:٢:١ ، بينما تكون النسبة حسب حصص الارض الممنوحة كما يلي ٢٢,١ ٩,٢ ٢,٦=٨,٥ ١,٠٨ ١ وهذا مفهوم تماماً لاننا نرى ، مثلاً ، ان الفلاحين الميسورين ، الذين يملكون ٢٢,١ ديسياتينا بكل استثمارة يستأجرون ايضاً ٨,٨ ديسياتينات بينما الفلاحون المتوسطون الذين يملكون اقل (٩,٢ ديسياتينات) يستأجرون اقل - ٧,٧ ديسياتينات ، والفلاحون الفقراء الذين يملكون اقل ايضاً (٨,٥ ديسياتينات) يستأجرون ٢,٨ ديسياتين فقط * ولهذا ، عندما يقول السيد كريفنكو « ان المعطيات التي

* وطبعاً ، انا لا اقصد ان المعطيات عن الاستثمارات الـ ٢٤ من شأنها وحدها ان تدحض الفكرة القائلة بالاهمية الجذرية لحصة الارض الممنوحة ، ولكننا سقنا اعلاه معطيات عن عدة اقضية تدحضها كلياً (٤٤) .

ساقها السيد شربينا لا يمكنها ، مع الاسف ، ان تكون مقياساً دقيقاً لوضع الامور العام ، لا في المحافظة وحسب ، بل حتى في القضاء ايضاً ، لا يمكن لنا ان نقول بهذا الصدد الا شيئاً واحداً وهو ان هذه المعطيات لا يمكن لها ان تكون مقياساً الا اذا لجأنا الى طريقة غير صحيحة في حساب المتوسطات العامة (والى هذه الطريقة ما كان ينبغي ان يلجأ السيد كريفنكو) ؛ ولكنه يمكن القول بوجه عام ان معطيات السيد شربينا لعل قدر من الشمول والقيمة بحيث انها تفسح المجال لاستخلاص استنتاجات صحيحة ؛ واذا كان السيد كريفنكو لم يستخلص هذه الاستنتاجات ، فليس الذنب اطلاقاً ذنب السيد شربينا

فان السيد شربينا يعطي ، مثلاً ، في الصفحة ١٩٧ تصنيفاً للفلاحين ، لا حسب حصص الارض الممنوحة ، بل حسب عدد ماشية الجر ، اي تصنيفاً حسب علامة اقتصادية ، لا حسب علامة حقوقية ، وهذا التصنيف يخول كامل الحق في القول بان العلاقات بين مختلف فئات الاستثمارات النموذجية الـ ٢٤ المأخوذة مماثلة تماماً لعلاقات مختلف الفئات الاقتصادية في مجمل القضاء

واليكم هذا التصنيف * (راجع صص ١٥٨-١٥٩)

لا سبيل ابدأ الى الشك في ان الاستثمارات الـ ٢٤ النموذجية هي ، بصورة عامة وفي المتوسط ، ارقى من نموذج الاستثمارة الفلاحية في القضاء ولكن اذا اخذنا الفئات الاقتصادية بدلاً من هذه المتوسطات الوهمية ، امكنا اجراء مقارنة .

* ان مقارنة الاستثمارات النموذجية الـ ٢٤ مع فئات الاستثمارات في عموم القضاء قد تمت بموجب نفس الطرائق التي قارن بها السيد شربينا متوسط الاستثمارات الـ ٢٤ مع الفئات حسب حصص الارض الممنوحة .

فنحن نرى ان الاجراء الزراعيين في الاستثمارات النموذجية هم ادنى بعض الشيء من الفلاحين الذين لا يملكون ماشية الجر ، ولكنهم يقتربون منهم بصورة ملموسة جداً والفلاحون الفقراء يقتربون بصورة ملموسة جداً ممن يملكون رأساً واحداً من ماشية الجر (فاذا كان لديهم من الماشية اقل بـ ٠,٢ : ٢,٨ لدى الفقراء و ٣ لدى من يملكون حصاناً واحداً ، فان كل الارض ، الممنوحة منها والمستأجرة ، هي بالمقابل اكبر بعض الشيء - ١٢,٦ ديسياتيناً مقابل ١٠,٧) والفلاحون المتوسطون اعلى بمقدار قليل جداً من الفلاحين الذين يملكون ٢-٣ رؤوس من ماشية الجر (فعدد رؤوس الماشية لديهم اكبر بقليل ؛ والارض اقل بقليل) ، بينما الفلاحون الميسورون يقتربون ممن يملكون ٤ رؤوس واكثر من ماشية الجر ، آتين في مرتبة ادنى منهم بقليل ولذا يحق لنا ان نخلص الى استنتاج مفاده انه يوجد في القضاء كله ما لا يقل عن ٠,١ من الفلاحين ممن يديرون استثمارات زراعية عقلانية وذات دخل ولا يحتاجون الى مورد رزق ثانوي (من المهم الاشارة الى ان الدخل يتجلى نقوداً ويفترض بالتالي ان للزراعة طابعاً بضاعياً) وهم يديرون استثماراتهم الى حد كبير بمساعدة العمال الاجراء فان ما لا يقل عن ربع الاستثمارات تستخدم الاجراء الزراعيين بصورة دائمة ، ناهيك عن ان عدد المياومين المؤقتين الذين تستخدمهم غير معروف ثم ان اكثر من نصف الفلاحين في القضاء هم فلاحون فقراء (حتى ٠,٦ بلا احصنة او عندهم حصان واحد ، ٢٦ بالمئة + ٣١,٣ بالمئة = ٥٧,٣ بالمئة) حراثة الارض عندهم خاسرة ، وبالتالي يحل بهم الخراب ويتعرضون على الدوام وبلا مرد لانتزاع ملكيتهم وهم مضطرون الى بيع قوة عملهم ، وقرابة ربع الفلاحين يعيشون من العمل المأجور اكثر بكثير مما يعيشون من زراعة الارض . والفلاحون

قضاء اوستروغوجسك ،

بكل استثمارة		العدد		صفات اصحاب الاستثمارات مصنفين حسب عدد رؤوس ماشية الجر	
الارض (بالديسياتينات)		رؤوس الماشية الفصصمة	النسبة النسبية النسبية منهم		اصحاب الاستثمارات
السنوية	السنوية				
٠,٢	٦,٢	٠,٧	٢٦,٠	٨٧٢٨	١- بدون ماشية جر
١,٣	٩,٤	٣,٠	٣١,٣	١٠٥١٠	٢- مع رأس واحد من ماشية الجر
٣,٦	١٣,٨	٦,٨	٣٣,٣	١١١٩١	٣- مع ٢-٣ رؤوس من ماشية الجر
١٢,٣	٢١,٣	١٤,٣	٩,٤	٣١٥٢	٤- مع ٤ رؤوس وأكثر من ماشية الجر
٢,٥	١١,٢	٤,٤	١٠٠,٠	٣٣٥٨١	الحاصل
٣,٩	٧,٢	٠,٥			من اصل الاستثمارات النموذجية ال ٢٤ *
٧,٧	٨,٧	٢,٨			
٨,٨	٩,٢	٨,١			
٨,٨	٢٢,١	١٣,٥			
٦,٦	١٢,٢	٧,٢			الحاصل

* من فئة الفلاحين الفقراء ، استثنى هنا عاملان زراعيان (الرقمان ١٤ و ١٥ في ميزانيات شربينا) ، وهكذا لا يبقى من الفلاحين الفقراء سوى ٥٥ .

** بصدد هذا الجدول ، لا يجوز كذلك ألا نلاحظ اننا نجد هنا ان مساحة الارض المستأجرة تتزايد كذلك بالضبط بقدر ما يتزايد اليسر

محافظة فورونيج

الاستثمارات (النسبة المئوية)						عائلة متوسطة (عدد الافنس)
زراعية فلاخون بلا اعتدة	فلاخون الارض لا يعرثون	فلاخون بلا عامل	فلاخون بلا يتون	مع المؤسسات التجارية الصناعية	مع المال الزراعيين	
٩٨,٥	٤١,٦	١٦,٦	٩,٥	٤,٠	٠,٦	٤,٦
٢,٥	٢,٩	٤,٩	١,٤	٥,٤	١,٤	٥,٧
	٠,٤	١,٣	٠,٤	١٢,٣	٨,٣	٧,٧
	٠,٣	٠,٤	٠,١	٣٤,٢	٢٥,٣	١١,٢
٢٣,٤	١١,٩	٦,٣	٣,٠	١٠,٠	٥,٧	٦,٧
						٤,٥
						٥,٦
						٨,٣
						٧,٨
						٧,٣**

وغم تزايد مساحة الارض الممنوحة وهكذا ، تؤكد المعطيات عن قضاء آخر خطأ الفكرة القائلة بالاهمية الجذرية للارض الممنوحة بل بالعكس فاننا نرى ان نصيب الارض الممنوحة في مجموع الارض التي تملكها فئة معينة ينخفض بقدر ما يتعاطم يسر هذه الفئة . واذا جمعنا الارض الممنوحة والارض المستأجرة وحسبنا النسبة المئوية من الارض الممنوحة الى هذا

الباقون ، فلاحون متوسطون يستغلون استثماراتهم الزراعية بعجز دائم ويلجأون الى موارد رزق ثانوية ، وهم بالتالي محرومون من الاستقرار الاقتصادي باسسط اشكاله .

المجموع ، حصلنا وفقا للفئات على المعطيات التالية ١-١٦,٨ بالمئة ؛ ٢-٨٥,٠ بالمئة ؛ ٣-٧٩,٣ بالمئة ٤-٦٣,٣ بالمئة وهذه الظاهرة مفهومة تماما فنحن نعرف ان الارض اصبحت في روسيا بضاعة منذ الاصلاح التحريري (اي تحرير الاقنان-الفاشر) فمن عنده مال ، يستطيع دائما ان يشتري الارض يجب شراء الارض الممنوحة ايضا ومفهوم ان يحصر الفلاحون الميسورون في ايديهم الارض وان يتجلى هذا الحصر بشكل اقوى في مضممار استئجار الاراضي من جراء قيود القرون الوسطى المفروضة على بيع حصص الارض الممنوحة ان «اصدقاء الشعب» الذين يدعون هذه القيود ، لا يدركون ان هذا التدبير الرجعي الاخرق لا يفعل غير ان يؤزم وضع الفلاحين الفقراء فان هؤلاء الفلاحين الذين حُل بهم الخراب والذين لا يملكون ادوات انما يجب عليهم في مطلق الاحوال ان يؤجروا ارضهم ، غير ان منع اجراء هذا التأجير (او البيع) يؤول اما الى التأجير سرا وبالتالي الى شروط اسوأ بالنسبة للمؤجر ، واما الى تنازل الفلاحين الفقراء مجانا عن ارضهم «للمشاعة» اي للكولاكي نفسه ولا يستطيع امتناعا عن ان اورد هنا محاكمة غورفيتش الصحيحة تماما عن «منع التنازل» هذا السبي' الذكر

ولكى ندرك هذه القضية ، يجب علينا ان نرى من ذا الذي يشتري ارض الفلاح لقد رأينا ان قسما قليلا فقط من حصص الارض المسماة بالارض «الشيتفرتية» قد اشتراه التجار اما قطع الارض الصغيرة التي يبيعها النبلاء فلا يشتريها ، بوجه عام ، غير الفلاحين ولذا لا تمس هذه القضية سوى علاقات الفلاحين ، ولا تمس لا مصالح النبلاء ولا مصالح طبقة الراسماليين . ومن الممكن جداً ان تفضل الحكومة الروسية في هذه الظروف وتقذف الشعبين بحسنة فان هذا الاتحاد الغريب (mésalliance) (بالفرنسية في النص الاصيل وتعني اصلا الزواج بمن هو ادنى نسبا-الفاشر) بين الوصاية البطريركية الشرقية (oriental paternalism) (بالانجليزية في النص الاصيل

ولقد توقفت عن قصد بمثل هذا التفصيل عند هذه المعطيات لكي ابين الى اي حد يشوه السيد كريفنكو الواقع فهو ، دون امعان في الفكر ، يأخذ المتوسطات العامة ويعتمد عليها ؛ ومفهوم

وتعني النظام الابوي او البطريركي الشرقي- (الناشر) ومنع فظيح ما للتجارة من الهام اشتراكية الدولة لا بد له ان يشر معارضة اولئك الذين يراد غمرهم بالنعم وبما ان مجرى التمايز في القرية يجري ، على ما يبدو ، من داخلها لا من خارجها- فان استحالة تنازل الفلاح عن ارضه ستعني بكل بساطة مصادرة املاك الفلاحين الفقراء بلا تعويض ، في صالح اعضاء المشاعة الاغنياء

ونحن نلاحظ ان النسبة المئوية من المهاجرين بين الفلاحين التشيتريين (٤٥) والذين كانوا يتمتعون بحق التنازل عن ارضهم كانت اعلى بصورة ملموسة مما كانت عليه بين الفلاحين الذين كانوا فيما مضى يخضون الدولة ويملكون الارض بصورة مشاعية ففي قضاء رانبورغ (محافظة ريازان) بالضبط ، تبلغ نسبة المهاجرين بين الاوائل ١٧ بالمئة وبين الثانين ٩ بالمئة ؛ وفي قضاء دانكوف ، تبلغ نسبة المهاجرين بين الاوائل ١٢ بالمئة وبين الثانين ٥ بالمئة فمن اين ينجم هذا الفرق ؟ ان مثالا ملموسا واحداً يوضح هذا الامر

وفي عام ١٨٨١ ، كانت مشاعة صغيرة من ٥ فلاحين ذوي استثمارات كانوا سابقاً اقنانا لفريفوروف قد هجرت قرية بيغليدينو ، قضاء دانكوف . وقد باعت ارضها ، ومساحتها ٣٠ ديسياتينا ، من فلاح غني مقابل ١٥٠٠ روبل ولم يبق للمهاجرين اي مورد للرزق وكان معظمهم يعملون عمالاً سنويين ، (مجموعة المعلومات الاحصائية) ، القسم الثاني ، ص ١١٥ ، (٢٤٧) ويستفاد من معطيات السيد غريفورييف («هجرة الفلاحين من محافظة ريازان») ان مبلغ ٣٠٠ روبل ، وهو ثمن قطعة ارض فلاحية متوسطة مساحتها ٦ ديسياتينات ، -يكفي لكي تستطيع عائلة فلاحية ان تنشئ استثماراً زراعية في سيبيريا الجنوبية وعليه يستطيع الفلاح الذي حل به الخراب التام ، اذا باع قطمته من الارض المشاعية ، ان يصبح زارعاً في منطقة جديدة . ولولا تدخل الدواوينية الرحيمة ومعارضتها ، لما

ان لا ينجم عن ذلك وهم وحسب ، بل وتزوير سافر فقد رأينا ، مثلا ، ان فلاحاً ميسوراً واحداً (من الميزانيات النموذجية) يغطي بدخله الصافي (+٣٤٤,١٩٧) عجز تسع استثمارات فقيرة (-٣٨,٢١٩×٩٢=٤٢,١٩٢) ، بحيث ان ١٠ بالمئة من الفلاحين الاغنياء في القضاء لا يغطون عجز ٥٧ بالمئة من الفلاحين الفقراء وحسب ، بل يعطون ايضاً بعض الفائض والسيد كريفنكو الذي يحصل من متوسط ميزانيات الاستثمارات الـ ٢٤ على فائض قدره ٤٤,١٤ روبلاً ، -١٥,٩٧ روبلاً اذا حسبنا القروض والمتاخرات - يتحدث ، بالتالي ، عن مجرد «تدهور» الفلاحين المتوسطين والذين يأتون ادنى من المتوسطين ولكنه لا يمكن التحدث فعلاً عن التدهور الا فيما يخص الفلاحين المتوسطين * ؛ اما فيما يخص جمهور الفلاحين الفقراء ، فاننا نرى **انتزاعاً** مباشراً لهلكيتهم ،

كان في مقدور اجلال عادات الاجداد المقدسة ان يصمد بحال من الاحوال لهذه التجربة

يقيناً انهم سيتهمونني بالتشاؤم كما اتهموني منذ وقت قريب بصدد نظراتي الى هجرة الفلاحين («سيفرني فيستنيك» عام ١٨٩٢ ، العدد ٥ ، مقال بوغدانوفسكي) وهم يفكرون عادة على النحو التالي تقريباً لنفترض ان عرض الامور ينطبق تماماً على الحياة ، كما هي في الواقع ، ولكن العواقب الوخيمة (للهجرة) ناجمة عن ظروف الفلاحين غير العادية ، ولو كانت الظروف عادية ، ولما كان للاعتراضات (على الهجرة) «اي قيمة» ولكن هذه الظروف (غير العادية) فعلاً ، تتطور ، مع الاسف ، بصورة عفوية ، بينما اولئك الذين يريدون الخير للفلاحين عاجزون عن توفير الظروف (العادية) (المؤلف المذكور ، ص ١٣٧) (٤٦)

* ناهيك عن انه من المشكوك فيه ان يكون هذا صحيحاً لان التدهور يفترض فقدان الاستقرار بصورة مؤقتة وعرضية ، بينما الفلاحون المتوسطون ، كما رأينا ، يجدون انفسهم على الدوام في وضع غير مستقر ، على حافة الخراب .

يرافقه تركز وسائل الانتاج في ايدي الاقلية التي تملك استثمارات كبيرة نسبياً وراسخة الاسس

ان تجاهل هذا الواقع الاخير قد حال دون المؤلف وملاحظة

سمة اخرى كبيرة الاهمية في هذه الميزانيات ، هي السمة التالية

ان هذه الميزانيات تبين كذلك **ان تمايز الفلاحين يخلق سوقاً**

داخلية فان اهمية الدخل الناجم عن المصادر الثانوية اي الناجم

بصورة رئيسية عن بيع قوة العمل ، تتنامى من الفئة العليا الى

الفئة الدنيا (٦,٥ بالمئة - ١٨,٨ بالمئة - ٢٣,٦ بالمئة من مجمل

ميزانيات الفلاحين الميسورين والمتوسطين والفقراء) ، هذا من

جهة ومن جهة اخرى ، يتنامى من الفئات الدنيا الى الفئات العليا

طابع الزراعة البضاعي (وحتى اكثر : **البرجوازي**) ، كما رأينا سابقاً) ،

وتتنامى النسبة المئوية من الحبوب المتنازل عنها فان الدخل من

الزراعة ، عند مجمل الفلاحين ، حسب فئاتهم ، يبلغ

$$١ - \frac{٣٨٦١,٧}{١٧٧٤,٤} ؛ ب - \frac{٣١٦٣,٨}{٨٩٩,٩} ؛ ج - \frac{٦٨٩,٩}{١٧٥,٢٥} . \text{ ان المخرج}$$

يشير الى القسم النقدي من الدخل * ، الذي يشكل ٤٥,٩ بالمئة -

* لحساب الدخل النقدي الناجم عن الزراعة (ان شربينا لا يعطيه) ،

كان لا بد من اللجوء الى حسابات معقدة كفاية فمن مجمل الدخل من

الحبوب ، كان ينبغي اقتطاع الدخل من التبن والعصافة اللذين ، على حد قول

المؤلف ، يستخدمان علفاً للماشية والمؤلف نفسه يستثنيهما في الفصل

الثامن عشر ، وذلك فقط من اجل ارقام الحواصل حسب هذا القضاء ، لا

من اجل المعطيات المتعلقة بالاستثمارات الـ ٢٤ ومن حواصله هذه ، حددت

نسبة الدخل المئوية الصافية من الحبوب (بالقياس الى كل الدخل من الحبوب

اي من الحبوب الصافية والتبن والعصافة معاً) ، وحسنت منها في الحالة المعنية

التبن والعصافة ان هذه النسبة تبلغ للجوادار ٧٨,٩٨ بالمئة ، للحنطة

٧٢,٦٧ بالمئة ، للشعير والشوفان ٧٣,٢٢ بالمئة ، للذرة البيضاء والحنطة

السوداء ٧٧,٧٨ بالمئة ثم ان كمية الحبوب المباعة قد تحددت نهائياً

بحسب الكمية المستهلكة في الاستثمارة بالذات .

٢٨,٣ بالمئة—٢٥,٤ بالمئة ابتداء من الفئة العليا الى الفئة الدنيا

وهنا ايضاً نرى بوضوح كيف ان وسائل الانتاج التي يفصل عنها الفلاحون المنتزعة املاكهم تتحول الى رأسمال .

ومفهوم ان يكون السيد كريفنكو لم يستطع ان يستخلص استنتاجات صحيحة من المعلومات التي استخدمها— او ، بالاصح ، التي شوهاها— على هذا النحو فبعد ان وصف ، استناداً الى اقوال فلاح من منطقة نوفغورود ، جاره في عربة السكة الحديدية ، الطابع النقدي للاقتصاد الفلاحي في تلك الانحاء اضطر الى استخلاص استنتاج صحيح مفاده ان هذا الوضع بالضبط ، وضع الاقتصاد البضاعي ، « يكون » « كفاءات خاصة » ، ويخلق هما واحداً « حصاد (الاعشاب) بتكاليف ارخص » ، « والبيع باسعار اغلى » (ص ١٥٦) * وهذا الوضع بمثابة « مدرسة » « توقظ (وهذا صحيح !) المؤهلات التجارية وتشحذها » « وتتكشف مواهب ينبثق منها اضراب كولوبايف وديرونوف (٤٧) وغيرهما من الضواري * * ، بينما يبقى البسطاء والسذج في المؤخرة ، وينهارون ، ويحل بهم الخراب ، ويتحولون الى اجراء زراعيين » (ص ١٥٦)

ان المعطيات عن محافظة تشملها ظروف اخرى تماماً ، محافظة زراعية (محافظة فورونيچ) تفضي الى الاستنتاجات

* « ينبغي استخدام العامل باجر ارخص والاستفادة منه » ،— هكذا يلاحظ السيد كريفنكو في المكان نفسه بصورة صحيحة تماماً

** يا سيد يوجاكوف كيف هذا رفيقك يقول ان « المواهب » تتحول الى « ضوار » بينا اكدت انت ان الناس لا يصبحون هكذا الا لانهم لا يملكون « فكراً نقاداً » ؟ هذا سيبى ، ايها السادة ، ان تتشاجروا وتتضاربوا في المجلة نفسها .

ذاتها قد يبدو ان الامر واضح بشكل كاف فان نظام الاقتصاد البضاعي يبرز بجلاء بوصفه خلفية اساسية لاقتصاد البلد بوجه عام و«الفلاحين» و«المشاعيين» بوجه خاص ؛ كما يبرز واقع ان هذا الاقتصاد البضاعي ، و**وحدته بالضبط** ، يشق «الشعب» و«الفلاحين» الى بروليتاريا (يحل بهم الخراب ، يتحولون الى اجراء زراعيين) والى برجوازية (الضواري) ، اي ان هذا الاقتصاد يتحول الى اقتصاد رأسمالي ولكن «اصدقاء الشعب» لا يتجرأون ابداً على ان ينظروا مباشرة الى **الواقع** ويسموا الاشياء باسمائها (فهذا غلو في «الصرامة») ! واذا السيد كريفنكو يحلل كما يلي «يعتبر بعضهم ان نظاماً كهذا طبيعي تماماً (وكان ينبغي ان يضاف ايضاً حاصل طبيعي تماماً للطابع الرأسمالي لعلاقات الانتاج ولو قيل هذا ، لجاء افصاحاً دقيقاً لآراء «البعض» ، ولما بقي ثمة مجال لتحاشي هذه الآراء بجمل فارغة ، ولاقتضى الامر تحليل المسألة تحليلاً جوهرياً وعندما لم يتخ المؤلف هدفاً خاصاً قوامه محاربة «البعض» ، كان يترتب عليه هو ايضاً ان يعترف بان الاقتصاد النقدي هو بالضبط تلك «المدرسة» التي يتخرج منها الضواري و«الموهوبون» والاجراء الزراعيون «البسطاء») ويرى ذلك البعض في هذا رسالة الرأسمالية ، رسالتها المنيعه التي يستحيل قهرها (آجل ، طبعاً ! ان يعتبر المرء انه ينبغي خوض النضال بالضبط ضد «المدرسة» وضد «الضواري» السائدين فيها ، مع خدمهم من الموظفين والمثقفين ، فكانه يعتبر الرأسمالية منيعه يستحيل قهرها . ولكنه ، بالمقابل ، اذا لم يمس اطلاقاً «المدرسة» الرأسمالية مع ضواريتها ، واذا شاء ان يمحو عواقبها الرأسمالية بانصاف التدابير الليبرالية ، فهذا يعني انه حقاً وفعالاً «صديق الشعب» ! . ان رأينا في هذا الصدد يختلف نوعاً . فلا ريب ان الرأسمالية تضطلع هنا بدور هام ، وهذا ما اشرنا اليه

اعلاه (وبالضبط في الاشارة الى مدرسة الضواري والاجراء الزراعيين) ، ولكنه لا يجوز القول ان دور الرأسمالية كان شاملاً وحاسماً ، بحيث ان التحولات التي تجري في الاقتصاد الشعبي لم تكن رهناً بعوامل اخرى ، وانه لن يكون في المستقبل اي مخرج آخر» (ص ١٦٠)

او ترون هذا ! بدلاً من تعريف النظام الحالي تعريفاً دقيقاً وجلياً ، بدلاً من اعطاء جواب واضح عن السؤال التالي لماذا ينشق الفلاحون الى ضوار واجراء زراعيين ، يتملص السيد كريفنكو بجمل جوفاء «لا يجوز القول ان دور الرأسمالية كان حاسماً» .
— مع ان المسألة كلها تنحصر فيما يلي ايمكن قول هذا ام لا فدفاعاً عن رأيك ، كان يترتب عليك ان تبين اي اسباب اخرى تحسم الامر ، واي مخرج آخر يمكن ان يكون غير المخرج الذي يشير اليه الاشتراكيون-الديموقراطيون ، اي نضال البروليتاريا الطبقي ضد الضواري * ولكنه لا توجد اي اشارة في هذا الصدد ثم ، لعل المؤلف يعتبر ما يلي بالضبط اشارة ؟ ومهما بدا هذا فكها ، فانه ينبغي توقع كل شيء من «اصدقاء الشعب» .
«تسير بسبيل التدهور ، قبل كل شيء ، كما رأينا ، الاستثمارات الضعيفة التي تملك القليل من الارض» — وبالضبط اقل من ٥ ديسياتينات من الارض الممنوحة «اما الاستثمارات

* اذا كان عمال المصانع والمعامل في المدن لا يزالون حتى الآن هم وحدهم الذين يستوعبون فكرة نضال البروليتاريا الطبقي ضد البرجوازية ، ولا يستطيع ذلك الاجراء الزراعيون «البسطاء والسذج» في الريف ، اي بالضبط اولئك الذين فقدوا هذه الخصال اللطيفة الوثيقة الارتباط «بالدعائم الازلية» و«روح المشاعة» ، فان هذا يدل فقط على صحة نظرية الاشتراكيين-الديموقراطيين حول عمل الرأسمالية الروسية التقدمي ، الثوري .

النموذجية العائدة للفلاحين الذين كانوا يخضون الدولة وقوامها ١٥,٧ ديسياتينا من الارض الممنوحة، فانها تمتاز باستقرارها... صحيح انها ، من اجل الحصول على دخل كهذا (٨٠ روبلاً صافياً)، تستأجر ايضاً ٥ ديسياتينات ، ولكن هذا يبين فقط ما هي بحاجة اليه»

فالام يؤول هذا «التعديل» الذي يقيم صلة بين الرأسمالية و«قلة الارض» السيئة الذكر ؟ الى الامر التالي ان من يملكون القليل يحرمون منه ، ومن هم ميسورون (١٥,٧ ديسياتينا) يحصلون على المزيد * . ولكن هذا مجرد جملة محورة فارغة عن الفكرة القائلة ان البعض يحل بهم الخراب بينا يثري الآخرون !! أولم يحن الحين للاقلاع عن هذه الجمل الجوفاء حول قلة الارض ، التي لا تفسر شيئاً (لان الفلاحين لا يحصلون على الارض الممنوحة هبة ، بل يشترونها شراء) والتي لا تفعل غير ان تصف العملية ، مع العلم انها لا تصفها بدقة ، لان المقصود ليس التحدث عن الارض وحسب ، بل ايضاً عن وسائل الانتاج بوجه عام ، وليس القول ان الفلاحين يملكون منها «القليل» ، بل ان الرأسمالية المتنامية تحرد الفلاحين منها ، تنتزعهم منها ويختم السيد كريفنكو فلسفته بما يلي ونحن لا نقصد ابدأ انه يجب ويمكن للزراعة ان تبقى ، في جميع الظروف ، «طبيعية» ومفصلة عن صناعة التحويل (من جديد ، الجمل ! اولىس انت الذي اضطرت للتو الى الاعتراف بانه توجد في الوقت الحاضر مدرسة تسمى مدرسة الاقتصاد النقدي الذي يفترض التبادل ، وبالتالي فصل

* انا لا اتحدث عن الفكرة الخرقاء الزاعمة ان الفلاحين الذين يملكون حصصاً متماثلة من الارض الممنوحة هم متساوون فيما بينهم ، وانهم لا ينقسمون كذلك الى «ضوار» و«اجراء زراعيين» .

الزراعة عن صناعة التحويل ؟ ولاي غرض تكرر هذا الهذر حول الممكن والواجب ؟) ، بل حسبنا القول انه من غير العقلاني ان نخلق بصورة اصطناعية صناعة مفصولة (من الطريف ان نعرف ما اذا كانت صناعة اهالي كيمري وبافلوفو صناعة «مفصولة» ؟ ومن ذا الذي «خلقها بصورة اصطناعية» وكيف ومتى ؟) وان فصل الشغيل عن الارض وادوات الانتاج لايجري بتاثير الرأسمالية وحدها ، بل يجري ايضا بتاثير عوامل اخرى تسبق الرأسمالية وتساعدھا . هنا تفترض من جديد ، حسب كل ظن ، الفكرة العميقة القائلة انه اذا كان الشغيل يفصل عن الارض التي تنتقل الى الضاري ، فلأن الاول يملك «القليل» من الارض بينما الثاني يملك «الكثير» منها . ومثل هذه الفلسفة تتهم الاشتراكيين-الديموقراطيين «بالضيق» حين يرى هؤلاء ان السبب الحاسم يكمن في الرأسمالية ! واذا كنت قد توقفت مرة اخرى بمثل هذا التفصيل عند تمايز الفلاحين والحرفيين ، فلأنه كان ينبغي ان ابين بجلاء كيف يتصور الاشتراكيون-الديموقراطيون الامر وكيف يفسرونه كان ينبغي ان ابين ان الوقائع نفسها التي تشهد ، من وجهة نظر العالم الاجتماعي الذاتي ، على ان الفلاحين قد «افتقروا» وان «الصيادين» و«الضواري» قد «استاثروا بالارباح» ، تشهد ، من وجهة نظر المادي على تمايز برجوازي في صفوف منتجي البضائع ، تمايز ناجم بالضرورة عن الاقتصاد البضاعي نفسه . كان ينبغي ان ابين على اي وقائع تتركز الفكرة (وقد اوردناها اعلاه ، في الجزء الاول *) القائلة ان النضال بين المالكين وغير المالكين يحتدم في روسيا في كل مكان ، لا في المصانع والمعامل وحسب ، بل ايضا في أناي القرى ، وان هذا النضال هو في كل مكان نضال بين البرجوازية والبروليتاريا

اللتين تتشكلان على اساس الاقتصاد البضاعي ان التمايز ، ان تحول فلاحينا وحرفيينا الى غير فلاحين ، ان هذا التحول الذي يمكن اثباته بكل دقة بفضل هذه الوثائق الممتازة التي هي احصاءات الزيمستفوات ، يقدم البرهان **الفعلي** على صحة المفهوم الاشتراكي-الديموقراطي بالضبط للواقع الروسي ، ومفاد هذا المفهوم ان الفلاحين والحرفيين هم **منتجون صغار** بمعنى الكلمة «الدقيق» اي **برجوازيون صغار** ويمكن القول ان هذه الفكرة هي النقطة المركزية في نظرية **الاشتراكية العهالية** ، بالنسبة للاشتراكية الفلاحية القديمة التي لم تدرك لا الاقتصاد البضاعي الذي يعيش هؤلاء المنتجون الصغار في اوضاعه ، ولا تمايزهم الرأسمالي على هذا الاساس ولذا ، ينبغي على كل من يريد ان ينتقد الاشتراكية-الديموقراطية انتقاداً جدياً ، ان يركز حججه بالضبط على هذا ، ان يبين ان روسيا لا تشكل ، من حيث الاقتصاد السياسي ، نظاماً من الاقتصاد البضاعي ، وان تمايز الفلاحين لا يجري على هذا الاساس ، وان انتزاع ملكية جماهير السكان واستثمار الشغيلة قد يمكن تفسيرهما بغير التنظيم البرجوازي ، الرأسمالي لاقتصادنا الاجتماعي (بما فيه الاقتصاد الفلاحي) فجربوا اذن ايها السادة !

ثم هناك سبب آخر دفعني الى تفضيل المعطيات عن الاقتصاد الفلاحي والحرفي على وجه الضبط لكي اشرح النظرية الاشتراكية-الديموقراطية فلو اني اقتصرنا ، في انتقاد آراء «اصدقاء الشعب» ، على مقارنة افكارهم مع افكار الماركسيين ، لكنت حدث عن الطريقة المادية وينبغي كذلك ايضاح الافكار «الشعبية» وتبيان اساسها **الهادي** في علاقاتنا الاقتصادية والاجتماعية الحالية. ان الصور والامثلة المستقاة من اقتصاد فلاحينا وحرفيينا تبين من هو هذا «الفلاح» الذي يريد «اصدقاء الشعب» ان يكونوا

مفكره وهي تثبت الطابع البرجوازي لاقتصاد قريتنا وتؤكد بالتالي صحة تصنيف «اصدقاء الشعب» في عداد مفكري البرجوازية الصغيرة ناهيك عن انها تثبت وجود صلة وثيقة ولا اوثق بين افكار وبرامج راديكاليينا ومصالح البرجوازية الصغيرة وهذه الصلة التي ستزداد جلاء بعد تحليل برنامجهم بالتفصيل ، توضح لنا كذلك سبب انتشار هذه الافكار الراديكالية هذا الانتشار الواسع في «مجتمع»نا وهي تفسر بروعة ايضا استخذاء «اصدقاء الشعب» السياسي واستعدادهم لاجراء المساومات

واخيرا ، كان ثمة سبب آخر حملني على التوقف بمثل هذا التفصيل عند طابع الاقتصاد الذي يسم مظاهر من حياتنا الاجتماعية بلغت فيها الرأسمالية اقل درجات تطورها ومنها استقى الشعبيون عادة مادة نظرياتهم وبدراسة وعرض هذا الاقتصاد ، كان يمكن الجواب بأسهل وجه ، ومن حيث الاساس ، على اعتراض من اوسخ الاعتراضات انتشاراً في جمهورنا ضد الاشتراكية-الديموقراطية فانطلاقاً من الفكرة العادية القائلة بان الرأسمالية تناقض «النظام الشعبي» ونظراً لان الاشتراكيين-الديموقراطيين يعتبرون الرأسمالية الكبيرة ظاهرة تقدمية ، ولانهم يريدون الاعتماد على هذه الظاهرة بالضبط من اجل النضال ضد نظام النهب الحالي ، يتهم راديكاليونا الاشتراكيين-الديموقراطيين اعتباراً بأنهم يتجاهلون مصالح جماهير السكان من الفلاحين وبانهم يرغبون في «صهر كل فلاح في بوتقة المصنع» ، الخ

ان جميع هذه المحاكمات تركز على هذا الاسلوب الغريب المدهش بانعدام منطقته ، والقائل بالحكم على الرأسمالية تبعاً لما هي عليه في الواقع ، وعلى القرية تبعاً «لما يمكن ان تكون» وواضح ان خير جواب على هذا هو ان نبين لهم القرية الفعلية واقتصادها الفعلي .

ان كل من يلقي نظرة علمية ، غير متحيزة ، الى هذا الاقتصاد ، لا بد له من الاعتراف بان روسيا القروية هي عبارة عن نظام اسواق صغيرة مبعثرة (او عن فروع صغيرة لسوق مركزية) تهيمن على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مناطق مختلفة غير كبيرة وفي كل من هذه المناطق ، نرى جميع الظواهر التي تلازم بالاجمال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الذي يعتبر السوق ضابطه فنحن نرى تمايز المنتجين المباشرين ، البطوريكين ، المتساوين فيما مضى ، الى اغنياء وفقراء ؛ نرى انبثاق الرأسمال ولا سيما الرأسمال التجاري ، الذي يرمي شباكه على الشغيل ويمتص عصارته كلياً وعندما تقارنون اقتصاد الفلاحين كما يصفه راديكاليونا مع المعطيات الدقيقة التي تقدمها المصادر الاولية عن الحياة الاقتصادية في القرية ، فانكم ستدهشون لكون نهج المفاهيم موضع انتقادنا يخلو من كل اشارة الى هذا الجمهور من صغار التجار الذين تكتظ بهم كل من هذه الاسواق ، الى جميع هؤلاء المضاربين الاخساء وهؤلاء المرابين البخلاء ، وهؤلاء الذين يطلق عليهم الفلاحون المحليون نعتاً محلية مختلفة ، الى كل هذا الجمهور من صغار المستثمرين الذين يسيطرون على الاسواق ويرهقون الشغيل بلا هوادة هؤلاء يستبعدونهم بكل بساطة - «فهؤلاء لم يبقوا فلاحين ، بل صاروا تجاراً» - اجل ، انتم على تمام الحق فهؤلاء «لم يبقوا فلاحين» ولكن حاولوا ان تصنفوا في فئة واحدة جميع هؤلاء «التجار» ، اي اولئك الذين ، بلغة الاقتصاد السياسي الدقيقة ، يمارسون التجارة ويستأثرون ، ولو جزئياً ، بصمل الغير ، حاولوا ان تعبروا في معطيات دقيقة عن القوة الاقتصادية لهذه الفئة وعن دورها في كل اقتصاد المنطقة ؛ ثم حاولوا ان تصنفوا في فئة مقابلة جميع الذين «لم يبقوا فلاحين» هم ايضاً لانهم يحملون الى السوق قوة عملهم ، لانهم لا

يعملون لانفسهم بل لصالح الآخرين ، - حاولوا ان تنفذوا هذه المطالب الاولى التي يتطلبها البحث الجدي وغير المتحيز ، تروا في التمايز البرجوازي لوحة على درجة من السطوع بحيث لا يبقى من خرافة « النظام الشعبي » الا مجرد الذكري ان جمهور المستثمرين القرويين الصغار يمثلون قوة رهيبية ، رهيبية على الاخص لانهم يعترضون كل شغيل بمفرده ، على حدة ، لانهم يقيدونه بهم وينتزعون منه كل امل في الخلاص ، رهيبية لان هذا الاستثمار ، نظراً لوحشية الريف الناجمة عن خصائص النظام الموصوف اعلاه - نظام انتاجية العمل المنخفضة وانعدام العلاقات مع العالم الخارجي - ، لا يقتصر على نهب العمل ، بل يمثل ايضاً تحقيراً بربرياً للكرامة الانسانية يظهر دائماً في الريف واذا شرعتم تقارنون هذا الريف **الفعلي** مع رأسماليتنا ، ادركتم آنذاك لماذا يعتبر الاشتراكيون-الديموقراطيون عملاً رأسماليتنا تقدماً حين تجمع هذه الاسواق الصغيرة المبعثرة في سوق واحدة تشمل عموم روسيا ، وحين تنشئ ، مكان كثرة من الضواري الصغار الحسني النية ، حفنة من « دعائم الوطن » الكبيرة ، وحين تضفي على العمل طابعاً اجتماعياً وتزيد انتاجيته ، وحين تحطم هذا الخضوع من الشغيل لمصاصي الدماء المحليين وتبسط الخضوع **للرأسمال** الكبير ان هذا الخضوع الاخير تقدمي بالقياس الى ذلك ، - رغم جميع فظائع اضطهاد العمل ، والانقراض ، والتوحش وتشويه اجسام النساء والاولاد ، الخ ، - لانه **يوقف فكر العامل** ويحول الاستياء المكبوت والغامض الى احتجاج واع ، يحول العصيان المبعثر ، المجزأ ، الطائش ، الى نضال طبقي منظم من اجل تحرير جميع الشغيلة ، الى نضال يستمد قوته من ظروف وجود هذه الرأسمالية الكبيرة بالذات ويمكنه بالتالي ان يامل **بنجاح اكيد** .

وجواباً عن التهمة بتجاهل جماهير الفلاحين ، يستطيع الاشتراكيون-الديموقراطيون بكامل الحق ان يستشهدوا باقوال كارل ماركس

«لقد خلع النقد عن السلاسل الزهور الخيالية التي كانت تزينها ، لا لكي توصل الانسانية حمل هذه القيود بشكلها الخالي من كل تخيل وكل فرح ، بل لكي تخلع سلاسلها وتمد يدها الى الزهرة الحية» (٤٨) .

ان الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس يخلعون عن ريفنا الزهور الخيالية التي تزينه ، ويحاربون التصورات الخيالية ومحاولات صبغ الاشياء بصبغة المثل العليا ، ويقومون بعمل هدام يكرههم بسببه «اصدقاء الشعب» كرها مميتا ، — لا لكي يبقى جمهور الفلاحين في وضع الاضطهاد الحالي والانقراض والاستعباد ، بل لكي تدرك البروليتاريا اي سلاسل تقيد الشغيلة في كل مكان ، وتدرك كيف تصنع هذه السلاسل ، وتستطيع ان تهب ضدها لكي تخلعها وتمد يدها نحو الزهرة الحقيقية

وعندما ينقلون هذه الفكرة الى ممثلي الطبقة الكادحة الذين يستطيعون وحدهم ، بحكم وضعهم ، امتلاك الوعي الطبقي وخوض النضال الطبقي ، عند ذاك يتهمونهم بالرغبة في صهر الفلاح في بوتقة المصنع

ومن هم الذين يتهمون ؟ —

انهم اناس يعلقون آمالهم في تحرير الشغيلة على «الحكومة» و«المجتمع» ، اي على هيئتي هذه البرجوازية ذاتها التي قيدت الشغيلة بالقيود في كل مكان !
ومع ذلك ، ترفع هذه البزاكات رؤوسها وتتشدق بانعدام المثل العليا عند الاشتراكيين-الديموقراطيين !

لننتقل الى برنامج «اصدقاء الشعب» السياسي ، فقد انشغلنا بآرائهم النظرية كثيراً جداً ، على ما يبدو لنا فبأي تدابير يريدون «اطفاء الحريق» ؟ واي حل يرتأون مكان الحل الخاطى على حد زعمهم ، الذي عرضه الاشتراكيون-الديموقراطيون ؟ يقول السيد يوجاكوف في مقال «وزارة الزراعة» (العدد ١ من مجلة «روسكويه بوغاتستفو») «اعادة تنظيم البنك الفلاحي ، تأسيس ادارة للتعمير ، وضع نظام لتأجير اراضي الدولة في صالح الاقتصاد الشعبي بحث وضبط مسألة تأجير الاراضي - هذا هو برنامج انهاض الاقتصاد الشعبي وحمائته من العنف الاقتصادي (كذا !) من جانب البلوتوقراطية * الناشئة» وفي مقال «قضايا التطور الاقتصادي» يكتمل هذا البرنامج «لانهاض الاقتصاد الشعبي» بهذه «الخطوات الاولى ولكنها الضرورية» - «ازالة جميع العقبات التي تقيد الآن المشاعة الزراعية تحرير هذه المشاعة من الوصاية ، الانتقال الى اعمال الحراثة المشتركة (جعل العمل الزراعي عملاً اجتماعياً) وتطوير معالجة الخامات المستخرجة من الارض معالجة مشتركة» ويضيف السيدان كريفنكو وكاريشيف «التسليف الرخيص ، بنيان اقتصادي قوامه الارتيل ، تأمين التصريف ، امكانية الاستغناء عن ربح رب العمل (التفاصيل تأتي فيما بعد) ، اختراع محركات ارخص وغير ذلك من التحسينات التكنيكية» واخيراً - «المتاحف والمستودعات ومكاتب البيع والشراء بالعمولة»
 تمحصوا هذا البرنامج ، تروا ان هؤلاء السادة يقفون كليا وبلا تحفظ على تربة المجتمع الحالي (اي على تربة النظم

* البلوتوقراطية - نظام الدولة الذي تسيطر فيه حفنة من الاغنياء ، بينما الشعب محروم كليا من الحقوق . **الناشر** .

الرأسمالية ، الامر الذي لا يدركونه) ويريدون ان يتملصوا بترقيعه ورتقه ، ولا يفهمون ان جميع تدابيرهم التقدمية — التسليف الرخيص ، التحسينات التكنيكية ، البنوك ، الخ . — قادرة فقط على تعزيز البرجوازية وتطويرها .

ان نيق . — ون على تمام الحق ، طبعا ، — وهذه واحدة من اثنى موضوعاته ، كان لا بد ان يعترض عليها «اصدقاء الشعب» — حين يقول انه لا يمكن معالجة الوضع باي اصلاح يجرى على اساس النظم الحالية ، وان التسليف والهجرة والاصلاحيات الضرائبية ، وانتقال الارض كلها الى ايدي الفلاحين لن تحدث اي تغيير جوهري ، بل بالعكس ؛ فلا بد لها ان تؤدي الى تعزيز وتطوير الاقتصاد الرأسمالي الذي يعيقه الآن الافراط في «الوصاية» وتعيقه بقايا الاتوات الاقطاعية ، وتسمير الفلاحين بالارض ، الخ وهو يقول ان الاقتصاديين ممن يرغبون في تطور التسليف تطورا موسعا ، كالامير فاسيلتشيكوف (الذي لا ريب في انه ، حسب افكاره ، من «اصدقاء الشعب») ، يريدون ما يريد هذه الاقتصاديون «الليبيراليون» ، اي البرجوازيون ، اي انهم «يسعون الى تطوير العلاقات الرأسمالية وترسيخها» . وهم لا يفهمون الطابع التناحري في علاقاتنا الانتاجية (سواء في صفوف الفلاحين ام في صفوف الفئات الاخرى) وعضا عن السعي الى افساح المجال امام هذا التناحر ، عوضا عن الانضمام مباشرة الى اولئك الذين يستعبدون بحكم هذا التناحر ، وعن السعي الى مساعدتهم على النهوض من اجل النضال ، يحلمون بوقف النضال بتدابير محسوبة لارضاء الجميع ، وترمي الى المصالحة والاتحاد ومفهوم اي نتيجة يمكن ان تحدث من جميع هذه التدابير حسبنا ان نتذكر امثلة التمايز المذكورة اعلاه لكي نقنع بان جميع هذه

التسليفات * والتحسينات والبنوك ، وغيرها من «الخطوات التقدمية» لا يمكن ان يستفيد منها الا من يملكون بعض «التوفيرات» فضلا عن استثمار عقلائية ومثينة ، اي ممثلو الاقلية الضئيلة ، ممثلو البرجوازية الصغيرة وكيفما اعدتم تنظيم البنك الفلاحي وغيره من المؤسسات المماثلة ، فانكم لن تمسوا في شيء على الاطلاق ذلك الواقع الاساسي والجذري وهو ان جمهور السكان قد انتزعت ملكيته ولا تزال تنتزع منه ، وانه لا يملك الوسائل حتى للقيام باوده ، فكيف يمكنه انشاء استثمار زراعية عقلائية

ويجب قول الشيء نفسه عن «الارتيلات» وعن «اعمال الحراثة المشتركة» ان السيد يوجاكوف يسمي هذه الاخيرة «جعل العمل الزراعي عملا اجتماعياً» طبيعي ان هذه التسمية لا تثير غير الضحك ، لانه ، من اجل جعل العمل الزراعي عملا اجتماعياً ، لا يكفي تنظيم الانتاج في حدود قرية صغيرة ؛ لأنه ينبغي لهذا الغرض انتزاع املاك «الضواري» الذين يحتكرون وسائل الانتاج ويهيمنون اليوم على الاقتصاد العام الروسي ولهذا الغرض ، ينبغي النضال والنضال ثم النضال ، لا المواعظ الاخلاقية البرجوازية الصغيرة التافهة الفارغة

ولهذا السبب تتحول امثال هذه التدابير عندهم الى انصاف تدابير ليبرالية وجلة تعيش من صدقات البرجوازيين المحبين

* هذه الفكرة القائلة بدعم «الاقتصاد الشعبي» بواسطة التسليف ، اي اقتصاد المنتجين الصغار ، مع وجود العلاقات الرأسمالية (ووجود هذه العلاقات لم يبق كما رأينا في مستطاع «اصدقاء الشعب» انكاره) ، ان هذه الفكرة الخرقاء تفصح عن عدم فهم الحقائق الاولية في الاقتصاد السياسي النظري ، وتبين بفائق الوضوح ابتذال نظرية هؤلاء السادة الذين يحاولون ان يجلسوا بين كرسيين .

للغير السخية ؛ والضرر الذي تحدثه هذه التدابير بصرف المستثمرين عن النضال اكبر بكثير من النفع الذي قد ينجم من احتمال اجراء تحسين في وضع بعض الافراد ، تحسين لا يمكن له الا يكون بائساً وعرضياً على الاسس العامة للعلاقات الرأسمالية اما الى اي درجة فاضحة يذهب هؤلاء السادة في تمويه تناحرات الحياة الروسية ، - وهم يفعلون ذلك ، بالطبع ، باحسن النوايا لكسي يضعوا حداً للنضال الحقيقي اي بالضبط بهذه النوايا المرصوفة بها جهنم - فهذا ما تبينه محاكمة السيد كريفنكس —
التالية :

«ان المثقفين الذين يقودون مؤسسات الصناعيين ، في استطاعتهم ان يقودوا الصناعة الشعبية»
ان كل فلسفتهم تتقوم في عويل ونواح حول الموضوعة القائلة : يوجد نضال واستثمار ، ولكنه «من الممكن» ان لا يكون لهما وجود لو لو لم يكن هناك مستثمرون وبالفعل ، ماذا اراد ان يقول المؤلف بجملته الخرقاء ؟ وهل يمكن النكران حقا ان الجامعات الروسية وغيرها من مؤسسات التعليم تنتج كل سنة «مثقفين» (؟؟) لا يفعلون غير ان يفتشوا عنم يعيشهم ؟ وهل يمكن النكران حقا ان الوسائل الضرورية لاعاشة هؤلاء «المثقفين» لا يملكها في الوقت الحاضر في روسيا غير الاقلية البرجوازية ؟ وهل من الممكن حقا ان يزول المثقفون البرجوازيون في روسيا لمجرد ان يقول «اصدقاء الشعب» ان «من الممكن» ان يخدم هؤلاء المثقفون طبقة غير البرجوازية ؟ اجل ، «من الممكن» لو لم يكونوا برجوازيين «من الممكن» الا يكونوا برجوازيين ، «لو» لم تكن في روسيا برجوازية ورأسمالية ! وهكذا يكتفي بعضهم طوال حياته بكلمة «لو» ! ثم ان هؤلاء السادة لا يمتنعون عن ايلاء الرأسمالية الاهمية الحاسمة وحسب ،

بل لا يريدون أيضاً بالاجمال ان يروا اي شيء سيبى في
الراسمالية فاذا قضي على بعض «العيوب» ، فقد يدبرون
امورهم في هذا النظام على نحو ملائم جداً فما رأيكم بهذا
التصريح الذي ادلى به السيد كريفنكو :

« ان الانتاج الراسمالي وتحويل الصناعات الحرفية الى
صناعات راسمالية لا يشكلان اطلاقاً منفذاً لا بد ان تبتعد صناعة
المعالجة عبره عن الشعب بديهي ان في مستطاعها ان تبتعد ،
ولكن في مستطاعها كذلك ان تدخل حياة الشعب وتقترب من
الزراعة ومن صناعة الاستخراج ولهذا الغرض ، تتوافر عدة
تركيبات ، والى هذا الغرض يمكن الوصول عبر عدة منافذ ، ومنها
ذلك الذي اشرت اليه » (ص ١٦١) ان السيد كريفنكو يتحلى ،
بالقياس الى السيد ميخايلوفسكي ، ببعض الخصال الطيبة جداً
ومنها ، مثلاً ، الصراحة والاستقامة فحيث في مقدور السيد
ميخايلوفسكي ان يملأ صفحات كاملة بجمل سيالة ومدوية ،
تدور وتلف حول الموضوع دون ان تمسه ، يضرب السيد كريفنكو
الجدي والعملى بكل قوته ويعرض على القراء ، دون اي وخز في
الضمير ، كل ما تنطوي عليه آراؤه من حماقة تفضلوا واحكموا
بانفسكم : « في مستطاع الراسمالية ان تدخل حياة الشعب » . وهذا
يعني ان الراسمالية ممكنة دون فصل الشغيل عن وسائل الانتاج !
حقاً ، هذا رائع ؛ فنحن الآن ، على اقل تقدير ، نتصور بوضوح
كامل ماذا يريد «اصدقاء الشعب» انهم يريدون الاقتصاد البضاعي
بدون الراسمالية ، - الراسمالية بدون الاستثمار وانتزاع
الاملاك ، مع البرجوازيين الصغار وحدهم الذين يجرجرون حياتهم
بسلام في كنف الملاكين العقاريين ذوي الشعور الانساني والموظفين
الطيبين وهم ، بوقار موظف وزاري ينوي اغداق النعم على
روسيا ، يشرعون في تلفيق تركيبات تؤول الى نظام تتختم فيه

الذئاب وتسلم الغنم ولكي نكون فكرة عن طابع هذه التركيبات ، لا بد لنا ان نعود الى مقال المؤلف نفسه في العدد ١٢ («بصدد المنعزلين المثقفين») فان السيد كريفنكو يقول وهو يتصور ، اغلب الظن ، انهم «دعوه» الى «حل القضايا الاقتصادية العملية» : «ان شكلي الصناعة التعاوني والحكومي لا يمثلان اطلاقاً كل ما يمكن تصوره في هذه الحال . فمن الممكن ، مثلاً ، التركيب التالي»

وتعقب ذلك حكاية عن زيارة قام بها الى هيئة تحرير «روسكويه بوغاتستفو» فني يحمل تصميم استثمار تكنولوجي لمنطقة الدون بشكل شركة مساهمة اسهمها صغيرة (لا تزيد قيمة السهم الواحد منها عن ١٠٠ روبل) وقد عرض على صاحب التصميم تعديل تصميمه على النحو التالي تقريباً : «ينبغي الا تخلص الاسهم الافراد ، بل المشاعات الزراعية ، مع العلم ان قسماً من سكانها الذين سيعملون في المؤسسات ينبغي ان يتقاضوا اجرة عادية ، كما ينبغي ان تضمن المشاعات الزراعية صلة هذا القسم بالارض»

اي عبقرية ادارية ، أليس كذلك ! وبأي بساطة مؤثرة وبأي سهولة تدخل الرأسمالية في حياة الشعب مطهرة من عناصرها الضارة ! كل ما ينبغي ، تدبير الامور بحيث يشتري الاغنياء القرويون الاسهم * بواسطة المشاعة ويحصلون على دخل من

* اني اتحدث عن شراء الاسهم من جانب الاغنياء - رغم تحفظ المؤلف وقوله بان تخلص الاسهم المشاعات - لانه يتحدث مع ذلك عن شراء الاسهم بالنقود ، والنقود يملكها الاغنياء فقط . ولذا ، سواء تحقق الامر بواسطة المشاعات ام بغير واسطتها ، فالامر ان سيان ، اذ ان الاغنياء وحدهم يستطيعون ان يدفعوا ، كما ان شراء او استئجار الارض من قبل المشاعة لا يقضي اطلاقاً على احتكار هذه الارض من جانب الاغنياء . ثم ان الدخل (الربحة) انما يجب ان يحصل عليه ذلك الذي دفع ، والا فان السهم لن يكون سهماً . واني افهم اقتراح المؤلف بمعنى ان قسماً معيناً من الارباح

المؤسسة التي يكدح فيها «قسم من السكان» تأمنت صلتهم بالارض ، - «صلة» لا تمكن من العيش من هذه الارض (والا من ذا الذي يمضي يشتغل لقاء «اجرة عادية» ؟) ولكنها تكفي لربط المرء بمطرحه ، ولاستعباده من جانب المؤسسة الرأسمالية المحلية بالضبط وحرمانه امكانية تغيير رب عمله برب عمل آخر واني استعمل بحق كامل تعبير رب العمل ، وتعبير الرأسمالي ، لأن من يدفع الاجرة للشغيل لا يمكن تسميته باسم آخر

ولعل القارىء يؤاخذني لأنني تناولت بمثل هذا التفصيل حماقة كهذه لا تستحق ، على ما يبدو ، اي اهتمام . ولكن عفواً صحيح ان هذه حماقة ، ولكنها حماقة من المفيد والضروري دراستها لأنها تفصح عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الواقعية في روسيا وتنتسب بالتالي الى اوسع الافكار الاجتماعية انتشاراً عندنا ، هذه الافكار التي سترتب على الاشتراكيين-الديموقراطيين ان يحسبوا لها الحساب زمناً طويلاً والمشكلة ان الانتقال من نمط الانتاج القطاعي ، الفني الى نمط الانتاج الرأسمالي في روسيا قد ولد وهو يولد اليوم ايضاً جزئياً وضماً للشغيل كان فيه الفلاح ، العاجز عن ان يؤمن عيشه من الارض وان يأخذ منها ما يسدده به التزاماته للملاك العقاري (وهو لا يزال يسددها حتى الآن) ، مضطراً الى السعي وراء «مورد ثانوي

سيقتطع ولتأمين صلة العامل بالارض» . - واذا كان المؤلف لا يقصد هذا المعنى (رغم انه ينجم حتماً من اقواله) واذا كان يقصد ان الاغنياء يدفعون اثمان الاسهم دون ان يحصلوا على الارباح ، - فان تصميمه ينحصر آنذاك بكل بساطة في ان المالكين يتقاسمون مع غير المالكين وهذا اشبه بنكتة الدواء الخاص لقتل الذباب ، هذا الدواء الذي يتطلب اصطياد الذباب - وجسبها في وعاء فتموت على الفور .

للرزق» كان في البدء ، في الزمن الماضي الطيب ، يرتدي اما شكل عمل حرفي مستقل (مثلا ، النقل) واما شكل عمـل حرفي غير مستقل ولكن اجرته حسنة نسبياً بسبب من الضعف الشديد الذي كان يشوب تطور الصناعات الحرفية . وقد كان هذا الوضع ، بالقياس الى الوضع الحالي ، يؤمن بعض اليسر للفلاحين ، بعض اليسر للاقنان الذين كانوا يجرجرون حياتهم بسلام في كنف مائة الف من رؤساء البوليس النبلاء الطيبين ، وجامعي الارض الروسية الناشئين ، البرجوازيين .

وها هم «اصدقاء الشعب» يجعلون من هذا النظام مثالا اعلى خالعين عنه بكل بساطة جوانبه القاتمة ، ويحلمون به ، «يحلمون» لانه زال من زمان بعيد من الوجود ، لان الرأسمالية حطمته من زمان بعيد ووجدت انتزاع املاك الفلاحين الزراع بالجملة وحولت «موارد الرزق» السابقة الى استثمار منفلت العنان ولا اكثر «للايدي» العاملة المعروضة بوفرة

ان فرساننا من البرجوازية الصغيرة يريدون بالضبط الحفاظ على «صلة» الفلاحين بالارض ، ولكنهم لا يريدون نظام القناة الذي كان وحده يؤمن هذه الصلة والذي لم يحطمه غير الاقتصاد البضاعي والرأسمالية ، وقد جعلت الرأسمالية هذه الصلة امراً مستحيلاً . وهم يريدون موارد الرزق ثانوية لا تنتزع الفلاحين من الارض ولا تولد المزاحمة—في العمل من اجل السوق ، ولا تخلق الرأسمال ولا تستعبد له جماهير السكان وهم ، لولائهم للطريقة الذاتية في علم الاجتماع ، يريدون ان «ياخذوا» خير ما هنا وهناك ، ولكن هذا ، بالطبع ، هو بالفعل امنية صبيانية لا تفضي الا الى احلام رجعية تتجاهل الواقع ، لا تفضي الا الى العجز عن فهم واستغلال الجوانب الثورية ، التقدمية فعلا من النظم الجديدة والى العطف على التدابير التي تخلد النظم القديمة الطيبة التي تسود

الممل نصف القني ، نصف الحر ، وهي نظم كانت تنطوي على جميع فئات الاستثمار والاضطهاد وتسد كل مخرج .

ولكي اثبت صحة هذا التفسير الذي يصنف «اصدقاء الشعب» في عداد الرجعيين ، اورد مثلين .

في احصاءات زيمستفو موسكو ، نقرأ وصفاً لاستثمار السيدة ك . (قضاء بودولسك) التي ادهشت (اي الاستثمار) على سواء احصائيي موسكو والسيد ف ف ، حسبما اذكر (فقد كتب عن هذا ، كما اذكر ، مقالا في احدى المجلات)

ان هذه الاستثمارة الشهيرة ملك السيدة ك انما يعتبرها السيد ف اورلوف «عاملا يؤكد بصورة مقنعة في الواقع» موضوعته المفضلة التي تزعم ما يلي «حيث الزراعة الفلاحية في حالة حسنة ، يدار اقتصاد ملاكي الاراضي الخصوصيين بصورة احسن» ويتبين من حديث السيد اورلوف عن ضيعة هذه السيدة انها تديرها باستخدام عمل الفلاحين المحليين ، فان هؤلاء يحرقون ارضها مقابل قروض من الطحين تسلفها لهم في الشتاء ، الخ وكذلك تبدي المالكة عناية فائقة بالفلاحين ، وتساعدهم ، بحيث انهم الآن اوفر الفلاحين يسراً في الناحية فالخبز عندهم «يكفي تقريباً حتى الموسم الجديد (بيننا كان لا يكفي من قبل حتى العيد الشتوي للقديس نقولا)»

واننا لنتساءل هل ينفي «هذا الوضع التضاد بين مصالح الفلاحين ومصالح ملاكي الارض» ، كما يظن السيد ن كابلوكوف (المجلد ٥ ، ص ١٧٥) والسيد ف اورلوف (المجلد ٢ ، ص ٥٥ - ٥٩ وغيرها) ؟ واضح ان الاجابة كلا ، لان السيدة ك . تعيش من عمل فلاحيتها وهكذا فان الاستثمار لم يقض عليه اطلاقاً ان عدم رؤية الاستثمار وراء العلاقات الطيبة ازاء المستثمرين امر مبرر بالنسبة للسيدة ك . ، ولكنه امر غير مبرر في اي حال من الاحوال

بالنسبة لاقتصادي احصائي يتملكه العجب في هذه الحالة ويفدو نداء للسادة Menschenfreunde * في الغرب الذين يتملكهم العجب من علاقات الرأسمالي الطيبة ازاء العامل ويروون بحماسة مثال الصناعي الذي يعنى بالعمال ويؤمن لهم مخازن بضائع الاستهلاك والمساكن ، الخ ان من يستند الى وجود (وبالتالي «امكانية») امثال هذه «الوقائع» ويخلص الى القول بانعدام التضاد بين المصالح ، فكان الاشجار تمنعه من رؤية الغاب . هذا اولا

ثانياً ، نرى من حكاية السيد اورلوف ان فلاحى السيدة ك ، «بفضل الفلال الرائعة (فان المالكة العقارية قد اعطتهم بداراً جيداً) قد اقتنوا المواشى» ولهم الآن استثمارات «حسنة الحال» . تصوروا ان هؤلاء «الفلاحين الحسني الحال» صاروا كذلك تماماً لا «تقريباً» فالخبز يكفيهم لا حتى الموسم الجديد «تقريباً» ، ليس «عند الاغلبية» ، بل عند الجميع ما يكفي تماماً من الخبز لنتصور ان الارض عند هؤلاء الفلاحين صارت كافية وانهم يملكون كذلك «مراعى ودروبا للمواشى» التي لا يملكونها الآن (فاي استثمارات جيدة!) والتي يستاجرونها من السيدة ك . لقاء العمل . فهل يعتقد السيد اورلوف حقاً ان هؤلاء الفلاحين سيشرعون آنذاك ، اي فيما لو كانت الاستثمارات الفلاحية جيدة بالفعل ، «في تنفيذ جميع الاشغال في ضيعة السيدة ك . بدقة وسرعة وفي الوقت المناسب» كما يفعلون الآن ؟ او لعل الامتنان للسيدة الطيبة التي تعتمر الفلاحين الحسني الحال بحنان الام ، سيحفزهم بقوة لا تقل عن قوة الوضع الحالي الذي لا مخرج منه اذ لا يمكنهم الاستغناء عن المراعى وعن دروب المواشى ؟

بديهي ان هذه هي ، في الجوهر ، افكار «اصدقاء الشعب» :

فهم ، بوصفهم مفكري البرجوازية الصغيرة الحقيقيين ، لا يريدون القضاء على الاستثمار بل يريدون تلطيفه ، لا يريدون النضال بل يريدون التوفيق . ان مثلهم العليا الكبرى التي يرغون ويزبدون على اساسها بفائق الحماية ضد الاشتراكيين-الديموقراطيين المحدودين ، لا تمضي الى ابعد من الفلاحين « الحسني الحال » الذين يسددون ما عليهم من « اتاوات » للملاكين العقاريين وللرأسماليين ، شرط ان يعاملهم الملاكون العقاريون والرأسماليون بانصاف .

مثال آخر لقد عرض السيد يوجاكوف ، في مقاله المعروف بشكل كاف : « معدلات الملكية العقارية الشعبية في روسيا » (روسكيا ميسل » ، ١٨٨٥ ، العدد ٩) مفاهيمه بصدد المقاييس التي يجب ان ترتديها الملكية العقارية « الشعبية » ، اي ، حسب اصطلاحات ليبيراليينا وتعابيرهم ، ملكية تنفي الرأسمالية والاستثمار . ونحن الآن ، بعد هذا التفسير الممتاز الذي فسر به السيد كريفنكو الامور ، نعرف انه كان يعتقد ايضا وجهة نظر « ادخال الرأسمالية في حياة الشعب » وكان يعتبر ان الحد الادنى للملكية العقارية « الشعبية » يتقوم في حصص من الارض الممنوحة من شأنها ان تؤمن « المؤونة من الحبوب والمدفوعات » * ، بينما يمكن على حد زعمه ، تأمين الباقي بواسطة « مورد للرزق »

* لكي ابين العلاقة بين هذه النفقات والقسم الباقي من الميزانية الفلاحية ، استشهد مرة اخرى بنفس الميزانيات الـ ٢٤ في قضاء اوستروغوجسك ان متوسط نفقات العائلة ٤٩٥,٢٩ روبلا (عينا ونقداً) منها ١٠٩,١٠ روبلات لعلف الماشية ، و ١٣٥,٨٠ روبلا للماكولات النباتية والضرائب ، والباقي ، اي ٢٥٠,٤٩ روبلا للنفقات الاخرى للماكولات غير النباتية والالبسة وادوات الزراعة وبدل استئجار الارض وخلافه اما علف الماشية فيدرجه السيد يوجاكوف في حساب حقول الاعشاب والاراضي المساعدة الثانوية .

وبكلمة اخرى ، لقد سلم صراحة بوضع كان الفلاح في ظله ، مع احتفاظه بصلته بالارض ، يتعرض لاستثمار مزدوج ، جزئياً من جانب الملاك العقاري- عن طريق «حصّة الارض الممنوحة» ، وجزئياً من جانب الرأسمالي عن طريق «مورد الرزق» ان هذا الوضع ، وضع صفار المنتجين الذين يتعرضون لاستثمار مزدوج والموضوعين فضلاً عن ذلك في ظروف معيشية تولد حتماً الرضوخ والخبل ، وتقضي عند طبقة المظلومين على كل امل لا في النصر وحسب ، بل ايضاً في النضال ،- ان هذا الوضع نصف القروسطي * - هو nec plus ultra الافق الفكري والمثل العليا عند «اصدقاء الشعب» وحين تطورت الرأسمالية بسرعة هائلة في سياق تاريخ روسيا كله منذ الاصلاح الزراعي ، وشرعت تنتزع من الجذور هذه الدعامة لروسيا القديمة- اي الفلاحين البطريركيين ، انصاف الاقنان ، تنتزعهم من الوضع القروسطي ، نصف الاقطاعي ، وتضعهم في وضع جديد ، رأسمالي صرف ، مجبرة اياهم على مغادرة اماكنهم المألوفة وعلى التيهان في عموم روسيا بحثاً عن العمل ، ومحطمة خضوعهم «لرب العمل» المحلي ، ومبينة اين يقوم اساس الاستثمار بوجه عام ، الاستثمار الطبقي ، لا النهب من جانب صل بعينه ،- حين شرعت الرأسمالية تجتذب بالجملة البقية من السكان الفلاحين ، المرهقين والمضغوظين في حالة كحالة المواشي ، الى دوامة حياة اجتماعية وسياسية اعقد فاعقد ، حينذاك اطلق فرساننا العويل والنواح بشأن انهيار الدعائم وتحطّمها وهم لا يزالون يواصلون الآن العويل والنواح على ذلك الزمن الغابر الطيب ، مع انه لا بد للمرء الآن ، على ما يبدو ، ان يكون اعمى لكي لا يرى الجانب الثوري من نمط الحياة الجديد هذا ، لكي لا

* نسبة مركبة الى القرون الوسطى . المهروب .

يرى كيف تخلق الرأسمالية قوة اجتماعية جديدة لا تمت باي صلة الى النظام الاستثمالي القديم ، وفي مستطاعها ان تناضل ضده .

ولكننا لا نلحظ عند «اصدقاء الشعب» اي رغبة على الاطلاق في تغيير النظم الحالية تغييراً جذرياً فهم يكتفون تماما بالتدابير الليبرالية في ظل هذه النظم ، والسيد كريفنكو ، سعيأ منه لاختراع تدابير كهذه ، يقدم البرهان على كفاءات ادارية حقيقية جديدة بيومبادور (٤٩) روسي .

فهو في حديثه عن ضرورة القيام «بدراسة جدية وتحويل جذري» «لصناعتنا الشعبية» ، يقول «ان هذه المسألة تتطلب على العموم بحثاً خاصاً وتقسيم الصناعات الى فئات من الصناعات قابلة للتكيف على حياة الشعب (كذا !!) والى صناعات يلقي تكييفها مصاعب جدية ما»

ان مثالا عن تقسيم كهذا الى فئات يقدمه لنا السيد كريفنكو نفسه ، اذ يقسم الصناعات الحرفية الى صناعات لا تغدو صناعات رأسمالية والى صناعات صارت رأسمالية ، والى صناعات يمكنها «ان تناضل في سبيل وجودها ضد الصناعة الكبيرة»

ويقرر الاداري «في الحالة الاولى ، يستطيع الانتاج الصغير ان يوجد بحرية» ، - ان يكون حراً من السوق التي تقسم تقلباتها المنتجين الصغار الى برجوازية وبروليتاريا ؟ ان يكون حراً من توسع الاسواق المحلية ومن تمركزها في سوق كبيرة ؟ ان يكون حراً من تقدم التكنيك ؟ او لعل تقدم التكنيك هذا - في ظل الاقتصاد البضاعي - يمكنه الا يكون رأسمالياً ؟ - في الحالة الاخيرة ، يطالب المؤلف «بتنظيم الانتاج في شكل كبير كذلك» ، ويقول «واضح انه ينبغي هنا تنظيم الانتاج في شكل كبير كذلك ، ينبغي رأسمال اساسي ورأسمال متداول ، وآلات ، الخ . او التعويض عن هذه

الشروط بشروط اخرى التسليف الرخيص ، الغاء الوساطة التي لا حاجة اليها ، بنيان اقتصادي قوامه الارتيل ، امكانية الاستغناء عن ربح رب العمل ، تأمين التصريف ، اختراع محركات ارحص وغير ذلك من التحسينات التكنيكية او ، اخيراً ، تخفيض الاجور بعض الشيء ، اذا كانت تعوضه فوائد اخرى»

ان لهذه النظرة دلالة بالغة لوصف «اصدقاء الشعب» ذوي المثل العليا الكبرى في الاقوال والليبرالية المبتدلة في الافعال فان فيلسوفنا ، كما ترون ، يبدأ رأساً من امكانية الاستغناء عن ربح رب العمل ومن تنظيم اقتصاد كبير ، لا اكثر ولا اقل . رائع : فان هذا بالضبط ما يريده الاشتراكيون-الديموقراطيون كذلك ولكن كيف يريد «اصدقاء الشعب» بلوغ هذا ؟ فلأجل تنظيم انتاج كبير بدون ارباب عمل ، يجب ، اولاً ، القضاء على التنظيم البضاعي للاقتصاد العام والاستعاضة عنه بتنظيم جماعي ، شيوعي ، لا تكون فيه السوق ضابط الانتاج ، كما هو الحال الآن ، بل المنتجون انفسهم ، مجتمع العمال نفسه ، لا تخص فيه وسائل الانتاج الافراد ، بل المجتمع كله ان هذه الاستعاضة عن شكل التملك الخاص بالشكل الجماعي تقتضي ، بالطبع ، ان يصار مسبقاً الى تحويل شكل الانتاج ، تقتضي دمج عمليات انتاج المنتجين الصغار ، المبعثرة ، الصغيرة ، المنعزلة ، في عملية إنتاجية اجتماعية واحدة ، تقتضي ، بكلمة ، تلك الشروط المادية التي تخلقها الرأسمالية بالذات ولكن «اصدقاء الشعب» لا يعتزمون اطلاقاً الاعتماد على الرأسمالية فاي سلوك يعتزمون انتهاجه ؟ هذا غير معروف . بل انهم لا يشيرون حتى الى الغاء الاقتصاد البضاعي اغلب الظن ان مثلهم العليا الكبرى عاجزة كلياً عن تخطي نطاق هذا النظام ، نظام الانتاج الاجتماعي ثم انه ، لاجل الغاء ارباح ارباب العمل ، لا بد من انتزاع املاك ارباب العمل الذين تنجم «ارباحهم»

من كونهم بالضبط يحتكرون وسائل الانتاج ولانتزاع املاك
اقطاب وطننا ، لا بد من حركة ثورية شعبية ضد النظام
البرجوازي ، وهذه الحركة لا يستطيع القيام بها غير البروليتاريا
العاملة التي لا تربطها بهذا النظام اي رابطة ولكن «اصدقاء
الشعب» لا يرتاون اي نضال ، ولا يخطر في بالهم ابدأ ان من
الممكن ومن الضروري وجود مشرفين اجتماعيين غير الهيئات الادارية
التابعة لارباب العمل هؤلاء بالذات وواضح انهم لا يعتزمون
اطلاقا الوقوف جدياً ضد «ارباح رب العمل» : فان السيد كريفنكو
قد زل لسانه بكل بساطة واذا به يصلح زلله على الفور : يمكن
كذلك «التعويض» عن شيء مثل «امكانية الاستغناء عن ربح رب
العمل» «بشيء ما آخر» ، وعلى وجه الضبط بالتسليف ، وتنظيم
التصريف ، والتحسينات التكنيكية وكل شيء يترتب على خير ما
يرام فعوضاً عن شيء مهين للسادة ارباب العمل كالفاء حقوقهم
المقدسة في «الربح» ، تظهر تدابير ليبرالية دمثة لا تفعل غير ان
تضع في ايدي الرأسمالية اسلحة امضى من اجل النضال ، لا تفعل
غير ان تقوي وتوطد وتطور برجوازيتنا «الشعبية» الصغيرة
ولكي لا يبقى اي شك في ان «اصدقاء الشعب» لا يدافعون الا عن
مصالح هذه البرجوازية الصغيرة ، يعطي السيد كريفنكو ايضاً هذا
الايضاح الرائع التالي يبدو ان الغاء ربح رب العمل يمكن ان
«يعوض» : «تخفيض الاجور» !!! قد يخيل من النظرة الاولى
انه هذيان مطبق ولكن كلا فان هذا تطبيق منسجم لافكار
البرجوازية الصغيرة ان المؤلف يراقب واقع نضال الرأسمال
الكبير ضد الرأسمال الصغير واذا به ، بوصفه من «اصدقاء
الشعب» الحقيقيين ، يقف ، بالطبع ، الى جانب الرأسمال
الصغير وقد سمع في هذا الصدد ان تخفيض الاجور وسيلة من
اقوى وسائل النضال في ايدي الرأسماليين الصغار ، وهذا امر

ملحوظ تماماً وفعلاً في كثرة كثيرة من المؤسسات في روسيا أيضاً الى جانب تمديد يوم العمل . واذا به ، رغبة منه في انقاذ صغار ... **الرأسماليين** ، مهما كلفه الامر ، يقترح « تخفيض الاجور بعض الشيء ، اذا كانت تعوضه فوائد اخرى » ! ان السادة ارباب العمل ، الذين قيلت في البدء بصدد «ربحهم» ، اشياء غريبة ، على ما بدا ، يمكنهم ان يطمئنوا تماماً . واني اعتقد انهم ينصبون بملء خاطر هذا الاداري العبقري الذي يضع ضد ارباب العمل مشروعاً بتخفيض الاجور وزيراً للمالية

وفي الامكان ايراد مثال آخر يبين كيف ان البرجوازي الاصيل يتكشف من الاداريين الليبراليين الانسانيين في «روسكويه بوغاتستفو» ما ان يتناول الامر قضايا عملية ما ففي «اخبار الحياة الداخلية» (العدد ١٢ من «روسكويه بوغاتستفو») ، يدور الكلام عن الاحتكار . يقول الكاتب :

«الاحتكار والسنديكات ، هذا هو المثل الاعلى الذي ترمي اليه الصناعة المتطورة» وهو يعجب فيما بعد لظهور هاتين المؤسستين عندنا ايضاً ، رغم انه لا توجد عندنا «مزاحمة قوية بين الرساميل» . «فان صناعة السكر وصناعة البترول على السواء لم تبلغا بعد اطلاقاً درجة خاصة من التطور . وان استهلاك السكر والكبروسين عندنا لا يزال تقريباً في حالة جنينية ، اذا اخذنا بالحسبان الكمية الطفيفة من هذين المنتوجين العائدة عندنا الى كل مستهلك بالقياس الى البلدان الاخرى قد يخيل ان ميدان تطور هذين الفرعين الصناعيين لا يزال شاسعاً جداً وان في مستطاعه ان يستوعب ايضاً كثرة ضخمة من الرساميل»

مما له دلالة ان الكاتب نسي هنا بالضبط ، في هذه المسألة العملية ، الفكرة المفضلة لدى «روسكويه بوغاتستفو» والقائلة بتقلص السوق الداخلية . وهو مضطر الى الاعتراف بان

هذه السوق تجد امامها ايضا مجالا شاسعا للتطور ، لا للتقلص وهو يخلص الى هذا الاستنتاج باجراء مقارنة مع الغرب حيث الاستهلاك اكبر لماذا ؟ - لان مستوى الثقافة اعلى . - ولكن اين تكمن الاسس المادية لهذه الثقافة ان لم تكن تكمن في تطور التكنيك الرأسمالي ، في نمو الاقتصاد البضاعي والتبادل اللذين يفضيان في حالات متزايدة اكثر فاكثر الى تصادم الناس بعضهم ببعض ، ويقضيان على انعزال بعض الاماكن القروسي في فني فرنسا ، مثلا ، قبل الثورة الكبرى ، اي قبل ان تنقسم طبقة الفلاحين نصف القروسيه نهائياً الى برجوازية ريفية وبروليتاريا ، أولم تكن الثقافة في مستوى ثقافتنا لا ارقى ؟ ولو ان الكاتب نظر الى الحياة الروسية بمزيد من الانتباه ، لكان لاحظ من كل بد ، فيما لاحظ ، ان حاجات السكان الفلاحين في المناطق التي تتصف برأسمالية متطورة اعلى منها في المناطق الزراعية الصرفة وهذا ما يلاحظه بالاجماع جميع البحاثة الذين يدرسون صناعتنا الحرفية في جميع الحالات التي تبلغ فيها هذه الصناعات درجة من التطور تطبع معها بطابعها الصناعي الحرفي كل حياة السكان *

ان «اصدقاء الشعب» لا يولون هذه «التوافه» اي انتباه لأن الامر هنا يُفَسَّرُ من وجهة نظرهم بالثقافة «بكل بساطة» او ، على العموم ، باشتداد تعقد الحياة ، حتى انهم لا يهتمون بمعرفة الاسس المادية لهذه الثقافة ولهذا التعقد . - ولكنهم لو نظروا على الاقل الى اقتصاد ريفنا ، لترتب عليهم الاعتراف بان

* على سبيل المثال اشير على الاقل الى حرفيي بافلوفو ، مقارنا ايهم مع فلاحي القرى المجاورة انظر مؤلفات غريغورييف وآينسكي . - ومرة اخرى ، اورد عمداً مثال قرية يقوم فيها ، على ما يزعم ، «نظام شعبي» خاص .

تمايز الفلاحين الى برجوازية وبروليتاريا هو الذي يخلق السوق الداخلية

واغلب الظن انهم يعتقدون ان نمو السوق لا يعني بعد اطلاقاً نمو البرجوازية فان محرر اخبار الحياة الداخلية المذكور اعلاه يواصل تحليله قائلاً «ان الاحتكار عندنا ، نظراً لضعف تطور الانتاج بوجه عام ، ونظراً لانعدام المبادرة وروح المبادرة ، هو كبح جديد لتطور قوى البلد» وفي سياق الحديث عن احتكار التبغ ، يحسب الكاتب ان هذا الاحتكار «سيسحب ١٥٤ مليون روبل من التداول الشعبي» وهنا يغيب مباشرة عن باله ان الاقتصاد البضاعي هو اساس نظمنا الاقتصادية وان البرجوازية هي قائده في بلدنا كما في اي بلد آخر وعضواً عن التحدث عن البرجوازية التي يضيّق عليها الاحتكار ، يتحدث الكاتب عن «البلد» ، وعضواً عن الحديث عن التداول البضاعي ، البرجوازي ، يتحدث عن التداول «الشعبي» * ان البرجوازي لعاجز اطلاقاً عن ادراك الفرق بين هذه المفاهيم ، مهما كان هذا الفرق شاسعاً ولكي ايبين الى اي حد يتضح فعلاً هذا الفرق ، استشهد بمجلة نافذة الرأي بين «اصدقاء الشعب» ، اي بمجلة «اوتيتشيستفينيه زابيسكي» ففي مقال «البلوتوقراطية واسسها» (العدد ٢ ، عام ١٨٧٢) ، نقراً ما يلي :

«يستفاد من رأي مارلو ان ابرز علائم البلوتوقراطية ، انما هي حياها لشكل الدولة الليبرالي ، او على الاقل ، لمبدأ حرية الكسب . فاذا اخذنا هذه العلامة وتصورنا ما كانت عليه الحال منذ

* هذه الطريقة في التعبير انما يجب لوم الكاتب عليها لوما اشهد خصوصاً وان «روسكويه بوغاتستفو» تحب ان تستعمل كلمة «شعبي» خلافاً لكلمة «برجوازي» .

٨ سنوات او ١٠ ، لرأينا اننا احرزنا نجاحات هائلة في مضمرا الليبيرالية و اياً كانت الجريدة او المجلة التي اخذت ، فانها جميعها ، على ما يبدو ، تمثل المبدأ الديموقراطي الى هذا الحد او ذاك ، وجميعها تحارب في سبيل مصالح الشعب ولكن الى جانب المفاهيم الديموقراطية وحتى وراء ستارها (ولاحظوا هذا) ، تتجلى الميول البلوتوقراطية في كل لحظة ، سواء عن قصد او عن غير قصد»

وعلى سبيل المثال ، يورد الكاتب الرسالة التي وجهها تجار سانت-بطرسبورغ وموسكو الى وزير المالية ، وفيها تعرب هذه الفئة الفائقة الاحترام من البرجوازية الروسية عن شكرها وامتنانها لانه «ارسى الوضع المالي في روسيا على اكبر ما يمكن من اتساع النشاط الخاص ، الوحيد المثمر» ويخلص الكاتب الى القول «لا ريب في وجود العناصر والمساعي البلوتوقراطية في مجتمعا ، وبقدر كاف»

وانت ترى ان اسلافك في ذلك العهد الذي ولى منذ زمن بعيد ، عهد كانت الانطباعات عن الاصلاح التحريري العظيم لا تزال حية وطرية (هذا الاصلاح الذي كان لا بد له ، كما اكتشف السيد يوجاكوف ، ان يمهد السبل الهادئة والقوية امام تطور الانتاج «الشعبي» ولكنه لم يمهد السبل بالفعل الا امام تطوّر البلوتوقراطية) لم يستطيعوا امتناعا هم بالذات عن الاعتراف بالطابع البلوتوقراطي اي البرجوازي الذي تتسم به روح المبادرة في روسيا

فلماذا اذن نسيت هذا ؟ وانت اذ تتحدث عن التداول «الشعبي» وتطور «قوى البلد» بفضل تطور «المبادرة وروح المبادرة» ، لماذا لا تشير الى الطابع التناحري الذي يطبع هذا التطور ؟ الى الطابع الاستثماري الذي يطبع هذه المبادرة وهذه

الروح ؟ بديهي انه يمكن ويجب الوقوف ضد الاحتكارات وغيرها من المؤسسات المماثلة لأنها ، بلا ريب ، تؤزم وضع الشغيلة ، ولكنه يجب ألا يغيب عن البال ان الشغيل ، علاوة على جميع العقبات القروسطية ، مقيد ايضاً بقيود اقوى ، بقيود حديثة ، برجوازية . ولا ريب ان الغاء الاحتكارات سيكون في صالح «الشعب» بأسره ، لأن هذه البقايا من النظم القروسطية ،— وقد غدا الاقتصــــاد البرجوازي اساس اقتصاد البلاد ،— لا تفعل غير ان تضيف الى الولايات الرأسمالية ويلات اخرى ، اشد مرارة ، هي ويلات القرون الوسطى ولا ريب انه يجب القضاء عليها ،— وكلما كان ذلك اسرع واحسم ، كلما كان احسن ،— بغية فك ايدي الطبقة العاملة وتسهيل نضالها ضد البرجوازية بتطهير المجتمع البرجوازي من قيود شبه القنانة التي ورثها

هكذا اذن يجب تسمية الاشياء باسمائها والقول ان الغاء الاحتكارات وسائر العقبات القروسطية كلها (وهي في روسيا— جحافل) ضروري تماماً للطبقة العاملة من اجل تسهيل نضالها ضد النظم البرجوازية هذا كل فحوى الامر وليس غير البرجوازيين من يستطيعون ان ينسوا ان وراء تضامن مصالح «الشعب» بأسره ضد المؤسسات القروسطية ، الاقطاعية ، يكمن التناحر العميق المستعصي بين البرجوازية والبروليتاريا في داخل هذا «الشعب» ثم انه من الخراقة الظن بان هذا يبعث في نفوس «اصدقاء الشعب» شعور الخجل ، في حين انهم ، فيما يتعلق بحاجات الريف ، يقولون ، مثلاً ، اقوالاً كهذه :

«عندما بحث بعض الصحف منذ عدة اعوام— هكذا يروي السيد كريفنكو— اي مهن واي نوع من المثقفين يحتاج اليه الريف ، بانت اللائحة كبيرة جداً ومتنوعة جداً ؛ وقد شملت ميادين الحياة جميعها تقريباً : بعد الاطباء والطبيبات جاء الممرضون

والممرضات ، وبعدهم المحامون ، وبعدهم المحامين المعلمون ومنظمو المكتبات ومخازن بيع الكتب ، والمهندسون الزراعيون ، وخبراء الغابات ، وعلى العموم ، الاشخاص الذين يهتمون بالزراعة ، والفنيون من مختلف الاختصاصات (وهو ميدان رحب جداً ولا يزال بكرة تقريباً) ، ومنظمو وقادة مؤسسات التسليف ومستودعات البضائع ، الخ

لنتناول على الاقل اولئك «المثقفين» (؟ ؟) الذين يتعلق نشاطهم بالميدان الاقتصادي مباشرة ، اولئك خبراء الغابات والمهندسين الزراعيين والفنيين ، الخ فالى حد كبير يحتاج الريف في الواقع الى هؤلاء الناس ! ولكن اي ريف ؟ - بديهي انه ريف ملاكي الاراضي ، ريف الفلاحين الميسورين ، الذين يملكون «توفيرات» والذين يستطيعون ان يدفعوا اتعاب جميع هؤلاء الاختصاصيين الذين يتفضل السيد كريفنكو ويشرفهم بنعت «المثقفين» ان هذا الريف يتعطش بالفعل منذ زمن بعيد الى الفنيين والى التسليف والى مستودعات البضائع ، وهذا ما تشهد عليه جميع المطبوعات الاقتصادية ولكنه يوجد ريف آخر ، عدد سكانه اكبر بكثير ، ريف لا ضير على «اصدقاء الشعب» لو تذكره مراراً اكثر ، - ريف فلاحين شملهم الخراب ، وسلبوهم وعروهم حتى من آخر خيط عندهم ، ولا يملكون «التوفيرات» من اجل دفع اتعاب «المثقفين» ، وليس هذا وحسب ، بل لا يملكون ايضاً ما يكفي من الخبز لكي لا يموتوا جوعاً وهذا الريف تريدون ان تساعدوه بمستودعات البضائع وما عساهم ان يضعوا في مستودعات البضائع هذه ، فلاحونا ممن يملكون حصاناً واحداً وممن لا يملكون اي حصان ؟ البستهم ؟ لقد سبق لهم ورهنوها في عام ١٨٩١ عند كولاك الريف والمدينة الذين اقاموا آنذاك ، عملاً بنصيحتكم الانسانية الليبرالية ، «مستودعات» حقيقية

« للبضائع » في بيوتهم وحاناتهم ودكاكينهم ولعله لم يبق لهم الا « ايديهم » العاملة ولكن ، لهذه البضاعة ، لم يخترع الموظفون الروس انفسهم حتى الآن « مستودعات بضائع »

من الصعب على المرء ان يتصور برهاناً اسطع على هذه الدرجة القصوى من الابتدال التي توصل اليها هؤلاء « الديموقراطيون » اذ يثير التقدم التكنيكي بين صفوف « الفلاحين » الرقة والحنان في نفوسهم واذ يغمضون عيونهم على انتزاع املاك هؤلاء « الفلاحين » انفسهم بالجملة فان السيد كاريشيف ، مثلاً ، في العدد ٢ من « روسكويه بوغاتستفو » (« المسودات ») ، الفقرة (١٢) يتحدث ، بتهليل غبي ليبرالي ، عن حالات « الانتقـان والتحسين » في الاقتصاد الفلاحي ، عن « نشر الانواع المحسنة من البذار في الاقتصاد الفلاحي » ، عن الشوفان الاميركي ، وجاودار— فآزا ، وشوفان كلايديسدال ، الخ « وفي بعض الاماكن ، يخصص الفلاحون للبذار قطعاً خاصة غير كبيرة من الارض ، يحرثونها بعناية ثم يفرسون فيها باليد نماذج من الحبوب المصطفاة » « وفي ميدان الادوات والآلات المحسنة » * ، تلاحظ « ابتكارات عديدة ومتنوعة جداً » المحارث الخاصة لتكويم التربة ، المحارث الخفيفة ، الدراسات المناسف مصنفات الحبوب ويلاحظ « تزايد في تنوع اصناف الاسمدة » الفوسفوريت ، الزبل ، زبل الحمام ، وخلافه « يلج المراسلون على ضرورة انشاء مستودعات تابعة للزيمستفو في الاماكن الريفية

* اذكر القارئ بتوزيع هذه الادوات المحسنة في قضاء نوفواوونسك عند ٢٧ بالمئة من الفلاحين (الفقراء) ، اي عند ١٠ آلاف عائلة من اصل ٢٨ ألفاً ، ٧ ادوات من اصل ٥٧٢٤ اي ١/٨ واحد بالمئة ! ان ٤/٥ الادوات يحتكرها الاغنياء الذين لا يؤلفون سوى ١/٤ عدد العائلات .

من اجل بيع الفوسفوريت» وإذا السيد كاريشيف يستشهد بمؤلف للسيد ف ف عنوانه «الاتجاهات التقدمية في الاقتصاد الفلاحي» (واليه يرجع كذلك السيد كريفنكو) ويستغرق كلياً في نشوة العواطف الجياشة المؤثرة من جراء هذه الظواهر المؤثرة من التقدم :

«ان هذه المعلومات التي لم نستطع ان نقدم عنها الا عرضاً موجزاً ، تترك في النفس انطباعاً منعشاً وكثيباً في آن واحد منعشاً ، لأن هذا الشعب ، الغارق في لجة الفقر والديون ، والذي لا يملك قسم كبير منه اي حصان ، يشتغل بلا كلل ولا توقف ، ولا يستسلم لليأس ، ولا يغير شغله ، بل يبقى وفياً للارض ، مدركاً ان مستقبله وقوته و ثروته فيها ، في استغلالها حسب الاصول (اجل ، بكل تأكيد ! غني عن البيان ان هذا الموجيك (الفلاح) الغارق في لجة الفقر والذي لا يملك حصاناً هو الذي يشتري الفوسفوريت ومصنفات الحبوب والدرّاسات وبذار شوفان كلايديسدا ل O, sancta simplicitas! ولكن هذا لا تكتبه طالبة في معهد البنات النبيلات ، بل يكتبه بروفيسور ، دكتور في الاقتصاد السياسي ! ! كلا ان البساطة المقدسة وحدها لا تفسر الامر هنا ، سواء شتّم ام لا) وهو يفتش بحمى عن الوسائل لهذا الاستغلال حسب الاصول ، يفتش عن سبل جديدة ، واساليب زراعية جديدة ، وبذار ، وادوات ، واسمدة ، عن كل ما من شأنه ان يساعد على تجويد ارضه المعطاء ، ارضه التي سترد له ، عاجلاً ام آجلاً الواحد مائة * * ... ان هذه المعلومات تترك في النفس شعوراً

* — يا للبساطة المقدسة ! الناشر

* * انت على تمام الحق ، ايها السيد البروفيسور المبجل ، حين تقول ان الاستثمارة المحسنة ستجازي الواحد مائة لهذا «الشعب» الذي لا

من الكتابة لأنه (لعلكم تظنون ان «صديق الشعب» سيشير هنا على الاقل الى ذلك الانتزاع بالجملة لاملاك الفلاحين ، الذي يرافقه ويستتبع تمرکز الارض في ايدي الفلاحين الميسورين ، وتحولها الى رأسمال ، الى اساس للاقتصاد المحسن ، ذلك الانتزاع الذي يقذف بالضبط الى السوق «بالايدي» «الحرّة» و«الرخيصة» التي تصنع نجاحات «روح المبادرة» الوطنية في مضمار جميع هذه الدراسات ومصنفات الحبوب والمناسف ؟ - كلا ، ابدأ ، لأنه ينبغي ايقاظنا نحن بالذات فماذا فعلنا لكي نساعد الموجيك في سعيه هذا الى انهاض استثمارته ؟ العلم والادب والمتاحف والمستودعات ومكاتب العمولة ، كل هذا في خدمتنا (حقاً ، ايها السادة ، ان «العلم» قائم بالضبط الى جانب «مكاتب العمولة» يجب دراسة «اصدقاء الشعب» ، لا عندما يحاربون الاشتراكيين-الديموقراطيين ، لانهم في هذه الحال يرتدون لباساً مخاطاً من اسمال «مثل الآباء العلياء» ، بل في لباسهم اليومي ، عندما يبحثون بالتفصيل قضايا الحياة اليومية وحينذاك تستطيعون ان تراقبوا مفكري البرجوازية الصغيرة هؤلاء بكل الوانهم وعطورهم) فهل هناك شيء من هذا القبيل في

«يستسلم للياس» و«يبقى وفياً للارض» ولكن ، الاتلاظ ، ايها الدكتور العظيم في الاقتصاد السياسي ، انه ينبغي على «الموجيك» ، من اجل الحصول على جميع هذه الفوسفوريتات ، الخ ان يبرز من جمهور المعوزين الجياع ويتميز بامتلاك نقود حرة تحت اليد ، - والحال ان النقود هي نتاج العمل الاجتماعي ، وهذا النتاج يقع في ايدي افراد ؛ - وان امتلاك «الجزء» بسبب من هذه الاستثمارة المحسنة يعني امتلاك عمل الغير ؛ - وان احقر اذئاب البرجوازية هم وحدهم الذين يمكنهم ان يروا مصدر هذا الجزء الوفير في حمية صاحب الاستثمارة الذي «يشتغل بلا كلل ولا توقف» و«يوجد ارضه المعطاء» ؟ .

خدمة الموجيك ؟ هناك بالطبع اجنّة ، ولكنه يبدو انها تنمو بصعوبة ان الموجيك يريد مثالا فاين هي حقولنا الاختبارية ، واستثماراتنا النموذجية ؟ ان الموجيك يفتش عن الكلمة المكتوبة : فاين مطبوعاتنا في تبسيط الهندسة الزراعية ؟ ان الموجيك يفتش عن الاسمدة والادوات والبذار فاين هي مستودعات الزيمستفوات عندنا من كل هذا ، واين هو التخزين بالجملة ، واين هي تسهيلات الشراء والبيع ؟ بل اين انتم يا رجال العمل ، سواء اكنتم تشتغلون لحسابكم ام لحساب الزيمستفوات ؟ روحوا واشتغلوا ، فمن زمان دقت الساعة

من صميم القلب ، سيقول لكم الشعب الروسي شكرا (٥٠

ن كاريشيف («روسكويه بوغاستفو» ، العدد ٢

ص ١٩)

ها هم اذن هؤلاء اصدقاء البرجوازيين «الشعبيين» الصغار ، في نشوة تهليلهم لجميع ما حققوه من تقدم تافه ضيق الافق

قد يخال ، حتى بصرف النظر عن تحليل اقتصاد ريفنا ، انه حسب المرء ان يراقب هذا الواقع الذي يفقا العين في تاريخنا الاقتصادي الجديد ، -الخطوات التقدمية التي يلاحظها الجميع في الاقتصاد الفلاحي الى جانب انتزاع املاك الفلاحين انتزاعاً هائلاً- حتى يقتنع بانه من الخرافة تصور الفلاحين كلا متضامناً ومنسجماً ، حتى يقتنع بالطابع البرجوازي الذي يسم جميع هذه الخطوات التقدمية ! ولكن «اصدقاء الشعب» يسمون آذانهم عن كل هذا وبعد ان فقدوا النواحي الطيبة التي كانت تتحلل بها الشعبوية الاجتماعية الثورية الروسية القديمة ، تشبثوا بكل قوة بواحد من اخطائها الجسيمة : عدم فهم التناحر الطبقي في صفوف الفلاحين .

يقول غورفيتش بفائق الصواب « ان شعبي السبعينيات لم تكن له اي فكرة عن التناحر الطبقي في صفوف الفلاحين بالذات ، وكان يحصر هذا التناحر في العلاقات بين «المستثمر» ، الكولاكي او مصاص الدماء ، وضحيته ، الفلاح المفعم بروح الشيوعية * وظل غليب اوسبنسكي وحيداً في ارتياحه ، يجيب بابتسامة ساخرة على الوهم العام ومع معرفته الممتازة للفلاحين ومع موهبته الفنية الكبيرة التي تتسرب الى جوهر الظواهر بالذات ، كان لا بد له من ان يرى ان الفردية قد صارت اساس العلاقات الاقتصادية ، لا بين المرابي والمستدين وحسب ، بل ايضاً بين الفلاحين على العموم انظر مقاله «السوائية» في «روسكايا ميسل» ، عام ١٨٨٢ ، العدد الاول» (المؤلف المذكور ، ص ١٠٦)

ولكن اذا كان من الجائز وحتى من الطبيعي الوقوع في شباك هذه الاوهام في الستينيات والسبعينيات ،— عندما كانت المعلومات الدقيقة نسبياً عن الاقتصاد في الريف لا تزال قليلة جداً وعندما لم يكن التمايز في الريف قد تكشف بعد بفائق السطوع ،— فانه لا بد للمرء الآن من اغماض عينيه قصداً وعمداً لكي لا يرى هذا التمايز ومن بالغ الدلالة ان تتعالى الاصوات في كل مكان حول التيارات التقدمية في الاقتصاد الفلاحي وذلك بالضبط في الآونة الاخيرة ، عندما بلغ خراب الفلاحين ذروته ، على ما يبدو فان السيد ف ف (الذي لا ريب في انه هو ايضاً من «اصدقاء الشعب») قد كتب كتاباً كاملاً في هذا الموضوع وانتم لن تستطيعوا اتهامه بانه يحرف الوقائع بل بالعكس فهناك واقع

* «في قلب المشاعة الريفية ، انبثقت طبقات اجتماعية متناحرة»

هكذا يقول غورفيتش في مكان آخر (ص ١٠٤) وانا لا استشهد بقول غورفيتش الا على سبيل استكمال الوقائع المذكورة اعلاه .

لا يمكن وضعه موضع الشك هو واقع التقدم التكنيكي والزراعي في صفوف الفلاحين ؛ كذلك بالضبط لا يمكن ان يوضع موضع الشك واقع انتزاع املاك الفلاحين بالجملة وها هم «اصدقاء الشعب» يركزون كل انتباههم على مساعي «الموجيك» المحمومة لايجاد اساليب زراعية جديدة من شأنها ان تساعد في تجويد ارضه المعطاء ، فيغيب عن بالهم الوجه الآخر من المدالية ، وهو فصل «الموجيك» نفسه فصلا محموماً عن الارض وهم ، اشبهه بالنعامة ، يفرسون رؤوسهم في الرمال لكي لا يروا الواقع وجهاً لوجه ، لكي لا يروا انهم يشهدون بالضبط مجرى تحول الارض الى رأسمال ، اي تلك الارض التي يفصل عنها الفلاحون ، مجرى نشوء السوق الداخلية * حاولوا ان تدحضوا وجود هذين المجريين المتضادين في مشاعتنا الفلاحية ، حاولوا تفسيرهما بغير طبيعة مجتمعنا البرجوازية ! - مستحيل ان ترتيل الهاليلويا والتشددق بالجمال الانسانية والطيبة ، هذا هو الف وياء كل «علم» هم ، وكل «نشاط» هم السياسي

بل انهم يشيّدون من هذا الترقيع الليبيرالى الوجل للنظم الحالية فلسفة كاملة يقول السيد كريفنكو بعمق في التفكير « ان عملا حيويًا صغيراً افضل بكثير من عطالة كبيرة » . - هذا جديد وذكي ويواصل السيد كريفنكو قائلاً ثم ان «عملا صغيراً ليس ابدأ مرادفاً لهدف صغير» ومثالا على هذا «الاتساع في النشاط» الذي يجعل من العمل الصغير عملاً «صحيحاً وجيداً» ، يورد

* ان البحث عن «اساليب زراعية جديدة» يصبغ بالضبط «محموماً» لأنه يترتب على الفلاح الميسور ان يدير استثماره اكبر لا يمكنه بالاساليب القديمة ادارتها كما ينبغي لأن المزاومة تلزم على البحث عن اساليب جديدة اذ ان الزراعة تكتسب اكثر فاكثر طابعاً بضاعياً وبرجوازيًا .

نشاط سيدة في انشاء المدارس ، ثم نشاط المحامين بين الفلاحين لطرد المماحكين ، -رغبة المحامين في مرافقة محاكم القضاء في دوراتها المتنقلة عبر المحافظة من اجل الدفاع عن المتهمين ، - واخيراً ، كما سبق وعرفنا ، انشاء مستودعات البضائع للحرفيين : ان توسيع النشاط (حتى مقاييس هدف كبير) انما يجب ان يتقوم هنا في انشاء المستودعات «بتضافر قوى الزيمستفوات في انشط النقاط»

وكل هذه ، بالطبع ، اعمال نبيلة جداً ، انسانية وليبيرالية - «ليبيرالية» لانها ستظهر النظام البرجوازي للاقتصاد من جميع قيوده القروسطية وتسهل بالتالي على العامل النضال ضد هذا النظام بالذات ؛ وبديهي ان تدابير كهذه لن تمس هذا النظام ، وليس هذا وحسب ، بل بالعكس ستقويه ، -وكل هذا نقرأه من زمان في جميع المطبوعات الليبيرالية الروسية ولو لم يضطرننا السادة من «روسكويه بوغاتستفو» ، لما كان يصح حتى الاعتراض على هذا ؛ فقد شرعوا يقدمون هذه «البدينات الوجلة لليبيرالية» ضد الاشتراكيين-الديموقراطيين وعلى سبيل وعظهم ، ويتهمونهم فضلاً عن ذلك بالتنكر «لمثل الآباء العليا» وفي هذه الحال لا نستطيع ان نمتنع عن القول انه على الاقل من المضحك الاعتراض على الاشتراكيين-الديموقراطيين بعرض هذا النشاط الليبيرالى (اي الذي يخدم البرجوازية) المعتدل والمحترس وبالإشارة اليه اما فيما يخص الآباء ومثلهم العليا ، فينبغي التنويه بانه مهما كانت نظريات الشعبين الروس القديمة خاطئة وطوباوية ، فانها كانت في جميع الاحوال تقف موقفاً سلبياً على الاطلاق من امثال هذه «البدينات الوجلة لليبيرالية» واني استقي هذا التعبير الاخير من مقال للسيد ن ك ميخايلوفسكي «حول الطبعة الروسية لكتاب كارل ماركس» («اوتيتشيستفينيه زابيسكي» ، عام

١٨٧٢ ، العدد ٤) ، وهو مقال دبحه بأسلوب زاخر بالحيوية والنشاط والطراوة (بالقياس الى مقالاته الحالية) وعارض فيه بعنف الاقتراح القائل بعدم ايداء ليبراليينا الشباب ولكن هذا حديث من زمان ، من زمان بعيد بحيث ان «اصدقاء الشعب» استطاعوا ان ينسوا تماماً كل هذا ، وقدموا بتكتيكم البرهان الواضح على انه اذا انعدم الانتقاد المادي للمؤسسات السياسية ، وانعدم فهم الطابع الطبقي للدولة المعاصرة ، لا يبقى سوى خطوة واحدة من الراديكالية السياسية الى الانتهازية السياسية

اليكم بعض النماذج من هذه الانتهازية

يصرح السيد يوجاكوف : « ان تحويل وزارة املاك الدولة الى وزارة الزراعة يمكنه ان يؤثر تأثيراً عميقاً في مجرى تطورنا الاقتصادي ولكنه يمكن ان يكون ايضاً مجرد نقل في الموظفين » (العدد ١٠ ، «روسكويه بوغاتستفو»)

وهذا يعني ان كل شيء رهن بأمر واحد بمن «يدعون» ، اصدقاء الشعب ام ممثلي مصالح الملاكين العقاريين والرأسماليين اما المصالح نفسها ، فيمكن عدم المساس بها

« ان حماية الضعيف اقتصادياً من القوي اقتصادياً تشكل المهمة الطبيعية الاولى لتدخل الدولة » ؛ هكذا يواصل السيد يوجاكوف نفسه في المقال ذاته ، واذا محرر اخبار الحياة الداخلية يوافق في الرأي مردداً تعابيره في العدد ٢ من «روسكويه بوغاتستفو» ولكي لا يدع اي مجال للشك في انه يفهم هذه الحماقة * في حب البشر ، كما يفهمها زملاؤه الاجلاء ، المفكرون

* حماقة ، لأن قوة «القوي اقتصادياً» تكمن ، بالمناسبة ، في انه يقبض بين يديه على السلطة السياسية ولولا هذه السلطة ، لما كان في وسعه ان يحافظ على سيادته الاقتصادية

الليبراليون والراديكاليون من البرجوازية الصغيرة في اوروبا الغربية ،
يضيف الى ما قيل اعلاه :

« ان قوانين الارض التي سنها غلادستون (٥١) ، والضمان
العمالي الذي اسسه بيسمارك ، وتفتيش المعامل ، وفكرة انشاء
بنك فلاحي عندنا ، وتنظيم هجرات السكان في داخل البلاد ،
والتدابير ضد الكولاك ، كل هذا عبارة عن محاولات لتطبيق هذا
المبدأ نفسه القائل بتدخل الدولة بغية الدفاع عن الضعيف
اقتصادياً»

هذا طيب على الاقل لانه قيل بصراحة فان الكاتب يقول
هنا بوضوح انه يريد ، على وجه الدقة ، الاعتماد على العلاقات
الاجتماعية القائمة كما يفعل السادة اضراب غلادستون وبيسمارك
— على وجه الضبط ، يريد مثلهم ان يصلح ويرقع المجتمع الحالي
(البرجوازي ، وهو امر لا يدركه كما لا يدركه ايضاً انصار
غلادستون وبيسمارك واضرابهما في اوروبا الغربية) ، لا ان يناضل
ضده ان ما ينسجم كلياً مع رأيهم النظري الاساسي هذا ، هو
انهم يرون ان اداة الاصلاحات انما هي الدولة ، اي هذا الجهاز
الذي نما في تربة هذا المجتمع الحالي ويصون مصالح الطبقات
السائدة فيه وهم يعتبرون صراحة ان الدولة كلية الجبروت وتقف
فوق جميع الطبقات ، ويتوقعون منها لا «دعم» الشغيلة وحسب ،
بل ايضاً خلق نظم صحيحة حقيقية (كما سمعنا من السيد
كريفنكو) ومفهوم مع ذلك انه لا يجوز لنا ان ننتظر منهم شيئاً
آخر ، بوصفهم مفكري البرجوازية الصغيرة الاقحاح فمن السمات
الاساسية والمميزة التي تتصف بها البرجوازية الصغيرة وتجعل
منها ، فيما تجعل ، طبقة رجعية ، ان المنتج الصغير ، المعزول
والمنفرد بحكم ظروف الانتاج ذاتها ، والمربوط بمكان معين
وبمستثمر معين ، عاجز عن ادراك الطابع الطبقي لهذا الاستثمار

وهذا الاضطهاد اللذين يعاني وطاتهما احيانا لا اقل مما يعانيها البروليتاري ، عاجز عن ادراك ان الدولة في المجتمع البرجوازي لا يمكن لها ان تكون دولة طبقية *

ولكن ، لماذا ، ايها السادة الاجلاء «اصدقاء الشعب» ، «دعمت» حكومتنا و«حمت وخلقت» البرجوازية والراسمالية فقط وذلك بعزيمة خاصة منذ هذا الاصلاح التحريري نفسه حتى الآن ؟ لماذا وقع هذا النشاط السيئ من جانب هذه الحكومة المطلقة ، الواقفة ، على ما يزعم ، فوق الطبقات ، لماذا وقع بالضبط في مرحلة تاريخية تتصف من حيث الحياة الداخلية بتطور الاقتصاد البضاعي والتجارة والصناعة ؟ لماذا تعتقدون ان هذه التغيرات الاخيرة في الحياة الداخلية نتيجة ، بينما تعتبرون سياسة الحكومة مقدمة ، مع ان التغيرات الاولى جاءت على درجة من العمق بحيث ان الحكومة حتى لم تلحظها واقامت بوجهها طائفة من العقبات ، ومع ان هذه الحكومة «المطلقة» نفسها «دعمت» و«حمت» و«خلقت» طبقة اخرى في ظروف اخرى من الحياة الداخلية ؟

* ولذا ايضا كان «اصدقاء الشعب» اسوأ الرجعيين ، عندما يقولون ان المهمة الطبيعية التي تجابه الدولة انما هي حماية الضعيف اقتصاديا (هكذا يجب ان يكون الحال حسب قواعدهم الاخلاقية المتبدلة العتيقة) ، في حين ان كل التاريخ الروسي والسياسة الداخلية يشهدان على ان مهمة دولتنا تقتصر على حماية الملاكين العقاريين اصحاب الاقنان والبرجوازية الكبيرة ، واللجوء الى اشد الاساليب وحشية لقمع كل محاولة من «الضعفاء اقتصاديا» للدفاع عن انفسهم وهذه ، بالطبع ، مهمتها الطبيعية لأن الحكم المطلق والدواوينية مفعمان كلياً بالروح الاقطاعية والبرجوازية ولأن البرجوازية تسود وتحكم بلا منازع في الميدان الاقتصادي ، مبقية العامل واهداً من الماء واطما من العشب .

آه ، ان «اصدقاء الشعب» لا يطرحون ابدأ امثال هذه الاسئلة ! فكل هذا مادية وديالكتيك ، و«هيجلية» و«صوفية وميتافيزياء» انهم يظنون بكل بساطة ان من الممكن ان ترتب هذه الحكومة الامور على خير ما يرام اذا ما طلب منها ذلك بلطف وعضوبة وفيما يخص العذوبة ، يجب الاقرار بما تتحلى به «روسكويه بوغاتستفو» فالحق انها ، حتى في عداد الصحافة الليبرالية الروسية ، تمتاز بعجزها عن انتهاز مسلك مستقل نوعاً احكموا بانفسكم :

«ان الغاء ضريبة الملح ، والغاء ضريبة الاعناق ، وتخفيض مدفوعات التعويضات» (٥٢) ينعتها السيد يوجاكوف بانها «تخفيف جدي للاقتصاد الشعبي» اجل ، بكل تأكيد !— ولكن الغاء ضريبة الملح ، ألم يرافقه تأسيس جملة من الضرائب الجديدة غير المباشرة وزيادة الضرائب القديمة ؟ والغاء ضريبة الاعناق ، ألم ترافقه زيادة المدفوعات المفروضة على الفلاحين الذين كانوا يخصون الدولة ، بشكل تعويضات ؟ او لم يبق حتى الآن ايضاً ، بعد تخفيض مدفوعات التعويضات المزعوم (الذي لم ترد الدولة بواسطته الى الفلاحين حتى ذلك الربح الذي ابتزته من عملية التعويضات)—عدم تناسب بين المدفوعات وبين مردود الارض ، اي بقية حقيقية من الاتاوات الاقطاعية ؟— لا بأس ! فالهم هنا ، انما هو «الخطوة الاولى» فقط ، «المبدأ» فقط ، وفيما بعد . . . فيما بعد ، يمكن التسول من جديد !

ولكن هذه ليست بعد سوى الازهار واليكم الشمار

«ان الثمانينيات قد خففت عبء الشعب (بفضل التدابير

المشار اليها آنفاً ، حقاً ؟) وانقذت بالتالي الشعب من الخراب

النهائي» .

وهذه جملة كلاسيكية اخرى من حيث وقاحتها الدليلة ، جملة لا يمكن مقارنتها الا بالتصريح الذي ادلى به السيد ميخايلوفسكي والذي اشير اليه سابقاً ، وهو الزاعم انه لا يزال يترتب علينا ان نخلق البروليتاريا اننا لا نستطيع الامتناع عن ان نتذكر في هذا الصدد ذلك الوصف الصائب الذي وصف به شيدين تاريخ تطور الليبيرالي الروسي (٥٣) يبدأ هذا الليبيرالي بان يطلب من اصحاب الامر والنهي الاصلاحات « في نطاق الممكن » ؛ ويواصل متوسلاً « ولو شيئاً ما » ، وينتهي بموقف موسوم ابدأ وحتماً « بالخساسة » وبالفعل ، كيف لا نقول عن «اصدقاء الشعب» انهم شغلوا هذا الموقف الخالد والحتمي عندما يقولون في الصحف ، بفعل الانطباع الطري عن مجاعة الملايين من الناس التي وقفت منها الحكومة في البدء موقف التاجر الشحيح ، ثم موقف التاجر الجبان ، ان الحكومة انقذت الشعب من الخراب النهائي !! وستمضي بضعة اعوام اخرى مصحوبة بانتزاع املاك الفلاحين بمزيد من السرعة ، وتضيف الحكومة الى تأسيس وزارة الزراعة الغاء ضريبة او ضريبتين مباشرتين وفرض بضع ضرائب جديدة غير مباشرة ؛ ثم تشمل المجاعة ٤٠ مليون شخص ، وسيكتب هؤلاء السادة بالطريقة ذاتها على وجه الدقة انظروا ، ٤٠ مليوناً يجوعون لا ٥٠ مليوناً ؛ وهذا لأن الحكومة خففت عبء الشعب وانقذت الشعب من الخراب النهائي ؛ هذا لأن الحكومة اصغت الى «اصدقاء الشعب» واسست وزارة الزراعة !

واليكم مثالا آخر

ان محرر اخبار الحياة الداخلية ، في معرض كلامه ، في العدد ٢ من «روسكويه بوغاتستفو» ، عن ان روسيا بلد متأخر «لحسن الحظ» (كذا!) «يحتفظ بالعناصر التي تتيح تأسيس

نظامه الاقتصادي على مبدأ التضامن» * ، - يقول ان روسيا قادرة لهذا السبب على ان تبرز «في العلاقات الدولية عاملاً للتضامن الاقتصادي» وان حظ روسيا في القيام بهذا الدور يزيده «جبروتها السياسي» الذي لا مرأى فيه !!

ان هذا الدركي الاوروبي ، سند الرجعية ، كل رجعية ، سندها الدائم والامين ، والذي قاد الشعب الروسي الى درجة من الخزي بحيث انه ، وهو المسحوق في بلده ، كان اداة لسحق الشعوب في الغرب ، ان هذا الدركي يرفع الى مرتبة عامل للتضامن الاقتصادي !

ان هذا يتخطى حقاً كل حد ! ان السادة «اصدقاء الشعب» يتجاوزون جميع الليبراليين اشواطاً فهم لا يكتفون بالتوسل الى الحكومة وباداقت المدايح عليها ، بل انهم يعبدون هذه الحكومة ويخرون سجداً امامها على ركبهم ، ويصلون لها بدرجة من الحرارة بحيث ان المرء يتملكه الرعب عندما يسمع جباههم ، جباه الرعايا المخلصين ، تقرع الارض قرعاً

او تذكرون التعريف الالمانى للتافه الضيق الافق ؟

Was ist der Philister?
Ein hohler Darm,
Voll Furcht und Hoffnung,
Daß Gott erbarm**.

* بين من ومن ؟ بين الملاك العقاري والفلاح ؟ بين الفلاح الميسور والفلاح المعدم ؟ بين الصناعي والعامل ؟ لكي ندرك جيداً «مبدأ التضامن» الكلاسيكي هذا ، يجب ان نتذكر ان التضامن بين رب العمل والعامل يتحقق «بتخفيض الاجور»

** من هو التافه الضيق الافق ؟

معى فارغ ،

مليء خوفاً وأملاً ،

برحمة الله . غوته) . الناشر .

ان هذا التعريف لا ينطبق بعض الشيء على حالتنا
فاله الله عندنا يأتي تماماً في المرتبة الثانية اما السلطات ،
فهذه حكاية اخرى واذا نحن وضعنا في هذا التعريف كلمة
«السلطات» مكان كلمة «الله» ، حصلنا على ادق تعبير لما يتحلى
به «اصدقاء الشعب» الانسانيون والليبراليون الروس من متاع
فكري ومستوى اخلاقي وشجاعة مدنية
والى هذه الفكرة الخرقاء كلياً عن الحكومة يربط «اصدقاء
الشعب» موقفاً مناسباً لهم مما يسمى «الانتليجنسيه
(المثقفون)» فقد كتب السيد كريفنكو يقول يجب على
«الادب ان يقدر الظواهر من حيث معناها الاجتماعي وان يشجع
كل مسعى نشيط الى الخير لقد ردد الادب ولا يزال يردد ان
هناك نقصاً في المعلمين والاطباء والفنيين وان الشعب يصاب
بالامراض ويدب فيه الفقر (لقلة الفنيين !) ولا يعرف لا القراءة
ولا الكتابة ، الخ ، وحين يظهر اناس ملوا الجلوس حول المائدة
الخضراء والاشترار في مسرحيات الهواة والتهام فطائر سمك الزجر
عند مارشال النبلاء ، اناس ينطلقون الى العمل بتفان نادر (فكروا
اذن لقد تخلوا عن الطاولات الخضراء والمسرحيات والفطائر !)
ورغم كثرة من العقبات ، ينبغي على الادب ان يحييهم»
وبعد صفحتين وبذلك الوقار العملي الذي يكتسبه دواويني
حنكته التجارب ، يؤنب اولئك الذين «ترددوا في قبول او رفض
مناصب الزيمسكييه ناتشالنيكي (٥٤) ، ورؤساء بلديات المدن
ورؤساء واعضاء الزيمستفوات بموجب النظام الجديد ففي مجتمع
تطور فيه ادراك الحاجات والواجبات المدنية (اسمعوا ايها
السادة ان هذا يساوي حقاً خطابات البومبادورين الروس
المشهورين من طراز بارانوف او كوسيتش واضرابهم!) تكون
امثال هذه الترددات ومثل هذا الموقف امراً خرق غير معقول ،

لأن المجتمع وكيف آنذاك على طريقته كل اصلاح ، اذا كان يتسم بجوانب قابلة للحياة ، اي ان المجتمع يستغل جوانبه العقلانية ويطورها ، ويحول جوانبه العقيمة الى حرف ميست واذا كان الاصلاح لا ينطوي على اي جانب قابل للحياة ، بقي كليا جسماً غريباً»

الشیطان وحده يعرف ما هذا ! انتهازية لا تساوي فلسفاً وتبرز بمثل هذا الادعاء ! او مهمة الادب ان يجمع ثمرات الصالونات حول الماركسيين الاشرار وان ينحني بالتحيات امام الحكومة لانقاذها الشعب من الخراب النهائي ، ويرحب باولئك الذين ملوا الجلوس الى الطاولات الخضراء ، ويعلم «الجمهور» الا يتهرب حتى من وظائف كوظيفة الزيمسكييه ناتشالنيكي ولكن ماذا اقرأ ؟ «نيديليا» (٥٥) ام «نوفويه فريميا» ؟ - كلا ، انما «روسكويه بوغاتستفو» - لسان حال الديموقراطيين الروس الطليعيين ...

وامثال هؤلاء السادة يتشدقون «بمثل الآباء العليا» ويدعون انهم هم الذين يحفظون تقاليد تلك الازمان التي نشرت فيها فرنسا افكار الاشتراكية (٥٦) في عموم اوروبا ، وآل فيها استيعاب هذه الافكار في روسيا الى نشوء نظريات وتعاليم غرتسن وتشيرنيشيفسكي ولو ان «روسكويه بوغاتستفو» لم تكن مضحكة للغاية ، ولو ان امثال هذه التصريحات على صفحات مجلة كهذه لا تستدعي غير الضحك الصاخب الساخر ، لكانت تلك قحة تثير عميق النفور وتسدد شديد الاهانة اجل ، انكم تدنسون هذه المثل العليا ! وبالفعل ، فيم كانت تتقوم هذه المثل العليا عند الرعيل الاول من الاشتراكيين الروس ، اشتراكيي ذلك العهد الذي وصفه كاوتسكي بفائق الدقة كما يلي :

- «عهد كان كل اشتراكي شاعراً وكل شاعر اشتراكياً» .

— الايمان بنهط الحياة الروسية الخاص ، بنظامها المشاعي ؛
 ومن هنا — الايمان بإمكان الثورة الاشتراكية الفلاحية ، — هذا ما كان
 يلهمهم ، ويدفع العشرات والمئات من الناس الى النضال البطولي ضد
 الحكومة . وانتم لا تستطيعون ان تلوموا الاشتراكيين — الديموقراطيين
 لأنهم لم يعرفوا كيف يقدرون تلك المأثرة التاريخية الجليلة التي
 اجترحها خيرة الناس هؤلاء في زمنهم ، ولم يعرفوا كيف يجلسون
 ذكراهم عميق الاجلال . ولكني اسألكم : اين هو الآن هذا الايمان ؟ —
 انه غير موجود ، غير موجود الى حد انه عندما حاول السيد
 ف . ف في العام الماضي ان يقول ان المشاعة تربى الشعب على
 العمل التضامني ، وتشكل بؤرة لعواطف الايثار وحب الغير ، الخ
 (٥٧) ، استيقظ حتى ضمير السيد ميخايلوفسكي فشرع يقنع
 السيد ف . ف بحياء انه « لا توجد دراسة تثبت صلة مشاعتنا
 بحب الغير » (٥٨) وبالفعل ، لا وجود لدراسة كهذه . ومع
 ذلك ، انظروا لقد كان زمن آمن فيه الناس دون اي دراسة
 كانت ، وآمنوا راسخ الايمان .

كيف ؟ لماذا ؟ على اي اساس ؟ ..

— « كان كل اشتراكي شاعراً وكل شاعر اشتراكياً »

ثم ان جميع الباحثين النزهاء ، كما يضيف السيد
 ميخايلوفسكي ذاته ، اجمعوا على القول ان الريف يتفسخ ، وينقسم
 من جهة الى جمهور من البروليتاريا ، ومن جهة اخرى الى حفنة
 من «الكولاك» يبقون تحت جوماتهم بقية السكان وهو هذه المرة
 ايضاً على حق فان الريف ينقسم فعلاً بل ان الريف قد انقسم
 تماماً من زمان ومعه انقسمت الاشتراكية الفلاحية الروسية القديمة
 واخلت المكان للاشتراكية العمالية من جهة وانحطت من جهة اخرى
 الى راديكالية برجوازية صغيرة مبتدلة . ولا يمكن وصف هذا التحول
 الا بالانحطاط . فمن المذهب القائل بشكل الحياة الفلاحية الخاص ،

وبطرق تطورها الاصيله كلياً ، انبثق مذهب اختياري ضيق لم يبق في وسعه ان ينكر ان الاقتصاد البضاعي اصبح اساس التطور الاقتصادي وانه تحول الى رأسمالية ، مذهب اختياري لا يريد ان يرى الطابع البرجوازي لجميع العلاقات الانتاجية ، لا يريد ان يرى ضرورة النضال الطبقي في ظل هذا النظام ومن البرنامج السياسي الهادف الى **حث الفلاحين على الثورة الاشتراكية ضد أسس المجتمع الحالي** * ، انبثق برنامج يهدف الى ترقية و«تحسين» وضع الفلاحين مع الحفاظ على أسس المجتمع الحالي .

صحيح ان كل ما سبق قوله كان في وسعه ان يعطي فكرة عن «النقد» الذي يمكن توقعه من هؤلاء السادة في «روسكويه بوغاستستفو» ، حين يشروعون في «تخطيط» الاشتراكيين-الديموقراطيين فان هؤلاء السادة لا يحاولون ابدأ ان يعرضوا صراحة وبحسن نية مفهوم الاشتراكيين-الديموقراطيين عن الواقع الروسي (وهذا ممكن تماماً من حيث الرقابة ، لو الحوا على الجانب الاقتصادي بوجه خاص ، لو لجأوا الى تعابير عامة ، ايزوبية (٦١) جزئياً ، كالتى انطوت عليها كل «مناظرتهم») وان ينتقدوه من حيث الجوهر وان يعارضوا صحة الاستنتاجات العملية التي تنجم عنه . ولكنهم ، عوضاً عن هذا ، يفضلون اللجوء الى جمل خالية من كل معنى حول المخططات المجردة والايمان بها ، وحول الاقتناع بضرورة مرور كل بلد بمرحلة وغير ذلك من الخرافات التي

* في هذا كانت تنحصر ، من حيث الجوهر ، جميع برامجنا الثورية القديمة ، ابتداء على الاقل من الباكونيين والمتمرديين (٥٩) واستمراراً بالشعبيين ، وانتهاء بالنارودوفسوليين الذين كان ايمانهم بان الفلاحين سيرسلون اغلبية ساحقة من الاشتراكيين الى «الزيمسكي سوبور» (٦٠) العتيد ، ابعد من ان يشغل المرتبة الاخيرة .

سبق وتعرفنا عليها كفاية عند السيد ميخايلوفسكي وفضلا عن ذلك ، نجد تشويهات سافرة فان السيد كريفنكو ، مثلا ، يعلن ان ماركس « اعترف بان من الممكن لنا اذا ما رغبتنا (١١٤) هكذا اذن ، يتوقف تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، حسب ماركس ، على ارادة الناس وادراكهم ؟؟ ما هذا ، أجهل لا حد له ام وقاحة لا مثيل لها (١٤) وقمنا بالعمل المناسب ، ان نتحاشى اطوار الرأسمالية ، ونسلك سبيلا آخر ، اكثر عقلانية (كذا!!!) . هذه الحماقة لم يستطع فارسنا ان ينطق بها الا باللجوء الى غش سافر فان السيد كريفنكو ، - وقد استشهد بـ «رسالة كارل ماركس» المشهورة («يوريديتشيسكي فيستنيك») («بشير الحقوق») ، عام ١٨٨٨ ، العدد ١٠) واورد منها المقطع الذي يعرب فيه ماركس عن سامي تقديره لتشيرنيشيفسكي الذي كان يعتبر ان من الممكن لروسيا ان «لا تكابد عذابات النظام الرأسمالي» ، - يغلق الهلالين المزدوجين ، اي انه لا يورد الى النهاية اقوال ماركس (فهي تنتهي هكذا: «انه (اي تشيرنيشيفسكي) يبدي رأيه بما يؤيد الحل الاخير») ويضيف «وانا ، يقول ماركس ، اشاطر (اشارة التاكيد من السيد كريفنكو) هذه النظرات» (ص ١٨٦ ، العدد ١٢)

اما في الواقع ، فقد قال ماركس ما يلي «وان ناقيدي المحترم كان لديه من الاسباب التي تحمله على الاستنتاج من احترامي لهذا «العالم والناقد الروسي العظيم» اني اشاطر نظرات هذا الاخير الى هذه المسألة ، على الاقل قدر ما كان لديه من الاسباب التي تحمله على الاستنتاج ، بالعكس ، من حملة المناظرة التي شننتها على «الاديب» الروسي وداعية السلافية ، اني انكرها» (٦٢) («يوريديتشيسكي فيستنيك» ، عام ١٨٨٨ ، العدد ١٠ ،

وهكذا يقول ماركس ان السيد ميخايلوفسكي لم يكن يملك الحق في ان يرى فيه خصماً للفكرة القائلة بتطور روسيا الخاص ، لأنه يحترم ايضاً اولئك الذين يشاطرون هذه الفكرة ، بينما يزعم السيد كريفنكو ، في تاويله ، ان ماركس «اعترف» بهذا التطور الخاص تزيف سافر ان بيان ماركس ، الوارد اعلاه ، يبين بوضوح كلي انه يتجنب الجواب في الاساس «لقد كان في مقدور السيد ميخايلوفسكي ان يستند الى واحدة من هاتين الملاحظتين المتناقضتين ، اي انه لم يكن لديه سبب للاعتماد على هذه او تلك لكي يستخلص استنتاجاته بصدد رأيي في الشؤون الروسية على العموم» ولكي لا تفسح هاتان الملاحظتان المجال للتاويلات الخاطئة ، اجاب ماركس صراحة في «الرسالة» ذاتها عن السؤال التالي : كيف يمكن تطبيق نظريته في روسيا ان هذا الجواب يبين بجلاء خاص ان ماركس يتحاشى الجواب حول جوهر الامر وتحليل المعطيات الروسية التي من شأنها وحدها دون غيرها ان تبت في القضية فقد اجاب «اذا حاولت روسيا ان تصير امة رأسمالية من طراز امم اوروبا الغربية ، -وفي السنوات الاخيرة تسببت لنفسها بفادح الضرر في هذا الصدد- فانها لن تبلغ هذا الهدف اذا لم تحول سلفاً قسماً كبيراً من فلاحها الى بروليتاريين»

يبدو ان هذا واضح تماماً فالقضية كانت تتقوم على وجه الضبط في معرفة ما اذا كانت روسيا تحاول ان تصير امة رأسمالية ، ما اذا كان خراب فلاحها يعني نشوء نظام رأسمالي وبروليتاريا رأسمالية ؛ والحال ، يقول ماركس انها «اذا» حاولت ، فلا بد لهذا الغرض من تحويل قسم كبير من الفلاحين الى بروليتاريين وبتعبير آخر ، ان نظرية ماركس تقوم في بحث وتوضيح تطور الانظمة الاقتصادية في البلدان المعنية ؛ اما «تطبيق»ها على روسيا فلا يمكن ان يقوم الا في استخدام الاساليب

الموضوعة للطريقة الهادية والاقتصاد السياسي النظري من اجل
دراسة علاقات الانتاج الروسية وتطورها *

ان صياغة نظرية جديدة في علم المنهج وفي علم الاقتصاد
السياسي قد كانت بمثابة تقدم في العلم الاجتماعي على درجة من
الجلال ، وخطوة الى الامام خطتها الاشتراكية على درجة من الروعة ،
بحيث ان الاشتراكيين الروس قد اعتبروا ، بعد ظهور «رأس
المال» على الفور تقريبا ، ان القضية النظرية الرئيسية انما هي
قضية «مصائر الرأسمالية في روسيا» ؛ وحول هذه القضية
تمركزت احر المناقشات ، وتبعاً لها تقررت اهم احكام البرامج .
وتجدر الاشارة الى انه عندما ظهرت جماعة خاصة من الاشتراكيين
(منذ ١٠ سنوات تقريبا) وفصلت بصورة ايجابية في مسالة تطور
روسيا الرأسمالي ودعمت قرارها هذا بمعطيات الواقع الاقتصادي
الروسي ، لم تلق ، من حيث الجوهر ، اي انتقاد صريح وواضح
تبني نفس المبادئ العامة المنهجية والنظرية ، وفسر هذه
المعطيات تفسيراً آخر

ان «اصدقاء الشعب» ، الذين شنوا حملة كاملة على
الماركسيين ، لا يبنون كذلك براهينهم على تحليل المعطيات
الملموسة فهم ، كما رأينا في المقال الاول ، يتملصون بالجمل
والحال ، لا يفوت السيد ميخايلوفسكي اي فرصة لابراز ذكائه فيما
يتعلق بانعدام وحدة الرأي بين الماركسيين ، وانعدام الاتفاق فيما
بينهم . واذا «صاحبنا الشهير» السيد ن ك . ميخايلوفسكي يمرح
ويضحك بصدد نكته على الماركسيين «الحقيقيين» و«غير

* اكرر ان هذا الاستنتاج لم يكن من الممكن الا يكون واضعاً لكل
من قرأ «البيان الشيوعي» و«بؤس الفلسفة» و«رأس المال» ، ولكنه
تطلب ايضاحاً خاصاً للسيد ميخايلوفسكي وحده .

الحقيقيين» صحيح انه لا توجد وحدة تامة في الآراء بين الماركسيين ولكن هذا الواقع يقدمه السيد ميخايلوفسكي بصورة غير صحيحة ، هذا اولاً ؛ وهذا الواقع يثبت بالضبط قوة الاشتراكية-الديموقراطية الروسية وحيويتها ، لا ضعفها ، هذا ثانياً فالقضية ان الآونة الاخيرة تتصف على الاخص بكون الاشتراكيين يتوصلون الى المفاهيم الاشتراكية-الديموقراطية عن سبل مختلفة ، ولذا فانهم ،- مع موافقتهم المطلقة على الموضوعه الاساسية والرئيسية القائلة ان روسيا هي مجتمع برجوازي انبثق من نظام القنانة وان شكلها السياسي دولة طبقية وان الطريق الوحيد الى وضع حد لاستثمار الشغيلة انما هو نضال البروليتاريا الطبقي ،- يفترقون في كثرة من القضايا الخاصة ، سواء أمن حيث اساليب الاثبات ، ام من حيث التفسيرات المفصلة لهذه او تلك من ظواهر الحياة الروسية ولهذا استطيع ان أفرح مسبقاً السيد ميخايلوفسكي ببيان مفاده انه فيما يخص ، مثلاً ، القضايا التي لمسناها لماً في هذه الملاحظات العاجلة ،- قضية الاصلاح الفلاحي ، قضية اقتصاد الزراعة الفلاحية والصناعات الحرفية ، قضية استئجار الاراضي ، الخ .- توجد آراء مختلفة في نطاق الموضوعه الاساسية التي يشاطرها جميع الاشتراكيين-الديموقراطيين والتي اوردها للتو ان اجماع الذين يكتفون باجماع الاعتراف « بالحقائق السامية» من النوع التالي : **بوسع** الاصلاح الفلاحي ان يفتح لروسيا طريقاً هادئة للتطور القويم ؛ **بوسع** الدولة ان تستنجد « باصدقاء الشعب» لا بممثلي مصالح الرأسمالية ؛ **بوسع** المشاعة ان تضفي الطابع الاجتماعي على الزراعة وكذلك على صناعة التحويل التي **بوسع** الحرفي ان يرفعها الى مستوى الصناعة الكبيرة ؛ ان استئجار الاراضي **الشعبي** قد دعم الاقتصاد **الشعبي** - ان هذا الاجماع المحنن والمؤثر قد حل محله اختلاف في الرأي بين اناس يسعون الى

استيضاح تنظيم روسيا الاقتصادي **الفعلي** ، **الحالي** بوصفه نظاماً من علاقات انتاج معينة ، الى استيضاح تطورها الاقتصادي **الفعلي** وبنياتها الفوقية السياسية وغيرها .

وإذا كان هذا العمل ، المنطلق من وجهات نظر مختلفة ، يقود الى الاعتراف بالموضوعة العامة التي تحدد بالضرورة النشاط السياسي التضامني وتخول بالتالي جميع الذين يتبنونها الحق وتفرض عليهم واجب ان يعتبروا انفسهم ويسموا انفسهم «اشتراكيين-ديموقراطيين» ، اذا كان هذا العمل يترك مع ذلك المجال رحباً لخلافات الرأي في طائفة من القضايا الخاصة التي يمكن حلها باشكال مختلفة ، فان هذا لا يثبت بالطبع الاقوة الاشتراكية-الديموقراطية الروسية وحيويتها *

ناهيك عن ان ظروف هذا العمل لعلى درجة من السوء بحيث يصعب على المرء ان يتصور ظروفاً اسوأ : فليس ثمة ولا يمكن ان يكون ثمة جهاز في وسعه ان يوحد مختلف الاعمال ان الصلات الشخصية في اوضاعنا البوليسية لفي غاية الصعوبة ومفهوم ان لا يكون في مقدور الاشتراكيين-الديموقراطيين ان يتفاهموا ويتفقوا كما ينبغي حول التفاصيل ، ومفهوم ان يناقض بعضهم بعضاً

* لسبب بسيط ، هو ان هذه القضايا لم تجد لها اي حل حتى الآن وبالفعل ، لا يجوز ان يسمى حلاً لقضية استئجار الارض الرعم ان «الاستئجار الشعبي للاراضي يدعم الاقتصاد الشعبي» ، او عرض نظام زراعة اراضي الملاكين العقاريين بادوات الفلاح على النحو التالي «لقد ظهر الفلاح اقوى من الملاك العقاري» الذي «ضحى باستقلاله في صالح الفلاح المستقل» ، «لقد انتزع الفلاح من يدي الملاك العقاري الانتاج الكبير» ؛ «ان الشعب يبقى هو الظافر في النضال من اجل شكل العمل الزراعي» هذه الثمرة الفارغة الليبرالية واردة في «مصائر الرأسمالية» ولصاحبنا الشهر «السيد ف . ف .

لكم هو مضحك هذا بالفعل ، أليس كذلك ؟
 في «مناظرة» السيد كريفنكو مع الاشتراكيين-الديموقراطيين
 قد ينشأ بعض الارتباك لكونه يتحدث عن يسميهم «الماركسيين
 الجدد» فقد يظن بعض القراء انه حدث بين الاشتراكيين-
 الديموقراطيين شيء ما من نوع الانشقاق ، وان «الماركسيين الجدد»
 قد انفصلوا عن الاشتراكيين-الديموقراطيين القدامى . - كلا ، لا شيء
 من هذا القبيل فان احداً ، في اي مكان وزمان ، لم ينتقد علناً
 وجهاً ، باسم الماركسية ، نظريات الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس
 وبرنامجهم ، ولم يدافع عن ماركسية اخرى فالواقع ان السيدين
 كريفنكو وميخايلوفسكي قد سمعنا شتى نائم الصالونات بصدد
 الماركسيين ، ورأيا مختلف الليبراليين الذين يسترون تفاهتهم
 الليبرالية وراء ستار الماركسية ، وعمداً بمثل هذا المتاع وبما
 يختصان من لداعة وفطانة الى «نقد» الماركسيين فلا غرابة اذا
 كان هذا «النقد» يؤلف سلسلة متواصلة من الطرائف المستغربة
 والحملات القذرة

ويحلل السيد كريفنكو قائلاً «لكي يكون المرء منسجم
 التفكير ، لا بد له ان يجيب عن هذا بالاجاب» (اي على السؤال
 التالي «ألا يجدر بذل الجهد لتطوير الصناعة الرأسمالية») و«ان
 لا يرتبك لا امام شراء اراضي الفلاحين بالجملة ولا امام فتح
 الدكاكين والحانات» ، لا بد له ان «يفرح لنجاح العديدين من
 اصحاب الحانات في مجلس الدوما ، ويساعد عدداً عديداً اكبر من
 مشتري حبوب الفلاح بالجملة»

حقاً ان هذا مضحك جداً حاولوا ان تقولوا «لصديق
 الشعب» هذا ان استثمار الشغيل في روسيا هو في كل مكان رأسمالي
 اصلاً ، وانه يجب تصنيف الفلاحين الميسورين والمحتكرين في
 الريف في عداد ممثلي الرأسمالية ، وفقاً لهذه او تلك من العلام

الاقتصادية السياسية التي تثبت الطابع البرجوازي لتمييز الفلاحين ،
فانه سيرفع عقبرته بالصياح ، وينعت هذا بأنه هرطقة لا تصدق ،
ويشرع في الزعيق ضد هذا اللجوء الاعمى الى الصيغ الاوروبية
الغريبة والمخططات المجردة (وهو في هذه الحال ، يلزم الصمت ،
بحرص كبير جدا ، حول المضمون الفعلي للحجج «الهرطقية»)
وحين يراد رسم «الولايات» التي يأتي بها الماركسيون الاشرار ،
حينذاك يمكن وضع العلم النبيل والمثل العليا الصافية جانباً ،
حينذاك يمكن الاعتراف بان مشتري حبوب الفلاح بالجملة وارض
الفلاح بالجملة هم فعلا ممثلو الرأسمالية لا مجرد «محبين»
للاستفادة من ملك الغير

حاولوا ان تبينوا « لصديق الشعب» هذا ان البرجوازية
الروسية لا تقبض الآن في كل مكان بين يديها على عمل الشعب
وحسب ، لأنها تحصر وحدها بين يديها وسائل الانتاج ، بل تضغط
ايضا على الحكومة خالقة وفارضة ومحددة طابع سياسة الحكومة
البرجوازي ،- تملكه عارض من الجنون المطلق ، وشرع يزعم
بالجبروت الكلي لحكومتنا ، وبأن هذه الحكومة ، بفعل سوء فهم
مشؤوم وصدفة مشؤومة لا غير ، «تدعو» دائماً ممثلي مصالح
الرأسمالية لا «اصدقاء الشعب» ، وبأنها تغرس الرأسمالية بصورة
مصطنعة ولكن «اصدقاء الشعب» ملزمون بأن يعترفوا ،
خفية ، وعلى وجه الضبط بان اصحاب الحانات في الدوما هم ممثلو
الرأسمالية ، والدوما عنصر من عناصر هذه الحكومة نفسها التي
تقف ، كما يزعم «اصدقاء الشعب» ، فوق الطبقات ولكن هل
مصالح الرأسمالية ، ايها السادة ، لا تتمثل عندنا في روسيا الا في
«الدوما» ولا يمثلها الا «اصحاب الحانات» ؟ . . .

اما الحملات القذرة ، فاننا قد رأينا منها وفرة طائلة عند
السيد ميخايلوفسكي ، ونحن نلقاها من جديد عند السيد كريفنكو

الذي ، مثلا ، رغبة منه في القضاء على الاشتراكية-الديموقراطية المقيتة ، يروي ان «بعضهم يروح الى المصانع (لكن فقط حين تتوافر فيها مناصب جيدة للفنيين والمستخدمين) ، معللا دخوله بمجرد فكرة التعجيل بالتطور الرأسمالي» ولا حاجة بالطبع الى الجواب عن حجج غير لائقة اطلاقا كهذه كل ما يمكن هنا ، وضع نقطة الانتهاء

واصلوا ، ايها السادة ، بالروح نفسها ، واصلوا بجرأة ! فان الحكومة الامبراطورية ، اي تلك الحكومة التي ، كما سمعنا منكم للتو ، قد اتخذت التدابير (وان ناقصة) لانقاذ الشعب من الخراب النهائي ، ستتخذ الآن تدابير خالية من كل نقص لانقاذكم من ادانتكم بالابتذال والجهل ان «المجتمع المثقف» سيواصل بكل طيبة خاطر الحديث عن الاخوة الصغار ، كما في السابق ، في الفترة الواقعة بين فطائر سمك الزجر وبين المائدة الخضراء ، ويبيي المشاريع الانسانية «لتحسين» اوضاعهم ؛ وبكل سرور سيرعف منكم ممثلوه انهم اذ يشغلون مناصب الزيمسكييه ناتشالنيكي او غيرها من مناصب مرقي جيب الفلاح ، انما يبدون ادراكا عاليا للحاجات والواجبات المدنية واصلوا ! فليس الاطمئنان وحده مؤمنا لكم ، بل الاستحسان والاطراء ايضا من افواه السادة اضراب بورينين

وختاماً ، لن يكون من نافل الكلام ، كما يبدو لي ، ان اجيب عن سؤال خطر ، اغلب الظن ، في بال اكثر من قارى واحد هل كان يجدر الحديث مطولا مع امثال هؤلاء السادة ؟ هل كان يجدر الجواب اصلا عن هذا السيل من الوحل الليبرالي الذي يحظى بحماية الرقابة والذي تفضلوا وسموه بالمناظرة ؟

يخيل الي انه كان يجدر ذلك ، لا من اجلهم ، بالطبع ، ولا من اجل الجمهور «المثقف» ، بل من اجل العبرة المفيدة التي يمكن ويجب ان يستخلصها الاشتراكيون الروس لانفسهم من هذه الحملة ان هذه الحملة تقدم اوضح وابلغ دليل على ان مرحلة التطور الاجتماعي في روسيا ، المرحلة التي كانت تندمج فيها الديمقراطية والاشتراكية في كل واحد لا يتجزأ ولا يتزعزع ، (كما كان الحال ، مثلا ، في عهد تشيرنيشيفسكي) قد ولت الى الابد فالآن لم يبق اطلاقا اي اساس للرأي الذي لا يزال قائما هنا وهناك بين الاشتراكيين الروس ، مؤثراً اضر التأثير في نظرياتهم وفي نشاطهم العملي على السواء ، والذي يزعم انه لا يوجد في روسيا فرق عميق ، كيفي ، بين افكار الديمقراطيين وافكار الاشتراكيين فالامر بالعكس تماما فبين هذه الافكار هوة كاملة ، ولقد آن للاشتراكيين الروس من زمان ان يفهموا هذا ، ان يفهموا ان **القطيعة النهائية والتامة مع افكار الديمقراطيين امر محتم وضروري ضرورة ملحة .**

لنر بالفعل من كان هذا الديمقراطي الروسي في زمن نشوء الرأي المشار اليه ، ومن اصبح ان «اصدقاء الشعب» يقدمون لنا ما يكفي من المواد لاجراء هذه المقارنة .

انها لفائقة الطرافة بهذا الصدد حملة السيد كريفنكو على السيد ستروفه الذي انتقد في احدى المطبوعات الالمانية طوباوية السيد نيق . - ون (ظهر مقال السيد ستروفه «حول قضية التطور الرأسمالي في روسيا» ، Zur Beurtrheilung der kapitalistischen Entwicklung Rußlands في „Sozialpolitisches Centralblatt“ III ، (٦٣) ، العدد الاول ، ٢ تشرين الاول - اكتوبر - ١٨٩٣) . فان السيد كريفنكو يحمل على السيد ستروفه لأن هذا الاخير ينسب ، على حد قول السيد كريفنكو ، الى «الاشتراكية القومية» (التي هي ، حسب

تعبيره ، من «طبيعة طوباوية صرف» افكار اولئك الذين «يؤيدون المشاعة ومنح حصص الارض» ان هذه التهمة الرهيبة «بالاشتراكية» تشير في نفس الكاتب الاجل موجة طامية من الغضب المسعور ، فيزقق قائلنا :

« ترى ، أليس يمكن ثمة شخص آخر (غير هرتسن وتشيرنيشيفسكي والشعبيين) يدعم المشاعة ومنح حصص الارض ؟ اما مدبجو نظام الفلاحين ، الذين وضعوا المشاعة واستقلال الفلاح الاقتصادي في اساس الاصلاح ، اما بحاثة تاريخنا وظروف حياتنا الحاضرة الذين يؤيدون هذه المبادئ ، اما صحافتنا الجديدة والرصينة كلها تقريباً ، التي تؤيد كذلك هذه المبادئ ، - أتراهم جميعهم ضحايا الضلال المسمى «الاشتراكية القومية» ؟

اطمنن ، ايها السيد الاجل ، «صديق الشعب» ! لقد خفت من هذه التهمة الرهيبة بالاشتراكية الى حد انك لم تكلف نفسك حتى عناء قراءة «مقالة» السيد ستروفه «الصغيرة» بانتباه وبالفعل ، اي ظلم صارخ ان يتَّهم بالاشتراكية اولئك الذين يؤيدون «المشاعة ومنح حصص الارض» ! عفواً ، ما هو الاشتراكي هنا ؟ فالاشتراكية انما هي الاحتجاج والنضال ضد استثمار الشغيلة ، النضال الذي يرمي الى القضاء التام على هذا الاستثمار ، بينما «تأييد منح حصص الارض» يعني ان المؤيد هو نصير التعويض المفروض على الفلاحين مقابل جميع الاراضي التي كانت سابقاً تحت تصرفهم وحتى اذا لم يؤيد المرء هذا التعويض ، بل أيّد التحلي للفلاحين بلا تعويض عن جميع الاراضي التي كانوا يملكونها قبل الاصلاح ، فليس في هذا بعد اي شيء اشتراكي على الاطلاق ، لأن هذه الملكية الفلاحية للارض (التي تكونت في سياق المرحلة الاقطاعية) هي التي كانت في كل مكان في الغرب ، كما في روسيا

ايضاً * ، اساس المجتمع البرجوازي و«تأييد المشاعة» اي الاحتجاج على التدخل البوليسي في الطرائق العادية لتوزيع الارض ، اي شيء اشتراكي هنا ، في حين يعرف كل امرئ ان استثمار الشغيل يبقى ويتوالد بروعة في قلب هذه المشاعة ؟ ان هذا يعني غلواً في تمديد كلمة «الاشتراكية» كأن نصنف السيد بوييدونوستسيف في عداد الاشتراكيين !

ان السيد ستروفه لا يقترف اطلاقاً مثل هذا الظلم الرهيب فهو يتحدث عن «طوباوية الاشتراكية القومية» التي نادى بها الشعبيون ؛ اما من ذا الذي يصنفه السيد ستروفه في عداد الشعبيين ، فهذا ما يتضح من كونه يسمي كتاب «خلافاتنا» لبليخانوف مناظرة مع الشعبيين لا ريب في ان بليخانوف ناظر الاشتراكيين ، ناظر اناساً لا يمتون باي صلة الى الصحافة الروسية «الجديدة والرصينة» ولذا لم يكن للسيد كريفنكو اي حق في ان يأخذ على حسابه ما يعود الى الشعبيين اما اذا كان قد رغب في ان يعرف حتماً رأي السيد ستروفه في ذلك الاتجاه الذي ينتسب اليه هو نفسه ، فاني استغرب في هذه الحال كيف انه لم يلحظ ولم يترجم لمجلة «روسكويه بوغاتستفو» المقطع التالي من مقال السيد ستروفه :

«بقدر ما تسير الرأسمالية الى امام ، لا بد للمفهوم (الشعبي) عن العالم ، الذي وصفناه للتو ، ان يفقد تربته فاما ان ينحط (wird herabsinken) الى ميل شاحب نوعاً نحو الاصلاحات ، قادر على اجراء المساومات وساع وراء

* والدليل هو تمايز الفلاحين .

المساومات * ، الامر الذي تتوافر له الممهّدات التي تتيح الأمل من زمان ، - واما ان يعترف بأن التطور الفعلي امر محتّم ، ويستخلص الاستنتاجات النظرية والعملية التي تنجم منه بالضرورة ، اي انه ، بتعبير آخر ، يكف عن ان يكون طوباوياً

واذا كان السيد كريفنكو لا يحزر اين تتوافر عندنا الممهّدات لمثل هذا الميل القادر على اجراء المساومات وحسب ، فاني انصحه بأن يلقي النظر الى «روسكويه بوغاتستفو» ، الى ما تعرب عنه هذه المجلة من آراء نظرية ليست غير محاولة حقيرة للصق مقتطفات من المذهب الشعبي بالاعتراف بالتطور الرأسمالي في روسيا ، والى برنامجها السياسي الرامي الى تحسين وبعث استثمارات المنتجين الصغار على اساس النظم الرأسمالية الحالية * *

Ziemlich blasse kompromißfähige und kompromißsüchtige Re- *
formrichtung. وهذا ما يمكن ترجمته بالروسية كما يلي ، حسبما اظن
الانتهازية التثقيفية

* * ان محاولة السيد كريفنكو محاربة السيد ستروفه تترك ، على العموم ، انطباعاً مؤسفاً وهذا نوع من عجز طفولي عن الاعتراض بشيء ما من حيث الاساس وهو كذلك غضب طفولي مثلاً ، يقول السيد ستروفه ان السيد نيق . - ون «طوباوي» ناهيك عن انه يبين بوضوح تام لماذا يطلق عليه هذا النعت ١ - لأنه يتجاهل «التطور الفعلي في روسيا» ؛ ٢ - لأنه يعتمد على «المجتمع» و«الدولة» غير مدرك طابع دولتنا الطبقي فهل يستطيع ان يرد السيد كريفنكو على هذا ؟ اتراه ينكر ان تطورنا هو في الواقع رأسمالي ؟ اتراه يقول انه تطور من نوع آخر ؟ ان دولتنا غير طبقية ؟ كلا ، انه يفضل تحاشي هذه الاسئلة اطلاقاً وشن الحرب ، بغضب مضحك ، على «كليشيهات» من تليفقه هو بالذات مثال آخر ان السيد ستروفه يتهم السيد نيق . - ون بأنه ، علاوة على عدم فهم النضال الطبقي ، يقترب اخطاء جسيمة في نظريته تتعلق بميئدان «الوقائع الاقتصادية الصرف» . وهو يبين ، فيما يبين ، ان السيد نيق . - ون ، في

ان انحطاط الشعبية الى انتهازية برجوازية صغيرة هو بالاجمال ، ظاهرة من ابرز وادل ظواهر حياتنا الاجتماعية في الآونة الاخيرة .

وبالفعل ، اذا اخذنا مضمون «روسكويه بوغاتستفو» ، اي جميع هذه النظم المتعلقة بضبط هجرة السكان في داخل البلد وباستئجار الاراضي ، وجميع هذه التسليفات الرخيصة والمتاحف والمستودعات والتحسينات التكنيكية والارتيلات ، واعمال الحراثة المشتركة ، لرأينا ان هذا البرنامج يتمتع فعلا بانتشار كبير جداً في عموم «الصحافة الجديدة والرصينة» اي في عموم الصحافة الليبرالية التي لا تنتسب الى الصحف الاقطاعية الوحي او الى الزواحف (٦٤) ان الفكرة القائلة بضرورة جميع هذه التدابير وفائدتها ، والحاحها و«عدم ضررها» قد مدت لها جذوراً عميقة عند جميع المثقفين وانتشرت انتشاراً فائق العادة فانتم تجدونها سواء في الجرائد والنشرات الاقليمية ام في جميع دراسيات الريمستفوات ، ومجموعاتها ، ووصافها ، وهكذا دواليك وهلمجرأ

معرض كلامه عن ضالة عدد السكان الذين لا يحترفون الزراعة في بلادنا ، ولا يلحظ ان التطور الراسمالي في روسيا سيخفف بالضبط من هذا الفرق ٨٠٪ (سكان الريف في روسيا) و٤٤٪ (سكان الريف في اميركا) وفي هذا ، يمكن القول ، تتقوم رسالته التاريخية «اولا ، يحرف السيد كريفنكو هذا المقطع ، اذ يقول ان رسالته» (٤) حرمان الفلاحين من الارض ، في حين ان المقصود بكل بساطة هو ميل الراسمالية الى تخفيض عدد سكان الريف ، وثنانيا ، لا ينبس بنيت شفة حول الاساس (هل يمكن ان تقوم راسمالية لا تؤول الى تقليل عدد سكان الريف ؟) بل يعمد الى الثروة بحماقات حول «الحرفيين» ، الخ . . انظر الملحق ٢ (الصفحة ٢٦١ من هذه الطبعة . الناشر .)

ولا ريب في اننا اذا اعتبرنا هذا هو الشعبية ، كان النجاح هائلا لا جدال فيه .

ولكن هذا ليس هو الشعبية على الاطلاق (بمعنى الكلمة القديم ، المؤلف) وهذا النجاح وهذا الانتشار الهائل انما تحققا على حساب انحطاط الشعبية ، على حساب تحول الشعبية الاجتماعية الثورية ، المعارضة بعنف للبيروقراطية ، الى انتهازية تشييفية تندمج في هذه الليبرالية ولا تعبر الا عن مصالح البرجوازية الصغيرة

ولكي نقتنع بهذا ، حسبنا ان نعود الى اللوحات المعروضة سابقا عن تمايز الفلاحين والحرفيين ، مع العلم ان هذه اللوحات لا ترسم ابدأ وقائع منعزلة او جديدة ، بل تشكل بكل بساطة محاولة لاعطاء تعريف اقتصادي-سياسي عن «مدرسة» «الضواري» و«الاجراء الزراعيين» التي لا ينكر حتى الاخصام وجودها في ريفنا ومفهوم ان التدابير «الشعبية» لا تستطيع غير ان تعزز البرجوازية الصغيرة ؛ او انها (الارتيلات واعمال الحراثة المشتركة) لا بد من ان تكون مسكنات موقته بائسة وان تبقى مجرد تجارب حقيرة تغذيها البرجوازية الليبرالية بمثل هذا اللطف في عموم اوربا لسبب بسيط هو ان هذه التدابير لا تمس «المدرسة» بالذات على الاطلاق وللسبب نفسه ، لا يمكن حتى للسادة يرمولوف وفيته واضرابهما ان يملكوا اي حجة ضد امثال هذه الخطوات التقدمية . فالامر على العكس تماما تفضلوا ، ايها السادة ! بل انهم سيعطونكم مالا «من اجل التجارب» ، رغبة منهم في صرف «المثقفين» عن العمل الثوري (وقوامه الاشارة الى التنافر ، وايضاحه للبروليتاريا ، والسعى لنقل هذا التنافر الى طريق النضال السياسي المباشر) الى ترقيع التنافر هذا الترقيع ، الى المصالحة والاتحاد . تفضلوا ، ايها السادة !

لتوقف قليلا عند هذا التطور الذي آل الى انحطاط الشعبية هذا الانحطاط ان هذه النظرية كانت ، عند نشوئها بالذات ، في مظهرها الاولي ، تنطوي على قدر كاف من الانسجام فقد كانت ، انطلاقاً من فكرة نمط الحياة الشعبية الخاص ، تؤمن بغرائز الفلاح «المشاعي» الشيوعية ، ولذا رأت في الفلاحين المناضل المباشر من اجل الاشتراكية ولكن هذه النظرية كانت تشكو نقصاً في الصياغة النظرية وكان يعوزها ، من جهة ، الدعم والتأكيد على وقائع الحياة الروسية ، وتعوزها من جهة اخرى ، التجربة في تطبيق برنامج سياسي يركز على خصال الفلاح المفترضة هذه

وهكذا تطورت النظرية في هذين الاتجاهين ، النظري والعملي اتجه العمل النظري ، بصورة رئيسية ، نحو دراسة شكل ملكية الارض الذي شأؤوا ان يروا فيه مقدمات الشيوعية ؛ وهذا العمل اعطى مادة واقعية في غاية الغنى والتنوع ولكن هذه المادة ، المتعلقة على الاخص بشكل ملكية الارض ، قد حجبت كلياً اقتصاد القرية عن عيون البحاث . وقد حدث هذا بصورة طبيعية خصوصاً وان البحاث لم يكن عندهم نظرية راسخة حول طريقة علم الاجتماع ، نظرية توضح ضرورة اخذ علاقات الانتاج على حدة ودراستها دراسة خاصة ، اولا ؛ وثانياً ، اعطت المادة الواقعية المجموعة اشارات جلية وسافرة الى امس حاجات الفلاحين ، الى امس البلايا والتي ترهق الاقتصاد الفلاحي فادح الارهاق وقد اقتصر انتباه البحاث كله على دراسة هذه البلايا ، وقلة الارض ، والمدفوعات الباهظة ، والجور ، وضنى الفلاح وخبله وكل هذا تناوله الوصف والدرس والتوضيح مدعوماً بوثائق على درجة من الغنى ، وبتفاصيل على درجة من الصغر بحيث انه لو لم تكن دولتنا دولة طبقية ، ولوان سياستها لم تكن توجهها مصالح الطبقات الحاكمة ، بل البحث في «الحاجات الشعبية» بصورة غير متحيزة ،

لكان عليها بالطبع ان تقتنع الف مرة بضرورة القضاء على هذه البلايا ان البحاثة السذج ، المؤمنين بان من الممكن « تغيير رأي » المجتمع والدولة ، غرقوا تماماً في تفاصيل الوقائع التي جمعوها وغاب عن بالهم امر واحد ، هو التركيب السياسي الاقتصادي في القرية ، وغابت عن بالهم الخلفية الاساسية لهذا الاقتصاد الذي كانت ترهقه فعلا هذه البلايا الامس تأثيراً وكانت النتيجة ، بالطبع ، تكشف الدفاع عن مصالح الاقتصاد المرهق بقلة الارض ، الخ دفاعاً عن مصالح الطبقة التي تقبض بيديها على هذا الاقتصاد والتي كان في مستطاعها وحدها دون غيرها ان تبقى وتتطور في نطاق العلاقات الاقتصادية الاجتماعية المعنية في داخل المشاعة ، في ظل النظام الاقتصادي القائم في البلد

ان العمل النظري ، الذي ابتغى دراسة مؤسسة كان لا بد لها ان تكون اساساً ودعامة لمحو الاستثمار ، قد افضى الى وضع برنامج يعبر عن مصالح البرجوازية الصغيرة ، اي بالضبط عن مصالح الطبقة التي تعتمد عليها هذه النظم الاستثمارية ! وفي الوقت نفسه ، تطور العمل الثوري العملي كذلك في اتجاه غير متوقع اطلاقاً فان الايمان بغرائز الموجيك الشيوعية ، قد تطلب ، بالطبع ، من الاشتراكيين ان يقلعوا عن السياسة و« يذهبوا الى الشعب » . وعلى تحقيق هذا البرنامج انكب جمهور من المناضلين الزاخرين بالعزم والموهبة ؛ وقد اقتنع هؤلاء في الواقع بسداجة الفكرة القائلة بغرائز الموجيك الشيوعية فقررروا ، مثلاً ، ان القضية لا تنحصر في الموجيك ، بل في الحكومة ، ولذا وجهوا كل جهودهم نحو النضال ضد الحكومة ، وهذا النضال خاضه آنذاك المثقفون وحدهم مع العمال الذين كانوا ينضمون اليهم احياناً في البدء ، خيض هذا النضال في سبيل الاشتراكية استناداً الى نظرية تقول ان الشعب مستعد للاشتراكية وانه يمكن بمجرد الاستيلاء على

السلطة ، لا القيام بالثورة السياسية وحسب ، بل ايضاً بالثورة الاجتماعية وفي الآونة الاخيرة ، شرعت هذه النظرية ، كما يبدو ، تفقد كل ثقة ، وشرع نضال النارودوفوليين ضد الحكومة يتحول الى نضال الراديكاليين في سبيل الحرية السياسية .

ومن جهة اخرى آل العمل بالتالي الى نتائج تناقض تماماً نقطة انطلاقه ؛ ومن جهة اخرى ، نجم عنه برنامج لا يفصح الا عن مصالح الديمقراطية البرجوازية الراديكالية وحقاً نقول ان هذا المجرى لم يبلغ نهايته بعد ، ولكن معالمه قد تحددت كلياً ، على ما يبدو ان هذا التطور الذي عرفته الشعبية كان طبيعياً ومحتماً تماماً لان مذهبا كان يرتكز على فكرة خرافية صرف بشأن نظام خاص (مشاعي) يختص به الاقتصاد الفلاحي وقد تبددت هذه الخرافة عند اصطدامها بالواقع ، وتحولت الاشتراكية الفلاحية الى تمثيل راديكالي ديموقراطي للفلاحين البرجوازيين الصغار وانتقل الى امثلة عن تطور الديمقراطية :

يقول السيد كريفنكو « يجب الحرص على ان لا يصير المحب لعامة الانسانية غيبياً على مستوى عامة روسيا يطفح بפורان غامض من العواطف الطيبة فقط ، ولكنه عاجز عن التفاني الحقيقي ، وعن الاتيان بشيء ما راسخ في الحياة » الدرس الاخلاقي ممتاز ؛ لنر على ما يطبق يواصل السيد كريفنكو قائلاً : « في هذا المجال الاخير ، اعرف واقعاً مؤسفاً : في جنوب روسيا كان يعيش شبان «تحركهم اطيّب النوايا والحب للأخ الاصغر ؛ وكانوا يولون الموجيك (الفلاح) كل انتباه واحترام ؛ وكانوا يجلسونه في المرتبة الاولى تقريباً ، وياكلون معه بملعقة واحدة ، ويقدمون له المربيات والحلويات ؛ ويدفون له عن كل شيء اغلى مما دفع الآخرون ، ويعطونه مالا ، على سبيل القرض ، او «البخشيش» ، او هكذا بكل بساطة ؛ ويحدثونه عن النظام الاوروبي وجمعيات العمال ،

الخ وفي المحلة نفسها كان يعيش ايضاً شاب الماني اسمه شميدت ؛ كان مديراً لبستان او بالاصح بستانياً ، خالياً من اي افكار انسانية ، وذا روح المانية شكلية ضيقة حقيقية (كذا ١١٤٤!) ، الخ واذا بهؤلاء الشباب يتفارقون ، على حد قول الكاتب ، بعد اقامة في هذه المحلة دامت ٣ او ٤ سنوات ثم انصرفت ٢٠ سنة اخرى تقريباً وزار الكاتب المنطقة وعرف ان «السيد شميدت» (فان البستاني شميدت صار اسمه السيد شميدت نظراً لنشاطه المثمر) علم الفلاحين زراعة الكروم وهي تدر عليهم الآن «بعض الدخل» ، ما- بين ٧٥ روبلا و١٠٠ روبل في السنة ولذا بقي عنه «ذكر طيب» ، بينما «السادة الذين لم يكونوا للموجيك غير العواطف الطيبة ولم يفعلوا من اجله اي شيء جوهري (١) ، لم يبق عنهم حتى اي ذكر»

فاذا اجرينا حساباً ، تبين لنا ان الاحداث الموصوفة تعود الى سنتي ١٨٦٩-١٨٧٠ ، اي تقريباً الى نفس الزمن الذي تعود اليه المحاولات التي بذلها الاشتراكيون-الشعبيون الروس لكي ينقلوا الى روسيا الخاصة الاكثر تقدمية واهمية في «النظام الاوروبي» اي الاممية (٦٥)

وواضح ان تحدث حكاية السيد كريفنكو انطباعاً مفرطاً في الحدة ، فما كان منه الا ان اسرع وابدى التحفظات فهو يوضح قائلًا :

«يقيناً اني لا اقصد بهذا ان اقول ان شميدت خير من هؤلاء السادة ، انما اقصد ان اقول انه رغم جميع نواقصه ، خلف مع ذلك اثرأ ارسخ في المحلة المعنية وبين السكان (انا لا اقول انه خير ، ولكني اقول انه خلف اثرأ ارسخ- ما هذه الحماسة !؟) وانا لا اقول كذلك انه فعل شيئاً ما هاماً ، بل بالعكس ، فاني اورد ما فعله باعتباره نموذجاً لشيء تافه ، عرضي ، لم يكلفه فعله اي جهد او مال ، ولكنه شيء لا ريب في فعاليته وحيويته» .

هذا التحفظ ، كما ترون ، مبهم جداً ، ولكن جوهر الامر لا ينحصر في ابهامه ، بل في كون الكاتب ، اذ عارض عقم نشاط بنجاح نشاط آخر ، هو ابعد من ان يلاحظ ، كما هو جلي ، الخلف الجذري بين اتجاهي هذين النوهين من النشاط . وهنا بيت القصيد الذي يجعل من هذه القصة قصة نموذجية ترسم سيماء الديموقراطي الحالي

والواقع ان هؤلاء الشبان الذين حدثوا المويجيك عن «النظام الاوروبي وجمعيات العمال» ، ارادوا ، كما هو جلي ، ان يحملوا هذا المويجيك على النهوض لكي يعيد بناء اشكال الحياة الاجتماعية (قد يكون استنتاجي هذا في الحالة المعنية خاطئاً، ولكن كل امرئ يوافق معي ، كما اعتقد ، على انه استنتاج مشروع لأنه ينجم حتماً عن قصة السيد كريفنكو المذكورة اعلاه) ، ارادوا منه ان ينهض الى الثورة الاجتماعية ضد المجتمع الحالي الذي يولد هذا الاستثمار الشنيع وهذا الاضطهاد الصفيق النازلين بالشغيلة - الى جانب تهليل الجميع بثتى الخطوات التقدمية الليبرالية اما «السيد شميدت» ، فان كل ما اراده ، بوصفه مالكا حقيقياً ، هو ان يساعد الملاكين الآخرين على تدبير شؤون استثماراتهم ، لا اكثر . ولكن كيف يمكن اجراء مقارنة ، موازاة ، بين هذين النشاطين اللذين يناقض اتجاه احدهما اتجاه الثاني كلياً ؟ فهذا يعني كأن احدهم شرع يقارن فشل شخص يحاول تدمير مبنى معين مع نجاح شخص يريد تدعيم هذا المبنى ! فلاجراء مقارنة لها بعض المعنى ، كان ينبغي معرفة سبب الاخفاق الذي آلت اليه محاولة هؤلاء الشبان ممن ذهبوا الى الشعب لكي يحملوا الفلاح على النهوض من اجل الثورة ، - وليس السبب في ان هؤلاء الشبان قد انطلقوا من فكرة خاطئة تزعم ان «الفلاحين» بالضبط هم ممثلو الشغيلة والسكان المستثمرين ، في حين ان الفلاحين لا يمثلون في الواقع طبقة خاصة (أ- وهذا وهم لا

يمكن تفسيره الا بتأثير وانعكاس عهد انهيار النظام الاقطاعي ، عهد برز الفلاحون فعلا كطبقة ، ولكن فقط كطبقة في مجتمع اقطاعي) ، لأن في صلبهم بالذات تتكون طبقتان البرجوازية والبروليتاريا ، وبكلمة كان ينبغي تحليل النظريات الاشتراكية القديمة وانتقاد الاشتراكيين-الديموقراطيين لها ولكن السيد كريفنكو ، عوضاً عن هذا ، يبذل قصارى جهده لكي يبين ان فعل «السيد شميدت» «امر لا ريب في فعاليته وحيويته» عفواً ايها السيد المحترم للغاية «صديق الشعب» ، لماذا تقرر ابواباً مفتوحة ؟ من ذا الذي يشك في هذا ؟ زراعة كرم والحصول على دخل يتراوح بين ٧٥ و ١٠٠ روبل ، ترى ، هل يمكن ان يكون ثمة في الواقع امر اكثر فعالية وحيوية ؟ *

وهكذا يعمد الكاتب الى التفسير قائلاً انه اذا زرع ملاك كرمًا في ارضه ، كان ذلك نشاطاً منعزلاً ، واذا كانوا عدة ملاكين ، كان ذلك نشاطاً معممًا ومنتشرًا ، يحول امرأ صغيراً الى امر حقيقي ، صحيح ، كما فعل ، مثلاً ، انغلها ردت الذي لم يستخدم الفوسفوريت في ارضه وحسب ، بل حمل غيره على استخدامه .

فما اروع هذا الديموقراطي ، أليس كذلك ؟

لناخذ مثلاً آخر من ميدان الاحكام الخاصة بالاصلاح الفلاحي . فاي موقف وقفه منه تشيرنيشيفسكي ، الديموقراطي من العهد المشار اليه اعلاه ، عهد كانت الديموقراطية غير مفصولة عن

* لماذا لم تحاولوا ان تدسوا اقتراحاً بهذا الامر «الفعال الحيوي» الى هؤلاء الشبان الذين حدثوا الموجيك عن الجمعيات الاوروبية ! فكيف يكون استقبالهم لكم ، وبأي رد رائع كانوا قد ردوا عليكم ! ولطفقتهم تخافون خوفاً مميتاً من افكارهم مثلما تخافون اليوم من المادية والديالكتيك ؟

الاشتراكية ؟ لم يكن في مقدوره ان يعرب صراحة وعلناً عن رأيه ،
فلزم الصمت ، ولكنه لجأ الى المجازات والتشبيهات ووصف
الاصلاح الجاري تحضيره الوصف التالي :

«لنفترض اني اهتمت باتخاذ التدابير لصيانة الهون التي
يتألف غداؤك من احتياطياتها بديهي اني اذا فعلت هذا ، حقا
وفعلا ، بدافع من عطفى عليك ، فذلك لان حميتي استندت الى
افتراض مفاده ان الهون تخصصك وان الغداء البعد لك منها صحي
ونافع لك وتصور مشاعري حين اعرف ان الهون لا تخصصك
اطلاقا وانه يجب عليك ان تدفع عن كل غداء محضر منها ثمنا
ليس اغلى من قيمة الغداء وحسب (كتب هذا قبل الاصلاح . والسيد
يوجاكوف واضرا به يؤكدون الآن ان المبدأ الاساسي الذي يقوم
عليه الاصلاح هو تأمين الفلاحين !!) ، بل انك لا تستطيع على
العموم ان تدفعه دون ان تفرض على نفسك العسر والضييق .
واي افكار تهر في رأسي بصدد هذه الاكتشافات الغريبة واي
غرابة ؟ واي غبي كنت اذ اهتمت بأمر لا تتأمن الشروط
لنفعه ! ومن ذا الذي يستطيع غير الغبي ان يهتم بصيانة الملكية
في بعض الايدي ، دون ان يتأكد سلفا من ان الملكية ستصل الى
هذه الايدي وستصل بشروط نافعة ؟ الافضل ان تهلك جميع
هذه الهون التي لا تفعل غير ان تضر بالشخص الذي احبه ! الافضل
ان تمنى بالاخفاق كل هذه القضية التي لا تعود عليك الا
بالخراب !»

اني اشير بخاصة الى الفقرات التي تبين بأبرز شكل الفكرة
العميقة والممتازة التي كونها تشيرنيشيفسكي عن الواقع المعاصر
له ، وعن ماهية المدفوعات المفروضة على الفلاحين ، وعن التناحر
بين الطبقات الاجتماعية الروسية ومن المهم الاشارة كذلك الى
انه عرف كيف يعرض فى الصحافة الخاضعة للرقابة مثل هذه الافكار

الثورية الصرف وفي مؤلفاته غير الشرعية ، كتب الشيء نفسه ولكن دون مجازات وتشبيهات ففي «التمهيد للتمهيد» يقول فولغين (الذي على لسانه يعرض تشيرنيشيفسكي افكاره)

«لنتقل قضية تحرير الفلاحين الى ايدي حزب الملاكين العقارين فالفرق ليس كبيراً» * ؛ واذ يلاحظ محدث فولغين ان الفرق ، بالعكس ، هائل ، لأن حزب الملاكين العقارين ضد منح الارض للفلاحين ، يجيب فولغين بلهجة قاطعة

«كلا ، ليس هائلا بل تافه . وانه ليكون هائلا لو يحصل الفلاحون على الارض بلا تعويض هناك فرق بين ان تأخذ من امرئ شيئا او ان تبقية له . ولكن الامرين سيان اذا اخذت منه ثمن الشيء . ان خطة حزب الملاكين العقارين لا تختلف عن خطة التقدميين الا من حيث انها ايسر واوز . ولهذا فهي حتى احسن . اقل من الباطلات ، واغلب الظن ، اقل من الاعباء على الفلاحين . فمن من الفلاحين يملك مالا يشتري به الارض لنفسه . ومن منهم لا يملك مالا ، لا فائدة من اجباره على شرائها . فان هذا لن يؤدي الا الى خرابه التعويض مثل الشراء ، كلاهما الشيء نفسه»

لقد كان لا بد بالضبط من عبقرية تشيرنيشيفسكي لفهم الطابع البرجوازي الاساسي الذي اتسم به الاصلاح الفلاحي في عهد تحقيقه بالذات (في حين انه لم يكن اتضح بعد كفاية حتى في الغرب) ، لفهم هذا الطابع بمثل هذا الجلاء ، لفهم ان الطبقات الاجتماعية التي تناصب الكادحين العداوة المستحكمة والتي كانت تهيب حتماً لخراب الفلاحين وانتزاع املاكهم هي التي كانت تسود وتحكم آنذاك في «المجتمع» الروسي و«الدولة» الروسية . وفضلا

* انقل هذه الفقرة عن مقال بليخانوف: «ن.غ تشيرنيشيفسكي»

عن ذلك فهم تشيرنيشيفسكي ان وجود حكومة تستر علاقاتنا الاجتماعية المتناحرة هو شر رهيب يؤزم اوضاع الشغيلة بحدة خاصة . ويواصل فولغين قائلا :

«وحقاً نقول انه من الافضل تحريرهم بلا ارض» (وهذا

يعني اذا كان الاقطاعيون الملاكون العقاريون يتمتعون في بلادنا بمثل هذه القوة ، فمن الافضل ان يعملوا بصورة سافرة ، صريحة ، وببسطوا فكرتهم الى النهاية بدلا من ان يستروا هذه المصالح الاقطاعية نفسها تحت ستار من مساومات حكومة مطلقة منافقة)

«القضية موضوعة على نحو بحيث اني لا اجد سببا لكي

احتد حتى لمعرفة ما اذا كان الفلاحون سيحررون ام لا ؛ وبالحري لمعرفة من الذين سيكونون محرريهم ، الليبراليون ام الملاكون العقاريون . فالامران سيان برأيي . بل الملاكون العقاريون افضل» .

ومن «رسائل بلا عنوان» «يتحدثون عن تحرير

الفلاحين فأين القوى لهذا الغرض ؟ انها غير موجودة بعد . ولا يجوز الشروع بأمر عندما لا تكون ثمة قوى من اجله . وانظروا الى ما تسير الامور : يأخذون في التحرير . اما ماذا ينجم ، فاحكموا عليه بانفسكم : ماذا ينجم عندما تشرع في امر لا تستطيع فعله . وانت اذ تفسد القضية ، تقترف خسارة» (٦٧)

لقد ادرك تشيرنيشيفسكي ان الدولة الاقطاعية والدواينية

الروسية عاجزة عن تحرير الفلاحين ، اي عن الاطاحة بالاقطاعيين ، وان كل ما تستطيعه هو اقتراف «خسارة» ، واجراء مساومة حقيرة بين مصالح الليبراليين (التعويض مثل الشراء ، كلاهما الشيء نفسه) ومصالح الملاكين العقاريين ، مساومة تخدع الفلاحين بسراب من اليسر والحرية ، بينما تخربهم في الواقع وتضعهم كليا تحت رحمة الملاكين العقاريين . وقد احتج ، ولعن الاصلاح ،

متمنياً له الاخفاق ، متمنياً ان تتلبك الحكومة في رقصها على الحبال بين الليبراليين والملاكين العقاريين ، وان يؤول الامر الى افلاس يدفع روسيا الى طريق النضال الطبقي السافر .

اما «ديموقراطيون»نا المعاصرون ، فانهم الآن ، وقــــد اصبحت تنبؤات تشيرنيشيفسكي العبقريه امراً واقعاً ، ودحضت مرحلة تاريخية من ٣٠ سنة بلا هوادة شتى الاوهام الاقتصادية والسياسية ، يمدحون الاصلاح ويعتبرون انه جاء تصديقاً للانتاج «الشعبي» ويجدون الوسيلة لكي يستقوا منه برهاناً على امكان سلوك طريق تتحاشى الطبقات الاجتماعية المعادية للشغيل واني اكرر قولي ان الموقف من الاصلاح الفلاحي اسطح برهان على ان ديموقراطيينا قد تبرجزوا بشكل عميق ان هؤلاء السادة لم يتعلموا شيئاً ونسوا اشياء كثيرة وكثيرة

وعلى سبيل المقارنة ، آخذ «اوتيتشيستفينيه زايسكي» لعام ١٨٧٢ لقد سبق واوردت مقتطفات من مقال «البلوتوقراطية وأسسها» بصدد النجاحات في حقل الليبرالية (التي تموه المصالح البلوتوقراطية) ، هذه النجاحات التي احرزها المجتمع الروسي في العقد الاول من السنين بعد الاصلاح «التحريري الكبير»

فقد كتب الكاتب نفسه في المقال نفسه من قبل ، كان المرء كثيراً ما يلتقي باناس ينوحون بشأن الاصلاحات ويكون على الماضي ؛ اما اليوم ، فلا وجود لهؤلاء «الجميع اعجبتمهم النظم الجديدة ، الجميع ينظرون بفرح واطمئنان» ، وفيما بعد يبين الكاتب كيف ان الادب ، هو ايضاً ، «جعل نفسه لسان البلوتوقراطية» بدفاعه عن المصالح والاطماع البلوتوقراطية «تحت ستار الديموقراطية» تفحصوا هذا الرأي بمزيد من الانتباه . ان الكاتب غير راض لأن «الجميع» راضون عن النظم

الجديدة التي اوجدها الاصلاح ، ولأن «الجميع» (ممثلي «المجتمع» و«المثقفين» طبعاً ، لا الشغيلة) مرحون ومطمئنون ، رغم ما تتسم به هذه النظم الجديدة من سمات برجوازية متناحرة بارزة ان الجمهور لا يلحظ ان الليبرالية لا تفعل غير ان تموه «حرية الكسب» وطبعاً ، الكسب على حساب جماهير الشغيلة ولما فيه ضررها وهو يحتج وهذا الاحتجاج ، الملازم للاشتراكي ، هو الذي يشكل الناحية القيمة في مناقشته لاحظوا ان هذا الاحتجاج على البلوتوقراطية المستورة وراء ستار الديموقراطية ، يناقض النظرية العامة التي تنادي بها المجلة فان محرريها ينكرون ان يكون في الاصلاح الفلاحي اي ظروف وعناصر ومصالح برجوازية ، وينكرون الطابع الطبقي الذي يتصف به المثقفون الروس والدولة الروسية ، وينكرون وجود تربة للرأسمالية في روسيا ، ولكنهم مع ذلك لا يستطيعون ان يمتنعوا عن الشعور بالعنصر الرأسمالي والبرجوازي ولمسه لمس اليد . وبقدر ما شعرت «اوتيتشستفينيه زايسكي» بالتناحر في صلب المجتمع الروسي وحاربت الليبرالية البرجوازية والديموقراطية البرجوازية ، بقدر ما اشتركت في العمل الذي قام به جميع اشتراكيينا الاوائل الذين لم يستطيعوا ان يفهموا هذا التناحر ولكنهم مع ذلك احسوا به وارادوا ان يناضلوا ضد تنظيم المجتمع ، ضد هذا التنظيم الذي يولد التناحر ؛وبقدر ما كانت «اوتيتشستفينيه زايسكي» تقدمية (بديهي من وجهة نظر البروليتاريا) ان «اصدقاء الشعب» نسوا هذا التناحر ، وفقدوا كل احساس بواقع ان البرجوازيين الصرف يختفون «وراء ستار الديموقراطية» عندنا ايضاً ، في روسيا المقدسة ؛ ولهذا فهم الآن رجعيون (حيال البروليتاريا) لأنهم يموهون التناحر ، ولا يتحدثون عن النضال ، بل عن النشاط التوفيقى الثقيفي .
الصرف .

ولكن ، ايها السادة ، هل الليبرالي الروسي ذو الجبهة الناصعة ، الممثل الديموقراطي للبلوتوقراطية في الستينيات ، قد كف ، يا ترى ، عن ان يكون مفكر البرجوازية في التسعينيات لمجرد ان جبهته قد حجبا ظل أسى مدني ؟

وهل تكف «حرية الكسب» بمقاييس كبيرة ، حرية كسب التسليفات الكبيرة والرساميل الكبيرة والتحسينات التكنيكية الكبيرة عن ان تكون حرية ليبرالية اي برجوازية اذا لم تتغير العلاقات الاجتماعية الاقتصادية المعنية ، لمجرد ان تحل محلها حرية كسب التسليفات الصغيرة والرساميل الصغيرة والتحسينات التكنيكية الصغيرة ؟

واكرر قولي انهم لم يغيروا رأيهم بتأثير تبدل جذري في النظرات او بتأثير انقلاب جذري في نظمنا كلا انما بكل بساطة نسوا ان «اصدقاء الشعب» الذين فقدوا هذه السمة الوحيدة التي جعلت اسلافهم فيما مضى تقدميين ، رغم كل وهن نظرياتهم ورغم سداجة وطوباوية نظراتهم الى الواقع ، لم يتعلموا شيئاً على الاطلاق في كل هذه الحقبة من الزمن والحال ان تاريخ روسيا السياسي في هذه السنوات الثلاثين ، حتى بصرف النظر عن التحليل السياسي والاقتصادي للواقع الروسي ، كان لا بد له وحده ان يعلمهم اموراً كثيرة

آنذاك ، في عهد الستينيات كانت قوة الاقطاعيين قد اصيبت بكسر فقد منوا بهزيمة كانت في الحقيقة غير نهائية ، ولكنها كانت مع ذلك حاسمة بحيث انهم اضطروا الى التواري عن المسرح . اما الليبراليون ، فعلى العكس ، فقد رفعوا رؤوسهم واذا طوفان من الجمل الليبرالية عن التقدم والعلم والطيبة والنضال ضد الجور ، وعن المصالح الشعبية ، والضمير الشعبي والقوى الشعبية ، وهكذا وداليك وهلمجرأ ، اي نفس الجمل التي لا يزال يتقيأ بها الآن ،

في لحظات الكتابة الشديدة ، اصحابنا البكاؤون الراديكاليون في صالوناتهم ، واصحابنا منمقو الجمل الليبراليون في مادبهم اليوبيلية وعلى صفحات مجلاتهم وجرائدهم وقد تبين ان الليبراليين لعلى درجة من القوة بحيث انهم عدلوا «النظم الجديدة» على طريقتهم ، لا كليا ، بالطبع ، بل الى حد كبير . ومع ان «ضوء النضال الطبقي السافر» لم يكن له وجود آنذاك ايضا في روسيا ، الا ان الحال كان مع ذلك اجلى مما هو عليه الآن ، بحيث ان حتى مفكري الطبقة الكادحة ممن لم يكن عندهم اي فكرة عن هذا النضال الطبقي وفضلوا الحلم بمستقبل افضل على تفسير الحاضر المقيت ، حتى هؤلاء لم يستطيعوا الا يروا ان البلوتوقراطية تختفى وراء الليبرالية وان هذه النظم الجديدة هي نظم برجوازية . وان ما كان يتيح رؤية هذا انما هو بالضبط توارى الاقطاعيين عن المسرح ، دون ان يصفوا الانتباه عن شروق حالة اشد بروزاً ، او يحولوا دون رؤية النظم الجديدة في مظهرها الصافي (نسبياً) ولكن ديموقراطيينا في ذلك العهد ، الذين استطاعوا ان يشجبوا الليبرالية البلوتوقراطية ، لم يستطيعوا مع ذلك ان يفهموها ويفسروها تفسيراً علمياً ، لم يستطيعوا ان يفهموا ضرورتها في نطاق التنظيم الرأسمالي لاقتصادنا الاجتماعي ، لم يستطيعوا ان يفهموا تقدمية نمط الحياة الجديد هذا بالقياس الى نمط الحياة القديم ، الاقطاعي ، لم يستطيعوا ان يفهموا الدور الثوري للبروليتاريا التي يلدها النمط الجديد ، بل اكتفوا «بالتأفف» من هذه النظم ، نظم «الحرية» و«الانسانية» ، واعتبروا طابعها البرجوازي شيئاً عرضياً ، وانتظروا علاقات اجتماعية ما اخرى لا بد لها ان تتكشف ايضا في «النظام الشعبي» . ولكن ها هو التاريخ يبين لهم هذه العلاقات الاجتماعية الاخرى فان الاقطاعيين ، الذين لم يسحقهم كليا ذلك الاصلاح المشوه تشويهاً فاضحاً خدمة لمصالحهم ، قد انتعشوا (لساعة)

وبينوا بوضوح ما هي هذه العلاقات الاجتماعية الاخرى عندنا ، الى جانب العلاقات البرجوازية ، وبينوا في شكل رجعية منفصلة وخرقاء ووحشية الى حد ان ديموقراطيينا خافوا ولزموا الصمت ، وعوضاً عن ان يسيروا الى امام رافعين الى مستوى الاشتراكية-الديموقراطية ديموقراطيتهم الساذجة التي استطاعت ان تحس بالطابع البرجوازي ولكنها لم تستطع ان تفهمه ، ساروا الى الوراء ، نحو الليبراليين ، وهم يتفاخرون اليوم بان نواجههم اي ، اردت ان اقول ، نظرياتهم وبرامجهم ، تشاطرها « كل الصحافة الجديدة والرصينة » وكان يبدو ان الدرس كان بالغ الدلالة فان وهم الاشتراكيين القدامى حول نظام الحياة الشعبية الخاص وحول غرائز الشعب الاشتراكية وحول طابع الرأسمالية والبرجوازية العرضي ، قد صار واضحاً للغاية ، كما كان من الجائز الظن بانه اصبح من الممكن الآن النظر الى الواقع وجهاً لوجه والاعتراف صراحة بانه لم توجد ولا توجد في روسيا اي علاقات اجتماعية اقتصادية غير العلاقات البرجوازية وغير العلاقات الاقطاعية بسبيل الزوال ، وانه لا يمكن بالتالي ان يكون ثمة سبيل الى الاشتراكية غير الحركة العمالية ولكن هؤلاء الديموقراطيين لم يتعلموا شيئاً ، والاهام الساذجة التي غذتها الاشتراكية البرجوازية الصغيرة اخلت المكان لحكمة التقدم البرجوازي الصغير العملية .

ان نظريات مفكري البرجوازية الصغيرة هؤلاء هي الآن رجعية تماماً حين يبرزون بوصفهم ممثلي مصالح الشغيلة فهم يطمسون التناحر في صلب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الروسية الحالية ، ويتفلسفون كأنه يمكن تدبير الامور بتدابير عامة تقصد ارضاء الجميع وتأمين « النهوض » ، « التحسين » ، الخ . ، كأنه يمكن التوفيق والتوحيد . انهم رجعيون لأنهم يصورون

دولتنا شيئاً ما فوق الطبقات ، وبالتالي اهلا وقادرة على ان تقدم للسكان المستثمرين مساعدة جديده وشريفة نوعاً ما انهم رجعيون لأنهم ، اخيراً ، لا يفهمون اطلاقاً ضرورة النضال والنضال المستميت من جانب الشغيلة انفسهم في سبيل تحررهم ومن اقوال «اصدقاء الشعب» يظهر ، مثلاً ، انهم قادرون هم بالذات على تدبير الامور كلها ففي وسع العمال ان يطمئنون فان فنياً قد جاء الى هيئة تحرير «روسكويه بوغاتستفو» وكادوا يضعون معه ، بصورة كلية ، «ترتيباً» من اجل «ادخال الرأسمالية في حياة الشعب» فعلى الاشتراكيين ان يقطعوا بشكل حاسم ونهائي كل صلة بجميع الافكار والنظريات البرجوازية الصغيرة ، ذلك هو **الدرس النافع الرئيسي** الذي يجب استخلاصه من هذه الحملة

ارجو ان تلاحظوا اني اتكلم عن القطيعة مع الافكار البرجوازية الصغيرة لا مع «اصدقاء الشعب» ولا مع افكارهم ، لأنه لا يمكن ان تحدث القطيعة مع ما لم تكن معه اي صلة قط ان «اصدقاء الشعب» ليسوا سوى فريق في عداد غيرهم من ممثلي واحد من اتجاهات هذا النوع من الافكار الاشتراكية البرجوازية الصغيرة واذا كنت ، بصدده هذه الحالة ، اخلص الى القول بضرورة القطيعة مع الافكار الاشتراكية البرجوازية الصغيرة ، مع افكار الاشتراكية الفلاحية الروسية القديمة بوجه عام ، فذلك لأن الحملة الحالية التي يشنها على الماركسيين ممثلو الافكار القديمة الذين خافوا من نمو الماركسية ، قد دفعتهم الى صياغة الافكار البرجوازية الصغيرة صياغة كاملة وبارزة بشكل خاص ونحن اذ نقارن هذه الافكار مع الاشتراكية الحالية ، مع المعطيات الحالية عن الواقع الروسي ، نرى بجلاء مدهش الى اي حد جفت هذه الافكار ، وكيف فقدت كل اساس نظري منسجم ، وهبطت الى مستوى اختيارية حقيرة ،

رقم المدونة بالقياسات	اجراء زراعيون		عدد الاشغلة من الرجال	عدد الافراد من الجنسين	زرايع وعددهم	
	الرجال والنساء	عدد الاستثمارات التي تشغل الزرايع				
٥	٤	٣	٢	١		
١٣٢,٦				٤٧	الحاصل	زراع ميسورين
٢٢,١				٧,٨٣	المتوسط بكل زارع	
١٠١,٢			٢٦	٩٢	الحاصل	متوسطاً زارعاً
٩,٢				٨,٣٦	المتوسط بكل زارع	
٥٧,٨				٣٧	الحاصل	٧ زراع فقراء
٨,٥				٥,٢٨	المتوسط بكل زارع	
٢٩١,٦			٤٧		الحاصل	المجموع ٢٤ زارعاً
١٢,١			١,٩	٧,٣٣	المتوسط بكل زارع	
١٤,٤					الحاصل	اجيران زراعيين (داخلاً في عداد الفقراء)
٧,٢					المتوسط بكل زارع	

رقم الترخيص	القيمة بالروبلات						الماشية (الرووس)		عدد الأدوات الزراعية	عدد المؤسسات الصناعية	عدد البياني	المساحة الاجمالية من الارض المصاحبة المزارع
	الماشية والنحل	الالبسة	الادوات المنزلية	الادوات الزراعية	الاموال غير المنقولة الاخرى	البياني	مجموع الماشية الصنفية	مائية العمل				
١	١٩	١٨	١٧-	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨
١	٣٠		٤٥٣	٦٧٠,٨	٢٢٣٧	٢٦٩٦		٣٥	٢٢٤		٥٢	١٢٣,٤
٢	٥١٢,٧٥			١١١,٨٠	٣٧٢,٨٣	٤٤٩,٣٣	١٣,٥	٥,٨	٣٧,٣		٨,٦	٠,٦
٣	٢٩٠	٢٠٩٤,٢	٤٣٥,٩	٥٣٢,٩		٢٣٦٢	٨٩,١	٤٠	٢٣٨		٧٠	٠,٢
٤	٢٦٤,٣٣	١٩٠,٣٨	٣٩,٦٣	٤٨,٤٤		٢١٤,٧٣	٨,١	٣,٦	٣٠,٧		٦,٤	١٢,٧
٥	٠٥,٣			١١٢,٣			١٥,٣	٧			٣١	٤٩,٨
٦		٩٢,٤٥	٣٦,٢٩		١٢,٨٥	١١٩,٢٨	٢,٢		١٥,٤		٤,٤	٧,١
٧		٤٠٣٥,٥	١١٤٢,٩				١٨٥,٤	٨٢	٦٧٠		١٥٣	٣١٣,٤
٨	٢٨٤,٥٦	١٦٨,١٤	٤٧,٦٢	٥٤,٨٣		٤٥,٥٥	٧,٧	٣,٤	٢٧,٩			
٩							١,١					٦,٨
١٠							٠,٥		٥,٥		٣	٣,٤

من الزراعة		مجموع الدينون غير المسددة بالروبلات	نشات الزراع ومدعم	
بما فيه الحبوب	المجموع			
٢٣	٢٢	٢١		
٥٩٨,٢ ٧٧٤,٤	%٦١,٢ ٣٨٦١,٧ ١٧٧٤,٤		الحاصل	٦ زراع ميسورين
		١٣,٣	المتوسط بكل زارع	
٢٠٣,٨ ٨٩٩,٩	%٦٠,٧ ٣١٦٣,٨ ٨٩٩,٩	٣٥٧	الحاصل	متوسطاً زارعاً
		٣٢,٤	المتوسط بكل زارع	
٥٠٢,٠٨ ١٧٥,٢٤	%٤٨,٧ ٦٨٩,٩ ١٧٥,٢٥	٢٣٣,٦	الحاصل	٧ زراع فقراء
		٢٣,٤	المتوسط بكل زارع	
٣٠٤,٨ ٨٤٩,٥٤	%٥٩,٦ ٧٧١٥,٤ ٢٨٤٩,٥٤	٦٧٠,٦	أصل	المجموع ٢٤ زارعاً
		٢٧,٩	المتوسط بكل زارع	
			الحاصل	اجيران زراعيان (داخلان في عداد الفقراء)
			المتوسط بكل زارع	

توزع النفقات

لكهنة	انضرائب	استثمار الاراضي	على الشقيلة والرعاة	ماشية الممل والاعتدة	تربية الماشية	الابنية والحاجات	الاغذية					المجموع بالروبلات	مداخيل مختلفة	من مؤسسات
							بما فيها		الاخرى	النباتية	المجموع			
							الحليب، الملح، الفودكا، الشاي	المجموع						
٤١	٤٠	٣٩	٣٨	٣٧	٣٦	٣٥	٣٤	٣٣	٣٢	٣١	٣٠	٢٩	٢٨	٢٧
%١,١ ٥٦	%٤,٩ ٢٥٣,٥	%٦,٥ ٣٣٢	%١٣,٥ ٦٩١,٧	%٩,٤ ٤٨٤,٥	%٢٤,٩ ١٢٧٦,٦	%٨,٢ ٤٢٣,٨ ٥٨,٦	١٦٥,٥	٥٦١,٣ ١٠٣,٢	٦٧٦,٨	٨٢٣,٨	٢٩,٢ ٠٠,٦ ٢١٨,٧	%١٠٠ ٦٣١٩,٥ ٣٦٥٦,١	%٧,٦ ٤٨٢,٢	%٥ ٣٢٠
٩,٣٣	٤٢,٢٥	٥٥,٣٣	١١٥,٢٩	٠,٧٥	٢١٢,٧٦	٠,٦٣								٥٣,
%١,٣ ٦٩,٩	%٤,٩ ٢٥٤,٩	%٦,٨ ٣٥١,٧	%٠,٩ ٤٧,٦	%٥ ٢٥٦	%٢١,٢ ١٠٩٨,٢	%١٠,٦ ٥٤٨,١ ٤٩,٥	٠,٣	٥٣٤,٣ ١٤٤	٦١٤,٦	١٣٣٧,٣ ٣٣,٤	%٣٧,٦ ١٩٥١,٩ ٢٥٧,٧	%١٠٠ ٥٢١٢,٢ ٢٥٣٤	%٣,٧ ١٩٥,٥	
٦,٣٥	٢٣,١٧	٣١,٩٧	٤,٣٣	٢٣,٢٧	٩٩,٨٤	٤٩,٨٣					١١٧٧,٤٥			
%١,٨ ٢٨	%٦,٥ ١٠١,٨	%١ ٩٤,٥	%١,٦ ٢٤,٣	%٧,١ ١١٠,٦	%١٥,٦ ٢٤٣,٧	%١٤,٦ ٢٢٩,٦ ٢٦,٨	٣٨,٧	١٣٤,٤ ٥٣,٨	١٧٣,١	٤٨٧,٧ ١٦٠,٩٦	%٤٣,١ ٦٦٠,٨ ٢٥٣,٤٦	%١٠٠ ١٤٦١,٩ ٧٩٤,٦٤	%٢,٧ ٣٩	
	١٤,٥٤		٣,٤٧	١٥,٨	٣٤,٨١	٣٢,٨								
%١,٣ ١٥٣,٩	%٥,١ ٦١٠,٢	%٦,٥ ٧٧٨,٢	%٦,٤ ٧٦٣,٦	%٧,١ ٨٥١,١	%٢٢,٢ ٢٦١٨,٥	%١٠,١ ١٢٠١,٥ ١٣٤,٩	٢٣٤,٥	١٢٣٠	١٤٦٤,٥	٢٦٤٨,٨	%٣٤,٦ ٤١١٣,٣ ٧٢٩,٨٦	%١٠٠ ١٢٩٤٨,٦ ٦٩٨٤,٧٤	%٥,٥ ٧١٦,٧	%٢ ٣٢٠
٦,٤١	٢٥,٤٣	٣٢,٤٣	٣١,٨٢	٣٥,٤٦	١٠	٠,٠٦	٩,٧٧	٥١,٢٥	٦١,٠٢	١١٠,٣٧	١٧١,٣٩	٥٣٩,٥ ٢٩١,٠٣	٢٩,٩	١٣,
						١٤,٩ ٤,٦	٣,٥	٦,١ ٤,٧		٧٢,١ ٤٢,٥	٨١,٧ ٠,٧			
	١١,٣		٠,٢			٧,٤٥					٠,٨٥			

الى مستوى برنامج تثقيفي مجرد وانتهازي ، سطحي ولا اكثر . قد يقولون ان هذا ليس بذنب الافكار القديمة الاشتراكية بوجه عام ، بل ذنب هؤلاء السادة وحدهم الذين لا يصنفهم احد في عداد الاشتراكيين ؛ ولكن هذا الاعتراض يبدو لي واهياً تماماً ولقد حاولت في كل مكان ان ابين حتمية هذا الانحطاط الذي آلت اليه النظريات القديمة ، وحاولت في كل مكان ان اخصص اقل مجال ممكن لانتقاد هؤلاء السادة بوجه خاص ، واكبر مجال ممكن للاحكام العامة والاساسية التي نادى بها الاشتراكية الروسية القديمة واذا وجد الاشتراكيون اني بسطت هذه الاحكام بصورة غير صحيحة او غير دقيقة او غير كاملة ، فاني لا استطيع ان ارد عليهم الا برجاء متواضع جداً تفضلوا ايها السادة ، وابسطوها بانفسكم ، وكملوها كما ينبغي !

والحقيقة ان احداً لن يسر اكثر من الاشتراكيين-الديموقراطيين من امكان المناظرة مع الاشتراكيين .

فهل تظنون حقاً انه يطيب لنا ان نجيب على «مناظرة» هؤلاء السادة واننا كنا عيننا بها لولا تحديهم السافر الملحف والفظ ؟ او هل تظنون حقاً اننا لا نضطر الى اكرام انفسنا على قراءة واعادة قراءة هذا الخليط الكريه من الجمل الليبيرالية الرسمية والمواعظ الاخلاقية البرجوازية الصغيرة والتعمق فيه ؟

ولكن ليس الذنب ذنبنا اذا كان لا ينبري الآن لتبرير وبسط هذه الافكار غير هؤلاء السادة وارجو ان تلاحظوا كذلك اني اتكلم عن ضرورة القطيعة مع الافكار البرجوازية الصغيرة حول الاشتراكية . ولا جدال في ان النظريات البرجوازية الصغيرة التي حللناها رجعية لانها تبرز بوصفها نظريات اشتراكية .

ولكن اذا ادركنا انه لا يوجد في الواقع اي شيء اشتراكي هنا على الاطلاق ، اي ان جميع هذه النظريات لا توضح اطلاقاً

استثمار الشغيلة وانها عاجزة بالتالي اطلاقاً عن ان تؤدي اي خدمة من اجل تحريرهم ، وان جميع هذه النظريات تعكس في الواقع وتخدم مصالح البرجوازية الصغيرة ، ترتب علينا آنذاك ان نقف منها موقفاً آخر ، ترتب علينا ان نطرح السؤال التالي **اي موقف يجب على الطبقة العاملة ان تتقنه من البرجوازية الصغيرة وبرامجها؟** وعن هذا السؤال لا يجوز الجواب دون ان نأخذ بالحسبان طابع هذه الطبقة المزدوج (ان هذا الازدواج قوي خاصة عندنا في روسيا لان التنافر بين البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الكبيرة اقل تطوراً). ان هذه الطبقة تقدمية بقدر ما تعرض المطالب الديموقراطية العامة ، اي بقدر ما تكافح جميع بقايا القرون الوسطى والقنانة ؛ وهي رجعية بقدر ما تكافح من اجل الحفاظ على وضعها ، بوصفها برجوازية صغيرة ، ساعية الى وقف تطور البلاد العام في الاتجاه البرجوازي وارجاعه الى الوراء فان المطالب الرجعية من هذا النوع ، كمنع التنازل الشهير عن حصص الارض الممنوحة ، مثلاً ، والكثير من المشاريع الاخرى لبسط الوصاية على الفلاحين ، انما تختفي عادة وراء ذريعة ظاهرها حق ، ذريعة الدفاع عن الشغيلة ؛ ولكنها في الواقع لا تفعل بالطبع غير ان تزيد من تفاقم وضعهم ، مصعبه في الوقت نفسه نضالهم من اجل تحريرهم ان هذين الجانبين من البرنامج البرجوازي الصغير انما يجب التفريق بينهما بدقة ؛ ومع انكار كل طابع اشتراكي لهذه النظريات ، ومع النضال ضد جوانبها الرجعية ، لا يجوز نسيان جانبها الديموقراطي واني اوضح بمثال كيف ان انكار النظريات البرجوازية الصغيرة انكاراً تاماً من جانب الماركسيين لا ينفي الطابع الديموقراطي في برنامجهم ، وليس هذا وحسب ، بل يتطلب بالعكس الاشارة اليه بمزيد من الالاحاق وقد اشرنا اعلاه الى الموضوعات الاساسية الثلاث التي استغلها دائماً ممثلو الاشتراكية البرجوازية الصغيرة في

نظرياتهم، وهي قلة الارض ، المدفوعات الباهظة ، نير الادارة الحكومية

وليس في مطلب القضاء على هذه البلايا اي شيء اشتراكي على الاطلاق ، لأنها لا توضح اطلاقا اسباب انتزاع الملكية واسباب الاستثمار ، ولأن القضاء عليها لا يمس اطلاقاً نير الرأسمال على العمل ولكن القضاء عليها سينزع عن هذا النير اسمال القرون الوسطى التي تقويه ، ويسهل على العامل النضال المباشر ضد الرأسمال ولهذا يلقي احزم التأييد من جانب العمال بوصفه مطلباً ديموقراطياً . ان المدفوعات والضرائب انما هي ، بوجه عام ، قضية لا يمكن ان يوليها اهمية خاصة الا البرجوازيون الصغار ، ولكن المدفوعات المترتبة عندنا على الفلاحين تمثل في كثير من الوجوه مجرد بقايا من عهد القنانة مثلا ، مدفوعات التعويضات التي يجب الغاؤها فوراً وبلا قيد ولا شرط ؛ والضرائب التي لا يتحملها غير الفلاح والبرجوازي الصغير والتي يعفى منها «النبلاء» ان الاشتراكيين-الديموقراطيين سيدعمون دائماً مطلب القضاء على بقايا العلاقات القروسطية هذه التي تتسبب بالركود الاقتصادي والسياسي . كذلك ينبغي قول الشيء نفسه عن قلة الارض وقد سبق لي اعلاه وتوقفت كثيرا عند البرهان على الطابع البرجوازي الذي يطبع النحيب والعويل عليها ولكنه لا ريب في ان الاصلاح الفلاحي ، مثلا ، قد نهب الفلاح بشكل سافر ، عن طريق الاوتريزكي (٦٨) ، لما فيه صالح الملاكين العقاريين ، مؤدياً خدمة لهذه القوة الرجعية الهائلة سواء بصورة مباشرة (بالاقتطاع من اراضي الفلاحين) ام بصورة غير مباشرة (تحديد الاراضي الممنوحة تحديداً حادقاً) وان الاشتراكيين-الديموقراطيين سيلحون بأشد الحزم على اعادة ما اقتطع من اراضي الفلاحين واعادته اليهم فوراً ، وعلى مصادرة اراضي الملاكين العقاريين مصادرة تامة ، هذه الاراضي التي

تؤلف حصن المؤسسات والتقاليد الاقطاعية ان هذه النقطة الاخيرة ، التي تطابق تأميم الارض ، لا تتسم باي سمة اشتراكية ، لأن نظام المزارعين الذي يتكون عندنا منذ حين ، لن يفعل في هذه الحال غير ان يزدهر بمزيد من السرعة والشدة ، ولكن هذه النقطة تكتسب اقصى درجات الاهمية من وجهة النظر الديموقراطية ، بوصفها التدبير الوحيد الذي من شأنه ان يحطم نهائياً الملاكين العقاريين النبلاء واخيراً ليس هناك بالطبع غير السادة اضراب يوجاكوف وف . ف . من يستطيع ان يرى في انعدام حقوق الفلاحين سبباً لاستثمار الفلاحين ولانتزاع املاكهم ، ولكن نير الادارة الحكومية على الفلاحين ليس امراً ثابتاً لا ريب فيه وحسب ، وليس نيراً بسيطاً وحسب بل يعني ايضاً معاملة الفلاحين بشكل سافر معاملة «الرعا والسفلة» الذين كتب لهم ان يخضعوا للملاكين العقاريين النبلاء ، والذين لا يتمتعون بالحقوق المدنية العامة الا بنعمة خاصة (مثلاً ، الهجرة الداخلية *) والذين يستطيع كل بومبادور ان يتصرف بهم تصرفه باناس مزرويين في بيت عمل (٦٩) وان الاشتراكيين-الديموقراطيين يؤيدون بلا قيد ولا شرط المطلب القائل باعادة جميع الحقوق المدنية الى الفلاحين اعادة تامة ، والغاء جميع امتيازات النبلاء الغاء تاماً ، وابطال الوصاية الدواوينية المفروضة على الفلاحين ، ومنح الفلاحين الادارة الذاتية

* لا بد التذكير هنا بوقاحة الاقطاعي الروسية الخالصة ، التي يعارض بها السيد يرمولوف ، وزير الزراعة حالياً ، هجرة السكان الداخلية في كتابه «سوء الموسم والكارثة الوطنية» فلا يجوز من وجهة نظر الدولة ، كما يزعم ، اعتبار هذه الهجرة امراً عقلانياً في حين لا يزال الملاكون العقاريون في روسيا الاوروبية يحتاجون الى الايدي الحرة . — وبالفعل لأي غرض يوجد الفلاحون ان لم يكن لغرض ان يطعموا بعملهم هؤلاء الطفيليين الذين هم الملاكون العقاريون واذنابهم «ذوو المقام السامي» ؟

بوجه عام ، ينبغي على الشيوعيين الروس ، اتباع الماركسية ، اكثر من اي كان ، ان يتسموا بالاشتراكيين-الديموقراطيين والآن ينسوا ابدأ ، ابان نشاطهم ، ما للديموقراطية من اهمية هائلة *

ان بقايا مؤسسات القرون الوسطى ، شبه الاقطاعية ، لا تزال قوية الى ما لا حد له في روسيا (بالنسبة لاوروبا الغربية) ؛ وهي تضغط بشقل مرهق على البروليتاريا وعلى الشعب بوجه عام ، معيقة تقدم الفكر السياسي عند جميع الطبقات والفئات ، الى حد انه يستحيل عدم الالاحاح على الاهمية الهائلة التي ترتديها بالنسبة للعمال محاربة المؤسسات الاقطاعية من اي نوع كانت ، والحكم المطلق ، والفئات المميزة ، والدواوينية . ومن المهم ان نبين للعمال بصورة مفصلة جداً ، ان هذه المؤسسات تشكل قوة رجعية هائلة ؛ وانها تزيد من تفاقم طغيان الرأسمال على العمل ؛ وكم هو مهين ذلك الضغط الذي تمارسه على الشغيلة ؛ وكيف تُبقي الرأسمال في الاشكال التي كان عليها في القرون الوسطى ، والتي لا تقل في شيء عن الاشكال الحديثة الصناعية من حيث استثمار العمل ، انما تضيف الى هذا الاستثمار المضاعب القسوى التي ترافق النضال في سبيل الانعتاق ينبغي على العمال ان يعرفوا انه يستحيل عليهم اطلاقاً النضال بصورة فعالة ضد البرجوازية طالما لم يدكوا اعمدة الرجعية هذه * * ، اذما دامت هذه الاعمدة قائمة ،

* وتلك نقطة هامة جداً وبلخانوف على حق تماماً حين يقول ان ثورينا يواجهون وعدوين الاوهام القديمة التي لما تستاصل تماماً ، من جهة ، وضيق تفهم البرنامج الجديد ، من جهة اخرى . راجع الملحق الثالث (ص ٢٨٥ من الطبعة الحالية . الناشر .)

* * بين المؤسسات الرجعية المهيبة بخاصة ، والتي قلما استرعت نسبياً انتباه ثورينا ، نجد **دواوينيتنا** الوطنية التي تقود de facto (فعلاً -

فان البروليتاريا الروسية في الارياف ، - التي يعتبر تأييدها شرطا لا غنى عنه لانتصار الطبقة العاملة ، - لن تستطيع ابدا التخلص من وضعها كجماعة منبوذة ، مخبلة ومنهوكه ، غير قادرة الا على ياس بليد ، وعاجزة عن الاحتجاج والنضال بذكاء ومبات ولهذا كان النضال الى جانب الديموقراطية الراديكالية ، ضد الحكم المطلق وضد الفئات المميزة الرجعية والمؤسسات الرجعية ، واجبا اوليا على الطبقة العاملة ؛ وينبغي على الاشتراكيين-الديموقراطيين ان يذكروها به ، دون ان ينسوا لحظة واحدة افهامها في الوقت نفسه ان النضال ضد جميع هذه المؤسسات ليس ضروريا الا كوسيلة لتسهيل النضال ضد البرجوازية ؛ وان تطبيق المطالب الديموقراطية العامة ليس ضروريا للعامل الا من اجل تمهيد الطريق التي تقود الى النصر على عدو الشغيلة الرئيسي ، على الرأسمال ، على هذه المؤسسة

الناشر) الدولة الروسية ان هذه الدواينية المستكملة بالدرجة الاولى من اوساط اللانبلء (٧٠) هي برجوازية الى حد عميق ، من حيث منشئها ، ومن حيث مهمة وطابع نشاطها . ولكن الحكم المطلق والامتيازات السياسية الهائلة التي يتمتع بها الملاكون العقاريون النبلاء ، قد اضفت على الدواينية صفات جد مؤذية . انها لتشبه دارة هوائية في حركة دائبة لا انقطاع فيها ، وارفع مهماتها ان تنسق بين مصالح الملاك العقاري ومصالح البرجوازي . انها اشبه بيهودا (٧١) يستغل صداقاته وصلاته الاقطاعية لكي يخذع العمال والفلاحين ، وهي ، بحجة الدفاع عن الضعيف اقتصاديا ، وبحجة ممارسة (الوصاية) عليه ، لحماية من الكولاك ، والمرابي ، كما تزعم ، تطبق تدابير تحط من حالة الشغيلة وتجعل منهم (الرعاع والسفلة) فتضعهم تحت رحمة الملاك الاقطاعي بل انها تبقئهم بوجه البرجوازية دون اية وسيلة للدفاع . انها منافق خطر للغاية حنكته تجربة المبرزين من الرجعيين الاوروبيين الغربيين ، ويخفي بمهارة مطامعه الاراكتشييفية (٧٢) تحت ستار شفاف من جمل تدعي الحب للشعب .

الديموقراطية الخالصة من حيث طبيعتها ، التي تميل بخاصة عندنا ، في روسيا ، الى التضحية بديموقراطيتها والى التكتل مع الرجعيين بغية الضغط على العمال وبغية الحيلولة ، قدر الامكان ، دون ولادة الحركة العمالية .

ان ما عرضناه يبين بما فيه الكفاية ، كما يخيل لي ، موقف الاشتراكيين-الديموقراطيين من الحكم المطلق والحرية السياسية ، وكذلك موقفهم من هذا الميل الذي يشتد بخاصة في الآونة الاخيرة ، ويرمي الى «توحيد» و«تحالف» جميع كتل الثوريين بغية الظفر بالحرية السياسية (٧٣)

وانه لميل اصيل جداً يتسم بطابع مميز

انه لاصيل لان عروض «التحالف» لا تصدر عن فئة او فئات معينة لها برامج معينة ايضاً ، تتفق حول هذه النقاط او تلك فلو كان الامر كذلك ، لكانت مسألة التحالف مسألة تتوقف على كل حالة بمفردها ، لكانت مسألة ملموسة يحلها ممثلو الفئات المطلوب توحيدها وحينذاك لن يكون بالمستطاع وجود ميل خاص «الى التوحيد» . ولكن هذا الميل موجود ؛ انه صادر عن اناس انفصلوا عما هو قديم ولم يتعلقوا باي شيء جديد ان النظرية التي كان يستند اليها حتى الآن اولئك الذين كانوا يحاربون الحكم المطلق تنهار ، اغلب الظن ، جارفة معها في انهيارها شروط التضامن والتنظيم الضرورية للنضال وها ان السادة «الموحدين» و«الحلفاء» يعتقدون بلا ريب ان اسهل وسيلة لخلق مثل هذه النظرية ، انما هي في حصر هذه النظرية كلها بالاحتجاج على الحكم المطلق وبالمطالبة بالحرية السياسية ، تاركة جانباً جميع القضايا الاخرى ، الاشتراكية وغير الاشتراكية وبديهي انه لا بد لهذا الضلال الساذج ان يجد ما يدحضه عند القيام بالمحاولات الاولى لتحقيق مثل هذا التوحيد .

غير ان لهذا الميل « الى التوحيد » صفة مميزة ، لانه يعبر عن مرحلة من آخر مراحل تحول الشعبية المناضلة ، الثورية ، الى ديمقراطية راديكالية سياسية ، — هذا التحول الذي حاولت ان اصفه من قبل ان الاتحاد المتين بين جميع الفرق الثورية غير الاشتراكية-الديموقراطية تحت هذه الراية لن يكون ممكناً الا حين يصاغ برنامج وطيد من المطالب **الديموقراطية** ، يضع حداً نهائياً لاهام الطرق الروسية الخاصة القديمة وطبيعي ان الاشتراكيين-الديموقراطيين يعتبرون انشاء حزب ديموقراطي كهذا تقدماً مفيداً ، وفي هذا المجال ينبغي ان يسهم النشاط الذي يوجهونه ضد الشعبية ، ينبغي ان يسهم هذا النشاط في استئصال جميع الالهام والخرافات ، وفي لفّ الاشتراكيين تحت راية الماركسية ، وفي مساعدة الفرق الاخرى على تأليف حزب ديموقراطي

ويقيناً ان الاشتراكيين-الديموقراطيين لن يتمكنوا من « الاتحاد » مع هذا الحزب ايضاً ، لانهم يعتبرون انه ينبغي على العمال ان ينتظموا في حزب عمالي خاص ؛ غير ان العمال سيؤيدون ، بأشد ما يكون من العزيمة ، كل نضال يقوم به الديموقراطيون ضد المؤسسات الرجعية

ان انحطاط الشعبية الى نظرية مبتذلة من اكثر نظريات الراديكالية البرجوازية الصغيرة سطحية — وهو انحطاط يقدم لنا عنه « اصدقاء الشعب » مثلاً صارخاً جداً — يبين لنا الخطأ الفادح الذي يرتكبه اولئك الذين يعرضون على العمال فكرة النضال ضد الحكم المطلق دون ان ينيروهم في الوقت نفسه حول طابع علاقاتنا الاجتماعية التنافرية ، الذي يحمل مفكري البرجوازية انفسهم على اعلان تاييدهم للحرية السياسية ، دون ان ينيروهم حول الدور التاريخي الذي يعود للعامل الروسي ، بوصفه مناظلاً في سبيل تحرير كل الكادحين .

ثمة اناس يودون ان يلوموا الاشتراكيين-الديموقراطيين لانهم ، كما يزعم ، يريدون ان يحصروا التمتع بنظرية ماركس في انفسهم ، في حين ان نظريته الاقتصادية مقبولة عند جميع الاشتراكيين ولكننا نسال ما الفائدة من ان يوضح للعمال شكل القيمة وجوهر النظام البرجوازي ودور البروليتاريا الثوري ، اذا كان استثمار الشغيل بوجه عام وفي كل مكان ينسب عندنا ، في روسيا ، لا الى التنظيم البرجوازي للاقتصاد الاجتماعي ، بل ، مثلا ، الى قلة الارض ، الى المدفوعات ، الى نير الادارة الحكومية ؟

ما الفائدة من ان نفسر للعمال نظرية النضال الطبقي ، اذا كانت هذه النظرية لا تستطيع حتى تفسير علاقاتهم مع الصناعي (ان رأسماليتنا قد غرستها الحكومة بشكل اصطناعي) ، هذا عدا سواد «الشعب» الذي لا ينتسب الى طبقة عمال المصانع ، التي تم تكوينها ؟

كيف يمكن القبول بنظرية ماركس الاقتصادية مع الفكرة الناجمة عنها حول دور البروليتاريا الثوري ، بوصفها منظّمة الشيوعية بواسطة الرأسمالية ، اذا اريد البحث عندنا عن سبل تقود الى الشيوعية ، خارج الرأسمالية والبروليتاريا التي تولدها الرأسمالية ؟

بديهي في هذه الظروف ان دعوة العامل الى النضال في سبيل الحرية السياسية ، انما تعني دعوته الى سحب الكستناء من النار في صالح البرجوازية المتقدمة لانه لا يمكن النكران (ثمة امر له دلالة وهو ان الشعبين والارودوفوليين انفسهم لم ينكروا ذلك) ان الحرية السياسية ستخدم مصالح البرجوازية قبل كل شيء ، انها ستحمل للعمال ، لا تخفيفاً في وضعهم ، انما فقط تخفيفاً في ظروف النضال **ضد هذه البرجوازية بالذات** واني لأهب هنا ضد اولئك الاشتراكيين الذين لا يقبلون بنظرية

الاشتراكيين-الديموقراطيين ، غير انهم ، في الوقت نفسه ، يوجهون دعائهم الى اوساط العمال اذ في هذه الاوساط فقط يمكن ايجاد العناصر الثورية-وقد ادرك الاشتراكيون ذلك بالتجربة ان هؤلاء الاشتراكيين يجعلون نظريتهم في تناقض مع النشاط العملي ويرتكبون خطأ فادحاً جداً بصرفهم العمال عن مهمتهم المباشرة

تنظيم حزب عمالي اشتراكي *

ان هذا الخطأ قد نجم بصورة طبيعية في فترة لما تتطور فيها تناحرات المجتمع البرجوازي الطبقي بصورة مطلقة ، لان هذه التناحرات كانت مخنوقة تحت وطأة القناة التي كانت تولد عند جميع المثقفين الاحتجاج التضامني وتدفعهم الى النضال ، خالقة وهم وجود ديموقراطية خاصة عند مثقفينا ، وهم انعدام الفوارق العميقة بين افكار الليبراليين وافكار الاشتراكيين اما الآن ، والتطور الاقتصادي متقدم الى حد ان حتى اولئك الذين كانوا ينكرون فيما مضى وجود تربة ملائمة في روسيا للرأسمالية ، يعترفون باننا سرنا بالضبط في طريق التطور الرأسمالي ، فان اي وهم بهذا الصدد لم يبق ممكناً ان تركيب «المثقفين» يبدو بنفس الوضوح الذي

* ثمة سيلان يؤديان الى استنتاج يقول بضرورة استنهاض العمال الى النضال ضد الحكم المطلق اما ان نعتبر العامل المكافح الوحيد في سبيل النظام الاشتراكي حينذاك ننظر الى الحرية السياسية بوصفها شرطاً من الشروط التي من شأنها ان تسهل نضاله وتلك هي وجهة نظر الاشتراكيين-الديموقراطيين واما ان نرى في العامل مجرد الانسان الذي يعاني اكثر من غيره وطأة النظام القائم ، والذي لم يبق لديه ما يخسره ، والذي يستطيع ان يهب باشد ما يكون من العزيمة ضد الحكم المطلق . ولكن هذا يعني حينذاك اكراهه على الانجرار في ذيل الراديكاليين البرجوازيين الذين يرفضون ان يروا التناحر بين البرجوازية والبروليتاريا وراء تضامن «الشعب» بأسره ضد الحكم المطلق .

يبدو فيه تركيب المجتمع المنصرف الى انتاج القيم المادية فاذا كان الرأسمالي يسود ويحكم في هذا المجتمع ، فان عصابة ، متزايدة العدد كل يوم ، من الوصوليين ومن مرتزقة البرجوازية ، اي من «المثقفين» القانعين ، الراضين ، الهادئين ، الغريبيين عن كل هوس ، العارفين جد المعرفة ما يريدون ، تهيمن بين الاوائل ؛ ان اصحابنا الراديكاليين والليبراليين لا ينكرون هذا الامر ، بل انهم ، بالعكس ، يشيرون اليه بقوة ، باذلين قصارى جهدهم لاثبات ما فيه من مغاير للاخلاق ، ولشجبه ؛ وهم يصرفون كل جهودهم للتدمير ، للاخزاء وللإبادة ان هذه المحاولات الساذجة التي ترمي الى اخزاء المثقفين البرجوازيين بسبب برجوازيتهم ، ليست اقل سخفا من ميل الاقتصاديين البرجوازيين الصغار الى تخويف برجوازيتنا (بذكر تجربة «الاخوة الابكار») بتبئانهم لها انها بسبيل خراب الشعب ، بسبيل نشر البؤس والبطالة والمجاعة بين الجماهير ان هذا الحكم على البرجوازية ومفكرها يذكر بالحكم على السمكة الكراكية برميها في النهر وفيما وراء هذه الحدود ، يبرز «المثقفون» الليبراليون والراديكاليون الذين يفتقدون بما لا حد له من التعابير حول التقدم ، والعلم ، والعدالة ، والشعب ، الخ . ، والذين يحبون التباكي على سنوات العقد السابع ، على تلك الحقبة التي لم تعرف الاختلافات ، وانحطاط القوى ، وخمود الهممة ، وانعدام الشعور ، والتي كانت فيها النزعة الديمقراطية تذكي جميع القلوب .

يقينا ان هؤلاء السادة لا يريدون ، بما عرف عنهم من سذاجة ، ان يفهموا ان تضامن ذلك الزمن ناجم عن الظروف المادية في تلك الحقبة ، هذه الظروف التي لا يمكن لها ان تعود فقد كانت القناة تنيخ بوطاتها على الجميع بالسواء - على القن الوكيل الذي جمع بعض المال وشاء ان يعيش كما يطيب له ؛ على الموجيك

(الفلاح) الميسور ، الذي كان يكره السيد لابتزازه ولتدخله في شؤونه ولانتزاعه من استثمارته ؛ على البروليتاري الخادم وعلى الفلاح المفتقر ، الذي كان يباع الى التاجر المستثمر من هذه القنانة كان يعاني التاجر الصناعي والعامل والحرفي المستقل وصاحب الصناعة . والرابعة الوحيدة التي كانت بين جميع هؤلاء الناس ، انما هي عداؤهم للقنانة ؛ وفيما وراء هذا التضامن ، كان يبدأ التناحر الاقتصادي الاعنف فالى اي حد ينبغي للمرء ان يعلل نفسه بالاحلام الطيبة ، لكي لا يرى حتى الآن هذا التناحر الذي تطور تطوراً هائلاً ؛ لكي يتمنى عودة ازمة التضامن ، في حين ان الواقع يفرض النضال ، ويتطلب من جميع الذين لا يريدون ان يكونوا خدم البرجوازية عن وعي او غير وعي ، ان يقفوا الى جانب البروليتاريا

واذا لم تشقوا بالتعبير الطنانة حول «مصلح الشعب» وحاولتم المزيد من التعمق ، رايتم انكم تواجهون اخلص مفكري البرجوازية الصغيرة التي تحلم بتحسين اقتصادها بالذات وتشجيعه وانهاضه (هذا الاقتصاد الذي يقولون عنه انه «شعبي») بواسطة مختلف الخطوات التقدمية غير المؤدية ، والتي تعجز اطلاقاً عن فهم كون جميع هذه الخطوات التقدمية لا تؤدي ، في ميدان علاقات الانتاج الحالية ، الا الى تحويل الجماهير بعمق متزايد ابدأ الى جماهير بروليتارية واننا لمدينون «لاصدقاء الشعب» لانهم اسهموا اسهاماً واسعاً في اكتشاف طابع مثقفينا الطبقي وقبوا بذلك نظرية الماركسيين حول طبيعة اصحابنا المنتجين الصغار البرجوازية الصغيرة ؛ ولا بد لهم من ان يعجلوا حتماً في زوال اوهام الماضي وخرافاته ، التي طالما اقلقت الاشتراكيين الروس ان «اصدقاء الشعب» قد حطوا من قدر هذه النظريات ، وشوهوها ودنسوها الى حد ان الاشتراكيين الروس الذين كانوا يتبعون هذه النظريات ، يرون انفسهم بصورة لا مفر منها امام المعضلة التالية :

اما اعادة النظر في هذه النظريات واما نبذها تماما والتخلي عن التمتع المطلق بها لهؤلاء السادة الذين يعلنون بصلف وابهة ، urbi et orbi * عن شراء الفلاحين الاغنياء عتاداً متقناً ، والذين يؤكدون لك بأشد ما يكون من الجد انه ينبغي تهنئة الذين تعبوا من الجلوس حول المائدة الخضراء وبنفس هذا المعنى ، يتحدثون عن «النظام الشعبي» وعن «المثقفين» ، لا بأشد ما يكون من الجد وحسب ، بل ايضاً بتعابير ضخمة ، مليئة بالادعاء حول المثل العليا الكبرى ، حول الطريقة المثالية لطرح مشاكل الحياة ! ..

ان المثقفين الاشتراكيين لن يتمكنوا من القيام بعمل مشر الا اذا تخلصوا من اوهامهم وبدأوا في السعي وراء سند لهم لا في تطور مرغوب فيه لروسيا ، بل في تطورها الفعلي ، لا في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الممكنة ، بل الفعلية ومذ ذاك ، ينبغي ان يتجه عملهم النظري نحو دراسة جميع اشكال التنافر الاقتصادي في روسيا دراسة ملهوسة ، نحو دراسة علاقاتها وتطورها المنطقي ؛ ينبغي لهذا العمل ان يكشف عن هذا التنافر حيثما يستتره التاريخ السياسي وخصائص المؤسسات الحقوقية والاهام النظرية الثابتة ينبغي لهذا العمل ان يرسم لوحة اجمالية عن واقعا ، بوصفه نظاما معيناً من علاقات الانتاج ، وان يبين ضرورة استثمار الشغيلة وانتزاع ملكيتهم في ظل هذا النظام ، وان يشير الى الحل الذي يوحيه التطور الاقتصادي للخروج من هذا النظام . ان هذه النظرية ، المبنية على دراسة مفصلة ومعمقة للتاريخ الروسي والواقع الروسي ، ينبغي لها ان تعطي الجواب عن مطالب البروليتاريا - واذا ما كانت منطبقة على مقتضيات العلم ، فان كل يقظة في تفكير البروليتاريا الاحتجاجي ستدفع هذا التفكير حتما في

طريق الاشتراكية-الديموقراطية ان الاشتراكية-الديموقراطية ستتمو بمزيد من السرعة بقدر ما يتقدم وضع هذه النظرية ، لان افطن حراس النظم الحالية عاجزون عن منع يقظة تفكير البروليتاريا ، عاجزون ، لان هذه النظم بالذات تؤدي حتما وبالضرورة الى انتزاع ملكية المنتجين باتساع متزايد ابدأ ، والى نمو البروليتاريا وجيشها الاحتياطي بسرعة متزايدة ابدأ ؛ وهذا الى جانب نمو الثروة الاجتماعية ، والتطور الكبير في القوى المنتجة ، واقدام الرأسمالية على جعل العمل اجتماعياً ومهما كان الجهد الذي لا يزال يترتب بذله كبيراً لاجل صياغة هذه النظرية ، فان ما يثبت لنا مع ذلك ان الاشتراكيين سيقومون بهذه المهمة ، انما هو انتشار المادية بينهم ، وهي الطريقة العلمية الوحيدة التي تتطلب ان يعبر كل برنامج تعبيراً دقيقاً عن حركة التطور الفعلية ؛ انما هو ايضا نجاح الاشتراكية-الديموقراطية التي تبنت هذه الافكار ، هذا النجاح الذي اثار اصحابنا الليبراليين والديموقراطيين الى حد ان مجلاتهم الضخمة لم تبق باعثة على الضجر ، كما لاحظ احد الماركسيين

واني ، اذ اشير على هذا النحو الى ضرورة قيام الاشتراكيين-الديموقراطيين بالعمل النظري والى اهمية هذا العمل ومداه ، لا اقصد القول ابدأ انه ينبغي لهذا العمل ان يتقدم العمل التطبيقي * وبالاحرى ان يصار الى تأجيل العمل التطبيقي حتى ينتهي العمل

* بل بالعكس فان العمل التطبيقي ، عمل الدعاية والتحريض ، يتقدم دائماً بالضرورة ، اولاً ، لان العمل النظري لا يفعل غير اعطاء الاجوبة عن الاسئلة التي يطرحها العمل التطبيقي ؛ وثانياً ، لان الاشتراكيين-الديموقراطيين ، لاسباب خارجة عن ارادتهم ، مضطرون في معظم الاحيان ، الى الاقتصار على العمل النظري ، فلا بد لهم ان يقدروا سامي التقدير كل لحظة يكون فيها العمل التطبيقي ممكناً .

النظري ولا يستطيع استخلاص هذا الاستنتاج الا المولعون
 « بالطريقة الذاتية في علم الاجتماع » او اتباع الاشتراكية
 الطوبوية و يقيناً اننا اذا افترضنا ان مهمة الاشتراكيين تنحصر
 في السعي وراء « سبل اخرى (غير السبل الفعلية) لتطور» البلاد ،
 كان من الطبيعي جداً ان لا يغدو العمل التطبيقي ممكناً الا حين
 يكتشف الفلاسفة العباقرة هذه «السبل الاخرى» ويشيرون اليها ،
 او ، بالعكس ، ان ينتهي العمل النظري حين يتم اكتشاف هذه
 السبل والاشارة اليها ؛ حينذاك يبدأ عمل اولئك الذين ينبغي عليهم
 ان يقودوا «الوطن» في هذا «السبيل الآخر» «المكتشف حديثاً»
 غير ان الحالة تختلف تماماً حين تنحصر مهمة الاشتراكيين في ان
 يكونوا قادة البروليتاريا الفكريين في نضالها الفعلي ضد الاعداء
 الفعليين ، الحقيقيين ، الذين يعترضون السبيل الفعلي لتطور اجتماعي
 واقتصادي معني ففي هذه الحالة ، يندمج العمل النظري بالعمل
 التطبيقي ويؤلفان عملاً واحداً ، اجاد ليكنخت ، احد رواد
 الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية ، وصفه بالكلمات التالية

Studieren, Propagandieren, Organisieren

فلا يمكن للمرء ان يكون قائداً فكرياً اذا لم يقم بالعمل
 النظري المشار اليه اعلاه ، كما انه لا يمكن للمرء ان يكون قائداً
 فكرياً اذا لم يوجه هذا العمل وفقاً لمقتضيات القضية ، اذا لم ينشر
 نتائج هذه النظرية بين العمال واذا لم يساعد في تنظيمهم
 ان هذه الطريقة في طرح المهمة ، تقى الاشتراكية-
 الديموقراطية من النواقص التي غالباً جداً ما تعانيها فرق
 الاشتراكيين - ونعني بها الجمود العقائدي والانعزالية
 فلا يمكن ان يكون ثمة جمود عقائدي حيث المقياس الاسمي
 والوحيد للمذهب قائم في توافقه والسير الفعلي للتطور الاجتماعي

والاقتصادي ؛ ولا يمكن ان يكون ثمة انعزالية حيث المقصود الاسهام في تنظيم البروليتاريا وحيث ينحصر ، بالتالي ، دور «المثقفين» في الاستغناء عن القادة الخصوصيين المثقفين ولهذا ، رغم الخلافات التي تتجلى بين الماركسيين حول مختلف المسائل النظرية ، لم تتغير الاساليب التي يلجأون اليها في نشاطهم السياسي منذ نشوء الفرقة ولا تزال هي نفسها حتى الآن ان نشاط الاشتراكيين-الديموقراطيين السياسي قوامه المساعدة في تطوير وتنظيم الحركة العمالية في روسيا ، وفي تحويل محاولاتها الحالية المنعزلة للاحتجاج و«التمردات» والاضرابات- وهي خالية من اية فكرة موجهة- الى نضال متجانس تخوضه كل الطبقة العاملة الروسية ضد النظام البرجوازي ويرمي الى انتزاع ملكية المغتصبين والى هدم النظم الاجتماعية القائمة على اضطهاد الشغيل ان هذا النشاط مبني على اقتناع الماركسيين العام بان العامل الروسي هو الممثل الوحيد والطبيعي لكل السكان الكادحين والمستثمرين في روسيا *

انه الممثل الطبيعي ، لان استثمار الشغيل في روسيا هو في كل مكان ، رأسمالي ، من حيث جوهره ، اذا ما تركنا جانبا بقايا الاقتصاد الاقطاعي السائرة في طريق الزوال غير ان استثمار سواد المنتجين ما يزال ضيق النطاق ، ما يزال مجزأ ، ما يزال غير متطور ، في حين ان استثمار البروليتاريا في المعامل والمصانع واسع ومعهم ومركز في الحالة الاولى ، ما يزال هذا الاستثمار

* كان ممثلو الاشتراكية الفلاحية ، اي الشعبيون باوسع معنى الكلمة ، يعتقدون ان الموجيك (الفلاح) هو رجل المستقبل في روسيا اما الاشتراكيون-الديموقراطيون ، فيعتقدون ان العامل هو رجل المستقبل في روسيا على هذا النحو صيغت وجهة نظر الماركسيين في احدي المخطوطات .

مقيداً باشكال من القرون الوسطى ، وبشقي انواع الذبول في ميادين السياسة والحقوق والمعيشة ، وبشقي اصناف الحيل والاحابيل ، التي تمنع الشغيل ومفكره من استشفاف جوهر النظام الذي ينيخ على الشغيل بكلكله ، ومن رؤية اين وكيف يمكن التخلص من هذا النظام اما في الحالة الثانية ، فالامر بالعكس ، فان الاستثمار قد تطور تطوراً كاملاً ، ويبدو في شكله الصافي دون مختلف هذه التفاصيل التي تشوش الامور فلم يبق بمستطاع العامل الا يرى ان ما يظلمه ، انما هو **الراسمال** ؛ وانه يترتب عليه النضال ضد **الطبقة البرجوازية** وهذا النضال الذي يخوضه ، والذي يستهدف تلبية حاجاته الاقتصادية المباشرة وتحسين وضعه المادي ، انما يتطلب من العمال بالضرورة ان ينتظموا وهكذا يصبح هذا النضال بالضرورة حرباً ، لا ضد افراد ، بل ضد **طبقة** ، ضد هذه الطبقة التي تنيخ بكلكلها على الشغيل وتظلمه ، لا في المصانع والمعامل وحسب ، بل على الدوام وفي كل مكان ولذا لم يكن عامل المصنع سوى الممثل المتقدم لجميع السكان المستثمرين ؛ ولكي يتمكن من القيام بتمثيله هذا في غمار نضال منظم دائب ، ليس ثمة حاجة ابداً لاجتذابه بواسطة اية «آفاق» ؛ يكفي لهذا الغرض **ان نوضح له وضعه** ، والتركيب السياسي الاقتصادي للنظام الذي يظلمه ، وان نبين له ان التناحر الطبقي امر ضروري محتوم في هذا النظام ان وضع عامل المصنع هذا ، في النظام العام للعلاقات الرأسمالية ، يجعل من العامل المكافح الوحيد في سبيل تحرير الطبقة العاملة ، اذ ان المرحلة العليا فقط من تطور الرأسمالية ، اي الصناعة الآلية الكبيرة ، تخلق الشروط المادية والقوى الاجتماعية الضرورية لهذا النضال وفي كل مكان آخر ، حيث اشكال تطور الرأسمالية ادنى ، تنعدم هذه الشروط المادية فالانتاج مجزأ الى كثرة هائلة من الاستثمارات الضئيلة (التي لا تكف

عن كونها **استثمارات** مجزأة ، حتى في اكثر اشكال **الملكية العقارية** المشاعية مساواة) ؛ ولا يزال المستثمر يملك ، في معظم الوقت ، استثماراً صغيرة جداً تربطه على هذا النحو بهذا النظام البرجوازي الذي يترتب عليه النضال ضده وهذا ما يؤخر ويعرقل تطور القوى الاجتماعية القادرة على ذلك الرأسمالية ان الاستثمار الصغير ، المجزأ ، الفردي ، يربط الشغيلة بهذه المحلة او تلك ، ويفرقهم ، ولا يتيح لهم ادراك تضامنهم الطبقي ، ولا الاتحاد بعد ان يدركوا ان سبب الاضطهاد ليس هذا الفرد او ذلك ، بل النظام الاقتصادي برمته وبالعكس ، تحطم الرأسمالية الكبيرة حتماً كل رابطة تربط العمال بالمجتمع القديم ، بهذه المحلة او تلك ، بهذا المستثمر او ذلك وتوحدهم ، وتدفعهم الى التفكير وتضعهم في شروط واحوال تتيح لهم خوض نضال منظم فالى الطبقة العاملة يوجه الاشتراكيون-الديموقراطيون كل انتباههم ، كل نشاطهم وعندما يستوعب ممثلو هذه الطبقة المتقدمون افكار الاشتراكية العلمية ، وفكرة الدور التاريخي الذي يعود للعامل الروسي ، وعندما تنتشر هذه الافكار على نطاق واسع ، وتؤسس بين العمال منظمات متينة ، من شأنها ان تحول حرب العمال الاقتصادية المتفرقة الحالية الى نضال طبقي واع ، -حينذاك يهب **العامل** الروسي على رأس جميع العناصر الديموقراطية ، ويدك الحكم المطلق ويقود **البروليتاريا الروسية** (جنباً الى جنب مع بروليتاريا جميع البلدان) في الطريق المباشر للنضال السياسي السافر نحو الثورة الشيوعية الظاهرة .

النهاية

الملاحق الاول

اورد في الجدول ادناه المعطيات المتعلقة بالميزانيات الـ ٢٤ التي تناولها الكلام في النص .

مجموعة معطيات عن تركيب وميزانيات ٢٤ استثمارية فلاحية نموذجية في قضاء اوستروغوجسك .

ايضاحات للجدول

١- الاعمدة الـ ٢١ الاولى مستقاة بكليتها من المجموعة العمود ٢٢١ يشمل اعمدة المجموعة عن الجاودار ، والحنطة والشوفان ، والشعير والذرة البيضاء والحنطة السوداء والحبوب الاخرى والبطاطا والخضار والهشيم (٨ اعمدة) وقد سبق وقلنا في النص كيف حسب الدخل من الحبوب (العمود ٢٣) باستثناء التبن والعصافى ثم يشمل العمود ٢٤ اعمدة المجموعة عن الخيل ، والبقر ، والغنم ، والخنازير ، والطيور ، والجلود والصوف ، وشحم الخنزير واللحم ، والالبان والزبدة (٩ اعمدة) الاعمدة الـ ٢٥-٢٩ مستقاة بكليتها من المجموعة الاعمدة الـ ٣٠-٣٤ تشمل اعمدة المجموعة النفقات على الجاودار والحنطة والذرة البيضاء والحنطة السوداء والبطاطا والخضار والملح والزبدة وشحم الخنزير واللحم والسمك والالبان والفودكا والشاي (١٢ عموداً) العمود الـ ٣٥ يشمل اعمدة المجموعة النفقات على الصابون والغاز والشمع واللباس والآنية المنزلية (٤ اعمدة) . الاعمدة الباقية واضحة .

- ٢- العمود ٨١ يورد بالديسياتينات مساحة الاراضى المستأجرة ومساحة الاراضى الصالحة للزراعة والداخلة في قوام الاراضى الممنوحة (تشمل المجموعة عموداً كهذا)
- ٣- الأرقام السفلى في اعمدة «توزع الدخل والنفقات» تشير الى القسم النقدي من النفقات والهدايل وفي الاعمدة ٢٥-٢٨ و٣٧-٤٢ ، يرد كل الدخل (النفقات) نقداً ، وقد حدد القسم النقدي (المؤلف لا يفرزه) بحسم ما استهلك في الاستثمارة نفسها من الدخل الاجمالي .

الملحق الثاني

ان السيد ستروفه لعلى تمام الحق في ان يضع في المرتبة الاولى من نقده لنيق .-ون الموضوعة القائلة ان «مذهب ماركس بصدد النضال الطبقي والدولة غريب كلياً عن الاقتصادي السياسي الروسي» انا لا املك جرأة السيد كريفنكو لكي احكم ، استناداً الى هذه المقالة الصغيرة الوحيدة (من ٤ اعمدة) للسيد ستروفه ، على نظام مفاهيمه (وانا لا اعرف مقالاته الاخرى) ؛ وانا لا استطيع كذلك امتناعاً عن القول اني لا اشاطر جميع ما اورده من موضوعات ولهذا استطيع ان اذاع ، لا عن مقالته برمتها ، بل فقط عن بعض الموضوعات الاساسية التي يعرضها ولكنه على كل حال يقدر الوضع المذكور تقديراً عميق الصحة ان عدم فهم النضال الطبقي الملازم للمجتمع الرأسمالي هو بالفعل الخطأ الجذري الذي يقترفه السيد نيق .-ون حسب اصلاح هذا الخطأ وحده لكى تنجم حتماً من موضوعاته وابحائه النظرية استنتاجات اشتراكية-ديموقراطية والواقع ان غياب النضال الطبقي عن البال يدل على انعدام فهم للماركسية في غاية الفظاظة ، انعدام فهم ينبغي لوم السيد نيق .-ون عليه ، خصوصاً وانه بالاجمال يرغب في ان يظهر بمظهر نصير حازم لمبادئ ماركس فهل في مستطاع احد ، وان كان ملماً بعض الشيء بماركس ، ان ينكر ان مذهبه بشأن النضال الطبقي هو مركز الثقل في كل نظام مفاهيمه ؟

لقد كان في مستطاع السيد نيق .-ون ، بالطبع ، ان يتبنى نظرية ماركس باستثناء هذه النقطة ، ولو على الاقل لأنها ، مثلاً ، لا تطابق ، فرضاً ، معطيات التاريخ الروسي والواقع الروسي ولكنه ، اولاً ، كان من المستحيل آنذاك القول ان نظرية ماركس تفسر نظمنا ، كان من المستحيل التحدث حتى عن هذه النظرية وعن الرأسمالية ، لأنه كان قد ترتب اعادة صياغة النظرية واستنباط مفهوم عن رأسمالية اخرى لا تلازمها العلاقات التنافرية والنضال الطبقي . وكان قد ترتب على كل حال الاشارة الى هذا بكل تفاصيله ، وتوضيح الاسباب التي حملت المؤلف على قبول نقطة من الماركسية وعلى رفض نقطة اخرى ولكن السيد نيق .-ون حتى لم يحاول القيام باي شيء من هذا القبيل

والسيد ستروفه على تمام الحق حين يخلص الى القول ان عدم فهم النضال الطبقي يجعل من السيد نيق .-ون **طوباويا** ، لأن من يجهل النضال الطبقي في المجتمع الرأسمالي ، يجهل *eo ipso* * كل المضمون الفعلي لحياة هذا المجتمع الاجتماعية والسياسية ويحكم على نفسه حتماً ، تحقيقاً لرغائبه ، بالاستغراق في احلام بريئه ساذجة ان عدم الفهم هذا يجعل منه **وجعياً** لأن الاستنجاد « بالمجتمع » و« الدولة » اي بمفكري البرجوازية وساستها لا يمكن له غير ان يضلل الاشتراكيين ويحملهم على اعتبار ألد اعداء البروليتاريا حلفاء لهم ، لا يمكن له غير ان يكبح نضال العمال في سبيل تحررهم بدلا من ان يسهم في تعزيز هذا النضال وايضاحه وتحسين تنظيمه .

وما دمنا نتكلم عن مقالة السيد ستروفه ، فلا يجوز الامتناع عن التذكير ايضاً ، في هذه المناسبة ، بجواب السيد نيق .-ون في العدد ٦ من «روسكويه بوغاتستفو» *

يتحدث السيد نيق .-ون ، مورداً معطيات عن نمو عدد عمال المصانع والمعامل نمواً بطيئاً يتأخر عن نمو عدد السكان ويقول : « يبدو ان الرأسمالية عندنا لا تؤدي «رسالتها التاريخية» وليس هذا وحسب ، بل تضع بنفسها حدوداً امام تطورها بالذات ولهذا السبب ، مثلاً ، كانوا الف مرة على حق اولئك الذين يبحثون «لوطنهم عن سبيل للتطور يختلف عن السبيل الذي سلكته وتسلكه اوروبا الغربية» (وهذا يكتبه انسان يعترف بان روسيا تسلك هذا السبيل الرأسمالي نفسه !) اما عدم اداء هذه «الرسالة التاريخية» ، فيراه السيد نيق .-ون في كون «التيار الاقتصادي الذي يعادي المشاعة (هذا التيار هو الرأسمالية) يحطم اسس وجود المشاعة بالذات ، دون ان يسهم باي قسط في مهمة التوحيد التي تتصف بها اوروبا الغربية بشدة والتي تبدأ في الظهور بقوة خاصة في اميركا الشمالية»

وبتعبير آخر ، نحن امام حجة رسمية ضد الاشتراكيين-الديموقراطيين اخترعها السيد ف ف الشهير الذي كان ينظر الى الرأسمالية من وجهة نظر موظف وزاري يبت في قضية من قضايا

* بوجه عام يبدو ان السيد نيق .-ون يحاول بكل حزم بمقالاته في «روسكويه بوغاتستفو» ان يبرهن انه ليس بعيداً ابدأ عن الراديكالية البرجوازية الصغيرة كما كان من الممكن الظن ، وانه قادر هو ايضاً على ان يرى في نمو البرجوازية الفلاحية (العدد ٦ ، ص ١١٨ - انتشار الأدوات المحسنة والفسفوريتات etc. et cetera الخ **الناشر** بين «الفلاحين») الدليل على ان «الفلاحين انفسهم» (اي الذين تنتزع املاكهم بصورة جماهيرية ؟) «يدركون ضرورة الخروج من وضعهم الحالي» .

الدولة هي قضية « ادخال الرأسمالية في حياة الشعب » اذا ادت « رسالتها » ، يمكنها ان تمر واذا لم تؤدها ، « لا ندعها تمر »
وفضلا عن جميع الصفات الاخرى التي تتصف بها هذه الحكمة
الحاذقة ، فهم السيد ف ف « رسالة » الرأسمالية بالذات ،
ويفهمها ، اغلب الظن ، السيد نيق . - ون فهما خاطئا ضيقاً حتى
الصفاقية ، حتى المستحيل ؛ وغني عن البيان ان هؤلاء السادة ينسبون
من جديد بلا حياء ما يختصون به من ضيق فهم الى الاشتراكيين-
الديموقراطيين يمكن الافتراء عليهم كما على الموتى ، لأن ولوج
الصحافة الشرعية محرم عليهم !

لقد رأى ماركس ان دور الرأسمالية التقدمي ، الثورى يتقوم
في كونها ، بحكم آلية تطورها بالذات ، الى جانب اضعافها على
العمل الصفة الاجتماعية في الوقت نفسه ، « تعلم الطبقة العاملة
وتوحيدها وتنظيمها » ، تعلمها النضال ، وتنظم « استياءها » ،
وتوحيدها من اجل « انتزاع ملكية المغتصبين » ، من اجل الاستيلاء
على السلطة السياسية وانتزاع وسائل الانتاج من ايدي « القلة من
المغتصبين » بغية نقلها الى ايدي المجتمع كله (رأس المال » ،
ص ٦٥٠)

هكذا يقول ماركس

فالكل لا يتناول ، بالطبع ، « عدد عمال المصانع والمعامل »
انما يتناول تمرکز وسائل الانتاج واضفاء الصفة الاجتماعية على
العمل وواضح ان هذه المقاييس لا تمت باي صلة الى « عدد
عمال المصانع والمعامل »

ولكن اصحابنا شراح ماركس الفريدين قد فسروه على وجه
الضبط تفسيراً يحمل على الظن بان اضعاء الصفة الاجتماعية على
العمل في ظل الرأسمالية يقتصر على عمل عمال المصانع والمعامل
تحت سقف واحد ، وبان ما فعلته الرأسمالية من تقدمي يقاس

بالتالي بعدد عمال المصانع والمعامل !!! فاذا ازداد عدد عمال المصانع والمعامل ، فهذا يعني ان الرأسمالية تجيد اداء العمل التقدمي ؛ واذا قل ، فهذا يعني انها «تسيى اداء رسالتها التاريخية» (ص ١٠٣ من مقال السيد نيق .-ون) ، وعلى «المثقفين» ان يبحثوا عن سبل اخرى لوطنهم»
 وها هم المثقفون الروس يعمدون الى البحث عن «سبل اخرى» انهم يبحثون منذ عدة عشرات من السنين عن هذه السبل ويجدونها ، مبرهنين * بكل قواهم ان الرأسمالية تطور «غير صحيح» لأنها تؤول الى البطالة والازمات ففي عام ١٨٨٠ مثلا ، جابهنا ازمة ؛ وفي عام ١٨٩٣ ايضا لقد آن الاوان للانصراف عن هذا السبيل لأنه واضح ان امورنا تسير بشكل سيى

ولكن البرجوازية الروسية «تسمع وتأكل» (٧٤) : وبالفعل ، تسير الامور «بشكل سيى حين لا يبقى من الممكن الحصول على ارباح اسطورية ؛ واذا بها تغني في جوقة واحدة مع الليبراليين والراديكاليين ، وتقدم بكل قوة على بناء السكك الحديدية الجديدة بفضل الرساميل التي تحررت والتي هي ارخص ان «امورنا» تسير بشكل سيى» «لأننا» في مطارحنا القديمة نهينا الشعب

* اذا كانت هذه البراهين تذهب عبثا ، فليس ذلك لأنها غير صحيحة فان خراب الشعب وافتقاره وجوعه ترافق الرأسمالية بصورة لا شك فيها ولا مناص منها ، بل لأن هذه البراهين توجه في الهواء ان «المجتمع» ، حتى وراء ستار الديموقراطية ، يخدم المصالح البلوتوقراطية ، وبقينا ان ليس البلوتوقراطية هي التي ستعمل ضد الرأسمالية «الحكومة» .- اورد رأيا لخصم هو السيد ميخايلوفسكي :- مهما كان اطلاعنا قليلا على برامج حكومتنا - هكذا كتب ذات مرة - الا اننا نعرف منها ما يكفي لكي نكون على ثقة بان «اضفاء الصفة الاجتماعية على العمل» لا يرد في برنامجها .

تماماً ، ولا بد لنا من الانتقال الى الرأسمال الصناعي الذي لا يستطيع ان يثرينا مثل الرأسمال التجاري : وهكذا « فاننا » سنمضي الى الاطراف الشرقية والشمالية من روسيا الاوروبية حيث لا يزال « التراكم البدائي » ممكناً وحيث يعطي هذا « التراكم » ربحاً يفوق الرأسمال مرات عديدة ، وحيث تمايز الفلاحين البرجوازي لا يزال ابعد من ان ينتهي ان المثقفين يرون كل هذا ويهددون ابدأ ودائماً « باننا » سنصل من جديد الى الافلاس وبالفعل ، يحل افلاس جديد فان جمهور الرأسماليين الصغار يتلعه الرأسماليون الكبار ، وجمهور الفلاحين يزاح من الزراعة وهذه تنتقل اكثر فاكثر الى ايدي البرجوازية ؛ وبمقاييس هائلة تتعاطم موجة الفقر والبطالة والهلاك بسبب الجوع ، - وبضمير مطمئن ، يتذرع « المثقفون » بنبوءاتهم وينوحون من جديد بصدد السبيل الخاطى ، ويرهنون على ان عدم ثبات رأسماليتنا مشروط بانعدام الاسواق الخارجية ولكن البرجوازية الروسية « تسمع وتاكل » وبينما يبحث « المثقفون » عن سبل جديدة ، تشرع هي بورشات هائلة لبناء السكك الحديدية المؤدية الى مستعمراتها ، خالقة لنفسها سوقاً هناك ، حاملة الى بلد فتي مفاتن النظم البرجوازية ، منمية بسرعة خاصة هناك ايضاً البرجوازية الصناعية والزراعية ، ورامية جمهور المنتجين في صفوف العاطلين عن العمل الجياع ابدأ ودائماً فهل يكتفي الاشتراكيون فعلاً زمننا اطول بالنعيب والعويل بصدد السبل غير الصحيحة ويرهنون على وهن الرأسمالية استناداً الى نمو عدد عمال المصانع والمعامل نمواً بطيئاً !!؟ قبل الانتقال الى هذه الفكرة الصبيانية * ، لا بد من التذكير

* وكيف لا ننتع فعلاً هذه الفكرة بانها صبيانية ، حين يؤخذ ، لتعريف عمل الرأسمالية التقدمي ، لا درجة اضعاف الصفة الاجتماعية على

بان السيد نيق .-ون قد نقل بصورة غير صحيحة اطلاقا المقطع الذي ينتقده من مقالة السيد ستروفه فقد جاء في مقاله ما يلي حرفياً :

« اذا كان المؤلف (اي السيد نيق .-ون) يشير الى الفرق بين قوام السكان الاميركيين من حيث نوع انشغالهم ، فهو يقر بان ٨٠ بالمئة من مجموع السكان الذين يقومون بنشاط اقتصادي (erwerbsthätigen) في روسيا مشغولون في الزراعة ، و٤٤ بالمئة فقط في الولايات المتحدة ، ولكنه لا يلحظ في هذا الصدد ان تطور روسيا الرأسمالي سيعمل بالضبط على تقليص هذا الفرق بين ٨٠ و٤٤ وفي هذا ، يمكن القول ، تتقوم رسالته التاريخية»

قد يجد المرء ان كلمة «رسالة» واردة هنا بصورة غير موفقة كثيراً ، ولكن فكرة السيد ستروفه واضحة فان السيد نيق .-ون لم يلحظ ان تطور روسيا الرأسمالي (وهو نفسه يعترف بان هذا التطور هو بالفعل رأسمالي) سيقفل عدد سكان الريف في حين ان هذا قانون عام للرأسمالية ولذا كان ينبغي للسيد نيق .-ون ، لكي يدحض هذا الاعتراض ، ان يبين **أما** ١- انه لم يغب عن باله هذا الميل في الرأسمالية ، **وأما** : ٢- ان الرأسمالية لا تنطوي على هذا الميل

وعوضاً عن هذا ، يعتمد السيد نيق .-ون الى تحليل المعطيات عن عدد العمال في مصانعنا (١٪ من السكان بموجب حسابه) ولكن هل تناول الكلام عند السيد ستروفه عمال

العمل ، بل علامة متقلبة جداً في تطور فرع واحد فقط من فروع العمل الشعبي ان كل امرئ يعرف ان عدد العمال لا يمكن الا يكون متغيراً الى اقصى حد في ظل نمط الانتاج الرأسمالي ، وانه رهن بطائفة كبيرة من العوامل الثانوية كالازمات ، وضخامة الجيش الاحتياطي من العمال ، ودرجة استثمار العمل ، ودرجة توتره ، وهكذا دواليك وهلمجرأ .

المصانع ؟ وهل ٢٠٪ من السكان في روسيا و٥٦٪ في اميركا هم عمال مصانع ؟ وهل مفهوما «عمال المصانع» و«السكان العاملون خارج الزراعة» سيان ؟ وهل يمكن النكران ان نسبة السكان العاملين في الزراعة تقل في روسيا ايضاً ؟

بعد هذا التصويب الذي اعتبره ضرورياً خصوصاً وان السيد كريفنكو قد سبق له وشوه مرة هذا المقطع في المجلة نفسها ، لنتقل الى فكرة السيد نيق . -ون نفسها القائلة «ان رأسماليتنا تسيىء اداء رسالتها»

اولاً ، من حماقة ان نعتبر عدد عمال المصانع والمعامل وعدد العمال العاملين في الانتاج الرأسمالي شيئاً واحداً ، كما يفعل ذلك كاتب «دراسات» فان هذا يعني تكراراً (وحتى تشديداً) لخطا الاقصاديين الروس البرجوازيين الصغار الذين بدأت الرأسمالية ، حسب رأيهم ، من الصناعة الآلية الكبيرة مباشرة ولكن الملايين من الحرفيين الروس العاملين من اجل التجار وبمواد التجار لقاء اجرة عادية ، ألا يعملون في الانتاج الرأسمالي ؟ والاجراء الزراعيون والمياومون في الزراعة ، ألا يتقاضون اجراً من ارباب العمل ويقدمون لهم قيمة زائدة ؟ والعمال العاملون في صناعة البناء (التي تطورت بسرعة عندنا بعد الاصلاح) ، ألا يتعرضون للاستثمار الرأسمالي ؟ الخ . *

* اكتفي هنا بنقد اسلوب السيد نيق . -ون الذي يحكم على «دور الرأسمالية التوحيدى» استناداً الى عدد عمال المصانع انا لا استطيع التطرق الى تحليل الارقام ، لأنى لا املك المصادر التي استفلها السيد نيق . -ون . ولكنى لا استطيع الامتناع عن الاشارة الى ان السيد نيق . -ون لم يتوفق كثيراً في اختيار مصادره فهو في البدء ياخذ معطيات من «المجموعة العسكرية الاحصائية» من اجل عام ١٨٦٥ ، ومن «دليل المصانع والمعامل» الصادر عام ١٨٩٤ ، من اجل عام ١٨٩٠ . وهكذا يبلغ

ثانياً، من الخرافة ان نقارن عدد عمال المصانع (١٤٠٠٠٠٠) مع عدد السكان الاجمالي ونعكس هذه المقارنة بنسبة مئوية بين العددين . فان هذا يعني بكل بساطة اننا نقارن قيماً لا يقاس بعضها

معه عدد العمال (باستثناء عمال المناجم) ٨٢٩٥٧٣ و٨٧٥٧٦٤ الزيادة ٥,٥% ، اي اقل بكثير من زيادة عدد السكان العام (٩١ مليوناً و٦١,٤٢ مليوناً- اي ٤٨,١%) وفي الصفحة التالية ، ياخذ معطيات اخرى ، من اجل عام ١٨٦٥ ومن اجل عام ١٨٩٠ ، من (دليل) عام ١٨٩٣ وبموجب هذه المعطيات ، يبلغ عدد العمال ٣٩٢٧١٨ و٧١٦٧٩٢ ؛ الزيادة ٨٢% ولكن هذه المعطيات لا تشمل عمال الصناعة التي تخضع سلمها لضريبة غير مباشرة والتي بلغ عدد عمالها (ص ١٠٤) ١٨٦٠٥٣ في عام ١٨٦٥ و١٤٤٣٣٢ في عام ١٨٩٠ واذا جمعنا هذين الرقمين الاخيرين مع السابقين ، حصلنا على عدد العمال الاجمالي (باستثناء عمال المناجم) ٥٧٨٧٧١ في عام ١٨٦٥ و٨٦١١٢٤ في عام ١٨٩٠ الزيادة ٤٨,٧% مقابل زيادة عدد السكان ٤٨,١% وهكذا ، في سياق خمس صفحات يورد المؤلف معطيات يشير بعضها الى زيادة قدرها ٥% واخرى الى زيادة قدرها ٤٨% ! وعلى اساس هذه المعطيات المتناقضة ، يخلص الى القول بوهن راسمالتنا !!

ثم لماذا لم ياخذ المؤلف المعطيات عن عدد العمال التي اوردها في دراساته (الجدولان ١١ و١٢) والتي نرى منها عدد العمال ينمو مقدار ١٢-١٣% خلال ثلاث سنوات (١٨٨٦-١٨٨٩) ، اي انه ينمو بأسرع بكثير من عدد السكان ؟ قد يقول المؤلف ان هذه الحقبة من الزمن قصيرة للغاية ولكن هذه المعطيات هي ، بالمقابل ، من نوع واحد وقابلة للمقارنة وجديرة بالثقة الى حد كبير هذا اولاً ثانياً ، ألم يستغل المؤلف نفسه هذه المعطيات ذاتها رغم حقبة الزمن القصيرة ، لكي يبدي رأيه بنمو صناعة المصانع والمعامل ؟

مفهوم انه لا بد للمعطيات عن فرع واحد فقط من فروع العمل الشعبي ان تكون واهنة غير اكيده ، حين ياخذون دليلاً على حالة هذا الفرع دليلاً متقلباً كعدد العمال . فكروا اذن : اي حاله ساذج لا حدود لسذاجته

ببعض : عدد السكان القادرين على العمل مع عدد السكان غير القادرين على العمل ؛ السكان العاملين في انتاج القيم المادية مع عدد السكان ذوى « المهن الايدولوجية » الخ أفلا يطعم كل من عمال المصانع والمعامل عدداً معيناً ممن لا يشتغلون من اعضاء عائلتهم ؟ أفلا يطعم عمال المصانع - فضلاً عن ارباب عملهم وعن قطيع كامل من التجار - جمهوراً من الجنود والموظفين واضرابهم من السادة ممن تصنفونهم في عداد السكان الزراعيين ، وبعد ذلك تعارضون كل هذا الخليط بعمال المصانع والمعامل ؟ ثم ، أليس في روسيا صناعات حرفية كصيد السمك وما اشبهه ، يكون من الخراقة ، بعد ضمها الى الزراعة ، معارضتها بصناعة المصانع والمعامل ؟ فاذا اردت ان تكون فكرة عن تركيب سكان روسيا حسب مهنتهم ، ترتب عليك ، اولاً ، ان تفرز على حدة السكان الذين يعملون في انتاج القيم المادية (على ان تستثني بالتالي السكان غير العاملين ، من جهة ، والجنود والموظفين والكهنة الخ . من جهة اخرى) ، ثانياً ، ان تحاول توزيعهم حسب مختلف فروع العمل الشعبي فاذا لم تتوافر المعطيات لهذا الغرض ، ترتب الامتناع عن القيام بمثل هذه الحسابات * ، عوضاً

ينبغي ان يكون ذلك الذي يامل ، استناداً الى معطيات كهذه ، ان تنهار الرأسمالية عندنا ، وتحيل نفسها بنفسها الى رماد ، دون نضال عنيد ، مستميت ! - ويعارض هذه المعطيات بواقعين لا يقبلان الشك بسيادة وتطور الرأسمالية في جميع فروع العمل الشعبي !

* حاول السيد نيق . - ون ان يجري حساباً كهذا في «دراسات» ولكنه لم يتوفق اطلاقاً . ففي الصفحة ٣٠٢ نقراً :

وفي الآونة الاخيرة جرت محاولة لتحديد عدد جميع العمال الاحرار في ٥٠ محافظة من روسيا الاوروبية (س . ا . كورولنكو . والعمل المأجور الحر) سانت-پترسبورغ (١٨٩٢) ان دراسة مصلحة الزراعة تحدد عدد جميع السكان الزراعيين القادرين على العمل في ٥٠ محافظة من روسيا

عن التشديق بحماقات حول ١٪ (!!!) من السكان الذين يعملون في صناعة المصانع والمعامل

الاوروبية ب٣٥٧١٢ الفاً في حين يقدرون ب٣٠١٢٤ الفاً فقط مجمل العمال الضروريين للزراعة وصناعات التحويل والاستخراج والنقل وغيرها من الصناعات وعليه ينعكس فائض العمال الزائدين تماماً في رقم هائل ٥٥٨٨ الف شخص ، اي ما يؤلف مع العائلات ، حسب المعدل المتفق عليه ، ما لا يقل عن ١٥ مليون نسمة (ويتكرر هذا القول في الصفحة (٣٤١)

اذا رجعنا الى هذه «الدراسة» ، رأينا انها لم «تدرس» الا استخدام العمل المأجور الحر من قبل الملاكين العقاريين ، والى هذه الدراسة اضاف السيد س كورولنكو «لمحة» عن روسيا الاوروبية «في المضمارين الزراعي والصناعي» وهو ، في هذه اللمحة ، يحاول (لا استناداً الى «دراسة» ما ، بل الى معطيات قديمة متوافرة) ان يقسم السكان العاملين في روسيا الاوروبية حسب اشغالهم وفيما يلي النتائج التي توصل اليها السيد س ا كورولنكو في ٥٠ محافظة من روسيا الاوروبية ٣٥٧١٢٠٠٠ عامل بالاجمال ، موزعين حسب اشغالهم كما يلي

	٢٧٤٣٥٤٠٠	في الزراعة	
الفا ٣٠١٢٤	{	١٤٦٦٤٠٠	في زراعة نباتات خاصة
		١٢٢٢٧٠٠	في المصانع والمعامل والمناجم
	١٤٠٠٤٠٠	اليهود	
	قراية ٢٠٠٠٠٠٠	في الصناعات الحرفية الغابية	
	قراية ١٠٠٠٠٠٠	في تربية المواشي	
	قراية ٢٠٠٠٠٠٠	في النقليات الحديدية	
	قراية ٢٠٠٠٠٠٠	في صيد السمك	
		في الصناعات الحرفية المحلية والمهن غير الريفية وصيد الطيور والوحوش	
	٧٨٧٢٠٠	الفروية ، الخ ، الباقية	

ثالثاً ، وهذا هو التشويه الرئيسي والواقح لنظرية ماركس حول عمل الرأسمالية التقدمي ، الثوري - من اين استخلصت ان «دور» الرأسمالية «التوحيدي» لا ينعكس الا في توحيد عمال المصانع ؟ أفلا تستمد الفكرة التي تكونها عن الماركسية من مقالات «اوتيتشيسستفنيه زايبسكي» حول اضافة الصفة الاجتماعية على العمل ؟ أفلا تقصر انت ايضاً هذه الظاهرة على العمل تحت سقف واحد ؟

ولكن كلا قد لا يجوز ، على ما يخيل ، توجيه اللوم بهذا الصدد الى نيق . - ون ، لأنه ، في الصفحة الثانية من مقاله في العدد ٦ من «روسكويه بوغاتستفو» ، يصف بدقة ظاهرة اضافة الصفة الاجتماعية على العمل من جانب الرأسمالية ملاحظاً بصواب علامتي هذه الظاهرة ١ - العمل من اجل المجتمع بأسره و٢ - توحيد مختلف الشغيلة من اجل الحصول على منتوج العمل المشترك . ولكن ، اذا كان الحال هكذا ، فلم حُكِّم على «رسالة» الرأسمالية وفقاً لعدد عمال المصانع ، في حين ان هذه «الرسالة»

وهكذا وزع السيد كورولنكو (بشكل جيد او سيء) جميع العمال حسب اشغالهم بينا السيد نيق . - ون يأخذ بصورة اعتبارية الفئات الثلاث الاولى ويتحدث عن ٥٥٨٨٠٠٠ من العمال «الزائدين تماماً» (٢٢) ! وفضلاً عن هذه الغلطة ، لا يمكن الا نلاحظ ان حساب السيد كورولنكو في اقصى الاختصار وانعدام الدقة فان عدد العمال الزراعيين محدد وفق معدل واحد يشمل روسيا كلها ؛ السكان غير المنتجين غير محسوبين على حدة (ان السيد كورولنكو ، مشاطرة منه لعداء السلطات للسامية ، يصف في هذه الفئة اليهود ! وهكذا يجب ان يكون عدد العمال غير المنتجين اكثر من ١٤٠٠٠٠٠ التجار ، الشحاذون ، المتشردون ، المجرمون ، الخ (٠) ، عدد الحرفيين منخفض بصورة فاضحة (الفئة الاخيرة - الصناعات الحرفية المحلية والمهن غير الريفية) ، الخ .. لقد كان من الافضل امتناع كلياً عن اجراء حسابات كهذه .

تؤدَى بفضل تطور الرأسمالية وازفاء الصفة الاجتماعية على العمل عموماً ، بفضل نشوء البروليتاريا عموماً ، هذه البروليتاريا التي لا يضطلع عمال المصانع والمعامل ازاءها الا بدور الطليعة ، بدور الفصائل الامامية ولا جدال بالطبع في ان الحركة الثورية للبروليتاريا رهن في آن واحد بعدد هؤلاء العمال وتمركزهم ودرجة تطورههم ، الخ ، ولكن كل هذا لا يخولنا ادنى حق في حصر «دور» الرأسمالية «التوحيدي» بعدد عمال المصانع والمعامل . فان هذا يعني تضييق فكرة ماركس الى حد المستحيل .

اسوق مثلاً ان فريدريك انجلس يتحدث في كراسه "Zur Wohnungsfrage" * عن الصناعة الالمانية ويشير الى انه لا يوجد في اي بلد آخر (فهو يتكلم عن اوروبا الغربية فقط) عدد من العمال الاجراء يملكون بستاناً او قطعة صغيرة من حقل كما في المانيا ، وهو يقول «ان الصناعة الحرفية الريفية المرفقة بزراعة بستان او حقل ، تؤلف في المانيا اساساً واسعاً للصناعة الكبيرة الفتية» ان هذه الصناعة الحرفية تنمو ويشتد ساعدها اكثر فاكث (ونضيف من جانبنا كما في روسيا ايضاً) بقدر ما يشتد عوز الفلاحين الالمان الصغار ؛ ولكن الجمع بين الصناعة والزراعة في هذه الحال لا يشكل شرطاً ليسر الحرفي ، بل يشكل بالعكس شرطاً لاضطهاد اكبر وبما انه مربوط بمطرحه ، فهو مضطر الى القبول باي ثمن كان ، وهو بالتالي لا يقدم للرأسمالي قيمة زائدة وحسب ، بل يقدم له ايضاً قسماً ضخماً من اجرته (كما في روسيا ايضاً حيث نظام الانتاج الكبير المنزلي بلغ درجة هائلة من التطور) . ويواصل انجلس قوله «هذا جانب واحد من القضية ؛ ولكن لها جانباً آخر . . . فمع انتشار الصناعة الحرفية ، تنجذب المناطق

* - (في قضية السكن) . الناشر .

الفلاحية الواحدة تلو الأخرى في الحركة الصناعية للعصر الراهن وان هذا التحول الثوري في المناطق الزراعية بفعل الصناعة الحرفية هو الذي ينشر الثورة الصناعية في ألمانيا على نطاق أوسع بكثير مما كان في بريطانيا وفرنسا وهذا ما يوضح لنا لماذا وجدت الحركة العمالية الثورية في ألمانيا ، خلافاً لها كان عليه الحال في بريطانيا وفرنسا ، مثل هذا الانتشار القوي على مساحات شاسعة من البلد بدلاً من أن تبقى في المدن على وجه الحصر . وهذا ما يوضح بدوره نمو هذه الحركة الهادئة ، الراسخ ، الذي لا يقاوم وبديهي أن الانتفاضة الظاهرة في العاصمة وسائر المدن الكبرى في ألمانيا لن تصبح في الامكان إلا عندما تصبح معظم المدن الصغيرة والقسم الأكبر من المناطق الريفية ناضجة للانقلاب»

وهكذا ، انظروا ليس « دور الرأسمالية التوحدي » وحسب ، بل أيضاً نجاح الحركة العمالية رهن ، كما نرى ، لا بعدد عمال المصانع وحسب ، بل أيضاً بعدد . الحرفيين ! أما اصحابنا انصار الطرق الخاصة الذين يتجاهلون التنظيم الرأسمالي الصرف للأغلبية الساحقة من الصناعات الحرفية الروسية ، فانهم يعارضون هذه الصناعات ، بوصفها نوعاً من صناعة « شعبية » ، بالرأسمالية ، ويحكمون على « النسبة المنويصة من السكان الموجودين مباشرة تحت تصرف الرأسمالية » استناداً الى عدد عمال المصانع ! وهذا ما يذكر بمحاكمة السيد كريفتكو حين قال ان الماركسيين يريدون ايلاء عمال المصانع الانتباه كله ، ولكن ، لما كان عدد هؤلاء العمال يبلغ مليوناً واحداً فقط من اصل ١٠٠ مليون ، فليس هذا سوى زاوية صغيرة من الحياة ، ومن يكرس نفسه لها أشبه بمن يكتفي بالعمل في مؤسسات الفئات المغلقة او في الجمعيات الخيرية (العدد ١٢ من « روسكويه بوغاتستفو ») ان المصانع والمعامل هي اذن زاوية صغيرة من الحياة أشبه

بمؤسسات الفئات المغلقة والجمعيات الخيرية !! فيا للعبقري السيد كريفنكو ! اغلب الظن ان مؤسسات الفئات المغلقة على وجه الضبط هي التي تنتج السلع للمجتمع كله ؟ اغلب الظن ان نظم مؤسسات الفئات المغلقة على وجه الضبط هي التي تفسر استثمار الشغيلة وانتزاع ملكيتهم ؟ اغلب الظن انه يجـبـ البحث في مؤسسات الفئات المغلقة على وجه الضبط عن ممثلي البروليتاريا الطليعيين القادرين على ان يرفعوا راية تحرير العمال ؟ ان هذه الاشياء لا تدهش على السنة الفلاسفة الصغار ، البرجوازيين ولكنك حين تلقى مثيلا لها عند السيد نيق .-ون ، فان هذا يشير بعض الاسي

في الصفحة ٣٩٣ من «رأس المال» يورد ماركس معلومات عن تركيب السكان الانجليز ففي عام ١٨٦١ ، بلغ عدد السكان في انجلترا وويلس معا ٢٠ مليون نسمة اما العمال العاملون في الفروع الرئيسية من صناعة المصانع والمعامل فيقـسـدر بـ١٦٠٥٤٤٠ * وعدد الخدم ١٢٠٨٦٤٨ ؛ وفي الطبعة الثانية يشير ماركس ، في ملاحظة ، الى نمو هذه الطبقة الاخيرة نمواً سريعاً جداً تصوروا الآن انه وجد في انجلترا «ماركسيون» يعمدون ، سعياً منهم للحكم على «دور الرأسمالية التوحيدى» ، الى قسمة

* ٦٤٢٦٠٧ اشخاص يعملون في صناعة النسيج وفي انتاج الجوارب والكلسات والدانتيللا (ان عشرات الآلاف من النساء يعملن عندنا في حرفة الجوارب والكلسات والدانتيللا ويتعرضن لاشد استثمار لا يصدق من جانب «التاجرات» اللواتي يعملن من اجلهن ان الاجرة تبلغ احيانا ٣ (كذا !) كوبيكات في اليوم ! وهؤلاء النسوة ، ايها السيد نيق .-ون ، السن «مباشرة تحت تصرف الرأسمالية» ؟) ؛ ثم ان ٥٦٥٨٢٥ شخصاً يعملون في مناجم الفحم والمعادن و٣٩٦٩٩٨ في جميع صناعات المعادن والمانيفاكتورات

١,٦ مليون على ٢٠ !! فيكون الحاصل ٨% ، اي اقل من جزء من اثني عشر جزءاً !!! فكيف يمكن التحدث عن «رسالة» الرأسمالية اذا كانت لم توحده ولو جزءاً من اصل اثني عشر جزءاً من السكان ! ثم ان طبقة «عبيد المنازل» تنمو بمزيد من السرعة وهي خسارة تامة من «العمل الشعبي» تشهد على اننا «نحن» الانجليز نسير في «سبيل غير قويم» ! أليس من الواضح انه ينبغي «لنا» ان «نبحث من اجل وطننا عن سبل اخرى للتطور» ، عن سبل غير رأسمالية ؟ !

بقيت في حجج السيد نيق . — ون نقطة اخرى . فهو حين يقول ان الرأسمالية في بلادنا لا تحمل معها ذلك الدور التوحيدى الذي «اكثر ما يصف اوربا الغربية والذي يبدأ في الظهور بقوة خاصة في اميركا الشمالية» ، انما يقصد ، اغلب الظن ، الحركة العمالية وهكذا يجب علينا ان نبحث عن سبب اخرى لأن الرأسمالية في بلادنا لا تحمل معها الحركة العمالية . هذه الحجة ، على ما يبدو ، سبق وادلى بها السيد ميخايلوفسكي فقد قال معلماً الماركسيين ان ماركس قد عمل مع بروليتاريا متكونة جاهزة وحين ابدى له احد الماركسيين ملاحظة مفادها انه لا يرى (اي ميخايلوفسكي — المهرّب) في البؤس غير البؤس ، اجاب كما يلي هذه الملاحظة ، كما هي العادة ، مستقاة بكليتها من ماركس وازاف بيد اننا اذا راجعنا هذا المقطع من «بؤس الفلسفة» ، لرأينا انه لا يمكن تطبيق هذا على امورنا ، وان بؤسنا هو بؤس وحسب . — ولكننا في الواقع لن نرى شيئاً في «بؤس الفلسفة» . فان ماركس يقول في هذا الكتاب عن شيوعىي المدرسة القديمة انهم لا يرون في البؤس غير البؤس ، وانهم لا يلحظون جانبه الثوري ، المدّمر ، الذى سيطيح بالمجتمع القديم . اغلب الظن ان عدم «ظهور» الحركة العمالية هو ما يتخذها السيد ميخايلوفسكي

اساساً للتأكيد باستحالة تطبيق هذا على امورنا وبصدد هذه الآراء ، نلاحظ ، اولاً ، ان الاطلاع السطحي ولا اكثر على الوقائع هو وحده الذي يمكن له ان يوحي بالفكرة القائلة ان ماركس كان يعمل مع بروليتاريا متكونة جاهزة ان البرنامج الشيوعي الذي وضعه ماركس انما وضعه قبل عام ١٨٤٨ . فاي حركة عمالية * كانت آنذاك في المانيا ؟ لم يكن ثمة وجود آنذاك للحرية السياسية ، وكان عمل الشيوعيين محصوراً في حلقات سرية (كما هو عليه الحال عندنا الآن) والحركة العمالية الاشتراكية-الديموقراطية التي اظهرت للجميع بكل جلاء دور الرأسمالية الثوري والتوحيدي ، بدأت بعد عقدين من السنين ، حين تكون مذهب الاشتراكية العلمية نهائياً ، وحين انتشرت الصناعة الكبيرة بمزيد من الاتساع ، وظهرت جماعات من الناشرين ذوي الموهبة والهمة لهذا المذهب في اوساط العمال وان فلاسفتنا ، اذ يعرضون الوقائع التاريخية بصورة مغلوطة وينسون بالغ الجهد الذي بذله الاشتراكيون من اجل اشاعة الوعي وروح التنظيم في الحركة العمالية ، ينسبون فضلاً عن ذلك الى ماركس آراء قدرية خرقاء ولا اخرق فكان تنظيم العمال وتوحيدهم ، حسب رأيه ، يجريان عفويًا من تلقاء نفسيهما ، ولذا ، كما يزعمون ، اذا لم نر الحركة العمالية حين نرى الرأسمالية ، فمرد ذلك الى ان الرأسمالية لا تؤدي الرسالة ، لا الى اننا ما نزال نبذل القليل من الجهد من اجل هذا التنظيم وهذه الدعاية بين العمال ان هذه الحيلة التي يلفقها

* اما الى اي حد كان عدد افراد الطبقة العاملة قليلاً آنذاك ، فهذا ما يمكن تكوين فكرة عنه من واقع ان ماركس قد كتب بعد ٢٧ سنة ، اي في سنة ١٨٧٥ ، يقول «ان الشعب الشغيل في المانيا يتالف باغلبيته من الفلاحين لا من البروليتاريين» (٧٥) وهكذا اليكم ما يعنيه «العمل (٢٤) مع بروليتاريا متكونة جاهزة» !

فلافتنا انصار الطرق الخاصة ، هذه الحيلة المفعمة خوفاً وتفاهة وضيق افق لا تستحق حتى مجرد دحضها فان كل نشاط الاشتراكيين-الديموقراطيين في جميع البلدان يدحضها، وتدحضها كل كلمة يلقيها اي ماركسي كان امام الجمهور وان الاشتراكية-الديموقراطية ، كما يقول كاوتسكي بحق وصواب كاملين ، انما هي اندماج الحركة العمالية مع الاشتراكية ولكي « يظهر » عمل الرأسمالية التقدمي عندنا ايضاً ، يجب على اشتراكيينا ان ينكبوا على عملهم بكل العزيمة ؛ يجب عليهم ان يصوغوا مفهوماً ماركسياً ادق عن التاريخ الروسي والواقع الروسي ، دارسين بصورة ملموسة اكثر جميع اشكال النضال الطبقي والاستثمار التي شدت ما سُوءت وطُمست في روسيا ثم يجب عليهم ان ينشروا هذه النظرية في صفوف الشعب ، وان يحملوها الى العامل ، يجب عليهم ان يساعدوا العامل على استيعابها وان يستنبطوا الشكل التنظيمي الاكثر ملاءمة لظروفنا من اجل نشر الاشتراكية-الديموقراطية وحرص العمال في قوة سياسية وان الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس لم يزعموا قط انهم انهم انهم ، انجزوا هذا العمل ، عمل مفكري الطبقة العاملة (وهو عمل لا نهاية له) ، وليس هذا وحسب ؛ بل انهم ، على العكس ، اشاروا دائماً الى انهم انما بدأوه للتو ، وانه لا يزال ينبغي الكثير من الجهود يبذلها الكثيرون والكثيرون من الناس لانشاء شيء ما راسخ .

وعلاوة على فهم نظرية ماركس فهماً ناقصاً غير مرض ، وضيقاً بصورة فاضحة ، يبدو ان هذا الاعتراض الدارج القائل بان رأسماليتنا لا تقوم باي دور تقدمي ، يركز كذلك على الفكرة الخرقاء التي تتحدث عن « نظام شعبي » خرافي حين ينقسم « الفلاحون » في « المشاعة » الشهيرة الى فقراء واغنياء ، الى ممثلين عن البروليتاريا وممثلين عن الرأسمال (ولا

سيما الرأسمال التجاري) ، حينذاك لا يريدون ان يروا هنا رأسمالية جنينية ، قروسطية ، فيلزمون الصمت حول تركيب القرية السياسية والاقتصادي ، ولكنهم ، بحثاً عن «سبل اخرى للوطن» ، يعطون باسهاب حول التغيرات في شكل ملكية الفلاحين للارض ، الشكل الذي يخلطونه خلطاً لا عذر له مع شكل التنظيم الاقتصادي كان تمايز الفلاحين البرجوازي الصرف لم يزهده عندنا في صلب «مشاعة المساواة» بالذات وعندما تتضخم هذه الرأسمالية بسبب التطور وتتجاوز الاطارات الضيقة للرأسمالية القروسطية ، الريفية ، وتحطم سلطان الارض الاقطاعي وتجبر الفلاح الذي حل به الخراب والجوع كلياً من زمان على ترك الارض للمشاعة من اجل توزيعها بالتساوي بين الكولاك الظافرين ، وعلى مغادرة القرية والتسكع في عموم روسيا ، قاضياً حقبة كبيرة من الوقت بلا عمل ، وعلى الاستخدام اليوم عند الملاك العقاري وغداً عند المتعهد في بناء سكة حديدية ، ثم الاشتغال فاعلاً يدوياً في المدينة او اجيراً زراعياً عند فلاح غني الخ .؛ وعندما يرى هذا «الفلاح» الذي يغير ارباب عمله في عموم روسيا ، انه ، حيثما يكون ، يتعرض لنهب وقح ولا اوقح ، ويرى انهم ينهبون معه جماعة مثله من الفقراء ، ويرى ان من ينهب ليس حتماً «سيداً» وحسب بل «اخوه الموجيك» ايضاً ، هذا اذا كان لهذا الاخير المال اللازم لشراء قوة العمل ، وعندما يرى كيف تخدم الحكومة في كل مكان ارباب عمله ، ، وتضييق حقوق العمال وتسحق بحجة العصيان كل محاولة للدفاع عن ابسط حقوقهم ، وعندما يرى كيف يزداد عمل العامل الروسي توتراً على توتر ابدأ ودائماً ، وكيف يتنامى الثراء والبذخ اسرع فاسرع ، بينما وضع العامل يتفاقم اكثر فاكثر ، وتشتد مصادرة الملكية ، وتصبح البطالة قاعدة ، - في هذه الاثناء ، يبحث اصحابنا نقاد الماركسية عن سبل اخرى للوطن ، في هذه

الائناء ، ينكبون على حل هذه المعضلة العويصة : هل يمكن اعتبار عمل الرأسمالية تقدماً عندما نرى عدد عمال المصانع ينمو ببطء ، وهل لا يصح انكار رأسماليتنا واعتبار سبيلها غير قويم لأنها « تؤدي رسالتها التاريخية بصورة سيئة ، سيئة جداً جداً »

فيا للشاغل النبيل الانساني العميق ، أليس كذلك ؟

واي مذهبيين ضيقين هؤلاء الماركسيون الاشرار حين يقولون ان البحث عن سبل اخرى للوطن بينا الاستثمار الرأسمالي يحل بالشغيل في كل مكان من روسيا ، - انما يعني الهرب من الواقع الى ميدان الطوباويات ، وحين يجدون ان من يؤدي رسالته بصورة سيئة ليست رأسماليتنا ، بل الاشتراكيون الروس الذين لا يريدون ان يفهموا ان الحلم بانتهاج النضال الاقتصادي المزمع بين طبقات المجتمع الروسي المتناحرة ، انما يعني السقوط في المائيلوفية (٧٦) ، ولا يريدون ان يفهموا انه ينبغي بالتالي بذل الجهد لجعل هذا النضال نضالاً منظماً وواعياً ، والانصراف لهذا الغرض الى العمل الاشتراكي-الديموقراطي .

وختاماً ، لا بد من الاشارة الى حملة اخرى من السيد نيق . - ون على السيد ستروفه في العدد ٦ نفسه من « روسكويه بوغاتستفو »

يقول السيد نيق . - ون « لا بد من لفت الانتباه الى سمة خاصة في مناظرة السيد ستروفه فقد كتب للجمهور الالمانى وفي مجلة المانية جدية ، ولكنه لجأ الى اساليب تبدو لي غير لائقة اطلاقاً يجب الظن ان ليس الجمهور الالمانى وحسب ، بل الجمهور الروسى ايضاً قد نما « حتى سن الرشد » فلا يؤخذ بمختلف « البعابع » التي يحفل بها مقاله . ان « الطوباوية » و « البرنامج

الرجعي» وغيرهما من التعابير المماثلة تتوارد في كل من اعمدته ، ولكن هذه «الكلمات الرهيبة» ، مع الاسف ، لم تعد قطعاً لتحدث ذلك التأثير الذي كان ألسيد ستروفه ، اغلب الظن ، يأمل فيه» (ص ١٢٨)

لنحاول ان تحلل ونرى ما اذا كانت في مناظرة السيدين نيق .-ون وستروفه هذه «اساليب غير لائقة» ، ومن ذا الذي يلجأ إليها في حال وجودها
يُتَّهَمُ السيد ستروفه باللجوء الى «اساليب غير لائقة» لأنه في مقال جدي يحاول ان يأخذ الجمهور «بالبعاب» و«الكلمات الرهيبة»

ان اللجوء الى «البعاب» و«الكلمات الرهيبة» يعني وصف الخصم باوصاف سلبية جداً ، ودافعها في الوقت نفسه غير واضحة وجلية ، باوصاف لا تنبع حتماً من وجهة نظر الكاتب (وجهة نظر معروضة بدقة) ، بل تعرب عن مجرد الرغبة في التقرير والتوبيخ واضح ان هذه العلامة الاخيرة وحدها هي التي تحيل النعوت السلبية جداً الى «بعاب» فان السيد سلونيمسكي قد تحدث عن السيد نيق .-ون بكلمات عنيفة ، ولكن بما انه صاغ في هذه الحال وجهة نظره بوضوح ودقة ، وجهة نظره كليبرالي عادي عاجز اطلاقاً عن فهم طابع النظم الحالية البرجوازي ، وصاغ بوضوح كامل حججه الطريفة المدهشة ، فانه من الممكن اتهامه بجميع التهم ما عدا اللجوء الى «اساليب غير لائقة» . كذلك اعرب السيد نيق .-ون ، بتعابير عنيفة عن رأيه بالسيد سلونيمسكي ، واورد له ، فيما اورد ، على سبيل الوعظ والارشاد ، كلمات ماركس «التي ثبتت صحتها عندنا ايضاً» (باعتراف السيد نيق - ون) بصدد الطابع الرجعي والطوباوي الذي يتسم به الدفاع عن الانتاج الحر في الصغير والملكية الفلاحية الصغيرة للارض ، هذا الدفاع الذي يريد

السيد سلونيمسكي ان يتولاه ، واتهمه « بالضيقة » و«السداجة» ، الخ انظروا ، ان مقال السيد نيق .-ون « يحفل » بنفس النعوت (المشار تحتها باشارة التاكيد) الواردة في مقال السيد ستروفه ، ولكننا لا نستطيع القول « باساليب غير لائقة » ، لأن كل هذا له دوافعه ، لأن كل هذا ينبع من وجهة نظر معينة ومن نظام معين من المفاهيم يتبناها المؤلف ، وقد يكونان خاطئين ، ولكنه لا يجوز بعد قبولهما نعت الخصم الا بنعت الطوباوي الرجعي ، الضيق ، الساذج .

لنر ما هو الحال في مقال السيد ستروفه فهو ، اذ يتهم السيد نيق .-ون بالطوباوية التي لا بد ان يصدر عنها برنامج رجعي ، وبالسداجة ، يشير بوضوح كامل الى الاسباب التي قادت الى هذا الرأي اولا رغبة في «اضفاء الصفة الاجتماعية على الانتاج» ، « يستنجد » السيد نيق .-ون « بالمجتمع (كذا !) والدولة » وهذا ما « يثبت ان مذهب ماركس بصدد النضال الطبقي والدولة غريب كلياً عن الاقتصادي السياسي الروسي »

ان دولتنا « ممثلة الطبقات الحاكمة » .-ثانياً « اذا عارضنا الرأسمالية الفعلية بنظام اقتصادي خيالي يجب ان يظهر بكل بساطة لأننا نؤيده نحن ، وبتعبير آخر ، اذا اردنا اضفاء الصفة الاجتماعية على الانتاج خارج الرأسمالية ، فان هذا لا يشهد الا على فهم ساذج لا ينطبق على التاريخ » فمع تطور الرأسمالية وازاحة الاقتصاد الطبيعي وانخفاض عدد سكان الريف ، « تخرج الدولة الحديثة من الظلمات التي لا تزال تلفها في زمننا البطريركي (نحن نقصد روسيا) ، تخرج الى وضوح النضال الطبقي السافر ، واذ ذاك لا بد من البحث عن قوى وعوامل اخرى من اجل اضفاء الصفة الاجتماعية على الانتاج »

تري ، أليست هذه دوافع على درجة كافية من الدقة والوضوح ؟ وهل يمكن نفي صحة اشارات السيد ستروفه الملموسة

الى افكار المؤلف ؟ وهل اخذ السيد نيق . - ون فعلا بالحسبان النضال الطبقي الملازم للمجتمع الرأسمالي ؟ كلا فهو يتحدث عن المجتمع والدولة ناسياً هذا النضال ، مستبعداً اياه فهو يقول ، مثلاً ، ان الدولة دعمت الرأسمالية ، عوضاً عن ان تضفي الصفة الاجتماعية على العمل بواسطة المشاعة ، الخ واضح انه يعتبر انه كان في استطاع الدولة ان تنحو هذا النحو او ذاك وانها تقف بالتالي خارج الطبقات أوليس من الجلي ان اتهام السيد ستروفي باللجوء الى «البعابع» اتهام باطل صارخ ؟ أوليس من الجلي ان كل امرى يفكر بان دولتنا دولة طبقية لا بد له ان يعتبر ذاك الذي يتوجه الى هذه الدولة لكي تضفي الصفة الاجتماعية على العمل ، اي لكي تمحو الطبقات الحاكمة ، طوباوياً رجعياً وساذجاً ؟ وهناك اشياء اخرى ان اتهام الخصم باللجوء الى «البعابع» ولزوم الصمت عن المفهوم الذي صاغه هذا الخصم والذي ينبع منه تقديره ، رغم صياغته الواضحة لهذا المفهوم ، واتهامه فضلاً عن ذلك في مجلة خاضعة للرقابة لا يمكن ان يتسرب اليها هذا المفهوم ، الا ينبغي اعتباره «اسلوباً غير لائق اطلاقاً» ؟

لنتابع . حجة السيد ستروفي الثانية لا تقل صياغتها وضوحاً . ان يكون اصدقاء الصفة الاجتماعية على العمل خارج الرأسمالية وبواسطة المشاعة نظاماً خيالياً ، الا ان هذا امر لا ريب فيه ، لأنه لا وجود لهذا النظام في الواقع وهذا الواقع يرسمه السيد نيق . - ون نفسه كما يلي قبل عام ١٨٦١ ، كانت الوحدات الانتاجية تقتصر على «العائلة» و«المشاعة» («دراسات» ، صص ١٠٦-١٠٧) ان هذا «الانتاج الصغير المبعثر الذي يكفي نفسه بنفسه لم يكن في مقدوره ان يتطور الى حد كبير ؛ ولهذا فان ما يصفه ، انما هو الرتابة القصوى وقلة الانتاجية» . وقد تقوم التغير اللاحق في كون «التقسيم الاجتماعي للعمل ازداد ابدأ ودائماً عمقاً على عمق» .

وينجم عن ذلك ان الرأسمالية قد حطمت الحدود الضيقة للوحدات الانتاجية السابقة واضفت الصفة الاجتماعية على العمل في اطار المجتمع كله ان هذا الاضفاء للصفة الاجتماعية على العمل من جانب رأسماليتنا يعترف به السيد نيق . - ون ايضاً . ولذا فهو طوباوي رجعي ، حين يرغب في الاعتماد ، من اجل اضفاء الصفة الاجتماعية على العمل ، لا على الرأسمالية التي سبق لها واضفت الصفة الاجتماعية على العمل ، بل على المشاعة التي آل تحطيمها بالضبط ، للمرة الاولى ، الى اضفاء الصفة الاجتماعية على العمل في اطار المجتمع كله هذه هي فكرة السيد ستروفه ومن الممكن اعتبارها صائبة او خاطئة ، ولكنه لا يمكن النكران ان من هذا الرأي انبثق ، بحتمية منطقية ، حكمه الصارم على السيد نيق . - ون ، وانه لهذا السبب لا مجال للحديث عن « البعابح »

وهناك اشياء اخرى . فحين يختم السيد نيق . - ون مناظرته مع السيد ستروفه بان ينسب الى خصمه الرغبة في انتزاع الارض من الفلاحين (« اذا كان المقصود بالبرنامج التقدمي انتزاع الارض من الفلاحين فان مؤلف «دراسات» محافظ») - رغم ان السيد ستروفه اعلن صراحة انه يريد اضفاء الصفة الاجتماعية على العمل ويريد هذا بواسطة الرأسمالية ، ويريد لهذا الغرض الاعتماد على القوى التي ستظهر في «وضوح النضال الطبقي السافر» ، - فلا بد من القول بان هذا التصرف مغاير تماماً للحقيقة واذا اخذنا بعين الاعتبار انه لم يكن في مقدور السيد ستروفه ان يتحدث ، في صحافة خاضعة للرقابة ، عن القوى التي تظهر في وضوح النضال الطبقي السافر ، وان فم خصم السيد نيق . - ون كان بالتالي مكموماً ، فانه يكاد يكون من المستحيل آنذاك ان ننكر ان اسلوب السيد نيق . - ون هو اطلاقاً « اسلوب غير لائق » .

الملحق الثالث

عندما اتحدث عن فهم الماركسية الضيق ، فانما اقصد الماركسيين انفسهم . فلا بد من الملاحظة بهذا الصدد ان الماركسية تبدو ضيقة ومشوهة بصورة فظيعة حين يعمد اصحابنا الليبراليون والراديكاليون الى عرضها في صفحات الصحف المشروعة فيا له من عرض ! فكروا الى اي حد ينبغي تشويه هذا المذهب الثوري لكي يمدد على سرير بروكروست (٧٧) ، سرير المراقبة الروسية ! وها ان اصحابنا الصحافيين يقدمون على هذه العملية بكل خفة واطمئنان فان الماركسية ، كما يعرضونها ، تنحصر ، او تكاد ، في تعليم كيف يتم ، في النظام الرأسمالي ، التطور الديالكتيكي للملكية الفردية القائمة على عمل الملاكين ؛ وكيف تتحول هذه الملكية الى نقيضها فتصبح ملكية اجتماعية وفي هذا «المخطط» يحصرون ، باكثر ما يكون من الجد ، كل مضمون الماركسية ، طارحين جانباً جميع خصائص طريقتها في علم الاجتماع ، طارحين جانباً مذهب النضال الطبقي ، طارحين جانباً موضوع ابحاثها المباشر بالذات - ككشف جميع اشكال التناحر والاستثمار بقصد مساعدة البروليتاريا في التخلص منها . فلا عجب اذا كان ما ينجم عن هذا «المخطط» باهتاً وضيقاً الى حد ان اصحابنا الراديكاليين اخذوا يشفقون على الماركسيين الروس المساكين . وكيف لا ! فان الحكم المطلق الروسي

والرجعية الروسية ما كانا على ما هما عليه الآن لو كان بالمستطاع ،
 ما دامنا قائمين ، عرض الماركسية برمتها ، وبدقة وكمال ، مع
 صياغة استنتاجاتها الى النهاية ! ولو ان اصحابنا الليبراليين
 والراديكاليين كانوا يعرفون الماركسية حقاً (على الاقل عن طريق
 المطبوعات الالمانية) ، لتحاشوا ، بدافع الوجدان ، تشويهها على
 هذا النحو في صفحات الصحف الخاضعة للرقابة فاذا كنت لا
 تستطيع عرض نظرية من النظريات ، فأسكت او قل بتحفظ ان
 ما تعرضه ليس كل ما في الامر ، وانك تدع الامر الجوهري
 الرئيسي جانبا ؛ ولكن ، لماذا تزعم بالضيق عندما تعرض الامر
 نتفا نتفا ؟

لا يمكن التوصل الا على هذا النحو الى هذا الشيء الغريب
 الممكن في روسيا فقط ، وهو ان يُصنَّف في عداد
 الماركسيين اناس ليست لهم اية فكرة عن نضال الطبقات ، وعن
 التنافر الضروري للملازم للمجتمع الرأسمالي ، وعن تطور هذا
 التنافر ؛ اناس ليست لهم اية فكرة عن دور البروليتاريا الثوري ؛
 بل اناس ينادون بمشاريع برجوازية خالصة ، شرط ان توجد
 عندهم تعابير مثل «الاقتصاد القائم على المال» ، و«ضرورة» هذا
 الاقتصاد ، وغير ذلك من التعابير المماثلة ، التي تقتضي من المرء
 ان يكون لديه كل عمق ودقة تفكير السيد ميخايلوفسكي ، لكي
 يعترف بانها ماركسية خالصة .

والحال ، يعتبر ماركس ان كل قيمة نظريته تنحصر في
 كونها ، «من حيث جوهرها ، نظرية انتقادية * وثورية» (٧٨)

* لاحظوا ان ماركس يتحدث هنا عن الانتقاد المادي ، الانتقاد
 الوحيد الذي يعتبره علمياً ، اي الانتقاد الذي يربط بين الوقائع السياسية
 الحقوقية ، والاجتماعية ، والمعيشية ، الخ . ، وبين الاقتصاد ، ونظام

ان هذه الصفة الاخيرة هي ، بالفعل ، ملازمة تماما واطلاقا للهاركسية ، لأن هذه النظرية تضع امام عينها مباشرة ، مهمة قوامها الكشف عن جميع اشكال التناحر والاستثمار في المجتمع المعاصر ، واتباع تطورها ، وتبيان طابعها العرضي وتحولها المحتوم الى شكل آخر ، وبالتالي مساعدة البروليتاريا في القضاء على كل استثمار ، باسرع واسهل ما يمكن . ان هذه النظرية التي تجتذب اشتراكيي جميع البلدان ، انما تتمتع بقوة جاذبية لا تقاوم ، تكمن في كونها تجمع الروح الثوري مع طابع علمي رفيع ودقيق (بوصفها آخر ما توصلت اليه العلوم الاجتماعية) ، وهي لا تجمعهما ابدأ بدافع الصدفة ، وليس فقط لأن مؤسس هذا المذهب كان يجمع في نفسه صفات العالم والثوري ؛ انما تجمعهما في النظرية بالذات ، بوثوق ضمني لا انفصام لعراه . وبالفعل ، نرى ان مهمة النظرية ، ان هدف العلم ، مصوغ هنا بوضوح مساعدة طبقة المظلومين في النضال الاقتصادي الذي تخوضه فعلا

«نحن لا نقول للعالم : كف عن النضال - فكل

نضالك باطل انها نعطيه فقط الشعار الحقيقي

للنضال» (٧٩)

وهكذا يرى ماركس ان مهمة العلم الصريحة هي ان يعطي شعاراً حقيقياً للنضال ، اي ان يعرف كيف يعرض هذا النضال بموضوعية بوصفه نتاج نظام معين من علاقات الانتاج ؛ ان يعرف كيف يدرك ضرورة هذا النضال ومحتواه وسير تطوره وشروط

علاقات الانتاج ، ومصالح الطبقات التي تتشكل بالضرورة في ميدان جميع العلاقات الاجتماعية التناحرية ان تكون العلاقات الاجتماعية في روسيا علاقات تناحرية ، فليس ثمة شخص قد يشك ابدأ في ذلك . ولكن ما من احد حاول حتى الآن ان يبني عليها مثل هذا الانتقاد .

تطوره فلا يمكن اعطاء «شعار للنضال» دون دراسة كل شكل من اشكال هذا النضال بكل تفاصيله ، دون تتبع هذا النضال خطوة بخطوة حين ينتقل من شكل الى آخر ، لكي نعرف كيف نحدد الوضع لدى كل لحظة معينة ، دون ان يغيب عن البال الطابع العام للنضال ، وهدفه العام ، اي القضاء تماما ونهائياً على كل استثمار وكل ظلم حاولوا ان تقارنوا بنظرية ماركس «الانتقادية والثورية» هذا الخليط الغث الذي عرضه «صاحبنا المعروف جيداً» ن ك ميخايلوفسكي ، في «انتقاد»ه وضد ما شن حربه ، فانكم لتدهشون ان يكون ثمة ، بالفعل ، اناس يدعون بانهم «مفكرو الطبقة الكادحة» ويكتفون بهذه «الحلقة المسطحة» التي يصنعها اصحابنا الصحفيون من نظرية ماركس اذ يحون منها كل عنصر من عناصر الحياة

حاولوا ان تقارنوا بمقتضيات هذه النظرية ادب الشعبين حاولوا ان تقارنوا بمقتضيات هذه النظرية ادب الشعبين في بلادنا الذي ينطلق ايضاً من الرغبة في ان يكون مفكر الشغيلة ، هذا الادب المكروس لتاريخ ووضع نظمنا الاقتصادية الحالي بوجه عام والفلاحين بوجه خاص ، فانكم لتدهشون ان يستطيع الاشتراكيون الاكتفاء بنظرية كهذه ، تقتصر على دراسة البلايا ووصفها وعلى القاء المواعظ الاخلاقية بصدده البلايا فان هذه النظرية لا تعرض القنانة بوصفها شكلاً معيناً للتنظيم الاقتصادي الذي كان يولد هذا الاستثمار او ذلك ، هذه الطبقات المتناحرة او تلك ، هذا النظام السياسي ، والحقوقى ، الخ او ذلك ، انما تكتفي بان تعرض القنانة بوصفها سوء تصرف من جانب الملاكين العقارين ، بوصفها ظلامة بحق الفلاحين وهي لا تعرض الاصلاح الفلاحي بوصفه تصادماً بين اشكال اقتصادية معينة وبين طبقات اقتصادية معينة ، انما تعرضه بوصفه تديراً صادراً عن السلطة العليا التي «سلكت سبيلاً خاطئاً» ، رغم كل نواياها الطيبة . وهي

تصور روسيا بعد الاصلاح كأنها انحرفت عن السبيل القويم ، ولذا كانت البلايا التي تصيب الشغيل ، ولا تصورها كنظام معين من علاقات انتاجية متناحرة تتطور بطريقة معينة .

غير انه من الاكيد الآن ان هذه النظرية تفقد من مكانتها وكلما ادرك الاشتراكيون الروس بسرعة انه لا يمكن ان تكون ثمة نظرية ثورية خارج الماركسية بالنظر الى مستوى المعارف الراهن وكلما بذلوا جميع جهودهم بسرعة من اجل تطبيق الماركسية في روسيا ، في الميدانين النظري والتطبيقي ، كان نجاح العمل الثوري آمن واسرع

ولكي نبين بوضوح اي فساد يشيعه السادة «اصدقاء الشعب» في «الفكر الروسي الفقير» الحالي بدعوتهم المثقفين الى القيام بالتاثير الثقافي في «الشعب» بغية «خلق» صناعة حقيقية ، صحيحة ، الخ ، نعرض رأي اناس تختلف طريقة تفكيرهم اختلافاً شديداً عن طريقتنا ، عنينا بهم «الناارودوبرافيين» ، هؤلاء الورثة المباشرين الاقربين للناارودوفوليين انظر كراس «المسألة الملحة» ، عام ١٨٩٤ مطبوعات حزب «ناارودنوييه برافو» («حق الشعب»)

فان الناارودوبرافيين ، بعد ان يردوا رداً رائعا على هذا الضرب من الشعبيين الذين يقولون انه «يجب على روسيا ان لا تتخلى ، باي ذريعة كانت ، وحتى بشرط التمتع بحرية واسعة ، عن تنظيمها الاقتصادي الذي يؤمن (!) للشغيلة وضعا مستقلا في الانتاج» ، والذين يقولون «ان ما نحن بحاجة اليه ، ليس الاصلاحات السياسية ، بل الاصلاحات الاقتصادية المنهاجية المطبقة بدأب وانتظام» ، — يواصلون القول :

« نحن لسنا من المدافعين عن البرجوازية ولسنا بالآخري من المعجبين بمثلها العليا ، ولكن اذا خوّل الحظ التعميس الشعب الاختيار بين « الاصلاحات الاقتصادية المنهاجية » في كنف زيمسكييه ناتشالنيكي الذين يحمونها بكل غيرة من تطاولات البرجوازية وبين هذه الاخيرة في ميدان الحرية السياسية ، اي بشروط **تؤمن** للشعب الدفاع المنظم عن مصالحه ، - فاننا نعتقد ان الشعب سيكسب حقاً وفعلاً اذا اختار الاخيرة فليس عندنا الآن «اصلاحات سياسية» تهدد بحرمان الشعب من الاستقلال الوهمي في تنظيم اقتصاده ، انما هناك ما اصطلح الجميع في كل مكان على اعتباره سياسة برجوازية تتجسد في استثمار العمل الشعبي باشد الاشكال فظاظة وليس عندنا الآن لا حرية واسعة ولا حرية ضيقة ، انما هناك مصالح للفئات المغلقة تتمتع بحماية لم يعد يحلم بها ملاكو الاراضي والرأسماليون في البلدان الدستورية وليس عندنا الآن «برلمانية برجوازية» ، والمجتمع مقصي على بعد طلقة بندقية عن تصريف الامور وعندنا السادة اضراب نايدينوف وموروزوف وكازي وبييلوف (٨٠) ، الذين يطالبون بسور الصين من اجل صيانة مصالحهم ، فضلا عن ممثلي «طبقة نبلاننا المخلصة» الذين ذهبوا الى حد المطالبة بمنحهم قرضاً مجانياً قدره ١ روبل بكل ديسياتين ويدعونهم الى اللجان ، ويصفون اليهم باجلال ، وصوتهم هو كلمة الفصل في اهم القضايا المتعلقة بحياة البلد الاقتصادية وفي الوقت نفسه ، من ذا الذي يهب دفاعاً عن الشعب ، واين ؟ ألعلم زيمسكييه ناتشالنيكي ؟ أليس من اجل الشعب يعتمون انشاء فصائل من العمال الزراعيين ؟ أولم يعلن الآن بصراحة اقرب الى الصفاقة ان الشعب مُنح قطعاً من الارض لغرض وحيد ، لكي يدفع الضرائب ويسدد الاتاوات ، كما اعرب عن ذلك حاكم محافظة فولوغدا في رسالة دورية له ؟ انه لم يفعل

غير ان صاغ وقال جهاراً ما يحققه الحكم الاوتوقراطي بشكل لا مناص منه او بالاصح ، الحكم المطلق الدوايني ، في سياسته « واياً كان الغموض الذي لا يزال يلف افكار النارودوبرافيين عن «الشعب» الذي يريدون الدفاع عن مصالحه ، وعن «المجتمع» الذي لا يزالون يرون فيه هيئة جديرة بالثقة صالحة لحماية مصالح العمل ، - فانه لا يجوز الامتناع على كل حال عن الاعتراف بان تشكيل حزب «نارودنويه برافو» («حق الشعب») خطوة الى الامام ، خطوة نحو الاقلاع نهائياً عن الاوهام والاحلام «بسبل اخرى للوطن» ، نحو الاقرار بجرأة بالسبل الفعلية والبحث في ميدانها عن عناصر قادرة على خوض النضال الثوري وهنا يظهر بوضوح الطموح الى تأليف حزب ديموقراطي واقول «الطموح» فقط ، لأن النارودوبرافيين ، مع الاسف ، لا يطبقون وجهة نظرهم الاساسية بدأب وانسجام . فهم لا يزالون يتحدثون عن الاتحاد والتحالف مع الاشتراكيين ، ولا يرغبون في ان يفهموا ان جذب العمال الى الراديكالية السياسية الخالصة يعني فقط انتزاع العمال المثقفين عن جمهور العمال ، يعني الحكم على الحركة العمالية بالعجز ، لأن هذه الحركة لا تستطيع ان تكون قوية الا شرط الدفاع كلياً وفي جميع النقاط عن مصالح الطبقة العاملة ، شرط خوض نضال اقتصادي ضد الرأسمال يرتبط ارتباطاً لا انفصام لعراه بالنضال السياسي ضد خدم الرأسمال وهم لا يريدون ان يفهموا ان من الافضل بكثير ، من اجل تحقيق «الاتحاد» بين جميع العناصر الثورية ، ان ينتظم ممثلو مختلف المصالح * في منظمة خاصة ،

* انهم بالذات يحتجون على الايمان في قدرة المثقفين العجائبية ، وهم بالذات يقولون بضرورة اجتذاب الشعب نفسه الى النضال ولهذا الغرض من الضروري ربط هذا النضال بمصالح يومية معينة ، من الضروري

وان يقوم هذا الحزب وذاك بعمل مشترك في بعض الحالات وهم لا يزالون يسمون حزبههم بالحزب «الاجتماعي الثوري» (انظر بيان حزب «نارودنويه برافو» المؤرخ في ١٩ شباط - فبراير - ١٨٩٤) ، رغم انهم في الوقت نفسه يكتفون باصلاحات سياسية صرف ، ويلزمون الصمت بعناية قصوى حول قضايا الاشتراكية «اللعيينة» ان حزباً يدعو بمثل هذه الحرارة الى مكافحة الاوهام. لا يجوز له ان يدفع الآخرين الى الاوهام في مستهمل «بيان» ه بالذات ؛ ولا يجوز له ان يتحدث عن **الاشتراكية** حيث لا وجود لغير **الديمقراطية** . ولكني اكرر انه لا يجوز الحكم على النارودوبرافيين دون حسابان الحساب لتحدرهم من النارودوفوليين . ولهذا لا بد من الاعتراف بانهم يخطون خطوة الى الامام حين يبنون نضالهم السياسي الصرف الذي لا يمت بصلة الى الاشتراكية ، على برنامج سياسي صرف ايضاً وان الاشتراكيين-الديموقراطيين يتمنون من صميم القلب النجاح للنارودوبرافيين ، يتمنون لحزبهم النمو والتطور ، يتمنون لهم تقارباً اوثق مع العناصر الاجتماعية التي تقف على تربة النظم الاقتصادية القائمة * والتي ترتبط مصالحها اليومية بالفعل اوثق الارتباط **بالديموقراطية** .

ان شعبية «اصدقاء الشعب» التوفيقية ، الوجلة ، العاطفية الحاملة لن تستطيع الصمود طويلاً حين تتعرض لهجوم من جانبيين : من جانب الراديكاليين السياسيين لأن «اصدقاء الشعب» قادرون

بالتالي التمييز بين مختلف المصالح واجتذاب كل منها على حدة الى النضال ولكن ، الا يعني طمس هذه المصالح المختلفة بمطاب سياسية خالصة لا يفهمها الا المثقفون ، العودة من جديد الى وراء ، والاقتران من جديد على مجرد نضال المثقفين الذين اعترف للتو بعجزهم ؟

* (اي الرأسمالية) - لا على تربة النكران الضروري لهذه النظم والنضال الضاري ضدها .

على الثقة بالدواوينية ولأنهم لا يفهمون ضرورة النضال السياسي المطلقة - ومن جانب الاشتراكيين-الديموقراطيين لأن «اصدقاء الشعب» يحاولون ان يظهروا بمظهر الاشتراكيين او يكاد ، دون ان تكون لهم اي صلة بالاشتراكية ، دون ان تكون لهم اي صلة عن اسباب اضطهاد الشغيلة وطابع النضال الطبقي الجاري .

المجلد الاول ،
ص ص ١٢٥-٣٤٦ .

كتب في ربيع وصيف عام ١٨٩٤ .
طبع عام ١٨٩٤ على الهكتوغراف .

فريدريك انجلس

اي مشعل للفكر قد انطفا
اي قلب توقف عن الخفقان (٨١)

في ٥ آب (اغسطس) ١٨٩٥ توفي فريدريك انجلس في لندن لقد كان انجلس ، بعد صديقه كارل ماركس (المتوفي في ١٨٨٣) أبرز عالم ومرب للبروليتاريا المعاصرة في العالم المتمدن بأسره ومنذ ان جمع المصير كارل ماركس وفريدريك انجلس أصبح عمل حياة الصديقين عملاً مشتركاً ولذا ، لاجل ادراك ما صنعه فريدريك انجلس في سبيل البروليتاريا ، ينبغي ان نفهم بوضوح الدور الذي اضطلع به مذهب ماركس ونشاطه في تطوير الحركة العمالية المعاصرة لقد كان ماركس وانجلس اولي من بيننا ان الطبقة العاملة تولد بالضرورة ، مع مطالبتها ، من النظام الاقتصادي الحالي الذي ، مع البرجوازية ، يخلق وينظم البروليتاريا بصورة حتمية وبيننا ايضاً ان ليست المحاولات الطيبة التي يقوم بها هؤلاء او اولئك الاشخاص الكرماء هي التي ستحرر الجنس البشري من البلايا التي تضغط عليه في الوقت الحاضر ، بل النضال الطبقي الذي تخوضه البروليتاريا المنظمة وقد كان ماركس وانجلس اولي من برهنا ، في مؤلفاتهما العلمية ، على ان الاشتراكية ليست ضرباً من تخيلات الحالمين ، بل هي الهدف النهائي والنتيجة الضرورية لتطور القوى المنتجة في المجتمع المعاصر ان كل التاريخ المكتوب حتى ايامنا هذه قد كان تاريخ نضال الطبقات ،

وتعاقب سيطرة وانتصارات طبقات اجتماعية على طبقات اخرى وهذه الحالة ستدوم ما دامت اسس نضال الطبقات والسيطرة الطبقيّة قائمة-اي ما دامت الملكية الخاصة والانتاج الاجتماعي الفوضوي ان مصالح البروليتاريا تتطلب تدمير هذه الاسس ، فينبغي ، اذن ، ان يُوجه ضدها نضال العمال المنظمين ، الواعي الطبقي . والحال ، ان كل نضال طبقي هو نضال سياسي .

ان كل البروليتاريا المناضلة في سبيل انعتاقها قد استوعبت ، الآن ، آراء ماركس وانجلس هذه ولكن عندما ساهم الصديقان ، في الاربعينيات ، بالمنشورات الاشتراكية والحركات الاجتماعية في عصرهما ، بدت هذه المفاهيم جديدة تماما فعديدين حينذاك كان الناس الموهوبون او غير الموهوبين ، الشرفاء او غير الشرفاء ، الذين كانوا لا يرون تضاد مصالح البرجوازية والبروليتاريا ، نظراً لانسياقهم في غمرة النضال في سبيل الحرية السياسية وضد استبداد الملوك والبوليس ورجال الدين بل ان هؤلاء الناس كانوا لا يقرون بالفكرة القائلة ان في وسع العمال ان يعملوا كقوة اجتماعية مستقلة ومن جهة اخرى ، كان عدد كبير من الحالين ، ومن الحالين ذوي العبقرية احياناً ، يعتقدون بانه يكفي اقناع الحكام والطبقات الساندة بجور النظام الاجتماعي القائم ، من اجل اقامة السلام والرفاه الشاملين على الأرض وكانوا يحلمون باشتراكية لا صراع من أجلها وأخيراً ، كان جميع اشتراكيي ذلك الحين تقريباً ، وأصدقاء الطبقة العاملة بوجه عام ، لا يرون في البروليتاريا سوى قرحة ، وكانوا يرون ، في رعب ، ان هذه القرحة تكبر بقدر ما كانت الصناعة تتطور . ولذا كانوا يسعون وراء جميع الوسائل لأجل وقف تطور الصناعة والبروليتاريا ، لأجل وقف «دولاب التاريخ» وعلى نقيض الخوف العام الذي كان يستثيره تطور البروليتاريا ، كان ماركس وانجلس يضعان كل

املهما في نموها المتواصل فكلما ازداد عدد البروليتاريين ، تعاضمت قوتهم بوصفهم طبقة ثورية ، واقتربت الاشتراكية وأصبحت ممكنة على هذا النحو يمكن التعبير ، ببضع كلمات ، عن مآثر ماركس وانجلس أزاء الطبقة العاملة لقد علمها ان تعرف نفسها ، ان تدرك نفسها ، واحلاً العلم محل الاحلام لهذا ينبغي ان يعرف كل عامل من العمال اسم انجلس وحياته ولهذا يترتب علينا ، في كتابنا هذا ، - الذي يهدف ، كما تهدف جميع منشوراتنا ، الى ايقاظ الوعي الطبقي لدى العمال الروس ، - ان نرسم قصة حياة ونشاط فريدريك انجلس ، أحد مربيي البروليتاريا المعاصرة العظميين

ولد انجلس عام ١٨٢ في بارمن ، وهي مدينة من إقليم ريناني تابع لمملكة بروسيا وكان والده صاحب مصنع وفي عام ١٨٣٨ ، اضطر انجلس ، لاسباب عائلية ، وقبل ان ينهي دراسته الثانوية ، لأن يعمل مستخدماً في مؤسسة تجارية في مدينة بريمن ولكن الأعمال التجارية لم تمنع انجلس قط من العمل على تثقيف نفسه علمياً وسياسياً فمنذ ما كان في المدرسة ، حقد على الاوتوقراطية ، وعلى تعسف الدواوينية (البيروقراطية) وقد دفعته دراساته الفلسفية الى أبعد من ذلك فقد كان مذهب هيغل ، في ذلك الحين ، مسيطراً في الفلسفة الالمانية ؛ واصبح انجلس من اتباعه ومع ان هيغل نفسه كان معجباً بالدولة البروسية الاوتوقراطية التي كان يخدمها بوصفه استاذاً في جامعة برلين ، فقد كان مذهبه مع ذلك ثورياً. ان ايمان هيغل بالعقل البشري وحقوقه ، ومبدأ الفلسفة الهيغلية الاساسي الذي يعتبر العالم في حركة تفاعل دائمة من التحول والتطور ، قد قادا تلامذة الفيلسوف البرليني الذين كانوا لا يريدون ان يقرروا قبول الواقع ، الى التفكير بأن النضال نفسه ضد هذا الواقع ، وضد الظلم القائم والشر السائد ، هو من

صلب القانون العالمي للتطور الدائم فاذا كان كل شئ يتطور ،
 واذا كانت مؤسسات تقوم مقام اخرى ، فلماذا تدوم الى الابد
 او توقراطية ملك بروسيا او قيصر روسيا ، ولماذا يدوم اثراء اقلية
 ضئيلة جداً على حساب الاكثرية الساحقة ، ولماذا تدوم سيطرة
 البرجوازية على الشعب ؟ كانت فلسفة هيغل تعالج تطور العقل
 والافكار لقد كانت مثالية تجعل تطور الطبيعة والانسان وعلاقات
 الناس الاجتماعية ناجماً عن تطور العقل وقد احتفظ ماركس
 وانجلس بفكرة هيغل حول حركة التطور الدائم * ، ولكنهما طرحا
 وجهة النظر المثالية المفروضة سلفاً فبالاستناد الى الحياة ، لاحظا
 ان ليس تطور العقل هو الذي يفسر تطور الطبيعة ، بل ان الامر
 على العكس تماماً ، فيجب ان نعيد منشأ العقل الى الطبيعة ، الى
 المادة وخلافاً لهيغل ، والهيجلين الآخرين ، كان ماركس
 وانجلس ماديين وفي اتخاذهما عن العالم والانسانية مفهوماً مادياً ،
 لاحظا انه كما ان الاسباب المادية هي في اساس جميع ظواهرات
 الطبيعة ، كذلك تطور المجتمع البشري مشروط بتطور القوى
 المادية ، المنتجة ، وان علاقات الناس فيما بينهم ، خلال انتاج
 الاشياء الضرورية لسد حاجات الانسان ، ترتبط بتطور القوى
 المنتجة وفي هذه العلاقات ، نجد التفسير لجميع ظواهرات الحياة
 الاجتماعية ، والمطامح ، والافكار ، والقوانين البشرية ان تطور
 القوى المنتجة يخلق علاقات اجتماعية ترتكز على الملكية الخاصة ؛
 ولكننا نرى اليوم كيف ان تطور القوى المنتجة نفسه ينتزع الملكية

* لاحظ ماركس وانجلس اكثر من مرة انها مدينان ، الى حد
 كبير ، بتطورهما الفكري ، لكبار الفلاسفة الألمان ، ولا سيما لهيغل وقد
 قال انجلس «لولا الفلسفة الالمانية ، لما كانت هناك اشتراكية علمية»

من الاكثرية ليحصرها في ايدي اقلية ضئيلة انه يلغي الملكية ، اساس النظام الاجتماعي المعاصر ، ويسير من نفسه نحو الهدف الذي وضعه الاشتراكيون نصب عيونهم اما الامر الهام ، فهو ان يدرك هؤلاء الاشتراكيون اية قوة اجتماعية ، لها ، بحكم وضعها في المجتمع المعاصر ، مصلحة في تحقيق الاشتراكية ، حتى يبثوا في هذه القوة وعي مصالحها ورسالتها التاريخية هذه القوة انما هي البروليتاريا لقد تعرف انجلس على البروليتاريا ، في انجلترا ، في مركز الصناعة الانجليزية ، في منشستر ، حيث اقام سنة ١٨٤٢ ، مستخدماً في مؤسسة تجارية كان أبوه مسهماً فيها فان انجلس لم يكتف بعمل بسيط في مكتب المصنع ، بل زار الاحياء القذرة حيث كان يقطن العمال ، وحيث استطاع ان يرى ، بأم عينه ، كل بؤسهم ، وبلاياهم ولم يكتف بملاحظاته الشخصية ، بل قرأ ايضاً كل ما سجله الغير من قبله عن حالة الطبقة العاملة الانجليزية ، ودرس درساً دقيقاً جميع الوثائق الرسمية التي تمكن من الرجوع اليها ان كتابه «حالة الطبقة العاملة في انجلترا» ، الذي صدر في سنة ١٨٤٥ ، كان ثمرة تلك الدراسات وتلك الملاحظات ولقد ذكرنا آنفاً المأثرة الرئيسية التي حققها انجلس في مؤلفه «حالة الطبقة العاملة في انجلترا» كثيراً كان عدد الذين تحدثوا ، حتى قبل انجلس ، عن آلام البروليتاريا وأكدوا ضرورة مساعدتها اما انجلس ، فكان **اول** من اثبت ان البروليتاريا ليست فقط الطبقة التي تتألم ، بل ان الحالة الاقتصادية المخزية التي تعانيها البروليتاريا هي التي تدفع بها الى امام دعماً لا يرد ، وتحفزها الى النضال في سبيل تحريرها النهائي . والحال ، ان البروليتاريا المناضلة ستساعد نفسها بنفسها ان الحركة السياسية للطبقة العاملة ستقود حتما العمال الى ان يدركوا ان ليس ابدأ من مخرج امامهم غير طريق الاشتراكية . والاشتراكية ، من جهة أخرى ، لن تصبح

قوة ، الا عندما تصبح الهدف لنضال الطبقة العاملة السياسي هذه هي الافكار الاساسية في كتاب انجلس عن حالة الطبقة العاملة في انجلترا ، وهي افكار مقبولة اليوم لدى مجموع البروليتاريا التي تفكر وتناضل ، ولكنها كانت جديدة كل الجدة في ذلك الحين ان هذه الأفكار قد عرضت في هذا الكتاب المصوغ بأسلوب أخذ والحافل بأصدق المشاهد ، وأشدها اثارة للرعب عن بؤس للبروليتاريا الانجليزية لقد كان هذا الكتاب صك اتهام رهيب ضد الرأسمالية والبرجوازية وكان الأثر الذي أحدثه عظيماً ففي كل مكان كانوا يستشهدون بكتاب انجلس بوصفه خير صورة عن حالة البروليتاريا المعاصرة وفعلاً ، لم يظهر ، لا قبل سنة ١٨٤٥ ، ولا بعدها ، عرض حقيقي اخاذ ، الى هذا الحد لشقاء الطبقة العاملة

لم يصبح انجلس اشتراكياً الا في انجلترا ففي منشستر اقام علاقات مع اعضاء حركة العمال الانجليزية في ذلك الوقت ، واخذ يكتب في المنشورات الاشتراكية الانجليزية وعند عودته الى المانيا في ١٨٤٤ واثناء مروره في باريس تعرف على ماركس وكان يراسله منذ بعض الحين ففي باريس ، وبتأثير الاشتراكيين الفرنسيين ، والحياة الفرنسية ، كان ماركس قد غدا ايضاً اشتراكياً وهناك كتب الصديقان معاً «العائلة المقدسة ، او انتقاد الانتقاد النقاد» وهذا الكتاب الذي كتب ماركس القسم الاكبر منه ، والذي صدر قبل سنة من صدور كتاب «حالة الطبقة العاملة في انجلترا» ، يضع الاسس لهذه الاشتراكية المادية الثورية التي عرضنا آنفاً افكارها الرئيسية و«العائلة المقدسة» هي تسمية هزلية للاخوين الفيلسوفين باور واتباعهما فهؤلاء السادة كانوا يبشرون بالانتقاد الذي يضع نفسه فوق كل واقع ، فوق الاحزاب ، وفوق السياسة ، والذي ينكر كل نشاط عملي ويكتفي بالتأمل ، «من

وجهة نظر انتقادية» ، في العالم الذي يحيط به ، وفي الحوادث التي تتطور فيه ان هذين السيدين باور كانا ينظران الى البروليتاريا من عل معتبرينها جماعة مجردة من كل تفكير انتقادي . لقد وقف ماركس وانجلس موقفاً حازماً ضد هذا الاتجاه الضار والاخرق وباسم الشخصية الانسانية الفعلية ، اي العامل الذي تظلمه الطبقات الحاكمة والدولة ، طالبا لا بالتأمل ، بل بالنضال في سبيل تنظيم افضل للمجتمع وهما ، بالطبع ، لا يريان الا في البروليتاريا القوة التي لها مصلحة في خوض هذا النضال والتي هي قادرة على خوضه وقبل نشر كتاب «العائلة المقدسة» ، نشر انجلس ، في مجلة ماركس وروغه «الحولية الفرنسية الالمانية» (٨٣) ، «دراسات انتقادية حول الاقتصاد السياسي» (٨٤) حلل فيها ، من وجهة نظر الاشتراكية ، الوقائع الاساسية في النظام الاقتصادي المعاصر ، الناجمة ، حتماً ، عن سيطرة الملكية الخاصة ان صلات ماركس وانجلس قد دفعت الاول ، بدون جدال ، الى الاهتمام بالاقتصاد السياسي ، هذا العلم الذي قامت مؤلفاته بثورة كاملة فيه ومن سنة ١٨٤٥ الى ١٨٤٧ ، عاش انجلس في بروكسل وباريس رابطاً دراساته العلمية بالنشاط العملي بين العمال الالمان في هاتين المدينتين وفي تلك الفترة ، اقام ماركس وانجلس علاقات مع المنظمة الالمانية السرية المسماة «عصبة الشيوعيين» (٨٥) ، التي عهدت اليهما بعرض المبادئ الاساسية للاشتراكية التي صاغها وهكذا صدر في سنة ١٨٤٨ بيانهما المشهور - «بيان الحزب الشيوعي» ان هذا الكتيب يساوي المجلدات الضخمة فروحه ما تزال ، حتى ايامنا ، تنفذ الى مجموع البروليتاريا المنظمة ، المناضلة ، في العالم المتمدن ، وتحركها اما ثورة ١٨٤٨ ، التي اندلعت اولاً في فرنسا ، ثم امتدت الى البلدان الاخرى من اوروبا الغربية ، فقد جعلت ماركس وانجلس

يقرران العودة الى بلادهما . وهناك ، في بروسيا الريفانية ، قاما على رأس الجريدة الديموقراطية « الجريدة الريفانية الجديدة » التي كانت تصدر في مدينة كولونيا . وكان الصديقان روح جميع المساعي الثورية الديموقراطية في بروسيا الريفانية وقد دافعا باقصى القوة والعزم ، عن مصالح الشعب والحرية ضد القوى الرجعية غير ان الغلبة كانت لهذه القوى الرجعية ، كما هو معلوم فعملت « الجريدة الريفانية الجديدة » ولما كان ماركس قد فقد جنسيته البروسية أثناء هجرته ، فقد طرد اما انجلس فقد اشترك في انتفاضة الشعب المسلحة . واشترك في ثلاث معارك من اجل الحرية ، وبعد هزيمة الشوار ، هرب الى لندن بطريق سويسرا .

كذلك جاء ماركس واقام في لندن ، اما انجلس فقد عاد بعد حين مستخدماً من جديد ، ثم شريكاً في المؤسسة التجارية نفسها ، في منشستر ، حيث كان قد اشتغل في الأربعينيات وحتى سنة ١٨٧٠ عاشا ، انجلس في منشستر ، وماركس في لندن . ولكن هذا لم يكن يمنعهما من ان تكون وحدة افكارهما وثيقة اشد الوثوق فكانا يتراسلان في كل يوم تقريباً وفي هذه المراسلات كان يطالع الصديق صديقه بأرائه ومعلوماته وكانا يتابعان معاً صياغة الاشتراكية العلمية . وفي سنة ١٨٧٠ أقام انجلس في لندن مواصلاً مع ماركس حياتهما الفكرية المشتركة الزاخرة بنشاط شديد ، حتى عام ١٨٨٣ ، عام وفاة ماركس . وقد كانت ثمرة هذا العمل ، بالنسبة لماركس - كتابه « رأس المال » ، اعظم مؤلف في الاقتصاد السياسي في عصرنا ؛ وكانت ، بالنسبة لانجلس ، عدداً من المؤلفات الكبيرة والصغيرة كان ماركس يعمل في تحليل الظواهر المعقدة في الاقتصاد الرأسمالي وكان انجلس يعرض في مؤلفاته ، بأسلوب واضح ، وجدلي في كثير من الأحيان ، أعم القضايا العلمية ومختلف وقائع الماضي والحاضر ، ضمن اتجاه المفهوم المادي للتاريخ لدى

ماركس ونظريته الاقتصادية وبين مؤلفات انجلس هذه نذكر كتابه الجدلي ضد دوهرينغ (الذي حلل فيه اهم قضايا الفلسفة ، والعلوم الطبيعية والاجتماعية) * ، وكتابه « اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » (الترجمة الروسية الصادرة في سانت-بطرسبورغ ، الطبعة الثالثة ، (١٨٩٥) ، و« لودفيغ فورباخ » (٨٨) الترجمة الروسية مع ملاحظات بقلم بليخانوف ، جينيف ، ١٨٩٢) ، ومقالاً حول السياسة الخارجية للحكومة الروسية (صدرت ترجمته بالروسية في جريدة « سوسيال-ديموقراط » ، العديدين الأول والثاني ، في جينيف) (٨٩) ، والمقالات الرائعة حول مسألة السكن (٩٠) ، واخيراً ، مقالين موجزين عن التطور الاقتصادي في روسيا ، ولكنها ذوا قيمة كبيرة (« فريدريك انجلس يكتب عن روسيا » ، الترجمة الروسية بقلم زاسوليتش ، جينيف ، ١٨٩٤) (٩١) وقد توفي ماركس قبل ان يتمكن من انجاز مؤلفه العظيم عن رأس المال اما مسودة المخطوطة فكانت جاهزة وهكذا قام انجلس بالعبء الثقيل بعد وفاة صديقه ، فنقح وأصدر المجلدين الثاني والثالث من « رأس المال » فقد نشر المجلد الثاني في ١٨٨٥ ، والثالث في ١٨٩٤ (ولم يتوافر له الوقت لتحضير المجلد الرابع) (٩٢) ولقد اضطر لبذل مجهود كبير جداً لتحضير وإصدار المجلدين المذكورين . وقد لاحظ الاشتراكي-الديموقراطي النمساوي أدلر ، بحق ، ان انجلس ، باصداره المجلدين الثاني والثالث من « رأس المال » ، قد نصب لصديقه العبقري أثراً جليلاً كتب عليه ،

* انه كتاب رائع ، تشفيقي وغني المحتوى (٨٦) ومن المؤسف انه لم يترجم منه الى الروسية سوى جزء صغير يتعلق باللمحة التاريخية عن تطور الاشتراكية (« تطور الاشتراكية العلمية » ، الطبعة الثانية ، جينيف ، ١٨٩٢) (٨٧) .

دونما قصد ، باحرف لا تمحى ، اسمه الخاص الى جانب اسم ماركس فان هذين المجلدين من «رأس المال» هما ، بالفعل عمل ماركس وانجلس المشترك ان الاساطير القديمة تروي أمثلة مؤثرة عن الصداقة وبوسع البروليتاريا الاوروبية ان تقول ان علمها قد خلقه عالمان ومناضلان ، تفوق علاقتهما الشخصية ترويه جميع اساطير الاقدمين البالغة الاثر عن الصداقة بين الناس ان انجلس قد وضع نفسه ، دائماً – وحقاً من حيث الاساس – بعد مرتبة ماركس وقد كتب لأحد اصدقائه القداماء يقول « لقد كنت دائماً ثاني عازف على الكمان بجانب ماركس» (٩٣) لقد كان حبه لماركس ، حياً ، وتكريمه لذكراه ، ميتاً ، لا حد لهما فهذا المناضل الصارم ، والمفكر الشديد ، كان يتمتع بروح المحبة ، على نحو عميق

بعد حركة ١٨٤٨-١٨٤٩ ، لم يتجلى نشاط ماركس وانجلس في المنفى ، في ميدان العلم فقط فقد أسس ماركس في سنة ١٨٦٤ «جمعية الشغيلة العالمية» التي أمن قيادتها مدة عشر سنوات وكذلك ، اسهم انجلس بقسط نشيط في شؤونها اما «الجمعية العالمية» التي كانت ، حسب ، فكرة ماركس ، توحد البروليتاريين من جميع البلدان ، فقد كان نشاطها ذا اهمية كبرى في تطور الحركة العمالية ومع ان هذه الجمعية قد حلت ، في السبعينيات ، فان الدور التوحيدي الذي قام به ماركس وانجلس لم يتوقف ، بل خلافاً لذلك ، نستطيع القول بان دورهما كمرشدين فكريين للحركة العمالية ، كان يتعاظم دائماً ، لأن الحركة نفسها كانت تتطور دونما توقف وبعد وفاة ماركس ، اصبح انجلس ، وحده ، المستشار والمرشد للاشتراكيين الاوروبيين واليه كان يأتي ، لطلب النصائح والارشادات ، الاشتراكيون الالمان ، الذين لم تنفك قوتهم تنمو نمواً سريعاً رغم الاضطهادات الحكومية ،

وكذلك ممثلو البلدان المتأخرة الاسبانيون والرومانيون ، والروس ، الذين كان عليهم ان يتبصروا ويزنوا خطاهم الاولى لقد كانوا جميعاً ينهلون من ينبوع الدفاق ، ينبوع معارف الشيخ انجلس وتجربته

ان ماركس وانجلس ، اللذين كانا يعرفان الروسية ، ويقرآن الأدب بهذه اللغة ، كانا يهتمان بروسيا اهتماماً شديداً ، ويتتبعان بعطف الحركة الثورية في هذه البلاد ، ويطبقان العلاقات مع الثوريين الروس لقد كان كلاهما **ديموقراطياً** ، قبل ان يصبح كلاهما اشتراكياً وكان شعورهما الديموقراطي ، الذي يدفعهما الى **العقد** على التعسف السياسي ، قوياً الى الحد الاقصى ان هذا الشعور السياسي الفطري ، بالاضافة الى فهم نظري عميق للعلاقة بين التعسف السياسي والطغيان الاقتصادي ، والى تجربة غنية في الحياة ، كل هذا جعل ماركس وانجلس يتمتعان بحس مرهف في الميدان **السياسي** بالذات ولذا ، فان النضال البطولي الذي كانت تقوم به حفنة قليلة من الثوريين الروس ضد الحكومة القيصرية الكلية الجبروت قد لاقى أشد ما يكون من العطف في قلب كل من هذين الثوريين المجريين وعكساً لذلك ، فمحاولة الأعراض باسم منافع اقتصادية مزعومة ، عن أهم المهمات واكثرها الحاحاً الموضوعية امام الثوريين الروس ، ونعني بها الظفر بالحريية السياسية ، ان هذه المحاولة كانت تبدو لهما بطبيعة الحال ، شيئاً مشتبهاً فيه ، بل كانا يعتبرانها ، بكل بساطة ، خيانة لقضية الثورة الاجتماعية الجليلة « ان تحرير البروليتاريا يجب ان يكون من عمل البروليتاريا نفسها » (٩٤) هذا ما علمه دائماً ماركس وانجلس ولكن ، لكي تناضل البروليتاريا في سبيل تحريرها الاقتصادي ، يجب عليها ان تظفر ببعض الحقوق **السياسية** ومن جهة اخرى ، كان ماركس وانجلس يريان بوضوح ان الثورة السياسية في روسيا

ستكون لها أهمية عظيمة بالنسبة للحركة العمالية في اوروبا الغربية ايضاً فان روسيا الاوتوقراطية كانت دائماً حصن الرجعية الاوروبية كلها ان وضع روسيا الدولي الملائم الى اقصى حد ، والناشى عن حرب سنة ١٨٧٠ التي بدرت الخلاف بين المانيا وفرنسا مدة طويلة ، قد زاد زيادة لا تقبل الجدل ، من اهمية روسيا الاوتوقراطية ، بوصفها قوة رجعية فقط روسيا حرة ، لا تعود في حاجة ، لا الى اضطهاد البولونيين والفلندين والالمان والارمن وغيرهم من الشعوب الصغيرة ، ولا الى العمل دائماً على تحريض المانيا وفرنسا احدهما على الاخرى ، ستتيح لاوروبيا المعاصرة ان تتنفس الصعداء اخيراً من اعباء الحرب ، وستضعف جميع العناصر الرجعية في اوروبا ، وتزيد قوى الطبقة العاملة الاوروبية ولهذا السبب ، وفي سبيل نجاح الحركة العمالية في الغرب ايضاً ، كان انجلس يرغب رغبة حارة في ان تقوم الحرية السياسية في روسيا لقد فقد الثوريون الروس في شخصه خير صديق لهم

الذكرى الخالدة للمناضل العظيم ، وللمربي البروليتاريا الكبير

فريدريك انجلس !

المجلد ٢ ،
صص ١٤-١

كتب في خريف ١٨٩٥
نشر لأول مرة في ١٨٩٦
في مجموعة «رابوتنيك»
(«الشغيل») العدد ١-٢

مساهمة في وصف الرومانطيقية الاقتصادية

سيسموندي والسيسمونيون في روسيا

الاقتصادي السويسري سيسموندي (J.-C.-L. Simonde de Sismondi) الذي كتب في مستهل القرن الحالي ، يعتد مؤلفاً ذا أهمية خاصة لحل المسائل الاقتصادية العامة التي ترد الآن في روسيا بقوة كبيرة . واذا اضفنا الى هذا ان سيسموندي يشغل في تاريخ الاقتصاد السياسي مكاناً خاصاً ، اذ يقف في معزل عن التيارات الرئيسية ، وانه نصير متحمس للانتاج الصغير ، انبرى للمدافعين عن المشروع الكبير وايدولوجييه (تماماً مثلما ينبرى لهم الشعبيون الروس المعاصرون) ، فان القارى سيدرك عزمنا على اعطاء لمحة عن مذهب سيسموندي بخطوطه الكبرى وبالنسبة الى اتجاهات علم الاقتصاد الاخرى ، المعاصرة له واللاحقة وان الاهتمام بدراسة سيسموندي يشتمد على وجه الضبط في الوقت الحاضر خصوصاً واننا نجد في مجلة «روسكويه بوغاتستفو» (٩٥) للعام الماضي مقالة مخصصة كذلك لعرض مذهب سيسموندي (ب . يفروسي : «آراء سيموند سيسموندي الاجتماعية الاقتصادية» «روسكويه بوغاتستفو» ، عام ١٨٩٦ ، العددان ٧ و ٨) *

* توفي يفروسي في عام ١٨٩٧ وقد صدر نعيه في عدد آذار (مارس) من «روسكويه بوغاتستفو» لعام ١٨٩٧ .

منذ بادىء بدء ، يعلن محرر «روسكويه بوغاتستفو» انه ليس ثمة كاتب «تعرض لتقييم غير صحيح» كالذي تعرض له سيسموندي ، اذ نُعت ، «عن غير حق وصواب» ، على حد زعم المحرر ، تارة بالرجعي ، وطوراً بالطوباوي . - ان الحال على العكس بالضبط فان هذا التقييم بالذات لسيسموندي صحيح تماماً اما مقالة «روسكويه بوغاتستفو» ، التي هي عبارة عن سرد مفصل ودقيق لآراء سيسموندي ، فانها تصف نظريته بصورة غير صحيحة اطلاقاً * اذ تضيف صفة المثال على سيسموندي في تلك النقاط بالذات من مذهبه التي يقترب فيها اكثر ما يكون من الشعبين ، وتتجاهل موقفه من التيارات اللاحقة في علم الاقتصاد وتعرضه بصورة غير صحيحة ولهذا سيكون عرضنا وتحليلنا لمذهب سيسموندي انتقاداً لمقالة يفروسي في الوقت نفسه

الفصل الاول

النظريات الاقتصادية للرومانطيقية

ان مذهب سيسموندي بصدد الدخل وعلاقة الدخل بالانتاج والسكان هو الخاصة المميزة في نظريته فان مؤلف سيسموندي الرئيسي يحمل العنوان التالي : "Nouveaux principes d'économie politique ou de la richesses dans ses rapports avec la popula-

* من الصحيح تماماً ان سيسموندي ليس اشتراكياً الامر الذي يشير اليه السيد يفروسي في بداية مقالته ، مكرراً ما قاله ليبيرت (انظروا "Handwörterbuch der Staatswissenschaften", V. Band, Artikel "Sismondi" von Lippert, Seite 678. (قاموس علوم الدولة» ، المجلد ٥ ، مقال ليبيرت

«سيسموندي» . ص ٦٧٨ . الناشر .)

الطبعة الاولى (Seconde édition. Paris, 1827, 2. vol. صدرت في عام ١٨١٩) - «مبادئ الاقتصاد السياسي الجديدة او بصدد الثروة في علاقاتها بالسكان» ان هذا الموضوع مماثل تماماً تقريباً للمسألة المعروفة في ادب الشعبين الروس باسم «مسألة السوق الداخلية لأجل الرأسمالية» فان سيسموندي قد اكد على وجه الضبط ان تطور المشروع الكبير والعمل الماجور في الصناعة والزراعة يؤدي الى الامر التالي ، وهو ان الانتاج يسبق بالضرورة الاستهلاك ويواجه مهمة لا حل لها هي مهمة ايجاد المستهلكين ؛ وانه لا يستطيع ان يجد المستهلكين في داخل البلاد ، لأنه يحول سواد السكان الى مياومين (عمال يومية) ، الى عمال بسطاء ، ويؤدي الى ظهور سكان لا شغل لهم ، وان البحث عن سوق خارجية يغدو اصعب فاصعب مع دخول بلدان رأسمالية جديدة الى المسرح العالمي ان القارى يرى ان هذه المسائل هي تماماً نفس المسائل التي يهتم بها الاقتصاديون الشعبيون وعلى رأسهم ف ف ون . ون ل نر عن كشب الى مختلف حجج سيسموندى والى اهميتها العلمية .

١

هل تقلص السوق الداخلية

من جراء افلاس المنتجين الصغار ؟

خلافاً للاقتصاديين الكلاسيكيين الذين اخذوا بالحسبان في بحوثهم النظام الرأسمالي الناجز واعتبروا وجود الطبقة العاملة امراً ثابتاً بديها ، يشير سيسموندي على وجه الضبط الى عملية افلاس

* الطبعة الثانية . باريس ، عام ١٨٢٧ ، مجلدان . الناشر .

المنتج الصغير - ، العملية التي تؤدي الى نشوء هذه الطبقة اما ان الاشارة الى هذا التناقض في النظام الرأسمالي هي ماثورة سيسموندي ، فان هذا امر لا مرأ فيه ؛ ولكن المسألة تقوم في ان سيسموندي ، بوصفه اقتصادياً ، لم يستطع ان يفهم هذه الظاهرة وانه ستر عجزه عن التحليل المتناسك المنسجم « بالتمنيات الطيبة » فان افلاس المنتج الصغير يبرهن ، كما يقول سيسموندي ، على تقلص السوق الداخلية

يقول سيسموندي في الفصل التالي « كيف يوسع البائع سوقه؟ » (ch. III, livre IV, t. I, p. 342 et suiv.**) « اذا باع الصناعي (صاحب المصنع) بأسعار ارخص ، فانه سيبيع اكثر ، لأن الآخرين سيبيعون اقل ولهذا ترمي جهود الصناعي دائماً الى تحقيق توفير ما في العمل او في المواد الاولية من شأنه ان يتيح له البيع بأرخص مما يبيع زملاؤه وبما ان المواد نفسها هي نتاج العمل الماضي ، فان توفير العمل يقتصر دائماً في آخر المطاف ، على انفاق قدر اقل من العمل على انتاج المنتج عينه » « صحيح ان الصناعي بمفرده يحاول ، لا ان يخفض عدد العمال ، بل ان يزيد الانتاج لافترض انه يفلح في محاولته هذه ، وانه ينتزع الشارين من منافسيه بتخفيض سعر البضاعة فما هي « النتيجة الوطنية » التي ستحصل من جراء هذا ؟ » « ان الصناعيين الآخرين سيطبقون في مؤسساتهم اساليبه للانتاج وأنداك سيضطر هؤلاء او اولئك منهم ، بالطبع ، الى تسريح قسم من العمال تبعاً للمقدار الذي تزيد به الآلة الجديدة قوة العمل المنتجة . واذا بقي الاستهلاك على حاله

* الفصل الثالث ، الكتاب الرابع ، المجلد الاول ص ٣٤٢ وما يليها الناشر .

** جميع الاستشهادات اللاحقة غير المرفقة باشارات خاصة ، تعود الى الطبعة المذكورة اعلاه "Nouveaux Principes"

وإذا كانت كمية العمل نفسها يحققها عدد من الأيدي أقل بعشر مرات ، فإن تسعة أعشار مداخل هذا القسم من الطبقة العاملة ستُنزَع منه ، ويقل استهلاكه بجميع صورته بالقدر نفسه . إن الخسارة التي سيمنى بها الجميع ، أي انخفاض الدخل الوطني الذي سيؤدي في السنة التالية إلى انخفاض الاستهلاك العام سيكون بالتالي نتيجة الاختراع ، هذا إذا لم تكن لدى الأمة تجارة خارجية وإذا بقي الاستهلاك على حاله» (المجلد الأول ، ص ٣٤٤)

«وهكذا بالذات كان يجب أن يكون فإن العمل يشكل بحد ذاته جزءاً هاماً من الدخل (يقصد سيسموندي الأجر) ، ولذا يستحيل تخفيض الطلب على العمل بدون جعل الأمة أشد فقراً ، ولذا فإن النفع المتوقع من اختراع وسائل إنتاج جديدة ينسب دائماً تقريباً إلى التجارة الخارجية» (المجلد الأول ، ص ٣٤٥)

إن القارىء يرى أننا نواجه في هذه الكلمات بالذات «النظرية» التي نعرفها وأي معرفة والقائلة «بتقلص السوق الداخلية» من جراء تطور الرأسمالية وبضرورة السوق الخارجية بسبب ذلك إن سيسموندي يعود إلى هذه الفكرة أحياناً كثيرة للغاية رابطاً بها على السواء نظريته بصدد الأزمات و«نظريته» بصدد السكان ؛ وهذا في مذهبه موضوع سائد كما في مذهب الشعبين الروس

وبديهى إن سيسموندي لم ينس أن الإفلاس والبطالة يرافقهما في ظل العلاقات الجديدة ازدياد «الثروة التجارية» ، وأنه يجب أن يتناول الكلام تطور الإنتاج الكبير ، تطور الرأسمالية وكان يفهم هذا جيداً جداً ويؤكد على وجه الضبط أن نمو الرأسمالية يقلص السوق الداخلية «وكما أنه من المهم لأجل خير المواطنين معرفة ما إذا كان رخاء الجميع واستهلاكهم سيقتربان من درجة المساواة ، أم ما إذا كانت أقلية صغيرة ستحصل على الوفرة من

كل شيء ، بينما يُقتصر الجمهور على الضروري الضروري ، كذلك كان هذان النوعان من التوزيع هامين لأجل تطور الثروة التجارية (richesse commerciale)*. ان المساواة في الاستهلاك يجب ان تؤدي دائما بالنتيجة الى توسيع السوق امام المنتجين ، اما اللامساواة فالى «تقليص السوق» (de le (le marché) resserrer) toujours davantage) (المجلد الاول ، ص ٣٥٧)

وهكذا يؤكد سيسموني ان السوق الداخلية تتقلص من جراء اللامساواة في التوزيع الملازمة للرأسمالية، وانه يجب ان تنشأ السوق بفضل التوزيع المتساوي ولكن باي نحو يمكن ان يحدث هذا في ظل الثروة التجارية التي انتقل اليها سيسموني بصورة غير ملحوظة (والتي لم يكن بوسعها ان لا ينتقل اليها ، والا لما كان بوسعها ان يحكي عن السوق) ؟ انه لا يبحث هذا بم يبرهن امكان الحفاظ على المساواة بين المنتجين في ظل الثروة التجارية اي في ظل المزاخمة بين مختلف المنتجين ؟ لا يبرهنه البتة باي شيء انه يقرر بكل بساطة انه هكذا يجب ان يكون وعوضا عن مواصلة تحليل ذلك التناقض الذي اشار اليه عن حق وصواب ، يعمد الى الكلام عن التناقضات كأمر غير مرغوب فيه على العموم «من الممكن ان تكون الرساميل الموظفة في الارض قد ازدادت مع الاستعاضة عن الزراعة الصغيرة بالزراعة الكبيرة ، وان تكون الثروات الموزعة بين جميع الزراع قد ازدادت عن ذي قبل» (اي «من الممكن» ان تكون السوق الداخلية ، المحددة على وجه الدقة بالكمية المطلقة للثروة التجارية ، قد نمت ؟ — نمت الى جانب تطور الرأسمالية ؟) «ولكن استهلاك عائلة واحدة من

* اشارة التاكيد هنا ، كما في جميع الاماكن الاخرى ، هي لنا ، ان لم يكن هناك تحفظ بالعكس .

المزارعين الاغنياء زائد ٥٠ عائلة من المياومين الفقراء لا يوازي بالنسبة للامة استهلاك ٥٠ عائلة فلاحية ليست بينها اي عائلة غنية ، ولكنه ليست بينها بالمقابل اي عائلة محرومة من الرخاء اللائق (المعتدل) « (une honnête aisance) (المجلد الاول ، ص ٣٥٨) وبتعبير آخر لعل تطوير نظام المزارعين يؤمن السوق الداخلية من اجل الرأسمالية ان سيسموندي كان اقتصاديا على درجة خارقة من الاطلاع وحسن الذمة لكي ينكر هذا الواقع ، ولكن ولكن المؤلف يفترق هنا عن مبحثه ، ومحل «امة» الثروة التجارية يضع مباشرة «امة» الفلاحين وهو اذ يتملص من الواقع المزعج الذي يدحض وجهة نظره البرجوازية الصغيرة ، ينسى حتى ما قاله هو نفسه قبل ذلك بقليل ، اي بالذات ان «المزارعين» تطوروا من «الفلاحين» بفضل تطور الثروة التجارية ، فقد قال سيسموندي « كان اوائل المزارعين فلاحين بسطاء لم يكفوا عن ان يكونوا فلاحين ... لم يستعملوا البتة تقريبا لأجل العمل المشترك عمالاً مياومين ، بل استعملوا فقط خدماً (des domestiques) ، كانوا يختارونهم دائماً من بين اندادهم ، وكانوا يعاملونهم كالانناد ، ويأكلون معهم على مائدة واحدة وكانوا يشكلون طبقة واحدة من الفلاحين» (المجلد الاول ، ص ٢٢١) وهذا يعني ان المسألة تنحصر في ان هؤلاء الفلاحين البطيريركيين مع خدومهم البطيريركيين يطيبون للمؤلف اكثر بكثير ، فيعرض بكل بساطة عن تلك التغييرات التي احدها نمو «الثروة التجارية» في هذه العلاقات البطيريركية

ولكن سيسموندي لا ينوي البتة الاعتراف بذلك بل يواصل الظن انه يدرس قوانين الثروة التجارية ، ويؤكد صراحة ، ناسياً تحفظاته :

«وعليه ، من جراء تمركز الممتلكات في ايدي عدد قليل من المالكين ، تتقلص السوق الداخلية اكثر فاكث (١) وتضطر الصناعة اكثر فاكث الى البحث عن مكان للتصريف في الاسواق الخارجية حيث تتهددها هزات عظيمة» (des grandes révolutions) (المجلد الاول ، ص ٣٦١) «وعليه ، لا تستطيع السوق الداخلية ان تتسع الا في حال توسع الرخاء الوطني» (المجلد الاول ، ص ٣٦٢) ويقصد سيسموندي الرخاء الشعبي لأنه اعترف للتو بإمكان الرخاء «الوطني» في ظل نظام المزارعين ان اصحابنا الاقتصاديين-الشعبيين ، كما يرى القارى ، يقولون الشيء نفسه كلمة كلمة

ويعود سيسموندي مرة اخرى الى هذه المسألة في آخر مؤلفه ، في الكتاب السابع «عن السكان» ، الفصل السابع «عن السكان الذين صاروا زائدين من جراء اختراع الآلات»

«في بريطانيا العظمى ادى تطبيق نظام المزارع الكبيرة في الريف الى زوال طبقة المستأجرين الفلاحين (fermiers paysans) ، الذين كانوا يشتغلون بانفسهم ويتمتعون مع ذلك بالرخاء المعتدل ؛ انخفض عدد السكان كثيراً ؛ ولكن استهلاكهم انخفض اكثر مما انخفض عددهم ان المياومين الذين يقومون بجميع اعمال الحقول ، والذين لا يحصلون الا على الضروري الضروري ، لأبعد من ان يعطوا صناعة المدن ذلك التشجيع (encouragement) الذي كان الفلاحون الاغنياء يعطونه من قبل» (المجلد الثاني ، ص ٣٢٧)

«كذلك طرأ تغير مماثل على سكان المدن ان صفار التجار و صفار الصناعيين يزولون ، ويحل رب عمل كبير واحد محل المئات منهم ؛ ولربما لم يكونوا جميعهم معاً اغنياء مثله ومع ذلك كانوا ، مأخوذين معاً ، مستهلكين افضل منه . ان بذخه يعطي

الصناعة من التشجيع اقل بكثير مما يعطيه الرخاء المعتدل لتلك الاستثمارات المائة التي حل محلها» (ib.)*

وهنا نتساءل: فيم تقوم اذن نظرية سيسموندي هذه بصدد تقلص السوق الداخلية في حال تطور الرأسمالية؟ في ان صاحبها ما كاد يحاول القاء نظرة الى المسألة رأساً حتى تملص عن تحليل الظروف المناسبة للرأسمالية («الثروة التجارية» زائد المشروع الكبير في الصناعة والزراعة، لأن سيسموندي لا يعرف كلمة «الرأسمالية» ان تماثل المفهومين يجعل هذا الاستعمال للكلمة صحيحاً تماماً، وسوف نقول ادناه ببساطة «الرأسمالية»)، واستعاض عنه بوجهة نظره البرجوازية الصغيرة وطوباويته البرجوازية الصغيرة ينبغي لتطور الثروة التجارية ولتطور المنافسة بالتالي ان لا يمسا الفلاحين المتوسطين، المعتدلين، مع «رخائهم المعتدل» ومعاملتهم البطييرية للخدم الزراعيين

ومفهوم ان تكون هذه الرغبة البريئة قد بقيت ملك سيسموندي وسائر الرومانطيين من عداد «المثقفين» على وجه الحصر، وان تكون قد اصطدمت كل يوم اكثر فاكثر بالواقع الذي كان ينمي تلك التناقضات التي لم يكن بوسع سيسموندي بعد ان يقدر عمقها

ومفهوم ان يكون الاقتصاد السياسي النظري الذي انحاز الى الكلاسيكيين في سياق تطوره اللاحق * * قد اثبت بدقة ما اراد سيسموندي ان ينكره، وهو ان الرأسمالية على العموم ونظام المزارعين على الخصوص لا يقلص السوق الداخلية، بل ينشئها ان تطور الرأسمالية يواكب الاقتصاد البضاعي؛ وفي حين يخلي

* ibidem — المرجع نفسه الناشر .

** المقصود هنا الماركسية . (ملاحظة المؤلف لطبعة عام ١٩٠٨ .

الانتاج البيتي المكان للانتاج من اجل البيع ، ويخلي الحرفي المكان للصناعي ، يجري تشكل السوق من اجل **الراسمال** فان «المياومين» المزاحين من الزراعة يتحول «الفلاحين» الى «مزارعين» يتحولون الى قوة عاملة لأجل الراسمال ، في حين ان المزارعين هم شراة منتوجات الصناعة ، ناهيك عن انهم ليسوا شراة سلع الاستهلاك (التي كان ينتجها الفلاحون في بيوتهم او الحرفيون القرويون) وحسب ، بل ايضاً شراة ادوات الانتاج التي لم يكن بوسعها ان تبقى كما من قبل نظراً لحلول الزراعة الكبيرة محل الزراعة الصغيرة * وتجدد الاشارة الى الواقع الاخير لأن سيسموندي تجاهله على الاخص حين تكلم في المقطع الذي اوردناه عن «استهلاك» الفلاحين والمزارعين بطريقة يبدو منها كأنما كان يوجد الاستهلاك **الفردي** وحده (استهلاك الخبز ، والالبسة ، وما الى ذلك) وكأنما شراء الآلات والادوات وخلافها ، وبناء المباني والمستودعات والمصانع وخلافها لم يكونا هما ايضاً استهلاكاً ، ولكن من نوع آخر ، اي **استهلاكاً منتجاً** ، استهلاكاً من قبل الراسمال لا من قبل الناس ومن جديد ، لا بد من الاشارة الى ان هذا الخطأ بالذات الذي أخذه سيسموندي ، كما سنرى عما قريب ، من آدم سميث ، انما اخذه ايضاً اصحابنا الاقتصاديون- الشعبيون كاملاً غير منقوص **

* وهكذا تنشأ في آن واحد عناصر الراسمال المتغير (العامــــل «الحر») والراسمال الثابت ؛ وهذا الاخير يشمل وسائل الانتاج التي يتحرر منها المنتج الصغير

** لا ينبس يفروسي بينت شفة بصدد هذا القسم من مذهب سيسموندي اي بصدد تقلص السوق الداخلية من جراء تطور الراسمالية وسنرى مراراً انه اغفل على وجه الضبط ما يصف باكبر الوضوح **وجهة نظر** سيسموندي وموقف الشعبية من مذهبه .

آراء سيسموندي في الدخل الوطني والراسمال

ان حجج سيسموندي ضد امكانية الرأسمالية وتطورها لا تقتصر على هذا فقد استخلص الاستنتاجات ذاتها من مذهبه بصدد الدخل يجب القول ان سيسموندي قد اخذ كلياً من آدم سميث نظرية قيمة العمل والانواع الثلاثة من الدخل الربح والربح والاجر بل انه يقوم هنا وهناك بمحاولة لتعميم النوعين الاولين من الدخل على النقيض من النوع الثالث فهو يجمع بينهما احياناً كنقيض للاجر (المجلد الاول ، ص ١٠٤-١٠٥) ؛ وترد عنده حتى كلمة *mieux-value* (فائض القيمة (٩٦)) بشأنهما (المجلد الاول ، ص ١٠٣) ولكنه لا داعى الى استعظام اهمية هذا الاستعمال للكلمة ، كما يفعل يفروسي ، على ما يبدو ، حين يقول ان «نظرية سيسموندي قريبة من نظرية القيمة الزائدة» («روسكويه بوغاتستفو» ، العدد ٨ ، ص ٤١) فان سيسموندي ، والحق يقال ، لم يخط اي خطوة الى الامام بالمقارنة مع آدم سميث الذي قال هو ايضاً ان الربح والربح هما «حسم من العمل» ، قسم من تلك القيمة التي يضيفها الشغيل الى المنتج (انظروا «دراسة طبيعة الثروة واسبابها» ، الترجمة الروسية لببييكوف ، المجلد الاول ، الفصل الثامن «في الاجر» ، والفصل السادس «في اجزاء قوام ثمن البضائع») ولم يمض سيسموندي ابعد من هذا ولكنه حاول ان يربط هذا الانقسام للمنتوج الناشى حديث الى فائض القيمة والاجر بنظرية الدخل الاجتماعي والسوق الداخلية وتصريف المنتج في المجتمع الرأسمالى . ان هذه المحاولات خارقة الاهمية لأجل تقييم اهمية

مذهب سيسموندي العلمية ولأجل استيضاح الصلة بين مذهبه ومذهب الشعبين الروس . ولهذا يجدر تحليلها بمزيد من التفصيل . ان سيسموندي ، اذ طرح في كل مكان في المرتبة الاولى مسألة الدخل وعلاقته بالانتاج والاستهلاك والسكان ، انما كان لا بد له ، بالطبع ، ان يحلل كذلك اسس مفهوم «الدخل» النظرية . ونحن نجد عنده ، في بداية مؤلفه بالذات ، ثلاثة فصول مخصصة لمسألة الدخل (الكتاب الثاني ، الفصول ٤-٦) الفصل الرابع «كيف ينشأ الدخل من الراسمال» يتناول الفوارق بين الراسمال والدخل ويبدأ سيسموندي رأساً بعرض هذا الموضوع في علاقته بالمجتمع بأسره . ويقول «بما ان كل فرد يشتغل من اجل الجميع ، فان منتوج الجميع يجب ان يستهلكه الجميع ايضاً ان الفرق بين الراسمال والدخل امر مهم بالنسبة للمجتمع» (المجلد الاول ، ص ٨٣) ولكن سيسموندي يشعر بان هذا الفرق «المهم» بالنسبة للمجتمع ليس بالامر البسيط كما هو عليه بالنسبة لرب عمل بمفرده ويتحفظ سيسموندي قائلاً : «نحن نقرب من المسألة الاكثر تجريدا والاشد صعوبة في الاقتصاد السياسي فان طبيعة الراسمال وطبيعة الدخل تتشابكان على الدوام في تصورنا نحن نرى ان الدخل بالنسبة لبعضهم يصبح راسمالا بالنسبة لبعضهم الآخر ؛ والشيء الواحد نفسه ، اذ ينتقل من يد الى يد ، يكتسب على التوالي اسماء مختلفة» (الفصل الاول ، ص ٨٤) اي تارة اسم «الراسمال» وطوراً اسم «الدخل» ويؤكد سيسموندي قائلاً «ولكن الخلط بينهما خطأ» (leur confusion est ruineuse, p. 477) «وبنفس القدر الذي يصعب به التفريق بين راسمال المجتمع ودخل المجتمع ، تكون درجة اهمية هذا التفريق» (الفصل الاول ، ص ٨٤) .

اغلب الظن ان القارى قد لاحظ فيما تقوم الصعوبة التي ينوه بها سيسموندي اذا كان ربح رب العمل ، المنفق على هذه او تلك من سلع الاستهلاك * ، هو دخله ، واذا كانت اجرة العامل هي دخله ، فهل يمكن جمع كل هذه المداخل بهدف تحصيل « دخل المجتمع » ؟ فما العمل في هذه الحال باولئك الرأسماليين والعمال الذين ينتجون ، مثلا ، الآلات ؟ فان منتوجاتهم تتواجد على نحو لا يمكنها معه ان تدخل حلبة الاستهلاك (اي حلبة الاستهلاك الشخصي) ومن المستحيل جمعها مع سلع الاستهلاك ان القصد من هذه المنتوجات هو ان تكون رأسمالا وهذا يعني انها ، بوصفها دخلا بالنسبة لمنتجها (وذلك على وجه الضبط في قسمها الذي يضمن الربح والاجر) ، تصبح رأسمالا بالنسبة للشارين فكيف نجد السبيل القويم في هذه البلبلة التي تحول دون تحديد مفهوم الدخل الاجتماعي ؟

ان سيسموندي ، كما رأينا ، لم يفعل غير ان اقترب من المسألة ، ولكنه سرعان ما انحرف عنها ، مكتفياً بالاشارة الى «الصعوبة» وهو يعلن صراحة انهم «يعترفون عادة بثلاثة انواع من الدخل «الربح ، والاجر ، والفصل الاول ، ص ٨٥) ، وينتقل الى عرض مذهب آدم سميث عن كل منها وهكذا بقيت المسألة المطروحة - عن الفرق بين رأسمال المجتمع ودخل المجتمع - بدون جواب ومن ثم ، يستمر العرض بدون التفريق الصارم بين الدخل الاجتماعي والدخل الفردي ولكن سيسموندي يعود مرة اخرى الى المسألة التي نبذا جانبا فهو يقول انه مثلما توجد انواع مختلفة من الدخل ، توجد كذلك «انواع مختلفة من الثروة» (الفصل الاول ، ص ٩٣) اي بالذات

* وبالاصح : ذلك القسم من الدخل الذي لا يذهب الى التراكم .

الرأسمال الأساسي - الآلات ، الأدوات وخلافها ، **الرأسمال الدائر** - المستهلك بسرعة خلافاً للاول ، والمتغير شكله (البذور ، المواد الأولية ، الاجر) ، واخيراً **الدخل من الرأسمال** ، المستهلك بدون تجديد انتاجه ونحن لا يهمننا هنا واقع ان سيسمونيدي يكرر جميع اخطاء سميث في المذهب عن الرأسمال الاساسي والرأسمال الدائر ، خالطاً هاتين المقولتين العائدتين الى عملية التداول ، مع المقولتين الناجمتين عن عملية الانتاج (الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير) فنحن يهمننا مذهب سيسمونيدي عن الدخل وفي هذه المسألة ، يستخلص من التفريق المذكور اعلاه بين انواع الثروة الثلاثة ما يلي :

«تجدر الاشارة الى ان انواع الثروة الثلاثة هذه تذهب بالقدر نفسه الى الاستهلاك ؛ لأن كل ما تم انتاجه لا يتسم بقيمة بالنسبة للانسان الا بقدر ما يلبي حاجاته ؛ والحال لا تلبى هذه الحاجات الا بالاستهلاك ولكن الرأسمال الاساسي يخدم هذه الغاية بطريقة غير مباشرة (d'une manière indirecte) ؛ فهو يستهلك ببطء مساعدا الانسان في تجديد انتاج ما يلبي استهلاكه» (المجلد الاول ، ص ص ٩٤ - ٩٥) ، في حين ان الرأسمال الدائر (وسيسمونيدي يخلط بينه وبين الرأسمال المتغير) يتحول الى «صندوق استهلاك العامل» (المجلد الاول ، ص ٩٥) ومن هنا ينجم ان **الاستهلاك الاجتماعي** على نوعين ، خلافاً للاستهلاك الفردي وهذان النوعان يختلف احدهما عن الآخر اختلافاً كبيراً جداً ان المسألة لا تقوم ، طبعاً ، في كون الرأسمال الاساسي يستهلك ببطء ، بل تقوم في كونه يستهلك دون ان يشكل دخلاً (صندوق استهلاك) لأي من طبقات المجتمع ، في كونه يستهلك لغرض الانتاج لا للاغراض الشخصية . ولكن سيسمونيدي لا يرى

هذا ؛ وهو يشعر بانه ضل السبيل من جديد * بحثا عن الفرق بين الراسمال الاجتماعي والدخل الاجتماعي ، فيعلن بعجز « ان تحرك الثروة هذا لعل درجة من التجريد ، ويتطلب من قوة الانتباه لأجل تفهمه بوضوح (pour le bien saisir) ، الى حد اننا نرى من المفيد ان نأخذ ابسط مثال » (المجلد الاول ، ص ٩٥) وبالفعل يؤخذ « ابسط » مثال : مزارع يعيش وحده (un fermier solitaire) حتى ١٠ كيس من الحنطة ؛ يستهلك قسماً منها بنفسه ، وقسم آخر يذهب الى البذار ، وقسم الى استهلاك العمال المستأجرين في السنة التالية ، يبلغ المحصول ٢ كيس فمن يستهلكها ؟ عائلة المزارع لا يمكنها ان تنمو بمثل هذه السرعة ويزعم سيسموندي ، وهو يبين بهذا المثال (غير الموفق ابدأ) الفرق بين الراسمال الاساسي (البذور) ، والرأسمال الدائر (الاجر) وصندوق استهلاك المزارع ، قائلا :

« لقد فرقنا بين ثلاثة انواع من الثروة في عائلة بمفردها ؛ لنبحث الآن كل نوع بالنسبة للامة بأسرها ، ولنتبين كيف يمكن ان ينشأ الدخل الوطني من هذا التوزيع » (المجلد الاول ، ص ٩٧) ولكنه لا يقال فيما بعد الا انه من الضروري في المجتمع ايضاً تجديد انتاج هذه الانواع الثلاثة ذاتها من الثروة الراسمال الاساسي (علما بان سيسموندي يؤكد انه يتعين انفاق كمية معينة من العمل عليه ، ولكنه لا يوضح باي شكل يبادل الراسمال

* ونعني بذلك ان سيسموندي لم يفصل الراسمال عن الدخل الا للتو الاول يذهب الى الانتاج ، والثاني الى الاستهلاك ولكن المقصود هو المجتمع . والحال ، ان المجتمع « يستهلك » الراسمال الاساسي ايضاً ولذا يبطل التفريق الوارد ، وتبقى العملية الاقتصادية الاجتماعية التي تحول « الراسمال بالنسبة لبعضهم » الى « دخل بالنسبة لبعضهم الاخر » بدون توضيح .

الاساسي بسلع الاستهلاك الضرورية للرأسماليين والعمال المشغولين في هذا الانتاج) ؛ ثم المادة الاولى (وهنا بيرزها سيسموندي بشكل خاص) ؛ ثم وسائل عيش العمال وربح الرأسماليين هذا كل ما يعطينا اياه الفصل الرابع. وواضح ان مسألة الدخل الوطني بقيت معلقة ، ولم يبين سيسموندي ، لا مسألة التوزيع وحسب ، بل أيضاً مفهوم الدخل وسرعان ما ينسى سيسموندي الاشارة الخارقة الاهمية على الصعيد النظري الى ضرورة تجديد انتاج الرأسمال الاساسي الاجتماعي ايضاً ؛ وفي الفصل التالي ، حيث يتحدث عن « توزيع الدخل الوطني بين مختلف طبقات المواطنين » (الفصل الخامس) ، يقول صراحة عن انواع الدخل الثلاثة ، ويعلن ، جامعا الربح والربح معاً ، ان الدخل الوطني يتألف من قسمين الربح من الثروة (اي الربح والربح بمعنى الكلمة الاصلي) ووسائل عيش العمال (المجلد الاول ، ص ص ١٠٤-١٠٥) وفضلا عن ذلك ، يعلن قائلاً :

« وان المنتج السنوي ، او نتيجة جميع الاعمال التي حققتها الامة في غضون سنة ، يتألف هو ايضاً من قسمين احدهما . هو الربح النابع من الثروة ، والثاني - القدرة على العمل (la puissance de travailler) التي يُفترض انها مساوية لذلك القسم من الثروة الذي تُبادل به ، او لوسائل عيش الطبقات الكادحة » « وهكذا يوازن الدخل الوطني والنتاج السنوي بعضهما البعض ، ويبدوان مقدارين متساويين ان المنتج السنوي يستهلك كله في سياق سنة ، ولكنه يُستهلك جزئياً من قبل العمال الذين يحولونه الى رأسمال ويجددون انتاجه باعطاء عملهم بالمقابل ؛ وجزئياً من قبل الرأسماليين الذين يقضون عليه باعطاء دخلهم بالمقابل » (المجلد الاول ، ص ١٠٥)

ومن هنا ينجم ان تلك المسألة المتعلقة بالتفريق بين

الراسمال الوطني والدخل الوطني ، والتي اعتبرها سيسموندي نفسه بمثل هذا الوضوح مسألة في منتهى الأهمية والصعوبة ، - انما نبذها سيسموندي جانبا بكل بساطة ، ناسياً تماماً ما قاله قبل ذلك ببضع صفحات ! بل ان سيسموندي لا يلاحظ انه ، بنبذه جانبا هذه المسألة ، تورط في وضع حرج تماماً باي نحو يمكن للنتاج السنوي ان يدخل بكليته في استهلاك العمال والراسمالين بصورة الدخل ، في حين يحتاج الانتاج الى الراسمال ، يحتاج - بتعبير ادق - الى وسائل وادوات الانتاج وهذه ينبغي انتاجها ، ويجري انتاجها سنوياً (كما اعترف بذلك سيسموندي نفسه منذ وقت قريب) واذا جميع ادوات الانتاج ، والمواد الاولية والخ . ، تُنبذ جانبا فجأة ، وتُحل المسألة «الصعبة» ، مسألة التفريق بين الراسمال والدخل ، بزعم لا يتفق واي شيء ، مفاده ان النتاج السنوي يساوي الدخل الوطني .

ان هذه النظرية القائلة ان كل نتاج المجتمع الراسمالي يتألف من قسمين - قسم العمال (الاجر ، او الراسمال المتغير ، حسب التعبير المعاصر) وقسم الراسمالين (فائض القيمة) ، ليست ميزة لسيسموندي وليست من انتاجه فقد اخذها بكليتها من آدم سميث ، قائماً حتى بخطوة ما الى الوراء وقد كرر كل الاقتصاد السياسي اللاحق (ريكاردو ، ميل ، برودون ، رودبرتوس) هذا الخطأ الذي لم يكتشفه الا مؤلف «رأس المال» في القسم الثالث من المجلد الثاني وسنعرض ادناه اساس آرائه * اما الآن ، فنلاحظ ان اصحابنا الاقتصاديين الشعبيين يكررون هم ايضاً هذا الخطأ ان اجراء مقارنة بينهم وبين سيسموندي يتسم بفائدة خاصة لأنهم يستخلصون من هذه النظرية الخاطئة نفس

* راجعوا صص ٣٣٠ - ٣٣٤ من هذا الكتاب . الناشر .

الاستنتاجات التي استخلصها سيسموني ايضا مباشرة * ،
 ونعني بذلك الاستنتاج القائل باستحالة تصريف فائض القيمة في
 المجتمع الرأسمالي ؛ الاستنتاج القائل باستحالة نمو الثروة
 الاجتماعية ؛ الاستنتاج القائل باستحالة اللجوء الى السوق الخارجية
 من جراء استحالة تصريف فائض القيمة في داخل البلاد ؛ واخيراً
 الاستنتاج القائل بالازمات الناجمة ، حسبما يزعم ، من هذه
 الاستحالة بالذات لتصريف المنتج في استهلاك العمال
 والرأسماليين .

٣

استنتاجات سيسموني من المذهب الخاطيء
عن قسبي المنتج السنوي في المجتمع الرأسمالي

لكي يتمكن القارى من تكوين فكرة عن مذهب سيسموني
 بمجمله ، نقدم في البدء عرضاً باهم استنتاجاته من هذه النظرية ،
 ثم ننتقل الى اصلاح غلطته الاساسية ، الوارد في مؤلف ماركس
 « رأس المال »

قبل كل شيء ، يستخلص سيسموني من نظرية آدم سميث
 الخاطئة هذه ذلك الاستنتاج القائل انه يجب ان يتطابق الانتاج مع
 الاستهلاك ، وان الانتاج يتحدد بالدخل والفصل التالي كله ،
 الفصل السادس « التحديد المتبادل للانتاج بالاستهلاك والانفاق
 بالدخل » مخصص لشرح هذه « الحقيقة » بالتفصيل (هذه
 « الحقيقة » التي تدل على عدم فهم تام لطابع الانتاج الرأسمالي) . ويطبق
 سيسموني مباشرة اخلاق الفلاح المقتصد على المجتمع الرأسمالي

* والتي تجنبها عن فطنة وتعقل الاقتصاديون الآخرون الذين
 كرروا خطأ آدم سميث .

ويعتقد جدياً انه اصلح بذلك مذهب سميث ففي بداية المؤلف بالذات ، يعلن سيسموندي ، في سياق الكلام في المقدمة (الكتاب الاول ، تاريخ العلم) عن آدم سميث ، انه « يكمل » سميث بموضوعة تقول ان « الاستهلاك هو الهدف الوحيد من التراكم » (المجلد الاول ، ص ٥١) ويقول « ان الاستهلاك يحدد تجديد الانتاج » (المجلد الاول ، ص ص ١١٩-١٢٠) ، « ينبغي للانفاق الوطني ان يضبط الدخـل الوطني » (المجلد الاول ، ص ١١٣) ؛ ومثل هذه الموضوعات تتخلل المؤلف كله وعلى صلة مباشرة بهذا ، ترد ايضاً سمتان مميزتان من سمات مذهب سيسموندي : اولاً ، عدم الثقة بتطور الرأسمالية ، عدم فهم الكيفية التي تجعل بها الرأسمالية القوى المنتجة تنمو اكثر فاكثراً ، انكار امكانية هذا النمو ، - تماماً مثلما « يعلم » الرومانطيسيون الروس ان الرأسمالية تؤدي الى تبيد العمل ، وما الى ذلك يقول سيسموندي (المجلد الاول ، ص ١٢١) « يخطئ من يبحث على انتاج لا حد له » ان زائد الانتاج على الدخل يستتبع فيض الانتاج (المجلد الاول ، ص ١٠٦) ان نمو الثروة لا ينفذ الا « اذا كان تدريجياً ، اذا كان متناسباً مع نفسه ، اذا لم يتطور اي من اقسامها بسرعة فائقة الحد » (المجلد الاول ، ص ٤٠٩) يظن سيسموندي الطيب ان التطور « غير المتناسب » ليس التطور (كما يظن ايضاً اصحابنا الشعبيون) ، وان عدم التناسب هذا ليس قانون هذا النظام للاقتصاد الاجتماعي وحركته ، بل « خطأ » وقع فيه المشرع ، وما الى ذلك ، وان هذا تقليد مصطنع من قبل الحكومات الاوروبية لانجلترا التي سارت في سبيل خاطئ* .

* راجعوا ، مثلاً ، المجلد الثاني ، ص ص ٤٥٦-٤٥٧ واماكن كثيرة اخرى . وفيما بعد ، سنورد نماذج عنها ، فيرى القارى ان حتى اسلوب

وينكر سيسموندي كلياً تلك الموضوعة التي تقدم بها الكلاسيكيون والتي تبنتها نظرية ماركس كلياً ، عنيت بها الموضوعة القائلة ان الرأسمالية تنمي القوى المنتجة وفضلاً عن ذلك ، يخلص سيسموندي الى القول ان كل تراكم لا يمكن تحقيقه الا « شيئاً فشيئاً » ، لأنه عاجز تماماً عن توضيح عملية التراكم . وهذه هي ألسمة الثانية التي تميز آراءه الى اقصى حد . وهو يبحث مسألة التراكم بصورة مضحكة للغاية :

« في آخر المطاف ، يقتصر الامر دائماً على مبادلة مجمل منتوج السنة المعنية بمجمل منتوج السنة الماضية » (المجلد الاول ، ص ١٢١) . هنا يلقي التراكم الانكار التام : وينجم عن ذلك ان نمو الثروة الاجتماعية مستحيل في ظل الرأسمالية ان هذه الموضوعة لن تدهش كثيراً ألقارى الروسي لأنه سمع الشيء نفسه سواء من السيد ف ف ام من السيد ن . - ون ولكن سيسموندي كان على كل حال تلميذ سميث وهو يشعر بانه يقول شيئاً ما غير معقول ابدأ ، ويريد ان يصلح قوله فيواصل :

« اذا كان الانتاج ينمو تدريجياً ، فان التبادل في كل سنة لا يتسبب الا بخسارة صغيرة في كل سنة (une petite perte) ، محسناً في الوقت نفسه الظروف من اجل المستقبل

(en même temps qu'elle bonifie la condition future) ، واذا

كانت هذه الخسارة خفيفة وموزعة بشكل حسن ، فان كل امرى سيتحملها دون تدمر اما اذا كان عدم التناسب بين المنتوج الجديد والمنتوج السابق كبيراً ، فان الراسمائل تهلك (sont entamés) ، ويحدث الألم ، وتتقهقر الامة بدلاً من ان

تعبير اصحابنا الرومانطيقيين ، من طراز السيد ن . - ون ، لا يختلف في شيء عن اسلوب سيسموندي .

تتقدم» (المجلد الاول ، ص ١٢١) من الصعب الاعراب عن الموضوعية الاساسية للرومانطيقية وللعقيدة البرجوازية الصغيرة بشأن الرأسمالية بصورة ابرز واوضح مما اعربت عنها هذه الجملة كلما تسارع التراكم اي ازدياد الانتاج على الاستهلاك ، — كلما كان ذلك افضل ؛ هكذا علم الكلاسيكيون الذين تقدموا بموضوعية صحيحة تماماً مفادها ان الانتاج يخلق لنفسه بنفسه السوق ، ويحدد بنفسه الاستهلاك ، رغم انهم كانوا عاجزين عن تفهم عملية الانتاج الاجتماعي للرأسمال ، ورغم انهم لم يستطيعوا التخلص من خطأ سميث ومفاده ان المنتج يتألف من قسمين ونحن نعرف ان هذه الموضوعية بصدد التراكم قد اقتبستها نظرية ماركس ايضاً عن الكلاسيكيين ، مع اعترافها انه بقدر ما يتسارع نمو الثروة ، بقدر ما تتطور بمزيد من الكمال قوى العمل المنتجة واتسام العمل بالسمة الاجتماعية ، **ويتحسن وضع العامل** بقدر ما يمكن ان يتحسن في النظام المعني للاقتصاد الاجتماعي ولكن الرومانطيقيين يقولون العكس تماماً ويعلقون جميع آمالهم على ضعف تطور الرأسمالية بالذات ، ويدعون الى **اعاقته**

وبعد من عدم فهم ان الانتاج يخلق لنفسه سوقاً ، ينبع مذهب استحالة تصريف فائض القيمة « من تجديد الانتاج ينجم الدخل ، ولكن **الانتاج ليس بعد بحد ذاته دخلاً** : وهو يحظى بهذا الاسم (ce nom !) وهكذا لا يقوم الفرق بين الانتاج اي المنتج وبين الدخل الا في الكلمة !) ، وهو لا يبدو في صفته هذه (elle n'opère comme tel) الا بعد تصريفه ، بعد ان يجد كل شيء منتج لنفسه شارياً يشعر بحاجة اليه او يجد فيه متعة» (qui en avait le besoin ou le désir) (المجلد الاول ، ص ١٢١) وعليه ، من اعتبار الدخل و«الانتاج» (اي كل ما تم انتاجه)

امراً واحداً ، ينجم اعتبار التصريف والاستهلاك **الشخصي** امراً واحداً ، اما ان تصريف المنتوجات كالحديد والفحم والآلات وخلافها ، اي وسائل الانتاج على العموم ، يجري بسبيل آخر ، فان سيسموندي قد نسيه ، مع انه سبق له واقترب من ذلك عن كذب ومن اعتبار التصريف والاستهلاك **الشخصي** امراً واحداً ، ينجم بالطبع المذهب القائل ان الرأسماليين لا يستطيعون ان يصرفوا **فائض القيمة** على وجه الضبط ، لأن احد قسمي المنتج الاجتماعي ، وهو الاجر ، يصرفه العمال باستهلاكهم ولقد خلص سيسموندي بالفعل الى هذا الاستنتاج (الذي طوره برودون فيما بعد بمزيد من التفصيل والذي يكرره اصحابنا الشعبيون على الدوام) ففي المناظرة مع ماك كولوخ ، يشير سيسموندي على وجه الضبط الى ان هذا الاخير (في سياق عرضه لآراء ريكاردو) لا يوضح تصريف الربح قال ماك كولوخ ان انتاجاً هو سوق لانتاج آخر في ظل تقسيم العمل الاجتماعي فان منتجي الجيوب يصرفون بضائعهم مقابل نتاج منتجي الالبسة والعكس بالعكس * ويقول سيسموندي « ان المؤلف يفترض عملاً بدون ربح (un travail sans bénéfice) ، وتجديداً للانتاج لا يعوض الا استهلاك العمال » (المجلد الثاني ، ص ٣٨٤ اشارة التأكيد لسيسموندي) « انه لا يبقى شيئاً لرب العمل » ونحن

* راجعوا الاضافة الى « "Nouveaux Principes" » ، الطبعة الثانية ،

المجلد الثاني Eclaircissements relatifs à la balance des consommations

avec les productions (وتوضيحات بصدد ميزان الاستهلاك مع الانتاج)

الناشر ٠) ، حيث يترجم سيسموندي ويناقش مقالة تلميذ ريكاردو (ماك

كولوخ) الصادرة في "Edinburgh Review" تحت عنوان «دراسة

مسالة ما اذا كانت القدرة على الاستهلاك تنمو دائماً في المجتمع مع نمو

القدرة على الانتاج» (٩٧) .

ندرس مصر فائض انتاج العمال على استهلاكهم» (المرجع نفسه) وعليه ، نجد عند هذا الرومانطقي الاول اشارة واضحة تماماً الى ان الرأسماليين لا يستطيعون تصريف فائض القيمة . ومن هذه الموضوعه يستخلص سيسموندي استنتاجاً لاحقاً - ومن جديد ذاك الذي يستخلصه الشعبيون ايضاً - ومفاده ان السوق الخارجية ضرورية من اجل الرأسمالية بحكم شروط التصريف ذاتها ، وبما ان العمل يشكل بحد ذاته جزءاً هاماً من الدخل ، فانه يستحيل تقليل الطلب على العمل دون جعل الامة اشد فقراً ولهذا فان الفائدة المتوقعة من اكتشاف اساليب جديدة للانتاج تنجم دائماً تقريباً من التجارة الخارجية» (المجلد الاول ، ص ٣٤٥) وان الامة التي تحقق للمرة الاولى اكتشافاً ما ، انما تسنح لها الفرصة خلال حقبة طويلة من الزمن لكي توسع سوقها وفقاً لعدد الايدي التي يحررها كل اختراع جديد وهي تستغلها في الحال لزيادة كمية السلع التي يتيح اختراعها انتاجها باقل من التكاليف ولكنه يحل في آخر الامر عهد يشكل فيه كل العالم المتمدن سوقاً واحدة ويستحيل فيه ايجاد شراة جدد في اي امة كانت وانذاك سيبلغ الطلب في السوق العالمية مستوى ثابتاً (précise) ستتنازع عليه مختلف الامم الصناعية فاذا عرضت احداها مزيداً من المنتجات ، فان ذلك سيضر امة اخرى ان البيع العام لا يمكن ان يزداد الا بزيادة الرفاه العام او بانتقال البضائع ، التي كانت ملك الاغنياء على وجه الحصر ، الى استهلاك الفقراء» (المجلد الثاني ، ص ٣١٦) ان القارى يرى ان سيسموندي يمثل على وجه الضبط ذلك المذهب الذي استوعبه اصحابنا الرومانطقيون جيداً ، والذي يزعم ان السوق الخارجية هي المخرج من المصاعب المتعلقة بتصريف المنتج على العموم وتصريف فائض القيمة على الخصوص .

واخيراً ، من هذا المذهب نفسه القائل بتماثل الدخل الوطني والانتاج الوطني ينبع مذهب سيسموندي بشأن الازمات وبعد كل ما عرضناه اعلاه ، لا داعي لنا البتة او يكاد الى ايراد مقتطفات من الاماكن العديدة المخصصة لهذه المسألة في مؤلف سيسموندي . ومن مذهبه بشأن ضرورة التناسب بين الانتاج والدخل ، نجم بالطبع الرأي القائل ان الازمة هي نتيجة انتهاك هذا التناسب ، نتيجة انتاج جارق الحد يسبق الاستهلاك ومن المقتبس الذي اورده ، يتضح ان سيسموندي قد اعتبر على وجه الدقة عدم التناسب هذا بين الانتاج والاستهلاك السبب الاساسي للازمات ، علماً بانه وضع في المرتبة الاولى استهلاك جماهير الشعب والعمال الناقص ولهذا كانت نظرية سيسموندي بشأن الازمات (التي تبناها رودبرتوس ايضاً) معروفة في علم الاقتصاد كنموذج للنظريات التي تستخلص الازمات من الاستهلاك الناقص (Unterkonsumption) .

٤

فيما يقوم خطأ مذهب آدم سميث ومذهب سيسموندي بشأن الدخل الوطني ؟

فيما يقوم خطأ سيسموندي الاساسي الذي قاد الى جميع هذه الاستنتاجات ؟

لقد اقتبس سيسموندي كلياً مذهبه بشأن الدخل الوطني وتقسيمه الى قسمين (قسم العمال وقسم الرأسماليين) من آدم سميث . ولم يضيف سيسموندي شيئاً الى احكام آدم سميث ، وليس هذا وحسب ، بل انه خطأ خطوة الى الوراء اذ اغفل محاولة آدم سميث (وان كانت غير موفقة) لاثبات هذه الفكرة نظرياً . ولا يلحظ

سيسموندي ، على ما يبدو ، ذلك التناقض الذي وقعت فيه هذه النظرية حيال المذهب بصدد الانتاج على العموم . وبالفعل ، تشتمل قيمة منتج بمفرده ، حسب النظرية التي تستخلص القيمة من العمل ، على ثلاثة اجزاء مكونة : الجزء الذي يعوض المادة الاولية وادوات العمل (الرأسمال الثابت) ، والجزء الذي يعوض الأجر او وسائل عيش العمال (الرأسمال المتغير) ، و«فائض القيمة» (*mieux-value*) عند سيسموندي) ذلك هو تحليل المنتج الفردي حسب قيمته عند آدم سميث ، وهذا التحليل كرره سيسموندي . وهنا نتساءل كيف حدث ان المنتج الاجتماعي المتكون من مجمل المنتجات الفردية اصبح يتكون من الجزئين الاخيرين فقط ؟ فماذا حل بالجزء الاول - الرأسمال الثابت ؟ ان سيسموندي ، كما رأينا ، لم يفعل غير ان لف ودار حول هذه المسألة ، ولكن آدم سميث اعطى جواباً عنها فقد اكد ان هذا الجزء لا يوجد بصورة مستقلة الا في المنتج الفردي اما اذا رأينا الى كل المنتج الاجتماعي ، فانه ينقسم ، بدوره ، الى اجر وفائض قيمة عائد لاولئك الراسمالين بالذات الذين ينتجون هذا الرأسمال الثابت .

ولكن آدم سميث لم يوضح ، باعطائه هذا الجواب ، لماذا جرى من جديد في هذا التقسيم لقيمة الرأسمال الثابت ، لقيمة الآلات على الاقل ، نبذ الرأسمال الثابت ، اي في مثالنا الحديد الذي صنعت منه الآلات والادوات المستعملة في هذه الحال وما الى ذلك ؟ اذا كانت قيمة كل منتج تتضمن الجزء الذي يعوض الرأسمال الثابت (وهذا ما يعترف به جميع الاقتصاديين) ، فان حذفه من ميدان الانتاج الاجتماعي اياً كان هو امر اعتباطي تماماً وعندما يقول آدم سميث ان ادوات العمل ذاتها تنقسم الى اجر وربح ، فانه ينسى ان يضيف (يقول مؤلف «رأس المال»)

والى ذلك الرأسمال الثابت المستعمل لانتاجها . ان آدم سميث

يرسلنا بكل بساطة من البنطي الى بيلاطس (٩٨)، ويرسلنا من منتج الى آخر، ومن آخر الى ثالث» (٩٩)، دون ان يلحظ ان المسألة لا تتغير في شيء من جراء هذه الزحزحة ان جواب سميث هذا (الذي تبناه الاقتصاد السياسي اللاحق كله ما قبل ماركس) - هو مجرد تجنب للقضية، تهرب من الصعوبة وبالفعل توجد هنا صعوبة، قوامها انه لا يمكن نقل مفهوم الرأسمال والدخل من المنتج الفردي مباشرة الى المنتج الاجتماعي والاقتصاديون يعترفون بهذا حين يقولون ان «الرأسمال بالنسبة لبعضهم يصبح دخلاً بالنسبة لبعضهم الآخر» من وجهة النظر الاجتماعية (راجعوا اعلاه مؤلف سيسموندي) ولكن هذه العبارة لا تفعل غير ان تصوغ الصعوبة، ولكنها لا تحلها.

ان الحل يتلخص فيما يلي عند دراسة هذه المسألة من وجهة النظر الاجتماعية، لا يمكن الكلام عن المنتجات بوجه عام، بصرف النظر عن شكلها المادي. فالمقصود بالفعل الدخل الاجتماعي اي المنتج الذي يدخل حلبة الاستهلاك. ولكن ليس كل منتج يمكن استهلاكه بمعنى **الاستهلاك الشخصي**: فالالات، والفحم، والحديد، وخلافها من السلع لا تستهلك بصورة شخصية، بل بصورة منتجة. وهذا الفرق لا قيمة له من وجهة نظر رب العمل بمفرده: فاذا كنا قلنا ان العمال يستهلكون الرأسمال المتغير، فذلك لاننا اعتبرنا انهم يقايضون في السوق سلع الاستهلاك بالنقود التي حصل عليها

* نحن لا نورد هنا الا جوهر النظرية الجديدة التي تعطي هذا الحل، محتفظين لانفسنا بإمكانية عرضها في مكان آخر بمزيد من التفصيل راجعوا "Das Kapital", II. Band, III. Abschnitt (ورأس المال)، المجلد الثاني، القسم الثالث الناشر. (راجعوا عرضاً اكثر تفصيلاً في وتطور الرأسمالية، الفصل الاول) (١٠٠).

الرأسماليون لقاء الآلات التي انتجها العمال، والمدفوعة للعمال. وهنا لا نهمنا بمبادلة الآلات هذه بالحبوب. ولكنه لا يمكن، من وجهة النظر الاجتماعية، أن نقصد هذه المبادلة لا يمكن القول ان كل طبقة الرأسماليين الذين ينتجون الآلات والحديد وما الى ذلك تبيعها وبذلك تصرفها. فالمسألة هنا هي بالضبط مسألة **كيفية التصريف**، أي التعويض عن جميع اقسام المنتوج الاجتماعي. ولهذا يجب ان يكون التفريق بين نوعين مختلفين تماماً من المنتوج الاجتماعي **وسائل الانتاج و سلع الاستهلاك**، نقطة الانطلاق في البحث بصدد الرأسمال الاجتماعي والدخل الاجتماعي، او—والامران سيان— بصدد تصريف المنتوج في المجتمع الرأسمالي ان وسائل الانتاج لا يمكن استهلاكها الا بصورة منتجة، و سلع الاستهلاك لا يمكن استهلاكها الا بصورة شخصية الاولى يمكنها ان تكون رأسمالاً فقط، اما الثانية فيجب ان تصبح دخلاً اي ان تتلاشى في استهلاك العمال والرأسماليين الاولى تكون بكليتها من نصيب الرأسماليين، والثانية توزع بين العمال والرأسماليين

وما دمننا قد فهمنا هذا التفريق واصلحنا خطأ آدم سميث الذي حذف من المنتوج الاجتماعي جزءه الثابت (اي الجزء الذي يعوض الرأسمال الثابت)،— فان مسألة تصريف المنتوج في المجتمع الرأسمالي تصبح واضحة ومن الجلي انه لا يمكن القول بتصريف الاجر من خلال استهلاك العمال، وتصريف فائض القيمة من خلال استهلاك الرأسماليين وحسب * فان العمال لا يستطيعون ان

* ولكن هكذا بالذات يفكر صاحبانا الاقتصاديان الشعبيان، السيدان ف ف ون ون وقد توقفنا قصداً وعمداً اعلاه، ومتناولين باسهاب خاص متاهات سيسموندي عند مسألة الاستهلاك المنتج والاستهلاك الشخصي ومسألة سلع الاستهلاك ووسائل الانتاج (لقد اقترب آدم سميث

يستهلكوا الاجر ، والرأسماليين - فائض القيمة الا متى كان المنتج يتألف من سلع الاستهلاك ، اي من جزء واحد فقط من الانتاج الاجتماعي ولكنهم لا يستطيعون «استهلاك» المنتج المؤلف من وسائل الانتاج ، بل **تجب مبادلتها بسلع الاستهلاك** ولكن مقابل اي جزء (من حيث القيمة) من سلع الاستهلاك يستطيعون مبادلة منتجاتهم ؟ من الجلي ، مقابل **الجزء الثابت** (الرأسمال الثابت) فقط ، لأن الجزئين الباقيين يشكلان صندوق استهلاك العمال والرأسماليين ، الذين ينتجون سلع الاستهلاك . ان هذا التبادل ، الذي يصرف فائض القيمة والاجر في فروع الانتاج التي تصنع وسائل الانتاج ، يصرف بالتالي الرأسمال الثابت في فروع الانتاج التي تصنع سلع الاستهلاك وبالفعل ، يوجد عند الرأسمالي الذي ينتج السكر ، مثلاً ، ذلك الجزء الذي يجب ان يعوض الرأسمال الثابت (اي الخامات ، والمواد المعاونة ، والآلات ، والمباني وما الى ذلك) بصورة السكر ولأجل تصريف هذا الجزء ، يجب الحصول ، لقاء سلعة الاستهلاك هذه ، **على وسائل الانتاج المناسبة** ان تصريف هذا الجزء سيتألف بالتالي من مبادلة سلعة استهلاك بمنتجات تشكل **وسائل انتاج** والآن يبقى تصريف جزء واحد فقط من المنتج الاجتماعي غير موضح ، عنيانا به تصريف الرأسمال الثابت في القطاع الذي يصنع وسائل الانتاج ان تصريفه يجري جزئياً بكون قسم من المنتج يدخل من جديد ، بشكله العيني ، في حلبة الانتاج (مثلاً ، قسم من الفحم الذي تستخرجه مؤسسة للفحم الحجري ، يذهب من جديد

من التفريق بينها اكثر مما اقرب سيسموندي) . وقد اردنا ان نبين للقارى ان ممثلي النظرية الخاطئة الكلاسيكيين شعروا بنقصها ، وراوا التناقض وقاموا بمحاولات للتخلص منه اما نظريونا «الاصيلون» ، فانهم لا يرون شيئاً ولا يشعرون بشيء ، وليس هذا وحسب ، بل انهم حتى لا يعرفون لا النظرية ولا تاريخ المسألة التي يتشددون بها بمثل هذه الحماسة .

الى استخراج الفحم ؛ ألحوبوب التي يحصل عليها المزارعون تمضي من جديد الى البذر ، وهكذا دواليك) ؛ وجزئياً بالتبادل بين مختلف الرأسماليين في هذا القطاع نفسه مثلاً ، يحتاج انتاج الحديد الى الفحم الحجري ؛ ويحتاج استخراج الفحم الحجري الى الحديد ان الرأسماليين الذين ينتجون المنتجين يصرفون بالتبادل فيما بينهم ذلك القسم من منتوجهم الذي يعوض رأسمالهم الثابت ان هذا التحليل (الذي عرضناه - ونكرر هذا - باوجز شكل للسبب المذكور اعلاه) قد حل تلك الصعوبة التي اعترف بها جميع الاقتصاديين حين افصحوا عنها بالجملة التالية «الرأسمال بالنسبة لبعضهم هو الدخل بالنسبة لبعضهم الآخر». ان هذا التحليل قد اثبت كل خطأ حصر الانتاج الاجتماعي في مجرد الاستهلاك الشخصي .

والآن بوسعنا ان ننتقل الى تحليل تلك الاستنتاجات التي استخلصها سيسموندي (وسائر الرومانطيين) من نظريته الخاطئة . ولكن لنورد في البدء الرأي الذي ابداه بصدد سيسموندي صاحب التحليل المذكور بعد تحليله في منتهى التفصيل والشمول لنظرية آدم سميث الذي لم يضيف اليها سيسموندي اقل اضافة ، مكتفياً باغفال محاولة سميث لتبرير تناقضه :

«ان سيسموندي الذي بذل جهده لدراسة علاقة الرأسمال بالدخل دراسة خاصة ، والذي حول الصيغة الخاصة لهذه العلاقة الى *differentia specifica** لمؤلفه "Nouveaux Principes" ، لم يقل اي (اشارة التاكيد للمؤلف) كلمة علمية ولم يسهم بذرة في حل المعضلة» ("Das Kapital", II, S. 385, 1-te Auflage**)

* علامة مميزة . الناشر .

** «رأس المال» . المجلد الثاني ، ص ٣٨٥ . الطبعة الاولى

(١٠١) . الناشر .

التراكم في المجتمع الرأسمالي

ان الاستنتاج الخاطى الاول من النظرية الخاطئة يتعلق بالتراكم فان سيسموندي لم يفهم البتة التراكم الرأسمالي ، ولذا كان الحق في الجدل الحاد الذي خاضه سيسموندي ضد ريكاردو ، مع هذا الأخير ، من حيث جوهر الامر لقد أكد ريكاردو ان الانتاج يخلق بنفسه لنفسه السوق ، في حين ان سيسموندي انكر هذا ، بانياً على هذا الانكار نظريته بشأن الازمات صحيح ان ريكاردو ايضاً لم يستطع ان يصلح خطأ سميت الاساسي المذكور اعلاه ، ولهذا لم يستطع ان يحل مسألة علاقة الرأسمال الاجتماعي بالدخل ومسألة تصريف المنتج (بل ان ريكاردو لم يطرح على نفسه هاتين المسألتين) ، - ولكنه وصف بالفريزة كنه اسلوب الانتاج البرجوازي بالذات ، مشيراً الى واقع لا مرأء فيه البتة ، مفاده ان التراكم هو زيادة الانتاج على الدخل وهذا هو الحال بالضبط من وجهة نظر احدث تحليل فان الانتاج يخلق بالفعل لنفسه السوق فالانتاج يحتاج الى وسائل انتاج ، - وهذه تشكل فرعاً خاصاً من المنتج الاجتماعي يشغل صنعه عدداً معيناً من العمال يعطي منتجاً خاصاً يصرف قسم منه في داخل هذا الفرع بالذات ، والقسم الآخر بالتبادل مع فرع آخر - فرع انتاج سلع الاستهلاك ان التراكم هو بالفعل زيادة الانتاج على الدخل (على سلع الاستهلاك) ولأجل زيادة الانتاج («التراكم» بمعنى الكلمة الصرف) ، ينبغي في البدء انتاج وسائل الانتاج * ، ولهذا الغرض

* نذكر القارىء بالموقف الذي اتخذه سيسموندي من هذه المسألة ، اذ خصص بكل وضوح وسائل الانتاج هذه لأجل عائلة بمفردها وسعى الى

يجب بالتالي توسيع ذلك القطاع من الانتاج الاجتماعي الذي يصنع وسائل الانتاج ، يجب ان يُحوَّل اليه العمال الذين اخذوا يتقدمون بطلب على سلع الاستهلاك ايضا ومن هنا ينجم ان «الاستهلاك» ينمو في اثر «التراكم» او في اثر «الانتاج» ، - مهما بدا هذا مستغرباً، ولكن لا يمكن ان يكون الحال آخر في المجتمع الرأسمالي . ولذا ليس التناسب في تطور هذين النوعين من المنتج الرأسمالي الزامياً ، وليس هذا وحسب ، بل الامر العكس ؛ فان عدم التناسب هو امر محتم . ومعلوم ان قانون تطور الرأسمال يقوم في ان الرأسمال الثابت ينمو باسرع مما ينمو الرأسمال المتغير ، اي ان قسماً اكبر من الرساميل المتشكلة حديثاً يتوجه الى ذلك القطاع من الاقتصاد الاجتماعي الذي يصنع وسائل الانتاج من هنا ينجم ان هذا القطاع ينمو بالضرورة باسرع مما ينمو القطاع الذي يصنع سلع الاستهلاك ، اي انه يجري على وجه الضبط ما اعلنه سيسموندي «مستحيلاً» ، «خطراً» ، والخ ومن هنا ينجم ان سلع الاستهلاك الشخصي في مجمل المنتج الرأسمالي تشغل مكاناً اقل فاقل وهذا ما يتطابق تماماً مع «الرسالة» التاريخية للرأسمالية ومع بنيتها الاجتماعية الخاصة الاولى تتلخص على وجه الضبط في تطوير قوى المجتمع المنتجة (الانتاج للانتاج) ؛ الثانية تنفي استعمالها من قبل سواد السكان وبوسعنا الآن ان نقدر كلياً رأي سيسموندي في التراكم فان مزاعمه القائلة ان التراكم السريع يؤدي الى المصائب ، خاطئة تماماً ، وتنبع من مجرد عدم فهم التراكم ، مثلها مثل البيانات

القيام بهذا التخصيص من اجل المجتمع ايضا خلاصة القول ان سميت هو الذي واتخذ موقفاً ، لا سيسموندي ، وان سيسموندي اكتفى بتريديد اقوال سميت .

والمطالب المتعددة القائلة بان لا يتجاوز الانتاج الاستهلاك ، لأن الاستهلاك يحدد الانتاج اما في الواقع ، فيحدث العكس بالذات ، وسيسموندي يعرض بكل بساطة عن الواقع في شكله الخاص ، المحدد تاريخياً ، واضعاً الاخلاق البرجوازية الصغيرة مكان التحليل وان محاولات سيسموندي لتغطية هذه الاخلاق بصيغة «علمية» تحدث انطباعاً مضحكاً بخاصة فهو يقول في مقدمة الطبعة الثانية من "Nouveaux Principes" « لقد وصل السيدان ساي وريكاردو الى المذهب القائل انه ليس للاستهلاك حدود غير حدود الانتاج ، في حين انه محدود بالدخل لقد كان يتعين عليهما ان يحذرا المنتجين من انه يجب عليهم الا يعتمدوا الا على المستهلكين من ذوي الدخل » (I, XIII)* ان هذه السذاجة لا تثير في الوقت الحاضر غير الابتسام ولكن ألا تحفل بمثل هذه السذاجات كتابات رومانطيقينا المعاصرين امثال السيدين ف . ف . ون . ون ؟ « ليفكر ارباب المصارف جيداً . » فيما اذا كانت توجد سوق لأجل البضائع ؟ (المجلد الثاني ، ص ١٠١-١٠٢) «حين يعتبرون نمو الثروة هدف المجتمع ، يضحون دائماً بالهدف من أجل الوسائل» (المجلد الثاني ، ص ١٤٠) «اذا رحنا نعتقد ، عوضاً عن توقع دفعة من طلب العمل (اي دفعة للانتاج من طلب العمال على المنتوجات) ، بان الانتاج السابق

* في هذه المسألة (هل يخلق الانتاج بنفسه لنفسه سوقاً ؟) انضمت النظرية الحديثة كما هو معلوم ، الى الكلاسيكيين الذين يجيبون عنها بالايجاب ، خلافاً للرومانطيقية التي تجيب بالنفي «ان الحد الحقيقي للانتاج الرأسمالي انما هو الرأسمال نفسه» ("Das Kapital", III, I, 231) «رأس المال» ، المجلد الثالث ، القسم الاول ، ص ٢٣١ (١٠٢) .
الناشر . . .

سيعطي هذه الدفعة ،- فاننا نفعل تماماً تقريباً ما نفعله بالساعة اذا ما عمدنا ، عوضاً عن ادارة الدولار الذي يحمل السلسلة ، الى الورا (la roue qui porte la chaînette) الى الورا ،- ففي هذه الحال نحطم ونوقف الجهاز كله » (المجلد الثاني ، ص ٤٥٤) هكذا يقول سيسموندي . والآن لنسمع السيد نيقولاي-ون « لقد غاب عن بالنا ما يجري بفضل هذا التطور (اي تطور الرأسمالية) ، ونسينا كذلك هدف الانتاج ، كل انتاج ... هذا ضلال مهلك للغاية ... » (ن .-ون ، « دراسات في اقتصادنا الاجتماعي بعد الاصلاح » ، ص ٢٩٨) ان هذين الكاتبين يتحدثان عن الرأسمالية ، عن البلدان الرأسمالية ؛ وكلاهما يرهمن عن عدم فهمه التام لجوهر التراكم الرأسمالي ولكن هل يمكن الظن ان الاخير يكتب بعد الاول بسبعين سنة ؟

اما باي نحو يرتبط عدم فهم التراكم الرأسمالي بحصر الانتاج كله خطأ في انتاج سلع الاستهلاك ،- فان هذا يبينه بجلاء مثال واحد يسوقه سيسموندي في الفصل الثامن « نتائج النضال في سبيل ترخيص الانتاج » (الكتاب الرابع « في الثروة التجارية ») يقول سيسموندي : لنفترض ان صاحب مانيفاكثورة يملك رأسمالاً دائراً قدره ١٠٠ فرنك ، يدر عليه ١٥٠ فرنك ، ٦٠ منها تشكل فائدة الرأسمال وتعود للرأسمالي ، بينما تشكل ٩٠ ربح الصناعي بوصفه صاحب المشروع لنفترض انه يستخدم عمل ١٠ عامل ، يبلغ رصيد اجورهم ٣٠ فرنك وبعد لنفترض ان الرأسمال قد ازداد وان الانتاج تنامي (« التراكم ») فعوضاً عن ١٠ فرنك ، سيكون الرأسمال = ٢٠ فرنك موظفة في الرأسمال الاساسي ، و ٢ فرنك موظفة في الرأسمال الدائر ، اي بالاجمال ٤٠٠٠٠٠ فرنك ؛ الربح والفائدة = ٣٢٠٠٠٠ + ١٦٠٠٠٠ فرنك ،

لان الفائدة هبطت من ٦٪ الى ٤٪ اذداد عدد العمال ١٪ ،
ولكن الاجرة هبطت من ٣٠ فرنك الى ٢ فرنك - وبالتالي
٤ فرنك بالاجمال وهكذا نما الانتاج الى اربعة
امثاله * ويحسب سيسموندي النتائج «الدخل» او
«الاستهلاك» كانا في البدء ٤٥٠ فرنك (٣٠٠٠٠٠ اجرة +
٦٠ فائدة + ٩٠ ربح) ، واصبحا الآن ٨٨٠٠ فرنك
(٤٠٠ اجرة + ١٦٠ فائدة + ٣٢٠ ربح) يقول
سيسموندي «ازداد الانتاج الى اربعة امثاله ، في حين ان
الاستهلاك لم يزد حتى الى مثليه لا داعي الى حساب استهلاك
اولئك العمال الذين صنعوا الآلات . فهو مغطى بمبلغ ٢٠٠
فرنك مستعملة لهذا الغرض ؛ فقد اصبح يشكل جزءاً من حساب
مانيفاكوترة اخرى حيث يمكن ان تكون فيها الوقائع ذاتها»
(المجلد الاول ، ص ٤٠٥ - ٤٠٦)

ان حساب سيسموندي يثبت انخفاض الدخل في حال نمو
الانتاج هذا واقع لا مراء فيه ولكن سيسموندي لا يلحظ انه
بمثاله يحطم نظريته بشأن تصريف المنتوج في المجتمع الرأسمالي
وانها لطريفة ملاحظته القائلة انه «لا داعي الى حساب» استهلاك

* يقول سيسموندي وان النتيجة الاولى للمزاحمة هي هبوط
الاجرة وازدياد عدد العمال في الوقت نفسه (المجلد الاول ، ص ٤٠٣)
لن نتوقف هنا عند اخطاء حساب سيسموندي فهو يحسب ، مثلاً ،
ان الربح سيكون ٨٪ من الرأسمال الاساسي و٨٪ من الرأسمال الدائر ،
وان عدد العمال يزداد بنسبة اذدياد الرأسمال الدائر (الذي لا يستطيع ان
يفرق بدقة بينه وبين الرأسمال المتغير) ، وان الرأسمال الاساسي يدخل
كلياً في ثمن المنتوج كل هذا ليس بلدي شأن في هذه الحال ، لأن الاستنتاج
ياتي صحيحاً انخفاض نصيب الرأسمال المتغير في مجمل الرأسمال ،
كنتيجة ضرورية للتراكم .

العمال الذين يصنعون الآلات لماذا ؟ أولاً ، لأنه مغطى بمبلغ ٢ فرنك وهذا يعني انه جرى نقل الرأسمال الى القطاع

الذي ينتج وسائل الانتاج ، - الامر الذي لا يراه سيسموندي وهذا يعني ان «السوق الداخلية» التي تحدث سيسموندي عن «تقلصها» لا تقتصر على سلع الاستهلاك ، بل تشمل كذلك وسائل الانتاج ذلك ان وسائل الانتاج هذه تشكل نتاجاً خاصاً ، لا ينحصر تصريفه في الاستهلاك الشخصي ، وانه بقدر ما يتسارع التراكم ، بقدر ما يتطور بالتالي بمزيد من القوة ذلك القطاع من الانتاج الرأسمالي الذي يعطي المنتوجات ، لا لأجل الاستهلاك الشخصي ، بل لأجل الاستهلاك الانتاجي ويجب سيسموندي ، ثانياً ، ان هؤلاء هم عمال مانيفاككتورة اخرى حيث يمكن ان تكون فيها الوقائع ذاتها . (où les mêmes faits pourront se représenter) ان هذا ، كما ترون ، هو ايضاً ارسال للقارى «من البنطي الى بيلاطس» على غرار سميث ولكن «المانيفاككتورة الاخرى» تستخدم هي ايضاً الرأسمال الثابت كما ان الانتاج القائم عليه يعطي هو ايضاً سوقاً لذلك القطاع من الانتاج الرأسمالي الذي يصنع وسائل الانتاج ! ومهما نقلنا المسألة من رأسمالي الى ثان ، ومن ثان الى ثالث ، فان القطاع المشار اليه لا يزول من جراء ذلك ، و«السوق الداخلية» لا تنحصر في سلع الاستهلاك وحدها . ولهذا ، عندما يقول سيسموندي ان «هذا الحساب يدحض بديهية من البديهيات اصروا عليها ، اكثر ما اصروا ، في الاقتصاد السياسي ، ونعني بها البديهية القائلة ان المزاحمة الاوفر حرية ستحدد تطور الصناعة الاوفر نفعاً» (المجلد الاول ، ص ٤٠٧) ، فانه لا يلحظ ان «هذا الحساب» يدحضه هو نفسه ايضاً هناك واقع لا مرأى فيه ، وهو ان استعمال الآلات يزيح العمال ويزيد اوضاعهم سوءاً ؛ ولا مرأى في فضل سيسموندي الذي كان من اوائل الذين

اشاروا الى ذلك ولكن هذا لا يغير البتة من واقع ان نظريته بشأن التراكم والسوق الداخلية هي نظرية خاطئة كلياً فان حسابه بالذات يبين بجلاء وعلى وجه الدقة تلك الظاهرة التي لم ينكرها سيسموندي وحسب ، بل جعل منها حتى حجة ضد الرأسمالية بقوله انه يجب ان يتناسب التراكم والانتاج مع الاستهلاك ، والا نشبت الازمة ان الحساب يبين على وجه الدقة ان التراكم والانتاج **يسبقان** الاستهلاك ، وانه لا يمكن ان تسير الامور على نحو آخر ، لأن التراكم يتحقق بصورة رئيسية بفضل وسائل الانتاج التي لا تدخل في « الاستهلاك » ان ما بدا لسيسموندي خطأ لا غير ، تناقضاً في مذهب ريكاردو ، — ونعني به ان التراكم هو زيادة الانتاج على الدخل ، — انما يتطابق كلياً بالفعل مع الواقع ، معبراً عن التناقض الملازم للرأسمالية ان هذه الزيادة ضرورية لكل تراكم يفتح سوقاً جديدة لأجل وسائل الانتاج ، بدون ازدياد مناسب لسوق سلع الاستهلاك وحتى في ظل تقلص هذه السوق *

ثم ان سيسموندي ، اذ يطرح جانبا مذهب افضليات المزاحمة الحرة لا يلاحظ انه يطرح جانبا ، مع التفاؤل الباطل ، حقيقة لا ريب فيها ، وهي ان المزاحمة الحرة تطور قوى المجتمع المنتجة ، كما يتبين ذلك ايضاً من حسابه بالذات (والواقع ان هذا مجرد تعبير آخر عن الواقع نفسه ، واقع انشاء قطاع خاص من الصناعة ينتج وسائل الانتاج وتطويره بسرعة خاصة) ان هذا التطوير لقوى المجتمع المنتجة بدون تطوير مناسب للاستهلاك هو ،

* من التحليل الوارد اعلاه ، ينجم بالطبع انه يمكن كذلك ان يقع مثل هذا الحال ايضاً ، وذلك تبعاً للنسبة التي ينقسم بها الرأسمال الجديد الى قسم ثابت وقسم متغير ، وبالدرجة التي يشمل بها انخفاض نسبة الرأسمال المتغير فروع الانتاج القديمة .

بالطبع ، تناقض ، ولكنه تناقض موجود فعلاً ، وينبع من جوهر الرأسمالية ذاته ، ولا يمكن التهرب منه بالتعابير العاطفية .

والحال يتهرب الرومانطيقيون منه على هذا النحو بالذات ولكي لا يظن القارى اننا نتهم الاقتصاديين المعاصرين بالباطل بصدد اخطاء كاتب «ولى عهده» من زمان كسيسموندي ، نورد نموذجاً صغيراً عن كاتب «حديث» هو السيد نـ٠ـون ففي الصفحة ٢٤٢ من «دراساته» يبدي رأيه حول تطور الرأسمالية في صناعة الطحن الروسية بعد ان اشار هذا الكاتب الى ظهور مطاحن بخارية كبيرة ذات ادوات انتاج محسنة (فمند السبعينيات انفق على اعادة بناء المطاحن حوالى ١٠ مليون روبل) وذات انتاجية عمل ارفع باكثر من ١٠٠٪ بالقياس الى الادوات السابقة ، يصف الظاهرة المذكورة كما يلي «ان صناعة الطحن لم تتطور ، بل تمركزت فقط في مؤسسات كبيرة» ؛ ثم يعمم فكرته هذه على جميع فروع الصناعة (ص ٢٤٣) ويستنتج انه «في جميع الحالات بلا استثناء يتحرر عدد ضخم من العاملين ولا يجد عملاً» (ص ٢٤٣) وان «الانتاج الرأسمالي تطور على حساب الاستهلاك الشعبي» (ص ٢٤١) نحن نسال القارى هل يختلف هذا الراي ، وان في شيء ما ، عن راى سيسموندي الوارد اعلاه ؟ ان هذا الكاتب «الحديث» يورد الواقعين نفسيهما اللذين لاحظناهما في مثال سيسموندي ، ويتهرب من هذين الواقعين بالجملة العاطفية ايضاً اولاً ، يبين مثاله ان تطور الرأسمالية يجري بالضبط بفضل وسائل الانتاج وهذا يعني ان الرأسمالية تطور قـوى المجتمع المنتجة ثانياً ، يبين مثاله ان هذا التطور يجري بالضبط بسبيل التناقضات المميز والملازم للرأسمالية تطوير الانتاج (انفاق ١٠ مليون روبل-السوق الداخلية ، على المنتوجات التي تُصرّف عن طريق الاستهلاك غير الشخصي) بدون

تطوير مناسب في الاستهلاك (تتردى التغذية الشعبية) ، اي يجري بالضبط الانتاج من اجل الانتاج ويظن السيد ن . -ون ان هذا التناقض في الحياة يزول اذا ما صوره ، بساذجة العجوز سيسموندي ، بصورة تناقض في المذهب فقط ، بصورة «ضلال فتاك» فقط «لقد نسينا هدف الانتاج» !! وما عسى ان يكون اشد دلالة من هذه الجملة «لم تتطور ، بل تمركزت فقط» ؟ واضح ان السيد ن . -ون يعرف رأسمالية يمكن ان يجري التطور فيها عن طريق غير طريق التهمركز من المؤسف انه لم يطلعنا على مثل هذه الرأسمالية «الاصيلة» ، التي يجهلها كل الاقتصاد السياسي السابق له !

٦

السوق الخارجية بوصفها «مخرجا من مشقة» تصريف فائض القيمة

وخطأ سيسموندي التالي ، النابع من النظرية الخاطئة بصدد الدخل الاجتماعي والمنتوج الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي ، انما هو حكمه باستحالة تصريف المنتوج على العموم وتصريف فائض القيمة على الخصوص وبضرورة السوق الخارجية كعاقبة لهذه الاستحالة وفيما يخص تصريف المنتوج على العموم ، يبين التحليل الوارد اعلاه ان «الاستحالة» تنحصر في الاستبعاد الخاطي للراسمال الثابت ووسائل الانتاج وحين يتم اصلاح هذا الخطأ ، تزول «الاستحالة» ايضا ولكنه يتعين قول الشيء نفسه ، على الاخص ، عن فائض القيمة ايضا فان هذا التحليل يوضح تصريفه ايضا وليس هناك اية اسباب معقولة لفرز فائض القيمة عن كامل المنتوج فيما يتعلق بتصريف فائض القيمة هذا . اما زعم

سيسموندي (واصحابنا الشعبين) المعاكس ، فما هو الا نتيجة لعدم فهم القوانين الاساسية للتصريف على العموم ، ولعدم معرفة تمييز اجزاء المنتج الثلاثة (وليس الاثنين) من حيث القيمة ونوعين من المنتج من حيث الشكل المادي (وسائل الانتاج و سلع الاستهلاك) ان الموضوعه القائلة ان الراسماليين لا يستطيعون ان يستهلكوا فائض القيمة ، هي مجرد تكرار مبتذل لتحرير سميث بصدد التصريف على العموم فان **قسيماً** فقط من فائض القيمة يتألف من سلع الاستهلاك ؛ اما القسم الآخر ، فيتألف من وسائل الانتاج (مثلاً ، فائض القيمة لصاحب مصنع الحديد) ان «استهلاك» هذا القسم الاخير من فائض القيمة يتحقق **بتوجيهه الى الانتاج** ؛ اما الراسماليون الذين ينتجون المنتجات بشكل وسائل انتاج ، فانهم لا يستهلكون فائض القيمة ، بل يستهلكون **الراسمال الثابت** المأخوذ من راسماليين آخرين على سبيل المبادلة ولهذا كان لا بد للشعبين ايضاً ، في معرض مزاعمهم باستحالة تصريف فائض القيمة ، ان يخلصوا منطقياً الى الاعتراف باستحالة تصريف **الراسمال الثابت** ايضاً ، ولو فعلوا ذلك ، لكنوا قد عادوا بفائق السلامة الى آدم بديهي ان هذه العودة الى «والد الاقتصاد السياسي» سيكون تقدماً هائلاً بالنسبة لكتاب قدموا لنا اخطاء قديمة على انها حقائق «توصلوا اليها بعقولهم»

والسوق الخارجية ؟ ألا ننكر ضرورة السوق الخارجية من اجل الراسمالية ؟ كلا ، بالطبع ولكن مسألة السوق الخارجية لا **تمت اطلاقاً باي صلة الى مسألة التصريف** ، ومحاولة الجمع بينهما في كل واحد لا تعكس غير التمنيات الرومانطيقية بصدد «اعاقه» الراسمالية ، والعجز الرومانطريقي عن استيعاب المنطق فان النظرية التي تفسر مسألة التصريف قد بينت ذلك بكامل الدقة ان الرومانطريقي يقول : لا يستطيع الراسماليون استهلاك فائض

القيمة ، ولهذا يجب عليهم ان يصفوها في الخارج . وهنا نتساءل
 الا يقدم الرأسماليون من باب الهدية منتوجاتهم للاجانب ؟ او
 الا يرمون بها الى البحر ؟ يبيعون - اذن ، يحصلون على معادل ؛
 يصدرون بعض المنتوجات - اذن ، يستوردون منتوجات اخرى
 اذا تحدثنا عن تصريف المنتج الاجتماعي ، فاننا بذلك نزيل
 التداول النقدي ونفترض فقط مبادلة المنتوجات بالمنتوجات ،
 لأن مسألة التصريف تتلخص على وجه التحديد في تحليل **التعويض**
 عن جميع اجزاء المنتج الاجتماعي من حيث القيمة ومن حيث
 الشكل المادي . ولهذا كان بدء الكلام بالتصريف وانهاؤه بالقول
 « انهم سيصرفون ، كما يقال ، المنتج لقاء النقود » امراً
 مضحكاً كما لو اجيب عن السؤال بصدد كيفية تصريف الرأسمال
 الثابت في سلع الاستهلاك : « سيبيعون » هذه هفوة منطقية فظة :
 الناس ينصرفون في مسألة تصريف المنتج الاجتماعي كلسه الى
 وجهة نظر رب العمل الفردي الذي لا يهمه شيء غير « البيع من
 الاجنبي » ان شبك التجارة الخارجية ، التصدير بمسألة التصريف
 انما يعني التملص من المسألة بالاكْتفاء **بتنحيثها** الى ميدان
 ارحب ، **ولكن دون توضيحها على الاطلاق** * واننا لن ندفع مسألة
 التصريف قيد انملة الى الامام ، اذا اخذنا عوضاً عن سوق بلد

* هذا واضح الى حد ان حتى سيسمولدي ادرك ضرورة التجرد عن
 التجارة الخارجية لدى تحليل التصريف فهو يقول عن التطابق بين الانتاج
 والاستهلاك « لكي نتبع هذه الحسابات بمزيد من الدقة ونبسط المسألة ،
 تجردنا تماماً حتى الآن عن التجارة الخارجية ؛ وتصورنا امة منعزلة ؛ ان
 المجتمع البشري نفسه هو بمثابة امة منعزلة من هذا الطراز ، وكل ما له
 علاقة بالامة بدون التجارة الخارجية يتعلق كذلك بالنسبة للبشرية
 جمعاء » (المجلد الاول ، ص ١١٥) .

واحد سوق مجموعة معينة من البلدان وحين يؤكد الشعبون ان السوق الخارجية هي «مخرج من المشقة» * التي تخلقها الرأسمالية بنفسها لنفسها فيما يتعلق بتصريف المنتج ، فانهم لا يفعلون غير ان يغطوا بهذا التعبير هذا الواقع المؤسف ، وهو ان «السوق الخارجية» هي بالنسبة لهم «مخرج من المشقة» التي يقعون فيها بسبب عدم فهمهم للنظرية وليس هذا كل ما في الامر فان النظرية التي تربط السوق الخارجية بمسألة تصريف المنتج الاجتماعي كله لا تبين عدم فهم هذا التصريف وحسب ، بل تتضمن ايضاً فهماً في منتهى السطحية للتناقضات الملائمة لهذا التصريف وان العمال سيستهلكون الاجرة ، ولكن الرأسماليين لا يستطيعون ان يستهلكوا فائض القيمة» امعنوا الفكر في هذه «النظرية» من وجهة نظر السوق الخارجية من اين لنا ان نعرف ان «العمال سيستهلكون الاجرة» ؟ على اي اساس يمكن الظن ان المنتجات المعدة من قبل عموم طبقة الرأسماليين في بلد معين لأجل استهلاك جميع العمال في هذا البلد ستكون بالفعل مساوية من حيث قيمتها للاجرة وستعوض عن هذه الاجرة ، وان هذه المنتجات لن تحتاج الى سوق خارجية ؟ ليس ثمة قطعاً اية اسباب للظن هكذا ، والحال ليس هكذا البتة بالفعل فليس تصريف المنتجات (او اقسام من المنتجات) التي تعوض فائض القيمة وحسب ، بل ايضاً تصريف المنتجات التي تعوض الرأسمال المتغير ، وليس تصريف المنتجات التي تعوض الرأسمال المتغير وحسب ، بل ايضاً تصريف المنتجات التي تعوض الرأسمال الثابت (الذي ينسأه اصحابنا «الاقتصاديون»

الذين لا يذكرون لانفسهم نسباً مع آدم) ، وليس تصريف
المنتجات القائمة بشكل سلع استهلاك وحسب ، بل ايضاً تصريف
المنتجات القائمة بشكل وسائل انتاج ، - ان تصريفها كلها
انما يجري ، سواء بسواء ، في زحمة من «المشقات» ، في زحمة
من التقلبات الدائمة التي تشتد اكثر فاكثر بقدر ما تنمو
الراسمالية ، في جو المزاحمة الضارية التي تجبر كل رب عمل على
السعي وراء زيادة انتاجه الى ما لا حد له ، بحيث يتوجه الى
خارج حدود دولة بعينها بحثاً عن اسواق جديدة في البلدان التي
لمّا تُجذب الى تداول البضائع الراسمالي وقد اقتربنا الآن
من المسألة التالية لماذا السوق الخارجية ضرورية لأجل البلد
الراسمالي ؟ ليس البتة بسبب ان المنتج لا يمكن تصريفه على
العموم في ظل النظام الراسمالي هذا سخف وهراء ان السوق
الخارجية ضرورية لأن الانتاج الراسمالي يلازمه السعي وراء التزايد
الذي لا حد له - خلافاً لجميع اساليب الانتاج القديمة ، التي كانت
محصورة في الحدود الضيقة للمشاعة او الضيقة او القبيلة او
الدائرة الاقليمية او الدولة وبينما كان الانتاج في ظل الانظمة
الاقتصادية القديمة يتجدد كل مرة بنفس الشكل والمقادير التي
كان يجري بها ، يصبح مثل هذا التجدد ، اي بالمقادير نفسها ،
مستحيلًا في ظل النظام الراسمالي ، ويصبح التزايد الى ما لا حد
له ، التحرك الدائم الى الامام ، قانون الانتاج *

اذن ، يؤدي اختلاف فهم التصريف (وبالاصح ، فهمه من
جانب واحد وعدم فهمه كلياً من جانب آخر من قبل الرومانطيين)
الى رأيين هما على طرفي نقيض حول اهمية السوق الخارجية

* قارنوا زيبور ، «دافيد ريكاردو والنخ» . سانت-بطرسبورغ
عام ١٨٨٥ ، ص ٤٦٦ ، الملاحظة .

فالسوق الخارجية بالنسبة لبعضهم (الرومانطيين) هي دليل على تلك «المشقة» التي **تخلقها** الرأسمالية بوجه التطور الاجتماعي اما بالنسبة لبعضهم الآخر ، فالامر على العكس ، فان السوق الخارجية تبين كيف **تزيل** الرأسمالية تلك المصاعب التي طرحها التاريخ امام التطور الاجتماعي بصورة حواجز مختلفة ، مشاعية وقبلية واقليمية وقومية *

الفرق ، كما ترون ، في «وجهة النظر» فقط اجل ، «فقط» ! ان ما يميز قضاة الرأسمالية الرومانطيين عن الآخرين يقوم على العموم «فقط» في «وجهة النظر» ، «فقط» في ان بعضهم يحكم من الخلف ، وبعض آخر من الامام ، بعض من وجهة نظر النظام الذي تدمره الرأسمالية ، وبعض آخر من وجهة نظر النظام الذي تبنيه الرأسمالية **

ان فهم السوق الخارجية فهما خاطئا يجتمع عادة عند الرومانطيين مع الاشارات الى «خصائص» وضع الرأسمالية العالمي في بلد بعينه ، الى استحالة ايجاد سوق ، وما الى ذلك ؛ ان جميع هذه الحجج ترمي الى «صرف» الرأسماليين عن البحث عن السوق الخارجية . ونحن اذ نقول «اشارات» ، نستعمل تعبيراً غير دقيق ، لأن الرومانطيين لا يعطي تحليلاً يركز على الوقائع عن تجارة البلد الخارجية ، وعن تقدمه في ميدان الاسواق الجديدة ، وعن نشاطه الاستعماري ، وهكذا دواليك . فهو لا يهتم البتة بدراسة العملية الفعلية وتوضيحها ؛ اذ انه لا يحتاج الا الى **الحجة ضد هذه**

* قارنوا فيما بعد "Rede über die Frage des Freihandels"

(وخطاب عن حرية التجارة) (١٠٣) الناشر .

** انا لا اقصد هنا الا تقييم الرأسمالية ، وليس فهمها وفي هذا الصدد الاخير ، لا يعلو الرومانطيون ، كما رأينا ، على الكلاسيكيين .

العھلية . ولكي يقتنع القارىء بالتشابه التام بين هذه الحجة عند الرومانطيقيين الروس المعاصرين وبين الحجة عند الرومانطيقسي الفرنسي ، نورد نماذج عن بحث هذا الاخير لقد سبق ورأينا كيف هدّد سيسموندي الرأسماليين بانهم لن يجدوا سوقاً . ولكنه لم يؤكد هذا وحسب ، بل اكد كذلك ان «السوق العالمية مملوءة الآن بدرجة كافية» (المجلد الثاني ، ص ٣٢٨) ، وذلك حرصاً على تعليل استحالة السير في طريق الرأسمالية وضرورة اختيار طريق آخر وقد اكد لارباب العمل الانجليز ان الرأسمالية لن تتمكن من تشغيل جميع العمال الذين يتحررون في الزراعة نتيجة لاشاعة نظام المزارعين فيها (المجلد الاول ، ص ص ٢٥٥-٢٥٦)

«اولئك الذين يضحي في صالحهم بالزراع ، أترامهم يجدون هم انفسهم فائدة ما في ذلك ؟ والحال ان الزراع هم اقرب وآمن مستهلكي مصنوعات المانيفاكنتورات الانجليزية فمن شأن توقف استهلاكهم ان يسدد الى الصناعة ضربة افدح عاقبة من اغلاق واحدة من اكبر الاسواق الخارجية» (المجلد الاول ، ص ٢٥٦)

واكد للمزارعين الانجليز انهم لن يتمكنوا من مواجهة مزاحمة الفلاح البولوني الفقير الذي لا يكلفه انتاج الحبوب شيئاً تقريباً (المجلد الثاني ، ص ٢٥٧) ، وان مزاحمة اشد رهبة تتهددهم هي مزاحمة الحبوب الروسية الواردة من مرافئ البحر الاسود وقد صاح «تبني الاميريكيون مبدءاً جديداً : الانتاج بدون حساب لمسالة السوق (produire sans calculer le marché) والانتاج اكثر مما يمكن» ، وها هي ذي «السمة المميزة لتجارة الولايات المتحدة الاميركية والملازمة لهذه البلاد من اقصاها الى اقصاها فيض البضائع من كل نوع على حاجات الاستهلاك الافلاسات الدائمة هي نتيجة هذا الفيض من الرساميل التجارية التي لا تمكن مبادلتها بالدخل» (المجلد الاول ، ص ص ٤٥٥-٤٥٦) . يا للطيب

سيسموندي ! فماذا كان يقول عن اميركا المعاصرة ، — عن اميركا التي تطورت الى مثل هذا الحد الهائل بفضل تلك «السوق الداخلية» ذاتها التي كان لا بد لها ، بموجب نظرية الرومانطيين ، ان «تتقلص» !

٧

الازمة

ان استنتاج سيسموندي الخاطىء الثالث من نظرية آدم سميث الخاطئة التي اقتبسها هو المذهب الخاص بالازمات . فمن رأى سيسموندي القائل ان الاستهلاك الذي يحدد التراكم (نمو الانتاج على العموم) ، ومن التفسير الخاطىء لتصريف المنتج الاجتماعي كله (الذي حصره في نصيب العمال ونصيب الرأسماليين من الدخل) ، نبع بصورة طبيعية ومحتمة المذهب القائل ان الازمات تنجم عن عدم التناسب بين الانتاج والاستهلاك . وهذه النظرية بالذات تمسك بها سيسموندي كلياً . وتبناها ايضاً رودبرتوس ، مورداً اياها في صيغة معدلة نوعاً فقد علل الازمات بكون نصيب العمال من المنتج يقل في حال نمو الانتاج ، علماً بانها ، مثله مثل آدم سميث ، قسم المنتج الاجتماعي كله بصورة خاطئة الى اجرة و«ربح» (الربح) عنده هو فائض القيمة اي الربح والربح العقاري (معاً) بيد ان التحليل العلمي للتراكم في المجتمع الرأسمالي • وتصريف المنتج نفس جميع اسس هذه النظرية وبين كذلك ان استهلاك العمال يزداد على وجه الضبط في المراحل

• بالارتباط مع المذهب القائل ان المنتج كله في الاقتصاد الرأسمالي يتألف من قسمين ، نجد عند آدم سميث والاقتصاديين اللاحقين فهما خاطئاً ولتراكم الرأسمال المنفرد ونعني بذلك انهم علموا ان القسم المتراكم من الربح ينفق بكليته على الاجرة ، في حين انه ينفق بالفعل :

التي تسبق الازمات ، وان الاستهلاك الناقص (الذي هو سبب الازمات ، على ما يزعم) كان موجوداً في ظل جميع الانظمة الاقتصادية على اختلاف انواعها ، وان الازمات تشكل العلامة المميزة لنظام واحد فقط هو النظام الرأسمالي ان هذه النظرية تعلق الازمات بتناقض آخر ، عنيانا به التناقض بين كون الانتاج اجتماعياً (اذ اضيفت عليه الرأسمالية صفة اجتماعية) وبين اسلوب التملك الخاص ، الفردي ان الفرق الشديد بين هاتين النظريتين واضح بحد ذاته ، على ما يبدو ، ولكنه يجب علينا ان نتناوله بمزيد من التفصيل ، لأن اتباع سيسموندي في روسيا بالذات هم الذين يحاولون ان يمحوا هذا الفرق ويشوشوا المسألة فان النظريتين الخاصتين بالازمات اللتين نحن بصددهما انما تعلق كل منهما الازمات باسباب مختلفة تماماً . النظرية الاولى تعلقها بالتناقض بين الانتاج واستهلاك الطبقة العاملة ؛ والثانية تعلقها بالتناقض بين صفة الانتاج الاجتماعية وصفة التملك الخاصة . الاولى ترى ، بالتالي ، جذر الظاهرة واقماً خارج الانتاج (ولهذا نجد عند سيسموندي ، مثلاً ، لوم الكلاسيكيين بوجه عام على انهم يتجاهلون الاستهلاك ولا يهتمون الا بالانتاج) ؛ الثانية تراه كامناً في ظروف الانتاج على وجه الضبط وباختصار نقول ان الاولى تعلق الازمات بالاستهلاك الناقص (Unterkonsumption) ، الثانية - بفوضى الانتاج وهكذا تعلق النظريتان الازمات بالتناقض الكامن في النظام الاقتصادي بالذات ولكنهما تختلفان تماماً في الاشارة الى هذا التناقض غير اننا نتساءل هل تنكر النظرية الثانية واقع التناقض بين الانتاج والاستهلاك ، واقع الاستهلاك الناقص ؟ كلا ، بالطبع . فهي تعترف

١ - على الراسمال الثابت ، و٢ - على الاجرة . وسيسموندي يكرر خطأ الكلاسيكيين هذا ايضاً .

كليا بهذا الواقع ، ولكنها تخصص له مكانا مناسباً ، ثانوياً ، بوصفه واقعا لا يتعلق الا بقطاع واحد من الانتاج الرأسمالي كله وهي تعلم ان هذا الواقع لا يمكنه ان يعلل الازمات الناجمة عن تناقض اساسي آخر ، اعمق في النظام الاقتصادي المعاصر ، عنينا به التناقض بين صفة الانتاج الاجتماعية وصفة التملك الخاصة ولهذا ، ما عسانا ان نقول عن اولئك الذين يتمسكون في حقيقة الامر بالنظرية الاولى بينما يتسترون بالاستشهاد بكيفية تأكيد ممثلي النظرية الثانية على التناقض بين الانتاج والاستهلاك ؟ واضح ان هؤلاء الناس لم يمعنوا الفكر في اساس الفرق بين النظريتين ولم يفهموا النظرية الثانية كما ينبغي ومن عداد هؤلاء الناس ، مثلا ، السيد ن . -ون (ناهيك عن السيد ف ف .) وعن انتسابهما الى اتباع سيسموندي ، سبق وتحدث في مطبوعاتنا السيد توغان-بارانوفسكي («الازمات الصناعية» ، ص ٤٧٧ ، مع تحفظ غريب بصدد السيد ن . -ون : «على ما يبدو» . ولكن السيد ن . -ون ، اذ يتحدث عن «تقلص السوق الداخلية» وعن «انخفاض الاستهلاك الشعبي المقدر» (النقطتان المركزيتان في مذهبه) ، يستشهد مع ذلك بممثلي النظرية الثانية الذين يؤكدون واقعا التناقض بين الانتاج والاستهلاك ، واقع الاستهلاك الناقص . ومفهوم ان هذه الاستشهادات لا تفعل غير ان تبين الخاصة التي يتميز بها هذا المؤلف على العموم ، خاصة ايراد اقتباسات غير مناسبة ، لا اكثر . مثلاً . جميع القراء الذين اطلعوا على مؤلفه «دراسات» ، يتذكرون بالطبع «اقتباس»ه بصدد ان «العمال ، بوصفهم شارين للبضاعة ، مهمون لأجل السوق ، ولكن المجتمع الرأسمالي يسعى الى تقييدهم بالحد الأدنى من السعر بوصفهم باعة لبضاعة خاصة بهم هي قوة العمل» («دراسات» ، ص ١٧٨) ، ويتذكرون كذلك ان السيد ن . -ون يريد ان يستخلص من هنا «تقلص السوق

الداخلية» (المرجع نفسه ، ص ٢٠٣ وغيرها) والازمات (ص ٢٩٨ وغيرها) على السواء ولكن صاحبنا المؤلف ، اذ يورد هذا الاقتباس (الذي لا يبرهن شيئاً كما اوضحنا) ، **يغفل** ، فضلاً عن ذلك ، **نهاية** ذلك المقطع الذي اخذ منه اقتباسه فان هذا الاقتباس هو **حاشية واردة في مخطوطة** الباب الثاني من المجلد الثاني من «رأس المال» وقد اوردت هذه الحاشية «لأجل تطويرها فيما بعد بمزيد من الاسهاب» ، وادخلها ناشر المخطوطة في عداد الملاحظات **بعد الكلمات المذكورة** ، جاء في هذه الحاشية : «ولكن كل هذا يتعلق فقط **بالباب التالي**» * - اي الباب الثالث وما هو هذا الباب الثالث ؟ انه على وجه الضبط ذلك الباب الذي يتضمن نقد نظرية آدم سميث بصدد قسيمي المنتج الاجتماعي كله (مع الرأي المذكور اعلاه عن سيسموندي) وتحليل «تجديد الانتاج وتداول الرأسمال الاجتماعي كله» اي تحليل تصريف المنتج وهكذا يستشهد صاحبنا المؤلف ، لدعم آرائه التي تكرر آراء سيسموندي ، بحاشية تتعلق «فقط بباب» يدحض سيسموندي «فقط بباب» اشير فيه الى ان الرأسماليين يستطيعون ان يصرفوا فائض القيمة والى ان ادراج التجارة الخارجية في تحليل التصريف سخف وهراء

وهناك محاولة اخرى لمحو الفرق بين النظريتين وللدفاع عن الزبالة الرومانطيقية القديمة بالاستشهاد باحدث المذاهب ترد في مقالة يفروسي. فان يفروسي، اذ يعرض نظرية سيسموندي بشأن الازمات ، يشير الى عدم صحتها (وروسكويه بوغاتستفو) ، العدد ٧ ، ص ١٦٢). ولكن اشاراته في منتهى الغموض والتناقض. فمن جهة ،

* "Das Kapital", II. Band, S. 304 (رأس المال) ، المجلد

الثاني ، ص ٣٠٤ (الناشر). . الترجمة الروسية ، ص ٢٣٢ (١٠٤) .
خط التأكيد لنا .

يكرر ذرائع النظرية المضادة ، قائلاً ان الطلب الوطني لا يقتصر على سلع الاستهلاك المباشر ومن جهة اخرى ، يؤكد ان تفسير سيسموندي لمبعث الازمات « لا يشير الا الى عامل من العوامل العديدة التي تصعب توزيع المنتج الوطني وفقاً لطلب السكان وقدرتهم الشرائية» وبالتالي يدعون القارى الى الظن بان مبعث الازمات ينحصر على وجه الدقة في «التوزيع» وبان خطأ سيسموندي يقتصر على اشارة ناقصة الى الاسباب التي تصعب هذا التوزيع ! ولكن ليس هذا بالامر الرئيسي يقول يفروسي : « ان سيسموندي لم يتوقف عند التفسير المذكور اعلاه وفي الطبعة الاولى بالذات من "Nouveaux Principes" نجد فصلاً عميق الدلالة عنوانه "De la connaissance du marché" ففي هذا الفصل ، يكشف لنا سيسموندي الاسباب الاساسية لاختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك (ولاحظوا هذا !) بوضوح لا نجده في هذه المسألة الا عند قليل من الاقتصاديين» (المرجع نفسه) . ثم يسوق يفروسي اقتباسات مفادها ان الصناعي لا يستطيع ان يعرف السوق ، ويقول «والشيء نفسه تقريباً يقوله انجلس» (ص ١٦٣) - ويلى اقتباس مفاده ان الصناعي لا يستطيع ان يعرف الطلب ثم يسوق يفروسي اقتباسات بصدد «العقبات الاخرى التي تحول دون اقامة التوازن بين الانتاج والاستهلاك» (ص ١٦٤) ، ويؤكد انها «تعطي التفسير نفسه لمبعث الازمات الذي يصبح اكثر فاكثر التفسير السائد» ! وحتى اكثر من هذا فان يفروسي يعتقد « اننا في مسألة اسباب الازمات في الاقتصاد الوطني نستطيع عن كامل الحق والصواب ان نعتبر سيسموندي رائداً في الافصاح عن تلك الآراء التي تطورت فيما بعد بمزيد من الانسجام ومزيد من الوضوح» (ص ١٦٨)

ولكن يفروسي يبين بكل هذا عدم فهمه التام للمسألة ! ما هي الازمات ؟ - فيض الانتاج ، انتاج بضائع لا يمكن تصريفها ، لا يمكنها ان تحظى بالطلب ، واذا كان لا يمكن للبضائع ان تحظى بالطلب ، فان هذا يعني ان الصناعات لم يكن يعرف الطلب حين انتجها ، والآن نتساءل هل الاشارة الى هذا الشرط لامكانية الازمات تعني ، يا ترى ، تحليل الازمات ؟ اولم يفهم يفروسي ، يا ترى ، الفرق بين الاشارة الى امكانية الظاهرة وبين تحليل ضرورة الظاهرة ؟ يقول سيسموندي الازمات ممكنة ، لأن الصناعي لا يعرف الطلب ؛ والازمات ضرورية ، لأنه لا يمكن ان يقنوم في الانتاج الرأسمالي التوازن بين الانتاج والاستهلاك (اي انه لا يمكن تصريف المنتج) . يقول انجلس الازمات ممكنة لأن الصناعي لا يعرف الطلب ؛ والازمات ضرورية ، ولكن ليس البتة لأنه لا يمكن على العموم تصريف المنتج هذا غير صحيح : فمن الممكن تصريف المنتج الازمات ضرورية لأن صفة الانتاج الاجتماعية تتناقض مع صفة التملك الفردية ومع ذلك ؛ هناك اقتصادي يؤكد ان انجلس يقول «الشيء نفسه تقريبا» ؛ وان سيسموندي يعطي «التعليق نفسه للازمات» ! وكتب يفروسي «ولهذا يدهشني ان يكون السيد توغان-بارانوفسكي قد غاب عن باله اهم ما في مذهب سيسموندي واكثره قيمة» (ص ١٦٨) ولكنه لم يرغب شيء عن بال توغان-بارانوفسكي * بل على العكس ؛ فقد

* سبق لي واشرت في «تطور الرأسمالية» (ص ١٦ و ص ١٩)
 راجعوا المؤلفات الكاملة المجلد ٣ ، الفصل الاول ، المقطع السادس
 الناشر الى النواقص والاطفاء التي اقترفها السيد توغان-بارانوفسكي
 والتي دفعته فيما بعد الى الانتقال كليا الى معسكر الاقتصاديين البرجوازيين
 (ملاحظة المؤلف لطبعة عام ١٩٠٨ . الناشر .)

اشار بكامل الدقة الى التناقض الاساسي الذي تحصر النظرية الجديدة (ص ٤٥٥ وغيرها) الامر فيه واوضح اهمية سيسموندي الذي اشار من قبل الى التناقض الذي يتجلى في الازمات ، ولكنه لم يستطع ان يعطي تفسيراً صحيحاً له (ص ٤٥٧) لقد اشار سيسموندي قبل انجلس الى ان الازمات تنجم من التنظيم المعاصر للاقتصاد ؛ ص ٤٩١ عرض سيسموندي شروط امكانية حدوث الازمات ، ولكن « ليست كل امكانية تتحقق بالفعل » . ولكن يفروسي لم يفهم البتة هذه المسألة ؛ وبعد ان وضع الكل في كيس واحد ، « يندهش » لأن الحاصل عنده تشوش وغموض ! يقول الاقتصادي في « روسكويه بوغاتستفو » « نحن لا نجد عند سيسموندي ، والحق يقال ، تلك التعابير التي حظيت الآن بحق الجنسية في العالم اجمع ، من طراز « فوضى الانتاج » ، « انعدام المنهاجية (Planlosigkeit) في الانتاج » ، ولكنه يشير بوضوح تام الى الجوهر المخفي وراء هذه التعابير » (ص ١٦٨) باي خفة يبعث الرومانطيسي الحديث رومانطيسي الايام الماضية ! المسألة تنحصر في اختلاف بين الكلمات ! اما في الواقع ، فان المسألة تنحصر في كون يفروسي لا يفهم الكلمات التي يرددها « فوضى الانتاج » ، « انعدام المنهاجية في الانتاج » - علام يدل هذان التعبيران ؟ على التناقض بين صفة الانتاج الاجتماعية وصفة التملك الفردية ونحن نسأل كل ملم بالادب الاقتصادي موضوع البحث هل اعترف سيسموندي او رودبرتوس بهذا التناقض ؟ هل نسبا الازمات الى هذا التناقض ؟ كلا لم يفعل ذلك ولم يكن بوسعهما ان يفعلا هذا ، لأن اياً منهما لم يفهم البتة هذا التناقض الفكرة القائلة انه لا يجوز بناء نقد الرأسمالية على جمل وتعابير عن الرفاهية

العامة * او عن عدم صحة «التداول المتروك وشأنه» ** بل ينبغي بناؤه على طابع تطور القوى المنتجة - هذه الفكرة ذاتها كانت غريبة كلياً عنهما

نحن نفهم تماماً لماذا يبذل رومانطيقوننا في روسيا قصارى جهودهم لكي يمحووا الفرق بين النظريتين المذكورتين بصدد الازمات انهم يفعلون ذلك لأن مواقف مختلفة مبدئياً من الرأسمالية ترتبط بصورة مباشرة للغاية ، بصورة وثيقة للغاية ، بهاتين النظريتين وبالفعل ، اذا عللنا الازمات باستحالة تصريف المنتوجات ، بالتناقض بين الانتاج والاستهلاك ، فاننا نتوصل بالتالي الى انكار الواقع ، الى انكار صلاحية السبيل الذي تسير عليه الرأسمالية ، ونعلنه سبيلاً «خاطئاً» ونعمد الى البحث عن «سبل اخرى» وحين ننسب الازمات الى هذا التناقض ، ينبغي ان لا يغيب عن بالنا ان الخروج من التناقض **يزداد صعوبة** بقدر ما يتطور هذا التناقض ولقد رأينا كيف اعرب سيسموندي باعظم قدر من السذاجة عن هذا الرأي على وجه التحديد حين قال انه اذا جرى تراكم الرأسمال ببطء ، امكن تحمل هذا ، اما اذا ما جرى هذا التراكم بسرعة ، اصبح هذا امراً لا يطاق . - وعلى العكس ، اذا

* Cf. Sismondi, l.c., I, 8 (قارنوا سيسموندي ، في المقطع

المستشهد به ، المجلد الاول ، ص ٨ . الناشر .)

** رودبرتوس وللمناسبة نشر الى ان برنشتين بيعشه على العموم او هام الاقتصاد البرجوازي قد اثار الغموض والتشوش في هذه المسألة ايضاً ، اذ زعم ان نظرية ماركس بصدد الازمات لا تختلف كثيراً عن نظرية رودبرتوس "Die Voraussetzungen etc." Stuttg. 1899. S. 67 (المقدمات ، والخ .) ، شتوتغارت ، ١٨٩٩ ، ص ٦٧ الناشر .)

وان ماركس يناقض نفسه بنفسه حين يعترف بان محدودية استهلاك الجماهير هي السبب الاخير للازمات . (ملاحظة المؤلف لطبعة عام ١٩٠٨ .

الناشر .)

عللنا الازمات بالتناقض بين صفة الانتاج الاجتماعية وصفة التملك الفردية ، فاننا نعترف بالتالي بصحة وتقدمية السبيل الرأسمالي ونرفض البحث عن « سبل اخرى » ، بوصفه رومانطيقية سخيفة وبذلك نعترف بانه بقدر ما يتطور هذا التناقض ، بقدر ما يسهل الخروج منه ، وبان المخرج يقوم على وجه الضبط في تطور هذا النظام

وهنا ايضاً ، كما يرى القارى ، نجد فرقاً في «وجهات النظر»

من الطبيعي تماماً ان يفتش رومانطيقيونا عن براهين نظرية لدعم آرائهم ومن الطبيعي تماماً ان تؤدي بهم هذه البحوث الى الزبالة القديمة ، التي رمتها اوربا الغربية من سحيق الزمان ومن الطبيعي تماماً انهم لشعورهم بهذا ، يحاولون ان يبعثوا هذه الزبالة ، تارة بتزيين وجوه رومانطيقى اوربا الغربية على المكشوف ، وطوراً بتهريب الرومانطيقية تحت راية اقتباسات مشوهة وغير مناسبة ولكنهم يضلون ضلالاً مبيناً اذا ظنوا ان هذا التهريب سيبقى مستوراً

وختاماً لعرضنا لمذهب سيسموندي النظري الاساسي ولأهم الاستنتاجات النظرية التي استخلصها منه ، ينبغي لنا ان نضيف اضافة صغيرة بصدد يفروسي من جديد فهو يقول في مقالة اخرى له عن سيسموندي (هي امتداد للاولى) « وانها لأطرف ايضاً آراء سيسموندي في مختلف انواع المداخل » (بالتقياس الى المذهب بصدد الدخل من الرأسمال) « (روسكويه بوغاتستفو» (العدد ٨ ، ص ٤٢) ان سيسموندي ، حسبما يقول يفروسي ، يقسم الدخل الوطني ، مثله مثل رودبرتوس ، الى قسمين « قسم يذهب الى اصحاب الاراضي وادوات الانتاج ، والآخر الى ممثلي العمل » (المرجع ذاته) . وتتبع اقتباسات يتحدث فيها سيسموندي

عن مثل هذا التقسيم ، لا للدخل الوطني وحسب ، بل ايضاً للمنتوج كله « ان المنتوج السنوي او نتيجة جميع الاعمال التي حققها الشعب في سياق السنة ، يتألف كذلك من قسمين » والسخ ("Nouveaux Principes" ، المجلد الاول ، ص ١٠٥ الاقتباس من «روسكويه بوغاتستفو» العدد ٨ ، ص ٤٣) ويخلص صاحبنا الاقتصادي الى القول « ان المقاطع المقتبسة تثبت بوضوح ان سيسموندي قد استوعب (١) كلياً ذلك التصنيف للدخل الوطني الذي يضطلع عند الاقتصاديين الجدد بدور هام جداً ، اي تقسيم الدخل الوطني الى دخل ينجم من العمل والى دخل لا ينجم من العمل - arbeitsloses Einkommen . ومع ان نظرات سيسموندي في مسألة الدخل ليست دائماً واضحة ومحددة ، والحق يقال ، الا انها تنم عن ادراك للفرق القائم بين الدخل من الاقتصاد الخاص والدخل من الاقتصاد الوطني » (ص ٤٣)

وفي هذا الصدد نقول ان المقطع المقتبس يثبت بوضوح ان يفروسي استوعب كلياً حكمة الكتب المدرسية الالمانية ، ولكنه ، رغم ذلك (ولربما بفضل ذلك على وجه الدقة) ، لم يلحظ صعوبة المعالجة النظرية لمسألة الدخل الوطني خلافاً للدخل الفردي . ويعرب يفروسي عن رأيه بقدر كبير جداً من عدم الاحتراس فقد رأينا انه نعت في النصف الاول من مقالته نظريين يمثلون مدرسة معينة « بالاقتصاديين الجدد » . ان القارى قد يظن عن حق ان الكلام يتناول نفس النظريين بالذات هذه المرة ايضاً اما في الواقع ، فان المؤلف يقصد هنا امراً آخر تماماً فان اشتراكيي المنابر الالمان (١٠٥) هم الذين ينعتهم المؤلف هذه المرة بالاقتصاديين الجدد والدفاع عن سيسموندي يتلخص في كون المؤلف يقرب نظريته من مذهبهم وفيهم يتلخص مذهب اصحاب المكانة « الجدد » هؤلاء بنظر يفروسي ؟ - في ان الدخل الوطني ينقسم الى قسمين .

ولكن هذا مذهب آدم سميث وليس البتة مذهب «الاقتصاديين الجدد» ! وحين قسم آدم سميث الدخل الى اجرة وريح وريع (الكتاب الاول ، الفصل السادس «ثروة الشعوب» ؛ الكتاب الثاني ، الفصل الثاني) ، وضغ الاخيرين على طرفي نقيض مع الاول ، باعتبارهما على وجه الضبط دخلاً لا ينجم عن العمل ، ناعتاً اياهما بحسم من العمل (الكتاب الاول ، الفصل الثامن) ومعارضاً الرأي القائل ان الريح هو ايضاً اجرة لقاء نوع خاص من العمل (الكتاب الاول ، الفصل السادس) . وان سيسموندي وروبرتوس والمؤلفين «الجدد» للكتب المدرسية الالمانية على السواء يكررون مذهب سميث هذا وحسب اما الفرق بينهم ، فينحصر في كون سميث ادراك انه لا يفلح تماماً في فرز الدخل الوطني من المنتج الوطني ؛ وادرك انه يقع في تناقض اذا ما حذف من المنتج الوطني الراسمال الثابت (حسب التعبير المعاصر) الذي ادرجه مع ذلك في المنتج الاحادي اما الاقتصاديون «الجدد» الذين كرروا خطأ سميث ، فقد اكتفوا بان اصفوا على مذهبه شكلاً اكثر فخامة (وتصنيف الدخل الوطني) ، واضاعوا ادراك ذلك التناقض الذي تعثر عليه آدم سميث هذه اساليب قد تبدو علمية ، ولكنها ليست البتة كذلك .

٨

الريع الراسمالي وفيض السكان الراسمالي

لنواصل استعراض آراء سيسموندي النظرية ان جميع آرائه الرئيسية - اي التي تميزه عن جميع الاقتصاديين الآخرين - قد درسناها من قبل وآراؤه اللاحقة ، اما لا تضطلع بدور بالغ الشأن في مذهبه العام ، واما تشكل استنتاجاً من السابقة .

نشر الى ان سيسموندي ، شأنه بالضبط شأن رودبرتوس ، لم يتبن نظرية ريكاردو بصدد الربح . ودون ان يتقدم بنظرية خاصة به ، حاول ان يزعزع مذهب ريكاردو باحكام ضعيفة للغاية . وهو يبرز هنا كايديولوجي خالص للفلاح اله نير ؛ وهو لا يدحض ريكاردو بقدر ما يرفض على العموم تطبيق نقولتي الاقتصاد البضاعي والراسمالية على الزراعة ووجهة نظره هي من الناحيتين مميزة للرومانطيقى الى اقصى حد والفصل الثالث عشر من الكتاب الثالث * مخصص « لنظرية السيد ريكاردو بصدد الربح من الارض » وعلى الفور يعلن سيسموندي ان مذهب ريكاردو يناقض كليا نظريته ، ثم يورد اعتراضات من النوع التالي المستوى العام للربح (الذي تقوم عليه نظرية ريكاردو) لا يستقر ابدأ ، لا تنقل للرأسمال بحرية في الزراعة في الزراعة تجب دراسة قيمة المنتج الداخلية (la valeur intrinsèque) التي لا تتوقف على تقلبات السوق والتي تقدم للمالك «النتاج الصافي» (produit net) ، «عمل

* ان منهج العرض واسع الدلالة بحد ذاته فان الكتاب الثالث تناول «الثروة الاقليمية» (richesse territoriale) ، الزراعية اي الزراعة . والكتاب التالي ، الرابع : «في الثروة التجارية» (de la richesse commerciale) يتناول الصناعة والتجارة كان المنتج الزراعي والارض ذاتها لم يصبحا هما ايضا بضاعة في ظل سيادة الراسمالية ! ولهذا لا يوجد كذلك تطابق بين هذين الكتابين فالصناعة مدروسة بشكلها الراسمالي فقط ، المعاصر لسيسموندي اما الزراعة فتوصف بصورة تعسدية غير متجانس لشتى انظمة استغلال الارض الاستغلال البطريركي ، العبودي ، بالمانصفة ، بالسخرة ، بالاتاة ، المزارعي ، بالتاجر الوراثي الابدي وبالنتيجة ، التشوش الكامل فان المؤلف لا يقدم تاريخ الزراعة لأن جميع هذه «الانظمة» غير مترابطة فيما بينها ، ولا يعطي تحليلا للزراعة في الاقتصاد الراسمالي ، رغم ان هذا الاخير هو الموضوع الحقيقي لمؤلفه ورغم انه لا يتحدث عن الصناعة الا في شكلها الراسمالي .

الطبيعة» (المجلد الاول، ص ٣٠٦). «ان عمل الطبيعة هو قوة، مصدر نتاج الارض الصافي المدروس في قيمته الداخلية (intrinsèquement) (المجلد الاول، ص ٣١٠) «لقد درسنا الربيع (le fermage) او، بالاصح، النتائج الصافي بوصفه ناجماً مباشرة من الارض في صالح المالك؛ وهو لا ينتزع اي نصيب لا من المزارع ولا من المستهلك» (المجلد الاول، ص ٣١٢) وهذا التكرار لاهام الفيزيوقراطيين القديمة ينتهي ايضاً بموعظة «وعلى العموم ينبغي في الاقتصاد السياسي تجنب (se défier) الفرضيات المطلقة والتجريدات على السواء» (المجلد الاول، ص ٣١٢)؛ وليس ثمة في «نظرية» كهذه ما يستحق التحليل، لأن مجرد ملاحظة صغيرة من ريكاردو ضد «عمل الطبيعة» يكفي ويزيد*. هذا مجرد امتناع عن التحليل وخطوة عملاقة الى الوراء بالمقارنة مع ريكاردو وهنا ايضاً تتبدى بكامل الجلاء رومانطيقية سيسموندي الذي يتسرع في التنديد بهذه العملية، خوفاً من تناولها بالتحليل لاحظوا انه لا ينكر واقع ان الزراعة تتطور في انجلترا بالسييل الرأسامي، وان الفلاحين يحل محلهم المزارعون والمياومون (عمال اليومية)، وان الامور في القارة تتطور في الاتجاه ذاته وهو يعرض بكل بساطة

* ريكاردو المؤلفات ترجمة زبير، ص ٣٥ «الا تفضل الطبيعة شيئاً لأجل الانسان، يا ترى، في الصناعة المانيفاكتورية؟ وقوتا الريح والماء اللتان تحركان آلاتنا وتساعدان على الملاحه، الا تتسمان يا ترى، باي اهمية؟ وضغط الجو ومطاطية البخار اللذان نحرك بواسطتهما اكثر الآلات اثاره للعجب، اليسا، يا ترى، هبة من الطبيعة؟ وفضلاً عن فعل الحرارة التي تليين المعادن وتذوبها، وعن اشتراك الهواء في عمليات الصبغ والاختمار، ليس ثمة ميدان في المانيفاكتورة لا تقدم فيه الطبيعة المساعدة للانسان، علماً بانها مساعدة مجانية وسخية».

عن هذه الوقائع (التي كان ينبغي عليه ان يبحثها في سياق دراسته عن الاقتصاد الرأسمالي) ، مفضلاً الاحاديث العاطفية عن افضلية نظام الاستغلال البطريركي للارض . وعلى النحو ذاته بالضبط يسلك كذلك اصحابنا الشعبيون : فان اياً منهم لم يحاول انكار واقع ان الاقتصاد البضاعي يتسرب الى الزراعة ، وانه لا بدّ له ان يحدث تغييراً جذرياً في طابع الزراعة الاجتماعي - ولكن اياً منهم كذلك لم يطرح ، في معرض دراسة الاقتصاد الرأسمالي ، مسألة نمو الزراعة التجارية ، مفضلاً الاكتفاء بالاقوال عن «الانتاج الشعبي» وبما اننا نكتفي هنا بتحليل اقتصاد سيسموندي النظري ، فاننا نؤجل الى ما بعد امر الاطلاع بمزيد من التفصيل على هذا «الاستغلال البطريركي»

ان المذهب بصدد السكان هو البند النظري الثاني الذي يدور حوله عرض سيسموندي . ولنشر الى موقف سيسموندي من نظرية مالتوس ومن فيض السكان الذي تخلقه الرأسمالية

يؤكد يفروسي ان سيسموندي لا يتفق مع مالتوس الا في الامر التالي ، وهو ان بمقدور السكان ان يتكاثروا بسرعة خارقة ، مما يشكل مصدراً لآلام خارقة «فيما بعد ، يقف كل منهما على طرفي نقيض فان سيسموندي يطرح مسألة السكان كلها على الصعيد الاجتماعي التاريخي» («روسكويه بوغاتستفو» العدد ٧ ، ص ١٤٨) وفي هذه الصيغة يطمس يفروسي كلياً وجهة نظر سيسموندي المتميزة (البرجوازية الصغيرة بالضبط) ورومانطيقيته .

ماذا يعني «طرح مسألة السكان على الصعيد الاجتماعي التاريخي» ؟ هذا يعني دراسة نمو السكان في كل نظام اقتصادي تاريخي بمفرده ، ودراسة صلته وعلاقته بالنظام المعني فاي نظام درس سيسموندي ؟ الرأسمالي اذن ، يظن صاحبنا في «روسكويه بوغاتستفو» ان سيسموندي درس القانون الرأسمالي لنمو

السكان وهذا التأكيد ينطوي على ذرة من الحقيقة ، ولكنها ذرة وخسب وبما انه لم يكن في نية يفروسي ان يحلل ما نقص سيسموندي في آرائه بصدد نمو السكان ، وبما ان يفروسي يؤكد ان «سيسموندي هو في هذه المسألة سلف ابرز للاقتصاديين الجدد» * (ص ١٤٨) ، فان الحاصل هو تزيين للرومانطقي البرجوازي الصغير مشابه تماماً لذلك الذي رأيناه بصدد مسألة الازمات ومسألة الدخل الوطني فيم قام تشابه مذهب سيسموندي مع النظرية الجديدة بصدد هاتين المسألتين ؟ في كون سيسموندي اشار الى التناقضات الملازمة للتراكم الرأسمالي وهذا التشابه اشار اليه يفروسي فيم قام الفرق بين سيسموندي والنظرية الجديدة ؟ اولاً ، في انه لم يدفع قيد انملة الى الامام التحليل العلمي لهذه التناقضات ، بل انه حتى خطأ في بعض النقاط خطوة الى الوراء بالمقارنة مع الكلاسيكيين ؛ - ثانياً ، في انه ستر عجزه عن التحليل (وجزئياً عدم رغبته في اجراء التحليل) بالوعظ البرجوازي الصغير عن ضرورة تنسيق الدخل الوطني مع النفقات ، الانتاج مع الاستهلاك ، وما الى ذلك وهذا الفرق لم يشر اليه يفروسي في اي من البنود ، وبذلك عرض اهمية سيسموندي الحقيقية وموقفه من النظرية الجديدة بصورة غير صحيحة اطلاقاً والشيء نفسه تماماً نراه في هذه المسألة ايضاً فان تشابه سيسموندي مع النظرية الجديدة يقتصر هنا ايضاً على **الاشارة الى التناقض** والفرق هنا ايضاً يكمن في انعدام التحليل

* ولكننا نتحفظ ونقول اننا لا نستطيع ان نعرف بالتاكيد من ذا الذي يظهر عند يفروسي بصفة «ابرز اقتصادي جديد» وما اذا كان ممثل مدرسة معروفة ، غريبة كلياً عن الرومانطيقية ، ام مؤلف اضعف (هاندبوخ) (دليل) ؟

العلمي وفي الوعظ البرجوازي الصغير عوضاً عن مثل هذا التحليل لنوضح هذا

ان تطور الصناعة الآلية الرأسمالية منذ اواخر القرن الماضي قد استتبع نشوء فيض من السكان ، فواجه الاقتصاد السياسي مهمة تفسير هذه الظاهرة . وقد حاول مالتوس ، كما هو معروف ، ان يفسرها باسباب طبيعية تاريخية ، وانكر كلياً نشوءها من نظام معروف ، محدد تاريخياً ، للاقتصاد الاجتماعي واغرض عينيه كلياً عن التناقضات التي يكشفها هذا الواقع وأشار سيسموندي الى هذه التناقضات والى ازاحة الآلات للسكان وفي هذه الاشارة فضله الاكيد ، لأن هذه الاشارة كانت امراً جديداً في العهد الذي كتب فيه . ولكن لننظر الى موقفه من هذا الواقع .

في الكتاب السابع (« عن السكان ») يتحدث في الفصل السابع خصيصاً « عن السكان الذين يغدون فائضين من جراء اختراع الآلات » ويلاحظ سيسموندي ان « الآلات تزيح الناس » (ص ٣١٥ ، المجلد الثاني ، الفصل السابع) ، وي طرح على الفور السؤال التالي : اختراع الآلات ، أنفع للامة ام تعاسة ؟ مفهوم ان حل هذه « المسألة » بالنسبة لجميع البلدان وجميع الازمنة على العموم ، وليس بالنسبة للبلد الرأسمالي ، يقوم في سطحية فارغة كلياً نفع - حين « يتجاوز آطلب على الاستهلاك وسائل الانتاج في ايدي السكان » (les moyens de produire de la population) (المجلد الثاني ، ص ٣١٧) ، ومصيبة - « حين يكون الانتاج كافياً تماماً لأجل الاستهلاك » وبتعبير آخر ان ملاحظة التناقض لا تشكل عند سيسموندي غير ذريعة لأجل مناقشات بصدد مجتمع مجرد لا وجود فيه لأية تناقضات ، ويمكن ان تعمم عليه اخلاق الفلاح المقتصد ! بل ان سيسموندي لا يحاول ان يحلل هذا التناقض ، ان يعرف كيف ينشأ ، والى ما يؤدي ، والخ . ،

في هذا المجتمع الرأسمالي كلا انه لا يستغل هذا التناقض الا كمادة لأجل غضبه الاخلاقي على هذا التناقض وكل المحتوى اللاحق في الفصل لا يعطي البتة اي شيء بصدد هذه المسألة النظرية ، مكتفياً بالشكاوى والتذمرات ، والتمنيات البريئة كان العمال المزاحون مستهلكين السوق الداخلية تتقلص اما فيما يتعلق بالسوق الخارجية ، فان العالم مزود كفاية ان رفاهية الفلاح المعتدلة من شأنها ان تضمن على نحو افضل التصريف . ليس ثمة مثال اشد مدعاة للعجب والرعب من مثال انجلترا التي تسير على غرارها دول القارة - هذه هي الاحكام التي يصدرها سيسموندي عوضاً عن تحليل الظاهرة ! ان موقفه من الموضوع يشبه تماماً موقف اصحابنا الشعبين فان الشعبين ايضاً يكتفون بملاحظة واقع فيض السكان ولا يستغلون هذا الواقع الا لأجل الشكاوى والتذمرات من الرأسمالية (قارنوا ن . - ون ، ف . ف . ، ومن اليهما) وكما ان سيسموندي لا يحاول حتى ان يحلل العلاقة بين فيض السكان هذا ومقتضيات الانتاج الرأسمالي ، كذلك لم يطرح الشعبيون يوماً على انفسهم مسألة كهذه .

ان الخطأ التام لهذا الاسلوب قد اوضحه التحليل العلمي لهذا التناقض فان هذا التحليل قد اثبت ان فيض السكان الذي هو ، بلا ريب ، تناقض (الى جانب فيض الانتاج وفيض الاستهلاك) ونتيجة ضرورية للتراكم الرأسمالي ، هو في الوقت نفسه جزء مكون **ضروري** من الآلية الرأسمالية * . وبقدر ما تتطور الصناعة الكبيرة

* بقدر ما هو معروف ، وردت وجهة النظر هذه الى فيض السكان للمرة الاولى عند انجلس "Die Lage der arbeitenden Klasse in England" (1845) (وحالة الطبقة العاملة في انجلترا) الناشر فبعد ان وصف المؤلف الحلقة الصناعية العادية في الصناعة الانجليزية ، كتب يقول
ومن هنا يتضح انه ينبغي ان يكون للصناعة الانجليزية دائماً ،

لاحقاً ، بقدر ما يتعرض الطلب على العمال لتقلبات اكبر تبعاً للازمات او لمراحل الازدهار في مجمل الانتاج الوطني او في كل فرع من فروعه ان هذه التقلبات هي قانون للانتاج الرأسمالي الذي لم يكن من الممكن ان يوجد لو لم يكن ثمة فيض من السكان (اي زيادتهم على متوسط طلب الرأسمالية للعمال) مستعد لأن يقدم في كل لحظة الايادي العاملة لأجل اي من فروع الصناعة او لأجل اي من المؤسسات وقد بين التحليل ان فيض السكان يتشكل في جميع فروع الصناعة التي تتغلغل فيها الرأسمالية ، وفي الزراعة تماماً كما في الصناعة ، وان فيض السكان يرتدي اشكالاً مختلفة . الاشكال الرئيسية ثلاثة * : ١ - فيض السكان السائل . وهو يشمل العمال الذين لا يعملون في الصناعة ومع نمو

باستثناء مراحل الازدهار الاعلى القصيرة ، جيش احتياطي عاطل من العمال ، - لكي تتوفر لها امكانية انتاج كميات كبيرة من البضائع التي تطلبها السوق في اشد الاشهر انتعاشا ان هذا الجيش الاحتياطي يتسع او يتقلص تبعاً لحالة السوق التي تؤمن عملاً لقسم قد يكبر او يصغر من افراده . واذا كانت المناطق الزراعية والفروع الصناعية التي اقل ما شملها الازدهار العام تعطي المانيفاكتورات موقتاً عدداً معيناً من العمال في وقت تنشط السوق اكبر التنشط ، فان هؤلاء العمال يشكلون اقلية صغيرة ، وهم ينتسبون كذلك الى الجيش الاحتياطي ، مع فارق وحيد هو انه كان ينبغي الازدهار السريع على وجه الدقة لكي يصبح انتسابهم الى هذا الجيش بادياً للعيان (١٠٦)

من المهم ان يلاحظ المرء في الكلمات الاخيرة اعتبار قسم من السكان الزراعيين يتوجه موقتاً الى الصناعة في عداد الجيش الاحتياطي وهذا هو بالضبط ما سمته النظرية اللاحقة بالشكل الخفي لفيض السكان (راجعوا رأس المال) ماركس (١٠٧)

* قارنوا : زيبير ودافيد ريكاردو والنخ . ص ص ٥٥٢-٥٥٣ .

سانت-بطرسبورغ . ١٨٨٥ .

الصناعة ينمو كذلك عددهم بالضرورة ٢- فيض السكان الخفي وهو يشمل سكان الريف ممن يفقدون استثماراتهم مع تطور الرأسمالية ولا يجدون اعمالاً غير زراعية وهؤلاء السكان هم دائماً على استعداد لتقديم الايدي العاملة الى اي من المؤسسات ٣- فيض السكان الراكد يشمل السكان العاملين « بشكل غير صحيح الى اقصى حد » (١٠٨) ، وبشروط ادنى من المستوى العادي . وينتسب اليهم بصورة رئيسية سكان الريف وسكان المدن على السواء العاملون في بيوتهم من اجل الصناعيين ومن اجل المتاجر ان مجمل جميع هذه الفئات من السكان هو بالذات الذي يشكل فيض السكان النسبي او الجيش الاحتياطي ان التعبير الاخير يبين بوضوح من هم السكان المعنيون انهم العمال الضروريون للرأسمالية لأجل توسيع المؤسسات المحتمل ، ولكن الذين لا يمكن ابدأ تشغيلهم على الدوام .

وهكذا خلصت النظرية في هذه المسألة ايضاً الى استنتاج مناقض كلياً لاستنتاج الرومانطيين فان فيض السكان يعني بنظر هؤلاء استحالة الرأسمالية او وجودها « خطأ » اما في الواقع ، فان الحال بالعكس تماماً فبما ان فيض السكان هو تكملة ضرورية لفيض الانتاج ، فانه يشكل جزءاً ضرورياً من الاقتصاد الرأسمالي ، لولاها لما كان من الممكن لهذا الاقتصاد لا ان يتواجد ولا ان يتطور . وهنا ايضاً عرض يفروسي الامر بصورة غير صحيحة اطلاقاً ، بلزومه الصمت عن هذه الموضوعة من موضوعات النظرية الجديدة

ان مجرد مقارنة بين وجهتي النظر المذكورتين يكفي لكي نعرف الى اي منهما ينحاز اصحابنا الشعبيون فعن كامل الحق والصواب ، يمكن للفصل المعروض اعلاه من كتاب سيسموندني ان يرد في « دراسات عن اقتصادنا الاجتماعي بعد الاصلاح » للسيد ن . - ون .

ان الشعبين الذي يلاحظون نشوء فيض السكان في روسيا بعد الاصلاح لم يطرحوا يوماً مسألة حاجات الرأسمالية الى جيش احتياطي من العمال فهل كان من الممكن بناء السكك الحديدية لو لم يتشكل على الدوام فيض من السكان ؟ فمعلوم ان الطلب على هذا النوع من العمل يتقلب بشدة على اختلاف السنين فهل كان بوسع الصناعة ان تتطور بدون هذا الظرف ؟ (ففي مراحل حمى النشاط تتطلب الصناعة اعداداً ضخمة من عمال البناء لأجل تشييد المصانع والمباني والمستودعات وما اليها من المشروعات الجديدة ، ولأجل شتى الاعمال المعاونة المحققة بالميامة التي تشكل قسماً كبيراً مما يسمى باعمال الارتزاق غير الزراعية) وهل كان يمكن بدون هذا الظرف ان تنشأ في اطراف بلادنا الزراعة الرأسمالية التي تتطلب مئات الآلاف والملايين من المياومين (عمال اليومية) ، علماً بان تقلبات الطلب على هذا العمل ، كما هو معروف ، شديدة للغاية ؟ وهل كان يمكن ، بدون نشوء فيض السكان ، ان يجري احتطاب الغابات كلياً بسرعة مذهلة من قبل ارباب العمل - صناعيي الاخشاب لتلبية حاجات المصانع ؟ (ان اعمال الغابات ترد ايضاً في عداد اسوأ انواع العمل اجوراً وتنظيماً ، مثلها مثل انواع العمل الاخرى التي يقوم بها سكان الريف في صالح ارباب العمل) . وهل كان يمكن بدون هذا الظرف ان يتطور نظام توزيع العمل على البيوت في المدن والقرى من قبل التجار والصناعيين واصحاب المتاجر ، هذا النظام الذي يشكل ظاهرة منتشرة جدا فيما يسمى بالصناعات الحرفية ؟ ان تقلبات الطلب على العمل المأجور عظيمة للغاية في جميع ميادين العمل هذه (التي تطورت على الاخص بعد الاصلاح) والحال ان نطاق تقلبات هذا الطلب يحدد نطاق فيض السكان الذي تتطلبه الرأسمالية ان الاقتصاديين-الشعبيين لم يبينوا في اي مكان انهم على علم بهذا القاتون . ونحن لا نعتزم ، بالطبع ، ان نحلل هنا

هذه المسائل من حيث جوهرها * فان هذا لا يدخل في مهمتنا فان موضوع مقالتنا هو الرومانطيقية الاوروية الغربية وعلاقتها بالشعبية الروسية وفي هذه الحالة ، تبدو هذه العلاقة كما في جميع الاحوال السابقة ففي مسألة فيض السكان يتبنى الشعبيون كلياً وجهة نظر الرومانطيقية التي تقع على طرفي نقيض مع وجهة نظر النظرية الجديدة وهم يقولون ان الرأسمالية لا تؤمن الشغل للعمال المحررين وهذا يعني انها مستحيلة ، «موجودة خطأ» وهكذا دواليك ولكن هذا لا يعني البتة انه «يعني» فان التناقض ليس الاستحالة (Widerspruch ليس Widersinn) ان التراكم الرأسمالي ، هذا الانتاج لأجل الانتاج حقاً وفعلاً ، انما هو كذلك تناقض . ولكن هذا لا يحول دونه ودون ان يكون قائماً وان يكون قانوناً لنظام اقتصادي معين ويجب قول الشيء نفسه عن جميع التناقضات الاخرى في الرأسمالية ان وجهة النظر الشعبية المذكورة «تعني» فقط ان عيب التملص من جميع هذه التناقضات بالجمال والتعابير قد تغفل عميقاً في عقول الانتلليجنسيا في روسيا

اذن ، لم يعط سيسموندي اي شيء على الاطلاق لأجل تحليل فيض السكان تحليلاً نظرياً ولكن كيف نظر اليه ؟ ان نظرتـه تتألف من جمع فريد بين العواطف البرجوازية الصغيرة وبين المالتوسية يقول سيسموندي «ان العيب الفادح في التنظيم الاجتماعي المعاصر هو ان الفقير لا يستطيع ان يعرف يوماً في اي طلب على العمل يستطيع ان يأمل» (المجلد الثاني ، ص ٢٦١) ، ويتلهف سيسموندي على تلك الازمنة التي كان «السكاف القروي»

* ولهذا لا نتناول هنا ذلك الامر البالغ الاصالة وهو ان عدم تسجيل جميع هؤلاء العمال العديدين جداً يشكل بالنسبة للشعبين الاقتصاديين اساساً للامتناع عن اخذهم بالحسبان .

والفلاح الصغير يعرفان فيها بدقة مداخيلهما « كلما ازداد الفقير حرماناً من الملكية اياً كانت ، كلما ازداد تعرضاً لخطر اقتراض خطأ بصدد دخله ولخطر الاسهام في زيادة عدد سكان (contribuer à accroître une population. . .) لن يجدوا وسائل العيش لان عددهم لن يتطابق مع الطلب على العمل» (المجلد الثاني ، ص ٢٦٣-٢٦٤) انظروا ان ايدولوجي البرجوازية الصغيرة هذا لا يكفيه ان يتمنى وقف كل التطور الاجتماعي بغية الحفاظ على العلاقات البطيريركية بين سكان انصاف متوحشين ؛ فهو مستعد لأن يفرض اي تشويه كان على الطبيعة البشرية شرط ان يؤدي هذا التشويه الى صيانة البرجوازية الصغيرة اليكم ايضا بضعة مقتطفات لا تدع اي مجال للشك بصدد هذه النقطة الاخيرة ان تصفية حساب العامل نصف المعدم كل اسبوع في المصنع قد عودته على ان لا ينظر الى المستقبل ابعد من السبت التالي «وعلى هذا النحو ائلموا فيه الخصال الاخلاقية وشعور العطف» (المجلد الثاني ، ص ٢٦٦) القائمة ، كما سنرى الآن ، في «التعقل الزوجي» ! .. - «ان عائلته سيزداد عدد افرادها بقدر ما تزداد عالة على المجتمع وسوف تكابد (gémira) الامة تحت نير السكان الذين لا يتناسبون (disproportionnée) مع وسائل اعالتهم» (المجلد الثاني ، ص ٢٦٧) صيانة الملكية الصغيرة باي ثمن كان- ذلك هو شعار سيسموندي-وان حتى بتخفيض مستوى الحياة وتشويه الطبيعة البشرية ! واذا سيسموندي ، بعد ان تحدث ، بمظهر رجل دولة ، عن الوقت الذي يكون فيه نمو السكان «مرغوباً فيه» ، يكرس فصلاً خاصاً للحملات على الدين لأن الدين لم يشجب الزيجات «غير المعقولة» ان سيسموندي ، وهو البرجوازي الصغير ، يصبح مالتوسياً اكثر من مالتوس نفسه ما ان يمس مثله الاعلى-البرجوازي الصغير ويعظ سيسموندي

الدين « ان الاولاد الذين يولدون من اجل الفقر فقط يولدون كذلك من اجل الرذيلة فقط ان الجهل في مسائل النظام الاجتماعي قد اجبرهم (اي ممثلي الدين) على شطب العفة من عداد الفضائل الملازمة للزواج ، وكان احد تلك الاسباب الدائمة الفعل التي تدمر التناسب القائم بصورة طبيعية بين السكان ووسائل عيشهم» (المجلد الثاني ، ص ٢٩٤) «يجب على الوعظ الديني ان يعلم الرجال انهم ، اذ يجددون العائلة ، ملزمون بان يعيشوا مع زوجاتهم بعفة لا تقل عن عفة العازبين تجاه النساء اللواتي لا يخصصنهم» (المجلد الثاني ، ص ٢٩٨) وسيسموندي الذي يدعي ، على العموم ، لا بلقب النظري-الاقتصادي وحسب ، بل ايضاً بلقب الاداري الحكيم ، يحسب في الحال ان «تجديد العائلة» يتطلب «بالاجمال والمتوسط ثلاث ولادات» ، وينصح الحكومة «بعدم خداع الناس بالأمل في وضع متيسر يتيح تأسيس عائلة في حين ان هذه المؤسسة الخادعة (cet établissement illusoire) تتركهم في برائن الآلام والفقر والوفيات» (المجلد الثاني، ص ٢٩٩) .

«عندما لم يفصل التنظيم الاجتماعي الطبقة الكادحة عن الطبقة التي تملك ملكية ما ، كان الرأي العام وحده يكفي لأجل درء بليّة (le fléau) الفقر فعلى الدوام ، كان الزارع اذا ما باع تركة والده ، والحرفي اذا ما بدد رأسماله الصغير ، يعتبران ان تصرفهما هذا ينطوي على شيء ما مخجل ولكن الناس المحكوم عليهم بان لا يملكوا اي ملكية في نظام اوروبا المعاصر لا يستطيعون ان يشعروا باي خجل من الوقوع في برائن الفقر» (المجلد الثاني ، ص ٣٠٦-٣٠٧) من العسير الافصاح بمزيد من الوضوح عن غباوة وقساوة المالك الصغير ! وهنا تحول سيسموندي من نظري الى ناصح عملي يعظ بالاخلاق التي يتقيد بها الفلاح الفرنسي ، كما هو معروف ، ببالغ النجاح . وليس هذا مالتوس وحسب ،

بل كذلك مالتوس مفصل قصداً وعمداً بمقياس البرجوازي الصغير . وحين نطالع فصول سيسموندي هذه ، نتذكر عفو الخاطر نزوات برودون الغاضبة النارية حين اراد ان يبرهن ان المالتوسية هي وعظ برذيلة معروفة منافية للطبيعة في الممارسة الزوجية *

٩

الآلات في المجتمع الرأسمالي

بالارتباط مع مسألة فيض السكان ، ترد مسألة اهمية الآلات على العموم

يسهب يفروسي في الحديث عن «ملاحظات» سيسموندي «الباهرة» بصدد الآلات ، ويقول انه «من غير العادل اعتباره خصماً للتحسينات التكنيكية» (العدد ٧ ، ص ١٥٥) وان «سيسموندي لم يكن عدواً للآلات والاختراعات» (ص ١٥٦) «لقد اكد سيسموندي غير مرة الفكرة القائلة ان الآلات والاختراعات ليست ضارة بحد ذاتها بالنسبة للطبقة العاملة ، وانها لا تمسي كذلك الا بفضل ظروف الاقتصاد المعاصر الذي لا يؤدي فيه تعاطم انتاجية العمل لا الى زيادة استهلاك الطبقة العاملة ولا الى تقصير وقت العمل» (ص ١٥٥)

ان جميع هذه الاشارات صحيحة تماما وهذا التقييم لسيسموندي يبين هو ايضا بصورة واضحة جداً ان الشعبي لم يستطع اطلاقاً ان يفهم الرومانطيقى ، ان يفهم وجهة النظر الملازمة

* راجعوا ملحق الترجمة الروسية لمؤلف مالتوس وبحث في نمو السكان (ترجمة بيبكوف سانت-بطرسبورغ . ١٨٦٨ .) مقطع من مؤلف برودون «في العدالة» .

للرومانطيقية الى الرأسمالية ، والفرق الجذري بينها وبين وجهة نظر النظرية العلمية بل انه لم يكن بمستطاع الشعبي ان يفهم هذا لأن الشعبية نفسها لم تذهب الى ابعد من الرومانطيقية ولكن، لئن كانت اشارات سيسموندي الى التناقض في الاستعمال الرأسمالي للآلات تقدماً كبيراً في سنوات العقد الثالث من القرن التاسع عشر، فان الاكتفاء بمثل هذا النقد الابتدائي وعدم فهم محدوديته البرجوازية الصغيرة هما في الوقت الحاضر امر لا يُغتفر اطلاقاً

وفي هذا المجال (اي في مسألة الفرق بين مذهب سيسموندي والنظرية الجديدة) * ، يتمسك يفروسي برأيه بثبات وهو لا يعرف حتى كيف يطرح المسألة فقد اشار الى ان سيسموندي رأى التناقض ، واكتفى بذلك كأنما التاريخ لم يقدم شتى الاساليب والطرائق لانتقاد تناقضات الرأسمالية وفي معرض القول ان سيسموندي لم يعتبر الآلات ضارة بحد ذاتها ، بل من جراء فعلها في نظام اجتماعي معني ، لم يلحظ يفروسي اي وجهة نظر ابتدائية ، سطحية عاطفية تتبدى في هذه المحاكمة وحدها فان سيسموندي قد حكم بالفعل فيما يلي الآلات ضارة ام غير ضارة ؟ و«حل» المسألة بحكم قاطع لا تكون الآلات نافعة الا متى تطابق الانتاج مع الاستهلاك (قارنوا بالمقتبسات في «روسكويه بوغاتستفو» ، العدد ٧ ، ص ١٥٦) بعد كل ما عرضناه ، لا داعي لنا البتة الى تقديم البرهان هنا على ان هذا «الحل» لا يعني غير احلال طوبوية برجوازية صغيرة محل التحليل العلمي للرأسمالية ولا يمكن اتهام سيسموندي بانه لم يقم بهذا التحليل فان المآثر التاريخية لا تُقِيم بما لم تعطه الشخصيات التاريخية بالمقارنة

* وقد رأينا غير مرة ان يفروسي حاول في كل مكان ان يجري هذه المقارنة بين سيسموندي والنظرية المعاصرة .

مع المقتضيات المعاصرة ، بل تُقَيِّم بما أعطته من جديد بالمقارنة مع اسلافها ولكننا لا نقيم هنا ، لا سيسموندي ولا وجهة نظره الابتدائية ، العاطفية ، بل نتحدث عن الاقتصادي من «روسكويه بوغاتستفو» الذي لا يفهم حتى الآن الفرق بين وجهة النظر هذه ووجهة النظر الجديدة . وهو لا يفهم * انه كان ينبغي لأجل تحديد هذا الفرق ، لا طرح مسألة ما اذا كان سيسموندي عدواً للآلات ام لا ، بل مسألة ما اذا كان سيسموندي قد فهم اهمية الآلات في النظام الرأسمالي ؟ ما اذا كان قد فهم دور الآلات في هذا النظام بوصفها عاملاً للتقدم ؟ ولو فعل الاقتصادي من «روسكويه بوغاتستفو» هذا ، لكان استطاع ان يرى انه لم يكن بمقدور سيسموندي ان يطرح هذه المسألة من وجهة نظره الطوبوية ، البرجوازية الصغيرة ، وان ميزة النظرية الجديدة تقوم في طرح وحل هذه المسألة ؛ ولكن استطاع يفروسي ان يفهم ان سيسموندي ، اذ أحل مسألة «فائدة» و«نفع» الآلات على العموم محل مسألة دور الآلات التاريخي في المجتمع الرأسمالي الحالي ، قد توصل ، بالطبع ، الى المذهب بصد «خطر» الرأسمالية واستعمال الآلات الرأسمالي ، ونادى بضرورة «اعاقه» ، «تخفيف» ، «ضبط» نمو الرأسمالية ، وامسى من جراء ذلك رجعيًا ان عدم فهم دور الآلات التاريخي بوصفها عاملاً للتقدم هو الذي يشكل احد الاسباب التي اعتبرت بموجبها النظرية الجديدة مذهب سيسموندي مذهباً رجعيًا

وبديهي اننا لن نعرض هنا المذهب الجديد (اي مذهب ماركس) بصد الانتاج الآلي حسبنا ان نعيد القارى الى دراسة

* في طبعتي عام ١٨٩٨ وعام ١٩٠٨ لم يرد النص التالي والفرق بين وجهة النظر هذه ووجهة النظر الجديدة . وهو لا يفهم . الناشر .

ن زير المشار إليها اعلاه ، الفصل العاشر « الآلات والصناعة الكبيرة » ، ولا سيما الفصل الحادي عشر « تحليل نظرية الانتاج الآلي » * لنشر فقط الى جوهره باقصر الخطوط انه ينحصر في نقطتين : اولاً ، في التحليل التاريخي الذي أثبت مكان الانتاج الآلي في عداد المراحل الاخرى من تطور الرأسمالية وعلاقة الصناعة الآلية بهذه المراحل السابقة (التعاون الرأسمالي البسيط والمانيفاكتورة الرأسمالية) ؛ ثانياً ، في تحليل دور الآلات في الاقتصاد الرأسمالي ولا سيما في تحليل ذلك التغيير الذي تحدثه الصناعة الآلية في جميع ظروف حياة السكان ففي النقطة الاولى ، أثبتت النظرية ان الصناعة الآلية هي مرحلة واحدة فقط (المرحلة العليا على وجه الضبط) من الانتاج الرأسمالي ، وبينت نشوءها من المانيفاكتورة وفي النقطة الثانية ، أثبتت النظرية ان الصناعة الآلية هي تقدم هائل في المجتمع الرأسمالي ، وليس ذلك فقط لأنها تحقق بمقدار هائل زيادة القوى المنتجة واصباح العمل في المجتمع بأسره بالصيغة الاجتماعية * * ، بل ايضاً لأنها تنسف التقسيم المانيفاكتوري للعمل ، وتجعل من الضروري انتقال العمال من اشغال معينة الى اشغال اخرى ، وتدمر نهائياً العلاقات البطورية

* يقول زير في مستهل هذا الفصل « ان المذهب المعروض بصدد الآلات وبصدد الصناعة الكبيرة هو ، والحق يقال ، ينبوع لا ينضب له معين من الافكار الجديدة والدراسات الاصيلة الى حد انه لو عمد احد الى وزن مزايا هذا المذهب النسبية بصورة تامة ، لتعين عليه ان يكتب في هذا الموضوع وحده كتاباً كاملاً او يكاد » (ص ٤٧٣)

* * حين يقارن زير « اجتماع العمل » في المشاعة وفي المجتمع الرأسمالي مع الصناعة الآلية يلاحظ بكامل الحق والصواب « بين «عنصر» المشاعة و«عنصر» المجتمع ذي الانتاج الآلي ، يوجد تقريباً ذلك الفرق القائم ، مثلاً ، بين الوحدة ١٠ والوحدة ١٠٠ » (ص ٤٩٥) .

المتأخرة ، ولا سيما في الريف * ، وتبث في حركة المجتمع التقدمية دفعة في منتهى القوة سواء بموجب الاسباب المذكورة ، ام من جراء تمركز السكان الصناعيين وهذا التقدم يرافقه كذلك ، مثله مثل جميع وجوه التقدم الاخرى للرأسمالية ، «تقدم» التناقضات اي تازمها واتساعها

قد يسأل القارى ما الفائدة من تحليل نظرات سيسموندي في هذه المسألة التي يعرفها الجميع ، ومن هذه الاشارة الملخصة الى النظرية الجديدة التي «يعرفها» الجميع والتي «يوافق» عليها الجميع

لكي نرى الى هذه «الموافقة» نأخذ الآن ابرز اقتصادي شعبي ، عنيانا به السيد ن. -ون ، الذي يدعي بتطبيق النظرية الجديدة تطبيقاً دقيقاً فان السيد ن. -ون ، كما هو معروف ، قد طرح في «دراساته» ، كأحد اغراضه الخاصة ، امر دراسة تحول صناعة النسيج الروسية التي تتميز على وجه الضبط باستعمال الآلات على اكبر نطاق ، الى صناعة رأسمالية .

وهنا نتساءل : اي وجهة نظر يتبناها السيد ن. -ون في هذه المسألة : وجهة نظر سيسموندي (الذي يشاطره السيد ن. -ون ، كما رأينا ، وجهة نظره في عدد كبير جداً من جوانب الرأسمالية) ام وجهة نظر النظرية الجديدة ؟ أهو في هذه المسألة الهامة رومانطيقى ام . . . واقعي ؟ * *

* زبير . المؤلف المذكور سابقاً ، ص ٤٦٧

* * ان كلمة «واقعي» قد وردت هنا عوضاً عن كلمة ماركسسي لاعتبارات تتعلق بالرقابة بوجه الحصر والسبب نفسه ، استعيض عن الاستشهادات من «رأس المال» باستشهادات من كتاب زبير الذي عرض فيه «رأس المال» لماركس . (ملاحظة المؤلف لطبعة ١٩٠٨ . الناشر .)

لقد رأينا ان التحليل التاريخي لنشوء الصناعة الآلية من المانيفاكتورة الرأسمالية هو الميزة الأولى للنظرية الجديدة فهل طرح السيد ن . -ون مسألة نشوء الصناعة الآلية الروسية ؟ كلا . لقد اعطى ، والحق يقال ، إشارة الى ان العمل في البيت لصالح الرأسمالي ، و«الفبركة» اليدوية * كانا سلفين لهذه الصناعة ، ولكنه لم يوضح مسألة علاقة الصناعة الآلية بالمرحلة السابقة لها ، وليس هذا وحسب ، بل آتة حتى لم «يلحظ» ايضاً انه لم يكن من الجائز ان تنعت بـ«الفبركة» ، بموجب التعابير العلمية ، المرحلة السابقة لها (الانتاج اليدوي في البيت او في مشغل الرأسمالي) التي يجب وصفها ، بالتأكيد ، بالمانيفاكتورة الرأسمالية * .

فلا يظنن القارئ ان هذا «النقص» غير ذي اهمية . بالعكس . فهو ذو اهمية بالغة . اولاً ، يجعل السيد ن . -ون على هذا النحو من الرأسمالية والصناعة الآلية شيئاً واحداً وهذه غلطة فظة فان اهمية النظرية العلمية تقوم على وجه الضبط في كونها اوضحت مكان الصناعة الآلية الحقيقي بوصفها إحدى مراحل الرأسمالية ولو ان السيد ن . -ون تبني وجهة نظر هذه النظرية ، فهل كان

* ص ١٠٨ مقتبس من «مجموعة احصاءات ومعلومات عن محافظة موسكو» ، المجلد ٧ ، الجزء ٣ ، ص ٣٢ (الاحصاءات تعرض مؤلف كورسك (في اشكال الصناعة)) «ان تنظيم الصنعة نفسه تغير كلياً منذ عام ١٨٢٢ ؛ وعوضاً عن منتجين حرفيين مستقلين ، يصبح الفلاحون مجرد منفذين لبعض عمليات الانتاج الصناعي الكبير ويكتفون بتقاضي الاجرة بالقطعة»

** لقد اشار زبير عن كامل الحق والصواب الى عدم صلاح التعابير العادية (فبركة ، مصنع ، وما بهما) لأجل البحوث العلمية ، والى ضرورة التمييز بين الصناعة الآلية والمانيفاكتورة الرأسمالية : ص ٤٧٤ .

استطاع ان يصور نمو الصناعة الآلية وانتصارها بصورة «نضال بين شكلين اقتصاديين» «شكل» ما غير معروف ، «قائم على ملكية الفلاح لادوات الانتاج» * ، و«الراسمالية» (ص ص ٢ ، ٣ ، ٦٦ ، ١٩٨ ، وغيرها) ، في حين اننا نرى في الواقع النضال بين الصناعة الآلية والمانيفاكاتورة الراسمالية ؟ وعن هذا النضال لم ينبس السيد ن .-ون بينت شفة ، مع انه ، في صناعة النسيج بالذات ، التي اخذها خصيصاً لأجل الدراسة (ص ٧٩) ، وحسب الاشارة التي اوردها بنفسه ، جرت هذه العملية بالضغط ، اي تعاقب شكلين من الراسمالية ، تعاقب شوهره السيد ن .-ون بتصويره بصورة حلول «الراسمالية» محل «الانتاج الشعبي» وليس من الجلي انه لم يهتم مطلقاً ، من حيث جوهر الامر ، بمسألة تطور الصناعة الآلية الفعلي ، وان طوبوية من طراز طوبوية سيسموندي تماماً تختفي وراء «الانتاج الشعبي» ؟ ثانياً ، لو ان السيد ن .-ون طرح مسألة التطور التاريخي للصناعة الآلية الروسية فهل كان بوسعهم ان يتحدث عن «غرس الراسمالية» (ص ص ٣٣١ ، ٢٨٣ ، ٣٢٣ ، وغيرها) ، بالاستناد الى وقائع المساندة والمساعدة الحكوميتين ،-وهي وقائع حدثت كذلك في اوروبا ؟ وتساءل أيقلد سيسموندي الذي تحدث كذلك تماماً عن «الغرس» ، ام يقلد ممثل النظرية الجديدة الذي درس امر حلول الصناعة الآلية محل المانيفاكاتورة ؟ ثالثاً ، لو ان السيد ن .-ون طرح مسألة التطور التاريخي لاشكال الراسمالية في روسيا (في صناعة النسيج) ، فهل كان بوسعهم ان يتجاهل وجود

* ن - ون ، ص ٣٢٢ هل يختلف هذا ، وان مقدار انملة ، عن اعضاء الصفة المثالية على الاقتصاد الفلاحي البطريركي عند سيسموندي ؟

المانيفاكثورة الرأسمالية في «الصناعات الحرفية» الروسية ؟*
 ولو انه اتبع النظرية فعلاً وحاول ان يتناول بالتحليل العلمي ،
 وان زاوية صغيرة من هذا «الانتاج الشعبي» ايضاً ، - فماذا كان
 بقي من الصورة التي رسمها عن الاقتصاد الاجتماعي الروسي
 على طريقة سوزدال البدائية ، والتي تعكس «انتاجاً شعبياً»
 غامضاً و«رأسمالية» مفصولة عنه ولا تشمل غير «حفنة» من
 العمال (ص ٣٢٦) ؟

لنوجز فيما يتعلق بالنقطة الاولى التي تشكل الفرق بين
 النظرية الجديدة عن الصناعة الآلية وبين النظرية الرومانطيقية ،
 لا يمكن في اي حال من الاحوال اعتبار السيد ن . - ون تابعاً
 للنظرية الاولى ، لأنه لا يفهم حتى ضرورة طرح مسألة نشوء
 الصناعة الآلية بوصفها مرحلة خاصة من مراحل الرأسمالية ويلزم
 الصمت حول وجود المانيفاكثورة الرأسمالية ، هذه المرحلة
 السابقة للالات من مراحل الرأسمالية وعضواً عن التحليل
 التاريخي ، يدس طوبوية «الانتاج الشعبي»
 النقطة الثانية تتعلق بمذهب النظرية الجديدة عن تحويل

* نحن نفترض هنا انه لا داعي الى تقديم البرهان عن هذا الواقع
 الذي يعرفه الجميع حسبنا التذكير بحرفة البرادة في بافلوفو ، وحرفة
 الدباغة في بوغورودسك ، وحرفة السكافة في كيمري ، وحرفة القبعات في
 منطقة مولفيتين ، وحرفة الهارمونيكاك والسماورات في
 تولا وحرفة الصياغة في كراسنويه سيلو ورينايا سلوبودا ، وحرفة
 صنع الملاعق في سيميونوفسكويه وحرفة المصنوعات من القرون في
 «اوستيانشينا» وحرفة الاحذية اللبادية الشتوية في قضاء سيميونوف
 بمحافظة نيجني نوفغورود ، والخ ونحن نستشهد حسب ما وعته
 الذاكرة اذا اخذنا اي دراسة كانت للصناعة الحرفية ، فانه يمكننا ان
 نمدد القائمة الى ما لا نهاية له .

العلاقات الاجتماعية من قبل الصناعة الآلية ان السيد ن . - وون لم يحاول حتى ان يحلل هذه المسألة فقد تشكى كثيراً من الرأسمالية ، وناح على الفبركة (تماماً كما ناح عليها سيسموندي) ، ولكنه لم يقم حتى بمحاولة لدراسة ذلك التحويل للظروف الاجتماعية الذي أحدثته الفبركة * . فان ذلك كان يقتضي على وجه الدقة اجراء مقارنة بين الصناعة الآلية والمراحل السابقة التي لا وجود لها عند السيد ن . - وون ثم ان وجهة نظر النظرية الجديدة الى الآلات بوصفها عاملاً للتقدم في المجتمع الرأسمالي المعني هي كذلك بالضبط غريبة عنه تماماً بل انه ايضاً حتى لم يطرح هذه المسألة * * ، ناهيك عن انه لم يكن بوسعها ان يطرحها ، لأن هذه المسألة ليست غير نتيجة للدراسة التاريخية عن حلول شكل من اشكال الرأسمالية محل شكل آخر ، في حين ان «الرأسمالية» عند السيد ن . - وون تحولت tout court*** محل . . . و الانتاج الشعبي»

ولو اننا طرحنا ، بالاستناد الى «بحث» السيد ن . - وون لتحويل صناعة النسيج في روسيا الى صناعة رأسمالية ، السؤال التالي كيف ينظر السيد ن . - وون الى الآلات ؟ - لما كان بوسعنا ان نتلقى جواباً غير الجواب الذي نعرفه من مؤلفات سيسموندي ان السيد ن . - وون يعترف بان الآلات ترفع انتاجية العمل (وكيف

* نرجو ان لا يفتن عن البال ان معنى هذه الكلمة العلمي يختلف عن معناها العادي فالعلم يحصر استعمالها في الصناعة الآلية الكبيرة فقط

** كما طرحها ، مثلاً ، ا فولقين ، وتعليق الشعبية في مؤلفات السيد فورونتسوف (ف ف . ٠) سانت-بطرسبورغ ، عام ١٨٩٦ .
*** بكل بساطة ، بلا زيادة . الناشر .

لا يعترف بهذا!) - كما اعترف سيسموندي بذلك . ويقول السيد ن . - ون ان الآلات ليست ضارة ، وان استعمالها الرأسمالي هو الضار ، - كما قال سيسموندي ذلك ويظن السيد ن . - ون انه غاب عن بالنا «نحن» ، حين ادخلنا الآلات ، انه يجب ان يتناسب الانتاج مع «قدرة الاستهلاك الشعبية» - كما ظن سيسموندي ذلك .

وهذا فقط واكثر من ذلك لا يظن السيد ن . - ون شيئاً . فان تلك المسائل التي طرحتها وحلتها النظرية الجديدة لا يريد السيد ن . - ون حتى ان يعرفها ، لأنه لم يقم حتى باي محاولة ، لا لدراسة التعاقب التاريخي لمختلف اشكال الانتاج الرأسمالي في روسيا (وان على الاقل بالاستناد الى مثال صناعة النسيج الذي اخذه) ، ولا لدراسة دور الآلات بوصفها عاملاً للتقدم في النظام الرأسمالي المعني .

اذن ، في مسألة الآلات ايضاً - في هذه المسألة الكبيرة للغاية في الاقتصاد النظري - يتبنى السيد ن . - ون وجهة نظر سيسموندي . ان السيد ن . - ون يحاكم تماماً مثل الرومانطيسي ، الامر الذي لا يمنعه البتة ، بالطبع ، من الاقتباس والاقتباس .

وهذا لا يصح بالنسبة لمثال صناعة النسيج وحده وحسب ، بل يصح ايضاً بالنسبة لجميع محاكمات السيد ن . - ون تذكروا على الاقل المثال المذكور اعلاه عن انتاج الطحين ان الاشارة الى استعمال الآلات لا تشكل بالنسبة للسيد ن . - ون غير ذريعة للتذمر العاطفي من ان زيادة انتاجية العمل هذه لا تتناسب مع «قدرة الاستهلاك الشعبية» اما تلك التحويلات في النظام الاجتماعي التي تحدثها الصناعة الآلية على العموم (والتي احدها فعلاً في روسيا) ، فهو لم ينو حتى تحليلها . وهو لا يفهم

البتة مسألة ما اذا كانت هذه الآلات تقدماً في المجتمع الرأسمالي
المعني *

وما قيل عن السيد ن. - ون ، يصح *a fortiori* ** على
الاقتصاديين-الشعبيين الآخرين فان الشعبية لا تزال متشبثة حتى
الآن في مسألة الآلات بوجهة نظر الرومانطيقية البرجوازية الصغيرة ،
مستعيضة عن التحليل الاقتصادي بالتمنيات العاطفية

١٠

الحمايية (١٠٩)

المسألة النظرية الاخيرة التي تهمننا في نظام آراء سيسموندي ،
هي مسألة الحمايية وقد اولى مؤلف "Nouveaux Principes" ،
هذه المسألة قدراً لا بأس به من اهتمامه ، ولكن تحليله يتناولها
هنا ، اكثر ما يتناولها ، من الناحية العملية - لمناسبة الحركة ضد
قوانين الحبوب في انجلترا وهذه المسألة الاخيرة سنتناولها فيما
بعد ، لأنها تنطوي على مسائل اخرى ، اوسع . اما الآن ، فلا يهمنا
غير وجهة نظر سيسموندي في الحمايية ان اهمية هذه المسألة لا
تقوم في مفهوم اقتصادي جديد ما تقدم به سيسموندي ولم يدخل
في العرض السابق ، بل تقوم في فهمه للصلة بين «الاقتصاد»
و«البناء الفوققي» فان يفروسي يؤكد لقراء «روسكويه

* ترسم في النص ، بالاستناد الى نظرية ماركس ، تلك المهام في
نقد نظرات السيد ن - ون ، التي قمت بها فيما بعد في كتابي «تطور
الرأسمالية» (ملاحظة المؤلف لطبعة عام ١٩٠٨ . الناشر .)

** بالاحرى . الناشر .

بوغاتستفو» ان سيسموندي هو «من اوائل اسلاف المدرسة التاريخية المعاصرة واكثرهم موهبة» ، وانه يثور «على عزل الظواهر الاقتصادية عن جميع العوامل الاجتماعية الاخرى» «في مؤلفات سيسموندي ترد النظرة القائلة انه ينبغي للظواهر الاقتصادية ان لا تكون معزولة عن العوامل الاجتماعية الاخرى ، وانه ينبغي دراستها بالارتباط مع الوقائع ذات الطابع الاجتماعي السياسي» (روسكويه بوغاتستفو ، العدد ٨ ، ص ٣٨-٣٩) فلنر اذن ، على اساس المثال المأخوذ ، كيف فهم سيسموندي الصلة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر الاجتماعية السياسية يقول سيسموندي في الفصل «عن الجمارك» (الكتاب الرابع ، الفصل الحادي عشر) «ان حظر الاستيراد مهلك وغير معقول مثله مثل حظر التصدير فهما مخترعان لكي يهبها الامة المانيفاكتورة التي لم تكن تملكها بعد ؛ ولا يمكن النكران انهما يعنيان بالنسبة للصناعة الناشئة اقوى جوائز التشجيع فان هذه المانيفاكتورة تنتج ، اغلب الظن ، جزءاً واحداً او يكاد من مائة جزء من مجمل كمية البضائع من الصنف المعني التي تستهلكها الامة سيتعين على مائة شار ان ينافسوا بعضهم بعضاً ، لكي يحصلوا على البضاعة من البائع الوحيد ، والتسعة والتسعون منهم الذين سيرفض بيعها منهم سيضطرون الى شراء بضائع مهربة وفي هذه الحال ، ستبلغ خسارة الامة ١٠٠ ، وألمنافع ١ . واياً كانت المنافع التي ستعود بها على الامة هذه المانيفاكتورة الجديدة ، فلا ريب في انها على درجة من القلة بحيث انها لا تبرر مثل هذه التضحيات الكبيرة ومن الممكن دائماً ايجاد وسائل اقل تبديداً لحمـل مثل هذه المانيفاكتورة على العمل» (المجلد الاول ، ص ٤٤٠-٤٤١) اليكم باي بساطة يحل سيسموندي هذه المسألة الحمائية «غير معقولة» لأن «الامة» تخسر بسببها !

عن اي «امة» يحكي صاحبنا الاقتصادي ؟ مع اي علاقات اقتصادية يقارن هذا الواقع الاجتماعي السياسي ؟ انه لا يأخذ اي علاقات معينة ، بل يحاكم **على العموم** بصدد الامة كيف **يجب ان تكون حسب تصوراتها** . والحال ان هذه التصورات عما يجب مبنية ، كما نعرف ، على حذف الرأسمالية وعلى سيادة الانتاج الصغير المستقل .

ولكنه من السخافة التامة اجراء مقارنة بين عامل اجتماعي سياسي خاص بنظام اقتصادي معني وبه فقط ، وبين نظام وهمي ما فان الحمائية هي «عامل اجتماعي سياسي» من عوامل الرأسمالية ، بيد ان سيسموندي لا يقارنها بالرأسمالية ، بل بامة ما **على العموم** (او بامة من منتجين صغار مستقلين) . ومن المحتمل انه كان بوسعه ان يقارن الحمائية بالمشاعة الهندية مثلاً ، ويحصل على طابع «غير معقول» و«مهلك» اشد جلاء ، ولكن هذا الطابع «غير المعقول» كان صح كذلك على مقارنته وليس على الحمائية ويورد سيسموندي حساباً طفولياً ، لكي يثبت ان الحماية تنفع اقلية ضئيلة على حساب الجمهور ولكنه لا داعي الى اثبات هذا ، لأنه يتجلى من مفهوم الحمائية ذاته (ولا فرق اذا كان ذلك يعني دفع الجوائز مباشرة ام ازاحة المزاحمين الاجانب)

اما ان الحمائية هي تجسيد لتناقض اجتماعي ، فهذا امر لا جدال فيه ولكن ألا توجد ، يا ترى ، تناقضات في الحياة الاجتماعية في ذلك النظام الذي انشأ الحمائية ؟ بالعكس ، انها تحفل كلها بالتناقضات ، وسيسموندي نفسه اشار الى هذه التناقضات في كل عرضه وعضواً عن ان **يستخلص** سيسموندي هذا التناقض من تناقضات النظام الاقتصادي التي لاحظها هو بنفسه ، **يتجاهل** التناقضات الاقتصادية ، محولاً محاكمته الى «امنية بريئة» فارغة تماماً وعضواً عن ان يقارن هذا الاجراء الذي يعود ، على حد

قوله ، بمنفعة لفريق صغير ، مع وضع هذا الفريق في عموم اقتصاد البلاد ومع مصالح هذا الفريق ، يقارنه مع موضوعة مجردة عن «الخير العام» وهكذا نرى بالتالي ان سيسموندي ، على نقيض قول يفروسي ، يعزل على وجه الضبط الظاهرات الاقتصادية عن الظاهرات الاخرى (دارسا الحمائية في معزل عن النظام الاجتماعي) ولا يفهم البتة الصلة بين الوقائع الاقتصادية والوقائع الاجتماعية السياسية وان المقطع الذي اوردناه يتضمن كل ما يستطيع ان يعطيه ، كنظري ، في مسألة الحمائية ؛ اما الباقي ، فانه مجرد سرد لهذا «من المشكوك فيه ان تدرك الحكومات تماما باي ثمن تشتري هذه المنفعة (تطوير المانيفاكتور) وتلك التضحيات الرهيبة التي تفرضاها على المستهلكين» (المجلد الاول ، ص ٤٤٢-٤٤٣) «لقد شاءت حكومات اوروبا ان تقهر الطبيعة» (faire violence à la nature) . اي طبيعة ؟ اوليست «طبيعة» الرأسمالية هي التي «تقهر»ها الحمائية ؟ «لقد اكرهت الامة ، اذا جاز القول (en quelque sorte) ، على نشاط ظاهري» (المجلد الاول ، ص ٤٤٨) «لقد ذهب بعض الحكومات الى حد انها تدفع لتجارها لكي توفر لهم امكانية البيع باسعار اخص ؛ وبقدر ما تكون هذه التضحية غريبة ، وبقدر ما تناقض ابط الحسابات ، بقدر ما ينسبونها الى السياسة العليا الحكومات تدفع لتجارها على حساب رعاياها» (المجلد الاول ، ص ٤٢١) وهلمجرأ وهكذا دواليك ها هي الآراء التي يتحفنا بها سيسموندي ! وفي اماكن اخرى ، ينعت الرأسمالية ، كأنما يستخلص استنتاجاً من هذه الآراء ، «بالاصطناعية» و«المفروسة» (المجلد الاول ، ص ٣٧٩ ، opulence factice) ، «المنبتية» (المجلد الثاني ، ص ٤٥٦) وما الى ذلك وبما انه بدأ بالاستعاضة عن تحليل التناقضات المعنية بالتمنيات البريئة ،

فقد خلص الى تشويه الواقع بصراحة في صالح هذه التمنيات ومن هنا ينجم ان الصناعة الرأسمالية التي «يدعمونها» بمثل هذا الجهد ، ضعيفة ، لا اساس لها ، وما الى ذلك ، ولا تضطلع بالدور الراجح في اقتصاد البلاد ، وان هذا الدور الراجح يعود ، **بالتالي** ، الى الانتاج الصغير ، والخ اما الواقع الذي لا ريب فيه ولا مرأء فيه ، وهو ان الحماية لم تنشأ الا في نظام اقتصادي معين وعن تناقضات معينة في هذا النظام ، وانها تعرب عن المصالح الفعلية لطبقة فعلية تضطلع بالدور الراجح في الاقتصاد الوطني ، - فانه محوّل الى لا شيء ، وحتى الى نقيضه بواسطة بعض الجمل العاطفية ! اليكم نموذجاً آخر (بصدد الحماية الزراعية ، - المجلد الاول ، ص ٢٦٥ ، الفصل عن قوانين الحبوب)

«ان الانجليز يصورون لنا مزارعهم الكبيرة بصورة الوسيلة الوحيدة لتحسين الزراعة ، اي تامين الآذات بوفرة كبيرة من المنتوجات الزراعية بسعر ارخص ، - في حين انهم بالفعل ، وبالعكس على وجه الضبط ، ينتجونها بسعر اغلى . . .»

هذا المقطع رائع الدلالة لأنه يبين بمثل هذا الوضوح اساليب المناقشات الرومانطيقية التي استوعبها الشعبيون الروس كلياً ! فان واقع تطور نظام المزارع والتقدم التكنيكي المرتبط به يُصوّر بصورة منهج مطبق قصداً وعمداً الانجليز (اي الاقتصاديون الانجليز) يعرضون هذا المنهج لتحسين الزراعة على انه الوسيلة الوحيدة ان سيسموندي يريد ان يقول انه «كان يمكن ان تكون» هناك وسائل اخرى لرفع مستوى الزراعة ، غير نظام المزارع ، اي انه «كان يمكن ان تكون» ايضاً في مجتمع مجرد ما ، وليس في ذلك المجتمع الفعلي في مرحلة تاريخية معينة ، «المجتمع» القائم على الاقتصاد البضاعي الذي يتحدث عند الاقتصاديون الانجليز والذي كان يجب ان يتحدث عنه

سيسموندي أيضاً «تحسين الزراعة أي تأمين الذات (الامة ؟) بوفرة كبيرة من المنتوجات» ليس ابدأ «اي» فان تحسين الزراعة وتحسين احوال تغذية الجمهور ليسا البتة الشيء نفسه ؛ وان عدم تطابق هذا وذاك ليس ممكناً وحسب ، بل ايضاً ضروري في نظام اقتصادي يريد سيسموندي ان يتلمص منه بمثل هذا الجهد مثلاً من الممكن ان تعني زيادة مبدورات البطاطا زيادة انتاجية العمل في الزراعة (استعمال النباتات ذات الجذور الدرنية) وزيادة فائض القيمة - الى جانب تردي تغذية العمال وهذه هي طريقة الشعبى عينها اي طريقة الرومانطيقى الآن - ومفادها التهرب بالجمل والتعابير من تناقضات الحياة الفعلية

ويستطرد سيسموندي قائلاً «وبالفعل ، ان هؤلاء المزارعين ، الاغنياء واي غنى ، الاذكياء واي ذكاء ، المدعومين (secondés) واي دعم بكل تقدم للعلوم ، والذين عدة دابتهم جميلة واي جمال ، واسيحتهم ثابتة واي ثبات ، وحقولهم مطهرة من النباتات الطفيلية واي تطهير ، - لا يستطيعون ان يصمدوا لمزاحمة الفلاح البولوني الحقير ، الجاهل ، الذي يعاني ظلم العبودية ، ويفتش عن العزاء في السكر فقط ، والذي لا تزال زراعته في حالة الفن الطفولية ان الحبوب المجموعة في وسط بولونيا ، والتي تدفع اجور النقل على مئات ومئات الفراسخ ، على الانهر ، وعلى اليابسة ، وعلى البحار ، وتدفع رسوم استيراد تبلغ ٣٠ و ٤٠٪ من قيمتها ، - هي مع ذلك ارخص من حبوب اغني مقاطعات انجلترا» (المجلد الاول ، ص ٢٦٥) «وهذا التناقض يحير الاقتصاديين الانجليز» وهم يستشهدون بالاتوات وما اليها ولكن المسألة لا تقوم في هذا «فان نظام الاستثمار نفسه رديء وقائم على بناء تحتي خطر وهذا النظام كان جميع الكتاب يعرضونه منذ امد قريب كموضوع جدير باعجابنا ، ولكنه يجب

علينا ، بالعكس ، ان نطلع عليه جيداً لكي نحترس من تقليده»
(المجلد الاول ، ص ٢٦٦)

هذا الرومانطيسي الذي يعرض الرأسمالية الانجليزية (نظام المزارع) بصورة نظام غير صحيح اخترعه الاقتصاديون ، ويتوهم ان «حيرة» الاقتصاديين الذين يغمضون عيونهم عن تناقضات نظام المزارع هي حجة كافية ضد المزارعين ، ما اشد سداجته ، أليس كذلك ؟ وما اشد سطحية فهمه الذي يبحث عن تفسير للعمليات الاقتصادية ، لا في مصالح مختلف الجماعات ، بل في ضلالات الاقتصاديين والكتاب والحكومات ! ان سيسموندي الطيب يريد ان يقرع ويخجل المزارعين الانجليز ، والمزارعين القاريين معهم لكي لا «يقلدوا» مثل هذه الانظمة «الرديئة» !

ولكن لا تنسوا ان هذا كتب منذ ٧٠ سنة ، وان سيسموندي راقب اولى خطوات هذه الظاهرات التي كانت لا تزال جديدة آنذاك . وسداجته هو قابلة للمعذرة ، لأن الاقتصاديين الكلاسيكيين (معاصريه) اعتبروا هذه الظاهرات الجديدة ، بسداجة ليست اقل من سداجته ، نتاج خصائص خالدة وطبيعية للطبيعة البشرية . ولكننا نسأل : هل اضاف اصحابنا الشعبيون ولو كلمة اصيلة واحدة الى حجج سيسموندي في «اعتراضاتهم» على الرأسمالية المتنامية في روسيا ؟

اذن ، تبين مناقشات سيسموندي بصدد الحماية انه براء تماماً من وجهة النظر التاريخية بل انه يناقش بطريقة مجردة تماماً مثله في ذلك مثل الفلاسفة والاقتصاديين في القرن الثامن عشر متميزاً عنهم بامر واحد فقط ، هو اعلانه ان المجتمع العادي والطبيعي ليس المجتمع البرجوازي ، بل مجتمع المنتجين الصغار المستقلين ولهذا لا يدرك البتة الصلة بين الحماية ونظام اقتصادي معين ، ويتملص من هذا التناقض في الميدان الاجتماعي

السياسي بجمل وتعابير حساسة عن «الخطأ» و«الخطر» والغلط واللامعقولة وما إليها كالتي تملص بها من التناقضات في الحياة الاقتصادية ولهذا يعرض الامر باقصى السطحية ، مصوراً مسألة الحماية ونظام حرية التجارة (١١٠) بصورة مسألة السبيل «الخطي» والسبيل «الصحيح» (اي ، حسب تعبيره ، مسألة الرأسمالية ام مسألة السبيل للارأسمالي)

ولقد كشفت النظرية الجديدة هذا الضلال كلياً ، مبينة صلة الحماية بنظام تاريخي معين للاقتصاد الاجتماعي ، بمصالح الطبقة السائدة في هذا النظام ، بهذه المصالح التي تلقى مساندة الحكومات وبيّنت ان مسألة الحماية وحرية التجارة هي مسألة بين ارباب العمل (واحياناً بين ارباب العمل من مختلف البلدان ، واحياناً بين مختلف كتل ارباب العمل في بلد معني)

واذا قارناً وجهتي النظر هاتين الى الحماية مع موقف الاقتصاديين-الشعبيين منها ، لرأينا انهم يتبنون كلياً في هذه المسألة ايضاً وجهة نظر الرومانطيين ، اذ انهم يقارنون الحماية ، لا ببلد رأسمالي ، بل ببلد مجرد ما ، «بالمستهلكين» tout court ، ويعتبرونها دعماً «خاطئاً» و«غير معقول» للرأسمالية «المنبتية» والخ ففي مسألة استيراد الآلات الزراعية بدون رسوم جمركية ، مثلاً ، هذا الاستيراد الذي يستثير النزاع بين ارباب العمل الصناعيين وارباب العمل الزراعيين ، يدافع الشعبيون بكل قواهم ، بالطبع ، عن ارباب العمل . الزراعيين نحن لا نريد ان نقول انهم ليسوا على حق . ولكن هذه مسألة واقع ، مسألة حقبة تاريخية معينة ، مسألة معرفة اي كتلة من ارباب العمل تعبر عن أعم مصالح تطوّر الرأسمالية واذا كان الشعبيون على حق ، فليس ذلك بالطبع لأن فرض الرسوم يعني «دعم الرأسمالية» بصورة «اصطناعية» ، وان

الغاءها يعني دعم الحرفة الشعبية «المزمنة» ، بل بكل بساطة لأن تطور الرأسمالية الزراعية (التي تحتاج الى الآلات) ، بتعجيله اضمحلال العلاقات القروسطية في الريف ونشوء السوق الداخلية من اجل الصناعة ، يعني تطور الرأسمالية على العموم بمزيد من السعة ، ومزيد من الحرية ، ومزيد من السرعة

نحن نتوقع اعتراضاً بصدد تصنيف الشعبين في مصف الرومانطيقين في هذه المسألة قد يقولون انه من الضروري هنا تمييز السيد ن . - ون الذي يقول صراحة ان مسألة حرية التجارة والحماية هي مسألة رأسمالية ، ويقول هذا اكثر من مرة ، وحتى «يستشهد» اجل ، اجل ، ان السيد ن - ون حتى يستشهد ! ولكن اذا ساقوا لنا هذا المقطع من «الدراسات» ، فاننا نسوق مقاطع اخرى يعلن فيها ان دعم الرأسمالية هو «غرس» (فضلاً عن ان ذلك ورد في «نتائج واستنتاجات» ! ص ٣٣١ ، ٣٢٣ وكذلك (٢٨٣) ، ويفسر تشجيع الرأسمالية على انه «ضلال مهلك» بكوننا «قد غاب عن بالنا نحن» ، «نسينا نحن» ، «كدرونا» ، وهكذا دواليك (ص ٢٩٨ قارنوا بما لدى سيسموندي !) باي نحو يمكن ان يتلاءم هذا مع الزعم القائل ان دعم الرأسمالية (بجوائز التصدير) هو «احد التناقضات العديدة التي تعج بها حياتنا الاقتصادية * علماً بان هذا التناقض ، مثله مثل جميع التناقضات الاخرى ، مدين بوجوده لشكل يرتديه الانتاج كله» (ص ٢٨٦) ؟ لاحظوا : الانتاج كله ! نحن نسال كل امرئ غير متحيز اية وجهة نظر يتبنى هذا الكاتب الذي يفسر دعم «شكل يرتديه الانتاج كله» بانه «ضلال» ؟ وجهة نظر

* مثلما «تعج» و«الدراسات» بندايات «الينا» ، بصيحات : «نحن» وغيرها من الجمل التي تتجاهل هذه التناقضات .

سيسموندي ام وجهة نظر النظرية العلمية ؟ ان «استشهادات» السيد ن . - ون تبدو هنا ايضاً (كما في المسائل المدروسة اعلاه) بمثابة حواش تافهة ، خرقاء لا تفصح البتة عن اقتناع فعلي بقابلية تطبيق هذه «الاستشهادات» على الواقع الروسي ان «استشهادات» السيد ن - ون انما هي لافتة للنظر الجديدة لا تفعل غير ان تضلل القارى' انها بدلة «واقعي» ملبوسة بغير لياقة وتستر رومانطيقياً اصيلاً* .

١١

اهمية سيسموندي العامة في تاريخ الاقتصاد السياسي

لقد اطلعنا على جميع أهم موضوعات سيسموندي في ميدان الاقتصاد النظري واستخلاصاً للرصيد نرى ان سيسموندي يظل في كل مكان مخلصاً لنفسه ، وان وجهة نظره تبقى هي هي وهو يختلف في جميع النقاط عن الكلاسيكيين بكونه يشير الى تناقضات الرأسمالية هذا من جهة ومن جهة اخرى ، لا يستطيع (بل لا يريد) في اي نقطة اخرى ان يواصل تحليل الكلاسيكيين ، ولذا

* اننا نتساءل بارتياح الا يعتبر السيد ن - ون هذه «الاستشهادات» تعويذة تقيه من كل نقد ؟ والا فانه من العسير ان نفسر لانفسنا هذا الامر ، وهو ان السيد ن - ون ، الذي يعرف من السيدين ستروفه وتوغان-بارانوفسكي عن مقارنة مذهبه بمذهب سيسموندي ، قد «استشهد» في احدى مقالاته في «روسكويه بوغاتستفو» (عام ١٨٩٤ ، العدد ٦ ، ص ٨٨) برأي ممثل للنظرية الجديدة يصنف سيسموندي في عداد الرجعيين البرجوازيين الصغار والطوبويين (١١١) اغلب الظن ان السيد ن - ون على يقين راسخ انه بهذا «الاستشهاد» قد «دحض» مقارنة شخصه الكريم بسيسموندي .

يكتفي بنقد الرأسمالية نقداً عاطفياً من وجهة نظر البرجوازي الصغير وهذه الاستعاضة عن التحليل العلمي بالشكاوى والتذمرات العاطفية تشتت عنده سطحية خارقة في الفهم أما النظرية الجديدة التي استوعبت الاشارات الى تناقضات الرأسمالية ، فقد شملت هذه التناقضات ايضاً بالتحليل العلمي وخلصت في جميع النقاط الى استنتاجات تختلف اختلافاً جذرياً عن استنتاجات سيسموندي وتؤدي بالتالي الى وجهة نظر الى الرأسمالية مضادة تماماً

في «نقد بعض موضوعات الاقتصاد السياسي»
 آ "Zur Kritik" (١١٢) الترجمة الروسية ، موسكو ، عام ١٨٩٦
 توصف اهمية سيسموندي العامة في تاريخ العلم على النحو التالي :

« لقد تحرر سيسموندي من تصور بوغيلبر القائل ان العمل الذي يشكل مصدر القيمة التبادلية انما تشوّهه النقود ، ولكنه يحمل على الرأسمال الصناعي الكبير كما يحمل بوغيلبر على النقود»
 (ص ٣٦)

ان المؤلف يريد ان يقول كما ان بوغيلبر نظر نظرة سطحية الى التبادل البضاعي ، معتبراً اياه نظاماً طبيعياً ، واعترض على النقود التي رأى فيها «عنصراً غريباً» (ص ٣٠ ، المرجع نفسه) ، كذلك اعتبر سيسموندي الانتاج الصغير نظاماً طبيعياً واعترض على الرأسمال الكبير الذي رأى فيه عنصراً غريباً ان بوغيلبر لم يفهم الصلة الوثيقة والطبيعية بين النقود والتبادل البضاعي ، لم يفهم انه يعارض شكلي «العمل البرجوازي» احدهما بالآخر كعنصرين غريبين احدهما عن الآخر (المرجع نفسه ، ص ٣٠-٣١) ولم يفهم سيسموندي الصلة الوثيقة والطبيعية بين الرأسمال الكبير والانتاج الصغير المستقل ، لم يفهم انهما شكلا الاقتصاد البضاعي . ان بوغيلبر ، «اذ يعترض على العمل

البرجوازي في احد شكلية» ، «بمجده في شكله الآخر ، فيفرق بالتالي في حماة الطوبوية» (المرجع نفسه) وسيسموندي ، اذ يعترض على الرأسمال الكبير ، اي على الاقتصاد البضاعي في احد شكلية ، اي الشكل الاكثر تطوراً ، انما مجرد المنتج الصغير (ولا سيما الفلاحين) اي الاقتصاد البضاعي في شكله الآخر ، الشكل الجيني وحسب ، ففرق بالتالي في حماة الطوبوية .

ويستطرد مؤلف «النقد» قائلًا «اذا كان الاقتصاد السياسي في شخص ريكاردو يستخلص بلا رحمة ولا شفقة استنتاجه الاخير وينتهي بذلك ، فان سيسموندي يستكمل هذه النتيجة ممثلاً في نفسه بالذات شكوك الاقتصاد السياسي» (ص ٣٦)

وهكذا يحصر مؤلف «النقد» اهمية سيسموندي في كونه **اثار مسألة** تناقضات الرأسمالية ، وطرح بالتالي مهمة التحليل اللاحق ثم ان جميع الآراء المستقلة التي ادلى بها سيسموندي الذي اراد هو ايضاً ان يجيب عن هذه المسألة ، انما يعتبرها المؤلف المذكور آراء غير علمية ، وسطحية ، وتعكس وجهة نظره الرجعية البرجوازية الصغيرة (راجعوا التقييمات المذكورة اعلاه ، وتقييماً آخر يرد ادناه لمناسبة «اقتباس» يفروسي)

ومن خلال مقارنة مذهب سيسموندي بالشعبية ، نرى في جميع النقاط تقريباً (باستثناء انكار نظرية ريكاردو بشأن الريع وباستثناء المواعظ المالتوسية المقدمة للفلاحين) تشابهاً مذهلاً يصل احياناً الى حد وحدة التعابير ان الاقتصاديين الشعبين يتبنون كلياً وجهة نظر سيسموندي وسوف نفتتح بذلك مرة اخرى فيما يلي ، عندما ننتقل من النظرية الى آراء سيسموندي في المسائل العملية .

اما فيما يتعلق ، اخيراً ، بيفروسي ، فانه لم يعط في اي نقطة تقييماً صحيحاً لآراء سيسموندي . فحين اشار يفروسي

الى تنويه سيسموندي بتناقضات الرأسمالية وتنديده بها ، لم يدرك البتة ، لا الفرق الحاد بين نظريته ونظرية المادية العلمية ، ولا التضاد التام بين وجهة النظر الرومانطيقية ووجهة النظر العلمية الى الرأسمالية فان عطف الشعبي على الرومانطيسي ، واجماعهما المؤثر في الآراء قد حالا دون صاحب المقالة في «روسكويه بوغاتستفو» ودون وصف هذا الممثل الكلاسيكي للرومانطيقية في علم الاقتصاد وصفاً صحيحاً

لقد اوردنا الآن رأياً في سيسموندي يقول انه «مثل في نفسه بالذات شكوك» الاقتصاد الكلاسيكي

ولكنه لم يخطر البتة في بال سيسموندي ان يكتفي بهذا الدور (الذي يمنحه مكاناً مشرفاً بين الاقتصاديين) ، بل حاول ، كما رأينا ، ان يبدد الشكوك ، ولكن محاولاته كانت غير موفقة اطلاقاً وفضلاً عن ذلك ، اتهم الكلاسيكيين وعلمهم بكونه اتبع ، على حد اعتقاده ، اساليب غير صحيحة ، لا بكونه أحجم عن تحليل التناقضات «ان العلم القديم لا يعلمنا لا فهم ولا تجنب» المصائب الجديدة (المجلد الاول ، الفصل الخامس عشر) هكذا يقول سيسموندي في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه ، مفسراً هذا الواقع ، لا بكون تحليل هذا العلم ناقصاً وغير منسجم ، بل بكونه ، على حد زعمه ، «اندفع في التجريد» (المجلد الاول ، ص ٥٥ ان تلامذة آدم سميث الجدد في انجلترا قد اندفعوا (se sont jetés) في التجريد ، متناسين «الانسان») - و«يسير في سبيل خاطي (المجلد الثاني ، ص ٤٤٨) ففيم تتلخص اذن اتهامات سيسموندي بحق الكلاسيكيين التي تتيح له استخلاص مثل هذا الاستنتاج ؟

«ان اشهر الاقتصاديين قد اولوا الاستهلاك والتصريف القليل

القليل من الانتباه» (المجلد الاول ، ص ١٢٤) .

وقد تكرر هذا الاتهام منذ زمن سيسموندي مراراً لا عد لها واعتبروا من الضروري فصل «الاستهلاك» عن «الانتاج» بوصفه باباً خاصاً من ابواب العلم ؛ وقالوا ان الانتاج رهن بقوانين الطبيعة في حين ان الاستهلاك رهن بالتوزيع الذي يتوقف على ارادة الناس ، وهلم جراً وهكذا دواليك ومعلوم ان اصحابنا الشعبين يتبنون الافكار ذاتها ، مخصصين للتوزيع المرتبة الاولى *
 ما هو مغزى هذه التهمة ؟ انها لا تقوم الا على فهم غير علمي اطلاقاً لموضوع الاقتصاد السياسي بالذات فان موضوعه ليس البتة «انتاج القيم المادية» كما يقولون احياناً كثيرة (فهذا هو موضوع التكنولوجيا) ، بل العلاقات الاجتماعية بين الناس في حقل الانتاج وبفهم «الانتاج» بالمعنى الاول وحده ، يمكن فصل

* غني عن البيان ان يفروسي كذلك لم يلبث ان اطرى سيسموندي على هذا ايضا فنحن نقرأ في «روسكويه بوغاستفوف» ، العدد ٨ ، ص ٥٦ «في مذهب سيسموندي ، لا تهم التدابير المنفردة ، الخاصة التي يقترحها بقدر ما تهم الروح العامة التي تفعم نظامه كله وخلافاً للمدرسة الكلاسيكية يبرز سيسموندي بقوة خاصة مصالح التوزيع ، وليس مصالح الانتاج» . ان يفروسي ، رغم «استشهاده» المتكررة بالاقتصاديين «الجدد» ، لم يفهم مذاهبهم ، ويظل متخبطاً في الهراء العاطفي الذي يتميز به النقد البدائي للرأسمالية وهنا ايضا يريد صاحبنا الشعبي ان يتخلص بمقارنة سيسموندي «بالعديد من ممثلي المدرسة التاريخية البارزين» ؛ ويتبين ان «سيسموندي مضى الى ابعده» (المرجع نفسه) وبذلك يكتفي يفروسي تماماً ! «مضى الى ابعده» من البروفسورات الالمان — فماذا تريدون اكثر من هذا ؟ ومثل جميع الشعبين ، يحاول يفروسي ان ينقل مركز الثقل الى واقع ان سيسموندي قد انتقد الرأسمالية اما ان نقد الرأسمالية يأتي بصورة مختلفة ، وانه يمكن نقد الرأسمالية من وجهة النظر العاطفية ومن وجهة النظر العلمية ، — فان الاقتصادي من «روسكويه بوغاستفوف» لا يفهم هذا ، على ما يبدو .

«التوزيع» عنه بصورة خاصة ؛ وفي هذه الحال ، ستظهر في «باب» الانتاج ، عوضاً عن مقولات اشكال محددة تاريخياً للاقتصاد الاجتماعي ، مقولات تتعلق بعملية العمل على العموم فالمبتذلات الفارغة كهذه لا تؤدي عادة الا فيما بعد الى طمس الظروف التاريخية والاجتماعية (والمثال على ذلك - مفهوم الرأسمال ، على الاقل) اما اذا نظرنا بثبات الى «الانتاج» نظرنا الى علاقات اجتماعية في حقل الانتاج ، فان «التوزيع» و«الاستهلاك» على السواء سيفقدان كل اهمية مستقلة . وما دامت العلاقات في حقل الانتاج قد توضحت ، - فقد توضح بذلك النصيب الذي يعود في الانتاج الى مختلف الطبقات ، وتوضح بالتالي «التوزيع» و«الاستهلاك» وبالعكس ، اذا لم تتوضح علاقات الانتاج (مثلاً) ، اذا لم تُفهم عملية انتاج كل الرأسمال الاجتماعي بمجمله) ، تتحول جميع الآراء بصدد الاستهلاك والتوزيع الى مبتذلات او الى تمنيات رومانطيقية بريئة وسيسموندي هو مؤسس هذه المفاهيم كذلك رودبرتوس تكلم كثيراً عن «توزيع المنتج الوطني» ، وانشأ ذوو المكانة «الجدد» بنظر يفروسي حتى «مدارس» خاصة كان الاهتمام الخاص بالتوزيع احد مبادئها *

وجميع نظريي «التوزيع» و«الاستهلاك» هؤلاء لم يستطيعوا ان يحلوا حتى المسألة الاساسية ، مسألة الفرق بين الرأسمال

* من بالغ الحق والصواب يقرُّب انغريم سيسموندي من «اشتراكيي المنابر» (ص ٢١٢ «تاريخ الاقتصاد السياسي» موسكو ، عام ١٨٩١) حين يعلن بسداجة ولقد انحزنا منذ حين (١١) الى رأي سيسموندي في الدولة بوصفها قوة يجب عليها ان تعنى بتوزيع خيرات التشكييلة الاجتماعية والتقدم الحديث قدر الامكان ، على جميع طبقات المجتمع» (ص ٢١٥) اما باي عمق تتميز «آراء» سيسموندي هذه ، فهذا ما سبق ورايناه من مثال الحمائية .

الاجتماعي والدخل الاجتماعي ، وظلوا جميعهم يتخبطون في التناقضات التي توقوف امامها آدم سميث * ولم يفلح في حل القضية غير اقتصادي لم يبرز ابدأ التوزيع على الاخص ، واعترض بحزم شديد على الآراء «المبتدلة» بصدد «التوزيع» (قارنوا ملاحظات ماركس على برنامج غوتا الواردة عند ب ستروفه في مؤلفه «ملاحظات انتقادية» ، ص ١٢٩ ، العبارة المقتبسة لتصدير الفصل الرابع) وفضلاً عن ذلك ، تلخص حل القضية ذاته في تحليل تجديد إنتاج الرأسمال الاجتماعي ان المؤلف لم يثر بشكل خاص لا مسألة الاستهلاك ولا مسألة التوزيع ؛ ولكن هذه وتلك اتضحتا تماما بصورة تلقائية بنتيجة السير الى النهاية بتحليل الإنتاج .

« ان التحليل العلمي لاسلوب الإنتاج الرأسمالي يثبت ان شروط التوزيع التي تشبهه ، من حيث جوهرها ، شروط الإنتاج ، تشكل الجانب الآخر من هذه الاخيرة ، بحيث ان هذه وتلك تتسم على السواء بالطابع العرضي تاريخياً ذاته » «الاجرة تفترض العمل المأجور ، والربح يفترض الرأسمال وشكلا التوزيع هذان يفترضان بالتالي سمات (Charaktere) اجتماعية محددة لشروط الإنتاج وعلاقات اجتماعية محددة لعوامل الإنتاج وبالتالي ليست علاقة التوزيع المحددة غير تعبير عن علاقة الإنتاج المحددة

* راجعوا ، مثلاً ، مقالة ر . هاير «الدخل» «Handw. der St.» (الترجمة الروسية في مجموعة «الصناعة») التي تعرض كل التشوش العاجز في آراء البروفسورات الالمان «الجدد» بصدد هذا الموضوع وممن الغريب ان ر ماير ، الذي اعتمد مباشرة على آدم سميث واورد في عداد المراجع تلك الفصول ذاتها من المجلد الثاني من «رأس المال» التي تتضمن دحضاً تاماً لآدم سميث ، لا يشير الى ذلك في النص .

تاريخياً» «... كل شكل للتوزيع يزول مع زوال شكل محدد للانتاج يناسبه وينبع منه»

«ان المذهب الذي لا ينظر نظرة تاريخية الا الى علاقات التوزيع وليس الى علاقات الانتاج ، ما هو ، من جهة ، المذهب للنقد الناشئ ، الذي لا يزال وجلاً (غير منسجم ، befangen) للاقتصاد البرجوازي وهو من جهة اخرى ، يرتكز على الخلط والتشبيه بين عملية الانتاج الاجتماعية وعملية العمل العادية التي يجب ان يقوم بها حتى الانسان المعزول بصورة مصطنعة بدون اي مساعدة اجتماعية وبما ان عملية العمل ليست غير التفاعل بين الانسان والطبيعة ، فان عناصرها البسيطة تبقى هي هي بالنسبة لجميع اشكال التطور الاجتماعية ولكن كل شكل تاريخي محدد لهذه العملية يطور اسسها المادية واشكالها الاجتماعية» («رأس المال» ، المجلد الثالث ، الفصل الثاني ، ص ٤١٥ ، ٤١٩ ، ٤٢ من الاصل الالماني)

كذلك لم يحظ سيسمونيدي بقسط اكبر من التوفيق في ضرب آخر من الحملات على الكلاسيكيين التي تشغل مكاناً اكبر في مؤلفه "Nouveaux Principes" «ان تلامذة آدم سميث الجدد في انجلترا قد اندفعوا في التجريد ، متناسين الانسان (المجلد الاول ، ص ٥٥) . ويرى ريكاردو ان «الثروة - كل شيء ؛ الناس - لا شيء» (المجلد الثاني ، ص ٣٣١) «انهم (الاقتصاديين الذين يدافعون عن حرية التجارة) يضحون احياناً كثيرة بالناس والمصالح الفعلية في صالح النظرية المجردة» (المجلد الثاني ، ص ٤٥٧) ، وما الى ذلك .

ما اقدم هذه الحملات ، وما اجددها في الوقت نفسه ! واني اقصد تجديدها من قبل الشعبيين الذين اثاروا مثل هذه الضجة بصدد الاعتراف بالسافر بالتطور الرأسمالي في روسيا باعتبارها

تطورها الحقيقي والفعلية والمحتم اولم يرددوا الشيء نفسه بانغام مختلفة زاعقين « بالدفاع عن سلطان النقود » و« النزعة الاشتراكية البرجوازية » وما الى ذلك ؟ (١١٣) وعليهم تصح اكثر بكثير مما تصح على سيسموندي الملاحظة الموجهة بحق النقد Man schreie nicht zu sehr über den Zynismus! Der Zynismus liegt in der Sache, nicht in den Worten, welche die Sache bezeichnen! لا تزعموا كثيراً بصدد الوقاحة الوقاحة لا تكمن في الكلمات التي تصف الواقع ، بل في الواقع ذاته ! (١١٤)

« اكثر بكثير » - نقول نحن وذلك لأن الرومانطيين الاروبيين الغربيين لم يكن لديهم تحليل علمي لتناقضات الرأسمالية ، وانهم نددوا (وان « بكلمات ذليلة » ، والحق يقال باولئك الذين لم يروا هذه التناقضات لقد حمل سيسموندي على ريكاردو لأن ريكاردو استخلص بصراحة لا رحمة فيها جميع استنتاجاته من مراقبة ودراسة المجتمع البرجوازي فقد صاغ على المكشوف وجود الانتاج للانتاج ، وتحويل قوة العمل الى بضاعة ينظرون اليها كما الى كل بضاعة اخرى ، - كما صاغ الفكرة القائلة ان المهم بالنسبة للمجتمع » هو الدخل الصافي فقط ، اي مقدار الربح فقط *

* ان يفروسي ، مثلاً ، يكرر ، بمهابة ، جمل سيسموندي العاطفية القائلة ان ازدياد الدخل الصافي لرب العمل ليس كسباً بالنسبة للاقتصاد الوطني ، وهكذا دواليك ، ولا يلومه الا لكونه « ادرك » هذا « بوضوح غير تام » (ص ٤٣ ، العدد ٨)

ألا يطيب لكم ان تقارنوا هذا مع نتائج التحليل العلمي للرأسمالية الدخل الاجمالي (Roheinkommen) للمجتمع يتألف من الاجرة + الربح + الربح . الدخل الصافي (Reineinkommen) هو فائض القيمة .

ولكن ريكاردو قال الحقيقة البحتة **فان جميع هذه الامور هي بالفعل هكذا على وجه الدقة** واذا كانت هذه الحقيقة قد بدت لسيسموندي «حقيقة سافلة» ، فقد كان يتعين عليه ان لا يفتش البتة عن اسباب هذه السفالة في نظرية ريكاردو وان لا يحمل البتة على «التجريد» ؛ وصيحاته في وجه ريكاردو تعود كلياً الى ميدان «الخدعة التي ترفع من شأننا»

حسناً ، وكيف حال اصحابنا الرومانطيقيين المعاصرين ؟ هل ينوون انكار واقع «سلطان النقود» ؟ هل ينوون انكار ان هذا السلطان كلي الجبروت ، لا بين السكان الصناعيين وحسب ، بل ايضاً بين السكان الزراعيين في اي قرية «مشاعية» كانت ، في اي قرية صغيرة نائية كانت ؟ هل ينوون انكار الصلة الضرورية بين هذا **الواقع** والاقتصاد البضاعي ؟ انهم لم يحاولوا حتى ان يضعوا هذا موضع الشك انهم يحاولون بكل بساطة ان يلزموا الصمت عن هذا انهم يخشون ان يسموا الاشياء باسمائها الحقيقية ونحن نفهم تماماً خشيتهم فمن شأن الاعتراف السافر بالواقع ان ينتزع كل اساس لنقد الرأسمالية العاطفي (الشعبي)

«اذا درسنا دخل المجتمع بأسره ، فان الدخل الوطني يتألف من الاجرة زائد الربح ، زائد الربح اي من الدخل الاجمالي ولكن هذا الرأي ليس غير تجريد بمعنى ان المجتمع بأسره يتبنى ، على اساس الانتاج الرأسمالي ، وجهة النظر الرأسمالية ولا يعتبر دخلاً صافياً الا الدخل المؤلف من الربح والربح» (المجلد الثالث ، الفصل الثاني ، ص ٣٧٥-٣٧٦) (١١٥)

وهكذا ينحاز المؤلف كلياً الى ريكاردو والى تعريفه «للدخل الصافي» «للمجتمع» ، الى التعريف نفسه الذي استثار ذلك «الاعتراض الشهير» من جانب سيسموندي (روسكويه بوغاتستفو» ، العدد ٨ ، ص ٤٤) «كيف ؟ الثروة - كل شيء ؛ الناس - لا شيء ؟» (المجلد الثاني ، ص ٣٣١) في المجتمع المعاصر - اجل ، بالطبع .

ولا غرابة اذا كانوا يندفعون بمثل هذه الحماسة الى المعركة ، قبل ان يتسنى لهم حتى ان ينظفوا سلاح الرومانطيقية الصدىء ولا غرابة اذا كانوا لا يتورعون عن استعمال جميع الوسائل ويريدون ان يظهروا العداوة للنقد العاطفي بمظهر العداوة للنقد على العموم ذلك انهم يناضلون من اجل حقهم في الوجود لقد حاول سيسموندي حتى ان يجعل من نقده العاطفي طريقة خاصة في علم الاجتماع وسبق لنا ورأينا انه لام ريكاردو ، لا لأن تحليله الموضوعي توقف امام تناقضات الرأسمالية (ولو لاهه على هذا ، لكان لومه صحيحاً) ، بل على وجه الضبط لأن هذا التحليل تحليل موضوعي لقد قال سيسموندي ان ريكاردو «ينسى الانسان» وفي مقدمة الطبعة الثانية لمؤلفه «Nouveaux Principes» نجد المقطع التالي :

«ارى من الضروري الاحتجاج على الاساليب العادية ، الطائشة احياناً كثيرة واي طيش ، الخاطئة احياناً كثيرة واي خطأ ، للمناقشة بصدد المؤلفات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية ان القضية التي يتعين على هذه العلوم ان تحلها اعقد بما لا يقاس من جميع قضايا العلوم الطبيعية ؛ وفي الوقت نفسه ، تخاطب هذه القضية القلب مثلما تخاطب العقل» (المجلد الاول ، الفصل السادس عشر) . ما اكثر ما يعرف القارىء الروسي هذه الافكار عن التضاد بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، عن مخاطبة هذه الاخيرة «للقلب» ! * ان سيسموندي يعرب هنا عن الافكار نفسها التي كتب لها ان تصبح ، بعد بضعة عقود من السنين ، «مكتشفة من

* «الاقتصاد السياسي ليس علم الحساب البسيط (n'est pas une science de calcul) ، بل علم اخلاقي وهو لا يؤدي الى الهدف الا اذا اخذت بعين الاعتبار مشاعر الناس وحاجاتهم وهواياتهم» (المجلد الاول ،

جديد» في شرق أوروبا الاقصى من قبل «مدرسة علماء الاجتماع الروسية» وان تبرز بصفة «طريقة ذاتية» خاصة «في علم الاجتماع» وبديهي ان سيسموندي يخاطب - مثله مثل علماء الاجتماع من مواطنينا - «القلب مثلما يخاطب العقل» * ولكننا رأينا من قبل كيف انتصر «قلب» البرجوازي الصغير في جميع القضايا البالغة الاهمية على «عقل» النظري-الاقتصادي

تذييل * *

ان صحة التقييم الوارد هنا للعاطفي سيسموندي بصدد موقفه من ريكاردو «الموضوعي» العلمي يؤكدها كلياً رأي

ص (٣١٣) ان هذه الجمل العاطفية التي يرى فيها سيسموندي مثلما يرى علماء الاجتماع الروس من المدرسة الذاتية في صيحاتهم المشابهة تماماً ، مفاهيم جديدة عن العلم الاجتماعي تبين بالفعل في اي حالة بدائية طفولية كان لا يزال نقد البرجوازية والتحليل العلمي للتناقضات ، مع بقائه «حساباً» موضوعياً تماماً ، ألا يعطي على وجه الضبط اساساً مكيماً لأجل فهم «المشاعر والحاجات والهوايات» لا هوايات «الناس» على العموم ، - هذا التجريد الذي يملأه الرومانطيقى والشعبي على السواء بمضمون برجوازي صغير صرف ، - بل **الناس المهتمين الى طبقات معينة ؟** ولكن الحكاية ان سيسموندي لم يستطع ان يدحض نظرياً الاقتصاديين ولذا اكتفى بالجمل العاطفية «ان الهواية الطوبوية تضطر الى اجراء تنازلات نظرية في صالح كل مدافع ، متعلم الى هذا الحد او ذلك ، عن النظام البرجوازي ولكي يكفر الطوبوي عن ادراكه الناشئ لعجزه ، يعزي نفسه بلوم اخصامه بالموضوعية لنفترض مثلاً انكم اعلم مني ، ولكني انا اطيب» (بلتوف ، ص ٤٣)

* «القضايا» التي تنبع من العلوم الاجتماعية ألا تخاطب هي ايضاً «القلب» ؟

ماركس الوارد في المجلد الثاني من «نظريات القيمة الزائدة» الصادر عام ١٩٠٥، II. B., "Theorien über den Mehrwert", I. T., S. 304 u. ff. "Bemerkungen über die Geschichte der Entdeckung des so genannten Ricardoschen Gesetzes"*)
 قارن ماركس بين مالتوس بوصفه منتحلاً حقيراً ، ومحامياً ماجوراً عن المالكين ، ومتملقاً ذليلاً وقحاً وبين ريكاردو بوصفه رجل علم ، وكتب يقول :

«يعتبر ريكاردو اسلوب الانتاج الرأسمالي انفع اسلوب لأجل الانتاج على العموم ، انفع اسلوب لأجل تكديس الثروة ؛ وريكاردو على كامل الحق بالنسبة لعهدِه فهو يريد **الانتاج للانتاج** ، وهو على حق والاعتراض على هذا ، كما فعل اخصام ريكاردو العاطفيون بالاشارة الى ان الانتاج ، بوصفه انتاجاً ، ليس هدفاً بذاته ، انما يعني نسيان ان الانتاج من اجل الانتاج ما هو الا تطوير للقوى المنتجة لدى البشرية اي **إنهاء لثروة الطبيعة البشرية بوصفها هدفاً بذاته** واذا عارضنا هذا الهدف بخير الافراد ، كما فعل سيسموندي ، فان هذا يعني التاكيد انه يجب وقف تطور البشرية كله لأجل تأمين خير بعض الافراد ، وانه لا يجوز بالتالي ، -ونقول هذا على سبيل المثل ، -خوض اي حرب ، لأن الحرب تؤدي الى هلاك الافراد ان سيسموندي على حق فقط حين يعارض اولئك الاقتصاديين الذين **يظسون** هذا التناحر ، وينكرونه» (ص ٣٠٩) ان لريكاردو ، المنطلق من وجهة نظره ، الحق الكامل في ان يضع في مصف واحد البروليتاريين

* «نظريات القيمة الزائدة» المجلد الثاني ، القسم الاول ، ص ٣٠٤ وما يليها «ملاحظات بصدد تاريخ اكتشاف ما يسمى بقانون ريكاردو» (١١٦) . الناشر .

والآلات والبضائع في الانتاج الرأسمالي . "Es ist dieses stoisch, objektiv, wissenschaftlich" «هذا رواقية ، هذا موضوعي ، هذا علمي» (ص ٣١٣) ومفهوم ان هذا التقييم لا يصح الا على عهد معين ، على بداية القرن التاسع عشر بالذات .

الفصل الثاني

طابع نقد الرأسمالية عند الرومانطيقين

لقد درسنا بما فيه الكفاية «عقل» سيسموندي لندرس الآن «قلبه» عن كذب لنحاول ان نجتمع في كل واحد جميع الاشارات الى وجهة نظره (التي لم ندرسها حتى الآن الا كعنصر يمت بصلة الى المسائل النظرية) ، الى موقفه من الرأسمالية ، الى عواطفه الاجتماعية ، الى فهمه للمهام «الاجتماعية-السياسية» في ذلك العهد الذي كان شريكاً فيه

١

نقد الرأسمالية العاطفي

ان التطور السريع للتبادل (الاقتصاد النقدي- حسب التعابير العصرية) ، الذي جرى بشدة خاصة بعد القضاء على بقايا الاقطاعية من قبل الثورة الفرنسية هو السمة التي تميز بها ذلك العهد الذي كتب فيه سيسموندي وقد ندد سيسموندي ، بدون موارد ، بهذا التطور وباشتداد التبادل ، وحمل على «المزاحمة المشؤومة» ودعا «الحكومات الى حماية السكان من عواقب المزاحمة» (الفصل الثامن ، الكتاب السابع) وهكذا دواليك . «ان المبادلات السريعة

تفسد اخلاق الشعب الطيبة والاهتمامات الدائمة بالبيع الكاسب لا تخلو من محاولات طلب اسعار غالية ومن محاولات الخداع ؛ وبقدر ما تزداد مصاعب العيش بالنسبة لمن يعيش من المبادلات الدائمة ، بقدر ما يتعرض لاغراء اللجوء الى الخداع » (المجلد الاول ، ص ١٦٩) اليكم اي سذاجة كان لا بد منها لأجل مهاجمة الاقتصاد النقدي كما يهاجمه اصحابنا الشعبيون ! الثروة التجارية لا تشغل غير المرتبة الثانية من حيث الاهمية في النظام الاقتصادي ؛ والثروة الاقليمية (territoriale - الاقليمية اي العقارية او الزراعية) التي تعطي وسائل العيش هي التي يجب ان تنمو في الدرجة الاولى وكل هذه الطبقة الكبيرة العدد التي تعيش من التجارة يجب ان لا تتلقى قسماً من منتوجات الارض الا متى توفرت هذه المنتوجات ؛ وينبغي لها (اي لهذه الطبقة) ان لا تنمو الا بقدر ما تنمو هذه المنتوجات كذلك » (المجلد الاول ، ص ٣٢٢-٣٢٣) هذا الرومانطقي البطريركي ، هل تجاوزه ولو بخطوة واحدة على الاقل الى الامام السيد ن - ون الذي صب في صفحات كاملة الشكاوى من ان نمو التجارة والصناعة يسبق تطور الزراعة ؟ ان شكاوى الرومانطقي وشكاوى الشعبي هذه لا تدل الا على عدم فهم تام للاقتصاد الرأسمالي **فهل يمكن ان تتواجد** ، يا ترى ، رأسمالية لا يسبق في ظلها تطور التجارة والصناعة تطور الزراعة ؟ ذلك ان نمو الرأسمالية هو نمو الاقتصاد البضاعي **اي** نمو التقسيم الاجتماعي للعمل ، **الذي يفصل عن** الزراعة فرعاً بعد آخر من مجموعة فروع لمعالجة المادة الاولية كانت بادى ذي بدء ، لكونها مرتبطة بتحصيل المادة الاولية وتحويلها واستهلاكها ، تشكل الاقتصاد الطبيعي **الواحد** ولهذا تعني الرأسمالية في كل مكان وزمان تطوراً اسرع للتجارة والصناعة بالقياس الى تطور الزراعة ، نمواً اسرع لعدد السكان التجاريين

والصناعيين ، ووزناً أكبر وأهمية أكبر للتجارة والصناعة في النظام العام للاقتصاد الاجتماعي * **ولا يمكن ان يكون الحال آخر** والسيد ن . -ون ، بتريده هذه الشكاوى ، يثبت بذلك المرة تلو المرة انه لم يذهب في آرائه الاقتصادية الى ابعد من الرومانطيقية العاطفية ، السطحية « ان هذا الروح غير المعقول ، روح المشروع (esprit d'entreprise) ، هذا الفيض من شتى ضروب التجارة ، الذي يستتبع في اميركا مثل هذا العدد الضخم من الافلاسات ، مدين بوجوده ، بدون اي شك ، لازدياد عدد المصارف ، ولتلك السهولة التي يحل بها التسليف الخادع محل الممتلكات الفعلية» (fortune réelle) (المجلد الثاني ، ص ١١١) والخ ، وهلم جرأ . باي دافع حمل سيسموندي على الاقتصاد النقدي (والراسمالية) ؟ بماذا يعارضه ؟ بالانتاج الصغير المستقل ، باقتصاد الفلاحين الطبيعي في الريف ، بالحرفة في المدينة اليكم ما يقوله عن الاول في الفصل « عن الزراعة البطريكية » (الفصل الثالث ، الكتاب الثالث ، « De l'exploitation patriarcale » - في استثمار الارض البطريكي الكتاب الثالث يبحث في الثروة « الاقليمية » العقارية ، اي الزراعية) ؛

« ان اوائل مالكي الارض كانوا انفسهم حراثاً ، وكانوا يقومون بجميع اشغال الحقول بكدح اولادهم وخدمهم وما من تنظيم اجتماعي * * يضمن للطبقة الاكثر تعداداً بين طبقات الامة

* في كل زمان ومكان تبقى الزراعة في ظل التطور الراسمالي متخلفة عن التجارة والصناعة ، وهي دائماً تابعة لهما ، وهما تستغلانها ، وهي دائماً لا تنجذب وراءهما الى طريق **الانتاج الراسمالي** الا فيما بعد * * « لاحظوا ان سيسموندي - شأنه بالضبط شأن اصحابنا الشعبيين - يحول دفعة واحدة اقتصاد الفلاحين المستقل الى «تنظيم اجتماعي» . مبالغة بيّنة . فما الذي يربط معاً هؤلاء الفلاحين من مختلف

سعادة اكبر وفضائل اكبر ، وللجميع رخاء (opulence) اكبر ، وللنظام الاجتماعي متانة اكبر وفي البلدان حيث المزارع ملاك (où le fermier est propriétaire) وحيث المنتوجات تخص كلياً (sans partage) اولئك الذين قاموا بجميع الاعمال ، اي في جميع البلدان التي نسمي زراعتها بالزراعة البطيريركية ، - نرى لدى كل خطوة آثار حب المزارع للبيت الذي يعيش فيه وللارض الذي يعتني بها والعمل نفسه هو بالنسبة له متعة في البلدان السعيدة حيث أزراعة بطيريركية ، يدرسون الطبيعة الخاصة لكل حقل ، وهذه المعارف تنتقل من الاب الى الابن ان الاقتصاد المزرعي الكبير الذي يسيره اناس اغنى قد يرتفع فوق الاوهام والرتابة ولكن المعارف (l'intelligence) اي المعارف الخاصة بالزراعة) لن تبلغ ذلك الذي يشتغل بنفسه ، وسوف تطبق بشكل ارداد ان الاقتصاد البطيريركي يحسن اخلاق وطبع هذا القسم البالغ التعداد من الامة ، الذي القيت على عاتقه جميع الاعمال الزراعية فان الملكية تخلق عادات النظام وحسن التدبير ، واليسر الدائم يقضي على الميل الى الفجاعة (gourmandise) والى السكر وهو (الزارع) ، اذ يتعامل دائماً تقريباً مع الطبيعة وحدها ، يتوفر له من الذرائع لعدم تصديق الناس ولاستعمال سلاح قلة الذمة ضدكم اقل مما يتوفر لاي عامل صناعي آخر» (المجلد الاول ،

الانحاء ؟ انه على وجه الضبط تقسيم العمل الاجتماعي والاقتصاد البضاعي الذي حل محل الروابط القطاعية ودفعة واحدة يتبدى تحويل احد الاجزاء في نظام الاقتصاد البضاعي الى طوبوية ، وعدم فهم الاجزاء الباقية قارنوا عند السيد ن . - ون ، ص ٣٢٢ قوله «شكل الصناعة القائم على امتلاك الفلاح لادوات الانتاج» اما ان امتلاك الفلاح هذا لادوات الانتاج هو - تاريخياً ومنطقياً سواء بسواء - نقطة انطلاق الانتاج الرأسمالي على وجه الضبط ، فان هذا حتى لم يخطر في بال السيد ن . - ون !

ص ص ١٦٥ - ١٧٠) «كان المزارعون الاوائل حراثا بسطاء ؛ وكانوا يقومون بايديهم بمعظم الاشغال الزراعية ؛ وكانوا ينسقون بين سعة استثماراتهم وقوى عائلاتهم... ولم يكفوا عن ان يكونوا فلاحين: فهم بالذات يمسكون بمقبض المحراث (tiennent eux-mêmes les cornes de leur charrue)؛ وهم بالذات يعتنون بالمواشي سواء في الحقل ام في الحظيرة ؛ ويعيشون في الهواء الطلق متعودين على العمل الدائم والمأكل البسيط اللذين يكونان المواطنين الاشداء والجنود الشجعان * وهم لا يستخدمون ابداً تقريباً ، لأجل الاعمال المشتركة ، العمال المياومين ، بل الخدم (des domestiques) فقط ، علماً بانهم يختارونهم دائماً من عداد اندادهم ، ويعاملونهم معاملة الند للند ، وياكلون معهم حول مائدة واحدة ، ويشربون معهم الخمر نفسه ، ويلبسون مثلهم الالبسة ذاتها وعليه يشكل الزراع مع خدمهم طبقة واحدة من فلاحين تعتمل في نفوسهم المشاعر ذاتها ، ويتشاطرون المتع ذاتها ، ويتعرضون للتأثيرات ذاتها ويرتبطون بالوطنس بالعرى ذاتها» (المجلد الاول ، ص ٢٢١)

اليكم «الانتاج الشعبي» السيبى الشهرة ؛ ولا يقولن احد ان سيسموندي لا يفهم ضرورة جمع المنتجين فهو يقول صراحة (راجعوا ادناه) «انه هو ايضاً (شانه شأن فوريه واوين وتومبسون ومويرون) يتمنى الرابطة» (المجلد الثاني ، ص ٣٦٥) . ولا يقولن احد ان سيسموندي يدعم على وجه الضبط الملكية

* قارن ، ايها القارى ، بهذه الاقاصيص المعسولة كاقاصيص الجدة ، ما قاله ذلك الكاتب الاجتماعى «الطليعى» من اواخر القرن التاسع عشر الذي يستشهد به السيد ستروفه في مؤلفه «ملاحظات انتقادية» ، ص ١٧ . (١١٧)

فان مركز الثقل عنده ، هو ، على العكس ، الاقتصاد الصغير ، (قارنوا المجلد الثاني ، ص ٣٥٥) ، وليس الملكية الصغيرة ومفهوم ان يرتدي هذا الاضفاء للصفة المثالية على الاقتصاد الفلاحي الصغير مظهراً مغايراً في ظروف تاريخية ومعيشية اخرى ولكن الرومانطيقية والشعبية سواء بسواء تمجدان على وجه الدقة الاقتصاد الفلاحي الصغير ، - وهذا امر لا يقبل الشك كذلك يضيف سيسموندي الصفة المثالية على الحرفة البدائية وعلى الطوائف الحرفية

« ان السكاف القروي الذي هو تاجر وصناعي وشغيل في آن واحد ، لا يصنع اي زوج من الاحذية اذا لم يتلق طلباً » (المجلد الثاني ، ص ٢٦٢) ، في حين ان المانيفاكتورة الرأسمالية قد تمنى بالافلاس اذا لم تكن مطلعة على مدى الطلب « ولا ريب سواء من الناحية النظرية ام من الناحية العملية ، في ان مؤسسة الطوائف الحرفية (corps de métier) قد اعاققت وكان لا بد لها ان تعيق نشوء فيض من السكان كذلك لا ريب في ان فيض السكان هذا موجود في الوقت الحاضر وانه نتيجة ضرورية للنظام المعاصر » (المجلد الاول ، ص ٤٣١) من الممكن ايراد الكثير الكثير من امثال هذه المقتطفات ، ولكننا نرجى تحليل وصفات سيسموندي العملية الى ما بعد اما الآن ، فاننا نكتفي بما اوردناه لكي نعمن الفكر في وجهة نظر سيسموندي . ومن الممكن ايجاز الآراء المساقاة على النحو التالي (١) الاقتصاد النقدي يلقي التنديد لأنه يقوض وضع المنتجين الصغار الميسور والتقارب المتبادل فيما بينهم (سواء في شكل تقرب الحرفي من المستهلك ام في شكل تقرب الزارع من الزراع المساوين له) ؛ (٢) يلقي الانتاج الصغير الاطراء لأنه يؤمن استقلال المنتج ويزيل تناقضات الرأسمالية .

ولنلاحظ ان هاتين الفكرتين تشكلان جزءاً هاماً من ترسانة الشعبية * ولنحاول امعان الفكر في مضمونهما ان انتقاد الاقتصاد النقدي من قبل الرومانطيقيين والشعبيين يقتصر على ملاحظة الفردية * * والتناحر (المزاحمة) الناجمين عنه ، وكذلك على ملاحظة عدم ضمان المنتج وعدم استقرار * * * الاقتصاد الاجتماعي .

اولاً عن «الفردية» عادة يواجهون تحالف الفلاحين في مشاعة معينة او تحالف الحرفيين الافراديين (او الحرفيين السوقيين) من حرفة معينة بالراسمالية التي تقوض هذه العلاقات وتستعيز عنها بالمزاحمة ان هذا الرأي يكرر خطأ الرومانطيقية النموذجي ، عيننا به التوصل من تناقضات الراسمالية الى انكار كونها اعلى شكل للصفة الاجتماعية فالراسمالية التي تقضي على العلاقات القروسطية المشاعية والحرفية وما اليها ، الا تضع مكانها ، يا ترى ، علاقات اخرى ؟ ا وليس الاقتصاد البضاعي ، يا ترى ، علاقة بين المنتجين ، علاقة

* لقد نطق السيد ن - ون في هذه المسألة ايضا بكومة كبيرة من التناقضات الى حد انه يمكننا ان نختار منها ما نشاء من الموضوعات التي لا يجمع بينها اي جامع ولكنه لا سبيل الى الربب في واقع اضعاء الصفة المثالية على الاقتصاد الفلاحي بواسطة التعبير الضبابي والانتاج الشعبي فالضباب جو ملائم بخاصة لأجل ارتداء شتى ثياب التنكر * * * قارلوان . - ون ، ص ٣٢١ in fine) in f. - في النهاية .

الناشر) وغيرها

* * * المرجع نفسه ، ص ٣٣٥ . ص ١٨٤ : الراسمالية «تحرم من الاستقرار» ، وكثير غيرها .

تقييمها السوق ؟ * ان طابع هذه العلاقة التناحري ، الحافل بالذبذبات والتناقضات ، لا يمنح الحق في انكار وجودها ونحن نعرف ان تطور التناقضات بالذات هو الذي يكشف قوة هذه العلاقة بصورة أشد فأشد ، ويجبر جميع العناصر المنفردة والطبقات في المجتمع على السعي الى الاتحاد ، ولكن هذه المرة لا الى الاتحاد ضمن الحدود الضيقة لمشاعة واحدة او لدائرة واحدة ، بل الى اتحاد جميع ممثلي طبقة معينة على صعيد الامة بأسرها وحتى على صعيد مختلف الدول فقط الرومانطقي ، بوجهة نظره الرجعية ، يستطيع ان ينكر وجود هذه العلاقات واهميتها التي تتفوق على اهمية العلاقات السابقة ، والتي تقوم على وحدة الدور في الاقتصاد الوطني ، وليس على المصالح الاقليمية والمهنية والدينية وما شاكلها واذا كانت محاكمة من هذا الطراز قد استحقت اطلاق اسم الرومانطقي على سيسموندي الذي كتب في عهد كان فيه وجود هذه العلاقات الجديدة الناجمة عن الرأسمالية لا يزال في بدايته ، فان اطلاق هذا الاسم على اصحابنا الشعبيين امر مبرر بدرجة اكبر لأن الاهمية البالغة لهذه العلاقات لا يمكن ان ينكرها الآن غير العميان تماماً

اما فيما يتعلق بالعوز وعدم الاستقرار ، وما الى ذلك ، فان هذا انما هو الاغنية القديمة ذاتها التي تحدثنا عنها في معرض

* ان تعبري الجمعية والرابطة هما بالفعل اسمان يمكن اطلاقهما على اي مجتمع كان ، سواء المجتمع الاقطاعي ام المجتمع البرجوازي اذ انه عبارة عن رابطة قائمة على المزاحمة فكيف يمكن ان يتواجد كتاب يعتبرون من الممكن دحض المزاحمة بكلمة واحدة : الرابطة ؟ (Marx. "Das Elend der Philosophie". (ماركس) «بؤس الفلسفة» (١١٨) الناشر)) واذا ينتقد المؤلف بكل حدة التنديد العاطفي بالمزاحمة ، يبرز رأساً جانبها التقدمي ، قوتها المحركة التي تدفع الى الامام والتقدم التكنيكي والتقدم الاجتماعي .

الكلام عن السوق الخارجية وفي مثل هذه الحملات ، يتبدى الرومانطقي بالضبط الذي يشجب بوجل ما تقدره النظرية العلمية في الرأسمالية اسمى التقدير ، اي على وجه الدقة ما يلزمها من سعي الى التطور ، من سعي لا مرد له الى الامام ، من استحالة على التوقف او على تكرار العمليات الاقتصادية بالمقاييس الثابتة السابقة فقط الطوبوي الذي يخترع الخطط الخيالية لتعميم الاتحادات القروسطية (من طراز المشاعة) على المجتمع بأسره يستطيع ان يتجاهل الواقع التالي ، وهو ان «عدم استقرار» الرأسمالية على وجه الضبط هو عامل تقدمي هائل يعجل التطور الاجتماعي ويدفع جماهير اكبر فاكبر من السكان الى دوامة الحياة الاجتماعية ، ويجبرها على امعان الفكر في نظامها وعلى «صنع سعادتها» بنفسها

ان اقوال السيد ن . -ون بصدد «عدم استقرار» الاقتصاد الرأسمالي ، وبصدد تطور التبادل غير المتناسب ، وبصدد انتهاك التوازن بين الصناعة والزراعة ، بين الانتاج والاستهلاك ، وبصدد كون الازمات ظاهرة منافية للطبيعة ، وما الى ذلك ، تدل بصورة لا جدال فيها البتة على انه يؤيد كلياً وجهة نظر الرومانطيقية . ولهذا يصح نقد الرومانطيقية الاوروبية على نظريته من البداية الى النهاية .
اليكم البرهان :

« لنستمع الى العجوز بواغيلبر ، فهو يقول :

« يجب ان يكون سعر البضائع متناسباً دائماً لأن هذا التوافق المتبادل هو وحده الذي يجعل من الممكن تجديد انتاجها من جديد في كل لحظة . وبما ان الثروة ما هي الا هذا التبادل الدائم بين فرد وفرد ، بين مؤسسة ومؤسسة ، فمن الضلال الرهيب البحث عن اسباب الفقر في امر ما آخر غير هذا الاخلال بهذا التبادل ، الذي تستتبعه الانحرافات عن الاسعار المتناسبة » .

لنستمع كذلك الى احد الاقتصاديين الجدد *
 « ان القانون العظيم الذي يجب تطبيقه على الانتاج هو قانون
 التناسب (the law of proportion) الذي يستطيع وحده دون غيره
 ان يحافظ على دوام القيمة ... يجب ان يكون المعادل مضمونا
 ان جميع الامم قد حاولت في مختلف العهود ان تطبق بواسطة النظم
 والقيود التجارية العديدة قانون التناسب هذا ، وان على الاقل
 بدرجة معينة ولكن الانانية الملازمة للطبيعة البشرية قد دفعت
 الامور الى حد الاطاحة بكل نظام الضبط هذا ان الانتاج المتناسب
 (proportionale production) هو تطبيق العلم الاجتماعي الاقتصادي
 الحقيقي . «W. Atkinson. "Principles of political economy",
 London, 1840, p. 170, 195)

Fuit Troja! *** ان هذا التناسب الصحيح بين العرض
 والطلب ، الذي اخذ يصبح من جديد موضوع تمنيات كثيرة واي
 كثرة ، قد زال من الوجود من زمان فقد استنفد مفعوله فلم
 يكن ممكنا الا في تلك الازمان التي كانت فيها وسائل الانتاج
 محدودة ، وكان فيها التبادل يجري ضمن حدود في منتهى الضيق
 ومع نشوء الصناعة الكبيرة ، كان لا بد لهذا التناسب الصحيح ان
 يزول بالضرورة (mußte) فاصبح من الضروري للانتاج ، ضرورة
 قوانين الطبيعة ، ان يمر الزاما بمراحل متعاقبة من الازدهار
 والهبوط والازمة والركود ، والازدهار الجديد وهكذا دواليك
 ان من يريدون ، مثل سيسموندي ، ان يعودوا الى التناسب
 الصحيح في الانتاج وان يحتفظوا فضلا عن ذلك باسس المجتمع

* كتب في عام ١٨٤٧

** و اتكينسون «اسس الاقتصاد السياسي» ، لندن ، عام

١٨٤٠ ، ص ١٧٠ و ١٩٥ . الناشر .

*** زالت طروادة ! الناشر .

المعاصرة هم رجعيون لأنه يتعين عليهم ، لكي يكونوا منسجمين ، ان يسعوا الى بعث الظروف الاخرى الملازمة للصناعة في الازمنة السابقة .

ما الذي كان يبقي الانتاج في حدود نسب صحيحة او في حدود نسب صحيحة تقريبا ؟ ان الطلب الذي كان يوجه العرض ، كان يسبقه ؛ وكان الانتاج يسير خطوة فخطوة وراء الاستهلاك اما الصناعة الكبيرة المضطرة بحكم طابع الادوات التي تستعملها الى انتاج المزيد والمزيد على الدوام ، فانه لا يسعها ان تنتظر الطلب ان الانتاج يسبق الطلب ، والعرض يأخذ الطلب بالقوة

ان فوضى الانتاج في المجتمع المعاصر ، في الصناعة القائمة على التبادل الفردي ، هي مصدر العديد والعديد من المصائب وهي في الوقت نفسه سبب التقدم .

ولهذا هناك امران لا ثالث لهما اما ان يتمنى المرء النسبة الصحيحة من القرون الماضية في ظل وسائل الانتاج الخاصة بزماننا - وهذا يعني انه رجعي وطوبوي في آن واحد ؛

واما ان يتمنى التقدم بدون فوضى ، - وفي هذه الحال يجب العدول عن التبادل الفردي لأجل صيانة القوى المنتجة»
 ("Das Elend der Philosophie", S. 46-48) (١١٩) .

ان الكلمات الاخيرة موجهة الى برودون الذي يجادله المؤلف ، مشيراً بالتالي الى اختلاف وجهة نظره هو عن آراء سيسموندي وعن نظرات برودون ايضاً ويقيناً انه لم يكن بمقدور السيد ن . - ون ان يقترب في جميع آرائه ، لا من هذا ولا من ذاك *

* مع اننا امام سؤال كبير : - لاي سبب لم يكن بمقدوره ان يقترب ؟ - وليس فقط لأن هذين الكاتبين طرحا المسألة على نطاق اوسع ، قاصدين نظاماً اقتصادياً معيناً على العموم ، ومكانه واهميته في تطور البشرية جمعاء ،

ولكن امعنوا الفكر في مضمون هذا المقتطف فيم تقوم موضوعة المؤلف الاساسية، فكرته الاساسية التي تجعله في تناقض مستعص مع سابقه ؟ انها تقوم، ولا جدال، في انه يضع مسألة عدم استقرار الرأسمالية (الذي يلاحظه جميع هؤلاء الكتاب الثلاثة) على الصعيد التاريخي ويعتبر عدم الاستقرار هذا عاملاً تقديمياً . وبتعبير آخر انه يعترف ، اولاً ، بهذا التطور للرأسمالية الجاري عن طريق حالات انعدام التناسب والازمات وما الى ذلك تطوراً ضرورياً ، ويقول ان طابع وسائل الانتاج (الآلات) يستتبع بحد ذاته السعي اللامتناهي الى توسيع الانتاج ، والسبق الدائم من الطلب للعرض ثانياً ، يعترف المؤلف بعناصر التقدم في هذا التطور ، وقوامها انماء القوى المنتجة ، واضفاء الصفة الاجتماعية على العمل في حدود المجتمع بكامله ، وازدياد درجة تحرك السكان ووعيهم ، وما الى ذلك . وهاتان النقطتان تستنفدان اختلافه عن سيسموندي وبرودون اللذين يتفقان معه باشارتهما الى «عدم الاستقرار» والى التناقضات الناجمة عنه ، بسعيهما الصادق الى ازالة هذه التناقضات ولكن عدم فهمهما ان «عدم الاستقرار» هذا سمة ضرورية لكل رأسمالية وللاقتصاد البضاعي على العموم ، يؤدي بهما الى الطوبوية ان عدم فهم عناصر التقدم الهلزمة لعدم الاستقرار هذا يجعل نظريتهما رجعيتين *

ولم يحصرا افقهما في بلد واحد يمكن ، حسبما يزعم ، ابتداع نظرية خاصة من اجله

* هذا التعبير يستعمل بالمعنى الفلسفي التاريخي ، ولا يقصد غير خطأ النظريين الذين ياخذون من النظم البائدة نماذج لتركيباتهم وهو لا يتعلق البتة لا بخصال هؤلاء النظريين الشخصية ولا ببرامجهم وكل امرى يعرف ان لا سيسموندي ولا برودون كانا رجعيين بالمعنى العادي لهذه الكلمة ونحن نفسر هنا هذه الحقائق الاولى لأن السادة الشعبين ، كما سنرى فيما بعد ، لمآ يستوعبوها .

والآن نقترح على السادة الشعبيين ان يجيبوا عن السؤال التالي هل يشاطر السيد ن . -ون آراء النظرية العلمية في النقطتين المشار اليهما ؟ هل يعترف بان عدم الاستقرار هو خاصة النظام المعني والتطور المعني ؟ هل يعترف بوجود عناصر التقدم في عدم الاستقرار هذا ؟ ان كل امرى يعرف ان كلا ، ان السيد ن . -ون يعتبر ، على العكس ، «عدم استقرار» الرأسمالية هذا شذوذاً بسيطاً ، انحرافاً ، والخ . ، ويعتبره هبوطاً ، تقهقراً ، (قارنوا مع ما قيل اعلاه «يحرم من الاستقرار») ، مضيفاً الصفة المثالية على ذلك الركود الاقتصادي نفسه (تذكروا «الدعائم الابدية» ، «المبادئ المقدسة خلال قرون وقرون» ، وما الى ذلك) الذي تقوم الماثرة التاريخية للرأسمالية «غير المستقرة» في القضاء عليه ولهذا واضح اننا كنا على كامل الحق حين صنفناه في عداد الرومانطيقيين ، وان اي «اقتباسات» و«استشهادات» من جانبه لا تغير طابع آرائه الخاصة هذا .

وبعد قليل سنتناول مرة اخرى «عدم الاستقرار» هذا (لمناسبة النظر في موقف الرومانطيقية والشعبية العدائي من انخفاض عدد السكان الزراعيين في صالح السكان الصناعيين) ؛ اما الآن ، فنورد مقطعاً من «نقد بعض موضوعات الاقتصاد السياسي» يتناول تحليل الحملات العاطفية على الاقتصاد النقدي :

«ان هذين الدورين الاجتماعيين المحددين (اي بالذات دور البائع ودور الشاري) لا ينبعان من الفردية البشرية على العموم ، بل من العلاقات التبادلية بين الناس الذين ينتجون منتوجاتهم بشكل بضائع ان العلاقات القائمة بين الشاري والبائع ليست فردية الى حد انها كلاهما لا يدخلان فيها الا بقدر ما تحمى صفة عملهما الفردية ، اي بقدر ما ينقلب عملهما ، كعمل غير فردي ، الى نقود . ولهذا من السخافة اعتبار هذين الدورين

الاقتصاديين-البرجوازيين للشاري والبائع شكلين اجتماعيين خالدين للفردية البشرية ، تماما كما من غير اللائق النواح على هذين الدورين باعتبارهما سبب القضاء على هذه الفردية

اما الى اي حد من العمق ينذهل الناس الطيبون حتى من الشكل السطحي تماما للتناحر ، الذي يتبدى في الشراء والبيع ، فان هذا يبينه المقتطف الوارد ادناه من كتاب اسحق بيريرا "Leçons sur l'industrie et les finances". Paris. 1832. ان اسحق هذا نفسه ، الذي اكتسب شهرة سيئة ، شهرة مضارب ضار في بورصة باريس ، بوصفه مخترع وديكتاتور "Crédit mobilier" - ، انما يبين ما يتضمنه الكتاب المذكور الى جانب النقد العاطفي للاقتصاد فان السيد بيريرا ، الذي كان آنذاك حوارى سان-سيمون ، يقول «بما ان الافراد منعزلون ، منفصلون بعضهم عن بعض سواء في الانتاج ام في الاستهلاك ، فان تبادل منتوجات انتاجهم يقوم بينهم ومن ضرورة التبادل تنبع ضرورة تعيين قيمة السلع بعضها بالنسبة الى بعضها الآخر . وعليه تترايط فكرتي القيمة والتبادل وثيق الترابط فيما بينهما ، وكل منهما يعبر بشكله الفعلي عن الفردية والتناحر... ولا يمكن تحديد قيمة المنتج الا بفضل وجود البيع والشراء ، اي ، بتعبير آخر ، بفضل وجود التناحر بين مختلف اعضاء المجتمع ولا يتعين الاهتمام بالسعر ، بالقيمة الا حيث يجري البيع والشراء ، اي حيث يجب على كل فرد ان يناضل لكي يحصل على السلع الضرورية للحفاظ على وجوده» (المؤلف المذكور ، ص ٦٨) (١٢٠)

ونحن نسأل فيم تقوم هنا عاطفية بيريرا ؟ انه لا يتحدث

* «محاضرات في الصناعة والمالية» . باريس ، عام ١٨٣٢ .

الا عن الفردية ، والتناحر ، والنضال الملازمة للرأسمالية ، ويقول نفس ما يقوله اصحابنا الشعبيون بصور مختلفة ، علماً بانهم يقولون الحقيقة ، على ما يبدو ، لأن « الفردية والتناحر والنضال » تشكل بالفعل عنصراً ضرورياً من عناصر التبادل ، من عناصر الاقتصاد البضاعي ان هذه العاطفية تقوم في كون هذا التابع المسترسل لسان سيمون في التنديد بتناقضات الرأسمالية ، يستشف وراء هذه التناقضات واقع ان التبادل يعبر هو ايضاً عن شكل خاص من اشكال الاقتصاد الاجتماعي وانه بالتالي لا يفرق الناس (وهذا لا يصح الا على الاتحادات القروسطية التي تقضي عليها الرأسمالية) وحسب ، بل يوحدهم ايضاً مجبراً اياهم على التعامل فيما بينهم بواسطة السوق * وهذه السطحية في الفهم التي نجمت عن الاسترسال في «تقريع» الرأسمالية (من وجهة النظر الطوبوية) هي التي حملت المؤلف الذي استشهدنا باقواله على نعت نقد بيريرا بالنقد العاطفي .

ولكن ما شأننا وبيريرا ، هذا الحوار المنسي من زمان للسان - سيمونية المنسية من زمان هي ايضاً ؟ اوليس من الافضل ان نأخذ « حوارى » الشعبية الحديث ؟

« الانتاج ... فقد الطابع الشعبي واتخذ طابعاً فردياً ، رأسمالياً »

(السيد ن . - ون ، « دراسات » ، ص ٣٢١ - ٣٢٢)

انظروا كيف يفكر هذا الرومانطيقى المتنكر « الانتاج الشعبي اصبح فردياً » . وبما ان المؤلف يريد ان يقصد « بالانتاج الشعبي » المشاعة (١٢١) ، فانه يشير بالتالي الى تدهور صفة الانتاج الاجتماعية ، الى تقلص الشكل الاجتماعي للانتاج

* مستعيضاً عن الاتحادات المحلية ، المراتبية بوحدة الوضع الاجتماعي والمصالح الاجتماعية ضمن حدود دولة واحدة وحتى على صعيد العالم بأسره .

فهل هكذا هو الحال ؟ «المشاعة» لم تعط (اذا كانت قد اعطت ؛ ولكننا مستعدون لاجراء اي تنازلات كانت في صالح المؤلف) الانتاج التنظيم الا في حدود مشاعة واحدة بمفردها مفصولة عن كل مشاعة اخرى ان صفة الانتاج الاجتماعية لم تشمل غير **اعضاء مشاعة واحدة *** اما الرأسمالية ، فانها تضيي الصفة الاجتماعية على الانتاج في نطاق الدولة بكاملها و«الفردية» تتجسد في تقويض العلاقات الاجتماعية ، ولكن السوق تقوض هذه العلاقات ، مستعيضة عنها بعلاقات بين **جهاير من افراد** لا تربطهم لا المشاعة ، ولا المرتبة ، ولا المهنة ، ولا ميدان الحرفة الضيق ، وما الى ذلك وبما ان العلاقة التي تخلقها الرأسمالية تتجلى في شكل التناقضات والتناحر ، **لهذا السبب** لا يريد صاحبنا الرومانطقي ان يرى هذه العلاقة (رغم ان المشاعة ايضا ، بوصفها تنظيماً للانتاج ، لم توجد يوماً بدون اشكال اخرى للتناقضات والتناحر ملازمة لاساليب الانتاج القديمة) ان وجهة النظر الطوبوية تحول ايضاً نقده للرأسمالية الى نقد **عاطفي**

٢

طابع الرومانطيقية البرجوازي الصغير

ان اضافة الصفة المثالية على الانتاج الصغير تبين لنا سمة مميزة اخرى من سمات النقد الرومانطقي والشعبي ، عيننا بها **سمته البرجوازية الصغيرة** وقد رأينا كيف يحول الرومانطقي

* بموجب معطيات احصاءات الزيمستفو (مجموعة اجمالية) لبلاغوفيشينسكي) ، يبلغ متوسط نطاق المشاعة ، بالاستناد الى معطيات ١٢٣ قضاء ، و٢٢ محافظة ٥٣ بيتاً تضم ٣٢٣ شخصاً من الجنسين .

الفرنسي والرومانطيقى الروسي سواء بسواء الانتاج الصغير الى «تنظيم اجتماعي» ، الى «شكل للانتاج» ، **مواجهين به الرأسمالية** ورأينا كذلك ان هذه المواجهة لا تنطوي على شيء غير منتهى السطحية في الفهم ، وان هذا فرز مصطنع وغير صحيح لشكل من شكل الاقتصاد البضاعي (الرأسمال الصناعي الكبير) وتنديد به ، مع اضافة الصفة المثالية الطوبوية على **الشكل الآخر** من الاقتصاد البضاعي **ذاته** (الانتاج الصغير) ومصيبة الرومانطيقيين الاوروبيين من اوائل القرن التاسع عشر والرومانطيقيين الروس من اواخر القرن التاسع عشر على السواء ، انهم يبتدعون لانفسهم اقتصاداً صغيراً ما مجرداً ، قائماً خارج علاقات الانتاج الاجتماعية ، **ويغفلون** واقعاً صغيراً ، هو ان هذا الاقتصاد الصغير يقوم بالفعل في **بئنة الانتاج البضاعي** ، - سواء الاقتصاد الصغير في القارة الاوروبية في سنوات العقد الثالث من القرن التاسع عشر ام الاقتصاد الفلاحي الروسي في سنوات العقد العاشر من القرن التاسع عشر - وعليه ، فان المنتج الصغير الذي يمجده الرومانطيقيون والشعبيون هو ، **في الواقع** ، **برجوازي صغير** يتخبط في علاقات التناقض عينها التي يتخبط فيها اي من اعضاء المجتمع الرأسمالي الآخرين ، ويدافع عن نفسه بعين النضال الذي يفرز على الدوام اقلية صغيرة من كبار البرجوازيين ، من جهة ، ويدفع الاغلبية الى صفوف البروليتاريا من جهة اخرى وفي الواقع ، كما يرى ويعرف كل امرئ ، ليس ثمة منتجون صغار لا يقفون بين هاتين الطبقتين المتواجهتين ؛ وهذا الوضع المتوسط بالضرورة يشترط طابع البرجوازية الصغيرة الخاص وازدواجيتها ، وكونها ذات وجهين وميلها الى الاقلية التي يحالفها التوفيق في النضال ، وعداءها «لغير الموفقين» اي للاغلبية وبقدر ما يتطور الاقتصاد البضاعي ، بقدر ما تبرز هذه الخصال بمزيد من القوة والحدة ، ويزداد وضوحاً ان اضافة الصفة المثالية

على الانتاج الصغير لا يعبر الا عن وجهة نظر رجعية ، برجوازية صغيرة .

لا يجوز الوقوع في الضلال بصدد مغزى هذه التعابير التي طبقها مؤلف «نقد بعض موضوعات الاقتصاد السياسي» على سيسموندي بالذات فان هذه التعابير لا تدل ابدأ على ان سيسموندي يدافع عن البرجوازيين الصغار المتأخرين ان سيسموندي لا يدافع عنهم في اي مكان : انه يريد ان يتبنى وجهة نظر الطبقات الكادحة على العموم ، ويعرب عن تعاطفه مع جميع ممثلي هذه الطبقات ، ويفرح ، مثلاً ، من تشريع العمل ، ويحمل على الرأسمالية ويبين تناقضاتها . خلاصة القول ان وجهة نظره هي تماماً وجهة نظر الشعبين المعاصرين

ونسأل علام يرتكز نعت سيسموندي بانه برجوازي صغير ؟ بالضبط على كونه لا يدرك الترابط بين الانتاج الصغير (الذي يضيف عليه صفة مثالية) والرأسمال الكبير (الذي يحمل عليه) بالضبط على كونه لا يبرى واقع ان المنتج الصغير ، الفلاح ، الذي يحبه ، يصبح ، بالفعل ، برجوازياً صغيراً يجب ان لا ننسى ابدأ التوضيح التالي بصدد حصر نظريات مختلف الكتاب في مصالح وجهات نظر مختلف الطبقات

«لا يجوز للمرء ان يتصور ان البرجوازية الصغيرة ترغب ، من حيث المبدأ ، في تحقيق مصلحتها الطبقيّة الانانية انها تعتقد بالعكس ان الشروط الخاصة لانعاقها هي في الوقت ذاته الشروط العامة التي لا يمكن انقاذ المجتمع العصري وتفادي النضال الطبقي الا ضمن نطاقها كذلك لا يجوز للمرء ان يتصور ان ممثلي الديموقراطية هم جميعاً بالفعل اما من اصحاب الحوائت واما موالون لاصحاب الحوائت فانهم من حيث تعليمهم ووضعهم الفردي قد يكونون بعيدين عن هؤلاء بعد السماء عن الارض . ان

ما يحولهم الى ممثلين للبرجوازية الصغيرة هو انهم عاجزون عن ان يتعدوا في تفكيرهم النطاق الذي لا تتعداه حياة البرجوازيين الصغار ، وانهم يتوصلون بالتالي ، نظرياً ، الى القضايا والحلول ذاتها التي تقود البرجوازي الصغير اليها عملياً ومصالحته المادية ووضعه الاجتماعي هذه ، بصورة عامة ، هي العلاقة بين **الممثلين السياسيين والفكرين** لطبقة من الطبقات وبين الطبقة التي يمثلونها» (كارل ماركس الثامن عشر من برومير لويس بونابرت) ، ترجمة بازاروف وستيبانوف ص ١٧٩ - (١٨٠) (١٢٢)

ولهذا يبدوون مضحكين جداً اولئك الشعبيون الذين يظنون ان الاشارات الى السمة البرجوازية الصغيرة لا ترد الا لغرض قول شيء ما لاذع بخاصة ، وان هذا مجرد اسلوب في المناظرة . وبهذا الموقف يدللون على عدم فهمهم لآراء اخصامهم العامة ، والرئيسي - عدم فهمهم لأسس ذلك النقد للرأسمالية الذي «يوافقون» جميعهم عليه ، **ولاختلافه** عن النقد العاطفي والبرجوازي الصغير لها وان الرغبة المشتدة في تحاشي مسألة هذين النوعين الاخيرين من النقد ، ومسألة وجودهما في اوربا الغربية ، مسألة موقفهما من النقد العلمي ، تبين بحد ذاتها بوضوح **لهذا** لا يريد الشعبيون فهم هذا الاختلاف *

* مثلاً ، كتب يفروسي مقالتين بصدد رأي سيسموندي في نمو الرأسمالية» (وروسكويه بوغاتستفو) العدد ٧ ، ص ١٣٩) ، ولكنه لم يفهم **اطلاقاً** على وجه الدقة وجهة نظر سيسموندي ان معاون وروسكويه بوغاتستفو لم **يلحظ** وجهة نظر سيسموندي البرجوازية الصغيرة ولكن ، بما ان يفروسي هو ، بلا ريب ، مطلع على آراء سيسموندي ؛ وبما انه (كما سنرى فيما بعد) مطلع بالضبط على رأي ممثل النظرية الجديدة الذي اطلق على سيسموندي مثل هذا النعت ؛ وبما انه يريد ان يكون ايضاً

لنوضح بمثال ما قيل في قسم ثبت المراجع من «روسكيا ميسل» (١٢٣) لعام ١٨٩٦ ، العدد ٥ (ص ٢٢٩ وما يليها) ، يدور الكلام حول ان «فريقاً قد برز في الآونة الاخيرة واخذ ينمو بسرعة مذهلة» بين المثقفين ، ناظراً الى الشعبية نظرة عداء مبدئي ومطلق ويشير السيد المقرر باوجز الخطوط الى اسباب وطبيعة هذا العداة ؛ ولا بدّ هنا من التنويه بامتنان بانه يعرض بكامل الدقة **كنه** وجهة النظر المعادية للشعبية * والسيد المقرر لا يشاطر وجهة النظر هذه وهو لا يفهم ان تكون الافكار بصدد المصالح الطبقية والخ قد الزمتنا بانكار «المثل العليا الشعبية» (**الشعبية** بكل بساطة ، وليس مثل النزعة الشعبية) ؛ المرجع ذاته ، ص ٢٢٩) القائمة في رفاهية وحرية ووعي الفلاحين اي اغلبية السكان .

يقول السيد المقرر «يعترضون علينا ، بالطبع ، كما اعترضوا على غيرنا قائلين ان مثل المؤلف - الفلاح (وكان المقصود تمنيات اعرب عنها احد الفلاحين) مثل عليا برجوازية صغيرة وان ادبنا كان لهذا السبب حتى الآن ممثلاً ومدافعاً عن البرجوازية الصغيرة . ولكن هذا مجرد بعبع ، ومن ذا الذي يستطيع هذا البعبع ان يخيفه ان لم يكن اولئك الذين لهم آفاق وعقلية تاجرة من حي زاموسكفورييتشيه ؟ ..»

«موافقاً» مع ممثل النظرية الجديدة هذا ، - فان عدم فهمه يكتسب معنى خاصاً تماماً فلم يكن بوسع الشعبي ان يلحظ في الرومانطيسي ما لا يلحظه هو في نفسه

* يقيناً انه يبدو من الغريب جداً اطراء شخص لكونه يعرض بدقة افكار غيره !! ولكن ماذا تريدون ان نفعل ؟ بين المناظرين العاديين من «روسكويه بوغاتستفوف» و«نوفويه سلوفوف» القديمة (١٢٤) السيدين كريفنكو وفورونتسوف تعتبر هذه المناظرة بالفعل استثناء خارقاً .

باي قوة قيل هذا ! ولكن لنواصل السمع
 ان المعيار الاساسي لظروف المساكنة البشرية
 وللتدابير الاجتماعية الواعية على السواء ليس البتة المقولات
 الاقتصادية ولا سيما منها المقتبسة من عداد المقولات الغريبة عن
 البلد في احوال وظروف اخرى ، بل هو السعادة والرفاهية ، المادية
 منها والروحية ، لاغلبية السكان ، واذا كان نمط حياة معين وتدابير
 معينة لأجل دعم وتطوير هذا النمط تؤدي الى هذه السعادة ، فان
 الامر لن يتغير حتى وان نعتموها بالبرجوازية الصغيرة او باي نعت
 آخر ، اذ انها - نمط الحياة هذا وهذه التدابير - ستكون مع ذلك
 تقدمية الى حد ملحوظ وستكون من جراء ذلك بالذات **اسمى**
مثل اعلى في منال المجتمع في الظروف المعينة وفي حالته المعينة»
 (المرجع نفسه ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ اشارة التاكيد للمؤلف)
 ألا يرى السيد المقرر انه طفر على المسألة في غمرة حماسة
 المناظرة ؟

فهو ، مع نعته بصرامة مضخمة اتهام الشعبية بالنزعة
 البرجوازية الصغيرة «مجرد بعبع» ، لا يورد اي شيء لبرهنة هذا
 النعت ما عدا الموضوعة اثنائية ، المدهشة الى حد لا يصدق
 «المعيار ليس المقولات الاقتصادية بل سعادة
 الاغلبية» ولكن هذا كأنك تقول معيار الطقس ليس معطيات
 الارصاد الجوية ، بل مزاج الاغلبية ! ولكن ما هي ، يا ترى ،
 هذه «المقولات الاقتصادية» ان لم تكن **الضيغة العلية** لظروف
 الاقتصاد وحياة السكان ، وليس «السكان» على العموم ، بل جماعات
 معينة من السكان تشغل مكانا معيناً في النظام **المعني** للاقتصاد
 الاجتماعي ؟ ان السيد المقرر ، اذ يعارض «المقولات الاقتصادية»
 بالموضوعة المجردة للغاية عن «سعادة الاغلبية» انما يشطب
 بكل بساطة مجمل تطور العلم الاجتماعي منذ اواخر القرن الماضي

ويعود الى التلاعب العقلاني الساذج الذي يتجاهل العلاقات الاجتماعية الملموسة وتطورها وبجرة قلم يشطب كل ما توصل اليه الفكر البشري بفضل بحوث دامت قرناً ، في سعيه الى تفهم الظواهر الاجتماعية ! وبعد ان حرر السيد المقرر نفسه على هذا النحو من كل جعبة علمية ، اعتبر **المسألة محلولة** وبالفعل ، يخلص صراحة الى القول « اذا كان نمط معين يؤدي الى هذه السعادة ، فان الامر لن يتغير كيفما نعتم هذا » يا للعجب ! ان المسألة كانت تقوم على وجه الضبط في معرفة أي نمط هو هذا النمط . والمؤلف نفسه كان قد اشار للتو الى ان اولئك الذين يرون في الاقتصاد الفلاحي نمطاً خاصاً («الانتاج الشعبي» او كما تشاء) قد اعترض عليهم آخرون اكدوا ان هذا ليس البتة نمطاً خاصاً ، بل نمط **برجوازي صغير** عادي ، اي نفس نمط كل انتاج صغير آخر في بلد الاقتصاد البضاعي والرأسمالية ذلك انه اذا كان ينجم بالطبع من الرأي الاول ان « هذا النمط » («الانتاج الشعبي») « يؤدي الى السعادة » ، فمن الرأي الثاني ينجم كذلك بالطبع ان « هذا النمط » (النمط البرجوازي الصغير) يؤدي الى الرأسمالية وليس الى اي شيء آخر ، يؤدي الى ازاحة «اغلبية السكان» الى صفوف البروليتاريا وتحويل الاقلية الى برجوازية ريفية (او صناعية) وليس من الواضح ان السيد المقرر قد اطلق النار في الهواء ، واعتبر من المبرهن عليه ، وقد تملكته ضجة الطلقة ، ما يتلخص على وجه الدقة في انكاره الرأي الثاني الذي اطلق عليه بمثل هذه الصرامة نعت « مجرد بيع » ؟

ولو انه اراد ان يحلل الرأي الثاني بجد ، لكان قد ترتب عليه ، بالتأكيد ، ان يثبت امراً من اثنين : إما ان « البرجوازية الصغيرة » هي مقولة علمية خاطئة ، وانه يمكن تصور الرأسمالية والاقتصاد البضاعي بدون البرجوازية الصغيرة (كما يتصورهما السادة الشعبيون ،

عائدين بالتالي كلياً الى وجهة نظر سيسموندي) ، وإما ان هذه المقولة غير قابلة للتطبيق على روسيا ، اي انه لا توجد عندنا لا الرأسمالية ، ولا سيادة الاقتصاد البضاعي ، وان المنتجين الصغار لا يتحولون الى منتجي بضائع ، وانه لا تجري في بيئتهم العملية انمشار إليها ، عملية ازاحة الاغلبية وتوطيد «استقلال» الاقلية اما الآن ، وقد رأينا كيف يعتبر الاشارة الى اتسام الشعبية بالسمة البرجوازية الصغيرة مجرد رغبة في «ضيم» السادة الشعبيين ، وقرأنا بعد ذلك الجملة المذكورة اعلاه عن «البيع» ، فاننا نتذكر عفو الخاطر القول المأثور المعروف «العفو ، يا كيت كيتيتش ! من ذا الذي يضيئك ؟ انك انت قادر على ان تضييم الجميع وكل فرد !» (١٢٥)

٢

مسألة نمو السكان الصناعيين على حساب السكان الزراعيين

لنعد الى سيسموندي فضلاً عن اضافة الصفة المثالية على البرجوازية الصغيرة ، وفضلاً عن عدم الفهم الرومانطيقى لكيفية تحول «الفلاحين» في ظل النظام الاجتماعي المعنى للاقتصاد الى برجوازية صغيرة ، يرد عنده رأي متميز للغاية في انخفاض عدد السكان الزراعيين في صالح السكان الصناعيين ومعلوم ان هذه الظاهرة - وهي من ابرز ظواهر التطور الرأسمالي في البلاد - تتبدى في جميع البلدان المتقدمة ، وكذلك في روسيا *

* نسبة سكان المدن في روسيا الاوروبية تزداد في عهد ما بعد الإصلاح . وينبغي لنا ان نكتفي هنا بالاشارة الى هذه العلامة الاكثر ذيوماً ،

ان سيسموندي ، بوصفه اقتصادياً بارزاً في زمنه ، كان لا بد له ، بالطبع ، ان يرى هذا الواقع فهو يلاحظه على المكشوف ، ولكنه لا يفهم اطلاقاً ارتباطه الضروري بتطور الرأسمالية (وحتى بصورة أعم بتقسيم العمل الاجتماعي ، بنمو الاقتصاد البضاعي ، الناجم عن هذه الظاهرة) بل يشجب هذه الظاهرة بكل بساطة بوصفها نقيضة ما من نواقص «النظام» وفي معرض الاشارة الى تقدم الزراعة البريطانية الهائل ، يقول سيسموندي :

«ولكن ، مع الاعجاب بهذه الحقول المحروثة بمثل هذا القدر من العناية ، يجب النظر ايضاً الى السكان الذين يحرقونها ؛ فهم اقل من نصف مما كان يمكن ان يكون منهم في فرنسا على الرقعة نفسها من الارض . وهذا مكسب برأي بعض الاقتصاديين ؛ وخسارة برأيي انا» (المجلد الاول ، ص ٢٣٩)

ومفهوم لماذا اعتبر ايدولوجيو البرجوازية هذه الظاهرة مكسباً (وسنرى الآن ان نظرة النقد العلمي للرأسمالية هي كذلك بالضبط) فانهم فسروا بذلك نمو الثروة البرجوازية والتجارة والصناعة . ولكن سيسموندي ، في تسرعه الى شجب هذه الظاهرة ، ينسى التفكير في اسبابها .

يقول سيسموندي «في فرنسا وايطاليا ، حيث اربعة اخماس السكان ، كما يحسبون ، ينتسبون الى الطبقة الزراعية ، ستاكل اربعة اخماس الامة الحبوب الوطنية ، اياً كان سعر الحبوب الاجنبية» (المجلد الاول ، ص ٢٦٤) يمكن القول في هذا الصدد :

رغم انها تفصح عن ظاهرة ابعده من ان تكون كاملة ، ولا تشمل الخصائص الهامة في روسيا بالقياس الى اوروبا الغربية وليس المجال هنا مجال تحليل هذه الخصائص (انعدام حرية التنقل بالنسبة للفلاحين ، وجود القرى الصناعية والمعملية ، الاستعمار الداخلي للبلاد ، الخ .) .

Fuit Troja! . فلم تبقى ثمة الآن بلدان (حتى وان اشدها اتساما
بالسمة الزراعية) غير تابعة كليا لاسعار الحبوب اي لانتاج الحبوب
الرأسمالي العالمي .

« اذا كانت الامة لا تستطيع ان تزيد عدد سكانها التجاريين
الا بمطالبة كل فرد بكمية اكبر من العمل لقاء الاجرة ذاتها ، فانه
يتعين عليها ان تخشى نمو عدد سكانها الصناعيين » (المجلد الاول ،
ص ٣٢٢) هذه ، كما يرى القارى ، مجرد نصائح طيبة ، لا معنى
لها ولا شأن ، لأن مفهوم «الامة» مبني هنا على تجريد مصطنع
للتناقضات بين الطبقات التي تشكل هذه «الامة» الا ان
سيسموندي ، كما هو حاله دائما ، يتهورب بكل بساطة من هذه
التناقضات ، مفسحاً عن تمنيات بريئة بصدور... زوال التناقضات .
« في انجلترا ، لا تشغل الزراعة غير ٧٧٠١٩٩ عائلة ،
والتجارة والصناعة ٩٥٩٦٣٢ ، وسائر مجالات المجتمع
٤١٣٣١٦ ان هذا الجزء الكبير من السكان الذين يعيشون من
الثروة التجارية هو ، بالنسبة الى مجمل عدد العائلات البالغ ،
٢١٤٣١٤٧ عائلة او ١٠١٥٠٦١٥ نسمة ، رهيب (effrayante)
حقاً ومن حسن الحظ ان فرنسا لا تزال بعيدة عن بلوغ الامر
التالي ، وهو ان يكون مثل هذا العدد الهائل من العمال رهناً
بالتوفيق في سوق بعيدة » (المجلد الاول ، ص ٤٣٤) هنا يبدو
كان سيسموندي ينسى حتى ان هذه «السعادة» ليست رهناً الا
بتأخر تطور فرنسا الرأسمالي .

واذ يرسم سيسموندي تلك التغييرات في النظام المعاصر
«المرغوب فيها» من وجهة نظره (وستتحدث عن هذه التغييرات
فيما بعد) ، يشير الى ان «النتيجة (نتيجة التحويلات حسب الذوق
الرومانطيقى) ستكون بلا ريب الامر التالي ، وهو ان اكثر من بلد
واحد يعيش من الصناعة وحدها ، سيضطر الى اغلاق العديد من

المشاغل الواحد تلو الآخر ، وان عدد سكان المدن الذي ازداد اكثر من الحد المعقول ، سيقبل بسرعة في حين ان عدد سكان الريف سيأخذ في النمو» (المجلد الثاني ، ص ٣٦٧)

على ضوء هذا المثال ، يتبدى عجز النقد العاطفي للرأسمالية والتكدر العاجز لدى البرجوازي الصغير ببروز خاص ! ان سيسموندي يتدهور * بكل بساطة من ان الامور تسير على هذا النحو لا على نحو آخر ان كاتبه بصدد القضاء على جنة البلادة والظلمة البطريركيتين التي يرتع فيها سكان الريف عظيمة الى حد ان صاحبنا الاقتصادي لا يحلل حتى اسباب الظاهرة ولهذا يغفل واقع ان ازدياد عدد السكان الصناعيين ذا علاقة ضرورية لا تنفصم عراها بالاقتصاد البضاعي والرأسمالية ان الاقتصاد البضاعي يتطور بقدر ما يتطور التقسيم الاجتماعي للعمل . والحال ان هذا التقسيم للعمل يقوم على وجه الدقة في ان فروع الصناعة ، انواع تحويل المحصول الخام ، تنفصل عن الزراعة الواحد تلو الآخر ، وتصيح مستقلة ، مؤدية بالتالي الى نشوء السكان الصناعيين ولهذا ، اذا ناقش المرء بصدد الاقتصاد البضاعي والرأسمالية ولم يأخذ بعين الاعتبار قانون النمو النسبي للسكان الصناعيين ، فان هذا يعني انه لا يلم البتة بالخواص الاساسية الملازمة للنظام المعني للاقتصاد الاجتماعي .

وان اسلوب الانتاج الرأسمالي ، بحكم طبيعته بالذات ، يقلل على الدوام عدد السكان الزراعيين بالقياس الى عدد السكان غير الزراعيين ، لأن نمو الرأسمال الثابت بالنسبة الى الرأسمال

* وان هذا الاتجاه (اي اتجاه النقد البرجوازي الصغير الذي كان سيسموندي مرشده) قد تحول في سياق تطوره الى شكوى جبانة من وضع الامور الراهن» (١٢٦) .

المتغير يرتبط في الصناعة (بمعنى الكلمة الضيق) بالنمو المطلق للرأسمال المتغير ، رغم انخفاضه النسبي * اما في الزراعة فيقل بصورة مطلقة الرأسمال المتغير ، الضروري لأجل استغلال مقدار معين من الارض ، ومن هنا ينجم انه لا يمكن لهذا الرأسمال ان ينمو الا شرط استصلاح ارض جديدة * * ، الامر الذي يفترض بدوره نمواً اكبر لعدد السكان غير الزراعيين» (المجلد الثالث ، ص ٢ ، ١٧٧، (١٢٧)

ان وجهة نظر النظرية الجديدة هي على طرفي نقيض في هذه النقطة ايضاً مع الرومانطيقية وشكاواها العاطفية فان فهم ضرورة الظاهرة يستتبع بالطبع موقفاً مختلفاً تماماً منها ، يستتبع القدرة على تقييم مختلف جوانبها وان الظاهرة التي ندرسها انما هي من اعمق واعم تناقضات النظام الرأسمالي ان انفصال المدينة عن القرية ، والتضاد بينهما ، واستغلال المدينة للريف— هذه التوابع الملازمة في كل مكان للرأسمالية النامية— تشكل النتيجة الضرورية

* بوسع القارى ان يكون فكرة ، بالاستناد الى هذا ، عن ظرافة السيد ن. -ون الذي يحول بلا حياء ، في «دراساته» ، الانخفاض النسبي للرأسمال المتغير ولعدد العمال الى انخفاض مطلق ويستخلص من هنا طائفة من اسخف الاستنتاجات بصدد «تقلص» السوق الداخلية ، وما الى ذلك * * وهذا الشرط بالذات هو الذي قصدناه عندما قلنا ان استعمار روسيا الداخلي يُعَسِّر تجلي قانون نمو السكان الصناعيين نمواً اكبر حسبنا ان نتذكر الفرق بين وسط روسيا المسكون من زمان ، حيث كان نمو السكان الصناعيين يجري في صالح المدن اقل مما كان يجري في صالح القرى والمحلات المعملية ، وبين روسيا الجديدة على الاقل ، التي اخذت تاهل بالسكان في عهد ما بعد الاصلاح ، والتي يجري فيها نمو المدن بسرعة تقرب وتاثرها من وتاثر نمو المدن الاميركية . ونامل في ان ندرس هذه المسألة بمزيد من التفصيل في مكان آخر .

لهيمنة «الثروة التجارية» (حسب تعبير سيسموندي) على «الثروة العقارية» (الزراعية) ولهذا تشكل هيمنة المدينة على القرية (من الناحية الاقتصادية ، والسياسية ، والفكرية ومن جميع النواحي الاخرى) ظاهرة عامة ومحتمة في جميع البلدان التي يقوم فيها الانتاج البضاعي والراسمالية ، بما فيها روسيا ؛ ولا يمكن ان يندب هذه الظاهرة غير الرومانطيين العاطفين اما النظرية العلمية ، فانها ، على العكس ، تشير الى الجانب **التقدمي** الذي يحمله الراسمال الصناعي الكبير الى هذا التناقض «ان الانتاج الراسمالي ، اذ يكسب سكان المدن في مراكز كبيرة مؤمناً بالتالي تعاطف تفوقهم باستمرار ، يكسب في الوقت نفسه القوة التاريخية لحركة المجتمع الى الامام» (١٢٨) (die geschichtliche Bewegungskraft der Gesellschaft) * اذا كانت هيمنة المدينة ضرورية ، فان اجتذاب السكان الى المدن هو وحده الذي يمكنه ان يشل (وهو يشل بالفعل ، كما يبرهن التاريخ) طابع هذه الهيمنة الوحيد الجانب واذا ابرزت المدينة نفسها بالضرورة في وضع متميز ، تاركة الريف خاضعاً ، غير متطور ، عاجزاً ، مضاماً ، فلا يمكن ان ينتشل سكان الريف من عجزهم غير تدفق سكان الريف الى المدن ، غير هذا الاختلاط والامتزاج بين السكان الزراعيين والسكان غير الزراعيين ولهذا تبين النظرية الجديدة ، رداً على شكواى الرومانطيين وتذمراتهم الرجعية ، كيف يسفر هذا التقريب

* قارنوا كذلك الوصف البارز بخاصة لدور المراكز الصناعية Die Lage der arbeit. Klasse in (١٢٩) England. 1845. اما ان الاعتراف بهذا الدور لم يمنع مؤلف وحالة الطبقة العاملة في انجلترا من فهم التناقض المنعكس في انفصال المدينة عن القرية فهما عميقاً ، فان هذا يشبهه مؤلفه الجدالي ضد دوهرينغ (١٣٠) .

بين ظروف حياة السكان الزراعيين والسكان غير الزراعيين عن نشوء الظروف لأجل ازالة التضاد بين المدينة والريف .

والآن نتساءل اي وجهة نظر يتبنى اصحابنا الاقتصاديون-الشيوعيون في هذه المسألة ؟ بالتأكيد ، وجهة النظر الرومانطيقية العاطفية فهم لا يفهمون ضرورة نمو عدد السكان الصناعيين في ظل هذا النظام للاقتصاد الاجتماعي ، وليس هذا وحسب ، بل حتى **يغفضون عيونهم** عن هذه الظاهرة متشبهين في ذلك بطير معروف يخفي رأسه تحت جناحه ان اشارات ب ستروفه الى ان الزعم الوارد في مناقشات السيد ن .-ون بصدد الرأسمالية والقائل بانخفاض الرأسمال المتغير انخفاضاً **مطلقاً** هو خطأ فادح («ملاحظات انتقادية» ، ص ٢٥٥) ، والى انه من السخافة معارضة الغرب بروسيا على اساس ان نسبة السكان الصناعيين فيها اقل ، وعدم حسابان الحساب **لتعاطف** هذه النسبة بحكم تطور الرأسمالية * ، (1) 1893, N 1) "Sozialpolitisches Centralblatt" قد بقيت بدون جواب ، كما كان ينبغي توقع ذلك فان الاقتصاديين الشعبيين الذين يحكون على الدوام عن خصائص روسيا لم يستطيعوا حتى طرح مسألة الخصائص **الفعلية** لنشوء السكان الصناعيين في روسيا * * ، تلك المسألة التي اشرنا اليها بايجاز اعلاه هذا هو موقف **الشعبيين النظري** من المسألة . ولكن

* نعيد الى ذهن القارى ان سيسمونيدي قد اقرت **هذا الخطأ بالذات** حين تكلم عن «سعادة» فرنسا حيث تبلغ نسبة السكان الزراعيين ٨٠٪ ، كانما كان هذا خاصة «انتاج شعبي» ما ، وهكذا دواليك ، وليس تعبيراً عن تاخر تطور الرأسمالية

** قارنوا **فولغين** وتعليق الشعبوية في بحوث السيد فورونتسوف . سانت-بطرسبورغ ١٨٩٦ ، ص ٢١٥-٢١٦ .

الشعبين ، اذ يناقشون بصدد وضع الفلاحين في الريف بعد اصلاح دون ان يخرجوا انفسهم بالشكوك النظرية ، يعترفون فعلاً بنزوح الفلاحين ، المزاحين من الزراعة ، الى المدن والى المراكز الصناعية ، ويكتفون هنا بتدب الظاهرة ، تماماً كما فدبها سيسمونيدي * وان عملية تحول ظروف حياة جماهير السكان ، تلك العملية العميقة التي جرت في روسيا بعد اصلاح ، والتي انتهكت للمرة الاولى حضارة الفلاحين وتشبهم بالمكان وامنت

* ولكن العدالة تقتضي القول ان سيسمونيدي ، وقد راقب نمو عدد السكان الصناعيين في بضعة بلدان واعترف بطابع هذه الظاهرة العام ، يدي في بعض الحالات فهماً لكون ذلك ليس «شذوذاً» ما وهكذا دواليك وحسب ، بل ايضاً تغير عميق في ظروف حياة السكان -تغير لا بد من الاعتراف بانه ينطوي على شيء ما جيد وعلى كل حال ، تدل محاكمته التالية بصدد ضرر تقسيم العمل على نظرات اعمق بكثير من نظرات السيد ميخايلوفسكي مثلاً الذي ابتكر «صيغة التقدم» العامة عوضاً عن تحليل الاشكال المعينة التي يرتديها تقسيم العمل في مختلف تشكيلات الاقتصاد الاجتماعي وفي مختلف عهود التطور

وومع ان رتابة العمليات التي ينحصر فيها كل عمل يقوم به العمال في المعمل لا بد لها ، على ما يبدو ، ان تضر ذهنيته (intelligence) تقتضي العدالة القول ان عمال المانيفاكتورات في انجلترا هم ، حسب مراقبات افضل الحكام (juges ، العارفين) اكثر تطوراً من حيث الذهنية ومن حيث التعليم ومن حيث الاخلاق ، من العمال الزراعيين (ouvriers des champs) (المجلد الاول، ص ٢٩٧). ويشير سيسمونيدي الى اسباب ذلك: Vivant sans cesse ensemble, moins épuisés par la fatigue, et pouvant se livrer davantage à la conversation, les idées ont circulé plus rapidement entre eux. (بما انهم كانوا يعيشون على الدوام معاً ، وكانوا اقل ارهاقاً ، وكان يتوفر لهم مزيد من الامكانيات لأجل التحدث ، فان الافكار قد انتشرت بينهم بمزيد من السرعة **الناشر**) ولكن ، كما يلاحظ بكتابة ارحاقاً ، (لا تعلق بالنظام المقام . **الناشر**) .

تحركهم والتقارب بين الشغيلة الزراعيين والشغيلة غير الزراعيين ، بين شغيلة الارياف وشغيلة المدن * - لم يلحظها سيسموندي البتة لا من حيث اهميتها الاقتصادية ، ولا من حيث اهميتها المعنوية والتعليمية (ولربما هذا هو الجانب الاهم) ، مقدماً الذريعة فقط للتأوهات الرومانطيقية العاطفية

٤

التنبؤات العملية للرومانطيقية

والآن سنحاول ان نجمع في كل واحد وجهة نظر سيسموندي العامة الى الرأسمالية (وهذه مهمة اخذها يفروسي ايضاً على عاتقه ، كما يتذكر القارى) وان ندرس برنامج الرومانطيقية العملي

* ان شكل هذه العملية يختلف هو ايضاً في القسم الاوسط من روسيا الاوروبية عنه في الاطراف **فالى الاطراف** يمضي بصورة رئيسية العمال الزراعيون من المحافظات الوسطى ذات الاراضي السوداء وجزئياً العمال غير الزراعيين من المحافظات الصناعية ، ناشرين معارفهم في الحرفة اليدوية و«غارسين» الصناعة بين السكان الزراعيين الصرف **ومن المنطقة الصناعية** يمضي العمال غير الزراعيين ، جزئياً الى جميع انحاء روسيا ، وبصورة رئيسية الى العاصمتين والى المراكز الصناعية الكبيرة علماً بان هذا التيار الصناعي ، اذا جاز التعبير ، قوي الى درجة بحيث يظهر نقص الى العمال الزراعيين الذين يمضون كذلك الى **المحافظات الصناعية** (محافظة موسكو ، محافظة ياروسلاف ، وغيرهما) من المحافظات الوسطى ذات الاراضي السوداء . راجعوا كتاب س . ا . كورولنكو **والعمل المأجور** والخ . (٥) .

لقد رأينا ان مائة سيسموندي تتلخص في كونه احد اوائل الذين اشاروا الى تناقضات الرأسمالية ولكنه ، اذ اشار اليها ، لم يحاول ان يحللها ويوصلها ويبين تطورها وميلها ، وليس هذا وحسب ، بل انه نظر اليها نظرتة الى انحرافات عن القاعدة منافية للطبيعة او خاطئة وانبرى لهذه «الانحرافات» بسداجئة بالمواعظ ، والتشهيرات ، والنصائح بازالتها ، وما الى ذلك ، كان هذه التناقضات لم تكن تعبر عن **المصالح الفعلية** لجماعات فعلية من السكان تشغل مكانا معيناً في النظام العام للاقتصاد الاجتماعي المعاصر وهذه ابرز سمات الرومانطيقية فهي تعتبر تناقض المصالح (المتاصل عميقاً في نظام الاقتصاد الاجتماعي ذاته) تناقضاً او خطأ في مذهب ، او نظام ، او حتى في تدابير ، وما الى ذلك ان ضيق افق Kleinbürger* الذي يقف هو نفسه في معزل عن التناقضات المتطورة ويشغل موقفاً وسطياً ، انتقالياً ، بين ضدين ، ياتلف هنا مع مثالية ساذجة ، -ونحن على استعداد تقريباً للقول مع بيروقراطية- ، تفسر النظام الاجتماعي بآراء الناس (ولا سيما منهم اصحاب الحل والربط) وليس العكس لنورد امثلة عن جميع آراء سيسموندي من هذا الطراز .

« اولم تضح » انجلترا بالهدف في سبيل الوسائل حين تناست

الناس من اجل الاشياء ؟

ان مثال انجلترا مدهش خصوصاً وان هذه الامة حرة ، متنورة ، محكومة جيداً ، وان جميع ولاياتها تنجم على وجه الحصر من كونها سلكت اتجاهاً اقتصادياً **خاطئاً** (I, p. IX**). ان انجلترا تضطلع على العموم عند سيسموندي بدور مثال مرعب بالنسبة

* البرجوازي الصغير . الناشر .

** المجلد الاول ، ص IX . الناشر .

القارة ، - تماماً كما عند رومانطيقينا الروس الذين يظنون انهم يعطون شيئاً ما جديداً ، وليس نفاية عتيقة للغاية
 « اني ، اذ الفت انتباه قرائي الى انجلترا ، اريد ان اعرض ...
 لوحة مستقبلنا بالذات ، اذا ما واصلنا العمل بموجب تلك
 المبادئ التي عملت بموجبها » (I, p. XVI)

« ترى دول القارة من الضروري السير على منوال
 انجلترا في تطورها المانيفاكتوري » (المجلد الثاني ، ص ٣٣٠)
 « ليس ثمة منظر اشد اثاراً للدهشة ، اثاراً للرعب من المنظر
 الذي تمثله انجلترا » (المجلد الثاني ، ص ٣٣٢) *

« ينبغي ان لا ننسى ان الثروة ليست غير ما يمثل
 (n'est que la représentation) طيبات الحياة وترفيهاها » (عوضاً
 عن الثروة البرجوازية ، ترد هنا الثروة على العموم !) « ثم ان انشاء
 ثروة مصنعة مع الحكم على الامة بكل ما يمثل بالفعل الفقر
 والالام انما يعني اعتبار اسم الشيء على آتة جوهر الشيء »
 (prendre le mot pour la chose) (المجلد الاول ، ص ٣٧٩)

« ... وطالما كانت الامم لا تتبع الا توجيهات (تعليمات
 indications) الطبيعة وكانت تتمتع بافضلياتها الناجمة عن المناخ
 والتربة والموقع وامتلاك المواد الخام ، فانها لم تضع نفسها في

* لكي نبين بوضوح علاقة الرومانطيقية الاوروبية بالرومانطيقية
 الروسية ، سنورد تحت الخط في اسفل الصفحة مقتبسات من السيد
 ن . -ون « نحن لم نرغب في الاستفادة من الدروس التي قدمها لنا
 سير تطور اوروبا الغربية في الحقل الاقتصادي ولقد ادهشنا
 الى مثل هذا الحد بريق تطور الرأسمالية في انجلترا ويدهشنا تطور
 الرأسمالية في الولايات الاميركية الجاري باسرع الى ما لا يقاس له » ، وهكذا
 دوايك (ص ٢٢٣) وحتى تعابير السيد ن . -ون ، كما ترون ، لا تبهر
 بالجديد ! « يدهشه » نفس ما « ادهش » سيسمونيدي في مستهل القرن .

وضع غير طبيعي (une position forcée) ، ولم تبحث عن ثروة
ظاهرية (une opulence apparente) تتحول بالنسبة لجمهير
الشعب الى فقر فعلي» (المجلد الاول ، ص ٤١١) الثروة
البرجوازية ظاهرية فقط !! «من الخطر على الامة ان تغلق ابوابها
في وجه التجارة الخارجية فبدلك ، يضطرون الامة ، والحق يقال
(en quelque sorte) ، الى النشاط الباطل الذي سيؤدي الى
هلاکها» (المجلد الاول ، ص ٤٤٨) *

«... تنطوي الاجرة على قسم ضروري ينبغي له ان يحافظ
على حياة من يتقاضونها وعلى قوتهم وصحتهم والويل للحكومة
التي تمس هذا القسم - فانها تضحي بكل شيء (il sacrifie tout
ensemble) - الناس ، والامل في الثروة المقبلة وهذا الفرق
يجعلنا نفهم مبلغ بطلان سياسة تلك الحكومات التي انزلت الطبقات
العاملة الى اجرة مخفضة الى ادنى حد ، ضرورية لأجل زيادة
المداخيل الصافية للصناعيين والتجار والمالكين» (المجلد الثاني ،
ص ١٦٩) **

* «... خاطى ذلك السبيل الاقتصادي الذي سلكناه في السنوات
الثلاثين الاخيرة» (ص ٢٨١) «... لقد خلطنا زمنا طويلاً جداً بين
مصالح الرأسمالية ومصالح الاقتصاد الوطني وهذا ضلال يؤدي الى شر
العواقب ان النتائج الهزئية لحماية الصناعة كانت قد ممدرتنا الى
حد ان غاب تماماً عن بالنا الجانب الشعبي-الاجتماعي لقد غاب عن
بالنا ما يجري هذا التطور بفضله ، ونسينا ايضاً هدف اي انتاج
كان» (ص ٢٩٨) - ما عدا الانتاج الرأسمالي !
«موقف الازدراء من ماضينا غرس الرأسمالية»
(ص ٢٨٣) ونحن استعملنا جميع الوسائل لفرس
الرأسمالية ...» (ص ٣٢٣) «... لقد تغافلنا ...» (المرجع نفسه)
** «... نحن لم نقاوم تطور اشكال الانتاج الرأسمالية ، رغم انها
قائمة على اغتصاب املاك الفلاحين» (ص ٣٢٣) .

«وَأَن أُخِيرَ أَوَانُ السُّؤَالِ إِلَى إِيْنِ نَمُضِي ۚ» (où l'on veut aller) (المجلد الثاني ، ص ٣٢٨)

«ان تمايزهما (اي طبقة المالكين وطبقة الكادحين) ، والتضاد بين مصالحهما انما هما عاقبة التنظيم المصطنع المعاصر الذي اعطيناه للمجتمع البشري ان النظام الطبيعي للتقدم الاجتماعي لم يسع البتة الى فصل الناس عن الاشياء او الثروة عن العمل ؛ في الريف ، كان بوسع المالك ان يبقى زارعاً ؛ في المدينة ، كان بوسع الرأسمالي ان يبقى حرفياً (artisan) ؛ ان فصل الطبقة الكادحة عن الطبقة البطالة لم يكن البتة ضرورياً ضرورة ماسة لأجل وجود المجتمع او لأجل الانتاج ؛ وقد قمنا به قاصدين اكبر ما يكون من النفع للجميع ؛ وعلينا يتوقف (il nous appartient) ضبطه لكي نحقق بالفعل هذا النفع» (المجلد الثاني ، ص ٣٤٨)

«وبوض المنتجين على هذا النحو في وضع يعارض فيه بعضهم بعضاً (اي ارباب العمل والعمال) ، اجروهم على السير في طريق **مضاد تماماً** لمصالح المجتمع وفي هذا النضال الدائم من اجل تخفيض الاجرة ، ينسى الجميع المصلحة الاجتماعية التي يعتبر كل فرد شريكاً فيها مع ذلك» (المجلد الثاني ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠)

وترد قبل هذا المقطع ايضاً ذكريات عن السبل التي اوصى بها التاريخ «في بداية الحياة الاجتماعية ، يملك كل امرئ **رأسمالاً** يبذل بواسطته عمله ، والحرفيون جميعهم تقريباً يعيشون من الدخل الذي يتكون بالقدر نفسه من الربح ومن الاجرة» (المجلد الثاني ، ص ٣٥٩) *

* «عوضاً عن التمسك بثبات بتقاليدنا العريقة ، وعوضاً عن تطوير مبدأ الصلة الوثيقة بين وسائل الانتاج والمنتج المباشر عوضاً عن زيادة انتاجية عملهم (الفلاحين) بتركيز وسائل الانتاج في ايديهم عوضاً عن كل هذا ، سلكنا سبيلاً **معاكساً تماماً**» (ص ٣٢٢-٣٢٣) . ولقد

كفى ، حسبما نظن يمكننا ان نكون على ثقة بان آقارى غير المطلع لا على سيسموندي ولا على السيد ن .-ون سيحار جواباً عن السؤال : اي من وجهتي نظر هذين الرومانطيين ، سواء وردت فوق الخط الفاصل او تحته ، هي اكثر بدائية وسداجة ومع هذا تتطابق كلياً ايضاً تمنيات سيسموندي العملية التي

اولاها مثل هذا المكان الكبير في مؤلفه "Nouveaux Principes" يقول سيسموندي في الكتاب الاول بالذات من مؤلفه ان اختلافنا عن آدم سميث هو «اننا ندعو دائماً تقريباً الى تدخل الحكومة الذي رفضه آدم سميث» (المجلد الاول ، ص ٥٢) «الدولة لا تصلح التوزيع ...» (المجلد الاول ، ص ٨٠) «بوسع المشتري ان يؤمن للفقير بعض الضمانات ضد المزاحمة العامة» (المجلد الاول ، ص ٨١) «يجب ان يتناسب الانتاج مع الدخل الاجتماعي؛ وان من يشجعون الانتاج اللامحدود، دون ان يشغلوا بالهم بمعرفة هذا الدخل ، يدفعون الامة الى الهلاك ، معتقدين انهم يفتحون امامها السبيل الى الثروة» (le chemin des richesses) (المجلد الاول ، ص ٨٢) «حين يكون تقدم الثروة متدرجاً (gradué) ، حين يكون متناسباً مع ذاته ، حين لا يتطور اي جزء من اجزائه بسرعة مفرطة ، حينذاك ينشر الرخاء العام ولربما يتلخص واجب الحكومات في تخفيف سرعة (ralentir !!) هذه الحركة من اجل ضبطها» (المجلد الاول ، ص ٤٠٩-٤١٠)

اما تلك الالهية التاريخية الهائلة التي يتسم بها تطور قوى المجتمع المنتجة ، الجاري على وجه الضبط في هذا السبيل من

حسبنا ان تطور الرأسمالية هو تطور الانتاج الشعبي كله لقد فرطنا في ان تطور احدهما لا يمكن ان يجـري الا على حساب الآخر» (ص ٣٢٣) . اشارة التاكيد لنا .

التناقضات ومظاهر عدم التناسب ، فان سيسموندي لا يلم بها البتة !

« اذا مارست الحكومة تأثيراً ضابطاً ومعدلاً على السعي وراء الثروة ، فان هذا التأثير قد يكون نافعا الى ما لا تهاية له » (المجلد الاول ، ص ٤١٣) « اذا كانت بعض الضوابط على التجارة ، التي يندد بها الراي العام الآن ، تستحق التنديد بوصفها تشجيعاً للصناعة ، فقد يكون من الممكن تبريرها بوصفها لجاماً » (المجلد الاول ، ص ٤١٥)

وفي آراء سيسموندي هذه وحدها ، يتبدى انعدام لياقته التاريخية المذهل ؛ فهو لا يعرف البتة ان كل المغزى التاريخي لتلك المرحلة التي كان معاصراً لها قد انحصر في الخلاص من التنظيمات القروسطية وهو لا يشعر بان محاكماته تصب الماء في طاحونة المدافعين في حينه عن ancien régime * الذين كانوا لا يزالون اقوياء حتى في فرنسا ، فضلاً عن الدول الاخرى من القارة الاوروبية الغربية حيث كانوا يسودون * *

* النظام القديم . الناشر .

* * لقد رأى يفروسي في تاسفات وتطلعات سيسموندي هذه ومروءة المواطن (العدد ٧ ، ص ١٣٩) ان الاعراب عن التمنيات العاطفية يتطلب مروءة المواطن !! القوا نظرة وان الى اي كتاب مدرسي في التاريخ ، تروا فيه ان دول اوروبا الغربية كانت في الربع الاول من القرن التاسع عشر منظمة حسب النموذج الذي يعنيه علم الحق الدولي بتعبير Polizeistaat (الدولة البوليسية اي القائمة على البوليس الناشر) وترون كذلك ان المهمة التاريخية ، لا في هذا الربع من القرن وحسب ، بل ايضاً في الربع التالي ، كانت تقوم على وجه الضبط في النضال ضدها . واذ ذاك تدركون ان وجهة نظر سيسموندي تفصح بالذات عن بلادة الفلاح الفرنسي الصغير في زمن العودة ؛ وان سيسموندي يعطينا مثالا على الجمع بين الرومانطيقية العاطفية البرجوازية الصغيرة وقلة النضج الوطني الصارخة .

اذن ، نقطة الانطلاق عند سيسموندي في . تمنياته العملية -
 الوصاية ، الاعاقاة ، الضبط
 ان وجهة النظر هذه تنبع بصورة طبيعية ومحتمة تماما من
 كل مجموعة افكار سيسموندي فقد عاش بالضبط في
 الزمن الذي كانت الصناعة الآلية الكبيرة تخطو فيه خطواتها الاولى
 في القارة الاوروبية ، وبدأ فيه ذلك التحويل الحاد والسريع لجميع
 العلاقات الاجتماعية بتأثير الآلات (لاحظوا هذا بتأثير الصناعة
 الآلية على وجه الدقة ، وليس بتأثير «الرأسمالية» على العموم) *
 التحويل الذي اصطلح على تسميته في علم الاقتصاد industrial
 revolution (الثورة الصناعية) اليكم كيف يصفها اقتصادي من
 اوائل الاقتصاديين الذين استطاعوا ان يقدروا كل عمق الانعطاف
 الذي أحل المجتمعات الاوروبية المعاصرة محل المجتمعات
 البطيركية نصف القروضية :

«... ان تاريخ التطور الصناعي الانجليزي في السنوات
 الستين الاخيرة (وقد كتب هذا في عام ١٨٤٤) لا نظير له في تاريخ
 البشرية فمنذ ٦٠-٨٠ سنة ، كانت انجلترا بلداً شبيهاً باي بلد
 آخر ، ذا مدن صغيرة ، وصناعة غير ذات شأن وبسيطة ، وسكان
 زراعيين مشتتين ولكنهم عديدون نسبياً اما الآن ، فانها بلد لا
 يشبه اي بلد آخر ، بلد ذو عاصمة يبلغ عدد سكانها مليونين
 ونصف مليون نسمة ؛ ذو مدن صناعية كبيرة ذو صناعة تقدم
 المنتوجات للعالم بأسره وتنتج كل شيء تقريباً بواسطة آلات
 خارقة التعقد ؛ بلد كثيف السكان ؛ بلد سكانه ذو هممة ومبادرة
 وذكاء ، ثلثاهم مشغولان في الصناعة والتجارة ويتألفان من طبقات

* يبدأ تاريخ الرأسمالية في انجلترا ، لا منذ اواخر القرن الثامن
 عشر ، بل منذ ازمان اسبق بما لا يقاس .

مختلفة تماماً ؛ وهؤلاء السكان ذوو العادات المغايرة والحاجات المغايرة يؤلفون ، بالفعل ، امة مختلفة تماماً بالقياس الى انجلترا الزمن السابق ان الثورة الصناعية تتسم بالنسبة لانجلترا بنفس الاهمية التي تتسم بها الثورة السياسية بالنسبة لفرنسا ، والثورة الفلسفية بالنسبة لالمانيا والفرق بين انجلترا في عام ١٧٦٠ وانجلترا في عام ١٨٤٤ كبير ، على الاقل ، بقدر كبر الفرق بين فرنسا في ظل ancien régime وفرنسا ثورة تموز- يوليو* .

كان ذلك اكمل «تحطيم» لجميع العلاقات القديمة ، المتأصلة ، التي كان الانتاج الصغير بناءها التحتي الاقتصادي ومفهوم ان يكون سيسموندي ، مع وجهة نظره الرجعية ، البرجوازية الصغيرة ، لم يستطع ان يفهم اهمية هذا «التحطيم» ومفهوم ان يكون قد تمنى ، قبل كل شيء واكثر من كل شيء ، دعوا ، واستدعى ، وطلب «وقف التحطيم» * .

باي طريقة يمكن «وقف التحطيم» ؟ طبعاً ، قبل كل شيء ، بدعم الانتاج الشعبي اي «الانتاج البطريركي» والفلاحين والزراعة الصغيرة على العموم . ويخصص سيسموندي فصلاً كاملاً (المجلد الثاني ، الكتاب السابع ، الفصل الثامن) لكي يبين «كيف يجب على الحكومة ان تحمي السكان من عواقب المزاحمة»

«ان واجب الحكومة العام حيال السكان الزراعيين يقوم في تأمين قسم من الملكية لمن يشتغلون (à ceux qui travaillent)

* (١٣٢) Engels. "Die Lage der arbeitenden Klasse in England"

** ان السيد ن. -ون ، كما نجرؤ على الامل ، لن يتدمر منا

لأننا نفتيس منه (ص ٣٤٥) هذا التعبير الذي يبدو لنا موقفاً متميزاً الى

اقصى حد .

او في دعم (favoriser) ما سميناه بالزراعة البطريكية ، تفضيلاً على اي نظام زراعي آخر» (المجلد الثاني ، ص ٣٤٠)

«ان قانون ايليزابت ، الذي لم يطبق ، يمنع بناء كوخ ريفي (cottage) في انجلترا ، اذا لم يخصص برقعة من الارض قدرها اربعة اكرات ولو وضع هذا القانون موضع التنفيذ ، لما كان امكن عقد اي زواج بين المياومين دون ان يحصلوا على cottage لهم ، ولما امكن دفع اي cottager (صاحب كوخ ريفي) الى درك الفقر ولكن ذلك خطوة الى الامام (c'est quelque chose) ، ولكن هذا ما كان كفى ؛ ففي مناخ انجلترا ، يعيش السكان الفلاحون في عزو اذا كان للعائلة الواحدة ٤ اكرات اما الآن ، فان اصحاب الاكواخ الريفية في انجلترا لا يملكون ، في معظم الاحسان ، غير ١١/٢ اكر او اكرين من الارض ، ويدفعون عنها بدل ايجار رفيع نسبياً ومن المستحسن الزام الملاك العقاري قانوناً عندما يقسم حقله بين عدد كبير من cottagers ، بان يعطي كلاً منهم رقعة من الارض تكفي لكي يستطيع العيش» (المجلد الثاني ، صص ٣٤٢-٣٤٣) *

* «التمسك بتقاليدنا العريقة (او ليس هذا من الوطنية ؟) تطوير المبدأ الذي ورثناه ، مبدأ الصلة الوثيقة بين وسائل الانتاج والمنتجين المباشرين .» (السيد ن. -ون ، ص ٣٢٢) «لقد انحرفنا عن السبيل الذي سلكناه على امتداد قرون عديدة ؛ وشرعنا نزيح الانتاج القائم على الصلة الوثيقة بين المنتج المباشر ووسائل الانتاج ، على الصلة الوثيقة بين الزراعة والصناعة التحويلية ، ووضعنا في اساس سياستنا الاقتصادية مبدأ تطوير الانتاج الرأسمالي القائم على انتزاع وسائل الانتاج من المنتجين المباشرين ، مع كل ما يرافقه من مصائب تعاني منها الآن اوروبا الغربية» (ص ٢٨١) ليقارن القارى مع هذا نظرة «الاوروبيين الغربيين» انفسهم المذكورة اعلاه الى هذه «المصائب التي تعاني» والخ ..

ان القارى يرى ان تمنيات الرومانطيقية متجانسة تماما مع تمنيات وبرامج الشعبيين فهي مبنية كذلك على تجاهل التطور الاقتصادي الفعلي وعلى الاستناد غير المعقول ، في عهد الصناعة الآلية الكبيرة والمزاحمة المسعورة وصراع المصالح ، الى شروط وظروف تبعث احوال الزمن الغابر البطيريركية

٥

طابع الرومانطيقية الرجعي

بديهي انه لم يكن بوسع سيسموندي ان لا يدرك كيف يسير التطور الفعلي ولهذا ، حين يطالب «بتشجيع الزراعة الصغيرة» (المجلد الثاني ، ص ٣٥٥) ، يقول صراحة انه من المستحسن «توجيه الزراعة في وجهة معاكسة تماما للوجهة التي تسير فيها الآن في انجلترا» (المجلد الثاني ، ص ص ٣٥٤-٣٥٥) *

ومبدأ منح الفلاحين الاراضي او تقديم ادوات العمل للمنتجين انفسهم» (ص ٢) «الدعائم الشعبية المزمنة» (ص ٧٥) ... وفي هذه الارقام (اي بالضبط الارقام التي تبين «مقدار minimum (الحد الأدنى) لكمية الارض المطلوبة ، في ظل الظروف الاقتصادية القائمة ، لأجل تأمين سكان الريف مادياً) نجد ، بالتالي ، احد عناصر حل المسألة الاقتصادية ، ولكننا لا نجد على وجه الضبط غير احد العناصر» (ص ٦٥). ان الرومانطيقيين الاوروبيين الغربيين كانوا لا يحبون ، اقل مما يحب الرومانطيقيون الروس ، كما ترون ، البحث في «التقاليد المريقة» عن «مصادقة» على الانتاج الشعبي

* قارنوا البرنامج الشعبي وجر التاريخ في خط آخر» السيد ف ف قارنوا عند فولغين ، l.c. (loco citato) - في المكان المستشهد به الناشر) ، ص ١٨١ .

« لحسن الحظ ان انجلترا تملك الوسيلة لفعل الكثير من اجل فقرائها الريفيين ، بتوزيع اراضيها المشاعية الشاسعة (ses immenses communaux) عليهم ولو قُسمت اراضيها المشاعية الى قطاعات حرة (en propriétés franches) تتراوح مساحة كل منها بين ٢ اكرأ و ٣٠ اكرأ ، لرأوا (اي الانجليز) انبعث تلك الطبقة المستقلة والابية من صغار مالكي الاراضي اي yeomanry ، التي يأسفون في الوقت الحاضر على استئصالها التام تقريباً» (المجلد الثاني ، ص ٣٥٧-٣٥٨)

يصورون «خطط» الرومانطيقية بصورة خطط من السهل جداً تحقيقها - وذلك بالضبط من جراء تجاهل المصالح الفعلية الذي يشكل جوهر الرومانطيقية « ان هذا الاقتراح (توزيع الاراضي قطعاً صغيرة على المياومين ، مع الزام اصحاب الاراضي بواجب العناية بالاخيرين) يفض ، على الارجح ، كبار مالكي الاراضي الذين يتمتعون وحدهم في انجلترا بالسلطة التشريعية في الوقت الحاضر ؛ ولكنه مع ذلك اقتراح عادل ان كبار مالكي الاراضي وحدهم دون غيرهم يحتاجون الى المياومين ؛ وهم الذين خلقوهم ، فليعيلوهم ايضاً» . (المجلد الثاني ، ص ٣٥٧)

لا يستغرب المرء حين يقرأ مثل هذه السذاجات المكتوبة في مستهل القرن فان «نظرية» الرومانطيقية تتناسب مع تلك الحالة البدائية التي اتسمت بها الرأسمالية على العموم والتي اشترطت وجهة النظر البدائية هذه تطور الرأسمالية الفعلية ، وفهمه النظري ، ووجهة النظر الى الرأسمالية - بين كل هذا كان لا يزال يوجد تناسب آنذاك ؛ وسيسموندي ، على كل حال ، يبدو كاتباً متكاملأً ووفياً لنفسه

يقول سيسموندي « لقد سبق واشرنا الى تلك الحماية التي كانت تلقاها فيما مضى هذه الطبقة (اي طبقة الحرفيين) في

مؤسسة الحرف والطوائف (des jurandes et des maîtrises) وليس المقصود بعث تنظيمها الغريب والجائر ولكنه يجب على المشتري ان يستهدف رفع المكافأة عن العمل الصناعي ، وانتشال الصال الاجراء من الوضع المتقلب (précaire) آآدي يعيشون فيه ، واخيراً توفير الفرصة لهم لاكتساب ما يسمونه **بالمكانة** * (un état) فالآن يولد العمال ويموتون عمالاً ، في حين ان وضعهم كعمال لم يكن في السابق الا مرحلة تحضيرية ، الا الدرجة الاولى الى وضع اعلى وامكانية الترقى هذه (cette faculté progressive) إنما من المهم بعثها ينبغي تدبير الامور بحيث يكون من مصلحة ارباب العمل ترقية عمالهم الى وضع اعلى ؛ بحيث يظل طالب العمل في المانياكتورة ، وهو يبدأ فعلاً من العمل مقابل اجرة بسيطة ، على أمل في الحصول مستقبلاً ، في حال حسن السلوك ، على قسم من ارباح المؤسسة (المجلد الثاني ، ص ٣٤٤-٣٤٥) .

من الصعب الافصاح بمزيد من الجلاء عن وجهة نظر البرجوازي الصغير ! الحرف هي المثال الاعلى بنظر سيسموندي ؛ وتحفظه القائل ان بعثها امر غير مرغوب فيه لا ينطوي ، اغلب الظن ، الا على المعنى التالي ، وهو انه يجب اخذ مبدأ ، فكرة الحرفة (تماماً كما يريد الشعبيون اخذ مبدأ ، فكرة المشاعة ، وليس الرابطة الاميرية المعاصرة المسماة بالمشاعة) ونبذ بشاعاتها القروسطية ان سخافة خطة سيسموندي ليست في كونه يدافع كلياً عن الحرف ، ويريد بعثها كلياً ؛ - فهو لم يطرح هذه المهمة ان السخافة في كونه يعتبر **الرابطة** التي كان مبعثها الحاجات الضيقة ، البدائية الى اتحاد الحرفيين المحليين ، نموذجاً ، ويريد ان يطبق هذا المعيار ، هذا النموذج ، على المجتمع الرأسمالي الذي تقوم فيه

الصناعة الآلية الكبيرة التي تحطم الحواجز القروسطية وتمحو الفوارق المحلية والمنطقية والمهنية بدور العنصر الموحد ، المعمم . ان الرومانطقي ، اذ يدرك ضرورة التحالف ، الاتحاد على العموم ، بهذا الشكل او ذلك ، يتخذ نموذجاً له تلك الرابطة التي كانت تستجيب للحاجات الضيقة الى الاتحاد في المجتمع البطريركي ، الجامد ، ويريد ان يطبقه على مجتمع مغاير تماماً - حيث السكان متحركون ، وحيث العمل اصطبغ بالصبغة الاجتماعية ، لا في حدود مشاعة ما او حرفة ما ، بل في حدود الدولة بأسرها ، وحتى خارج حدود الدولة واحدة *

وهذا الخطأ بالذات يعطي الرومانطقي نعتاً يستحقه تماماً ، **نعت الرجعي** ، علماً بان المقصود بهذا التعبير ليس الرغبة في بعث المؤسسات القروسطية لا اكثر ولا اقل ، بل على وجه الضبط

* وانه لمائل تماماً خطأ الشعبين فيما يتعلق برابطة اخرى (المشاعة) كانت تلبى الحاجات الضيقة الى الاتحاد لدى الفلاحين المحليين المترابطين بوحدة ملكية الارض ، والمراعى ، وما الى ذلك (والرئيسي ، وحدة سلطة الملاكين العقاريين والموظفين) ، ولكنها لا تتجاوب البتة مع حاجات الاقتصاد البضاعي والراسمالية التي تحطم جميع الحواجز المحلية والمراتبية والفئوية وتفرس التضاد الاقتصادي العميق بين المصالح في داخل المشاعة ان الحاجة الى التحالف ، الى الاتحاد في المجتمع الراسمالي لم تضعف ، بل ، بالعكس ، اشتدت الى ما لا قياس له ولكنه من السخف تماماً اخذ معيار قديم لتلبية حاجة المجتمع الجديد هذه فان هذا المجتمع الجديد يتطلب ، اولاً ، ان لا يكون التحالف محلياً ، مراتبياً ، فئوياً ؛ ثانياً ، ان يكون اختلاف الوضع والمصالح الذي نجم عن الراسمالية وتمايز الفلاحين نقطة انطلاق هذا الاتحاد اما الاتحاد المحلي ، المراتبي ، الذي يربط بين فلاحين يختلفون فيما بينهم اختلافًا شديدًا من حيث وضعهم الاقتصادي ومن حيث مصالحهم ، فانه يصبح الآن ، بحكم ضرورته ، ضاراً بالنسبة للفلاحين وبالنسبة للتطور الاجتماعي كله على السواء .

محاولة قياس المجتمع الجديد بالمقياس البطريركي القديم ، وعلى وجه الضبط الرغبة في البحث عن نموذج في النظم والتقاليد القديمة التي لا تتناسب البتة مع الظروف الاقتصادية المتغيرة

وهذا العامل لم يفهمه يفروسي اطلاقاً لقد فهم وصف نظرية سيسموندي كنظرية رجعية فهما فظاً ، مبتدلاً على وجه الدقة وتحير يفروسي وشرع يفكر ويحلل كيف هذا ، اي رجعي سيسموندي حين يقول بكل صراحة انه لا يريد بعث الحرف ؟ وقرر يفروسي ان «اتهام» سيسموندي «بالرجعية» غير صحيح ؛ وان سيسموندي رأى ، بالعكس ، «بصورة صحيحة الى التنظيم الحرفي» و«قدر اهميته التاريخية تقديراً صحيحاً» (العدد ٧ ، ص ١٤٧) ، كما اوضحت ذلك ، على حد زعمه ، الدراسات التاريخية لفلان وعلان من البروفسورات عن الجوانب الايجابية من التنظيم الحرفي .

لا يندر ان يتسم الكتاب Quasi - العلماء * بالقدرة المدهشة على عدم رؤية الغاب وراء بضعة اشجار ! فان وجهة نظر سيسموندي الى الحرفة متميزة وهامة على وجه التحديد لانه يربط بها تمنياته العملية * * . **والى هذا السبب على وجه الضبط** يعود نعت مذهبه بالمذهب الرجعي اما يفروسي فيعمد الى التحدث ، من غير ما مناسبة ، عن احدث المؤلفات التاريخية في موضوع الحرف !

اما ما نجم عن هذه الآراء الواردة في غير محلها quasi العلمية ، فهو ان يفروسي غفل على وجه الدقة عن كنه

* العلماء الموهومون ، المزيفون . الناشر .

** راجعوا اعلاه ، وان على الاقل ، عنوان الفصل الذي اوردنا منه

المحاكمات بصدد الحرف (التي اوردها يفروسي ايضاً . ص ١٤٧) .

المسألة أمن الصائب ام من الخطأ اعتبار مذهب سيسموندي مذهباً رجعياً ؟ انه لم يستشف ما هو الأهم فيه بالضبط ، اي وجهة نظر سيسموندي فقد قال سيسموندي « لقد صوروني في الاقتصاد السياسي بصورة عدو للتقدم الاجتماعي ، ونصير للمؤسسات البربرية والقسرية كلا انا لا اريد ما سبق وكان ، ولكني اريد شيئاً ما افضل بالقياس الى الحاضر انا لا استطيع ان احكم على الحاضر الا بمقارنته بالماضي ، وانا بعيد عن الرغبة في بعث الانقراض القديمة حين اعلل بواسطتها حاجات المجتمع الخالدة» (المجلد الثاني ، ص ٤٣٣) ان رغائب الرومانطيين جيدة جداً (مثلها مثل رغائب الشعبيين) ان تفهم تناقضات الرأسمالية يضعهم فوق المتفائلين على العمياء ، الذين ينكرون هذه التناقضات واذا كانوا يعتبرون سيسموندي رجعياً ، فليس ذلك ابداً لأنه يريد العودة الى القرون الوسطى ، بل لأنه « قارن الحاضر بالماضي» وليس بالمستقبل في تمنياته العملية ، لأنه «سعى الى تحليل حاجات المجتمع الخالدة» * بواسطة «الانقراض» وليس بواسطة اتجاهات التطور الحديث وان وجهة نظر سيسموندي البرجوازية الصغيرة هذه التي تميزه بشدة عن سائر الكتاب الذين سعوا كذلك في نفس الوقت معه ، وبعده ، الى تحليل «حاجات المجتمع الخالدة» ، هي بالضبط التي لم يستطع يفروسي ان يتفهمها

وفي خطأ يفروسي هذا انعكس نفس الفهم الضيق لتعبيري المذهب «البرجوازي الصغير» ، و«الرجعي» ، الذي سبق وتكلمنا

* ان هذا الواقع ، وهو انه علل وجود هذه الحاجات ، يضعه ، -ونكرر قولنا- اعلى بما لا قياس له من الاقتصاديين البرجوازيين الضيقين .

عنه بصدد التعبير الاول ان هذين التعبيرين لا يدلان البتة على تطلعات الحانوتي الصغير الانانية او على الرغبة في وقف التطور الاجتماعي والعودة الى الوراء ؛ فهما لا يدلان الا على خطأ وجهة نظر الكاتب المعني ، على محدودية فهمه وافقه التي تستتبع اختيار وسائل (لأجل بلوغ هدف جيد جداً) لا يمكن ان تكون في الواقع فعالة ، ولا يمكن ان ترضي الا المنتج الصغير او تقدم خدمة لحماة القديم ان سيسموندي ، مثلاً ، لا يتعصب البتة للهللكية الصغيرة فهو يدرك ضرورة الاتحاد ، الرابطة ، بقدر لا يقل البتة عن القدر الذي يدركها به اصحابنا الشعبيون المعاصرون وهو يطمح الى «توزيع نصف الارباح» في المؤسسات الصناعية «بين العمال المتشاركين» (المجلد الثاني ، ص ٣٤٦) ويؤيد صراحة «نظام التشارك» الذي تعود في ظله جميع «نجاحات الانتاج الى نفع من يقوم به» (المجلد الثاني ، ص ٤٣٨) ويقول سيسموندي في معرض الكلام عن العلاقة بين مذهبه ومذاهب اوين وفورييه وتومبسون ومويرون (Muiron) المشهورة آنذاك «انا اود مثلهم لو يتحقق التشارك بين اولئك الذين ينتجون معاً المنتج المعني عوضاً عن ان يعارض بعضهم بعضاً . ولكني لا اظن ان بوسع الوسائل التي اقترحها لأجل هذا الغرض ان تؤدي اليه يوماً» (المجلد الثاني ، ص ٣٦٥)

ان الاختلاف بين سيسموندي وهؤلاء الكتاب يقوم على وجه الضبط في وجهة النظر . ولهذا من الطبيعي تماماً ان يكون يفروسي ، الذي لم يفهم وجهة النظر هذه ، قد صور موقف سيسموندي من هؤلاء الكتاب بشكل غير صحيح اطلاقاً

ونقرأ في «روسكويه بوغاتستفو» ، العدد ٨ ، ص ٥٧ «اذا كان سيسموندي قد مارس في معاصريه تأثيراً ضعيفاً للغاية ، واذا كانت الاصلاحات الاجتماعية التي اقترحها لم تتحقق ، فمرد

ذلك ، بصورة رئيسية ، الى انه سبق عصره كثيراً فقد كتب في عهد كانت فيه البرجوازية تقضي شهر العسل ... ومفهوم انه كان لا بد في مثل هذه الظروف لصوت رجل يطالب بالاصلاحات الاجتماعية ان يبقى صوتاً صارخاً في البرية ولكننا نعرف ان الخلف ايضاً لم يقف منه موقفاً افضل بكثير ومرد ذلك ، على الأرجح ، الى ان سيسموندي كان ، كما قلنا ، كاتباً من مرحلة انتقالية ؛ فمع رغبته في تغييرات كبيرة ، لا يستطيع ان يتخلى كلياً عن القديم ولهذا بدا للناس المعتدلين راديكالياً اكثر من اللزوم ، بينما بدا لممثلي اتجاهات اكثر تطرفاً معتدلاً اكثر من اللزوم»

اولاً ، ان القول بان سيسموندي قد «سبق عصره» بالاصلاحات التي اقترحها انما يعني ان صاحب هذا القول لم يفهم اطلاقاً كنه مذهب سيسموندي الذي قال بنفسه عن نفسه بانه قارن الحاضر بالماضي كان لا بد للمرء من قصر نظر لا حد له (او من تولع بالرومانطيقية لا حد له) لكي لا يرى الروح العامة والاهمية العامة لنظرية سيسموندي ، وذلك لسبب واحد فقط ، هو ان سيسموندي تعاطف مع قوانين العمل * ، وما الى ذلك ثانياً ، يعتقد يفروسي بالتالي ان الفرق بين سيسموندي وسائر الكتاب لا يقوم الا في درجة حزم الاصلاحات المقترحة فقد مضوا الى ابعد ، في حين انه لم يتخلى عن القديم . ولكن المشكلة ليست هنا فان الفرق بين سيسموندي وهؤلاء الكتاب يكمن اعمق بكثير - فهو لا يكمن البتة في ان بعضهم

* وفي هذه المسألة ايضاً ، لم «يسبق» سيسموندي عصره ، لأنه لم يجبد الا ما سبق وتحقق في انجلترا ، دون ان يتمكن من فهم الصلة بين هذه التحويلات والصناعة الآلية الكبيرة ونشاطها التاريخي التقدمي .

مضوا الى ابعد ، وان بعضهم الآخر كانوا وجلين * ، بل يكمن في انهم رأوا الى طابع الاصلاحات ذاته من وجهتي نظر متضادتين تماماً فقد سعى سيسموندي الى تعليل « حاجات المجتمع الخالدة » وسعى هؤلاء الكتاب هم ايضاً الى تعليل حاجات المجتمع الخالدة وكان سيسموندي طوبويماً ، وبني تمنياته على فكرة مجردة ، وليس على مصالح فعلية ؛ وهؤلاء الكتاب كانوا هم ايضاً طوبويين ، وبنوا مشاريعهم على فكرة مجردة كذلك ولكن طابع مشاريعهم (اي سيسموندي من جهة وهؤلاء الكتاب من جهة اخرى) هو الذي يختلف تماماً لانهم رأوا من وجهتي نظرهما على طرفي نقيض الى التطور الاقتصادي الجديد الذي طرح مسألة « الحاجات الخالدة » فان الكتاب المذكورين قد استبقوا المستقبل ، وحزروا بصورة عبقرية اتجاهات ذلك « التحطيم » الذي كانت الصناعة الآلية السابقة تحققه على مرآهم لقد نظروا الى نفس الوجهة التي كان يسير فيها التطور الفعلي ؛ وقد سبقوا فعلاً هذا التطور اما سيسموندي ، فقد ادار ظهره لهذا التطور ؛ وطوبويته لم تستبق المستقبل ، بل قصدت اعادة الماضي ؛ ولم ينظر الى امام ، بل نظر الى الوراء ، حالماً « بوقف التحطيم » ، - بذلك « التحطيم »

* نحن لا نقصد ان نقول انه لا يوجد فرق في هذا الصدد بين الكتاب المذكورين ولكن هذا الفرق لا يفسر المسألة ويصور موقف سيسموندي من الكتاب الآخرين بصورة غير صحيحة اذ يبدو كأنما يتبنون وجهة نظر واحدة ، ولم يختلفوا الا من حيث قطعية وانسجامية الاستنتاجات ان المسألة لا تقوم في كون سيسموندي لم « يمض » بمثل هذا البعد ، بل في كونه « مضى » الى الوراء ، في حين ان الكتاب المذكورين « مضوا » الى الامام .

الذي استخلص منه الكتاب المذكورون طوبوياتهم* . ولهذا السبب تُعتبر طوبويّة سيسموندي- وعن كامل الحق والصواب- رجعية واسباس هذا الوصف- ونكرر قولنا مرة اخرى- يكمن **فقط في كون** سيسموندي لم يفهم الاهمية التقدمية « لتخطيط » العلاقات الاجتماعية القديمة ، البطيركية ، نصف القروسطية في دول اوروبا الغربية الذي بدأت تقوم به الصناعة الآلية الكبيرة منذ اوآخر القرن الماضي

ان وجهة نظر سيسموندي الخاصة هذه تتبدى حتى من آرائه بصدد «المشاركة» بوجه عام فهو يقول «اتمنى لو تُقسّم ملكية المانيفاكتورات (la propriété des manufactures) بين عدد كبير من الراسماليين المتوسطين ، لا ان تتركز في يد شخص واحد يملك الملايين والملايين ٠٠٠» (المجلد الثاني ، ص ٢٦٥) وبمزيد من الجلاء ظهرت وجهة نظر البرجوازي الصغير في المقطع التالي «ينبغي اقصاء طبقة المياومين ، لا طبقة الفقراء ؛ تجب اعادتهم الى طبقة المالكين» (المجلد الثاني ، ص ٣٠٨) «**الاعادة**» الى طبقة المالكين- في هذه الكلمات ، كل جوهر مذهب سيسموندي !

وبديهي انه كان لا بد لسيسموندي نفسه ان يحزر استحالة تحقيق تمنياته الطيبة ، ان يشعر بعدم التجاوب الحاد بينها وبين تنافر المصالح الحالي «ان مهمة الجمع من جديد بين مصالح الذين

* قال ماركس «ان روبرت اوين ،-والد الفبارك التعاونية والدالكاين التعاونية ،- الذي لم يشاطر البتة مع ذلك اوهام خلفه بصدد اهمية (Tragweite) عناصر التحويل المنعزلة هذه ،- لم ينطلق عمليا في تجاربه من النظام المصنعي وحسب ، بل اعلنه نظريا ايضا نقطة الانطلاق «للاقلاب الاجتماعي» (١٣٣) .

يشتركون معاً في الانتاج نفسه (qui concourent à la même production) . هي ، بلا ريب ، مهمة صعبة ، ولكني لا اعتقد ان هذه الصعوبة كبيرة بالقدر المظنون» (المجلد الثاني ، ص ٤٥٠) * ان ادراك عدم التجاوب هذا بين التمنيات والاماني وبين ظروف الواقع وتطورها يستتبع ، بالطبع ، السعي الى البرهنة على انه «لم يفت الاوان بعد» «للعودة» وما الى ذلك ان الرومانطيقتي يحاول ان يعتمد على عدم تطور تناقضات النظام المعاصر ، على تخلف البلاد «لقد ظفرت الشعوب بنظام الحرية الذي دخلناه (المقصود هنا سقط الاقطاعية) ؛ ولكن في الوقت الذي دمرت فيه النير الذي تحملته زمناً طويلاً ، لم تكن الطبقات الكادحة (les hommes de peine - ناس العمل) محرومة من كل ملكية ففي الريف ، ملكوا الارض الى ان (ils se trouvèrent associés à la propriété du sol) بوصفهم محاصين بالمناصفة ، ودافعي اتاوات للاسياد (censitaires) ومستأجرين وفي المدن كانوا صناعيين مستقلين (ils se trouvèrent associés à la propriété de leur industrie) بوصفهم اعضاء الحرف والاتحادات المهنية (métiers) التي شكلوها لاجل الحماية المتبادلة . فقط في ايامنا ، فقط في الآونة الاخيرة (c'est dans ce moment même) يحطم تقدم الثروة والمزاحمة جميع هذه المشاركات ولكن هذا التحطيم (révolution) لما يتحقق الى النصف» (المجلد الثاني ، ص ٤٣٧) «صحيح ان امة واحدة فقط توجد الآن في هذا الوضع غير الطبيعي ؛ وفي امة واحدة فقط نرى هذا التضاد الدائم بين الثروة

* «المهمة التي يتعين على المجتمع الروسي ان يقوم بها تزداد تعقداً يوماً بعد يوم ويوماً بعد يوم ، تزداد المجالات التي تستولي عليها الرأسمالية سعة على سعة» ... (المرجع ذاته)

الوهمية (richesse apparente) والفقير الرهيب الذي يعانيه عشر السكان الذي يضطر الى العيش على حساب الاحسان العام . ولكن هذه الامة التي يجدر جداً الاقتداء بها في الميادين الاخرى ، والتي تبهر جداً حتى باخطائها ، قد اغرت بمثالها جميع رجال الدولة في القارة ، واذا كان لم يعد بوسع هذه التاملات ان تعود عليها بالنفع ، فاني اظن اني اقدم ، على الاقل ، خدمة للبشرية ومواطني ، اذا ما بينت مخاطر الطريق الذي تسير عليه ، واذا برهنت بتجربتها بالذات ان بناء الاقتصاد السياسي على مبدأ المزاومة غير المحدودة انما يعني التضحية بمصالح البشرية في صالح فعل جميع الهويات الشخصية المتزامن» (المجلد الثاني ، ص ٣٦٨) * هكذا يختتم سيسموندي مؤلفه "Nouveaux Principes"

ولقد صاغ ماركس بوضوح الاهمية العامة لسيسموندي ونظريته في النبذة التالية التي تعطي في البدء لمحة موجزة عن ظروف الحياة الاقتصادية في اوربا الغربية التي ادت الى نشوء هذه النظرية (علماً بانها ادت الى نشوئها على وجه الضبط في العهد الذي بدأت فيه الرأسمالية للتو في بناء الصناعة الآلية الكبيرة هناك) ، ثم تعطي تقييماً لهذه النظرية * *

«ان البرجوازية الصغيرة القروسطية ومرتبة الفلاحين الصغار

* «يتعين على المجتمع الروسي ان يقوم بمهمة عظيمة خارقة الصعوبة ، ولكنها غير مستحيلة - قوامها انماء قوى السكان المنتجة بحيث لا تستفيد منها اقلية ضئيلة بل الشعب بأسره» (ن . و . ، ص ٣٤٣) *
 ** قارنوا الاستشهادات في «روسكويه بوغاتستفو» ، العدد ٨ ، ص ٥٧ ، وكذلك «روسكويه بوغاتستفو» ، العدد ٦ ، ص ٩٤ ، في مقالة السيد ن . و .

قد كانتا سالفتي البرجوازية المعاصرة وفي بلدان اقل تطوراً في الميدانين الصناعي والتجاري ، لا تزال هذه الطبقة تعيش حياة خاملة الى جانب البرجوازية النامية

وفي البلدان التي تطورت فيها الحضارة المعاصرة ، تشكلت - وتتشكل من جديد باستمرار كقسم اضافي للمجتمع الرأسمالي - المرتبة المتوسطة البرجوازية (التي تتأرجح بين البروليتاريا والبرجوازية) ولكن المزاومة تدفع على الدوام الافراد المنتسبين الى هذه الطبقة الى صفوف البروليتاريا ، فيبدأون حتى يستشعرون اقتراب اللحظة التي يزولون فيها تماماً ، من جراء تطور الصناعة الكبيرة ، بوصفهم قسماً مستقلاً من المجتمع المعاصر ، ويحل فيها محلهم في التجارة والمانيفاكشور والزراعة على السواء النظراء والمستخدمون الاجراء

وفي بلدان مثل فرنسا حيث يشكل الفلاحون اكثر من نصف مجموع السكان بكثير ، كان من الطبيعي ان يظهر كتاب يقفون الى جانب البروليتاريا - وقيسون الظروف الرأسمالية بالمقياس البرجوازي الصغير والفلاحي الصغير ، ويدافعون عن قضية العمال من وجهة النظر البرجوازية الصغيرة وهكذا نشأ المذهب الاجتماعي البرجوازي الصغير وسيسموندي يقف في طليعة هذا الضرب من الادب ، لا في فرنسا وحسب ، بل حتى في انجلترا ايضا

وهذا المذهب استطاع بصورة رائعة ان يلاحظ تناقضات ظروف الانتاج المعاصرة وقد فضح تفاؤلات الاقتصاديين المنافق و اشار الى الفعل المدمر للانتاج الآلي ولتقسيم العمل ، والى تركيز الرساميل والملكية العقارية ، والى فيض الانتاج والازمات ، وحتمية زوال البرجوازية الصغيرة والفلاحين ، وبؤس البروليتاريا ، وفوضى الانتاج ، وانعدام العدالة الصارخ في توزيع الثروات ،

والحرب الصناعية المدمرة بين الأمم ، وتفسخ . الاخلاق القديمة والعلاقات العائلية القديمة والقوميات القديمة * .

ان الجانب الايجابي في متطلبات هذا الاتجاه ، إمّا يتلخص في بعث اساليب الانتاج والتبادل القديمة وبعث علاقات الملكية القديمة والنظام الاجتماعي القديم معها ؛ وأمّا يسعى الى الاحتفاظ بالعرف بأساليب الانتاج والتبادل المعاصرة في اطار علاقات الملكية القديمة ، ذلك الاطار الذي سبق وحطته هذه الاساليب وكان لا بد لها بالضرورة ان تحطمه . وفي كلا الحالين ، كان هذا الاتجاه رجعيًا وطوبويًا في آن واحد

ان التنظيم الحرفي للصناعة والزراعة البطورية هما كلمته الاخيرة» * * (١٣٤)

وقد حاولنا ان نبين صحة هذا الوصف عند تحليل كل من اقسام مذهب سيسموني على حدة اما الآن ، فنكتفي بالاشارة الى الاسلوب الغريب الذي لجأ اليه يفروسي بالاضافة الى جميع الهفوات في عرضه ونقده وتقييمه للرومانطيقية ان القارى يتذكر ان يفروسي قد اعلن في مستهل مقاله بالذات (في العدد ٧ من «روسكويه بوغاتستفون») انه «ليس من العدل» و«ليس من

* هذا المقطع يورده يفروسي في العدد ٨ من «روسكويه بوغاتستفون» ، ص ٥٧ (ابتداء من الفقرة الاخيرة)

* * قارنوا «روسكويه بوغاتستفون» ، المقالة المذكورة عام ١٨٩٤ ، العدد ٦ ، ص ٨٨ يقع السيد ن . -ون في ترجمة هذا المقطع في خطاين كما فوّت مقطعا فعوضا عن «البرجوازي الصغير» و«الفلاحي الصغير» ، يترجم «البرجوازي الصغير» و«الفلاحي الصغير» وعوضا عن «قضية العمال» يترجم «قضية الشعب» ، رغم انه ترد في الاصل كلمتا der Arbeiter . كما فوّت كلمات «كان لا بد لها بالضرورة ان تحطمه» (gesprengt werden mußten)

الصحيح» تصنيف سيسموندي في عداد الرجعيين والطوبويين (المقطع المستشهد به ، ص ١٣٨) ولائبات هذه الموضوعه ، افلح يفروسي ، اولاً ، في التزام جانب الصمت المطلق حول الاله ، عيننا به صلة **وجهة نظر** سيسموندي بوضع ومصالح طبقة خاصة من طبقات المجتمع الراسمالي هي طبقة صغار المنتجين ؛ ثانياً ، عند تحليل مختلف موضوعات نظرية سيسموندي ، عرض يفروسي احياناً موقفه من النظرية الجديدة بصورة غير صحيحة اطلاقاً ، كما سبق وبيئنا ذلك ، وتجاهل بكل بساطة احياناً اخرى النظرية الجديدة ، مدافعاً عن سيسموندي باستشهادات من العلماء الالمان ممن « لم يمضوا الى ابعده » من سيسموندي ؛ ثالثاً ، واخيراً ، رغب يفروسي في ايجاز تقييم سيسموندي على النحو التالي « ان نظرتنا نحن (!) الى اهمية سيموندي سيسموندي يمكننا (!!) ان نوجزها في الكلمات التالية » لاحد الاقتصاديين الالمان (« روسكويه بوغاتستفو » ، العدد ٨ ، ص ٥٧) ثم يورد المقتطف المؤشر اليه اعلاه اي **فقط قسمها صغيراً** من الوصف الذي اعطاه هذا الاقتصادي ، علماً بان ما اغفله هو المقطع الذي يوضح صلة نظرية سيسموندي بطبقة خاصة في المجتمع الجديد ، والمقطع الذي يقول فيه الاستنتاج النهائي برجعية وطوبوية سيسموندي ؛ وفضلاً عن هذا ، لم يكتف يفروسي بان نتش **قسمها صغيراً** من الوصف لا يعطي اي فكرة عن الوصف **بمجهله** ؛ وبذلك عرض بصورة غير صحيحة اطلاقاً موقف هذا الاقتصادي من سيسموندي ؛ بل طمح ايضاً الى تجميل وجه سيسموندي كأنما بقى مجرد ناقل لنظرات الاقتصادي المذكور عينه يقول يفروسي « لنضف الى هذا ان سيسموندي هو ، من حيث بعض الآراء النظرية ، سلف ابرز الاقتصاديين الجدد * :

* من طراز ادولف فاغندر ؛ ك . ت .

لنتذكر نظراته الى الدخل من الرأسمال ، الى الازمة ، وتصنيفه للدخل الوطني ، والخ .» (المرجع ذاته) وهكذا ، عوضاً عن ان يضيف يفروسي الى تعداد افضال سيسموندي من قبل الاقتصادي الالماني اشارة الاقتصادي نفسه الى وجهة نظر سيسموندي البرجوازية الصغيرة ، الى طابع طوبويته الرجعي ، - يضيف الى عداد افضال سيسموندي على وجه الضبط تلك من اقسام مذهبه (مثل « تصنيف الدخل الوطني ») التي لا تنطوي على اي كلمة علمية ، في رأي الاقتصادي المعني نفسه

قد يعترضون علينا قائلين بوسع يفروسي ان لا يشاطر البتة الرأي القائل انه يجب البحث عن تفسير المذاهب الاقتصادية في الواقع الاقتصادي ؛ ومن الممكن ان يكون على اقتناع عميق بان نظرية ادولف فاغنر بشأن « تصنيف الدخل الوطني » هي « ابرز » نظرية . - آمننا وصدقنا ولكن باي حق غازل يفروسي النظرية التي يطيب جداً للسادة الشعبيين ان يقولوا بصدها بانهم « موافقون » معها ، في حين انه لم يفهم البتة موقف هذه النظرية من سيسموندي وبذل كل ممكن (وحتى كل مستحيل) لكي يعرض هذا الموقف بصورة غير صحيحة اطلاقاً ؟

ولو ان الامر كان يتعلق بيفروسي وحده ، هذا الكاتب الذي يرد اسمه في مطبوعات الشعبيين للمرة الاولى او يكاد ، لما كنا خصصنا مثل هذا القدر الكبير من الاهتمام لهذه المسألة فان ما يهمنا ، ليس البتة شخصية يفروسي ولا حتى آراؤه ، بل موقف الشعبيين من نظرية الاقتصادي الالماني الشهير على العموم ، التي يتبنونها على حد زعمهم ان يفروسي ليس البتة استثناء بل بالعكس فان مثاله نموذجي تماماً ؛ ولكي نثبت هذا ، لجأنا على امتداد بحثنا هذا الى المقارنة بين وجهة نظر ونظريته

سيسموندي ووجهة نظر ونظرية السيد ن . -ون * وجاءت المماثلة كاملة ولا اكمل فقد تبين ان الآراء النظرية ، ووجهة النظر الى الرأسمالية ، وطابع الاستنتاجات والتمنيات العملية هي من نوع واحد عند الكاتبين وبما انه يمكن اعتبار آراء السيد ن . -ون آخر كلمة الشعبية ، فمن حقنا ان نستنتج ان مذهب **الشعبيين الاقتصادي لا يعدو ان يكون النوع الروسي — الرومانطيقية الاوروبية العامة .**

وغني عن البيان ان خصائص روسيا التاريخية والاقتصادية ، من جهة ، وتخلفها الاشد الى ما لا قياس له ، من جهة اخرى ، يستتبعان ميزات كبيرة بخاصة تتميز بها الشعبية ولكن هذه الميزات لا تتخطى حدود الميزات النوعية ، ولا تغير بالتالي وحدة **اصل الشعبية والرومانطيقية البرجوازية الصغيرة**

ولعل الميزة الاشد بروزاً والاكثر استلفاناً للنظر ، هي سعي الاقتصاديين-الشعبيين الى ستر رومانطيقيتهم باعلان «الموافقة» مع النظرية الجديدة ، وبتكرار **الإستشهادات** بها اكثر ما يمكن ، رغم ان هذه النظرية تقف من الرومانطيقية موقفاً سلبياً جداً ، وترعرعت في معمعان النضال الضاري ضد المذاهب البرجوازية الصغيرة من كل شاكلة وطراز .

ان تحليل نظرية سيسموندي يتسم باهمية خاصة لانه على وجه الدقة يتيح تحليل **الاساليب العامة** لهذا التنكر فقد رأينا ان الرومانطيقية والنظرية الجديدة **سواء بسواء تشيران** الى تناقضات الاقتصاد الاجتماعي المعاصر **ذاتها** وهذا ما

* والاقتصادي الشعبي الآخر ، السيد ف ف متضامن كلياً مع السيد ن . -ون في المسائل البالغة الاهمية المعروضة اعلاه ، ولا يختلف عنه الا بوجهة نظر اكثر بدائية .

يستغله الشعييون ، مستشهدين بكون النظرية الجديدة تعترف بالتناقضات التي تتجلى في الازمات ، وفي البحث عن السوق الخارجية ، وفي نمو الانتاج رغم انخفاض الاستهلاك ، وفي الحماية الجمركية ، وفي تاثير الصناعة الآلية الضار ، والخ . ، والخ والشعييون محقون تماما فان النظرية الجديدة تعترف فعلاً بجميع هذه التناقضات التي اعترفت بها الرومانطيقية ايضاً . ولكننا نسأل هل طرح وان شعبي واحد ذات يوم مسألة ما يختلف به التحليل العلمي لهذه التناقضات الذي يحصرها في تباين المصالح النابتة في تربة النظام المعني للاقتصاد ، عن اتخاذ هذه الاشارات الى التناقضات ذريعة لاجل التمنيات الطيبة فقط ؟ - كلا فنحن لا نجد عند اي من الشعييين تحليلاً لهذه المسألة التي تصف على وجه الدقة الفرق بين النظرية الجديدة وبين الرومانطيقية والشعييون يتخذون اشاراتهم الى التناقضات كذلك ذريعة لاجل التمنيات الطيبة فقط

ثم نسأل هل طرح وان شعبي واحد ذات يوم مسألة ما يختلف به النقد العاطفي للرأسمالية عن نقدها العلمي ، الديالكتيكي ؟ - ما من احد طرح هذه المسألة التي تبين الفرق الثاني البالغ الاهمية بين النظرية الجديدة والرومانطيقية وما من احد اعتبر من الضروري ان يتخذ معياراً لنظرياته التطور المعني بالضبط للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية (وفي تطبيق هذا المعيار تقوم ميزة النقد العلمي الاساسية)

واخيراً نسأل هل طرح وان شعبي واحد ذات يوم مسألة ما تختلف به وجهة نظر الرومانطيقية التي تضيف الصفة المثالية على الانتاج الصغير وتندب «تحطيم» دعائمه من قبل الرأسمالية ، عن وجهة نظر النظرية الجديدة التي تعتبر الانتاج الرأسمالي الكبير بواسطة الآلات نقطة انطلاق تصنيفاتها ، وتعلن «تحطيم الدعائم»

هذا ظاهرة تقدمية ؟ (ونحن نستعمل هذا التعبير الذي ابتكره الشعبيون ويقبله الجميع ، والذي يعطي صورة واضحة عن عملية تحول العلاقات الاجتماعية بتأثير الصناعة الآلية الكبيرة ، هذه العملية التي جرت في كل مكان ، وليس في روسيا وحدها ، بشكل سريع وحاد اذهل الفكر الاجتماعي) . - مرة اخرى ، كلا فما من شعبي طرح هذه المسألة ، وما من شعبي حاول ان يطبق على «التحطيم» الروسي تلك المعايير التي اجبرت على اعتبار «التحطيم» الاوروبي الغربي تقدماً ؛ وجميعهم يندبون الدعائم ويوصون بوقف التحطيم ، ويؤكدون ، بعيون دامعة ان هذا بالذات هو «النظرية الجديدة»

ان مقارنة «نظريتهم» التي عرضوها كحل جديد ومستقل لمسألة الرأسمالية ، استناداً الى آخر كلمات العلم والحياة في اوروبا الغربية ، بنظرية سيسموندي تبين بجلاء الى اي مرحلة بدائية من تطور الرأسمالية وتطور الفكر الاجتماعي يعود نشوء هذه النظرية ولكن جوهر الامر لا يقوم في كون هذه النظرية قديمة فما اكثر النظريات الاوروبية القديمة جداً التي من شأنها ان تكون جديدة جداً بالنسبة لروسيا ! ان جوهر الامر في ان هذه النظرية كانت منذ ظهورها ولا تزال نظرية برجوازية صغيرة ورجعية .

٦

مسألة الرسوم على الحبوب في إنجلترا في تقييم الرومانطيقية والنظرية العلمية

اننا نستكمل المقارنة بين آراء نظرية الرومانطيقية والنظرية الجديدة حول النقاط الرئيسية في الاقتصاد المعاصر باجراء مقارنة بين آرائهما في مسألة عملية واحدة . وان فائدة هذه المقارنة

تتعاطف لكون هذه المسألة العملية واحدة من اكبر مسائل الرأسمالية ، واحدة من مسائلها المبدئية ، من جهة ؛ ولان اثنين من ابرز ممثلي هاتين النظريتين المتعاديتين قد اعربا عن آرائهما في هذه المسألة ، من جهة اخرى .

ونحن نقصد **قوانين الحبوب** في انجلترا والغاءها (١٣٥) . فان هذه المسألة قد اثارت عميق الاهتمام في الربع الثاني من القرن الحالي ، لا بين الاقتصاديين الانجليز وحسب ، بل ايضاً بين الاقتصاديين القاريين لقد فهم الجميع ان هذه المسألة ليست البتة مسألة خاصة بالسياسة الجمركية ، بل مسألة عامة تتعلق بحرية التجارة ، وحرية المزاخمة ، و«مصير الرأسمالية» فقد كان المقصود بالضبط تكليل صرح الرأسمالية بتطبيق حرية المزاخمة تطبيقاً تاماً ، وتمهيد السبيل امام انجاز هذا «التحطيم» الذي بدأت تقوم به الصناعة الآلية الكبيرة في انجلترا منذ اواخر القرن الماضي ، وازالة العقبات التي تعيق هذا «التحطيم» في الزراعة . هكذا على وجه الدقة نظر الى هذه المسألة الاقتصاديان القاريان كلاهما اللذان نعتمز التحدث عنهما فقد اضاف سيسموندي الى الطبعة الثانية من مؤلفه "Nouveaux Principes" فصلاً خاصاً عنوانه «حول القوانين

المتعلقة بتجارة الحبوب» (الكتاب الثالث ، الفصل العاشر)

قبل كل شيء ، يلاحظ سيسموندي طابع المسألة الملح «ان نصف الشعب الانجليزي يطالب في الوقت الحاضر بالغاء قوانين الحبوب ، يطالب متهيجاً شديد التهيج ضد اولئك الذين يؤيدونها ؛ والنصف الآخر يطالب بابقائها ، مطلقاً صيحات الغضب ضد من يريدون الغاءها» (المجلد الاول ، ص ٢٥١)

وفي معرض دراسة المسألة ، يشير سيسموندي الى ان مصالح المزارعين الانجليز تقتضي فرض الرسوم على الحبوب لاجل

تأمين remunerating price (سعر مفيد او غير خاسر) لهم اما مصالح اصحاب المانيفاكتورات ، فانها تقتضي الغاء قوانين الحبوب ، لان المانيفاكتورات لا تستطيع البقاء بدون اسواق خارجية ، في حين ان تطور التصدير الانجليزي لاحقاً كانت تعيقه القوانين التي تحد من الاستيراد : « قال اصحاب المانيفاكتورات ان طفوح السوق الذي يلاقونه في اماكن التصريف هو نتيجة لقوانين الحبوب هذه ، وان الاغنياء في القارة لا يستطيعون ان يشتروا بضائعهم لانهم لا يجدون تصريفاً لحبوبهم » (المجلد الاول ، ص ٢٥٤) *

« اغلب الظن ان فتح الاسواق امام الحبوب الاجنبية سيلحق الخراب بملاكي الاراضي الانجليزي وينزل بدل ايجار الارض الى مستوى ادنى الى ما لا قياس له وهذا ، بلا ريب ، بلية كبيرة ، ولكنه لن يكون امراً غير عادل » (المجلد الاول ، ص ٢٥٤) ويعمد سيسموندي الى البرهنة باكثر ما يكون من السذاجة انه يجب ان يتناسب دخل ملاكي الاراضي مع الخدمة (كذا !!) التي يقدمونها « للمجتمع » (الراسمالي ؟) ، والخ ويواصل سيسموندي قائلاً « ان المزارعين سيسحبون رأسمالهم - جزئياً ، على الاقل - من الزراعة »

* مهما كان هذا التفسير الذي يقدمه الصناعيون الانجليز وحيد الجانب ، اذ انهم يتجاهلون اسباباً للازمات اشد عمقاً ويتجاهلون حتميتها في ظل التوسع الضعيف للسوق ، فانه ينطوي ، بدون شك ، على فكرة صحيحة تماماً ، مفادها ان تصريف المنتج بتصديره الى الخارج يقتضي ، كلياً واجمالاً ، استيراداً مناسباً من الخارج . - نوصي بالاطلاع على اشارة الصناعيين الانجليز هذه اولئك الاقتصاديين الذين يتهربون من مسألة تصريف المنتج في المجتمع الراسمالي بالملاحظة العميقة المضمون : « يصرف في الخارج » .

في محاكمة سيسموندي هذه (وهو يكتفي بهذه المحاكمة) ، يتبدى العيب الاساسي في الرومانطيقية التي لا تولي عملية التطور الاقتصادي الجارية في الواقع ما يكفي من الانتباه وقد رأينا ان سيسموندي نفسه قد اشار الى تطور ونمو نظام المزارع في انجلترا تدريجياً ولكنه سرعان ما انتقل الى شجب هذه العملية عوضاً عن ان يدرس اسبابها وبهذا التسرع وحده ، بهذه الرغبة في فرض تمنياته البريئة على التاريخ ، يمكن تفسير الواقع التالي ، وهو ان سيسموندي يغفل عن الاتجاه العام لتطور الرأسمالية في الزراعة وعن تسارع هذه العملية المحتم في حال الغاء قوانين الحبوب ، اي عن التقدم الراسمالي في الزراعة عوضاً عن الانحطاط الذي يتبنا به سيسموندي .

ولكن سيسموندي مخلص لنفسه فما ان تناول تناقض هذه العملية الرأسمالية حتى عمد في الحال الى «دحضه» بسذاجة ، رغبة منه في ان يبرهن ، مهما كلف الامر ، على خطأ السبيل الذي يسير فيه «الوطن الانجليزي»

«وما عسى ان يفعل المياوم ؟ سيتوقف العمل ، وتتحول الحقول الى مراعي وماذا سيحل ٥٤٠ عائلة ستُحرم من العمل ؟ * ولنفترض حتى انها ستكون صالحة لاي عمل صناعي ، فهل توجد في الوقت الحاضر صناعة بمقدورها ان

* «للبرهنة» على عدم جدوى الرأسمالية يضع سيسموندي في الحال حساباً تقريبياً (يطيب كثيراً ، مثلاً ، لصاحبنا الرومانطقي الروسي السيد ف . ف .) فهو يقول ان ٦٠ عائلة تشتغل في الزراعة وفي حال الاستعاضة عن الحقول بالمراعي ، لن «يتطلب» الامر اكثر من عشر هذا العدد بقدر ما يبدي الكاتب فهماً اقل للعملية بكل تعقدها ، بقدر ما يلجأ بمزيد من طيبة خاطر الى الحسابات الطفولية «بالنظر» .

تقبلها ؟ وهل تتواجد حكومة تقدم طوعاً واختياراً على تعريض نصف الامة التي تحكمها لمثل هذه الازمة ؟ ثم ان اولئك الذين ستم في صالحهم التضحية بالزراع على هذا النحو، هل يستخلصون هم انفسهم اي نفع من هذا ؟ ذلك ان هؤلاء الزراع هم اقرب واثق مستهلكي المانيفاكنتورات الانجليزية ومن شأن توقف استهلاكهم ان يسدد الى الصناعة ضربة اشد اذى من اغلاق سوق من اكبر الاسواق في الخارج» (صص ٢٥٥-٢٥٦) وبرز على الحلبة «تقلص السوق الداخلية» المزعموم «كم ستخسر المانيفاكنتورات من توقف استهلاك كل طبقة الزراع الانجليز التي تشكل زهاء نصف الامة ؟ كم ستخسر المانيفاكنتورات من توقف استهلاك الاغنياء الذين سيقضى كلياً تقريباً على مداخيلهم الزراعية ؟» (ص ٢٦٧) ان الرومانطيسي يبذل قصارى جهده لكي يثبت للصناعيين ان التناقضات الملازمة لتطور انتاجهم وثروتهم لا تعبر الا عن خطئهم ، وعدم تبصرهم ولاجل «اقناع» الصناعيين «بخطر» الرأسمالية ، يرسم سيسموندي بالتفصيل المزاحمة التي تهدد بها الحبوب البولونية والروسية (صص ٢٥٧-٢٦١) ويلجأ الى شتى الحجج ، ويريد ان يؤثر حتى في أنفة الانجليز «ماذا سيحل بشرف انجلترا اذا اصبح بمقدور الامبراطور الروسي ان يميتهها جوعاً باغلاق مرافى بحر البلطيق ، فيما اذا شاء ان يحصل منها على تنازل ما ؟» (ص ٢٦٨) تذكر ، ايها القارى ، كيف حاول سيسموندي ان يثبت خطأ «مدح سلطان النقود» بسهولة وقوع حوادث الخداع في عمليات البيع ان سيسموندي يريد ان «يدحض» شراح نظام المزارع النظريين ، مشيراً الى ان المزارعين الاغنياء لا يستطيعون الصمود في وجه مزاحمة الفلاحين المساكين (الاستشهاد المذكور اعلاه) ، ويخلص في آخر المطاف الى استنتاجه المفضل ، مقتنعاً ، على ما يبدو ،

بانه أثبت «خطا» السبيل الذي يسير فيه «الوطن الانجليزي»
«ان مثال انجلترا يبين لنا ان هذه الممارسة (تطوير الاقتصاد
النقدي الذي يعارضه سيسموندي ؛ l'habitude de se fournir
soi-même « بحياة المرء من كدح يديه ») لا تخلو من الخطر»
(ص ٢٦٣) «ان نظام الاقتصاد (اي بالذات نظام المزارع) هو
نفسه طالح ، ويرتكز على بناء تحتي خطر ، وهذا النظام بالذات
ينبغي السعي الى تغييره» (ص ٢٦٦)

وهكذا ، فان المسألة الملموسة الناجمة عن تصادم مصالح
معينة في نظام معين للاقتصاد قد غرقت في سيل من الامنيات
البريئة ! ولكن هذه المسألة قد طرحها اكثر الاطراف مصلحة
بدرجة من الحدة بحيث غدا من المستحيل تماما الاكتفاء بمثل هذا
«الحل» (مثلما تكتفي به الرومانطيقية فيما يتعلق بجميع المسائل
الاخري)

ويسأل سيسموندي في ياس «ولكن ، ما العمل ؟ فتح
مرافى انجلترا ام اغلاقها ؟ الحكم بالجوع والموت على عمال
المانوفاكتورات ام على العمال الريفيين في انجلترا ؟ المسألة رهيبه
حقاً ؛ والوضع الذي تواجهه الآن الوزارة الانجليزية من احرج
الايضاح التي يمكن ان يواجهها رجال الدولة» (ص ٢٦٠)
ويعود سيسموندي ايضاً وايضاً الى «الاستنتاج العام» بصدد
«خطر» نظام المزارع ، بصدد «خطر اخضاع النظام الزراعي كله
للمضاربة» اما «باي نحو يمكن في انجلترا اتخاذ تدابير—
جديده ، ولكنها في الوقت نفسه تدريجية ،— من شأنها ان تعيد
اعتبار (remettraient en honneur) المزارع الصغيرة ، حين يعاني
من الجوع نصف الامة العامل في المانوفاكتورات وحين تهدد التدابير
التي يطالب بها بالجوع نصف الامة الآخر العامل في الزراعة ،— فاني
لا اعرف وانا ارى من الضروري اجراء تعديلات كبيرة على قوانين
المتاجرة بالحبوب . ولكني انصح اولئك الذين يطالبون بالغاءها

كلياً ، بامعان الفكر في المسائل التالية» (٢٦٧) - وتلي الشكاوى والمخاوف القديمة بصدد تدهور الزراعة ، وتقلص السوق الداخلية ، وما الى ذلك .

وهكذا منيت الرومانطيقية بالاخفاق التام لدن اول تماس بالواقع واضطرت الى ان تعطي نفسها بنفسها *testimonium paupertatis وتوقع بنفسها على استسلامها-تذكروا باي سهولة وبساطة «حلت» الرومانطيقية جميع المسائل «نظرياً» ! الحمائية - غير معقولة ؛ الرأسالية - ضلال مميت ؛ سيبل انجلترا - خاطى وخطر ؛ يجب على الانتاج ان يواكب الاستهلاك ، وعلى الصناعة والتجارة ان تواكبا الزراعة ؛ لا تنفع الآلات الامتى ادت الى زيادة الاجرة او الى تقصير يوم العمل ؛ لا يصح فصل وسائل الانتاج عن المنتجين ؛ ينبغي للتبادل ان لا يسبق الانتاج ، وان لا يؤدي الى المضاربة ، والخ ، والخ وكل تناقض طمسته الرومانطيقية بجملة عاطفية مناسبة ؛ وعن كل سؤال اجابست بامنية بريئة مناسبة ؛ ولصق هذه النعوت على جميع وقائع الحياة الجارية سمته «حلاً» للمسائل لا غرابة اذا كانت هذه الحلول قد جاءت بسيطة وسهلة الى حد يجعل المرء يرق لها ؛ الا انها تجاهلت امراً صغيراً واحداً هو المصالح الفعلية التي يكمن التناقض في نزاعها وعندما جاء تطور هذا التناقض يضع الرومانطيقى وجهاً لوجه امام نزاع من مثل هذه النزاعات الحادة جداً ، عيننا به الصراع الذي احتدم بين الاحزاب في انجلترا قبل الغاء قوانين الحبوب ، - تملك الحيرة صاحبنا الرومانطيقى كلياً كان يسبح في ضباب الاحلام والتمنيات الطيبة كسمكة في الماء ، وكان يصنّف ببالغ المهارة مواعظ تصلح «للمجتمع» على العموم (ولكنها لا تصلح

لاي نظام محدد تاريخياً من انظمة المجتمع) ؛ - وعندما سقط من عالمه الخيالي في دوامة الحياة الفعلية وصراع المصالح ، - تبين انه لا يملك حتى معياراً لاجل حل المسائل الملموسة ان التعود على التصنيفات المجردة والحلول المجردة قد جعلته يحصر المسألة في صيغة عارية اي فئة من السكان يجب انزال الخراب بها - السكان الزراعيون ام السكان الصناعيون ؟ وكان لا بد للرومانطيسي ، بالطبع ، ان يخلص الى القول بانه لا يجوز انزال الخراب باحد ، وانه يجب «الحيثد عن الطريق» ولكن التناقضات الفعلية التفت حول الرومانطيسي بدرجة من الاحكام بحيث انها لا تدعه يرتفع من جديد الى ضباب التمنيات الطيبة ، وبحيث انه يضطر الى اعطاء جواب ولقد اعطى سيسموندي حتى جوابين الاول - «اني لا اعرف» ؛ والثاني - «من جهة ، لا يمكن عدم الاعتراف ، ومن جهة اخرى ، يجب الاعتراف» (١٣٦) .

في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٤٨ ، القى كارل ماركس في بروكسل ، في اجتماع عام ، «خطاباً بصدد حرية التجارة» * وخلافاً للرومانطيقية التي اعلنت ان «الاقتصاد السياسي ليس علم الحساب بل علم الاخلاق» ، جعل ماركس حساب المصالح السليم البسيط نقطة الانطلاق في عرضه وعوضاً عن النظر الى مسألة قوانين الحبوب كما الى مسألة «نظام» اختارته الامة ، او كما الى مسألة تشريع (فهكذا نظر اليها سيسموندي) ، بدأ الخطيب بعرض هذه المسألة على انها مسألة تصادم مصالح الصناعيين

* «Discours sur le libre échange» (خطاب بصدد حرية التجارة) .

الناشر) وهنا نستعمل الترجمة الالمانية : «Rede über die Frage des Freihandels»

وملاكي الاراضي ، وأبان باي نحو حاول الصناعيون الانجليز تصوير المسألة بصورة قضية الشعب بأسره ، وبأي نحو حاولوا ان يوهموا العمال بانهم يعملون لاجل خير الشعب وعلى نقيض الرومانطيقى الذي يعرض المسألة بشكل اعتبارات يجب ان يأخذها المشتري بعين الاعتبار عند تحقيق الاصلاح ، - حصر الخطيب المسألة في تصادم المصالح الفعلية لمختلف طبقات المجتمع الانجليزي وابان ضرورة ترخيص اسعار المواد الخام لاجل الصناعيين بوصفها اساس المسألة كلها وشرح عدم ثقة العمال الانجليز الذين راوا « في الافراد المفعمين بالتفاني ، في المدعو بورينغ (Bowring) او برايت (Bright) مثلاً ، وزملائهما - اعظم اعدائهم »

« يبني الصناعيون بنفقات كبيرة قصوراً تجعل منها Anti-Corn-Law-League (عصبة مكافحة قوانين الحبوب) نوعاً من مقر لها ، ويرسلون الى جميع انحاء انجلترا جيشاً كاملاً من الرسل لاجل الدعوة الى دين التجارة الحرة ويطبعون الكراريس بالآلاف النسخ ، ويوزعونها مجاناً ، لكي يوضحوا للشغيل مصالحه الخاصة وهم ينفقون مبالغ طائلة لكي يستميلوا الصحافة الى جانبهم ولقيادة حركة حرية التجارة ، ينظمون جهازاً ادارياً كبيراً جداً ويعرضون جميع مواهب فصاحتهم في الاجتماعات الحاشدة العلنية وفي احد هذه الاجتماعات ، صاح احد العمال « لو باع ملاكو الاراضي عظامنا ، لكنتم ، انتم الصناعيين ، اوائل من يشترونها لكي ترسلوها الى المطحنة البخارية وتجعلوا منها طحيناً ! » لقد ادرك الشغيلة الانجليز جيداً جداً اهمية الصراع بين ملاكي الاراضي والصناعيين وهم يعرفون جيداً ان تخفيض سعر الحبوب ضروري لاجل تخفيض الاجرة ، وان ربح الراسمال يزداد بقدر ما ينخفض الربح » (١٣٨) .

وعليه ، يختلف طرح المسألة نفسه اختلافاً تاماً عما هو عليه عند سيسموندي . وتوضع المهمة التالية اولاً ، توضيح الموقف الذي تفقه من المسألة مختلف طبقات المجتمع الانجليزي من وجهة نظر مصالحها ؛ ثانياً ، تسليط النور على اهمية الاصلاح في مجمل تطور الاقتصاد الاجتماعي الانجليزي .

وفي هذه النقطة الاخيرة ، تتفق نظرات الخطيب مع نظرات سيسموندي ، وذلك بمعنى انه يرى هنا ، مثله تماماً ، لا مسألة خاصة ، بل مسألة عامة هي مسألة تطور الرأسمالية على العموم ، مسألة «حرية التجارة» كنظام «ان الغاء قوانين الحبوب في انجلترا كان انتصاراً عظيماً للغاية احرزته التجارة الحرة في القرن التاسع عشر» (١٣٩) «مع الغاء قوانين الحبوب ، تبلغ المزاحمة الحرة والنظام المعاصر للاقتصاد الاجتماعي الحد الاقصى من تطورها» * ولهذا تبدو المسألة المعنية بالنسبة لهذين المؤلفين مسألة ما اذا كان يجب تمهني تطور الرأسمالية لاحقاً ام تمنى اعاقته والبحث عن «سبل اخرى» ، وما الى ذلك ونحن نعرف ان جوابهما الايجابي عن هذه المسألة كان على وجه الضبط

هذا (1845) "Die Lage der arbeitenden Klasse in England" (١٤٠) هذا المؤلف كتب من وجهة النظر ذاتها قبل الغاء قوانين الحبوب (عام ١٨٤٦) في حين ان الخطاب المعروف هنا يعود الى المرحلة الواقعة بعد الغائها ولكن الفرق الزمني لا يتسم بنظرنا باي اهمية حسبنا ان نقارن آراء سيسموندي المعروضة اعلاه التي تعود الى عام ١٨٢٧ بهذا الخطاب الذي يعود الى عام ١٨٤٨ لكي نرى التشابه التام بين عناصر المسألة عند المؤلفين . ان فكرة مقارنة سيسموندي بالاقتصادي الالماني من احدث عهد قد اقتبسناها من "Handwörterbuch der Staatswissenschaften", B. V, Art. "Sismondi" von Lippert, Seite 679. وقد اتسمت المقارنة باهمية على درجة من الحيوية بحيث ان عرض السيد ليبيرت فقد في الحال كل تحجره ... اي بالاحرى «موضوعيته» ، فاصبح شيئاً ، حياً ، وحتى متحمساً .

حل المسألة المبدئية العامة المتعلقة « بمصائر الرأسمالية » ، وليس حل المسألة الخاصة المتعلقة بقوانين الحبوب في إنجلترا ، لأن وجهة النظر الواردة هنا قد طبقت أيضاً بعد ذلك بكثير على دول أخرى وقد تبني المؤلفان مثل هذه الآراء في سنوات العقْد الخامس من القرن التاسع عشر ، سواء فيما يتعلق بالمانيا ام باميركا * ، معلنين تقدمية المزاحمة الحرة بالنسبة لهذا البلد ؛ اما فيما يتعلق بالمانيا كتب احدهما حتى في الستينيات انها لا تعاني من الرأسمالية وحسب ، بل ايضاً من عدم كفاية تطور الرأسمالية (١٤٣)

لنعد الى الخطاب المعروض لقد اشرنا الى وجهة نظر الخطيب المختلفة مبدئياً ، بحصره المسألة في مصالح مختلف طبقات المجتمع الانجليزي كذلك نرى الفرق الشديد نفسه في طرحه للمسألة النظرية الصرف المتعلقة باهمية الغاء قوانين الحبوب في الاقتصاد الاجتماعي . فان مسألة معرفة اي نظام يجب ان تتبعه إنجلترا ، واي سبيل يجب عليها ان تختاره (هكذا يطرح سيسموندي المسألة ناسياً ان لانجلترا ماضياً وحاضراً يحددان هذا السبيل) ليست بالنسبة له مسألة مجردة كلا فهو اذ يطرح المسألة يضعها رأساً في تربة النظام الاجتماعي الاقتصادي المهني ؛ ويتساءل عما يجب ان تكون عليه الخطوة التالية في تطوير هذا النظام بعد الغاء قوانين الحبوب .

كانت صعوبة هذه المسألة تكمن في معرفة ما يلي كيف سيؤثر الغاء قوانين الحبوب في الزراعة ، - لان هذا التأثير في الصناعة كان واضحاً للجميع .

* قارنوا في "Neut Zeit" (١٤١) مقالات ماركس المكتشفة

مؤخراً في "Westphälisches Dampfboot" (١٤٢) .

لأجل اثبات فائدة هذا الإلغاء بالنسبة للزراعة أيضاً ، خصصت Anti-Corn-Law-League جوائز لأفضل ثلاثة مؤلفات في موضوع التأثير الخيّر لالغاء قوانين الحبوب على الزراعة الانجليزية . ويعرض الخطيب بايجاز آراء جميع الفائزين الثلاثة ، هوب (Hope) ، ومورس (Morse) وغريغ (Greg) ، ويميز في الحال هذا الأخير الذي يتجاوب مؤلفه باكبر درجة من العلمية والدقة مع المبادئ التي قررها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي

ان غريغ ، وهو نفسه صناعي كبير كتب على الأغلب من أجل كبار المزارعين ، يبرهن ان الغاء قوانين الحبوب سيزيح من الزراعة صغار المزارعين ، فيتحولون الى الصناعة ، ولكن هذا سينفع كبار المزارعين اذ ستسمح لهم الفرصة لاستئجار الارض لآجال اطول ، وتوظيف المزيد من الرساميل في الارض ، واستعمال المزيد من الآلات مع الاكتفاء بكمية اقل من العمل الذي لا بد لاجرته ان تنخفض مع انخفاض سعر الحبوب اما ملاكو الاراضي ، فانه سيتعين عليهم ان يرضوا ببيع اقل ، من جراء الكف عن حراثة الاراضي السيئة النوعية ، غير القادرة على الصمود في وجه مزاحمة الحبوب المستوردة الرخيصة

وكان الخطيب على كامل الحق والصواب حين اعتبر هذا التكهن والدفاع الصريح عن الرأسمالية في الزراعة الموقف الأكثر علمية وقد أثبت التاريخ صحة هذا التكهن « فان الغاء قوانين الحبوب قد بث في الزراعة الانجليزية دفعة هائلة ان الانخفاض المطلق لعدد السكان الكادحين في الريف قد رافقه توسع المساحة المحروثة ، وتكثف الزراعة ، وتراكم الرأسمال الموظف في الارض والمخصص لحراثتها تراكماً لا سابق له ، وازدياد المنتوج الزراعي ازدياداً لا نظير له في تاريخ الهندسة الزراعية الانجليزية ، وازدياد ريع ملاكي الاراضي ، ونمو ثروة المستأجرين

الرأسماليين وقد كان انفاق قدر كبير من الرأسمال بالأكبر الواحد من الارض ، وبالتالي تمركز المزارع المتسارع ، الشرط الاساسي للطرائق الجديدة * .

ولكن الخطيب لم يكتف ، طبعا ، بهذا الاعتراف بالقسط الاكبر من الصحة الذي تنطوي عليه آراء غريغ فقد كانت هذه الآراء على لسان غريغ ذريعة نصير لحرية التجارة يحكي عن الزراعة الانجليزية على العموم ، ويسعى للبرهنة على النفع العام للامة من الغاء قوانين الحبوب ولكن ، بعد ما عرضناه اعلاه ، يتضح ان نظرة الخطيب كانت مغايرة .

فقد اوضح ان انخفاض سعر الحبوب ، الذي مدحه انصار حرية التجارة واي مديح ، يعني انخفاض الاجرة بصورة محتمة لا مناص منها ، وانخفاض سعر البضاعة «العمل» (والاصح قوة العمل) ؛ وان انخفاض سعر الحبوب لن يكون بوسعه ابدأ ان

* كتب في عام ١٨٦٧ (١٤٤) . - اما فيما يتعلق بازدياد الربح ، فلتفسر هذه الظاهرة يجب ان يؤخذ بالحسبان القانون الذي أثبتته احدث تحليل للربح الفرقي ، ونعني ان اذدياد الربح ممكن الى جانب انخفاض سعر الحبوب وعندما الفيت الرسوم الانجليزية على الحبوب في عام ١٨٤٦ ، ظن الصناعيون الانجليز انهم سيحولون بذلك الايستقراطية العقارية الى فقراء وعضوا عن ذلك ، اصبحت اغني مما في اي وقت مضى كيف حدث هذا ؟ بصورة بسيطة جداً اولاً شرعوا يطالبون المزارعين ، بموجب عقد الاستئجار ، بان يوظفوا ١٢ جنيها سترلينيا عوضاً عن ٨ جنيها سترلينية بالاكبر الواحد في السنة ، وثانياً ، بما انه كان لملاك الاراضي عدد كبير جداً من الممثلين في المجلس الادنى ، فقد توصلوا للحصول على معونة كبيرة من الدولة لاجل اعمال صرف المياه من اراضيهم ولجل اجراء تحسينات ثابتة اخرى وبما انه لم يحدث في اي مكان اخراج حتى اسوا الاراضي اخراجاً تاماً من حلبة الاستثمار ، وبما انه

يعوض على العامل انخفاض الاجرة هذا ، وذلك ، اولاً ، لانه سيكون من الاصعب على العامل ، في حال انخفاض سعر الحبوب ، ان يوفر المال على حساب استهلاك الحبوب بغية توفير الفرصة لنفسه من اجل شراء سلع اخرى ؛ ثانياً ، لان تقدم الصناعة يرخص اسعار سلع الاستهلاك ، مستعيضاً عن البيرة بالفودكا ، وعن الخبز بالبطاطا ، وعن الصوف والكتان بالاقمشة القطنية ، ومخفضاً بكل ذلك مستوى استهلاك وحياة العامل .

وعليه نرى ان الخطيب يحدد عناصر المسألة ، على غرار ما حددها سيسموندي فهو ايضاً ، مثله مثل سيسموندي ، يعترف بان التجارة الحرة تؤدي حتماً الى خراب صفار المزارعين ، وفقر العمال في الصناعة وفي الزراعة ولكن اصحابنا الشعبين الذين يتميزون كذلك بفن لا يضاهاى هو فن «الاستشهاد» ، يوقفون عادة «اقتباساتهم» هنا بالضبط معلنين بارتياح تام انهم «موافقون» تماماً ولكن هذه الاساليب تبين فقط انهم لا يفهمون ، اولاً ، تلك الفوارق الهائلة في طرح المسألة ، التي اشرنا اليها اعلاه ؛ وانهم يفتلون ، ثانياً ، عن واقع ان هذا ليس سوى بداية الاختلاف الجذري بين النظرية الجديدة والرومانطيقية فان الرومانطيقى يتحول عن مسائل التطور الفعلي الملموسة الى الاحلام ، بينما ياخذ الواقعي الوقائع الثابتة معياراً لاجل حل المسألة الملموسة حلاً معيناً

لم يحدث - اكثر ما حدث - سوى استعمالها في اغراض اخرى ، وبصورة مؤقتة فقط في اغلبية الاحوال ، - فان الريع قد ارتفع بنسبة ازدياد توظيف الراسمال في الارض ، ووجدت الارستقراطية العقارية نفسها في ظروف افضل من ذى قبل « (Das Kapital, III, 2, 259) » (وراس المال) ، المجلد الثالث ، القسم الثاني ، ص ٢٥٩ (١٤٥) . (الناشر) .

وبعد ان اشار الخطيب الى تحسن اوضاع العمال العتيد ،
استطرد يقول

« قد يعترض علينا الاقتصاديون في هذا الصدد قائلين
حسناً ، نحن موافقون على ان المزاحمة بين العمال التي لن
تقل ، اغلب الظن ، في ظل سيادة التجارة الحرة ، ستجعل الاجرة
في وقت قريب جداً متناسبة مع اسعار للبضائع اقل من ذي قبل ،
ولكن ، من جهة اخرى ، يؤدي انخفاض اسعار البضائع الى مزيد
من الاستهلاك ؛ والمزيد من الاستهلاك سيتطلب زيادة الانتاج التي
ستستتبع اشتداد الطلب على قوة العمل ؛ واشتداد الطلب هذا على
قوة العمل سيسفر عن زيادة الاجور .

ان كل هذه المحاججات تنحصر فيما يلي : **التجارة الحرة تزيد
القوى المنتجة** اذا تنامت الصناعة ، اذا زادت الثروة والقوى
المنتجة ، اي بالاحرى ، الرأسمال المنتج ، من الطلب على العمل ،
فان ثمن العمل ، وبالتالي ، الاجرة ، سيرتفعان ايضاً **ان نمو
الرأسمال هو العنصر الاكثر ملاءمة بالنسبة للعامل . ولا بد من
الموافقة على هذا *** فاذا بقي الرأسمال ساكناً ، فان الصناعة لا
تبقى ساكنة ، بل تشرع في الانحطاط ؛ وفي هذه الحال يكون
العامل ضحية انحطاطها الاولى ويهلك العامل قبل الرأسمالي
ولكن حين ينمو الرأسمال ، اي في **افضل** حال بالنسبة للعامل ،
فماذا سيحل به ؟ انه سيهلك في هذه الحال ايضاً (١٤٦)

واوضح الخطيب بالتفصيل ، بالاستناد الى معطيات الاقتصاديين
الانجليز ، كيف يزيد تمركز الرأسمال من تقسيم العمل الذي
يرخص قوة العمل بفضل الاستعاضة عن العمل الماهر بالعمل
البسيط ، وكيف تزيع الآلات العمال ، وكيف ينزل الرأسمال

الكبير الخراب بصغار الصناعيين وصغار اصحاب الريع ، ويؤدي الى تفاقم الازمات التي تزيد ايضاً وايضاً من عدد العاطلين عن العمل وقد تنتج من تحليله ان حرية التجارة لا تعود ان تكون حرية تطور الرأسمال

وهكذا استطاع الخطيب ان يجد معياراً لاجل حل المسألة التي تؤدي من النظرة الاولى الى نفس المأزق الذي لا مخرج منه الذي توقف امامه سيسموندي ان حرية التجارة وتقييد التجارة يؤديان كلاهما الى افقار العمال ان هذا المعيار هو تطور القوى المنتجة ان طرح المسألة على صعيد التاريخ قد كشف في الحال عن مزاياه فعوضاً عن مقارنة الرأسمالية بمجتمع مجرد ما حسبما يجب ان يكون عليه (اي بطوبوية من حيث جوهر الامر) ، قارنها الخطيب **باطوار** الاقتصاد الاجتماعي السابقة ، قارن مختلف اطوار الرأسمالية ، في تعاقبها المتتابع ، **واثبت واقع تطور قوى المجتمع المنتجة** **بفضل تطور الرأسمالية** وانطلاقاً من موقف النقد العلمي من حجج انصار حرية التجارة ، استطاع الخطيب ان يتحاشى خطأ الرومانطيين العادي ، اذ ان هؤلاء ينكرون كل شأن لهذه الحجج و«يقذفون من الحمام الطفل مع الماء» ، واستطاع ان يفرز الحبة السليمة فيها ، اي الواقع الذي لا ريب فيه ، واقع التقدم التكنيكي الهائل اما اصحابنا الشعبيون ، فلو انهم حللوا موقف الخطيب ، لكانوا خلصوا الى القول ، بالطبع ، بما يلزمهم من ظرافة ، بان هذا المؤلف الذي وقف بمثل هذه الصراحة **الى جانب الرأسمال الكبير ضد المنتج الصغير** ، هو «مداح سلطان النقود» ، خصوصاً وانه قال في وجه اوروبا القارية انه عمم استنتاجاته من الحياة الانجليزية على وطنه الذي كانت فيه الصناعة الآلية الكبيرة تخطو في ذلك الوقت خطواتها الاولى ، التي كانت لا تزال وجلة . والحال ، كان بمقدورهم ان يدرسوا على ضوء هذا المثال بوجه الدقة (كما

على ضوء طائفة من الامثلة المماثلة من تاريخ اوربا الغربية) تلك الظاهرة التي لا يستطيعون (ولربما ، لا يريدون ؟) ان يفهموها ، ونعني بها ان الاعتراف بتقدمية الرأسمال الكبير بالقياس الى الانتاج الصغير لا يزال بعيداً جداً جداً عن «المديح» حسبنا ان نتذكر الفصل المعروف اعلاه من سيسمونيدي والخطاب المذكور حتى نقتنع بتفوق الاخير سواء من الناحية النظرية ام من حيث العداء لكل «مديح» اياً كان فقد وصف الخطيب التناقضات التي ترافق تطور الرأسمال الكبير ، وصفاً اكثر دقة وكمالاً وصراحة وسفوراً بكثير مما وصفه الرومانطيقيون يوماً ولكنه لم ينحط في اي مكان الى ايراد ولو جملة عاطفية واحدة تندب هذا التطور . ولم ينبس في اي مكان ببنت شفة عن امكانية «الحيد عن الطريق» اياً كانت وقد فهم ان الناس لا يفعلون بمثل هذا التعبير غير ان يستروا واقع انهم «يحيدون» هم انفسهم عن المسألة التي تضعها الحياة امامهم اي الواقع الاقتصادي المعني ، والتطور الاقتصادي المعني ، والمصالح المعنية التي نبتت في تربته

ان المعيار المذكور اعلاه ، العلمي تماماً ، قد مكّنه من حل هذه المسألة مع بقائه واقعياً منسجماً

وقال الخطيب «ولكن لا تظنوا ، ايها السادة ، اننا ، بانتقادنا التجارة الحرة ، نعترم الدفاع عن نظام الحمائية» (١٤٧) و اشار الخطيب الى اساس التجارة الحرة والحمائية الواحد في النظام المعاصر للاقتصاد الاجتماعي ، و اشار بايجاز الى عملية «تحطيم» الحياة الاقتصادية القديمة والعلاقات القديمة شبه البطيركية في دول اوربا الغربية ، الى هذه العملية التي كانت الرأسمالية تحققها في انجلترا وفي القارة ، و اشار الى الواقع

الاجتماعي التالي ، وهو ان التجارة الحرة **تُعجّل** هذا «التحطيم» *
 في ظروف معينة وختم الخطيب قوله «وبهذا المعنى فقط ،
 ايها السادة ، اصوّت لحرية التجارة» (١٤٩)

المجلد ٢ ،
 ص ص ١١٩-٢٦٢

صدر في نيسان - تموز (ابريل
 - يوليو) ١٨٩٧ في مجلة
 ونوفويه سلوفو (والكلمة
 الجديدة) ، الاعداد ٧-١٠

* والى هذه الاهمية التقديمية لالغاء قوانين الحبوب ، اشار بوضوح
 ايضا مؤلف "Die Lage" حتى قبل هذا الالغاء (المقطع المستشهد به
 ص ١٧٩) مؤكداً بوجه خاص على تأثير هذا الالغاء في وعي المنتجين
 . (١٤٨)

احتجاج من الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس (١٥٠)

عقد الاشتراكيون-الديموقراطيون في مكان ما * ،
وعددهم ١٧ ، اجتمعوا اتخذوا فيه بالاجماع القرار التالي
وقرروا نشره وعرضه على جميع الرفاق لبحثه ودراسته

تلاحظ في الآونة الاخيرة انحرافات بين الاشتراكيين-
الديموقراطيين الروس عن المبادئ الاساسية للاشتراكية-
الديموقراطية الروسية ، التي اعلنها مؤسسوها ومناضلوها
الطليعيون اعضاء فرقة «تحرير العمل» وكذلك المطبوعات
الاشتراكية-الديموقراطية التي اصدرتها المنظمات العمالية الروسية
في سنوات العقد العاشر ان "credo" * * الوارد ادناه ، والذي
يدعي التعبير عن آراء بعض الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس
(«الشباب») الاساسية ، انما هو محاولة لعرض «المفاهيم
الجديدة» بصورة منهجية محددة واليكم هذا "credo" بنصه
الكامل

ان المرحلة الحرفية والمانيفاكنتورية في الغرب قد طبعت بطابع قوى
كل التاريخ الذي عقبها ، وبخاصة تاريخ الاشتراكية-الديموقراطية فان
الضرورة التي قضت على البرجوازية بالظفر باشكال حرة ، وسعي البرجوازية
الى التحرر من قيود الانظمة الحرفية التي تعرقل الانتاج ، قد جعلها منها ،

* في نص ملزمة خاصة بالمقالة من مجلة «رابوتشييه ديلو»
(١٥١) اضيف («من روسيا») الناشر

* * «الكريديو» - رمز الايمان ، البرنامج ، عرض المفهوم عن العالم

من هذه البرجوازية ، عنصرًا ثوريًا ؛ ففي كل مكان في الغرب ، بدأت بكلمات *liberté, fraternité, égalité* (حرية ، اخاء ، مساواة) ، بالظفر باشكال سياسة حرة . ولكنها وقعت بهذا الظفر ، حسب تعبير بيسمارك ، سفتجة على المستقبل للقطب المقابل لها ، الطبقة العاملة . ففي كل مكان تقريبا في الغرب ، لم تظفر الطبقة العاملة ، بوصفها طبقة ، بالمؤسسات الديمقراطية ، بل استفادت منها قد يرد علينا بانها اشتركت في الثورات غير ان الرجوع الى التاريخ يدحض هذا الرأي ، اذ ، في ١٨٤٨ على وجه الضبط ، حين كان يتوطد الدستور في الغرب ، كانت الطبقة العاملة مؤلفة من حرفيي المدن ، وكانت تمثل الديمقراطية البرجوازية الصغيرة ؛ اما بروليتاريا المصانع ، فلم يكن لها تقريبا اي وجود ، وكانت بروليتاريا الصناعة الكبيرة (حاكة المانيسا - هاوبتمان * وحاكة ليون) جمهورا متوحشا ، قادرا فقط على التمردات ، ولكنه عاجز عن صياغة اية مطالب سياسية ويمكن القول بصراحة ان البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والحرفيين هم الذين ظفروا بدساتير ١٨٤٨ ومن جهة اخرى ، نرى ان الطبقة العاملة (من حرفيين وعمال مانيفاكتورات ، وعمال مطابع ، وحاكة ، وساعاتيين ، الخ .) قد اعتادت ، منذ القرون الوسطى ، الاشتراك في منظمات ، وصناديق للتعاقد ، وجمعيات دينية ، الخ وهذا الروح التنظيمي ما يزال حيا بين عمال الغرب المختصين ويميزهم بوضوح عن بروليتاريا المصانع التي لا تقبل التنظيم الا بصعوبة وبطء ، والتي لا تستطيع سوى تاليف loose Organisation (منظمات موقته) لا منظمات وطيدة لها انظمتها الاساسية وانظمتها الداخلية ان هؤلاء العمال المختصين في المانيفاكتورات شكلوا نواة الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية ولهذا كانت اللوحة التالية سهولة نسبية وامكانية تامة لخوض النضال السياسي من جهة ، ومن جهة اخرى امكانية تنظيم هذا النضال بصورة منهجية بمساهمة العمال الذين ثقفتهم المرحلة المانيفاكتورية على هذا الصعيد نشأت الماركسية النظرية والعملية في الغرب وكانت نقطة

* اي استنادا الى كتاب «الحاكة» للكاتب الالماني هاوبتمان الذي تحدث عن تمرد الحاكة الالمان في العقد الخامس من القرن الماضي .
الناشر .

انطلاقها النضال السياسي البرلماني مع افق (يشبه البلاكية (١٥٢) في الظاهر فقط ولكنه ذو طابع آخر تماما من حيث منشؤها) ، مع افق الظفر بالسلطة من جهة ، وافق Zusammenbruch (كارثة) من جهة اخرى لقد كانت الماركسية التعبير النظري للنشاط العملي السائد للنضال السياسي الذي كان متفوقا على النضال الاقتصادي ففي بلجيكا وفرنسا وبخاصة في المانيا ، نظم العمال النضال السياسي بسهولة خارقة للعادة ، والنضال الاقتصادي بكثير من الصعوبة ، وباقصى الجهد فبالمقارنة مع المنظمات السياسية ، ما تزال المنظمات الاقتصادية (ولا اذكر انجلترا) تعاني حتى الآن درجة فائقة العادة من الضعف وعدم الاستقرار، وهي في كل مكان *laissent à désirer* quelque chose (تعاني نقصا ما) وطالما لم تستنفد الطاقة بكاملها في غمرة النضال السياسي ، فان Zusammenbruch (الكارثة) ظلت Schlagwort (الكلمة الدارجة) المنظمة واللازمة وظلت مدعوة للقيام بدور تاريخي كبير . اما القانون الاساسي الذي يمكن استخلاصه من دراسة الحركة العمالية ، فهو خطة الجهد الأدنى ففي الغرب كانت هذه الخطة النشاط السياسي ؛ وتبين ان الماركسية ، كما صيغت في «البيان الشيوعي» ، هي شكل من اشكال الحركة ، موفق الى اقصى حد ولكن حين استنفدت كل الطاقة في النشاط السياسي ، وحين بلغت الحركة السياسية درجة من الشدة غدا من الصعب او من المستحيل تقريبا تجاوزها (بطء ازدياد عدد الاصوات الانتخابية في الآونة الاخيرة ، انعدام اهتمام الجمهور في الاجتماعات ، لهجة الادب الكئيبة) ، ومن جهة اخرى حين كان يسود عجز النشاط البرلماني ودخول العامة الى المسرح ، اى بروليتاريا المصانع غير المنظمة وغير القابلة للتنظيم تقريبا ، نشأ في الغرب من جراء كل ذلك ما يحمل اليوم اسم البرنشتينية (١٥٣) ، اي ازمة الماركسية من الصعب على المرء ان يتصور تطورا للامور اكثر منطقية من مرحلة تطور الحركة العمالية من «البيان الشيوعي» الى البرنشتينية ، وقد تؤدي دراسة دقيقة لكل حركة التطور هذه الى تحديد نتيجة هذه «الازمة» بدقة فلكية وطبيعي ان المقصود هنا ليس هزيمة البرنشتينية او انتصارها ، فذلك امر غير جدير بكثير من الاهتمام ؛ ان المقصود هو التغير الجذري في النشاط العملي الذي يحدث شيئا فشيئا ، منذ زمن بعيد ، في قلب الحزب .

ان هذا التغير لن يحدث فقط باتجاه سلوك اشد عزيمة في النضال الاقتصادي ، باتجاه توطيد المنظمات الاقتصادية ، انما سيحدث ايضا ، وهذا هو الامر الاهم ، باتجاه اجراء تعديل في موقف الحزب من سائر احزاب المعارضة فان الماركسية المتصلبة ، الماركسية النافية ، الماركسية البدائية (التي تكون لنفسها فكرة تخطيطية جامدة عن انقسام المجتمع الى طبقات) ستخلي المكان للماركسية الديموقراطية ، ولا بد ان يطرأ تغير كبير في اوضاع الحزب الاجتماعى في المجتمع المعاصر ان الحزب سيُعترف بالمجتمع ، كما ان اهدافه الحرفية الضيقة ، الانعزالية في معظم الحالات ، ستتسع الى مدى المهمات الاجتماعية ، وستصح مطامحه الى الظفر بالسلطة رغبة في تغيير ، في اصلاح المجتمع المعاصر باتجاه ديموقراطي ، ينطبق على الازواج الراهنة ، بغية تأمين خير دفاع واكمله عن حقوق (مختلف حقوق) الطبقات الكادحة ان مفهوم «السياسة» سيتسع وسيأخذ معنى اجتماعيا حقا ، كما ان المطالب العملية الراهنة ستزداد وزنا وسيكون بوسعها الاعتماد على انتباه يفوق ما هو عليه حتى الآن

من هذا الوصف الموجز لتطور الحركة العمالية في الغرب ، ليس من الصعب استخلاص الاستنتاجات لروسيا ان خطة الجهد الاذن لن تيسل ابدا عندنا نحو النشاط السياسي فان الظلم السياسي السائد الذي لا يصدق سيكون مدار احاديث كثيرة ، وعليه سيرتكز الاهتمام ، ولكن هذا الظلم لن يدفع ابدا الى القيام بنشاط عملي فاذا كانت قوى العمال الضعيفة ، المنجذبة الى العمل السياسي ، قد رسخت وتبلورت في الغرب بفضل هذا العمل السياسي ، فان الامر على العكس عندنا ؛ فان هذه القوى الضعيفة تصطدم بصخرة الظلم السياسي ، وليس لديها اية وسائل عملية للنضال ضد هذا الظلم وبالتالي ، لتطویر نفسها ، وليس هذا وحسب ، انما يخفقها ايضا هذا الظلم بداب وانتظام ، ولا تستطيع حتى اطلاع نباتات ضعيفة واذا اضفنا الى ذلك ان طبقتنا العاملة لم ترث هذا الروح التنظيمي السذي كان يميز مناضلي الغرب ، وجدنا انفسنا امام لوحة مكربة ، من شأنها ان تحمل على الكتابة اشد الماركسيين تفاؤلاً وايماناً بان كل مدخنة مصنع ستحمل رفاهية كبيرة لمجرد وجودها ان النضال الاقتصادي هو ايضا صعب. وصعب جدا ، ولكنه امر ممكن وتخوضه اخيرا الجماهير ذاتها . ان

العامل الروسي ، الذى يتعلم ، عبر هذا النضال ، على الانتظام ، والذى يصطدم في كل لحظة بالنتظام السياسي في غمار هذا النضال ، سيخلق اخيرا ما يمكن تسميته شكلا من اشكال الحركة العمالية ، سيخلق المنظمة او المنظمات الاكثر انطباقا على الاوضاع الروسية ويمكن التاكيد بثقة ان الحركة العمالية الروسية ما تزال في الوقت الحاضر بحالة جنينية ولما تخلق اي شكل . والحركة الاضرابية ، القائمة بشتى اصناف التنظيم ، لا يمكن اعتبارها شكلا متبلورا للحركة الروسية ؛ اما فيما يتعلق بالمنظمات غير الشرعية ، فانها لا تستحق اي انتباه ، حتى من الناحية الكمية الصرف (هذا عدا ذكر فائدتها في الاوضاع الراهنة)

ذلك هو الوضع واذا اضفنا اليه المجامعات واستشراء الاملاق في الارياف التي تيسر Streikbrecherisme * وتخلق بالتالي مصاعب اكبر من اجل نهوض الجماهير العمالية الى مستوى ثقافي مقبول اكثر من ذي قبل ، حينذاك ما عسى ان يستطيعه الماركسي الروسي ؟ ان الاقاول حول حزب سياسي عمالي مستقل ناجمة فقط عن نقل الاهداف الاجنبية ، النتائج الاجنبية ، الى ارضنا ان سحنة الماركسي الروسي لسحنة كئيبة حتى الآن ومهامه العملية ضئيلة في الوقت الراهن ، وليس لمعارفه النظرية ، بقدر ما يستعملها ، لا كوسيلة للبحث ، بل كمخطط لنشاطه ، اية قيمة حتى للقيام بهذه المهمات الضئيلة هذا عدا ان هذه المخططات المستعارة ضارة من الناحية العملية ان ماركسيينا ، الذين نسوا ان الطبقة العاملة الغربية قد دخلت في ميدان سياسي مطروق ، يغالون في ازدياد المعارضة الراديكالية او الليبرالية التي تبديها جميع الفئات الاخرى ، غير العمالية ، في المجتمع ان ادنى المحاولات لتركيز الانتباه على التظاهرات الاجتماعية التي تتصف بطابع سياسي ليبرالي تثير احتجاجات الماركسيين الارثوذكسيين الذين ينسون ان جملة من الاوضاع التاريخية تمنعنا من ان نكون ماركسيين غربيين ، وتقتضي منا ماركسية اخرى ، مناسبة وضرورية في الاوضاع الروسية ان انعدام الاحساس السياسي والبداهة السياسية لدى كل مواطن روسي لا يمكن تعويضهما ، طبعا ، باقاول حول السياسة

او بنداات الى قوة غير موجودة ان هذه البداة السياسية لا يمكن اكتسابها الا بالتربية ، اي بالاشترك في الحياة (مهما كان طابعها الماركسي ضعيفا) التي يعرضها الواقع الروسي . ويقدر ما كان «النفي» ملانما (موقتا) في الغرب ، بقدر ما هو ضار عندنا ، اذ ان نفيها صادرا عن شيء منظم وله قوة فعلية هو شيء ، في حين ان نفيها صادرا عن مجموعة لا شكل لها من افراد مشتتين ، شيء آخر

وليس ثمة سوى مخرج واحد امام الماركسي الروسي الاشتراك ، اي المساهمة في نضال البروليتاريا الاقتصادي والاشترك في المعارضة الليبرالية والماركسي الروسي ، بوصفه «نافيا» ، قد نشأ باكراً جداً ، وقد اضعف هذا النفي في نفسه القسم من الطاقة الذي يترتب توجيهه الى الراديكالية السياسية . وليس كل ذلك بالامر المرعب حتى الآن، ولكن اذا كان المخطط الطبقي يمنع المثقف الروسي من المساهمة بقسط نشيط في الحياة ويقذف به بعيداً جداً عن اوساط المعارضة ، فان ذلك سيلحق ضرراً فادحاً بجميع الذين يضطرون الى النضال في سبيل اشكال حقوقية ، دون السير جنباً الى جنب مع الطبقة العاملة التي لما تضع اهدافا سياسية ان بكارة المثقف الماركسي الروسي السياسية ، المستورة وراء مناقشات وهمية حول مواضيع سياسية ، قد تسيء اليه

اننا لا نعرف اذا كان سيوجد ثمة كثيرون بين الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس من يشاطرون وجهات النظر هذه غير انه مما لا جدال فيه ان لهذا النوع من الافكار انصارا ، بوجه عام ، ولذا نعتبر من واجبنا رفع الصوت بصورة جازمة ضد هذا النوع من الافكار وتحذير جميع الرفاق من خطر صرف الاشتراكية-الديموقراطية الروسية عن الطريق الذي رسمته لنفسها اي تكوين حزب سياسي عمالي مستقل ، غير منفصل عن نضال البروليتاريا الطبقي ، ويروم لنفسه مهمة مباشرة قوامها الظفر بالحرية السياسية .

ان "credo" الوارد اعلاه يتضمن اولا «وصفا موجزا لتطور الحركة العمالية في الغرب» وثانيا ، «استنتاجات لروسيا» نقول بادىء ذي بدء ان الآراء التي كونها واضعو "credo" عن ماضي الحركة العمالية في الغرب ، آراء خاطئة تماما فمن الخطأ القول ان الطبقة العاملة في الغرب لم تشترك في النضال من اجل الحرية السياسية وفي الثورات السياسية فان تاريخ الحركة الشارتية (١٥٤) وثورات ١٨٤٨ في فرنسا والمانيا والنمسا تثبت العكس ومن الخطأ تماما القول ان «الماركسية هي التعبير النظري للنشاط العملي السائد للنضال السياسي الذي كان متفوقا على النضال الاقتصادي» بل بالعكس فقد ظهرت «الماركسية» حين كانت تسود الاشتراكية غير السياسية (الاوينية ، «الفورييرية» ، «الاشتراكية الصحيحة») ، وقد وقف «البيان الشيوعي» فورا بوجه الاشتراكية غير السياسية بل حين تدخلت الماركسية بسلاحها النظري («رأس المال») ونظمت جمعية الشغيلة العالمية الشهيرة ، لم يكن النضال السياسي مطلقا النشاط العملي السائد (التريديونونية الضيقة في انجلترا ، الفوضوية والبرودونية (١٥٥) في البلدان الرومانية) اما في المانيا ، فان مائة لاسال التاريخية الكبيرة ، هي انه حول الطبقة العاملة من ذيل للبرجوازية الليبرالية الى حزب سياسي مستقل وقد جاءت الماركسية تربط في كل واحد لا يتجزأ النضال الاقتصادي والسياسي الذي تخوضه الطبقة العاملة ، ولذا كانت الجهود التي يبذلها واضعو "credo" للفصل بين هذين الشكلين من النضال ، اسوأ الانحرافات عن الماركسية واشدها بعثا على الاسى

وبعد ان الافكار التي كونها واضعو "credo" عن الوضع الراهن للحركة العمالية في الغرب وعن النظرية الماركسية التي تسير هذه الحركة تحت لوائها هي كذلك خاطئة تماما . فالحديث عن

« ازمة الماركسية » انما يعني ترديد التعابير الفارغة التي يلفقها الكويبتون البرجوازيون الذين يسعون جهدهم لاذكاء نيران كل نقاش يقوم بين الاشتراكيين ولتحويله الى انشقاق بين الاحزاب الاشتراكية ان البرنشتينية المزعومة ، كما يفهمها سواد الناس بوجه عام وواضعو "credo" بوجه خاص ، هي محاولة لتقليص نظرية الماركسية ، ولجعل الحزب العمالي الثوري حزبا اصلاحيا ، وقد شجبت اغلبية الاشتراكيين-الديموقراطيين الالمان هذه المحاولة بصرامة ، كما كان ينبغي توقع ذلك . واكثر من مرة ، ظهرت ميول انتهازية في الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية ، وفي كل مرة ، نبذها الحزب الذي يسهر بامانة على وصايا الاشتراكية-الديموقراطية الثورية الاممية واننا لمقتنعون بان كل محاولة ترمي الى نقل عدد من المفاهيم الانتهازية الى روسيا ستصطدم بمقاومة ، ليست اقل حزما وعزما ، من جانب اغلبية الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس الساحقة .

كذلك لا يمكن التحدث عن « اي تغيير جذري في النشاط العملي » الذي تقوم به احزاب العمال في الغرب ، مهما قال واضعو "credo" بهذا الصدد فان الماركسية قد اعترفت منذ البداية بما لنضال البروليتاريا الاقتصادي من اهمية بالغة وبضرورة هذا النضال وفي سنوات العقده الخامس ، كان ماركس وانجلس يتجادلان مع الاشتراكيين الطوبويين الذين كانوا ينكرون اهمية هذا النضال .

وحين تكونت جمعية الشغيلة العالمية ، بعد زهاء عشرين سنة ، اثرت في مؤتمرها الاول بجنيف ، عام ١٨٦٦ ، مسألة اهمية النقابات العمالية والنضال الاقتصادي وقد اتخذ هذا المؤتمر قراراً اشار بدقة الى دور النضال الاقتصادي وحذر الاشتراكيين والعمال ، اولاً ، من تقديره فوق قدره (وهذا ما كان

يلاحظ آنذاك عند العمال الانجليز) ، وثانيا ، من تقديره اقل من قدره (وهذا ما كان يلاحظ عند الفرنسيين والالمان وبخاصة عند اللاساليين) . ولم ير القرار في النقابات العمالية ظاهرة منطقية وحسب ، بل رأى فيها ايضا ظاهرة ضرورية في ظل الرأسمالية ، كما رأى فيها وسيلة ذات اهمية قصوى لتنظيم الطبقة العاملة في نضالها اليومي ضد الرأسمال ومن اجل الغاء العمل المأجور وعلن القرار انه ينبغي على النقابات العمالية الا تحصر انتباهها في «النضال المباشر ضد الرأسمال» ، والاتقف في معزل عن الحركة الاجتماعية والسياسية العامة للطبقة العاملة ، وانه ينبغي الا تكون اهداف النقابات العمالية «ضيقة» ، وانما ينبغي ان ترمي الى تحرير الملايين من الشغيلة المضطهدين تحريرا عاما ومد ذلك ، اثرت مرارا عديدة في الاحزاب العمالية في مختلف البلدان ، وستثار ايضا اكثر من مرة ، مسألة معرفة ما اذا كان يقتضى ، في فترة معينة ، ايلاء هذا القدر او ذاك من الانتباه الى النضال الاقتصادي او الى النضال السياسي الذي تخوضه البروليتاريا ، ولكن المسألة العامة ، المسألة المبدئية ، ما تزال تطرح اليوم كما طرحتها الماركسية فان الاقتناع بانه ينبغي للنضال الطبقي الموحد ان يجمع بالضرورة بين النضال السياسي والنضال الاقتصادي ، قد مدّ جذوره عميقا في الاشتراكية-الديموقراطية الاممية ثم ان التجربة التاريخية تشهد بلا جدال على ان انعدام الحرية السياسية او تقييد حقوق البروليتاريا السياسية يؤديان دائما الى ضرورة وضع النضال السياسي في المرتبة الاولى .

وبالاحرى لا يمكن التحدث عن تضيير جدي ، مهما بلغ شأنه ، في موقف الحزب العمالي ازاء سائر احزاب المعارضة ومن هذه الناحية ايضا ، بينت الماركسية الموقف الصحيح ، البعيد بنفس القدر عن استعظام دور السياسة والتآمر (البلانكية ، الخ .)

وعن ازدياد السياسة او اقتصرها على ترقيع انتهازي ، اصلاحي للنظام الاجتماعي (الفوضوية ، الاشتراكية الطوبوية والبرجوازية الصغيرة ، اشتراكية الدولة ، اشتراكية الاساتذة ، الخ .) ينبغي للبروليتاريا ان تسعى بكل جهدها لانشاء احزاب سياسية عمالية مستقلة يكون هدفها الجوهري ظفر البروليتاريا بالسلطة السياسية بغية تنظيم المجتمع الاشتراكي . وينبغي الا تعتبر البروليتاريا ابدا سائر الطبقات والاحزاب «كتلة رجعية واحدة» (١٥٦) بل بالمعكس ، فانه ينبغي عليها ان تشارك في كل الحياة السياسية والاجتماعية ، وان تؤيد الطبقات والاحزاب التقدمية ضد الطبقات والاحزاب الرجعية ، وان تدعم كل حركة ثورية ضد النظام القائم ، تقف موقف الدفاع عن كل قومية مظلومة او عرق مظلوم ، عن كل دين مضطهد ، عن الجنس المحروم من الحقوق ، الخ ان آراء واضعي "credo" حول هذا الموضوع تشهد فقط على الرغبة في طمس الطابع الطبقي لنضال البروليتاريا ، على الرغبة في اضعاف هذا النضال بضرب من «اعتراف بالمجتمع» فارغ المعنى ، على الرغبة في تقليص الماركسية الثورية الى حد جعلها تيارا اصلاحيًا مبتذلا واننا لمقتنعون بان اغلبية الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس الساحقة ستنبذ بالطبع هذا التحريف في المبادئ الاساسية للاشتراكية-الديموقراطية ان المقدمات الخاطئة التي جاء بها واضعو "credo" حول الحركة العمالية في الغرب تؤدي بهم الى «استنتاجات لروسيا» افدح خطأ ايضا

ان يقول المرء بان الطبقة العاملة الروسية «لما تضع اهدافا سياسية» ، انما يكشف بكل بساطة عن جهله للحركة الثورية الروسية فان «اتحاد العمال الروس في الشمال» (١٥٧) ، المؤسس عام ١٨٧٨ ، و«اتحاد العمال الروس في الجنوب» (١٥٨) ، المؤسس عام ١٨٧٥ ، قد صاغا في برنامجيهما ، مطلب الحرية

السياسية. وبعد الردة الرجعية في سنوات العقد التاسع ، استعادت الطبقة العاملة المطلب نفسه مرارا في سنوات العقد العاشر ان التأكيد « بان الاقاويل حول حزب سياسي عمالي مستقل ناجمة فقط عن نقل الاهداف الاجنبية ، النتائج الاجنبية الى اراضينا » ، انما يدل بكل بساطة على انعدام تام لفهم دور الطبقة العاملة الروسية التاريخية ولاكثر مهمات الاشتراكية-الديموقراطية الروسية حيوية ان نفس برنامج واضعي "credo" يرمي بالطبع الى ان تقتصر الطبقة العاملة على خوض النضال الاقتصادي بسلوكها « خطة الجهد الأدنى » والى ان تكافح « عناصر المعارضة الليبرالية » ، « بالاشترك » مع الماركسيين ، في سبيل « اشكال حقوقية » ان تحقيق برنامج كهذا يعني انتحار الاشتراكية-الديموقراطية الروسية سياسيا ، يعني عرقلة الحركة العمالية الروسية والحركة الثورية الروسية (وهذان المفهومان متوافقان بنظرنا) الى حد كبير والحط من شأنهما ان مجرد ظهور برنامج كهذا يبين كم كانت صحيحة تلك المخاوف التي ابداهها احد مناضلي الاشتراكية-الديموقراطية الروسية الطليعيين ، اكسيلرود ، حين كتب ، في اواخر ١٨٩٧ ، حول امكانية حدوث مثل هذا الاحتمال ، فقال :

« ان الحركة العمالية لا تخرج من النطاق الضيق ، نطاق الاصطدامات الاقتصادية الخالصة بين العمال وارباب العمل ، ومن حيث مجموعها ، ليس لها اي طابع سياسي ؛ ففي النضال من اجل الحرية السياسية ، تتبسع الفئات الطليعية من البروليتاربا الحلقات والكتل الثورية المؤلفة مما يسمى الانتلجنتسيا » (اكسيلرود « حول مهمات الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس الحالية وخطتهم » ، جنيف ، ١٨٩٨ ، صفحة ١٩)

ينبغي على الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس ان يعلنوها حربا لا هوادة فيها ضد كل هذه الافكار التي وجدت تعبيرا عنها في

”credo“ ، لان هذه الافكار تؤدي مباشرة الى تحقيق هذا الاحتمال ، وينبغي على الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس ان يبذلوا قصارى جهودهم لكي يتحقق احتمال آخر عرضه اكسيلرود كما يلي

وا احتمال آخر الاشتراكية الديمقراطية تنظم البروليتاريا الروسية في حزب سياسي مستقل يناضل في سبيل الحرية ، من جهة الى جانب الكتل الثورية البرجوازية (اذا كانت موجودة *) وبالتحالف معها ومن جهة اخرى بان يجتذب مباشرة الى صفوفه او بان يجتذب وراءه اكثر عناصر المثقفين حبا للشعب واشدها ثورية» (المصدر نفسه ، صفحة ٢) .

وبالضبط ، في المرحلة التي كتب فيها اكسيلرود هذه الاسطر ، دلت بيانات الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس بوضوح على ان اغلبيتهم الساحقة تشاطر نفس وجهة النظر هذه صحيحة ان احدى صحف العمال في بطرسبورغ ، جريدة «رابوتشاياسا ميسل» ، كانت تميل ، كما يبدو ، نحو افكار واضعي ”credo“ اذ اعربت ، مع الاسف ، في افتتاحية برنامجية لها (العدد الاول ، تشرين الاول - اكتوبر - ١٨٩٧) ، عن هذه الفكرة الخاطئة اطلاقا والمناقضة للاشتراكية-الديموقراطية ، والقائلة بان «اساس الحركة الاقتصادية» يمكن «طمسه بالسعي الدائم الى عدم نسيان المثال الاعلى السياسي» ولكن ، في الوقت نفسه ، هبت جريدة اخرى من جرائد عمال بطرسبورغ ، جريدة «سانت-بطرسبورغسكي رابوتشي ليستوك» (١٥٩) (العدد الثاني ، سبتمبر - ايلول - ١٨٩٧) تعلن بحزم قائلة «فقط حزب عمالي كثير العدد وقوي التنظيم يستطيع .. اسقاط الحكم المطلق» ، وان العمال «المنظمين في حزب قوي سيحررون انفسهم ويحررون عموم روسيا من كل

اضطهاد سياسي واقتصادي» وكتبت جريدة ثالثة ، جريدة «رابوتشايا غازيتا» (١٦٠) في افتتاحيتها في العدد الثاني (تشرين الثاني-نوفمبر-١٨٩٧) تقول «ان النضال ضد الحكم المطلق وفي سبيل الحرية السياسية هو هدف الحركة العمالية الروسية المباشرة» - «ان الحركة العمالية الروسية ستضعف قواها عشرة اضعاف اذا ما تدخلت ككل واحد وحيد منسجم وبأسم واحد وتنظيم متجانس .» «ينبغي ان تتحول حلقات العمال المنفردة الى حزب واحد» «ان حزب العمال الروسي سيكون حزبا اشتراكيا-ديموقراطيا» .- اما ان اغلبية الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس الساحقة كانت تشاطر ، بالضبط ، ودون تحفظ ، آراء «رابوتشايا غازيتا» هذه ، فان هذا يتضح ايضا من كون مؤتمر الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس (١٦١) ، المنعقد في ربيع ١٨٩٨ ، قد الف «حزب العمال الاشتراكي-الديموقراطي في روسيا» ، ونشر بيان الحزب ، واعتبر «رابوتشايا غازيتا» لسان الحال الرسمي للحزب وهكذا يخطو واضعو "credo" خطوة هائلة الى الوراء ، بالقياس الى درجة التطور التي بلغتها الاشتراكية-الديموقراطية الروسية والتي سجلت في «بيان حزب العمال الاشتراكي-الديموقراطي في روسيا» فاذا كان نشاط الحزب قد خف مؤقتا ، في الوقت الحاضر ، وتوقفت جريدته عن الصدور ، من جراء اعمال الارهاب والقمع التي شنتها الحكومة الروسية ضده ، فان على جميع الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس ان يبذلوا جميع الجهود الضرورية من اجل توطيد الحزب بصورة نهائية ، من اجل وضع برنامجه ، وبعث جريدته الرسمية . وبالنظر الى التقلبات في الآراء ، التي يشهد عليها مجرد ظهور برنامج مثل "credo" الذي حُلِّل اعلاه ، نعتبر ان من الضروري بخاصة الاشارة الى المبادئ الاساسية التالية ، المعروضة في «البيان» ،

والتي هي على جانب عظيم من الاهمية بالنسبة للاشتراكية-الديموقراطية الروسية . اولاً: ان الاشتراكية-الديموقراطية الروسية « تريد ان تكون وتبقى حركة طبقية للجماهير العمالية المنظمة » ينجم عن هذا المبدأ انه ينبغي ان يكون شعار الاشتراكية-الديموقراطية الشعار التالي مساعدة العمال ، لا في النضال الاقتصادي وحسب ، بل في النضال السياسي ايضا ؛ التحريض ، لا في مضمار الحاجات الاقتصادية المباشرة وحسب ، بل ايضا بالارتباط مع جميع مظاهر الاضطهاد السياسي عدم الاكتفاء بنشر افكار الاشتراكية العلمية ، بل نشر الافكار الديموقراطية ايضا فقط نظرية الماركسية الثورية يمكن لها ان تكون راية حركة العمال الطبقية ، وينبغي للاشتراكية-الديموقراطية الروسية ان تعنى بالمزيد من تطوير هذه النظرية ، وبوضعها حيز التطبيق ، مع حمايتها من التشويهات والابتذالات التي غالباً ما تتعرض لها « النظريات على الموضة » (والحال ، ان نجاحات الاشتراكية-الديموقراطية الثورية في روسيا قد جعلت من الماركسية نظرية « على الموضة ») وعلى الاشتراكية-الديموقراطية ، التي تركز في الوقت الحاضر كل قواها في النشاط بين عمال المعامل والمصانع والمناجم ، الاتسنى انه ، مع اتساع الحركة ، ينبغي عليها ايضا ان تضم الى صفوف العمال الذين تنظمهم ، العمال الذين يشتغلون في منازلهم ، والحرفيين ، والعمال الزراعيين ، وملايين الفلاحين الذين حل بهم الخراب ويتضورون جوعاً

ثانياً « ينبغي على العامل الروسي ان يحمل على كتفيه القويتين وسيحمل الى النهاية قضية الظفر بالحرية السياسية » ينبغي على الاشتراكية-الديموقراطية ، التي رسمت لنفسها مهمة مباشرة قوامها اسقاط الحكم المطلق ، ان تبرز كمناضل طليعي من اجل الديموقراطية ، وينبغي عليها ، ولو لهذا السبب وحده ،

على الأقل ، ان تمنح تأييدها جميع العناصر الديموقراطية بين الاهلين الروس لكي تجعل منها حلفاء لها فقط حزب عمالي مستقل يستطيع ان يكون حصنا منيعاً في النضال ضد الحكم المطلق ، و فقط بالتحالف مع حزب كهذا ، وبمسانده ، يستطيع جميع الآخرين من حملة لواء النضال في سبيل الحرية السياسية ان يقوموا بنشاطهم

اخيراً ثالثاً « ان الحزب الاشتراكي-الديموقراطي في روسيا ، بوصفه حركة واتجاهاً اشتراكياً ، يواصل عمل وتقاليد كل الحركة الثورية التي سبقتة في روسيا ، ولما كانت الاشتراكية-الديموقراطية تعتبر ان الظفر بالحرية السياسية هو المهمة الرئيسية بين المهمات المباشرة الموضوعة امام الحزب كله ، فانها تسير نحو الهدف الذي سبق ان رسمه بوضوح المناضلون الامجاد من جماعة « نارودنايا فوليا » (١٦٢) القديمة . ان تقاليد كل الحركة الثورية السابقة في روسيا تتطلب من الاشتراكية-الديموقراطية ان توجه اليوم كل قواها في تنظيم الحزب ، وتعزيز الطاعة الداخلية فيه ، وتطوير وسائل النضال السرية فاذا كان مناضلو « نارودنايا فوليا » القديمة قد اضطلعوا بدور بالغ في التاريخ الروسي رغم ضيق افق الفئات الاجتماعية التي كانت تساند عدداً قليلاً من الابطال ، ورغم ان راية هذه الحركة لم تكن مطلقاً نظرية ثورية ، فان الاشتراكية-الديموقراطية ، بالاستناد الى نضال البروليتاريا الطبقي ، ستصبح قوة يستحيل قهرها « ان البروليتاريا الروسية ستخلع نير الحكم المطلق لكي تواصل ، بمزيد من العزيمة ايضاً ، النضال ضد الرأسمالية والبرجوازية حتى انتصار الاشتراكية التام »

اننا ندعو جميع فئات الاشتراكيين-الديموقراطيين وجميع حلقات العمال في روسيا الى بحث "credo" المذكور اعلاه ، والى بحث قرارنا ايضاً ، والى ابداء الرأي بوضوح حول المسألة

المشاركة ، بغية استبعاد جميع الخلافات في وجهات النظر وبغية التعجيل في تنظيم وتوطيد حزب العمال الاشتراكي-الديموقراطي في روسيا
ومن الممكن ابلاغ قرارات الفئات والحلقات الى «اتحاد الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس» (١٦٣) في الخارج الذي هو ، بموجب الفقرة العاشرة من قرار مؤتمر الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس المنعقد عام ١٨٩٨ ، جزء لا يتجزأ من الحزب الاشتراكي-الديموقراطي في روسيا وممثله في الخارج *

المجلد ٤
صص ١٦٣ - ١٧٦

كتب قبل ٢٢ آب (اغسطس) ،
(٣ ايلول - سبتمبر) ١٨٩٩
طبع للمرة الاولى في كانون
الاول (ديسمبر) ١٨٩٩ في
الخارج بصفة ملزمة خاصة
من مجلة «رابوتشييه ديلو» ،
العدد ٤-٥

* الفقرة الاخيرة غير واردة في النص من طبع Vademecum .

برنامجنا

تعاني الاشتراكية-الديموقراطية العالمية في الوقت الحاضر اضطراباً في التفكير فحتى الآن كانت تعاليم ماركس وانجلس تعتبر اساساً مكيناً للنظرية الثورية ؛ اما الآن فترتفع في كل مكان اصوات تقول بان هذه التعاليم لا تكفي وبانها قد شاخت وكل من يعلن عن نفسه انه اشتراكي-ديموقراطي ويعتزم اصدار صحيفة اشتراكية-ديموقراطية ، يتعين عليه ان يحدد بدقة موقفه من مسألة هي ابعد من ان تشغل بال الاشتراكيين-الديموقراطيين الالمان وحدهم

اننا نقف كليا على ارضية نظرية ماركس فهي التي حولت للمرة الاولى الاشتراكية من طوبوية الى علم ، وارست هذا العلم على اسس ثابتة ورسمت الطريق الذي ينبغي السير فيه مع تطوير هذا العلم باستمرار ومع دراسته وتعميقه بجميع تفاصيله وقد كشفت كنه الاقتصاد الرأسمالي المعاصر اذ اوضحت باي نحو يستر استئجار العامل ، شراء قوة العمل ، استعباد الملايين ، من ابناء الشعب غير المالك من قبل حفنة من الرأسماليين ، مالكي الاراضي والمصانع والمناجم وخلافها وبينت كيف يتجه كل تطور الرأسمالية المعاصرة الى زحزحة الانتاج الصغير من قبل الانتاج الكبير ، ويخلق الظروف والشروط التي تجعل من الممكن والضروري

بناء المجتمع على اساس اشتراكي وعلمتنا ان نرى وراء ستار العادات المتأصلة والدسائس السياسية والقوانين العويصة والتعاليم المعقدة قصداً وعمداً ، **النضال الطبقي** ، النضال بين مختلف اصناف الطبقات المالكة وبين سواد غير المالكين **والبروليتاريا** التي تسير على رأس جميع غير المالكين واوضحت مهمة الحزب الاشتراكي الثوري الحقيقية ان هذه المهمة لا تقوم في اختلاق المشاريع لاعادة بناء المجتمع ، ولا في وعظ الرأسماليين واذنابهم بتحسين اوضاع العمال ، ولا في حبك المؤامرات ، بل في تنظيم نضال البروليتاريا الطبقي وقيادة هذا النضال الذي هدفه النهائي هو ظفر البروليتاريا بالسلطة السياسية وتنظيم المجتمع الاشتراكي .

ونحن نسأل الآن اي شيء جديد قدمه لهذه النظرية «مجددو»ها الصخّابون الذين اثاروا في زمننا هذه الضجة الشديدة ملتفتين حول الاشتراكي الالمانى برنشتين ؟ لا شيء ابدأ فانهم لم يدفعوا هذا العلم الذي اوصانا ماركس وانجلس بتطويره اي خطوة الى الامام ؛ ولم يعلموا البروليتاريا اي اساليب جديدة للنضال انما تفهقروا فقط مقتبسين مقتطفات من نظريات متأخرة ، ومروجين بين صفوف البروليتاريا ، لا نظرية النضال ، بل نظرية التنازل ، التنازل امام اعداء البروليتاريا الالمان ، امام الحكومات والاحزاب البرجوازية التي لا تكل في البحث عن وسائل جديدة لمطاردة الاشتراكيين ولقد كان احد مؤسسي وزعماء الاشتراكية-الديموقراطية الروسية ، واعني به بليخانوف ، على كامل الحق والصواب عندما اخضع لنقد صارم لا هوادة فيه «النقد» الاحداث ، اي «نقد» برنشتين (١٦٤) الذي تنكر لنظراته الآن حتى ممثلو العمال الالمان (في مؤتمر هانوفر) (١٦٥)

نحن نعرف ان سيلاً من الاتهامات سينصب علينا بسبب من هذه الاقوال ؛ فانهم سيرفعون عقيرتهم بالصياح قائلين باننا نريد

تحويل الحزب الاشتراكي الى طائفة من «الارثوذكس» تضطهد «الهرطقة» لارتدادهم عن «العقيدة» ، ولكل رأي مستقل وخلافه ونحن نعرف جميع هذه التعابير اللادعة الدارجة ولكنها لا تنطوي على اي ذرة من الحقيقة ولا على اي ذرة من المعنى فلا يمكن ان يقوم حزب اشتراكي صلب اذا لم تكن ثمة نظرية ثورية توحد جميع الاشتراكيين ويستمدون منها جميع معتقداتهم ويطبونها في اساليب نضالهم وطرائق نشاطهم ؛ واذا ما دافعنا عن هذه النظرية ، التي نعتبرها صحيحة في اعلم اعتقادنا ، دون التهجمات الباطلة ودون محاولات تشويهاها ، فان هذا لا يعني البتة اننا اعداء كل انتقاد فنحن لا نعتبر ابدأ نظرية ماركس شيئاً كاملاً لا يجوز المساس به ؛ بل اننا مقتنعون ، على العكس ، بانها لم تفعل غير ان وضعت حجر الزاوية لذلك العلم الذي يترتب على الاشتراكيين ان يدفعوه الى الابد في جميع الاتجاهات ، اذا شاؤوا الا يتأخروا عن موكب الحياة ونحن نعتقد انه من الضروري بخاصة ان يدرس الاشتراكيون الروس ويطوروا نظرية ماركس بصورة مستقلة لأن هذه النظرية لا تعطي سوى موضوعات توجيهية عامة تطبق مثلاً في بريطانيا على غير ما تطبق في فرنسا ، وفي فرنسا على غير ما تطبق في المانيا ، وفي المانيا على غير ما تطبق في روسيا . ولهذا سوف نخص بكل طيبة خاطر مكاناً في جريدتنا للمقالات التي تتناول القضايا النظرية وندعو جميع الرفاق الى مناقشة نقاط الخلاف مناقشة علنية

فما هي ، اذن ، المسائل الرئيسية التي تنبثق لدن تطبيق البرنامج المشترك بين جميع الاشتراكيين-الديموقراطيين ، في روسيا ؟ لقد قلنا ان كنه هذا البرنامج يتلخص في تنظيم نضال البروليتاريا الطبقي وفي قيادة هذا النضال الذي هدفه النهائي ظفر البروليتاريا بالسلطة السياسية واقامة المجتمع الاشتراكي . ان

نضال البروليتاريا الطبقي ينقسم الى نضال اقتصادي (نضال ضد مختلف الرأسماليين او ضد جماعات مختلفة من الرأسماليين من اجل تحسين وضع العمال) ونضال سياسي (نضال ضد الحكومة من اجل توسيع حقوق الشعب ، اي من اجل الديمقراطية ، ومن اجل توسيع السلطة السياسية للبروليتاريا) ان بعض الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس (وفي عدادهم ، على ما يبدو ، اولئك الذين يشرفون على جريدة «رابوتشايا ميسل») يعتبرون النضال الاقتصادي أهم بما لا يقاس ، ويؤجلون النضال السياسي او يكاد الى مستقبل قد يبعد او يقرب ان هذا الرأي غير صحيح اطلاقاً فان جميع الاشتراكيين-الديموقراطيين متفقون على انه من الضروري تنظيم نضال الطبقة العاملة الاقتصادي وانه من الضروري القيام بالتحريض بين العمال في هذا الميدان ، اي مساعدة العمال في نضالهم اليومي ضد ارباب العمل ولفت انتباههم الى جميع اشكال وحالات التعسف وتبيان ضرورة الاتحاد وتوضيحها لهم على هذا النحو ولكن نسيان النضال السياسي بسبب النضال الاقتصادي يعني التخلي عن الموضوع الاساسية في الاشتراكية-الديموقراطية العالمية ، يعني نسيان ما يعلمه كل تاريخ الحركة العمالية ان الانصار المتحمسين للبرجوازية وللحكومة التي تخدمها قد حاولوا غير مرة ان ينظموا اتحادات اقتصادية صرفاً للعمال ويصرفوهم على هذا النحو عن «السياسة» ، عن الاشتراكية ومن الممكن تماماً ان تستطيع الحكومة الروسية ايضاً القيام بشيء ما من هذا القبيل لأنها حاولت دائماً ان تتكرم على الشعب بصدقات تافهة او بالاصح بصدقات كاذبة ، من اجل غاية واحدة هي صرفه عن التفكير فيما يكابده من اضطهاد ومن حرمان من الحقوق . ان النضال الاقتصادي ، ايأ كان ، لا يمكنه ان يعطي العمال تحسناً ثابتاً ، ولا يمكنه حتى ان يجري على نطاق واسع اذا لم يتوفر للعمال

الحق في تنظيم الاجتماعات والجمعيات بحرية ، واصدار جرائدهم ، وارسال ممثلهم الى المجالس الشعبية ، كما يفعل عمال المانيا وجميع البلدان الاوروبية الاخرى (عدا روسيا وتركيا) ولأجل الحصول على هذه الحقوق ، يجب خوض **النضال السياسي** وفي روسيا ، لا يحرم العمال وحدهم من الحقوق السياسية ، بل ايضاً جميع المواطنين ان روسيا ملكية او توقراطية لا حدود لسلطانها والقيصر وحده يسن القوانين ويعين الموظفين ويشرف عليهم ومن هذا **يخيل** ان القيصر والحكومة القيصرية في روسيا لا يتبعان اي طبقات ، ويعنيان بالجميع على قدم المساواة اما **في الواقع** ، فان جميع الموظفين يؤخذون فقط من طبقة المالكين وجميعهم يخضعون لنفوذ كبار الرأسماليين الذين يفعلون بالوزراء ما يريدون ويتوصلون الى كل ما يريدون ان الطبقة العاملة الروسية تعاني نيراً مزدوجاً فان الرأسماليين والملاكين العقاريين ينهبونها ويسلبونها ، والبوليس يقيد يديها ورجليها لكي لا تتمكن من النضال ضدهم ، ويسد فمها ويقمع كل محاولة للذود عن حقوق الشعب وكل اضراب ضد الرأسماليين يؤدي الى توجيه الجيش والبوليس ضد العمال وكل نضال اقتصادي يتحول حتماً الى نضال سياسي ، وينبغي على الاشتراكية-الديموقراطية ان تجمع هذا وذاك بعري لا انفصام لها **في نضال طبقي واحد تخوضه البروليتاريا** اما الهدف الاول والرئيسي لهذا النضال فينبغي ان يكون **الظفر بالحقوق السياسية ، الظفر بالحرية السياسية** واذا كان عمال بطرسبورغ وحدهم قد استطاعوا ، بمساعدة طفيفة من الاشتراكيين ، ان يتوصلوا بسرعة الى تنازل من جانب الحكومة - سن قانون بتخفيض يوم العمل (١٦٦) ، فان الطبقة العاملة الروسية كلها ستستطيع ، بقيادة حزب واحد هو «حزب العمال الاشتراكي-الديموقراطي في روسيا» ، ان تتوصل ايضاً بالنضال العنيد الى تنازلات اهم بما لا يقاس .

ان الطبقة العاملة الروسية ستتمكن وحدها ايضاً من خوض نضالها الاقتصادي والسياسي حتى وان لم تلق اي عون من اي طبقة اخرى ولكن العمال ليسوا وحدهم في النضال السياسي فان حرمان الشعب حرماناً تاماً من الحقوق وتعسف الموظفين-الباش بوزوقات الوحشي يثيران غضب جميع الناس المتعلمين الشرفاء نوعاً الذين لا يمكنهم ان يقبلوا باضطهاد كل كلمة حرة وكل فكر حر ، يثيران غضب الملاحقين من البولونيين والفنلنديين واليهود واتباع الشيع الروسية ، يثيران غضب صغار التجار والصناعيين والفلاحين الذين لا يجدون من يحميهم من تعسف الموظفين والبوليس ان جميع فئات السكان هذه عاجزة ، كلا بمفردها ، عن النضال السياسي العنيد ، ولكن عندما ترفع الطبقة العاملة راية هذا النضال ، فان يد المساعدة ستمتد اليها من كل مكان ان الاشتراكية-الديموقراطية الروسية ستسير في طليعة جميع المناضلين من اجل حقوق الشعب ، جميع المناضلين من اجل الديمقراطية ، وآذاك ستصبح منيعة لا تقهر !

هذه هي نظراتنا الاساسية التي سنعرضها في جريدتنا بدأب وانتظام ومن جميع النواحي . ونحن على اقتناع باننا على هذا النحو سنسير في السبيل الذي رسمه «حزب العمال الاشتراكي-الديموقراطي في روسيا» في «البيان» الذي اصدره

المجلد ٤ ،

ص ص ١٨٢-١٨٦

تاريخ كتابته لا يقع

قبل تشرين الاول

(اكتوبر) ١٨٩٩

صدر للمرة الاولى

في ١٩٢٥ في المجموعة

اللينينية ، العدد ٣

حزب العمال ، والفلاحون (١٦٧)

انقضت اربعون سنة على انعتاق الفلاحين ومن الطبيعي تماماً ان يحتفل مجتمعنا بحماسة خاصة بيوم ١٩ فبراير (شباط) ، يوم انهارت روسيا الاقطاعية القديمة ، وانفتحت مرحلة تبشر الشعب بالحرية والرفاه بيد انه ينبغي لنا ان لا ننسى ان خطب المديح الملقاة في هذه المناسبة تنطوي على ما لا حد له من الرياء الى جانب الحقد الصادق على القنانة وكل ظواهرها انه لريائي وكاذب بكليته هذا التعريف-الدارج الآن عندنا- للاصلاح «الكبير» «تحرير الفلاح ، مع منحه قطعة ارض ، مشترة بمساعدة الدولة» اما بالفعل ، فقد كان ذلك تحريراً للفلاح ، من ارضه ، اذ اقتطعت حصص هائلة (الاورتيزكي) من الاراضي التي كان يملكها الفلاحون منذ اجيال واجيال ، وحرّم مئات الآلاف من الفلاحين من الارض حرماناً تاماً ،- اي انخفضت حصتهم من الأرض الى ربع حصة (١٦٨) اي الى حصة زهيدة جداً وفي النواقع ، نهب الفلاحون بصورة مزدوجة ففضلا عن انهم اقتطعوا حصصاً من اراضيهم ، اجبروهم ايضاً على دفع «تعويضات» مقابل الأرض التي تركت لهم والتي كانوا يتمتعون بها على الدوام ، تعويضات ارفع بكثير من قيمتها الفعلية فان الملاكين العقاريين انفسهم ، بعد عشر سنوات من تحرير الفلاحين اقرّوا للموظفين الحكوميين الذين كانوا يدرسون حالة الزراعة ، بان الفلاحين

أُجبروا ، لا على دفع ثمن ارضهم وحسب ، بل على دفع ثمن حريتهم ايضاً . وبالرغم من انهم اخذوا من الفلاحين التعويضات عن حريتهم الشخصية ، الا أنهم مع ذلك لم يجعلوا منهم انساناً احراراً ، فقد تركوهم لمدة عشرين سنة « ملزمين موقتاً » (١٦٩) ؛ وقد تركوهم - وما يزالون حتى الآن - في حالة مرتبة دنيا ، يمكن معاقبتهم بالضرب والجلد ، ويدفعون ضرائب خاصة ، ولا يحق لهم لا مغادرة مشاعتهم شبه الاقطاعية بحرية ، ولا التصرف بارضهم بحرية ، ولا الاقامة بحرية في اي مكان من الدولة ان اصلاحنا الفلاحي ، لا يدل على شهامة الحكومة بل بالعكس ؛ فهو اكبر مثال تاريخي يبين الى اي حد من الفساد يبلغ كل ما يمر بين يدي الحكومة الاوتوقراطية فتحت كابوس الهزيمة العسكرية والمصاعب المالية الرهيبة وانتفاضات الفلاحين المخيفة ، **أُكروهت** الحكومة اكرهاً على تحريرهم واعترف القيصر نفسه بانه ينبغي التحرير من فوق قبل ان يبدأ التحرر من تحت ولكن ، ما ان شرعت الحكومة بالتحرير حتى بذلت كل ما في وسعها ، بل المستحيل ، من اجل سد جشع الاقطاعيين «المساء اليهم» ؛ ولم تتورع الحكومة حتى عن اقتراف هذا الخزي ، وهو انها لجأت الى الخداع والغش في اختيار الناس المكلفين بتحقيق الاصلاح - مع العلم انهم كانوا من النبلاء انفسهم ! فقد عزّل حكام الصلح الذين عيّنوا في بادئ الامر واستعويض عنهم باناس عاجزين عن رفض مطالب الاقطاعيين الراغبين في خداع الفلاحين ، حتى لدن تعيين حدود حصص الاراضي ولأجل تحقيق الاصلاح الكبير ، اقتضى الحال اللجوء الى التعذيب العسكري والى اطلاق النار على الفلاحين الذين يرفضون قبول الشرعات التنظيمية (١٧٠) فأين وجه الغرابة اذا كان خيرة الناس في ذلك العهد ، الذين كانت الرقابة تكم افواههم ، قد استقبلوا هذا الاصلاح الكبير بلعنة الصمت ...

ان الفلاح «المحرر» من السخرة ، خرج من ايدي المصلح منهوكاً ، منهوباً ، مستذلاً ، مستعبداً لقطعة ارضه ، الى حد انه لم يبق له الا العودة الى السخرة «بملاء رضاه» واخذ الفلاح يزرع ارض سيده السابق ، «مستأجراً» حصصه التي انتزعت منه ، متعهداً في الشتاء - لقاء سلفة من الحبوب لاطعام عائلته الجائعة - بان يشتغل للسيد ايام الصيف العبودية وايفاء الدين بالعمل - ذلك ما كان عليه في الواقع هذا «العمل الحر» ، الذي دعا البيان الذي كتبه كاهن جزويتى * الفلاح الى استمطار «البركة الالهية» عليه

والى هذا النير الاقطاعي ، الذي استمر بفضل كرم الموظفين ، واضعي ومنفذي الاصلاح ، اضيف نير الراسمال فان سلطان المال ، الذي كان يسحق ، مثلاً ، حتى الفلاح الفرنسي الذي تحرر من سلطة الملاكين العقاريين ، لا بفضل اصلاح نصفي حقير ، بل بفضل ثورة شعبية جبارة - ان سلطان المال هذا قد حط بكل ثقله على فلاحنا نصف القن فقد كان ينبغي ايجاد المال مهما كلف الامر لأجل دفع الضرائب التي تزايدت بفضل الاصلاح المبارك ، لأجل استئجار الارض ، لأجل شراء المنتوجات الصناعية الحقيرة ، التي أخذت تحل محل انتاج الفلاح البيتي ، لأجل شراء الحبوب ، الخ ان سلطان المال لم يسحق الفلاحين وحسب ، بل قسمهم ايضاً فان السواد الاعظم منهم اخذ يحل بهم الخراب باستمرار واخذوا يتحولون الى بروتيتاريين ، بينا كانت الاقلية تولد جماعات ضئيلة من الفلاحين الميسورين ومن الكولاك ، كانوا قليلي العدد ولكنهم كانوا يعرفون من اين تؤكل الكتف ، وكانوا

* كتب بيان القيصر عن الغاء القناة في روسيا ، المطران فيلاريت ، وكان من كبار الرجعيين بين رجال الاكليروس الارثوذكسي . الناشر .

يستأثرون شيئاً فشيئاً باستثمارات الفلاحين وارضائهم ، ويشكلون ملاكات البرجوازية الريفية الناشئة ان السنوات الاربعين التي تلت الاصلاح قد تميّزت بحركة تحول الفلاحين الى غير فلاحين باستمرار ، بحركة اضمحلال بطيء مؤلم كان الفلاح يعاني وطأة العوز والفقر كان يسكن مع الماشية ، ويلبس الخرق ، وياكل السرمق ورجل الاوز* ؛ وكان الفلاح يهرب من ارضه ما ان يجد مكاناً يهرب اليه ، بل انه كان يفتدي نفسه من ارضه ، دافعاً لمن يوافق على اخذها لأن المدفوعات المترتبة عنها كانت تتجاوز دخلها وكانت المجاعة مزمنة عند الفلاحين ، وعشرات الالوف من الفلاحين يموتون من الجوع والابوئة التي كانت تلازم المواسم الرديئة المتكررة اكثر فاكثر

وتلك هي الحال في اريافنا اليوم ايضاً . وثمة سؤال يوضع اين المخرج ، واية وسائل تؤدي الى تحسين مصير الفلاح ؟ ان صغار الفلاحين لا يستطيعون خلع نير الراسمال الا بالانضمام الى الحركة العمالية ، بمساعدتها في نضالها من اجل النظام الاشتراكي ، من اجل جعل الارض وسائر وسائل الانتاج (المصانع ، المعامل ، الآلات ، الخ) ملكية اجتماعية ان يريد المرء انقاذ الفلاح بالدفاع عن الاستثمارة الصغيرة والملكية الصغيرة ضد اندفاع الرأسمالية ، انما يعني تاخير التطور الاجتماعي بلا فائدة ، وايهام الفلاح بامكان الرفاه في ظل النظام الرأسمالي ، وشق صفوف الطبقات الكادحة بتوفير وضع ممتاز للاقلية على حساب الاكثرية ولهذا سيحارب الاشتراكيون-الديموقراطيون على الدوام التدابير الخرقاء الضارة كمنع الفلاحين من التصرف بحصصهم من الاراضي ، والتكافل والتضامن العام ، ومنع الفلاح من مغادرة المشاعة الفلاحية

* ضربان من النبات البري لا يصلحان للأكل . المعرب .

بحرية ومنع قبول افراد في المشاعة بحرية من اية فئة اجتماعية كانوا! ولكن فلاحنا، كما رأينا، لا يرزح تحت نير الراسمال بقدر ما يرزح ايضاً تحت نير الملاك العقاري وبقايا القنانة ان النضال بلا هوادة ضد هذه القيود التي تغل يدي الفلاح وقدميه ، وتزيد من تردّي وضعه الى ما لا حد له ، ليس امراً ممكناً فقط ، بل انه ضروري ايضاً لتطور البلاد الاجتماعي كله ، لان ما يعانیه الفلاح من بؤس مدقع وجهل وذل وحرمان من الحقوق وعبودية يسم كل حياة وطننا بسمّة الاسيوية ولن يؤدي الاشتراكيون-الديموقراطيون واجههم اذا لم يمنحوا هذا النضال كل التأييد الممكن وينبغي ان يتقوم هذا التأييد ، بايجاز ، في ادخال النضال الطبقي الى الريف .

لقد رأينا ان في الريف الروسي اليوم نوعين من التناسح الطبقي اولاً ، بين العمال الريفيين وارباب العمل الريفيين ؛ ثانياً ، بين كل طبقة الفلاحين وكل طبقة الملاكين العقاريين فالتناسح الاول ينمو ويتطور ؛ اما الثاني فانه يقل تدريجياً الاول ما يزال كله في غيب المستقبل ، اما الثاني فقد غدا ، بقسمه الاكبر ، في طيات الماضي ومع ذلك ، فان التناسح الثاني هو الذي يرتدي ، بالنسبة للاشتراكيين-الديموقراطيين الروس المعاصرين ، المغزى الجوهرى الاكبر ، والاهم من الناحية العملية انه ينبغي لنا ان نستغل جميع المناسبات التي تسنح لنا لكي نظور الوعي الطبقي عند الاجراء الزراعيين ، وانه ينبغي لنا ، بالتالي ، ان نوجه انتباهنا الى نزوح عمال المدن الى الارياف (كميكانيكي الدراسات البخارية مثلاً ، وغيرهم) ، الى اسواق اليد العاملة الزراعية ، فان هذا من البديهيات بنظر كل اشتراكي-ديموقراطي

ولكن عمالنا الريفيين ما يزالون مرتبطين ارتباطاً قوياً جداً بالفلاحين ، والمصائب التي تحل بجميع الفلاحين ما تزال ترهقهم

كثيراً جداً ، ولهذا لا يمكن لحركة العمال الريفيين ان تكتسب اهمية شاملة للبلاد كلها ، لا اليوم ولا في المستقبل القريب فالامر بالعكس فان مسألة تكتيس بقايا القنانة واستئصال روح عدم المساواة بين الفئات الاجتماعية المغلقة من جميع نظم الدولة الروسية واجتثاث اذلال عشرات الملايين من ابناء « الشعب البسيط » ، ان هذه المسألة تتخذ منذ الآن دلالة شاملة ؛ وكل حزب يطمح الى الاضطلاع بدور حامل لواء الحرية ، لا يستطيع الوقوف من هذه المسألة موقف اللامبالاة

ان الجميع تقريباً يقرون الآن (بصورة عامة الى هذا الحد او ذاك) بمصائب الفلاح والكلام حول «نواقص» اصلاح ١٨٦١ وضرورة المساعدة من جانب الدولة ، غدا حقيقة رائجة فواجبنا ان نشير الى ان هذه المصائب تنبع بالضبط من اضطهاد الفلاحين الطبقي ، وان الحكومة هي المدافع الامين عن الطبقات الظالمة ، وان الذين يريدون باخلاص وجد الحصول على تحسين جذري في اوضاع الفلاحين ، انما ينبغي عليهم الا يبحثوا عن مساعدة الحكومة لهم ، بل ان يناضلوا من اجل خلع نيرها عنهم ، في سبيل الظفر بالحرية السياسية كذلك يدور الحديث حول معادل التعويضات الفاحش ، وحول حسن تدبير الحكومة لو انها خفّضت هذه التعويضات ومدّت آجال دفعها اننا نرد على هذا القول بان جميع هذه التعويضات ليست سوى نهب للفلاحين من جانب الملاكين العقاريين والحكومة ، سوى نهب مستور وراء اشكال شرعية وتعابير دواوينية ، سوى جزية مدفوعة للاقطاعيين لقاء تحرير ارقائهم اننا سنطالب بالغاء التعويضات والاتاوات فوراً وكلياً ، بان تعاد الى الشعب مئات الملايين (من الروبلات - الناشر) التي ابتزتها الحكومة القيصرية منه طوال سنوات لسد جشع مالكي الارقاء . ويدور الحديث ايضاً حول قلة الارض عند

الفلاحين ، حول ضرورة تقديم مساعدة من الدولة لتكبير تملك الفلاحين العقاري اننا نرد على هذا القول بان مساعدة الدولة ، على وجه الدقة ، - المساعدة الممنوحة للملاكين العقاريين ، بالطبع - هي التي افقدت الفلاحين ، في كثير جداً من الحالات ، الارض التي لا غنى لهم عنها اننا سنطالب بان تعاد الى الفلاحين قطع الارض التي انتزعت منهم ، والتي يستمر بوساطتها العمل الالزامي الاسترقاقي ، عمل السخرة ، اي بالفعل ، نفس عمل الفلاحين الاقنان اننا سنطالب بتأليف لجان فلاحية للقضاء على المظالم الصارخة التي اقترفت لجان النبلاء التي شكلتها السلطة القيصرية ، بحق الارقاء المعتقنين اننا سنطالب بتشكيل محاكم تُحوّل الحق في تخفيض بدلات الارض الفاحشة التي يتقاضاها الملاكون العقاريون ، مستغلين وضع الفلاحين الذي لا مخرج لهم منه ، - محاكم يحق للفلاح ان يقاضي امامها ، بتهمة الربا ، من يعقدون عقوداً جائرة ، مستغلين عوز الغير وبؤسهم المدقع . اننا سنجهد لكي نشرح للفلاحين دائماً وبكل مناسبة ان الذين يحدثونهم عن وصاية او مساعدة من جانب الدولة الحالية ، هم اما اغبياء واما مشعوذون وألد اعدائهم ؛ وان ما ينبغي قبل كل شيء للفلاحين ، انما هو الانعتاق من تعسف الموظفين وسلطتهم ، انما هو الاعتراف بمساواتهم الكلية المطلقة في الحقوق وفي جميع الميادين مع جميع الفئات الاجتماعية الاخرى ، والاعتراف بحريتهم التامة في التنقل وتبديل محل الاقامة ؛ بحرية التصرف بالارض ، بحرية التصرف في جميع شؤون المشاعة ومواردها ان ابسط الوقائع العادية المستقاة من حياة اية قرية روسية تستطيع ان توفر لنا دائماً الف والف حجة للتحرير في سبيل المطالب المذكورة آنفاً . وهذا التحرير ، انما ينبغي ان ينطلق من حاجات الفلاحين المحلية ، الملموسة ، الاكثر الحاحاً ؛ بيد انه ينبغي الا

يقتصر على هذه الحاجات ، انما ينبغي له ان يوسع أفق الفلاحين بلا انقطاع ، ان يطور وعيهم السياسي بلا انقطاع ، ان يريهم المكان الخاص الذي يشغله كل من الملاكين العقاريين والفلاحين في الدولة ، ان يبين لهم الوسيلة الوحيدة لتحرير الريف من نير التعسف والاضطهاد الذي يزرع تحته ، وهي دعوة ممثلي الشعب الى الاجتماع ، واسقاط سلطة الموظفين الاستبدادية ومن الخراقة والבלاهة الزعم بان العمال لا يستطيعون ادراك مطلب الحرية السياسية هذا فليس العمال الذين عرفوا سنوات النضال السافر ضد اصحاب المعامل والبوليس والذين يرون دائماً الاعتقالات والملاحقات التعسفية بحق خيرتهم وحسب ، ليس هؤلاء الذين مستهم الاشتراكية وحسب ، بل ايضاً كل فلاح سليم التفكير ، يفكر ولو قليلاً بما يجري حوله ، سيستطيع ان يدرك ما يناضل العمال من اجله ويدرك الفكرة القائلة بعقد الزيمسكي سوبور (١٧١) الذي سيحرر البلاد بأسرها من كلية جروت الموظفين المكروهين ولن يبلغ التحريض في ميدان حاجات الفلاحين المباشرة والاكثر الحاحاً ، هدفه ؛- ادخال النضال الطبقي الى الريف- الا حين يستطيع ان يربط كل كشف عن شر «اقتصادي» بمطالب سياسية معينة .

ولكننا نتساءل هل يمكن لحزب العمال الاشتراكي-الديموقراطي ان يسجل في برنامجه مطالب مماثلة للمطالب المذكورة آنفاً ؟ هل يستطيع ان يأخذ على نفسه مهمة التحريض بين الفلاحين ؟ الا يؤدي ذلك بنا الى تشتيت قوانا الثورية ، القليلة اصلاً ، والى صرفها عن اتجاه الحركة الرئيسي ، الاتجاه الامين الوحيد ؟

ان امثال هذه الاعتراضات مبنية على سوء فهم اجل ، ينبغي لنا اطلاقاً ان نسجل في برنامجنا المطلب القائل بتحرير

ريفنا من جميع بقايا العبودية ، وهو مطلب من شأنه ان يدفع خير قسم من الفلاحين الى مساندة نضال الطبقة العاملة التحريري مساندة واعية ، ان لم يدفعهم الى خوض نضال سياسي مستقل واننا لنقترب خطأ اذا ما اخذنا ندافع عن تدابير من شأنها ان تعيق التطور الاجتماعي أو ان تحمي صغار الفلاحين بصورة اصطناعية من نمو الرأسمالية ، من تطور الانتاج الكبير ولكن الخطأ يزداد فداحة اذا لم نعرف كيف نستفيد من الحركة العمالية لكي ننشر بين الفلاحين المطالب الديمقراطي التي لم يحققها اصلاح ١٩ فبراير (شباط) ١٨٦١ لان الملاكين العقاريين والموظفين قد شوهوه فاذا شاء حزبنا ان يسير الشعب كله وراءه في النضال ضد الاوتوقراطية ، ترتب عليه ان يسجل كل هذه المطالب في برنامجه * ، ولكن هذا التسجيل لا يستلزم ابدأ انه ينبغي علينا ان ندعو القوى الثورية النشيطة الى الانتقال من المدينة الى القرية . ولا يمكن ان توضع هذه المسألة موضع البحث من المؤكد انه ينبغي لجميع عناصر الحزب الكفاحية ان تتجه نحو المدن ومراكز المعامل والمصانع ، وان البروليتاريا الصناعية وحدها قادرة على النضال بحزم وبصورة جماهيرية ضد الاوتوقراطية ، وان هذه البروليتاريا هي وحدها القادرة على اتباع وسائل للنضال كالقيام بمظاهرة علنية او اصدار جريدة سياسية شعبية بانتظام ونشرها على نطاق واسع فاذا كان ينبغي لنا ان نورد مطالب الفلاحين في برنامجنا ، فان ذلك لا يعني ابدأ انه ينبغي لنا ان نرسل من المدينة الى الريف اشتراكيين-ديموقراطيين راسخي

* لقد وضعنا مشروع البرنامج الاشتراكي-الديموقراطي وادخلنا فيه المطالب المذكورة اعلاه ونأمل ان ننشر هذا المشروع في احد الاعداد المقبلة بعد ان تتم مناقشته وتعديله بمساهمة فرقة «تحرير العمل» .

العقيدة ، وانه ينبغي لنا ان نسمرهم في القرية ؛ كلا ، انما نقصد بذلك ان نوجه نشاط القوى التي لا تستطيع ان تجد مجالا لنشاطها الا في الريف ، ان نضع في خدمة قضية الديمقراطية والنضال السياسي في سبيل الحرية ، الصلات التي يقيمها ، بحكم الحال ، مع الريف ، عدد لا بأس به من المثقفين والعمال المخلصين للاشتراكية-الديموقراطية ، والتي تتسع وتنمو بالضرورة بقدر ما تتسع وتنمو الحركة لقد قطعنا منذ زمن بعيد المرحلة التي كنا فيها فصيلة صغيرة من المتطوعين ، والتي كان يقتصر فيها كل الاحتياطي من القوى الاشتراكية-الديموقراطية على حلقات من الشبان جميعهم « يمشون الى العمال » ان حركتنا تتصرف اليوم بجيش كامل ، بجيش يضم عمالا شملهم النضال في سبيل الاشتراكية والحرية ، بجيش يضم مثقفين اشتركوا ويشتركون في الحركة وتوزعوا الآن في جميع انحاء روسيا ، بجيش يضم محبذين يرون الى حركة العمال بايمان وثقة ومستعدين لأن يؤدوا لها الف خدمة وخدمة ولذا تقع على عاتقنا مهمة هائلة ينبغي لنا ان ننظم كل هذه الجيوش ، ان ننظم بصورة لا نستطيع معها ان نستثير انفجارات موقته وحسب ، لا نستطيع معها ان نسد للعدو ضربات عرضية ، متفرقة (لا تنطوي بالتالي على اي خطر) وحسب ، بل نستطيع معها ايضا ان نشنها على العدو حرباً دائمة ، عنيدة ، حامية ، على طول الجبهة ، وان نلاحق الحكومة الاوتوقراطية حيثما تزرع الاضطهاد وتحصد الحقد ولكن ، هل بالمستطاع بلوغ هذا الهدف دون ان نبذر بين جماهير الفلاحين التي تعد بالملايين والملايين بذور النضال الطبقي والوعي السياسي ؟ لا تقولوا ان هذا الامر مستحيل فهو ليس ممكناً وحسب ، بل انه يجري ويتم بالف طريقة وطريقة لا يشملها لا انتباهنا ولا نشاطنا . ولكنه سيتم بصورة اسرع واوسع الى ما لا حد له ،

عندما تلقى شعار القيام بمثل هذا العمل ونرفع راية تحرير الفلاح الروسي من جميع بقايا القنانة الشنيعة ان سكان الريف الذين يقدون الى المدينة ، يراقبون اليوم باهتمام وفضول النضال الذي يخوضه العمال ، والذي لا يفهمونه ، ثم يحملون نبأ هذا النضال الى انأى نواحي البلاد اننا نستطيع ويجب علينا ان نعمل بطريقة يخلي معها هذا الفضول من جانب متفرجين لامبالين المكان ، ان لم يكن لفهم تام ، فعلى الاقل لشعور ولو غامض ، بان العمال يناضلون في سبيل مصالح الشعب بأسره ، ويخلي معها المكان لعطف متعاطف على هذا النضال وحينذاك ، سيقترب يوم انتصار حزب العمال الثوري على الحكومة البوليسية بسرعة مدهشة نكاد لا نصدقها نحن

كتب في شباط (فبراير) ،
بعد ١٩ منه (٤ آذار - مارس) ١٩٠١ .
نشر في نيسان (ابريل) ١٩٠١
في جريدة «الايسكرا» ،
العدد ٣

المجلد ٤
ص ٤٢٩-٤٣٧

بم نبدأ ؟ (١٧٢)

ان السؤال « ما العمل ؟ » يطرح في السنوات الاخيرة امام الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس بقوة خاصة فليس المقصود اختيار السبيل (كما كان الحال في اواخر العقد التاسع واولئ العقد العاشر) بل المقصود ان نعرف اي خطوات عملية يتعين علينا ان نخطوها في السبيل المعروف وباي طريقة على وجه الضبط ان المقصود هو منهج وخطة النشاط العملي ولا بد من الاعتراف بان هذه المسألة المتعلقة بطابع النضال ووسائله الاساسية بالنسبة لحزب عملي لا تزال معلقة عندنا ، ولا تزال تثير خلافات جديدة تدل على تقلقل واضطراب في الافكار يؤسف لهما فان الاتجاه «الاقتصادي» الذي يحاول ان يبتز ويضيق العمل في حقل التنظيم السياسي والتحريض السياسي ، أبعد من ان يكون قد مات ؛ هذا من جهة ومن جهة اخرى يرفع اتجاه الاختيارية اللامبدئية رأسه باعتزاز كما من قبل ، متكيفا لكل «ميل» جديد ، وغير قادر على التمييز بين مقتضيات الساعة وبين المهام الاساسية والحاجات الدائمة التي تجابه الحركة بكليتها وهذا الاتجاه ، كما هو معروف ، قد بنى لنفسه عشا في «رابوتشييه ديلو» وبيانه «البرنامجي» الاخير - وهو عبارة عن مقالة مدوية ذات عنوان مدو «الانعطاف التاريخي» (العدد ٦ ، «ليستوك» «رابوتشييه ديلو»)

(١٧٣) - يؤكد بجلاء خاص هذا الوصف في الامس القريب ، كنا نغازل «الاقتصادية» ونغضب للتنديد القاطع بـ«رابوتشايسا ميسل» ، و«نخفف» من شأن طريقة بليخانوف في طرح مسألة النضال ضد الحكم المطلق ، - اما اليوم فاننا نستشهد بقول ليكنخت « اذا تغيرت الاحوال في ٢٤ ساعة ، تعين تغيير التكتيك ايضاً في ٢٤ ساعة» ، ونتحدث عن «تنظيم كفاحي قوي» لأجل الهجوم المباشر ، لأجل مهاجمة الحكم المطلق ، وعن «التحريض الثوري السياسي (فباي حزم نتكلم الآن الثوري والسياسي على السواء !) الواسع بين الجماهير» وعن «الدعوة بلا كلل الى الاحتجاج في الشارع» و«تنظيم مظاهرات في الشارع ذات طابع سياسي حاد» (كذا !) وخلافه ، وهلمجرأ وهكذا دواليك

لعله كان بوسعنا ان نعرب عن ارتياحنا لكون «رابوتشيه ديلو» قد استوعبت بمثل هذه السرعة البرنامج الذي عرضناه في العدد الاول بالذات من «الايسكرا» (١٧٤) والقائل بانشاء حزب منظم قوي لا يبتغي الظفر ببعض التنازلات وحسب ، بل يبتغي كذلك الاستيلاء على قلعة الحكم المطلق ذاتها ؛ ولكن عدم وجود اي وجهة نظر ثابتة عند المستوعبين من شأنه ان يفسد كل ارتياح

ومن العبث ، طبعاً ، ان تستغل «رابوتشيه ديلو» اسم ليكنخت ففي ٢٤ ساعة يمكن تغيير تكتيك التحريض حول قضية خاصة ما ، وتكتيك تطبيق بند ما من التنظيم الحزبي ؛ ولكن اولئك الذين لا مبدأ لهم على الاطلاق هم وحدهم الذين يسعهم ان يغيروا ، لا في ٢٤ ساعة وحسب ، ولكن ايضاً حتى في ٢٤ شهراً ، آراءهم فيما اذا كانت ثمة حاجة على العموم وعلى الدوام وبكل تأكيد الى التنظيم الكفاحي والتحريض السياسي بين الجماهير ومن المضحك الاستشهاد باختلاف الاحوال ، وبتعاقب المراحل : فان العمل على انشاء التنظيم الكفاحي وعلى تحقيق

التحريض السياسي امر الزامي في الظرف «الرمادي ، السلمى» اياً كان ، في مرحلة «هبوط المعنويات الثورية» اياً كان ناهيك عن ان هذا العمل ضروري بخاصة في مثل هذا الظرف على وجه الدقة وفي مثل هذه المرحلة على وجه الدقة ، لأنه يفوت اوان انشاء التنظيم في اوقات الانفجارات والغليانات ينبغي ان يكون التنظيم جاهزاً لكي يقوم بنشاطه على الفور «يجب تغيير التكتيك في ٢٤ ساعة ولكن ، لأجل تغيير التكتيك ، يجب اولاً ان يكون هناك تكتيك ؛ واذا لم يوجد تنظيم قوي متمرس بالنضال السياسي في جميع الظروف والمراحل ، فلا يمكن ان يكون موضع بحث اي مشروع للعمل متماسك الاجزاء ، يرتكز على مبادئ ثابتة وينفذ باستقامة ، مشروع يستحق وحده من دون سائر المشاريع تسميته بالتكتيك انظروا الى الواقع بالذات يقولون لنا ان «الظرف التاريخي» قد طرح امام حزبنا مسألة «جديدة تماماً» هي مسألة الارهاب في الامس كانت مسألة التنظيم السياسي والتحريض السياسي «جديدة تماماً» ، واليوم مسألة الارهاب أوليس من الغريب ان نسمع اناساً عجزوا الى هذا الحد عن فهم صلات القربى يبحثون في تغيير التكتيك بصورة جذرية ؟

ومن حسن الحظ ان «رابوتشييه ديبلو» ليست على حق ان مسألة الارهاب ليست جديدة على الاطلاق ، وحسبنا هنا ان نذكر بايجاز بالأراء التي ترسخت في صفوف الاشتراكية-الديموقراطية الروسية

نحن مبدئياً لم ننكر الارهاب يوماً وليس في وسعنا ان ننكره فهو عمل من الاعمال العسكرية يمكنه ان يكون صالحاً تماماً وحتى ضرورياً في لحظة معينة من القتال ، في حالة معينة للقوات المسلحة ، وفي ظروف معينة ولكن جوهر الامر يقوم على وجه الضبط في ان الارهاب لا يظهر ابدأ في الوقت الحاضر بوصفه

عملية من عمليات الجيش المقاتل مرتبطة ومنسقة بشكل وثيق مع مجمل مناهج النضال ، بل يظهر بوصفه وسيلة لهجمة منفردة مستقلة تماما عن كل جيش وبالفعل لا يمكن للارهاب ان يكون غير ذلك عندما لا تكون هناك منظمة ثورية مركزية وعندما تكون المنظمات الثورية المحلية ضعيفة ولهذا السبب نعلن قطعاً ان هذه الوسيلة للنضال في هذه الاحوال ليست في حينها وليست صائبة ، وتصرف انشط المناضلين عن مهمتهم الحقيقية ، الأهم من حيث مصلحة الحركة بمجملها ، وتشوش القوى الثورية لا القوى الحكومية تذكروا الاحداث الاخيرة فامام ابصارنا تندفع الجماهير الواسعة من عمال المدن ومن «الشعب البسيط» في المدن الى النضال ، ولكنه لا توجد عند الثوريين هيئة اركان من القادة والمنظمين أفلا يهدد انتقال اشد الثوريين عزمًا وحزمًا الى الارهاب في هذه الظروف باضعاف تلك الفصائل الكفاحية التي يمكن عليها وحدها تعليق الآمال الجدية ؟ أفلا يهدد هذا بقطع الصلة بين المنظمات الثورية وتلك الجماهير المبعثرة من المستأثين والمحتجين والمستعدين للنضال ، والضعاف بحكم تبعثرهم ذاته ؟ والحال ، في هذه الصلة تكمن الضمانة الوحيدة لنجاحنا نحن ابعد عن التفكير بانكار كل شأن ووزن للضربات الباسلة المنفردة ، ولكن واجبنا ان نحذر بكل حزم من التولع بالارهاب ، من اعتباره الوسيلة الرئيسية والاساسية للنضال ، الامر الذي يعميل اليه بقوة بالغة كثيرون جداً جداً في الوقت الحاضر ان الارهاب لن يستطيع ابدأ ان يصبح فعلاً حربياً عادياً فهو في خيرة الاحوال لا يصلح الا كاسلوب من اساليب الهجوم الحاسم وهنا نتساءل هل يسعنا في الظرف الراهن الدعوة الى مثل هذا الهجوم ؟ ان «رابوتشييه ديبلو» ، على ما يبدو ، تعتقد ان في وسعنا ذلك وهي ، على كل حال ، تصيح : «انتظموا في طوابير هجومية !» .

ولكن هذا من جديد جهد يتجاوز المعقول فان السواد الاعظم من قوانا الحربية يتالف من متطوعين و ثوار وليس لدينا من القوات الدائمة غير بضع فصائل صغيرة ناهيك عن ان هذه الفصائل غير معبأة ، وغير مترابطة فيما بينها ، وغير مدربة على الانتظام في طوابير عسكرية على العموم ، وبالاحرى في طوابير هجومية وفي مثل هذه الاحوال ، يجب ان يكون واضحاً لكل من يستطيع ان يرى ظروف نضالنا العامة ، دون ان ينساها لدن كل «انعطاف» في مجرى الاحداث التاريخي ، ان شعارنا في الظرف الراهن لا يمكن ان يكون «الاقدام على الهجوم» ، بل يجب ان يكون «ضرب حصار محكم حول قلعة العدو» وبتعبير آخر ان مهمة حزينا المباشرة لا يمكن ان تكون دعوة جميع القوى الموجودة الى الهجوم الآن بالذات ، بل يجب ان تكون الدعوة الى خلق تنظيم ثوري اهل لتوحيد جميع القوى ولقيادة الحركة ، لا بالاسم وحسب ، بل بالفعل ايضاً ، اي ان يكون مستعداً على الدوام لتأييد كل احتجاج وكل غليان وللاستفادة من هذه الاحتجاجات والغليانات في زيادة وتعزيز القوات الحربية الصالحة للمعركة الفاصلة

ان درس احداث شباط وآذار (فبراير ومارس) (١٧٥) كبير الدلالة الى حد انه من المشكوك فيه ان نجد الآن اعتراضات مبدئية على هذا الاستنتاج ولكن المطلوب منا في الوقت الحاضر ليس الحل المبدئي للمسألة ، بل الحل العملي وليس المطلوب ان نوضح لأنفسنا اي تنظيم على وجه الدقة ينبغي لنا ولأي عمل على وجه الضبط فحسب ، بل المطلوب ايضاً ان نرسم مشروعاً معيناً للتنظيم لكي يمكن الشروع ببنائه من جميع الجوانب ونظراً للاحاح المسألة واهميتها ، نعتزم من جهتنا ان نعرض على الرفاق مسودة مشروع سنبسطة بمزيد من التفصيل في كراس نهيئه للطبع . (١٧٦)

وفي رأينا ان تأسيس جريدة سياسية لعامة روسيا يجب ان يكون نقطة الانطلاق للنشاط ، الخطوة العملية الاولى لانشاء التنظيم المنشود ، واخيراً ، الخيط الاساسي الذي يمكننا ، بالتمسك به ، ان نطور هذا التنظيم ونعمقه ونوسعه باستمرار نحن بحاجة في المقام الاول الى جريدة ؛ فبدونها يستحيل القيام بدأب وانتظام بالدعاية والتحريض المبدئين والشاملين ، الامر الذي يشكل المهمة الدائمة والرئيسية التي تجابه الاشتراكية-الديموقراطية على العموم ويشكل مهمة حيوية جداً في الظرف الراهن اذ اثير الاهتمام بالسياسة وبمسائل الاشتراكية بين اوسع فئات السكان والآن ، اكثر مما في اي وقت مضى ، يقتضي الحال اكمال التحريض المبعثر بالتأثير الشخصي ، بالمناشير المحلية ، بالكراريس وخلافها ؛ بذلك التحريض المعمم والمنتظم الذي لا يمكن القيام به الا بواسطة الصحافة الدورية ولن يكون على الارجح من باب المبالغة القول ان درجة تواتر وانتظام اصدار (وتوزيع) الجريدة يمكن ان تكون ادق مقياس لكي نعرف الى اي حد من الجد والمتانة نظمنا عندنا هذا الفرع الاول والاهم من نشاطنا الحربي ثم اننا بحاجة الى جريدة لعامة روسيا على وجه الدقة فاذا لم نستطع وطالما لم نستطع ان نوحّد تأثيرنا في الشعب والحكومة بواسطة كلمتنا المطبوعة ، فانها ستكون من باب الخيال فكرة توحيد وسائل اخرى للتأثير اشد تعقيداً وصعوبة ولكنها بالمقابل اقوى مفعولاً ان حركتنا ، سواء على الصعيد الفكري ام على الصعيد العملي ، التنظيمي تشكو ، اكثر ما تشكو ، من التشتت ، من ان الاشتراكيين-الديموقراطيين غارقون كلياً تقريباً ، باغلبيتهم الساحقة ، في لجة العمل المحلي الصرف الذي يضيّق على سواء افقهم الفكري ومجال نشاطهم ، ومقدرتهم على النشاط السري واستعدادهم له . وفي هذا التشتت بالذات ينبغي التفتيش

عن اعمق جذور ذلك التقلقل وذلك التذبذب اللذين تحدثنا عنهما
آنفاً اما الخطوة الاولى الى الامام في طريق الخلاص من هذا
النقص ، في طريق تحويل بضع حركات محلية الى حركة واحدة
لعامة روسيا ، فيجب ان يكونها تأسيس جريدة لعامة روسيا
واخيراً ، اننا بحاجة الى جريدة سياسية بالضبط فبدون جريدة
سياسية ، لا يمكن في اوروبا الراهنة تصور حركة جديدة بان
توصف بانها سياسية وبدونها يستحيل كلياً تنفيذ مهمتنا الا
وهي تركيز جميع عناصر الاستياء والاحتجاج السياسي وتلقيح
الحركة الثورية للبروليتاريا بها . وقد خطونا الخطوة الاولى ،
وايقظنا في الطبقة العاملة الشغف بالتشهير «الاقتصادي» ،
المصنعي . وينبغي لنا ان نخطو الخطوة التالية : ينبغي لنا ان نوقظ
الشغف الى التشهير السياسي في جميع فئات الشعب الواعية بعض
الشيء ولا ينبغي ان نتهيب حيال ما نراه اليوم من ضعف وندرة
ووجل في اصوات التشهير السياسي فسبب ذلك ليس البتة تسليم
الجميع بالطغيان البوليسي سبب ذلك ان الناس القادرين على
التشهير والمستعدين له لا يجدون منبراً يرفعون منه اصواتهم ،
لا يجدون بيئة تصفي الى الخطباء بانتباه وتشجعهم ، لا يرون هنا
وهناك في الشعب قوة تستحق جهد التوجه اليها بالشكاية من
الحكومة الروسية « ذات الحول والطول » اما اليوم ، فان كل
هذا يتغير بسرعة بالغة . فان هذه القوة موجودة ؛ انها البروليتاريا
الثورية التي ابدت استعدادها ، لا لسماع وتأييد النداء الى النضال
السياسي وحسب ، بل ايضاً للاندفاع بجرأة الى النضال وفي
وسعنا اليوم ومن واجبنا انشاء منبر للتشهير بالحكومة القيصرية
امام الشعب كله وهذا المنبر ينبغي ان يكون الجريدة
الاشتراكية-الديموقراطية ان الطبقة العاملة الروسية ، خلافاً لسائر
الطبقات والفئات في المجتمع الروسي ، تبدي اهتماماً متصلاً

بالمعرفة السياسية وتتقدم دائماً (وليس في مراحل التهيج الخاص وحسب) بطلب ضخم على المطبوعات السرية ونظراً لهذا الطلب المكثف ، ونظراً لتكوين القادة الثوريين المحنكين الذي قد بدأ ، ونظراً لتركز الطبقة العاملة على نحو يجعل منها السيد الفعلي في الأحياء العمالية بالمدن الكبرى وفي البلدات العمالية ، والحواضر المصنعية ، يكون تأسيس جريدة سياسية أمراً في مقدور البروليتاريا تماماً وبواسطة البروليتاريا ستتغلغل الجريدة الى صفوف البرجوازيين الصغار في المدن والحرفيين والفلاحين في الريف وتصبح جريدة سياسية شعبية حقاً

بيد ان دور الجريدة لا يقتصر على مجرد نشر الافكار ، على مجرد التربية السياسية واجتذاب الحلفاء السياسيين ان الجريدة ليست فقط داعية جماعياً ومحرضاً جماعياً ، بل هي في الوقت نفسه منظم جماعي ومن هذه الناحية الاخيرة يمكن ان تقارن بالصقالات التي تنصب حول بناية يجري تشييدها فتشير الى معالم البناية وتسهل الاتصال بين البناة وتساعدهم على توزيع العمل بينهم وعلى رؤية مجمل النتائج التي احرزها العمل المنظم وبواسطة الجريدة وبالاتصال معها ، سيتكون من تلقاء ذاته تنظيم دائم لا يقوم بعمل محلي وحسب ، بل يقوم ايضاً بعمل عام منظم ، ويعود اعضاءه على تتبع الاحداث السياسية باهتمام وعناية ، وتقدير اهميتها وتأثيرها في مختلف فئات السكان ، وايجاد اساليب صائبة لتأثير الحزب الثوري في هذه الاحداث وان المهمة التكنيكية وحدها ، -وهي تزويد الجريدة بالمواد بانتظام وتوزيعها بانتظام ، -تجبر على انشاء شبكة من العملاء المحليين للحزب الموحد ، عملاء يكونون على صلة حية بعضهم مع بعض ، ويعرفون وضع الامور العام ، ويعتادون ان ينفذوا بانتظام وظائف العمل الروسي العام الجزئية ، ويمتحنون قواهم في تنظيم هذه او

تلك من الاعمال الثورية ان هذه الشبكة من العملاء * ستكون هيكل هذه المنظمة بالذات التي نحتاجها منظمة تكون على ما يكفي من الكبر بحيث تشمل البلد كله ؛ على ما يكفي من السعة والتنوع بحيث تقوم بتوزيع العمل بصورة دقيقة ومفصلة على ما يكفي من رباطة الجأش بحيث تستطيع في جميع الظروف وفي جميع «الانعطافات» والمفاجآت ان تقوم بعملها هي باستقامة ؛ على ما يكفي من المرونة بحيث تستطيع من جهة ان تتجنب المعركة في ميدان مكشوف ضد عدو ذي قوة ساحقة ، وحشد جميع قواه في نقطة واحدة ، وبحيث تستطيع من جهة اخرى ان تستغل خراقة هذا العدو وتهاجمه حيث وعندما لا يتوقع الهجوم . واليوم تجابهنا مهمة سهلة نسبياً هي ان ندعم الطلاب الذين يتظاهرون في شوارع المدن الكبيرة وغداً قد تجابهنا مهمة اصعب ، مثلاً ، مهمة دعم حركة العاطلين عن العمل في منطقة معينة وبعد غد سيتعين علينا ان نكون في مراكزنا لكي نسهم بقسطنا الثوري في تمرد فلاحي اليوم ينبغي لنا ان نستغل تأزم الوضع السياسي ، الناجم عن زحف الحكومة على الزيمستفوات وغداً ينبغي لنا ان ندعم سخط السكان من تعسف هذا او ذاك من الباشبوزوقات القيصريين ونساعد - بواسطة المقاطعة او الملاحقة او التظاهر ، وخلافها - على تلقيه درساً يضطره الى التراجع المكشوف ان هذه الدرجة من الاستعداد الكفاحي لا يمكن التوصل

* غني عن البيان انه لا يسع هؤلاء العملاء ان يعملوا بنجاح الا اذا كانوا على صلة وثيقة جداً مع لجان حزبنا المحلية (الفرق ، الحلقات) ناهيك عن ان كل المشروع الذي رسمناه هو على العموم ، غير قابل للتحقيق ، بالطبع الا في حال تأييده انشط التأييد من قبل اللجان التي قامت غير مرة بخطوات ترمي الى توحيد الحزب والتي نحن على اقتناع بانها ستتوصل الى هذا الغرض ان لم يكن اليوم فغداً ، ان لم يكن بهذا الشكل فبذاك .

اليها الا بنشاط دائم يبذله جيش نظامي واذا ما تضافرت قوانا على اصدار جريدة عامة ، فان هذا العمل لن يهيى ويرز امهر الدعاة وحسب ، بل ايضاً ابرع المنظمين ، واوفر زعماء الحزب السياسيين موهبة ، من يستطيعون عند الاقتضاء ان يرفعوا شعار المعركة الفاصلة ويقودوا هذه المعركة

وختاماً ، بعض الكلمات تجنباً لكل سوء فهم محتمل لقد تحدثنا على الدوام عن التحضير الدائب ، المنتظم ، المنهجي فقط ؛ ولكننا لم نقصد البتة ان نقول بهذا انه ليس من الممكن ان يسقط الحكم المطلق الا من جراء حصار محكم او هجوم منظم ان هذه النظرة هي نظرة عقائدية جامدة غيبية فالامر بالعكس فمن الممكن تماماً ومن المحتمل اكثر بكثير تاريخياً ان يسقط الحكم المطلق تحت ضغط احد هذه الانفجارات العفوية او التعقيدات السياسية غير المتوقعة التي تتهدده على الدوام من جميع الجهات ولكن حزباً سياسياً واحداً لا يسعه ، ان لم ينزلق الى المغامرة ، ان يبني نشاطه على امل حدوث هذه الانفجارات والتعقيدات يجب علينا ان نسير في طريقنا ، وان نقوم باستقامة بعملنا المنتظم ؛ وبقدر ما يقل اعتمادنا على المفاجآت ، بقدر ما تزداد الاحتمالات بالآتباغتتنا « الانعطافات التاريخية » اياً كانت

ملاحظات

١- كتاب «من هم «اصدقاء الشعب» وكيف يحاربون الاشتراكيين-الديموقراطيين ؟ (جواب عن المقالات الصادرة في «روسكويه بوغاستفوف» ضد الماركسيين) كتبه لينين في عام ١٨٩٤ (انتهت كتابة الجزء الاول في نيسان-ابريل ، والجزء الثاني والجزء الثالث في الصيف) بدأ لينين يعمل على وضع كتابه هذا في مدينة سامارا ، في عامي ١٨٩٢-١٨٩٣ وقد القى في حلقة الماركسيين بمدينة سامارا محاضرات انهار فيها بسياط النقد الشديد على اخصام الماركسية ، الشعبيين-الليبراليين ف ف (فورونتسوف) وميخايلوفسكي ويوجاكوف وكريفنكو كانت هذه المحاضرات مادة اعدادية لكتاب «من هم «اصدقاء الشعب» وكيف يحاربون الاشتراكيين-الديموقراطيين ؟»

في خريف ١٨٩٤ تلا لينين مؤلفه «من هم «اصدقاء الشعب» وكيف يحاربون الاشتراكيين-الديموقراطيين ؟» في حلقة الماركسيين بمدينة بطرسبورغ

صدر كتاب لينين اجزاء منفردة واستنسخت المنظمات المحلية كتاب لينين بشتى الوسائل بعض الاجزاء استنسخوها خطأ باليد او طبعوها على الهكتوغراف او على الآلة الكاتبة

والخ

في مستهل عام ١٩٢٣ وجدت نسخة مطبوعة على الهكتوغراف نقلاً عن الجزء الاول والجزء الثالث من كتاب «من هم «اصدقاء

الشعب» وكيف يحاربون الاشتراكيين-الديموقراطيين ؟ في الارشيفات الاشتراكية-الديموقراطية ببرلين ، كما وجدت نسخة اخرى في الوقت نفسه تقريبا في المكتبة العامة باسم سالتيكوف-شدرين في لينينغراد

في عام ١٩٣٦ ، وردت على معهد الماركسية-اللينينية لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي نسخة جديدة مطبوعة على الهكتوغراف في عام ١٨٩٤ من كتاب «من هم واصدقاء الشعب» وكيف يحاربون الاشتراكيين-الديموقراطيين ؟ وهذه النسخة تحتوي عدداً كبيراً من التعديلات في الصياغة اجراها لينين ، حسب كل احتمال ، عند اعداد الكتاب لطبعه في الخارج والمجلد الحالي يتضمن كتاب «من هم واصدقاء الشعب» وكيف يحاربون الاشتراكيين-الديموقراطيين ؟ نقلأً عن هذه النسخة المطبوعة على الهكتوغراف التي وصلت الى المعهد في عام ١٩٣٦ مع التعديلات الواردة فيها وحتى الآن لم يعثر على الجزء الثاني من هذا الكتاب .-

ص ٣٣

٢- «روسكويه بوغاتستفو» (الثروة الروسية) مجلة شهرية . صدرت في بطرسبورغ من عام ١٨٧٦ الى منتصف عام ١٩١٨ منذ بداية العقد العاشر من القرن التاسع عشر ، اصبحت المجلة لسان حال الشعبين الليبراليين واشرف كريفنكو وميخايلوفسكي على تحريرها دعت المجلة الى التوافق مع الحكومة القيصرية وشنت نضالاً ضارياً ضد الماركسية والماركسيين الروس .- ص ٣٧

٣- المقصود هنا مقالة ميخايلوفسكي «الادب والحياة» الصادرة في مجلة «روسكويه بوغاتستفو» ، العدد ١٠ ، لعام ١٨٩٣ استشارت هذه المقالة اصداء من جانب الماركسيين بصورة رسائل الى صاحب المقالة .- ص ٣٧

٤- المقصود هنا مقالة ميخايلوفسكي «كارل ماركس امام محكمة السيد يو . جوكوفسكي» التي صدرت في مجلة «اويتشيسستفينيه

زابيسكسي» العدد ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٧٧
ص ٤٠

٥- المقصود هنا مؤلف كارل ماركس «مساهمة في نقد فلسفة الحق عند هيغل» كتب ماركس مؤلفه هذا في صيف ١٨٤٣ وكان يعترم اعداد بحثه المسهب للطبع ونشره اثر «مقدمة» هذا البحث الصادرة في "Deutsch-Französische Jahrbücher" (والحولية الالمانية الفرنسية) في عام ١٨٤٤ ولكن ماركس لم يفلح في تحقيق عزمه هذا صدرت مخطوطة ماركس للمرة الاولى بلغتها الاصلية في عام ١٩٢٧، وقد اصدرها معهد الماركسية-اللينينية لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي - ص ٤٤

٦- يستشهد لينين بمقدمة «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» - ص ٤٥

٧- "Du Contrat Social ou Principes du droit politique" («العقد الاجتماعي او مبادئ الحق السياسي») من مؤلفات جان جاك روسو الاساسية صدر في امستردام عام ١٧٦٢ الفكرة الاساسية في هذا البحث تقول ان كل نظام اجتماعي يجب ان يكون نتيجة اتفاق حر ، عقد حر بين الناس ان نظرية «العقد الاجتماعي» المثالية من حيث اساسها ، قد ظهرت عشية الثورة البرجوازية الفرنسية في القرن الثامن عشر ، ولكنها لعبت مع ذلك دوراً ثورياً . فقد كانت تعبيراً عن مطلب المساواة البرجوازية ودعوة الى القضاء على امتيازات المراتب الاقطاعية ، والى اقامة الجمهورية البرجوازية - ص ٤٥

٨- رسالة كارل ماركس الى هيئة تحرير «اوتيتشيسستفينيه زابيسكسي» كتبت في اواخر ١٨٧٧ لمناسبة مقالة ميخايلوفسكي «كارل ماركس امام محكمة السيد يو جوكوفسكي» بعد وفاة ماركس ، استنسخ انجلس هذه الرسالة وارسل النسخة الى روسيا . - ص ٥٤ .

٩- راجعوا فريديريك انجلس « ضد دوهرينغ » السيد اوجين دوهرينغ يقبل العلم » (القسم الثاني الاقتصاد السياسي الفصل الاول الموضوع والطريقة) .- ص ٥٥

١٠- المقصود هنا مؤلف «الايديولوجية الالمانية» وقد كتبه ماركس وانجلس معاً في عامي ١٨٤٥ و١٨٤٦

كانت المخطوطة ، وحجمها قرابة ٥٠ ملزمة طباعية ، تتألف من مجلدين ؛ وكان المجلد الاول يحتوي ، بصورة رئيسية ، تحليلاً للموضوعات الاساسية في المادية التاريخية ونقداً لآراء فورباخ وباور وشترنر الفلسفية ؛ وكان الثاني يحتوي نقداً لآراء مختلف ممثلي «الاشتراكية الصحيحة»

ولكن جميع المحاولات لنشر هذا المؤلف باءت بالفشل وفي حياة ماركس وانجلس لم ينشر غير فصل واحد ، هو الفصل الرابع من المجلد الثاني من «الايديولوجية الالمانية» بقيت المخطوطة عشرات السنين في ادراج ارشيفات الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية في عام ١٩٣٢ صدر هذا المؤلف للمرة الاولى بنصه الكامل وباللغة الالمانية في موسكو في منشورات معهد الماركسية-اللينينية لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي .

الوصف الذي اورده انجلس عن «الايديولوجية الالمانية» مأخوذ من مقدمة انجلس لكتابه «لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية» .- ص ٥٥

١١- «التنظيم» (الجنسي) (من الكلمة اللاتينية 'gens' - عشيرة) تنظيم عشائري شكل لتنظيم المجتمع يميز التشكيلة البدائية المشاعية في مرحلة ازدهارها .- ص ٦٠

١٢- نظام الاراضي المقطوعة- نظام خاص للتملك الاقطاعي للارض ، ظهر وتوطد في روسيا في القرن الخامس عشر ولا سيما في القرن السادس عشر كانت الارض الخاضعة لهذا النظام تعتبر ملك القصر الاقطاعي ، وكانت الحكومة توزعها على العسكريين مقابل

اداء الخدمة في الجيش او في البلاط وخلافاً للفوتشيننا (العقار الموروث) الذي كان البويار يملكه ملكية خاصة كاملة وقابلة للتوريث كانت الاراضي المقطوعة تحت تصرف النبيل العسكري بصورة مشروطة وموقته

في القرن السابع عشر زال الفرق بين شكلي الملكية الاقطاعية للارض - الفوتشيننا والارض المقطوعة ، وتساوت الحقوق الاقطاعية لمالكي الفوتشيننا والارض المقطوعة . - ص ٦٣

١٣ - الاممية الاولى - جمعية الشغيلة العالمية - اول منظمة جماهيرية عالمية للبروليتاريا تأسست عام ١٨٦٤ في الاجتماع العمالي العالمي الذي انعقد في لندن (بدعوة من العمال الانجليز والفرنسيين). كان كارل ماركس منظم وقائد الاممية الاولى ، وواضع «بيانها التأسيسي» ونظامها الداخلي وغير ذلك من وثائقها البرنامجية والتكتيكية

كان المجلس العام لجمعية الشغيلة العالمية الهيئة القيادية المركزية للاممية الاولى ؛ وكان كارل ماركس عضواً دائماً فيه تغلب كارل ماركس على التأثيرات البرجوازية الصغيرة والتيارات الانعزالية السائدة آنذاك في الحركة العمالية وحرص العمال الطليعيين في اوربا واميركا على اساس مبادئ الشيوعية العلمية قادت الاممية الاولى النضال الاقتصادي والسياسي الذي كان يخوضه العمال في مختلف البلدان وعززت تضامنهم الاممي لعبت الاممية الاولى دوراً بالغاً في قضية نشر الماركسية وفي الجمع بين الاشتراكية والحركة العمالية

بعد هزيمة كومونة باريس واجهت الطبقة العاملة مهمة انشاء احزاب وطنية جماهيرية على اساس المبادئ التي تقدمت بها الاممية الاولى . - ص ٦٧

١٤ - بورينين يستعمل لينين اسم ف بورينين ، المحرر في الجريدة الرجعية «نوفويه فريميا» (والازمنة الحديثة) كاسم نكرة للاشارة الى الطرائق غير الشريفة في ميدان المناظرة . - ص ٦٧ .

- ١٥- المقصود هنا كومونة باريس لعام ١٨٧١ وهي اول تجربة في التاريخ لديكتاتورية البروليتاريا ؛ واول حكومة ثورية للطبقة العاملة شكلتها الثورة البروليتارية في باريس دامت ٧٢ يوماً - من ١٨ آذار (مارس) الى ٢٨ ايار (مايو) ١٨٧١ . - ص ٦٧
- ١٦- «نوفويه فريبييا» («الازمنة الحديثة») - جريدة يومية صدرت في بطرسبورغ من عام ١٨٦٨ الى عام ١٩١٧ خصت مختلف الناشرين وغيرت اتجاهها السياسي غير مرة في البدء ليبرالية معتدلة منذ عام ١٨٧٦ ، تحولت الى لسان حال للنبلء الرجعيين والاوساط الدواوينية البيروقراطية
في مقال «ملاحظات انتقادية» الصادر في ٤ شباط (فبراير) ١٨٩٤ مدح بوريتين ميخايلوفسكي على نضاله ضد الماركسيين - ص ٧٠
- ١٧- كلمات من خرافة «الفيل والكلب» لمؤلف الخرافات الروسي كريلوف . - ص ٧٠
- ١٨- فريدريك انجلس مقدمة الطبعة الاولى من مؤلفه «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» . - ص ٧٣
- ١٩- المقصود هنا الحرب الفرنسية البروسية (١٨٧٠-١٨٧١) . - ص ٧٤
- ٢- المقصود هنا مجلة "Deutsch-Französische Jahrbücher" («الحوالية الالمانية الفرنسية») («دويتش فرانتسوزيشية ياربوخر») التي صدرت في باريس بتحرير كارل ماركس وروغه باللغة الالمانية لم يصدر منها سوى عدد واحد مزدوج في شباط (فبراير) ١٨٤٤ . - ص ٧٥
- ٢١- الثلاثية (ترياد من اليونانية trias مجموعة من ثلاثة) في الفلسفة - صيغة التطور الثلاثي الدرجات . وردت فكرة التطور

الثلاثي الدرجات للمرة الاولى على لسان الفلاسفة الاغريق المثاليين ثم وجدت تعبيراً عنها في مؤلفات الفيلسوفين الالمانيين فيخته وشيلينغ وجدت الثلاثية طورها الاوسع من جميع النواحي في فلسفة هيغل المثالية ؛ فقد اعتبر هيغل ان كل عملية تطور تمر بثلاث درجات الموضوعة (الطريحة) these وعكس الموضوعة - النقيضة antithese والجمعية (التركيب) synthese الدرجة الثانية تعني نفي الاولى ، والانتقال اليها يعني التحول الى حال معاكس الدرجة الثالثة نفي للثانية اي نفي النفي ؛ وهي من حيث الجوهر ، تعني العودة الى الشكل المنطقي ، ولكن بعد اغتنائه بمضمون جديد وعلى اساس جديد اعلى قدر ماركس وانجلس ولينين رفيع التقدير العناصر العقلانية من دياليكتيك هيغل ، ولكنهم اعدوا تحليل طريقته الدياليكتيكية بروح نقادة ، وانشاوا الدياليكتيك المادي الذي يعرب عن اعم قوانين تطور العالم الموضوعي والتفكير الانساني . - ص ٧٦

٢٢ - راجعوا فريدريك انجلس و ضد دوهرينغ (القسم الاول الفلسفة الفصل الثالث عشر الدياليكتيك نفي النفي) . - ص ٧٧

٢٣ - ((فيستنيك ايفروبي)) (وبشير اوروبا) مجلة تاريخية سياسية ادبية شهرية ذات اتجاه برجوازي ليبرالي صدرت في بطرسبورغ من ١٨٦٦ الى ١٩١٨ نشرت مقالات موجهة ضد الثوريين الماركسيين . - ص ٨٠

٢٤ - مؤلف المقالة (اي ك-ن) هو اي اي كوفمان ، البروفسور في جامعة بطرسبورغ اعتبر ماركس المقالة بحثاً من خيرة الابحاث التي تعرض الطريقة الدياليكتيكية . - ص ٨٠

٢٥ - يورد لينين فيما بعد في المتن (ص ص ٨٣-٩٠ من هذه الطبعة) مقطعا من مؤلف انجلس و ضد دوهرينغ القسم الاول الفلسفة الفصل الثالث عشر . الدياليكتيك . نفي النفي) . - ص ٨٣ .

- ٢٦- كارل ماركس «رأس المال» المجلد الاول الفصل السابع
- ص ٨٦
- ٢٧- المقصود هنا «خاتمة» الطبعة الثانية من المجلد الاول من «رأس
المال» لكارل ماركس .- ص ٩٠
- ٢٨- «اوتيتشيستفينييه زايسكي» (مذكرات وطنية) مجلة
سياسية ادبية بدأت تصدر في بطرسبورغ عام ١٨٢٠
تعرضت المجلة باستمرار لملاحقات الرقابة وفي نيسان
(ابريل) ١٨٨٤ ، اغلقتها الحكومة القيصرية .- ص ٩١
- ٢٩- المقصود هنا الموضوعات التالية التي صاغها ماركس وانجلس في
الفصل الثاني من «بيان الحزب الشيوعي»
«ان مفهومات الشيوعيين النظرية لا ترتكز مطلقاً على افكار
او مبادئ اكتشفها او اخترعها مصلح من مصلحي العالم
فما هي سوى التعبير الاجمالي عن الظروف الواقعية لنضال
طبقي موجود ولحركة تاريخية تتطور من ذاتها امام اعيننا»
(بيان الحزب الشيوعي الطبعة العربية دار التقدم موسكو
١٩٧٢ ص ٥٦) .- ص ٩٥
- ٣٠- انجلس «ضد دوهرينغ» (القسم الاول الفلسفة الفصل
التاسع الاخلاق والحق الحقائق الابدية) .- ص ٩٧
- ٣١- المقصود هنا مقالا ميخايلوفسكي «بصدد الطبعة الروسية لكتاب
كارل ماركس» (اوتيتشيستفينييه زايسكي) ، العدد ٤
نيسان- ابريل- ١٨٧٢) و«كارل ماركس امام محكمة السيد
يو جوكوفسكي» (اوتيتشيستفينييه زايسكي ، العدد ١٠
تشرين الاول- اكتوبر- ١٨٧٧) .- ص ١٠٠
- ٣٢- يستشهد لينين برسالة كارل ماركس الى ارنولد روغه (ايلول-
سبتمبر- ١٨٤٣) .- ص ١٠٤ .

٣٣- يفصد لينين سرغي يوجاكوف انتقد لينين مفاهيمه في الاقتصاد السياسي على الاخص في الجزء الثاني من كتاب «من هم واصدقاء الشعب وكيف يحاربون الاشتراكيين-الديموقراطيين ؟» وحق الآن لم يعثر لا على مخطوطة الجزء الثاني ولا على نسخة منه بالهكتوغراف .- ص ١٠٥

٣٤- «روسكاياميسل» («الفكر الروسي»)- مجلة ادبية سياسية شهرية صدرت في موسكو من عام ١٨٨٠ الى عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٠٥ ذات اتجاه شعبي ليبرالي في العقد العاشر من القرن التاسع عشر ، اثناء المناظرة بين الماركسيين والشعبيين الليبراليين ، وضعت هيئة تحرير المجلة احيانا صفحاتها تحت تصرف الماركسيين لنشر مقالاتهم ، مع بقائها متمسكة بالمواقف الشعبية بعد ثورة ١٩٠٥ ، صارت المجلة لسان حال الجناح اليميني من حزب الكاديت (حزب البرجوازية الملكية الليبرالية) - ص ١٠٧

٣٥- المقصود هنا فرقة «تحرير العمل»- وهي اول فرقة ماركسية روسية ، اسمها بليخانوف في عام ١٨٨٣ في سويسرا قامت فرقة «تحرير العمل» بعمل كبير لنشر الماركسية في روسيا ترجمت الى اللغة الروسية ، واصدرت في الخارج ونشرت في روسيا مؤلفات ماركس وانجلس كما بسطت الماركسية في مطبوعاتها سددت فرقة «تحرير العمل» ضربة قوية الى الشعبية

كان مشروعاً برنامج الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس (عام ١٨٨٣ وعام ١٨٨٥) اللذان كتبهما بليخانوف واصدرتهما فرقة «تحرير العمل» خطوة هامة في اعداد وانشاء الحزب الاشتراكي-الديموقراطي في روسيا اقامت فرقة «تحرير العمل» اتصالات مع الحركة العمالية العالمية ومثلت الاشتراكية-الديموقراطية الروسية في جميع مؤتمرات الاممية الثانية ، ابتداء من مؤتمرها الاول في باريس

(عام ١٨٨٩) ولكن فرقة «تحرير العمل» اقتربت اخطاء خطيرة استعظام دور البرجوازية الليبرالية استصغار شأن الروح الثوري عند الفلاحين بوصفهم احتياطياً للثورة البروليتارية كانت هذه الاخطاء جنين الآراء المنشفية المقبلة التي تبناها بليخانوف وسائر اعضاء الفرقة .- ص ١١٥

٣٦- «نارودنايا فوليا» (ارادة الشعب) منظمة ثورية سرية للشعبين الارهابيين نشأت في آب (اغسطس) ١٨٧٩ كانت الاطاحة بالاتوقراطية (الحكم المطلق) واقامة الجمهورية الديمقراطية اقرب اهداف اعضاء «نارودنايا فوليا» للمرة الاولى في تاريخ الشعبية ، طرح اعضاء «نارودنايا فوليا» مسألة ضرورة النضال السياسي ولكنهم حصروه في التآمر والارهاب الفردي

بعد جملة من المحاولات الفاشلة اغتيل القيصر الكسندر الثاني في الاول من اذار (مارس) ١٨٨١ تم اعتقال منظمي الاغتيال واعدامهم ، ثم اعقت ذلك جملة من المحاكمات فتوقف نشاط «نارودنايا فوليا» كانت النظرية الخاطئة والتكتيك الخاطي وانعدام العلاقات الواسعة مع الجماهير الشعبية سبب افلاس المنظمة ، رغم تفاني اعضائها وبطولتهم .- ص ١٢١

٣٧- الشعبية تيار فكري سياسي انبثق في روسيا في السبعينيات من القرن التاسع عشر ودام بضعة عقود من السنين كان الشعبيون يقولون عن انفسهم بانهم اشتراكيون ؛ ولكن فكرتهم عن الاشتراكية كانت طوبوية ، ومناقضة لكل مجرى التطور الاجتماعى انكر الشعبيون قانونية وحتمية تطور العلاقات الرأسمالية في روسيا ؛ وتبعاً لذلك ، اعتبروا ان القوة الثورية الرئيسية ليست البروليتاريا بل الفلاحون وقد رأوا في المشاعة الريفية جنين الاشتراكية

مرت الشعبية بعدة مراحل متطورة من الديمقراطية الثورية حتى الليبرالية . فان الشعبين الثوريين من السبعينيات

في القرن التاسع عشر كانوا يمضون الى الريف ويقومون بالتحريض بين الفلاحين سعيًا منهم لحملهم على التمرد على القيصر والملاكين العقارين ، ولكنهم لم يلقوا تأييداً في الريف وفي الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر ، بدأ التيار الشعبي المعروف باسم الشعبية الليبرالية ينشر في الصحافة العلنية الروسية آراءه ومفاهيمه عدل الشعبين الليبراليون عن النضال الثوري ضد الاوتوقراطية (الحكم المطلق) وسعوا الى حمل الحكومة القيصرية على اجراء اصلاحات تكون ، بصورة رئيسية ، في مصلحة القسم الميسور ، الكولاكي ، من الفلاحين

شن الشعبون الليبراليون في مقالاتهم وكتبهم نضالاً ضارياً ضد الماركسية . - ص ١٢٢

٣٨- «من الناشرين» تنبيه اخير للقارى' في الطبعة الاولى للجزء الاول لكتاب لينين «من هم واصدقاء الشعب» وكيف يحاربون الاشتراكيين-الديموقراطيين ؟» . - ص ١٢٤

٣٩- «بصد هذه الطبعة» تنبيه اخير للقارى' في الطبعة الثانية للجزء الاول من كتاب «من هم واصدقاء الشعب» وكيف يحاربون الاشتراكيين-الديموقراطيين ؟» ، كتبه لينين في تموز (يوليو) ١٨٩٤ . - ص ١٢٥

٤٠- «يوريديتشيسكي فيستنيك» (بشير الحقوق) مجلة شهرية ذات اتجاه برجوازي ليبرالي صدرت في موسكو من عام ١٨٦٧ الى عام ١٨٩٢ . - ص ١٣١

٤١- الحصص الممنوحة (الارض الممنوحة) الارض الباقية تحت تصرف الفلاحين للتمتع بها بعد الفاء نظام القناة في روسيا عام ١٨٦١ كانت هذه الارض خاضعة للملكية المشاعية وكانت توزع بين الفلاحين للتمتع بها عن طريق التقسيمات الدورية . - ص ١٤٥

٤٢- المقصود هنا البيان الذي وقعه القيصر الكسندر الثاني في ١٩ شباط (فبراير) ١٨٦١ بإلغاء نظام القناة في روسيا .- ص ١٤٨

٤٣- الزيمستفو هكذا اسميت الادارة الذاتية المحلية الخاضعة لاشراف النبلاء في المحافظات الوسطى من روسيا القيصرية انشئت هذه الادارة في عام ١٨٦٤ كانت صلاحيات الزيمستفو تقتصر على القضايا الاقتصادية المحلية الصرف (بناء المستشفيات شق الطرق ، الاحصاءات ، الضمان ، وغير ذلك) كان نشاطها خاضعا لرقابة حكام المحافظات ووزارة الداخلية الذين كان في مقدورهم تعليق قرارات الزيمستفو التي لا ترضي الحكومة .- ص ١٤٩

٤٤- البعظيات عن بعض الاقضية حول تمايز الفلاحين ، التي يشير اليها لينين ، وردت في الجزء الثاني (الذي لم يعثر عليه بعد) من كتاب «من هم واصدقاء الشعب» وكيف يحاربون الاشتراكيين- الديمقراطيون ؟^١ .- ص ١٥٥

٤٥- الفلاحون التشيتفرتيون هكذا كانوا يسمون في روسيا القيصرية فئة من الفلاحين الذين كانوا يخضون الدولة سابقاً من ذرية العسكريين الصغار ممن اقاموا في القرنين السادس عشر والسابع عشر في اطراف دولة موسكويا مكافاة على حماية الحدود ، حصل هؤلاء المقيمون ، للتمتع الموقت او بالورائة على قطع غير كبيرة من الارض تقاس مساحتها بالتشيتفرتات (نصف الديسياتين الديسياتين= ١,٠٩٢٥ هكتار) ابتداء من عام ١٧١٩ ، شرعوا يسمون هؤلاء المقيمين اودنودورتسي (اي ذوي بيت واحد) كانوا يتمتعون سابقاً بمختلف الامتيازات ، وكان لهم الحق في امتلاك الفلاحين وفي سياق القرن التاسع عشر ، صار اودنودورتسي تدريجياً مساوين للفلاحين في الحقوق في عام ١٨٦٦ ، صدر مرسوم اعتبر ارض اودنودورتسي ملكاً خاصاً لهم .- ص ١٦١ .

٤٦- هنا وفي اماكن اخرى من هذا الكتاب ، يورد لينين مقتطفات من كتاب غورفيتش «الوضع الاقتصادي في الريف الروسي» .- ص ١٦٢

٤٧- **كولوبايف وديرونوف** نموذجان يمثلان ضواري الراسماليين في مؤلفات الكاتب الهجاني الروسي سالتيكوف-شدرين .- ص ١٦٤

٤٨- يستشهد لينين بمؤلف كارل ماركس «انتقاد فلسفة الحق عند هيغل المقدمة» .- ص ١٧٣

٤٩- **بومبادور** شخصية سخرية رمزية خلقها الكاتب الهجاني الروسي سالتيكوف-شدرين في مؤلفه «البومبادوريون والبومبادوريات» ، حيث ندد بالادارة القيصرية العليا والوزراء وحكام المحافظات وان التعريف الدقيق الذي اعطاه سالتيكوف-شدرين قد دخل في اللغة الروسية ورسخ بوصفه تعريفاً للاعتباط الاداري والطفيان .- ص ١٨٦

٥٠- من قصيدة الشاعر الروسي نكراسوف «الى الباذرين» .- ص ١٩٨

٥١- **قوانين غلادستون بشأن الارض** قوانين للارض سنتها وزارة غلادستون الانجليزية الليبرالية في العقدين الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر فان حكومة غلادستون ، رغبة منها في تخفيف حدة النضال بين مستاجري الاراضي واسياد الاراضي ، ورغبة في الفوز بصوات مستاجري الاراضي ، فرضت بعض القيود الطفيفة على استبداد اسياد الاراضي الذين كانوا يطردون المستاجرين بالجملة كذلك وعدت الحكومة بتسوية مسألة المتاخرات المترتبة على المستاجرين وبانشاء محاكم زراعية خاصة لاقرار بدل ايجار «عادل» ، والنخ .- ص ٢٠٣

٥٢- مدفوعات التعويضات مدفوعات كان «مرسوم» ١٩ شباط (فبراير) ١٨٦١ القاضي بالغاء نظام القناة في روسيا يفرض على

الفلاحين تسديدها ، مقابل الارض الممنوحة لهم . في صالح الملاكين العقاريين وقد تجاوز مبلغ التعويضات الى حد كبير القيمة الفعلية للاراضي الممنوحة للفلاحين ان الفلاحين ، بتسديدهم التعويضات ، لم يدفعوا للملاكين العقاريين ، من حيث الجوهر مقابل الارض التي كانوا يتمتعون بها (اي الفلاحون) من زمان وحسب ، بل دفعوا ايضاً مقابل حريتهم الشخصية كانت مدفوعات التعويضات مرهقة جداً وتتجاوز طاقة الفلاحين وقد ادت الى املاقهم وخرابهم بالجملة

ولكن الحركة الفلاحية في مرحلة الثورة الروسية الاولى (١٩٠٥-١٩٠٧) اكرهت الحكومة القيصرية على الغاء مدفوعات التعويضات ابتداء من كانون الثاني (يناير) ١٩٠٧ .- ص ٢٠٥

٥٣- المقصود هنا حكاية سالتيكوف-شدرين «الليبرالي» .- ص ٢٠٦

٥٤- في عام ١٨٨٩ ، انشأت الحكومة القيصرية ، رغبة منها في تعزيز سلطة الملاكين العقاريين على الفلاحين ، وظيفة الزيمسكييه ناتشالنيكي الادارية كان الزيمسكييه ناتشالنيكي يعينون من عداد النبلاء الملاكين العقاريين المحليين ؛ وقد خولوا حقوقاً ادارية هائلة كما خولوا ايضاً حقوقاً قضائية هائلة ازاء الفلاحين بما فيها حق اعتقال الفلاحين وانزال العقوبات الجسدية .- ص ٢٠٨

٥٥- «فيديليا» (والاسوع) جريدة سياسية وادبية شعبية ليبرالية صدرت في بطرسبورغ من عام ١٨٦٦ الى عام ١٩٠١ عارضت الجريدة النضال ضد الاوتوقراطية (الحكم المطلق) وروجت لما يسمى بنظرية «الشؤون الصغيرة» اي دعت المثقفين الى الامتناع عن النضال الثوري والانصراف الى «الزعة التثقيفية الصرف» .- ص ٢٠٩

٥٦- المقصود هنا الاشتراكية الطوبوية الفرنسية التي انتشرت على نطاق واسع في مطلع القرن التاسع عشر والتي كانت تمثل احد التيارات الفكرية الرئيسية في تلك المرحلة .- ص ٢٠٩ .

٥٧- المقصود هنا كتاب ف ف (ف ب فورونستوف) واتجاهاتها الصادر في عام ١٨٩٣ .- ص ٢١٠

٥٨- ورد جواب ميخايلوفسكي على ف ف في مقالة «الادب والحياة» الصادر في العدد ١٠ من مجلة «روسكويه بوغانستفوه» لعام ١٨٩٣ .- ص ٢١٠

٥٩- **الباكونينيون والمتمردون** انصار واتباع باكونين (١٨١٤-١٨٧٦) ، ايدولوجي الفوضوية خاض الباكونينيون نضالاً عنيداً ضد النظرية الماركسية والتكتيك الماركسي للحركة العمالية الموضوعة الاساسية في الباكونينية انكار الدولة ، كل دولة ، بما في ذلك دولة ديكتاتورية البروليتاريا ؛ وهذا يعني عدم فهم دور البروليتاريا التاريخي العالمي وبراى الباكونينيين ان جمعية ثورية سريية مؤلفة من شخصيات «بارزة» هى التي يجب عليها ان تقود التمردات الشعبية كان تكتيك الباكونينيين القائل بالارهاب والمؤامرات تكتيكا مغامرا ومعاديا للمذهب الماركسي بشأن الانتفاضة تسرب باكونين الى الاممية الاولى واستهدف الاستيلاء على مجلسها العام ، وناضل ضد ماركس طرد باكونين من الاممية الاولى في مؤتمر لاهاي عام ١٨٧٢ لنشاطه التشويشي .- ص ٢١١

٦٠- المقصود هنا المؤسسة التمثيلية المركزية وقد اعتبر كثيرون من الثوريين الروس دعوة الزيمسكي سوبور الى الانعقاد بمثابة اسقاط للسلاطة القيصرية ان عقد الزيمسكي سوبور من ممثلي جميع المواطنين من اجل وضع دستور كان مطلباً من مطالب برنامج الحزب الاشتراكي-الديموقراطي الروسي .- ص ٢١١

٦١- **ايروب**- اغريقي صاحب خرافات وحكم .طريقة ايروب للاعراب عن افكاره بصورة موهبة ، وباللجوء الى المجاز ، اسميت بلغة ايروب (او كما يقول العرب : لغة لقمان) .- ص ٢١١ .

٦٢- المقصود هنا هرتسين وتشيرنيشيفكي راجع رسالة ماركس الى هيئة تحرير «اوتيتشيستفينيه زايسكي» (تشرين الثاني - نوفمبر - ١٨٧٧) .- ص ٢١٢

٦٣- «Sozialpolitisches Centralblatt» (سوسيال بوليتيشيس سنترالبلات) (والورقة الاجتماعية السياسية المركزية) - لسان حال الجناح اليميني في الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية بدأ يصدر في عام ١٨٩٢ .- ص ٢٢٠

٦٤- المقصود هنا المجلات والجرائد التي رشتها الحكومة القيصرية والتي راحت تزحف امامها .- ص ٢٢٤

٦٥- المقصود هنا فرقة **الشعبين الاشتراكيين** من عداد المهاجرين الثوريين الروس

في مستهل عام ١٨٧٠ شكلت الفرع الروسي لجمعية الشغيلة العالمية (الاممية الاولى) في ٢٢ آذار (مارس) ١٨٧٠ ، قبل مجلس الاممية العام الفرع الروسي في الاممية وبناء على طلب الفرع ، قبل ماركس ان يمثل الفرع في المجلس العام دعم اعضاء الفرع الروسي في الاممية الاولى ماركس في نضاله ضد الفوضويين-الباكونيين ، وقاموا بدعاية ثورية لافكار الاممية ، وسعوا الى توطيد الصلات بين الحركة الثورية الروسية والحركة الثورية في اوربا الغربية ، واشتركوا في الحركة العمالية الفرنسية والسويسرية ولكنه بقي في نظرات اعضاء الفرع الروسي الكثير من الطوبوية الشعبية لم يستطع الفرع الروسي ان يقيم صلة وثيقة مع الحركة الثورية في روسيا ، الامر الذي شكل في آخر المطاف السبب الاساسي لانحلاله في عام ١٨٧٢ .- ص ٢٢٩

٦٦- «سوسيالديموقراط» - مجلة سياسية وادبية اصدرتها فرقة «تحرير العمل» في الخارج (لندن - جنيف) في سنوات ١٨٩٠ - ١٨٩٢ لعبت دورا كبيرا في نشر افكار الماركسية في روسيا . لم يصدر منها غير اربعة اعداد .- ص ٢٣٣ .

٦٧- يورد لينين مقطعاً من رواية تشيرنيشيفسكي «التمهيد» .
ص ٢٣٤

٦٨- «الاوريزكي» (المقطعات) او «اوريزنيه زييلي» (الاراضي المقطعة) - الاراضي المقطعة في صالح الملاكين العقاريين من حصص الفلاحين من الاراضي بموجب اصلاح عام ١٨٦١ كانت اساساً خيرة الاقسام من اراضي الفلاحين - اي المروج والغابات والمراعي والمساقى التي كان يستحيل بدونها على الفلاحين تسيير استثماراتهم بصورة مستقلة وقد اضطر الفلاحون الى استئجار هذه الاقسام من الملاكين العقاريين بشروط مجحفة .- ص ٢٤٣

٦٩- القانون الانجليزي بصدد الفقراء الذي سن في عام ١٨٣٤ نص على بناء ما يسمى بيوت العمل من اجل الفقراء بدلا من اعانتهم نقداً او عينا . وقد اسميت هذه البيوت «سجون الفقراء» وكانت بمثابة فزاعة للفقراء .- ص ٢٤٤

٧٠- اللابلاء (واناس من مختلف الدرجات والرتب) - المتعلمون غير المتحدرين من النبلاء بل من مختلف الفئات التجار ، رجال الدين ، البرجوازيين الصغار ، الفلاحين .- ص ٢٤٦

٧١- المقصود هنا الملاك العقاري مالك الاقنان ، بطل رواية الكاتب الهجائي الروسي سالتيكوفدشدرين «السادة غولوفليف» ، الملقب يهوذا لنفاقه وريائه وقساوة قلبه وقد اصبح اسم يهوذا غولوفليف اسم نكرة .- ص ٢٤٦

٧٢- يستعمل لينين على سبيل النكرة اسم اراكتشييف الذي كان حظياً قاسياً عند القيصر بافل (بولص) الاول والقيصر الكسندر الاول والذي ترتبط بنشاطه مرحلة من الاستبداد البوليسي الرجعي والتسلط العسكري الفظ .- ص ٢٤٦ .

٧٣- المقصود هنا حزب «نارودنوييه برافو» («حق الشعب») ، وهو منظمة سريية للمثقفين الديمقراطيين الروس تأسست في صيف ١٨٩٣ وضع «النارودوبرافيون» نصب عيونهم توحيد جميع القوى المعارضة بغية النضال في سبيل الاصلاحات السياسية في ربيع ١٨٩٤ ، سحقت الحكومة القيصرية هذا الحزب راجعوا كذلك عن «النارودوبرافيين» صص ٢٨٩-٢٩٢ من هذا الكتاب - ص ٢٤٧

٧٤- يورد لينين كلمات من خرافة كريلوف «القط والطاهي» .- ص ٢٦٥

٧٥- يستشهد لينين بكتاب ماركس «نقد برنامج غوتا» .- ص ٢٧٧

٧٦- المانيكوية- نسبة الى الملاك العقاري مانيلوف ، وهو شخصية من رواية الكاتب الروسي غوغول «النفوس الميتة» ترمز الى الاستسلام لراحة البال ، وللعاطفية المعسولة ، والخيال الغريب الذي لا يركز على اساس .- ص ٢٨٠

٧٧- سرير بروكروست تعبير مستوحى من اسم قاطع الطريق العملاق الاسطوري بروكروست الذي كان يكمن للمارة ويأسرهم ويمددهم على سريره فمن كان السرير اطول بالنسبة لهم كان بروكروست يطول ارجلهم ، ومن كان السرير اقصر بالنسبة لهم كان بروكروست يقطع ارجلهم ومن هنا تعبير مدد على سرير بروكروست ، اي كيف شيئاً ما بالعنف وبصورة غير طبيعية اعطاه شكلا غير صالح .- ص ٢٨٥

٧٨- راجعوا «تنبية اخير الى القارى» في الطبعة الثانية من المجلد الاول لكتاب ماركس «رأس المال» .- ص ٢٨٦

٧٩- يستشهد لينين برسالة ماركس الى ارنولد روغه (ايلول- سبتمبر ١٨٤٣) . ويورد لينين هذه الرسالة بمزيد من التفصيل في ص ١٠٤ من هذا الكتاب .- ص ٢٨٧ .

- ٨٠- نايدينوف وموروزوف وكازي وبيلوف- هم من كبار رجال الصناعة والمال الروس .- ص ٢٩٠
- ٨١- هذان البيتان من الشعر اللذان جعل منهما لينين مقدمة لمقالة «فريدريك انجلس» اخدهما من قصيدة الشاعر الروسي نيقولاي الكسييفيتش نكراسوف «على ذكرى دوبروليووف» .- ص ٢٩٤
- ٨٢- انجلس مقدمة لكتاب «حرب الفلاحين في المانيا» .- ص ٢٩٧
- ٨٣- يقصد لينين مجلة "Deutsch-Französische Jahrbücher" (والحولية الالمانية الفرنسية) راجعوا الملاحظة رقم ٢٠ .- ص ٣٠٠
- ٨٤- المقصود هنا مؤلف انجلس «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» .- ص ٣٠٠
- ٨٥- («عصبة الشيوعيين») - اول منظمة عالمية للبروليتاريا الثورية في مستهل عام ١٨٤٧ ، انضم ماركس وانجلس الى الجمعية الالمانية السرية «عصبة العادلين» في حزيران (يونيو) ١٨٤٧ ، انعقد في لندن مؤتمر «عصبة العادلين» ؛ وفيه جرى تغيير اسم الجمعية ، فاسميت «عصبة الشيوعيين» ، كما استعيض فيه عن الشعار الغامض السابق «جميع الناس اخوة!» بالشعار الاممي الكفاحي «يا عمال العالم ، اتحدوا!»
- وضعت «عصبة الشيوعيين» نصب عينها هدف القضاء على المجتمع القديم ، البرجوازي ، القائم على التناحر بين الطبقات ، وانشاء مجتمع جديد بدون طبقات وبدون الملكية الخاصة بناء على تكليف من «العصبة» ، كتب ماركس وانجلس «بيان الحزب الشيوعي» لعبت «عصبة الشيوعيين» دوراً تاريخياً كبيراً بوصفها مدرسة للثوريين البروليتاريين ، بوصفها جنين الحزب البروليتاري ، وسليفة جمعية الشغيلة العالمية (الاممية الاولى) . دامت حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٥٢ .- ص ٣٠٠ .

- ٨٦- المقصود هنا كتاب انجلس «ضد دوهرينغ» السيد اوجين دوهرينغ
يقلب العلم». - ص ٣٠٢
- ٨٧- بهذا الاسم صدر باللغة الروسية في عام ١٨٩٢ مؤلف انجلس
«الاشتراكية الطوبوية والاشتراكية العلمية» الذي تضمن ثلاثة
فصول من كتاب انجلس «ضد دوهرينغ». - ص ٣٠٢
- ٨٨- انجلس و لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية». -
ص ٣٠٢
- ٨٩- يقصد لينين هنا مقالة انجلس «السياسة الخارجية للقيصرية
الروسية» الصادرة في العديدين الاولين من مجلة «سوسيال-
ديموقراط». - ص ٣٠٢
- ٩٠- يقصد لينين مقالة انجلس «اضواء على مسألة السكن». -
ص ٣٠٢
- ٩١- المقصود هنا مقالة انجلس «حول العلاقات الاجتماعية في روسيا»
وخاتمة هذه المقالة اللتان صدرتا في كتاب «فريدريك انجلس
وروسيا» جينيف عام ١٨٩٤. - ص ٣٠٢
- ٩٢- يطلق لينين اسم المجلد الرابع من «رأس المال» وفقا لاشارة
انجلس على مؤلف ماركس «نظريات القيمة الزائدة» المكتوب في
سنتي ١٨٦٢-١٨٦٣ فقد كتب انجلس في مقدمته للمجلد
الثاني من «رأس المال» و أخذ على نفسي نشر القسم الانتقادي
من هذه المخطوطة («نظريات القيمة الزائدة» - الناشر) بشكل
كتاب رابع من «رأس المال» على ان تحذف منه اماكن كثيرة
استوفي بحثها في الكتابين الثاني والثالث» (كارل ماركس. «رأس
المال») ولكنه لم يتمكن لانجلس ان يحضر للطبع المجلد
الرابع من «رأس المال». ولاول مرة صدرت «نظريات القيمة

الزائدة، باللغة الالمانية في سنوات ١٩٠٥-١٩١٠ كما حضرها كارل كاوتسكي وفي هذه الطبعة لم تراخ المتطلبات الاساسية في النشر العلمي للنصوص وشوهدت جملة من احكام الماركسية . وللمرة الاولى صدرت ونظريات القيمة الزائدة (ورأس المال) المجلد الرابع) مطابقة تماما لمخطوطة ١٨٦٢-١٨٦٣ عن معهد الماركسية-اللينينية لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦١ . - ص ٣٠٢

٩٣- المقصود هنا رسالة انجلس الى بيكر بتاريخ ١٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٨٤ . - ص ٣٠٣

٩٤- ماركس والنظام الداخلي العام لجمعية الشغيلة العالمية « انجلس مقدمة للطبعة الالمانية الصادرة في عام ١٨٩٠ من «بيان الحزب الشيوعي» . - ص ٣٠٤

٩٥- راجع الملاحظة رقم ٢ . - ص ٣٠٦

٩٦- **فائض القيمة** - القيمة الزائدة (Mehrwert حسب ماركس) استعمل لينين في المؤلفات التي كتبها في التسعينيات تعبير «فائض القيمة» الى جانب تعبير «القيمة الزائدة» وفيما بعد ، استعمل فقط تعبير «القيمة الزائدة» . - ص ٣١٦

٩٧- المقصود هنا مقالة ماك كولوخ الجدلية "Mr. Owen's Plans for Relieving the National Distress" (وخطط المستر اوين للتخفيف من البلية الوطنية) المنشورة بامضاء مغفل في المجلد ٣٢ من "Edinburgh Review" لعام ١٨١٩ ، والتي رد عليها سيسموندي "The Edinburgh Review or Critical Journal" (ومجلة ايدنبورغ او مجلة النقد) - مجلة علمية ادبية ميساسية . صدرت من عام ١٨٠٢ الى عام ١٩٢٩ . - ص ٣٢٧ .

- ٩٨- تعبیر «ارسله من البنطي الى بيلاطس» يرتبط باسم بيلاطس البنطي (Pontius Pilatus) الوالي الروماني على اليهودية من عام ٢٦ الى عام ٣٦ ميلادي الذي اشتهر بنفاقه وقساوته يعني التعبير تعريض شخص ما للمماطلة المرهقة ، لأن هذين الاسمين هما لأنسان واحد .- ص ٣٢١
- ٩٩- راجعوا كارل ماركس «رأس المال» المجلد الثاني ، الفصل ١٩ المجلد الثالث ، الفصل ٤٩ .- ص ٣٢١
- ١٠٠- يستشهد لينين بكتابه «تطور الرأسمالية في روسيا» .- ص ٣٢١
- ١٠١- راجعوا كارل ماركس «رأس المال» المجلد الثاني ، الفصل ١٩ .- ص ٣٣٤
- ١٠٢- راجعوا كارل ماركس «رأس المال» المجلد الثالث ، الفصل ١٥ .- ص ٣٣٧
- ١٠٣- راجعوا كارل ماركس «خطاب عن حرية التجارة» .- ص ٣٤٨
- ١٠٤- راجعوا كارل ماركس «رأس المال» المجلد الثاني ، الفصل ١٦ .- ص ٣٥٣
- ١٠٥- «اشتراكيو المنابر»- ممثلو احد التيارات في الاقتصاد السياسي البرجوازي في العقدين الثامن والتاسع من القرن التاسع عشر كانوا يروجون من المنابر الجامعية للاصلاحية البرجوازية الليبرالية تحت ستار الاشتراكية زعم ممثلو اشتراكية المنابر ان الدولة البرجوازية هي دولة فوق الطبقات وانها قادرة على التوفيق بين الطبقات المتغادية وعلى تطبيق «الاشتراكية» تدريجياً دون المساس بمصالح الرأسماليين ومع مراعاة مطالب الشغيلة قدر الامكان .- ص ٣٥٩ .

- ١٠٦- انجلس «حالة الطبقة العاملة في إنجلترا» .- ص ٣٦٧
- ١٠٧- راجعوا ماركس «رأس المال» المجلد الاول ، الفصل ٢٣ .- ص ٣٦٧
- ١٠٨- راجعوا ماركس «رأس المال» المجلد الاول ، الفصل ٢٣ .- ص ٣٦٨
- ١٠٩- **الجمالية** - نظام من التدابير الاقتصادية الهادفة الى تطوير الصناعة الرأسمالية او الزراعة في البلد المعني وحمايتهما من المزامحة الاجنبية ومن أهم هذه التدابير الرسوم الجمركية العالية على السلع الاجنبية بغية الحد من استيرادها ، وفرض قيود بصدد كميات المستوردات ، والقيود المتعلقة بالعملة الاجنبية او النادرة ، وتشجيع تصدير البضائع الوطنية بتخفيض رسوم التصدير وتقديم الاعانات النقدية لبعض الرأسماليين ، الخ .- ص ٣٨٣
- ١١- **حرية التجارة** (التجارة الحرة) - مذهب في السياسة الاقتصادية التي تنتهجها البرجوازية يطالب بحرية التجارة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الخاص نشأ في إنجلترا في اواخر القرن الثامن عشر في العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر كان صناعيو مدينة منشستر سند مذهب حرية التجارة في إنجلترا ، ولهذا كانوا يسمون انصار هذا المذهب «بالمنشستريين» كان كوبدن وبرايث على رأس «مدرسة منشستر» تبذت اتجاهات مذهب حرية التجارة في سياسة فرنسا والمانيا وروسيا وغيرها من الدول لقي مذهب حرية التجارة التعليل النظري في مؤلفات سميت وريكاردو .- ص ٣٩٠
- ١١١- المقصود هنا تقييم اشتراكية سيسموندي البرجوازية الصغيرة في «بيان الحزب الشيوعي» الذي اورده ن ف دانيلسون في مقالة «لمحة عن ظروف تطورنا الاقتصادي» المنشورة في العدد ٦ من مجلة «روسكويه بوغاتستفو» لعام ١٨٩٤ .- ص ٣٩٢ .

١١٢ - "Zur Kritik" (وزور كريتيك) - «مساهمة في نقد» بداية اسم كتاب كارل ماركس «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» ص ٢٩٣

١١٣ - المقصود هنا مؤلفا الشعبيين الجدليان ضد الماركسيين مقالة دانييلسون «مدافع سلطان المال بوصفها علامة الزمن» المنشورة تحت الاسم المستعار نيقولاوي-ون في العدد ١-٢ من مجلة «روسكويه بوغاتستفو» لعام ١٨٩٥ ، ومقالة فورونتسوف «النزعة الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية والنزعة البرجوازية الروسية» المنشورة تحت الاسم المستعار ف ف في الاعداد ٤٧ و٤٨ و٤٩ من جريدة «نيديليا» لعام ١٨٩٤ . ص ٤٠

١١٤ - ماركس «بؤس الفلسفة» الفصل الاول . - ص ٤٠

١١٥ - راجعوا ماركس «رأس المال» المجلد ٣ ، الفصل ٤٩ ص ٤٠١

١١٦ - راجعوا ماركس «نظريات القيمة الزائدة» (ورأس المال» المجلد ٤) ، القسم الثاني . - ص ٤٠٤

١١٧ - يطلق لينين بصورة ساخرة نعت الكاتب الاجتماعي «الطليعي» في اواخر القرن التاسع عشر على الشعبي الليبرالي يوجاكوف الذي نشرت مجلة «روسكايا ميسل» في عدديها ٣ و٤ لعام ١٨٨٥ مقاله «قضايا الزعامة في اواخر القرن التاسع عشر» واستشهد ستروفه بمقتطف منه . - ص ٤٠٩

١١٨ - راجعوا ماركس «بؤس الفلسفة» الفصل الثاني لاعتبارات الرقابة ، استعاض لينين هنا عن كلمة «الاشتراكيون» بكلمة «الكتاب» . - ص ٤١٢

١١٩ - راجعوا ماركس «بؤس الفلسفة» . الفصل الاول . - ص ٤١٥ .

١٢٠- راجعوا ماركس «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» الفصل الثاني .- ص ٤١٨

١٢١- المشاعة (الزراعية) في روسيا- شكل للتملك الفلاحي المشترك للأرض يتميز بالدورة الزراعية الالزامية ، وبالغابات والمراعي المشتركة غير القابلة للقسمة كان التكافل والتضامن العام ، وإعادة تقسيم الأرض بصورة دورية منتظمة ، وانعدام الحق في رفض الأرض ، ومنع شراء وبيع الأرض المشاعية أهم علائم المشاعة الزراعية الروسية

بعد اصلاح عام ١٨٦١ الذي الفى نظام القناة في روسيا ، بقيت المشاعة بوصفها واحدة من أهم بقايا القناة ، وقصد استغلالها الحكومة القيصرية والملاكون العقاريون لأجل ابتزاز مدفوعات التعويضات والاتاوات وغير ذلك من الفروض من الفلاحين

استشارت قضية المشاعة المجادلات الحارة وادت الى ظهور المطبوعات الاقتصادية العديدة بصددها وقد اعار الشعبون المشاعة قدراً كبيراً جداً من الاهتمام اذ رأوا فيها ضمانة سبيل خاص لتطور روسيا نحو الاشتراكية وباختيار الوقائع بصورة متحيزة وتزييفها ، وبالتلاعب بما يسمى «الارقام المتوسطة» ، حاول الشعبون ان يشبتوا ان الفلاحين المشاعيين في روسيا يتميزون «باستقرار» خاص وان المشاعة تقي الفلاحين من تسرب العلاقات الرأسمالية الى نمط معيشتهم ، و«تنقذ» الفلاحين من الخراب والتمايز الطبقي ولكن لينين بين ، بالاعتماد على مجموعة كبيرة جداً من الوقائع والاحصاءات ، كيف تطورت العلاقات الرأسمالية في الريف الروسي وكيف تسرب الرأسمال في داخل المشاعة الريفية البطريركية وقسم الفلاحين الى فئتين متناحرتين هي فئة الكولاك (الفلاحين الاغنياء الذين يستثمرون عمل الضم) وفئة الفلاحين الفقراء .- ص ٤١٩

١٢٢- ماركس «الثامن عشر من برومير لويس بوناپرت» ، ٣ .- ص ٤٢٣ .

- ١٢٣- راجعوا الملاحظة رقم ٣٤ .- ص ٤٢٤
- ١٢٤- «نوفويه سلوفو» (والكلمة الجديدة) - مجلة علمية ادبية - سياسية شهرية صدرت في بطرسبورغ من عام ١٨٩٤ الى عام ١٨٩٧ .- ص ٤٢٤
- ١٢٥- يورد لينين قولاً من مسرحية اوستروفسكي وقاسى من تصرفات غيره .- موجهاً الى التاجر الغني المستبد .- ص ٤٢٧
- ١٢٦- راجعوا ماركس وانجلس «بيان الحزب الشيوعي» الفصل الثالث .- ص ٤٣٠
- ١٢٧- راجعوا ماركس «رأس المال» المجلد الثالث ، الفصل ٣٧ - ص ٤٣١
- ١٢٨- راجعوا ماركس «رأس المال» المجلد الاول ، الفصل ١٣ .- ص ٤٣٢
- ١٢٩- راجعوا انجلس «حالة الطبقة العاملة في انجلترا» .- ص ٤٣٢
- ١٣٠- راجعوا انجلس «ضد دوهرينغ» .- ص ٤٣٢
- ١٣١- راجعوا الملاحظة رقم ٦٣ .- ص ٤٣٣
- ١٣٢- راجعوا انجلس «حالة الطبقة العاملة في انجلترا» .- ص ٤٤٣
- ١٣٣- راجعوا ماركس «رأس المال» المجلد الاول ، الفصل ١٣ في طبعتي ١٨٩٧ و ١٨٩٨ استعاض لينين ، لاعتبارات الرقابة ، عن كلمتي «الثورة الاجتماعية» ("die soziale Revolution") بكلمتي «التحول الاجتماعي» وفي طبعة عام ١٩٠٨ ، ترجم لينين هاتين الكلمتين كما يلي : «الانقلاب الاجتماعي» .- ص ٤٥٤ .

١٣٤- راجعوا ماركس وانجلس « بيان الحزب الشيوعي » الفصل

الثالث .- ص ٤٥٨

١٣٥- **قوانين الحبوب** صدرت في إنجلترا عام ١٨١٥ بموجب هذه

القوانين ، فرضت رسوم جمركية عالية على الحبوب المستوردة من البلدان الاخرى ، ومنع احيانا استيراد الحبوب من الخارج منعاً باتاً اتاحت قوانين الحبوب لكبار ملاكي الاراضي رفع اسعار الحبوب في السوق الداخلية والحصول على ريع ضخم ؛ كما وطدت المواقع السياسية للاريسقراطية الزراعية دار نضال عبيد ومديد حول قوانين الحبوب بين كبار ملاكي الاراضي والبرجوازية وانتهى بالغاء هذه القوانين في عام ١٨٤٦ .- ص ٤٦٤

١٣٦- (« من جهة ، لا يمكن عدم الاعتراف ، ومن جهة اخرى يجب الاعتراف » .

تعبير ساخر من مؤلفسي سالتيكوفشدرين « يوميات ريفي في بطرسبورغ » و« الجنازة » .- ص ٤٧٠

١٣٧- *Anti-Corn-Law-League* (عصبة مكافحة قوانين الحبوب) انشأها

في عام ١٨٢٨ الصناعيان في النسيج كوبدن وبرابت من مانشستر ناضلت العصبة من اجل الغاء قوانين الحبوب ودافعت عن ضرورة حرية التجارة لأنه كان من شأن تخفيض اسعار الحبوب تخفيض اجور العمال وزيادة ارباح الراسماليين انتهى النضال بين البرجوازية الصناعية والاريسقراطية الزراعية باقرار قانون في عام ١٨٤٦ يلغي قوانين الحبوب .- ص ٤٧١

١٣٨- راجعوا ماركس « خطاب عن حرية التجارة » .- ص ٤٧١

١٣٩- راجعوا ماركس « خطاب عن حرية التجارة » .- ص ٤٧٢

١٤٠- انجلس . « حالة الطبقة العاملة في إنجلترا » .- ص ٤٧٢ .

١٤١ - "Die Neue Zeit" (ودي نوييه زايست) (والازمنة الحديثة) مجلة نظرية للاشتراكية-الديموقراطية الالمانية صدرت في شتوتغارت من عام ١٨٨٣ الى عام ١٩٢٣ من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٩٥ ، نشرت المجلة بضعه مقالات لكارل ماركس وفريدريك انجلس ابتداء من النصف الثاني من العقد العاشر من القرن التاسع عشر ، اي بعد وفاة انجلس ، اخذت المجلة تنشر مقالات المحرفين بانتظام . - ص ٤٧٣

١٤٢ - مقالة ماركس وانجلس «منشور ضد كريفه» والفصل الرابع من المجلد الثاني من «الايديولوجية الالمانية» اللذان اشار اليهما لينين صدرا في مجلة "Das Westphälische Dampfboot" ، عدد تموز (يوليو) ١٨٤٦ وعدد آب-ايلول (اغسطس-سبتمبر) ١٨٤٧ ، واعيد طبعهما بشكل مقتطفات في العددين ٢٧ و ٢٨ من مجلة "Die Neue Zeit" لعامي ١٨٩٥-١٨٩٦ "Das Westphälische Dampfboot" (داس وستفاليشه دامبفيوت) (وباخرة وستفاليا) مجلة شهرية لسان حال احد اتجاهات الاشتراكية البرجوازية الصغيرة الالمانية او الاشتراكية «الصحيحة» . صدرت من كانسون الثاني (يناير) ١٨٤٥ الى آذار (مارس) ١٨٤٨ . - ص ٤٧٣

- راجعوا ماركس «مقدمة للطبعة الاولى للمجلد الاول من «رأس المال» . - ص ٤٧٣

١٤٤ - راجعوا ماركس «رأس المال» المجلد الاول ، الفصل ٢٣ - ص ٤٧٥

١٤٥ - راجعوا ماركس «رأس المال» المجلد الثالث الفصل ٤٣ - ص ٤٧٦

١٤٦ - راجعوا ماركس . «خطاب عن حرية التجارة» . - ص ٤٧٧ .

١٤٧- راجعوا ماركس «خطاب عن حرية التجارة» .- ص ٤٧٩

١٤٨- راجعوا انجلس «حالة الطبقة العاملة في إنجلترا» ص ٤٨٠

١٤٩- راجعوا ماركس «خطاب عن حرية التجارة»
 لاعتبارات الرقابة ، غير لينين هنا (او شطب) بعض الكلمات
 من المقطع الذي استشهد به من «خطاب عن حرية التجارة» لماركس .
 فقد ترجم مثلاً كلمات «يعجل الثورة الاجتماعية» و«يعجل هذا
 التحطيم» ، وترجم جملة «بهذا المعنى الثوري وحده» «بهذا المعنى
 وحده» .- ص ٤٨٠

١٥٠- «احتجاج من الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس» كتبه لينين في
 المنفى في آب (اغسطس) ١٨٩٩ بعد ان تلقى من اخيه
 اي اوليانوفا- ايلزاروفا من بطرسبورغ وثيقة
 «الاقتصاديين» التي سمتها "Credo" («كريدو») «الشباب»
 كانت كوسكوفيا هي التي وضعت «الكريدو» ، وكانت آنذاك عضواً
 في «اتحاد الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس» في الخارج لم يكن
 بيان فريق «الاقتصاديين» معداً للنشر ؛ وقد نشر ، كما اوضح
 لينين ، «دون مراعاة ارادة واضعيه ، ولربما حتى خلافاً لارادتهم» ،
 لان «الاقتصاديين» كانوا يخافون من نقد آرائهم الانتهازية علناً
 كان مشروع «الاحتجاج» على وثيقة البرنشتينيين الروس
 الذي اعده لينين موضع نقاش في اجتماع سبعة عشر ماركسيين
 منفيًا في قرية يرماكوفسكويه بدائرة مينوسينسك
 ارسل «الاحتجاج» الى الخارج فاحاله بليخانوف على
 الفور الى الطبع في العدد الدوري من «رابوتشييه ديلو» ولكن
 الاعضاء «الشبان» من «الاتحاد» في الخارج ، الداخلين في هيئة
 تحرير «رابوتشييه ديلو» نشروا «الاحتجاج» في كانون الاول
 (ديسمبر) ١٨٩٩ ، بدون علم بليخانوف ، بمنشور على حدة مرفق
 بتذييل اعلنا فيه ان «الكريدو» يعرب عن رأي افراد لا يشكل
 موقفهم خطراً على الحركة العمالية في روسيا ، وانكروا فيه وجود

«الاقتصادية» في «اتحاد الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس» في الخارج وفي مستهل عام ١٩٠٠ ، اعاد بليخانوف طبع «الاحتجاج» في مجموعة «Vademecum» («فاديميكوم» - «الدليل» - الناشر) الموجهة ضد «الاقتصاديين» لأجل هيئة تحرير «رابوتشيه ديلو» رجب بليخانوف بصدر «الاحتجاج» لأنه كان يدل على ان الاشتراكيين-الديموقراطيين في روسيا يرون خطراً جدياً في «الاقتصادية» ويشنون عليها نضالاً حازماً

«الاقتصادية» - تيار انتهازي في الاشتراكية-الديموقراطية

في روسيا في اواخر القرن التاسع عشر واولئل القرن العشرين حصر «الاقتصاديون» مهام الطبقة العاملة في النضال الاقتصادي من اجل زيادة الاجور ، وتحسين ظروف العمل ، والخ وزعموا ان النضال السياسي هو من شان البرجوازية الليبرالية وانكروا الدور القيادي لحزب الطبقة العاملة ، لاعتبارهم انه يجب على الحزب ان يكتفي بالتأمل في مجرى الحركة العفوية ، وبتسجيل الاحداث ان «الاقتصاديين» ، بسبب من تقديسهم لعفوية الحركة العمالية ، قد غضوا من شان النظرية الثورية ، والوعي ، وزعموا انه يمكن ان تنبثق الايدولوجية الاشتراكية من الحركة العمالية العفوية . - ص ٤٨١

١٥١ - «رابوتشيه ديلو» مجلة غير دورية و«اتحاد الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس في الخارج» صدرت في جينيف من عام ١٨٩٩ الى عام ١٩٠٢ كانت هيئة تحرير هذه المجلة مركز «الاقتصاديين» في الخارج . - ص ٤٨١

١٥٢ - «البلانكية» تيار في الحركة الاشتراكية الفرنسية ترأسه الثوري الكبير واحد ممثلي الشيوعية الطوبوية الفرنسية البارزين لويس اوغست بلانكي (١٨٠٥-١٨٨١)

انكر البلانكيون النضال الطبقي ، واستعاضوا عن نشاط الحزب الثوري بنشاط حفنة سريسة من المتآمرين ، ولم يأخذوا

بالحسبان الوضع الملموس الضروري لأجل انتصار الانتفاضة
واهملوا الصلة بالجمهير . - ص ٤٨٣

١٥٣ - البرنشتينية - تيار معاد للماركسية في الاشتراكية-الديموقراطية
الالمانية والعالمية نشأ في اواخر القرن التاسع عشر ، واسمي
باسم ايدولوجي التحريفية ادوار برنشتين
في سنوات ١٨٩٦-١٨٩٨ ، نشر برنشتين في مجلة
"Die Neue Zeit" (والازمنة الحديثة) ، لسان حال الاشتراكية-
الديموقراطية الالمانية النظري ، سلسلة من المقالات تحت عنوان
وقضايا الاشتراكية ، وفي هذه المقالات ، حاول ، تحت ستار
وحرية النقد ، ان يعيد النظر ، ان يحرف الاسس الفلسفية
والاقتصادية والسياسية للماركسية الثورية وان يستعيز عنها
بنظريات برجوازية تقول بالتوفيق بين التناقضات الطبقيّة
وبالتعاون الطبقي لقيت افكار برنشتين التأييد من جانب الجناح
اليمني في الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية ومن جانب العناصر
الانتهازية في الاحزاب الاخرى في الاممية الثانية . - ص ٤٨٣

١٥٤ - الشاروتية اول حركة جماهيرية في التاريخ للطبقة العاملة في
بريطانيا في العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر نشر
المشتركون في هذه الحركة «الشرعة الشعبية» ("charter"
بالانجليزية ، ومن هنا اسم الشارتيين) وناضلوا في سبيل تحقيق
المطالب الواردة فيها الحق الانتخابي العام ، الغاء نصاب الملكية
الزراعية لأجل انتخاب المواطن نائبا في البرلمان ، والنخ خلال عدة
سنوات ، جرت في عموم البلاد اجتماعات ومظاهرات اشترك فيها
ملايين العمال والحرفيين
رفض البرلمان البريطاني المصادقة على «الشرعة الشعبية» كما
رفض جميع عرائض الشارتيين . وانقضت الحكومة على الشارتيين باعمال
القمع القاسية واعتقلت زعماءهم وخنقت الحركة ، ولكن تأثير
الشارتية في تطور الحركة العمالية العالمية كان كبيرا جداً . -
ص ٤٨٧ .

١٥٥ - البرودونية - تيار معاد للماركسية من تيارات الاشتراكية البرجوازية الصغيرة ، اسمى باسم ايدولوجيه ، الفوضوي الفرنسي برودون انتقد برودون الرأسمالية انتقاداً حاداً ، ولكنه رأى المخرج ، لا في القضاء على اسلوب الانتاج الرأسمالي الذي يؤدي بلا مناص الى نشوء الفقر والعوز واللامساواة واستثمار الشغيلة ، بل في «اصلاح» الرأسمالية ، في ازالة نواقصها وتجاوزاتها عن طريق اجراء جملة من الاصلاحات كان برودون يحلم بتخليد الملكية الخاصة الصغيرة ، واقترح تنظيم مصرف «شعبي» ومصرف «للتبادل» يستطيع العمال بواسطتهما ، حسب زعمه ، ان يقتنوا وسائل الانتاج الخاصة ويصبحوا حرفيين ويؤمنوا تصريف منتجاتهم بصورة «عادلة» لم يدرك برودون دور البروليتاريا التاريخي ، ووقف موقفاً سلبياً من النضال الطبقي والثورة البروليتارية وديكتاتورية البروليتاريا وانكر من المواقع الفوضوية ضرورة الدولة ناضل ماركس وانجلس بدأب وانتظام ضد محاولات برودون لفرض آرائه على الاممية الاولى انتهى النضال الحازم الذي خاضه ماركس وانجلس وانصارهما ضد البرودونية في الاممية الاولى بانتصار الماركسية الكامل على البرودونية . - ص ٤٨٧

١٥٦ - ينتقد لينين هنا موضوعة اللاساليين الشهيرة القائلة ان جميع الطبقات الاخرى لا تشكل حيال الطبقة العاملة غير كتلة رجعية واحدة وردت هذه الموضوعه في برنامج الاشتراكيين-الديموقراطيين الالمان الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمر غوتا عام ١٨٧٥ ، لدن توحيد الحزبين الاشتراكيين-الديموقراطيين الالمانيين القائمين قبل ذاك كلاً على حدة ، حزب الايزيناخيين وحزب اللاساليين . - ص ٤٩٠

١٥٧ - «اتحاد العمال الروس في الشمال» من اولى المنظمات السياسية الثورية للطبقة العاملة في روسيا نشا في بطرسبورغ في اواخر ١٨٧٨ اسسه عاملان من بطرسبورغ ، هما البراد فكتور اوبنورسكي والنجار ستيبان خالتورين .

اعتبر «الاتحاد» ان هدفه النهائي هو «الاطاحة بنظام الدولة السياسي والاقتصادي القائم بوصفه نظاماً في منتهى الظلم» ولكن برنامج «الاتحاد» اتمم ببعض آثار الشعبية اشترك «الاتحاد» بقسط نشيط في نضال البروليتاريا الاضرابي في عام ١٨٧٩ واولائل عام ١٨٨٠ ، حطمت الحكومة القيصرية «الاتحاد» وقد تسنى لاعضاء «الاتحاد» ان ينشروا في ١٥ شباط (فبراير) ١٨٨٠ عدداً واحداً من اول جريدة عمالية في روسيا ، هي «رابوتشايا زاريا» («فجر العمال») . - ص ٤٩

١٥٨ - «اتحاد العمال في جنوب روسيا» اول منظمة سياسية ثورية عمالية في روسيا تأسست في اوديسا في نيسان - ايار (ابريل - مايو) ١٨٧٥ لاول مرة في تاريخ الحركة العمالية الروسية تحدث نظام «الاتحاد» الداخلي عن نضال العمال ضد نير الراسمال ، و اشار الى ان العمال لا يستطيعون التوصل الى الاعتراف بحقوقهم «الابواسطة الانقلاب العنيف» في كانون الاول (ديسمبر) ١٨٧٥ ، حطمت الحكومة القيصرية «الاتحاد» بعد ان دام ٨-٩ اشهر . - ص ٤٩

١٥٩ - «سانت-بطرسبورغسكي رابوتشي ليستوك» («ورقة العمال في سانت-بطرسبورغ») - جريدة سرية لسان حال «اتحاد النضال من اجل تحرير الطبقة العاملة» في بطرسبورغ صدر منها عدنان صدر العدد الاول في شباط (فبراير) (مؤرخاً في كانون الثاني - يناير) ١٨٩٧ بعد طبعه في روسيا ، و صدر العدد الثاني في ايلول (سبتمبر) ١٨٩٧ بعد طبعه في جنيف طرحت الجريدة مهمة جمع نضال الطبقة العاملة الاقتصادي الى المطالب السياسية الواسعة ، و اكدت على ضرورة تأسيس حزب عمالي . - ص ٤٩٢

١٦٠ - «رابوتشايا غازيتا» («جريدة العمال») جريدة سرية لسان حال فرقة الاشتراكيين-الديموقراطيين في كييف . صدر منها عدنان ،

العدد الاول في آب (اغسطس) ١٨٩٧ ، والعدد الثاني في كانون الاول (ديسمبر) (مورخاً في تشرين الثاني - نوفمبر) من العام ذاته في آذار (مارس) ١٨٩٨ ، اعتبر المؤتمر الاول حعادر وراپوتشايَا غازيتا» لسان حال الحزب الرسمي من جراء تحطيم البوليس للمطبعة واعتقال اعضاء اللجنة المركزية ، لم يصدر العدد الثالث من الجريدة الذي كان جاهزاً للصف والطبع . - ص ٤٩٣

١٦١ - المقصود هنا **المؤتمر الاول حعادر** الذي انعقد في مينسك من الاول الى الثالث (١٣-١٥) آذار (مارس) ١٨٩٨ حضر المؤتمر ٩ مندوبين عن ٦ منظمات انتخب المؤتمر لجنة الحزب المركزية ، وصادق على اعتبار وراپوتشايَا غازيتا» لسان حال الحزب الرسمي ، ونشر «بيان» واعلن «اتحاد الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس في الخارج» ممثلاً للحزب في الخارج . قامت اهمية المؤتمر الاول حعادر في كونه قد اعلن في قراراته وفي «بيانه» تاسيس حزب العمال الاشتراكي-الديموقراطي في روسيا (حعادر) واضطلع بالتالي بدور كبير في الدعاية الثورية ولكن المؤتمر لم يتخذ برنامجاً ولم يضع نظاماً داخلياً للحزب ، ناهيك عن ان اللجنة المركزية المنتخبة في المؤتمر تم اعتقالها ، كما تم الاستيلاء على مطبعة وراپوتشايَا غازيتا» ؛ ولهذا لم يفلح المؤتمر في توحيد مختلف الحلقات والمنظمات الماركسية وربطها بعضها ببعض ولم تكن هناك قيادة من مركز واحد ، ولم يكن هناك خط واحد في عمل المنظمات المحلية . - ص ٤٩٣

١٦٢ - راجعوا الملاحظة رقم ٣٦ . - ص ٤٩٥

١٦٣ - «اتحاد الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس في الخارج» تاسس عام ١٨٩٤ في جنيف بمبادرة من فرقة «تحرير العمل» التي كانت تشرف على تحرير جميع مطبوعات والاتحاد» في آذار (مارس) ١٨٩٨ ، اعتبر المؤتمر الاول حعادر والاتحاد» ممثلاً عن الحزب في الخارج . ولكن العناصر الانتهازية ، والاقتصاديين»

او من يسمون «بالشبان» ترأسوا «الاتحاد» فيما بعد ومنذ نيسان (ابريل) ١٨٩٩ شرع «الاتحاد» يصدر مجلة «رابوتشييه ديلو» التي انضم «الاقتصاديون» الى هيئة تحريرها وقفت فرقة «تحرير العمل» ضد خط «الاتحاد» الانتهازي ، ورفضت تحرير مطبوعاته

في المؤتمر الثاني «للاتحاد» (عام ١٩٠٠) حدث انشقاق ، وغادرت فرقة «تحرير العمل» ورفاقها بالفكر المؤتمر ، وشكلوا منظمة مستقلة هي منظمة «سوسيال-ديموقراط» («الاشتراكي-الديموقراطي») في عام ١٩٠٣ قرر المؤتمر الثاني ح.ع ادر حل «الاتحاد» . - ص ٤٩٦

١٦٤ - عن البرنشتينية راجعوا الملاحظة رقم ١٥٣

المقصود هنا مقالة بليخانوف «برنشتين والمادية» الصادرة في تموز (يوليو) ١٨٩٨ في العدد ٤٤ من لسان حال الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية "Die Neue Zeit" («الازمنة الحديثة») - ص ٤٩٨

١٦٥ - مؤتمر الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية في هانوفر جرى من ٩ الى ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٩٩ في المسالة الرئيسية الواردة في جدول الاعمال-والحملة على نظرات الحزب الاساسية وتكتيكية- عارض المؤتمر آراء برنشتين التحريفية ولكنه لم ينتقد البرنشتينية بصورة مسهبة . - ص ٤٩٨

١٦٦ - المقصود هنا قانون ٢ (١٤) حزيران (يونيو) ١٨٩٧ بصدد تقصير يوم العمل في المعامل والمصانع حتى ١١/٢ ساعة صدر القانون تحت ضغط الحركة الاضرابية الواسعة في عموم روسيا ولا سيما في بطرسبورغ في عامي ١٨٩٥ و ١٨٩٦ . - ص ٥٠١

١٦٧ - مقالة «حزب العمال ، والفلاحون» كانت مخصصة لتحليل البرنامج الزراعي ح.ع ادر الذي نشر في صيف ١٩٠٢ باسم هيئتي تحرير

«اليسكرا» و«زاريا» واقره المؤتمر الثاني ح ع ادر في عام
١٩٠٣ . - ص ٥٠٣

١٦٨ - **ربع الحصاة** او **حصاة الفقر** (الحصاة الزهيدة) - ربع الحصاة (العليا) او «الرسمية» اي التي قررها القانون لكل فلاح في محلة معينة اثناء تطبيق اصلاح عام ١٨٦١ وقد تلقى بعض من الفلاحين الاقنان السابقين هذه الحصص الزهيدة مجاناً (بلا تعويض) ولهذا اسميت بالحصص «الموهوبة» والفلاحون التي نالوها «الموهوبين» .
- ص ٥٠٣

راجعوا كذلك الملاحظة رقم ٤٥

١٦٩ - **الفلاحون الملزمون موقتاً** - الفلاحون الاقنان سابقا الذين كانوا ، حتى بعد الغاء نظام القنانة في عام ١٨٦١ ، ملزمين بالفريضة (الفريضة العينية او السخرة) لقاء التمتع بحصة الارض ، حتى بدء دفع التعويض عن حصص اراضيهم للملاكين العقاريين بعد عقد اتفاقية التعويض كان الفلاحون يكفون عن ان يكونوا من عداد «الملزمين» موقتاً ، وينتقلون الى فئة الفلاحين المالكين . - ص ٥٠٤

١٧٠ - **الشرعات التنظيمية** - الوثائق التي تحدد العلاقات بين الفلاحين الملزمين موقتاً والملاكين العقاريين فيما يتعلق بالارض لمناسبة الغاء نظام القنانة في عام ١٨٦١ كانت الشرعة التنظيمية تعين مساحة الارض التي تمتع بها الفلاحون قبل الاصلاح ، وتحدد الاراضي والعقارات التي تبقى عند الفلاحين لدن «تحريرهم» وكانت الشرعة تعدد ايضاً الفرائض المترتبة على الفلاحين في صالح الملاكين العقاريين وبموجب الشرعة التنظيمية ، كان يعين معدل التعويضات المترتب على الفلاحين دفعها . - ص ٥٠٤

١٧١ - راجعوا الملاحظة رقم ٦٠ . - ص ٥١٠

١٧٢ - مقالة لينين «بم نبدأ؟» صدرت كمقالة افتتاحية في العدد ٤ من

جريدة «اليسكرا» وتضمنت الاجوبة عن اهم قضايا الحركة الاشتراكية-الديموقراطية في روسيا آنذاك طابع التحريض السياسي ومضمونه الرئيسي ، المهام التنظيمية ، خطة بناء حزب ماركسي كفاحي لعامة روسيا
كانت المقالة وثيقة برنامجية لأجل الاشتراكية-الديموقراطية الثورية ، وقد نشرت على نطاق واسع في روسيا وفي الخارج . -
ص ٥١٤

١٧٣- «ليستوك» (رابوتشييه ديلو) (ورقة «قضية العمال») ملحق غير دوري لمجلة «رابوتشييه ديلو» ، صدر في جينيف من حزيران (يونيو) ١٩٠٠ الى تموز (يوليو) ١٩٠١ صدر منه ٨ اعداد فقط . - ص ٥١٥

١٧٤- «اليسكرا» (والشراة) اول جريدة ماركسية سرية لعامة روسيا اسسها لينين في عام ١٩٠٠ واضطلعت بالدور الحاسم في انشاء حزب ماركسي ثوري للطبقة العاملة في روسيا نظراً لاستحالة اصدار جريدة ثورية في روسيا بسبب من ملاحظات البوليس ، امعن لينين الفكر ، حتى في منفاه السيبيري ، في خطة لاصدار الجريدة في الخارج بعد انتهاء مدة النفي (كانون الثاني - يناير ١٩٠٠) شرع لينين يحقق خطته
صدر العدد الاول من «اليسكرا» اللينينية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٠٠ في مدينة ليبزيغ ، وصدرت الاعداد التالية في مدينة مونيخ ؛ ومنذ تموز (يوليو) ١٩٠٢ ، بدأ طبع الجريدة في لندن ، ومنذ ربيع ١٩٠٣ في جينيف
كان لينين في الواقع رئيس تحرير «اليسكرا» وموجهها
اصبحت الجريدة مركزاً لتوحيد قوى الحزب . وفي عدد من مدن روسيا ، انشئت فرق ولجان ايسكرية الاتجاه من حعادر وضعت هيئة تحرير «اليسكرا» ونشرت لأجل البحث والمناقشة مشروع برنامج للحزب ، واعدت المؤتمر الثاني حعادر (عام ١٩٠٣) . اعترف المؤتمر الثاني حعادر بالخدمات الكبرى

التي اسدتها «اليسكرا» في مضمار توحيد جميع المنظمات الاشتراكية-الديموقراطية في روسيا في حزب واحد واعلنها لسان الحال المركزي

ولكن سرعان ما نشب الصراع في هيئة التحرير بعد المؤتمر الثاني حعاندر بين لينين وممثلي الاتجاه الانتهازي- المناشفة فخرج لينين من هيئة التحرير ، وكفت «اليسكرا» منذ العدد ٥٢ (تشرين الثاني- نوفمبر ١٩٠٣) عن ان تكون صحيفة للماركسية الثورية
- ص ٥١٥

١٧٥- المقصود هنا نضالات الطلاب والعمال الثورية الجماهيرية اي المظاهرات السياسية ، والتجمعات والاضرابات التي جرت في شباط وآذار (فبراير ومارس) ١٩٠١ في بطرسبورغ وموسكو وكييف وخاركوف وقازان وياروسلاف وفرصيا وبيلوستوك وتومسك واوديسا وغيرها من مدن روسيا

قامت الحركة الطلابية في السنة الدراسية ١٩٠-١٩٠١ على اساس مطالب طلابية دراسية ، ولكنها ارتدت طابع نضالات سياسية ثورية ضد سياسة الحكم المطلق الرجعية وحظيت بمساندة العمال الطليعيين ، ولقيت صدى في جميع فئات المجتمع الروسي كانت احالة ١٨٢ طالباً من جامعة كيبف الى الخدمة العسكرية بسبب اشتراكهم في تجمع طلابي الذريعة المباشرة للمظاهرات والاضرابات في شباط وآذار ١٩٠١ انقضت الحكومة على المشتركين في النضالات الثورية ونكلت بدرجة بالغة جداً من القساوة بالمشاركين في مظاهرة ٤ (١٧) آذار ١٩٠١ في ساحة كاتدرائية قازان في بطرسبورغ .- ص ٥١٨

١٧٦- المقصود هنا كتاب لينين «ما العمل ؟ المسائل الملحة التي تواجه حركتنا» .- ص ٥١٨ .

دليل الاسماء

اتكينسون (Atkinson) وليام - اقتصادي انجليزي في العقسود الرابع والخامس والسادس من القرن التاسع عشر ، حماني (نصير الحمائية) ،
• وخضم للمدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي البرجوازي . - ص ٤١٤

آدلى (Adler) فكتور (١٨٥٢ - ١٩١٨) - احد منظمي وزعماء الاشتراكية-الديموقراطية النمساوية في العقدين التاسع والعاشر من القرن التاسع عشر ، كان على اتصال بفريدريك انجلس ، ولكنه سرعان ما انزلق الى الاصلاحية بعد وفاة انجلس ، وبرز كواحد من زعماء الانتهازية . - ص ٣٠٢

اكسيلرود بافل بوريسوفيتش (١٨٥٠ - ١٩٢٨) - في السبعينيات ، شعبي اشترك في تأسيس فرقة «تحرير العمل» منذ عام ١٩٠٠ ، عضو هيئة تحرير «الايسكرا» و«زاريا» بعد المؤتمر الثاني حعادر (١٩٠٣) احد زعماء التيار الانتهازي في داخل الحزب - المنشفية . - ص ٣٩١ ، ٣٩٢

انجلس (Engels) فريدريك (١٨٢٠ - ١٨٩٥) . - ص ٥٥ - ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧ - ٧٩ ، ٨٣ - ٩٠ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ٢٧٣ ، ٢٩٤ - ٣٠٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨

انغرام (Ingram) جون كلس (١٨٢٣ - ١٩٠٧) - اقتصادي انجليزي قريب من حيث آرائه النظرية من مدرسة الاقتصاد السياسي التاريخية . - ص ٣٩٧

انغلهاردت الكسندر نيقولايفيتش (١٨٣٢ - ١٨٩٣) - كاتب سياسي واجتماعي شعبي ملاك عقاري اشتهر بنشاطه الاجتماعي الهندسي الزراعي وبتجربة تنظيم استثمارة عقلانية في املاكه في محافظة سمولنسك . - ص ٢٣١

انينسكي ن . ف . (١٨٤٣ - ١٩١٢) - احصائي اقتصادي كاتب اجتماعي وسياسي شعبي الاتجاه . - ص ١٣٢ - ١٩٠

اورلوف فاسيلي ايفانوفيتش (١٨٤٨ - ١٨٨٥) احد مؤسسي مصلحة الاحصاء في الزيمستفوات مؤلف جملة من الدراسات الاحصائية . - ص ١٨٢ - ١٨٣

اوسينسكي غليب ايفانوفيتش (١٨٤٣ - ١٩٠٢) - كاتب روسي ديموقراطي ثوري بين في مؤلفاته ما يعاينه الشعب الذي يستثمره الملاكون العقاريون والرأسماليون من ظلم وحرمان من الحقوق . - ص ١٩٩

اوين روبرت (١٧٧١ - ١٨٥٨) - اشتراكي طوبوي انجليزي بارز انتقد اسس النظام الرأسمالي انتقاداً حاداً كان يعتقد انه يمكن القضاء على التفاوت الاجتماعي عن طريق نشر المعارف والاصلاحات الاجتماعية ، وحاول ان يطبق افكاره في الواقع ، ولكنه مني بالاختفاق . - ص ٤١٩ ، ٤٥١ ، ٤٨٧

ايسايف ا . ا (١٨٥١ - ١٩٢٤) - اقتصادي واحصائي صاحب جملة من البحوث في الاقتصاد السياسي وفي اقتصاد روسيا . - ص ١٤٤

ب . س . س . - انظروا ستروفه ب ب
بارانوف نيقولايفيتش (١٨٣٦ - ١٩٠١) - محافظ نيجني نوفغورود من عام ١٨٨٢ الى عام ١٨٩٧ اكتسب واسع الشهرة باستبداده في زمن المجاعة عامي ١٨٩١ و ١٨٩٢ . - ص ٢٠٨

بازاروف فلاديمير الكسندروفيتش (١٨٧٤ - ١٩٣٩) - اشتراكي-ديموقراطي روسي فيلسوف واقتصادي ترجم اعمال ماركس وانجلس . -
ص ٤٢٣

باور (Bauer) برونو (١٨٠٩ - ١٨٨٢) - فيلسوف مثالي الماني من ابرز الهيغلين الشباب راديكالي برجوازي صاحب جملة من البحوث في تاريخ المهود الاولى من المسيحية انتقد ماركس وانجلس نظرات باور المثالية في مؤلفيها «العائلة المقدسة او نقد الانتقاد النقاد ضد برونو باور وشركاه» (عام ١٨٤٤) «الايديولوجية الالمانية» (١٨٤٥ - ١٨٤٦) . - ص ٢٩٩

باور (Bauer) ادغار (١٨٢٠ - ١٨٨٦) - كاتب اجتماعي وسياسي الماني من الهيغلين الشباب اخو الفيلسوف المثالي برونو باور انتقد ماركس وانجلس نظرات ادغار باور المثالية في مؤلفيها «العائلة المقدسة او نقد الانتقاد النقاد ضد برونو باور وشركاه» (عام ١٨٤٤) «الايديولوجية الالمانية» (١٨٤٥ - ١٨٤٦) - ص ٢٩٩

برايت (Bright) جون (١٨١١ - ١٨٨٩) - صناعي انجليزي احد زعماء حركة حرية التجارة ومؤسس «عصبة مكافحة قوانين الحبوب» . -
ص ٤٧١

برنشتين (Bernstein) ادوارد (١٨٥٠ - ١٩٣٢) - زعيم الجناح الانتهازي المتطرف في الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية والاممية الثانية بعد وفاة انجلس (١٨٩٥) بفترة وجيزة ، طالب باعادة النظر في الماركسية وتحريفها تقدم بالصيغة الانتهازية «الحركة كل شيء ، الهدف النهائي لا شيء» ، وانكر نظرية النضال الطبقي الماركسية ، ومذهب حتمية انهيار الراسمالية ومذهب الثورة الاشتراكية وديكتاتورية البروليتاريا اعلن ان النضال في سبيل الاصلاحات الرامية الى «تحسين» اوضاع العمال الاقتصادية في ظل الراسمالية هو المهمة الوحيدة التي تواجه الحركة العمالية . - ص ٣٥٧ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ، ٤٩٨ .

برودون (Proudhon) بيار جوزف (١٨٠٩ - ١٨٦٥). - اقتصادي وعالم اجتماعي مبتدل فرنسي فيلسوف وكاتب اجتماعي وسياسي ايديولوجي البرجوازية الصغيرة احد مؤسسي الفوضوية . - ص ٣٢٧ ، ٣٢٢ ، ٥٠ ، ٣٧٣ - ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٨٧

بلتوف ن . - راجعوا بليخانوف غيورغي فالنتينوفيتش

بلوس (Blos) ولهلم (١٨٤٩ - ١٩٢٧). - مؤرخ وكاتب سياسي واجتماعي برجوازي صغير الماني ممثل الجناح اليميني في الحزب الاشتراكي - الديموقراطي الالمانى انتقد ماركس وانجلس سياسة بلوس الانتهازية انتقاداً حاداً . - ص ٥٣ ، ٧٤

بليخانوف غيورغي فالنتينوفيتش (١٨٥٦ - ١٩١٨). - احد القادة البارزين في الحركة العمالية الروسية والعالمية اول نظري وداعية للماركسية في روسيا في عام ١٨٨٣ انشا في جنيف اول منظمة ماركسية روسية - فرقة «تحرير العمل» في مستهل القرن العشرين ، ترأس بليخانوف مع لينين تحرير جريدة «اليسكرا» ومجلة «زاريا» ، واشترك في اعداد مشروع برنامج الحزب بعد المؤتمر الثاني ح ع ادر (عام ١٩٠٣) ، وقف بليخانوف مواقف التوافق مع الانتهازية ، ثم التحق بالمناشفة وقف موقفاً سلبياً من ثورة اكتوبر الاشتراكية ولكنه لم يشترك في النضال ضد السلطة السوفييتية . - ص ١٠ ، ١١٥ - ١١٧ ، ١٥٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢ ، ٢٤٤ ، ٣٠٢ ، ٣٨١ ، ٤٠٣ ، ٤٣٣ ، ٤٤٥ ، ٤٩٨ ، ٥١٥

بواغيلبر (Boisguillebert) بيسار (١٦٤٦ - ١٧١٤). - اقتصادي فرنسي صاحب بحث «وصف مفصل لفرنسا» (عام ١٦٩٥) وغير ذلك من البحوث الاقتصادية التي ارست بداية الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي في فرنسا لم يفهم بواغيلبر الصلة الطبيعية التي لا انفصام لعراها بين النقد وتبادل البضائع ، ونسب الى النقد دوراً واحداً فقط هو دور الخدمة كوسيلة للتبادل . زعم ان كل ثروة الامة تنحصر في

منتجات الزراعة - قدرَ ماركس بواغيلبر ضد النير الاقطاعي
واستثمار الفلاحين رفيع التقدير .- ص ٣٩٣ ، ٤١٣

بويدونوستسيف قسطنطين بتروفيتش (١٨٢٧-١٩٠٧) - رجل دولة في
روسيا القيصرية ناضل بعناد ضد الحركة الثورية خصم لدود
للاصلاحات البرجوازية في الستينيات نصير الحكم المطلق غير
المحدود .- ص ٢٢٢

بورينين فكتور بتروفيتش (١٨٤١-١٩٢٦) - كاتب اجتماعي وسياسي
اديب ابتداء من عام ١٨٧٦ انضم الى هيئة تحرير جريدة «نوفويه
فريميا» («الازمنة الحديثة») استعمل لينين اسم بورينين احيانا
كثيرة للاشارة الى الطرائق غير الشريفة في المناظرة .- ص ٦٧ ، ٧٠ ،
١٠٣ ، ١٠٧ ، ٢١٩

بوستوروني - انظروا: **ميخايلوفسكي ن ك**
بوروينغ (Bowring) **جون** (١٧٩٢-١٨٧٢) - سياسي انجليزي احد قادة
«عصبة مكافحة قوانين الحبوب» .- ص ٤٧١

بيبيكوف ب ا (١٨٣٢-١٨٧٥) - مترجم وكاتب اجتماعي وسياسي
ترجم مؤلفات سميث ومالتوس وبلانكي وغيرهم .- ص ٣١٦ ، ٣٧٣

بيسمارك (Bismarck) **اوتو ادوارد ليوبولد** (١٨١٥-١٨٩٨) - رجل
دولة ودبلوماسي في بروسيا والمانيا اول مستشار للامبراطورية
الالمانية كان هدفه الاساسي توحيد الدولات الالمانية الصغيرة
المتفرقة «بالدم والحديد» ، وانشاء امبراطورية المانية موحدة بزعامه
بروسيا اليونكرية (الاقطاعية) من عام ١٨٧١ الى عام ١٨٩٠ اشرف
على كامل السياسة الداخلية والخارجية في المانيا ، موجها اياها في مصلحة
الملاكين العقاريين اليونكر ، محاولاً في الوقت نفسه ان يؤمن التحالف بين
اليونكر والبرجوازية الكبيرة

لم يفلح بيسمارك في خنق الحركة العمالية بواسطة القانون
الاستثنائي ضد الاشتراكيين الذي استنّه في عام ١٨٧٣ ، فتقدم ببرنامج

ديماغوجي يدعو الى اصدار القوانين الاجتماعية ، واستن وطبق قوانين بشأن ضمان بعض فئات العمال بصورة الزامية . - ص ٢٠٣ ، ٤٨٢

تشرنيشيفسكي نيقولاي غفريولوفيتش (١٨٢٨ - ١٨٨٩) - ديموقراطي ثوري روسي كاتب وفيلسوف واقتصادي احد رواد الاشتراكية - الديمقراطية الروسية البارزين كان زعيماً للحركة الديمقراطية الثورية في روسيا في الستينيات من القرن التاسع عشر وقد وضع جملة كاملة من المؤلفات الرائعة في ميادين الفلسفة والاقتصاد السياسي والتاريخ وعلم الجمال وعلم الاخلاق . - ص ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٣١ - ٢٣٥

توغان - بارانوفسكي ميخايل ايفانوفيتش (١٨٦٥ - ١٩١٩) - اقتصادي برجوازي روسي ممثل ما يسمى «الماركسية الشرعية» . - ص ٣٥٢ ، ٣٩٢ ، ٣٥٥

تومبسون (Thompson) وليام (حوالي ١٧٨٥ - ١٨٣٣) - اقتصادي ارلندي من اتباع اوين استغل نظرية ريكاردو لاستخلاص استنتاجات اشتراكية . - ص ٤٠٩ ، ٤٥١

جوكوفسكي يولي غالكتيونوفيتش (١٨٢٢ - ١٩٠٧) - اقتصادي وكاتب اجتماعي وسياسي برجوازي حاول في مؤلفاته ان يجمع بصورة اختيارية مختلف النظريات الاقتصادية كان عدوا للاقتصاد السياسي الماركسي ؛ وقد نشر في ١٨٧٧ في العدد ٩ من «فستنيك يفروبي» («بشير اوروبا») مقالة «كارل ماركس وكتابه عن الراسمال» التي تتضمن حملات حاقدة على الماركسية . - ص ٤٠ ، ٨٥ - ٨٦ ، ٩١

خاريزومينوف سرغي اندرييفيتش (١٨٥٤ - ١٩١٧) - اقتصادي واحصائي . - ص ١٣١ .

داروين (Darwin) تشارلز روبرت (١٨٠٩ - ١٨٨٢) - عالم بريطاني عظيم ، مؤسس البيولوجيا المادية ، والمذهب التطوري لاصل الانواع . - ص ٣٨ ، ٤٩

دانييلسون نيقولاى فرانتسيفيتش (ن .و ن . نيقولاى - و ن ؛ - و ن) (١٨٤٤ - ١٩١٨) - اقتصادي روسي احد ايديولوجيي الشعبية الليبرالية في العقدين التاسع والعاشر مؤلف كتاب ودراسات في اقتصادنا بعد الاصلاح (عام ١٨٩٣) وغيره من البحوث في اقتصاد روسيا وقد حاول فيها ان يعلل الفكرة الشعبية القائلة بالسبيل الخاص ، اللارأسمالي لتطور روسيا كان اول من ترجم «رأس المال» الى اللغة الروسية . - ص ١٤٣ ، ١٧٥ ، ٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٦١ ، ٢٧٢ - ٢٧٥ ، ٢٨٠ - ٢٨٤ ، ٣٠٨ ، ٣٢٥ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧٧ - ٣٨٣ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١١ - ٤١٣ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨ ، ٤٦١

دوهرينغ (Dühring) اوجين (١٨٣٣ - ١٩٢١) - فيلسوف واقتصادي الماني كانت نظرات دوهرينغ الفلسفية عبارة عن خليط اختياري من

الوضعية positivisme والمثالية والمادية الميتافيزائية حظيت نظرات دوهرينغ بالتأييد في قسم من الاشتراكية-الديموقراطية الالمانية ، وانتقدتها انجس في كتابه «ضد دوهرينغ السيد اوجين دوهرينغ يحدث انقلاباً في العلم» (١٨٧٧ - ١٨٧٨) . - ص ٧٧ - ٧٩ ، ٨٣ - ٨٧ ، ٨٩ - ٩٠ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ٤٣٢

ديمينتييف يفتساخي ميخايلوفيتش (١٨٥٠ - ١٩١٨) - احصائي وكاتب اجتماعي وسياسي مؤلف كتاب «الفيركة وما تعطي السكان وما تأخذه منهم» (عام ١٨٩٣) ، وفيه حاول ان يدحض مزاعم الشعبين بصدد عدم وجود طبقة العمال الصناعيين في روسيا . - ص ١٣٦ .

رودبرتوس-ياغيتسوف (Rodbertus-Jagetzow) يوهان كارل (١٨٠٥ - ١٨٧٥) - اقتصادي وسياسي مبتدل الماني نظري «اشتراكية الدولة» البروسية اليونكرية كان يعتقد انه يمكن حل التناقضات بين العمل والأسمال بواسطة اصلاحات تجريها الدولة اليونكرية البروسية . - ص ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥٦ - ٣٦١ ، ٣٩٧

روسو (Rousseau) جان جاك (١٧١٢ - ١٧٧٨) - منور فرنسي بارز ايدولوجي البرجوازية الصغيرة فيلسوف يقول بالتاليه الطبيعي . - ص ٩٠

روغه (Ruge) ارنولد (١٨٠٢ - ١٨٨٠) - كاتب اجتماعي وسياسي الماني من الهيغلين الشباب راديكالي برجوازي . - ص ٧٤ ، ٣٠٠

ريكاردو (Ricardo) دافيد (١٧٧٢ - ١٨٢٣) - اقتصادي انجليزي اكتمل في مؤلفاته الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي صاغ ريكاردو نظرية القيمة بالعمل ، التي تقول ان القيمة يحددها العمل المبذول في انتاج البضاعة ، وان هذا العمل هو مصدر اجرة العامل ومصدر ربح الرأسمالي - ص ٣٢٢ ، ٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٤٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٣٩٤ - ٤٠٤

زاسوليتش فيرا ايفانوفنا (١٨٤٩ - ١٩١٩) - مناضلة نشيطة في الحركة الشعبية ثم في الحركة الاشتراكية-الديموقراطية في روسيا في عام ١٨٨٣ اشتركت في انشاء اول منظمة ماركسية في روسيا - فرقة وتحرير العمل» في عام ١٩٠٠ ، انضمت الى هيئة تحرير الجريدة اللينينية «اليسكرا» ومجلة «زاريا» فيما بعد ، صارت من زعماء المنشفية - ص ٣٠٢

زير نيقولاي ايفانوفيتش (١٨٤٤ - ١٨٨٨) - اقتصادي روسي من اوائل مبسطي تعاليم ماركس الاقتصادية في روسيا . - ص ١٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٣٧٦ - ٣٧٨ .

سالتيكوفشدرين ميخايل يفغرافوفيتش (١٨٢٦ - ١٨٨٩) - كاتب هجائي روسي ديموقراطي ثوري انتقد في مؤلفاته النظام الاوتوقراطي الاقطاعي في روسيا . - ص ٢٠٦

سان-سيمون (Saint-Simon) هنري كلود (١٧٦٠ - ١٨٢٥) - اشتراكي طوبوي فرنسي عظيم انتقد النظام الرأسمالي وعرض برنامجاً للاستعاضة عنه بمجتمع قائم على اسس التشارك كان سان سيمون يعتقد انه يجب على الجميع في المجتمع الجديد ان يشتغلوا ، وانه يجب ان يتناسب دور الناس مع نجاحاتهم في العمل تقدم بفكرة التعاون بين الصناعة والعلم ، وبفكرة الانتاج المركز والمخطط ولكن سان سيمون لم يمس الملكية الخاصة وفائدة الرأسمال ووقف موقفاً سلبياً من النضال السياسي والثورة ؛ لم يفهم رسالة البروليتاريا التاريخية ، واعتقد ان الاصلاحات الحكومية وتربية المجتمع الاخلاقية تؤدي الى القضاء على التناقضات الطبقة ، واعتمد على وعظ الاغنياء بحب الشعب . - ص ٤١٨ ، ٤١٩

ساي (Say) جان باتيست (١٧٦٧ - ١٨٤٢) - اقتصادي برجوازي فرنسي . ممثل الاقتصاد السياسي المبتدل حاول ان يدحض نظرية القيمة بالعمل ، وانكر استثمار الطبقة العاملة ووجود التنافر بين العمل والرأسمال . - ص ٣٣٧

سبنسر (Spencer) هربرت (١٨٢٠ - ١٩٠٣) - فيلسوف وعالم اجتماعي برجوازي انجليزي . وضعي . سعياً لتبرير التفاوت الاجتماعي ، نقل المذهب البيولوجي بصدد الصراع من اجل البقاء الى تاريخ البشرية . - ص ٤٢

ستروفه بيوتر برنغاردوفيتش (ب س .) (١٨٧٠ - ١٩٤٤) - اقتصادي وكاتب اجتماعي وسياسي روسي ممثل ما يسمى «الماركسية الشرعية» في التسعينيات من القرن التاسع عشر لم يأخذ «الماركسيون الشرعيون» من الماركسية الا نظرية حتمية حلول التشكيلة الرأسمالية محل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الاقطاعية ، ونبذوا كلياً المذهب القائل بحتمية هلاك الرأسمالية وبالثورة الاشتراكية . انتقد ستروفه الشعبية في عدد

من مؤلفاته ولكنه حرف في الوقت نفسه مذهب ماركس مواقع
الليبرالية البرجوازية والاقتصاد السياسي المبثذل .- ص ٢٢ -
٢٢٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ - ٢٩٢ ، ٣٩٨ ،
٤٣٣ ، ٤٠٩

سكفورتسوف الكسندر ايفانوفيتش (١٨٤٨ - ١٩١٤) - اقتصادي
ومهندس زراعي مؤلف جملة من البحوث في الاقتصاد السياسي
والاقتصاد الزراعي .- ص ١٢١

سكفورتسوف-ستييانوف ايفان ايفانوفيتش (١٨٧٠ - ١٩٢٨) - واحد من
اقدم المشتركين في الحركة الثورية في روسيا رجل دولة سوفييتي بارز
مؤلف جملة من البحوث التاريخية الاقتصادية مترجم ومحضر ثلاثة
مجلدات من « رأس المال » وعدد من مؤلفات ماركس وانجلس الاخرى
ص ٤٢٣

سلونيمسكي ل ز (١٨٥٠ - ١٩١٨) - كاتب اجتماعي وسياسي في
التسعينيات اشترك في المناظرة ضد الماركسيين .- ص ٢٨١

سهيث (Smith) آدم (١٧٢٣ - ١٧٩٠) - اقتصادي انجليزي واحد من اكبر
ممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي .- ص ٣١٥ ، ٣١٦ ،
٣١٨ ، ٣٢٢ - ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٥ - ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ،
٣٦٠ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٤٠

سيسهوندي (Sismondi) جان شارل ليونار سيهوندي (١٧٧٣ - ١٨٤٢) -
اقتصادي سويسري ناقد برجوازي صغير للرأسمالية ممثل بارز
للرومانطيقية الاقتصادية اضفى الصفة المثالية على التنظيم المشغلي
الحرفي للصناعة وعلى الزراعة البطيركية .- ص ٣٠٦ - ٤٨٠

شربينا ف ا (١٨٤٩ - ١٩٣٦) - احصائي في الزيمستفو شعبي
صاحب دراسات احصائية - ص ١٤٨ - ١٥٦ ، ١٦٣

شدرين - انظروا : سالتيكوف-شدرين ميخايل ييفرافوفيتش .

غريغ (Greg) ووليام راتبون (١٨٠٩ - ١٨٨١) - صناعي وكاتب سياسي واجتماعي انجليزي في عام ١٨٤٢ ، فاز بجائزة «عصبة مكافحة قوانين الحبوب» لمؤلفه «الزراعة وقوانين الحبوب» الذي حاول ان يبرهن فيه فائدة الغاء قوانين الحبوب بالنسبة للمزارعين الكبار . - ص ٤٧٤ ، ٤٧٥

غريغوريف فاسيلي نيقولايفيتش (١٨٥٢ - ١٩٢٥) - احصائي واقتصادي شخصية اجتماعية شعبية الاتجاه صاحب جملة من الدراسات في الاقتصاد الزراعي في روسيا وفي الصناعات الحرفية . - ص ١٦١ ، ١٩٠

غلاستون (Gladstone) وليام-يوارت (١٨٠٩ - ١٨٩٨) - سياسي ورجل دولة انجليزي . زعيم الليبراليين (الاحرار) . ابتداء من عام ١٨٦٨ ترأس وزارة ليبرالية خلال عدة سنوات كان سياسياً فطناً داهية وخطيباً موهوباً ، واستغل جميع وسائل الديماغوجية السياسية والاصلاحات النصفية التظاهرية لاجل اجتذاب الفئات البرجوازية الصغيرة من السكان والفئة العليا من الطبقة العاملة الى جانبه انتهج سياسة الاستيلاء على المستعمرات . - ص ٢٠٣

غلفاني (Galvani) لويديجي (١٧٣٧-١٧٩٨) - عالم تشريح وفيزيولوجي ايطالي احد مؤسسي مذهب الكهرباء الذي اثبت وجود التيار الكهربائي في العضوية الحية ارست تجارب غلفاني بداية الفيزيولوجية الكهربائية . - ص ٧٦

غوته (Goethe) يوهان فولفغانغ (١٧٤٩ - ١٨٣٢) - كاتب ومفكر الماني عظيم . - ص ٢٠٧

غورفيتش اي . ا . (١٨٦٠ - ١٩٢٤) - اقتصادي صاحب جملة من البحوث حول اوضاع الفلاحين في روسيا في عام ١٨٨٩ هاجر الى اميركا واشترك في الحركة المهنية والاشتراكية-الديموقراطية الاميركية . - ص ١٦٠ ، ١٩٩ .

فاسيلتشيكوف أ . إي . (١٨١٨ - ١٨٨١) - ملاك عقاري كبير اقتصادي
وكاتب اجتماعي وسياسي صاحب جملة من البحوث في الاقتصاد
الزراعي . - ص ١٧٥

فاغنر (Wagner) ادولف هنريخ (١٨٣٥ - ١٩١٧) - اقتصادي برجوازي ورجل
دولة الماني . روج بالاصلاحية البرجوازية الليبرالية اعتبر انه يمكن
القضاء على استثمار العمال بواسطة قوانين الدولة . - ص ٤٦٠

ف . ف . انظروا : **فورونتسوف ف . ب .**

فورباخ (Feurbach) لودفيغ اندرياس (١٨٠٤ - ١٨٧٢) - فيلسوف مادي
وملحد الماني بارز احد رواد الماركسية انتقد فورباخ فلسفة هيغل
المثالية ، وبيّن الصلة بين المثالية والدين ؛ ولكنه بقي مثالياً في فهم
الظواهر الاجتماعية كانت ماديته ميتافيزيائية وتأملية ولم يستطع ان
يدرك دور التطبيق في عملية المعرفة والتطور الاجتماعي . - ص ٣٠٢

فورونتسوف فاسيلي بالفوفيتش (ف . ف .) (١٨٤٧ - ١٩١٨) - اقتصادي
وكاتب اجتماعي وسياسي روسي احد ايدولوجيي الشعبية الليبرالية في
العقدين التاسع والعاشر من القرن التاسع عشر . زعم في مؤلفاته ان الظروف
غير متوفرة في روسيا لاجل تطور الرأسمالية ؛ دافع عن منتج البضائع
الصغير ، واضفى على المشاعة الفلاحية صفة مثالية دعا فورونتسوف الى
التوافق مع الحكومة القيصرية وعارض الماركسية قطعاً . - ص ٧١ ،
١٨٢ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢١٠ ، ٢١٦ ، ٢٤٤ ، ٢٦٣ ، ٣٠٨ ، ٣٢٥ ،
٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٥٢ ، ٣٦٦ ، ٣٨١ ، ٤٢٤ ، ٤٣٣ ، ٤٤٥ ، ٤٦١ ،
٤٦٦

فورييه (Fourier) شارل (١٧٧٢ - ١٨٣٧) - اشتراكي طوبوي فرنسي
عظيم انتقد النظام البرجوازي انتقاداً حاداً وعميقاً ، ورسم لوحة عن
المجتمع البشري «المجانس» المقبل القائم على اساس معرفة العواطف
البشرية كان فورييه خصماً للشورة العنيفة ، ووطن انه يمكن الانتقال الى
المجتمع الاشتراكي المقبل بنتيجة الدعاية السلمية للفالانستيرات (رابطات

العمل) النموذجية التي يصبح فيها العمل الطوعي والجذاب حاجة للإنسان ولكن فوريه ، كما لاحظ انجلس ، تميز بانعدام الانسجام فهو لم يقض على الملكية الخاصة ، وبقي الاغنياء والفقراء ، الرأسماليون والعمال في فالانستراته . - ص ٤٠٩ ، ٤٥١ ، ٤٨٧

فولفين ١ . انظروا بليخانوف غيورغي فالنتينوفيتش .

فيتسه سرغي يولييفيتش (١٨٤٩ - ١٩١٥) - رجل دولة روسي من اواخر القرن التاسع عشر واولئل القرن العشرين نصير الاوتوقراطية (الحكم المطلق) احد منظمي قمع ثورة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ . - ص ٢٢٥

كابلوكونف نيقولاي الكسيفيتش (١٨٤٩ - ١٩١٩) - اقتصادي واحصائي صاحب جملة من البحوث في الاقتصاد الزراعي في روسيا وقف ضد الماركسية من مواقف الشعبية . - ص ١٨٢

كاريشيف نيقولاي الكسندروفيتش (١٨٥٥ - ١٩٠٥) - اقتصادي واحصائي . رجل زيمستفوي صاحب جملة من البحوث في اقتصاد الفلاحين وقد زاد فيها عن نظرات الشعبين الليبراليين . - ص ١٧٤ ، ١٩٥ - ١٩٨

كاريف نيقولاي ايفانوفيتش (١٨٥٠ - ١٩٣١) - مؤرخ وكاتب اجتماعي وسياسي برجوازي ليبرالي احد ممثلي مدرسة علماء الاجتماع الموضوعية اختياري مثالي . - ص ٥١

كاوتسكي (Kautsky) كارل (١٨٥٤ - ١٩٣٨) - احد زعماء الاشتراكية - الديموقراطية الالمانية والاممية الثانية في البدء ماركسي فيما بعد ، مرتد عن الماركسية وايدولوجي احد التيارات الانتهازية في الحركة العمالية - الوسطية (الكاوتسكية) صاحب نظرية « ما فوق الامبريالية » (« الامبريالية العليا ») التي تزين وجه الامبريالية وتخفف من تناقضاتها بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية ، وقف ضد المذهب الماركسي عن ديكتاتورية البروليتاريا وضد روسيا السوفييتية . - ص ٣٩ ، ٦٨ ، ٧٤ ، ٢٠٩ . ٢٨٧

كريفنكو سرغي نيقولايفيتش (١٨٤٧ - ١٩٠٦) - كاتب اجتماعي وسياسي روسي ممثل الشعبية الليبرالية دعا الى التوافق مع القيصرية ، وطمس تناحر الطبقات واستثمار الشغيلة ، وانكر السبيل الرأسمالي لتطور روسيا . - ص ٣٧ ، ١٢٤ - ١٢٩ - ٢٣١ - ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٤٢٤

كلوبشتوك (Klopstock) **فريديريك غوتليب** (١٧٢٤ - ١٨٠٣) - شاعر الماني . - ص ٣٩

كورساك ا ك (١٨٣٢ - ١٨٧٤) - اقتصادي وكاتب اجتماعي وسياسي روسي . - ص ٣٧٨

كورولنكو س . ا . - اقتصادي واحصائي مؤلف دراسة احصائية عن العمل الماجور في الزراعة وتنقل العمال في روسيا . - ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٤٣٥ .

كوسيتش ا اي (ولد عام ١٨٣٣) - محافظ ساراتفوف من ١٨٨٧ الى ١٨٩١ . - ص ٢٠٨

لاسال (Lassalle) **فرديناند** (١٨٢٥ - ١٨٦٤) - اشتراكي برجوازي صغير الماني مؤسس احد انواع الانتهازية في الحركة العمالية الالمانية - اللاسالية احد مؤسسي اتحاد العمال الالمان العام (١٨٦٣) - وهو اول منظمة جماهيرية للطبقة العاملة الالمانية كان رئيسا للاتحاد فقاده في طريق الانتهازية . - ص ٤٨٧ ، ٤٨٩

ليبنكنخت (Liebknecht) **ولهم** (١٨٢٦ - ١٩٠٠) - قائد بارز في الحركة العمالية الالمانية والعالمية احد مؤسسي وزعماء الحزب الاشتراكي - الديمقراطي الالماني اشترك بنشاط في ثورة ١٨٤٨ - ١٨٤٩ في المانيا بعد هزيمة الثورة ، هاجر في بريطانيا تقرب من ماركس وانجلس في عام ١٨٦٢ عاد الى المانيا بعد تاسيس الاممية الاولى - من انشط الدعاة لافكارها الثورية ، ومنظم فرع الاممية في المانيا . كان

ليبكخت منذ عام ١٨٧٥ وحتى اواخر حياته عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي-الديموقراطي الالماني ورئيس تحرير لسان حاله المركزي جريدة "Vorwärts" (فورفارتس) - (الى الامام) ص ٢٥٥ ، ٥١٥

ليبيرت (Lippert) يوليوس (١٨٣٩-١٩٠٩) - مؤرخ واثنوغرافي نمساوي . ص ٣٠٧ ، ٤٧٢

ليسينغ (Lessing) غوتهولد يفرام (١٧٢٩ - ١٧٨١) - كاتب الماني ناقد وفيلسوف احد المنورين البارزين في القرن الثامن عشر . ص ٣٩

ماركس (Marx) كارل (١٨١٨ - ١٨٨٣) . ص ٣٧ - ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٩ - ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ - ٦٦ ، ٧٠ ، ٧٣ - ٨٧ ، ٨٩ - ٩٢ ، ٩٥ - ٩٧ ، ١٠٠ - ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٣ - ١١٨ ، ١٣٥ ، ١٤٦ ، ١٧٣ ، ٢٠١ ، ٢١٢ - ٢١٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦١ - ٢٦٤ ، ٢٧٢ - ٢٧٣ ، ٢٧٥ - ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ - ٢٨٨ ، ٢٩٤ - ٣٠٥ ، ٣٢٣ - ٣٢٦ ، ٣٣١ ، ٣٥٧ ، ٣٦٧ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٨٣ ، ٣٩٨ ، ٤٠٤ ، ٤١٢ ، ٤٢٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٣ ، ٤٨٨ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨

ماككولوخ (MacCulloch) جون رمسي (١٧٨٩ - ١٨٦٤) - اقتصادي برجوازي بريطاني شوه وابتدل مذهب ريكاردو ، ودافع عن الاستثمار الرأسمالي مؤلفه الاساسي - «مبادئ الاقتصاد السياسي» (عام ١٨٢٥) . ص ٣٢٧

مالتوس (Malthus) توماس روبرت (١٧٦٦ - ١٨٣٤) - اقتصادي انجليزي قسيس احد مؤسسي نظرية رجعية ومنافية للعلم بصدد نمو السكان زعم مالتوس انه ينبغي البحث عن سبب بؤس الشغيلة ، لا في حياة المجتمع الاقتصادية ، بل في النقص المطلق لوسائل العيش في الارض وعلى هذا الاساس برر مالتوس الحروب والابوثة بوصفها وسيلة

لتخفيض عدد السكان .- ص ٢٦٣ ٣٦٥ ٣٧١ - ٣٧٣ ٤٩٤
٤٠٤

ماير (Meyer) روبرت (١٨٥٥ - ١٩١٤) - اقتصادي نمساوي مؤلفه
الاساسي - «جوهـر الدخـل» (عام ١٨٨٧) .- ص ٣٩٨
ماير (Mayer) زيغونـد - مؤلف كتاب «المسألة الاجتماعية في فيينا» (عام
١٨٧١) .- ص ٧٤

مورس (Morse) ارثور - من انصار حرية التجارة الانجليز في عام ١٨٤٢ نال
جائزة «عصبة مكافحة قوانين الحبوب» لمؤلفه «الزراعة وقوانين
الحبوب» ؛ وفيه حاول ان يبرهن ان الغاء قوانين الحبوب سيؤدي الى
ارتفاع اسعار الحبوب ، الامر الذي يفيد المزارع والعامل .- ص ٤٧٤

مورغان (Morgan) لويس هنري (١٨١٨ - ١٨٨٩) - اثنوغرافي امركي
الري ومؤرخ مادي عفوي - ص ٥٦ - ٥٧ ، ٦٠

مويرون (Muiron) جوست (١٧٨٧ - ١٨٨١) - اشتراكي طوبوي فرنسي
تلميذ وتابع لفوريه .- ص ٤٠٩ ٤٥١

ميخايلوفسكي نيقولاي قسطنطينوفيتش (بوستوروني) (١٨٤٢ - ١٩٠٤) -
عالم اجتماعي روسي كاتب اجتماعي وسياسي ناقد ايدولوجي بارز
للشعبية الليبرالية ابتداء من عام ١٨٩٢ ، صار رئيس تحرير مجلة
«روسكويه بوغاتستفو» («الثروة الروسية») ، وشن من على صفحاتها
نضالاً ضارياً ضد الماركسية .- ص ٣٧ - ١٢٤ ، ١٢٩ - ١٣٠
١٧٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٦ ، ٢١٨ - ٢١ ، ٢٦٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٦ ،
٢٨٨ ، ٤٣٤

ميل (Mill) جون ستوارت (١٨٠٦ - ١٨٧٣) - اقتصادي وفيلسوف وضعي
انجليزي . مؤلف بحوث في الاقتصاد السياسي ، خطأ فيها خطوة الورا

بالقياس الى ريكاردو ، وابتعد عن نظرية القيمة بالعمل واستعاض عنها بنظرية مبتدلة تقول بتكاليف الانتاج . - ص ٣٢٢

ن . - ون ، نيق . - ون ، نيقولاي - ون - انظروا **دانييلسون ن . ف . نابليون الاول (بونابرت)** (١٧٦٩ - ١٨٢١) - القنصل الاول للجمهورية الفرنسية (١٧٩٩ - ١٨٠٤) ؛ امبراطور فرنسا من عام ١٨٠٤ الى عام ١٨١٤ ، وفي عام ١٨١٥ . - ص ٨٢

هرتسين الكسندر ايفانوفيتش (١٨١٢ - ١٨٧٠) - ديموقراطي ثوري روسي فيلسوف مادي كاتب اجتماعي سياسي واديب مؤسس «الاشتراكية الروسية» ، «الاشتراكية الفلاحية» هاجر الى الخارج حيث اسس «المطبعة الروسية الحرة» واصر مجلة «كولوكول» («الجرس») فضحت «كولوكول» الاوتوقراطية الروسية ، وقامت بدعاية ثورية ، وتقدمت بمطلب تحرير الفلاحين من التبعية الاقطاعية مع منحهم الارض كانت «كولوكول» - تُنشر سراً في روسيا ، وكانت تتمتع بمكانة كبيرة بين القراء . - ص ٢٠٩ ، ٢٢١

هوب (Hope) جورج (١٨١١ - ١٨٧٦) - مزارع انجليزي في عام ١٨٤٢ فاز بجائزة «عصبة مكافحة قوانين الحبوب» لمؤلفه «الزراعة وقوانين الحبوب» الذي حاول ان يبرهن فيه انه لايلحق اي ضرر لا بالمزارع ولا بالعامل الزراعي ، بل بمالك الارض فقط ، من جراء الغاء قوانين الحبوب وفي حال انخفاض اسعار الحبوب ، لانه ما من بلد في العالم سيستطيع ان ينتج من الحبوب اجود مما تنتجه بريطانيا وباسعار ارخص . - ص ٤٧٤

هيجل (Hegel) غيورغ ولهم فريدريك (١٧٧٠ - ١٨٣١) - فيلسوف الماني عظيم مثالي موضوعي ايدولوجي البرجوازية الالمانية ماثرتة التاريخية انه وضع وحلل من جميع التواحي الديالكتيك المثالي الذي كان احد المصادر النظرية للمادية الديالكتيكية

برأي هيجل ان العالم الطبيعي والتاريخي والروحي كله هو ابدأ ودائماً في تحرك وتغير وتحول وتطور ؛ ولكنه يعتبر ان العالم الموضوعي ، الواقع يولد من الروح المطلق ، من الفكرة المطلقة

بتحليل طريقة هيغل الديالكتيكية بعين نقادة ، بنى ماركس وانجلس ولينين الديالكتيك المادي الذي يعكس أعم قوانين تطور العالم الموضوعي والتفكير البشري
 مؤلفات هيغل الرئيسية «علم ظاهرات الروح» (عام ١٨٠٦) ،
 «علم المنطق» (١٨١٢-١٨١٦) «موسوعة العلوم الفلسفية»
 (١٨١٧) «فلسفة الحق» (١٨٢١) .- ص ٤٤ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٢ ،
 ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٠٥ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٠ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٤

ون - انظروا : **دانييلسون ن . ف .**

يرمولوف ا س (١٨٤٦-١٩١٧) - وزير الزراعة واملاك الدولة من ١٨٩٤ الى ١٩٠٥ ؛ ارب عن مصالح الملاكين العقاريين الاقطاعيين صاحب جملة من البحوث في مسائل الزراعة .- ص ٢٢٥ ، ٢٤٤

يفروسي ب . و . (١٨٦٥-١٨٩٧) - اديب واقتصادي شعبي الاتجاه . ترجم الى اللغة الروسية اهم فصول كتاب سيسموندي «المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي» (١٨٩٧) .- ص ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٥٤-٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٧٣ - ٣٧٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩٤ - ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٥ ، ٤٤١ ، ٤٤٩-٤٤٦ ، ٤٥٨ ، ٤٥٢

يوجاكوف سرغي نيقولايفيتش (١٨٤٩-١٩١٠) - احد ايدولوجيي الشعبية الليبرالية عالم اجتماعي وكاتب سياسي واجتماعي .- ص ٣٧ ، ١٠٦ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٤٨ ، ١٦٤ ، ١٧٤ - ١٧٦ ، ١٨٤ ، ١٩٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٣٢

محتويات

٥	مقدمة
٢٧	من الدار
	من هم واصدقاء الشعب» وكيف يحاربون الاشتراكيين-
	الديموقراطيين (جواب عن المقالات الصادرة في وروسكويه
٣٣	بوغاستفوف ضد الماركسيين)
٣٥	الجزء الاول
١٢٤	من الناشرين
١٢٥	بصدد هذه الطبعة
١٢٧	الجزء الثالث
٢٥٩	الملحق الاول
٢٦١	الملحق الثاني
٢٨٥	الملحق الثالث
٢٩٤	فريدريك المجلس
	مساهمة في وصف الرومانطيقية الاقتصادية سيسموندي
٣٠٦	والسيسمونديون في روسيا
٣٠٧	الفصل الاول . النظريات الاقتصادية للرومانطيقية . . .

٣٠٨	١	هل تتقلص السوق الداخلية من جراء افلاس المنتجين الصفار ؟
٣١٦	٢	آراء سيسموندي في الدخل الوطني والراسمال
٣٢٣	٣	استنتاجات سيسموندي من المذهب الخاطى عن قسمي المنتوج السنوي في المجتمع الراسمالي
٣٢٩	٤	فيما يقوم خطأ مذهب آدم سميث ومذهب سيسموندي بشان الدخل الوطني ؟
٣٣٥	٥	التراكم في المجتمع الراسمالي
٣٤٣	٦	السوق الخارجية بوصفها ومخرجها من مشقة تصريف فائض القيمة
٣٥٠	٧	الازمة
٣٦٠	٨	الريع الراسمالي وفيض السكان الراسمالي
٣٧٣	٩	الات في المجتمع الراسمالي
٣٨٣	١٠	الحمائية
٣٩٢	١١	اهمية سيسموندي العامة في تاريخ الاقتصاد السياسي
٤٠٣		تذييل
٤٠٥		الفصل الثاني طابع نقد الراسمالية عند الرومانطيين
٤٠٥	١	نقد الراسمالية العاطفي
٤٢٠	٢	طابع الرومانطيقية البرجوازي الصغير
٤٢٧	٣	مسألة نمو السكان الصناعيين على حساب السكان الزراعيين
٤٣٥	٤	التمنيات العملية للرومانطيقية
٤٤٥	٥	طابع الرومانطيقية الرجعي
٤٦٣	٦	مسألة الرسوم على الحبوب في إنجلترا في تقييم الرومانطيقية والنظرية العلمية
٤٨١		احتجاج من الاشتراكيين-الديموقراطيين الروس

٤٩٧	برنامجنا
٥٠٣	حزب العمال ، والفلاحون
٥١٤	بم نبدأ ؟
٥٢٤	ملاحظات
٥٦٢	دليل الاسماء

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا
تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول
ترجمة الكتاب ، وشكل عرضه ، وطباعته ،
واعربتم لها عن رغباتكم

العنوان : زووفسكي بولفار ، ٢١

موسكو - الاتحاد السوفيتي

